



SULEYMANIYE
251
A. S.

107

Süleymaniye	
Kisi	AM
Yer	
251	

YD NO



لا يضمن صاحب العلم وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان ادخله باذن صاحب الدار
فيضمن وان ادخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب العلم وان كان سيرا
فاذا ادخله باذنه لم يكن متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا وان ادخله
بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القى حية على انسان فقتلته كان ضامنا وهذا
بخلاف ما لو دفع سكين الى صبي فقتل الصبي نفسه او قتل رجلا بغير امر الدافع
فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وفعل الدابة
والهامة هدر فيضن ف الى المرسل رجل ادن غيره ان يدخل داره وهو راكب
فدخل فعطبت دابته شيئا ضمن الداخل وان كان الرجل سائقا او قايده لا يضمن
مسألة فيما يضمن بالنار وما لا يضمن رجل اراد ان يحرق حصايد ارضه
فاوقد النار في حصايد فذهبت النار الى ارض جاره فاحرق زرعه لا يضمن
الا ان يعلم انه لو احرق حصايد يبعدي النار الى ارض جاره لانه اذا علم
ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره يبعد من
حصايد الذي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرع جاره ولا يطير شي من نار
الا شره او شررتان فحبل الريح ناره من ارضه الى ارض الجار فاحرق
زرع الجار وكده لا يضمن فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان
كان التماسان ملتقيين او قريبا من الالتقاء **على وجه** يعلم ان تارة يصل
الزرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له قطن في ارضه
وارض جاره منه ما رصه فاوقد النار في طرف ارضه الى جانب ذلك القطن
ويعلم ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن فاحرق ذلك القطن كان
ضمان القطن على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان نار يتعدي الى القطن
كان قاصدا احراق القطن **رجل له** هدى في دار فرمى الى الهدف فجاءه سهمه

107

120 20H

دانه فاشد شيئا في دار رجل اخر او قتل نفسا كان ضامنا ويكن ضمان المال
 في مال الوابي ودية القتل على عاقلة الرامي رجل او قد في تنون نارا فالتقى فيه
 الحطب مالا يحتمله السور فاحرق بيته وتعدى الى دار جان فاحرق
 يضمن صاحب التنور كما لو ارسل في ارضه مالا يحتمله ارضه فتعدى الى
 ارض غيره فاشد ما فيه من الزرع كان ضامنا وان كان يعلم ان ارضه
 لا يحتمل ذلك المالا يضمن رجل مربنا ربي ملكه او في غير ملكه فوقع
 شرارة من نار على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله يضمن لانه لم يتخلل بين حمل النار فالتفتت على ثوب و الوقوع
 على الثوب واسطة فمكون مضا فاله حتى لو طارت الريح لبشر النار
 فالتفتت على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضا واليه وهكذا ذكر في النوادر
 عن ابي يوسف وقال بعض العلماء ان مضا النار في موضع له حق المرور
 في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة
 يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى وكذا الوضوح
 جمة في الطريق فاحترق بذلك شيء ولو هبت فيه الريح الى موضع اخر
 فاحترق شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام السرخسي
 رحمه الله اذا وضع الجمة في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا كثر تسري
 الائمة السرخسي رحمه الله في كتاب الشرب اذا وضع جمة في الطريق او
 مربنا ربي ملكه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطقي رحمه الله رجل او قد
 نارا في طريق العامة في الريح ونقلها الى دار رجل اخر او احرقتها لا
 يضمن فعلا وقال لان جنائته قد زالت وذكر في الجنايات من الاصل
 مسله نزل على صحة ما قال الناطقي رحمه الله ان جنائته قد زالت حداد

وعليه الفتوى

صحيح

حداد ضرب حديد على حديد محمي فانتزعت شرارة من ضربه فوقع على ثوب رجل
 يمر في الطريق ضمن الحداد وذكر الناطقي رحمه الله حداد مجلس في مكانه الحد في جانه
 كبر رجل والحائوت الى جانب طريق العامة فاوقد الحداد في كبره نارا على حديد
 ثم اخرج الحديد فوضعه على صلابة وضربها بمطرقة فتطاير ما يتطاير من الحديد
 المحماء وخرج ذلك من طابونة وقتل رجلا او فقا عين رجل او خرق ثوب انسان
 او قتل دابته كان ضمان ما تلف بذلك من المال والدابة في مال الحداد ودية القتل
 والعين تكون على عاقلة لانه ما طار من دق الحداد وضربه فهو لجانيه بيده لا عن
 قصد ولولم يدق الحداد لكن احتلت الريح بعقل النار عن كبر الحديد المحماء
 واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت انسانا او احرقت ثوب انسان او قتل دابة كان
 حدرا ولو هبت الريح بعامة رجل او وقعت على قارون وغيره فانكسرت القارون
 لا يضمن صاحب العامة رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق الحمل على انسان
 فالتفتت من ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن ايضا
 لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذا لم يتخلل من وقوع الحمل في ذلك
 الموضع فعل غيره ولو وضع حرج على حايطة فسقطت على رجل فالتفتت لا يضمن
 الواضع اذا كان له حق الوضع على الحايطة لانه لا يكون متعديا ولو وضع حرج
 في طريق المسلمين ورجل اخر وضع حرج في ذلك الطريق قبل حرجه لانه
 جنائته قد زالت فبرى عن الضمان وان انكسرت التي تدحرجت كان ضامنا
 على صاحب حرج القايمه لانه كان متعديا في الوضع ولم يزل حبايته ولو اوقف
 رجل دابته في الطريق ورجل اخر كذلك فنفرت احداهما وهربت واصابت
 الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لان جنائته قد زالت ولو تلفت الهاربة بالاخرى
 كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى فانكسرتا ولو ان رجلا لاقنا في الجردتين

بمال عثر به فوقع سقط

وقال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله في مسألة الجرتين ان كانت الجرتان
على حادة الطريق ضمن كل واحد منهما قيمة حرة صاحبه اذا تدرجت احدهما
فأصاب الاخرى فانكسرتا ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بحجر فوضعهما
على الشط ثم جا آخر وفعل مثل ذلك فقد خرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا
قال بعضهم يضمن صاحب الحجة الاخيرة قيمة الحجة الاولى لصاحبها وقال بعضهم
يضمن كل واحد منهما قيمة حرة صاحبه والا صلح في هذه المسائل في كل موضع كان
للوامع حق الوضوع في ذلك المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع
شي سوا تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن
للوامع حق الوضوع اذا عطب بالموضوع شيء ان عطب والموضوع في مكانه
لم يزل يضمن الوامع وان عطب به بعد ما زال الموضوع من مكانه ان
زال بمرور نحو ان يضع حجرة في الطريق فصب بها الرخ وازالها عن مكانها
واحرقت شيئا لا يضمن الوامع وكذا لو وضع حجرا في الطريق السيل
ودخرجه فكسرت شيئا لا يضمن الوامع لان جنايته زالت بالماء والرخ
وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه لا يزيل بان وضع حرة
في الطريق ثم جا آخر ووضع حرة اخرى في الطريق فدرجت احدهما
على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف رحمه الله يضمن كل واحد حرة صاحبه
وعنه في رواية يضمن صاحب الحجة القايمه في موضع قيمة الحجة التي
زالت عن موضعها لان جنايته صاحب الاولى قد زالت وان دخر حرجها
الرخ ونحتها عن موضعها فعطب شي لا يضمن صاحب الحجة التي دخر حرجها
الرخ لما قلنا خلافا لما لو تدرجت وكذا لو وضع حجرا في الطريق
فعتبر به انسان وازاله ومات الذي عثر به في الموضع وان عثر بالميت انسان
فقطه ان

وهلك كان على عاقلة البت دية من عشر بالميت لان جنايته قد زالت حيث
زالت الحجر عن ذلك الموضع فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع ولو وضع
رجل في الطريق حرة ملوثة من الزيت او غيره ثم جا آخر ووضع تحت هذه الحجة
حرة اخرى فسأل من الاول شي وابطل المكان فوقع على الاخرى فكسرت
الاخرى قال محمد رحمه الله او لا لا ادري ثم قال لا يضمن صاحب الاول
وذكر ابن رستم رحمه الله رجل وضع في الطريق حرة فيها زيت او ليس فيها شيء
فوضع رجل آخر في الطريق حرة اخرى فدرجت احدهما فاصابت
الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القاسه التي لم يدخر حرة قيمة الحجة
التي تدرجت ويضمن مثل ما فيها ايضا من الزيت لان كل واحد منهما كان
متعديا بالوضوع في الطريق الا ان جنايته صاحب القايمه لم يزل وجنايته
صاحب التي تدرجت قد زال فالتلف بالحجة القايمه يضمن صاحبها وماتلف
بالحجة التي تدرجت لم يضمن صاحبها وهذا يوافق ما قلنا للشمس الائمة
الحلواني رحمه الله في المسئلة الاولى رجل اوقف دابته في سوق الدواب
فاتلفت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب
يكون باذن الوالي فلا يكون مضمونا وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا
السفن على الشط فحلت سفينة فاصابت السفينة الواقفة فانكسرت
الواقفة كان ضمان الواقفة على صاحب السفينة الحاييه فان انكسرت
الحاييه لا يضمن صاحب الواقفة لان الامام اذن لارباب السفن بايقاف
السفن على الشط فلا يكون فعلا مضمونا تعديا رجل وضع شيئا في الطريق فنفت
عنه دابة رجل فاتلفت شيئا لا يضمن الوامع اذا لم يصبرها الموضوع في الطريق
وكذلك رجل شهد على حايطة ما يملح طريق المسلمين فسقط الحايطة فنفت عنه

دابة رجل تقتل رجلا لا يضمن صاحب الحائط المائل انما يضمن صاحب الحائط
 اذا اسقط الحائط على انسان ودابة فقله رجل مرسوق المسلمين فعلق ثوبه بفعل
 حرق رجل محرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان الفعل في ملكه لا يضمن
 وان كان في ملكه ضمن قال وهما شي اخر انه اذا تعلق ثوبه بذلك فجر ثوبه فحرق
 بجره لا يضمن صاحب الفعل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالفعل لانه اذا اجر المور فهو الذي
 حرق رجل دابة في داره شي اسقط من ذلك في داره شيء وتلف كان ضمان ذلك
 على من دونه وان رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس على سادة
 فجلس عليها فاذا تحتها قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندفت القارورة فذهب
 فضاء الدهن وضمان ما حرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة
 تحت ملاء قد غطها فاذن له بالجلوس على الملاء لا يضمن الجالس قال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله في الوسادة لا يضمن عند البعض وهو اقرب الى القياس لان الوسادة
 لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملاء وعليه الفتوى وان اذن له بالجلوس على سطح
 فانحسف به فوقع على سطح مملوك الاذن ضمن الجالس قال مولانا رضي الله عنه
 وهذه المسائل من مسائل الحنايات وانما ذكرناها هنا لانها سبب لضمان المال
 فكان بمنزلة الغصب رجل قلع ثالثة من ارض رجل وغرسها في ناحية اخرى
 من تلك الارض فكسبرت كانت الشجرة للفارس وعليه قيمه الثالثة يوم القلع
 ويوم مر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض كان لصاحب الارض
 ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة رجل قطع اشجار كرم الانسان كان عليه قيمتها
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم مقلوع الاشجار
 فبينهما يكون قيمة الاشجار واذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك تخير صاحب الكرم
 ان يشاء دفع الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك المقلوعة

غير

الصغير النخل

ورفع

ويرفع من قيمة الاشجار المقلوعة ويضمنه الباقي رجل قطع شجرة في دار رجل
 بغير اس تخير صاحب الدار ان يترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة
 قائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار
 مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمن فصل بينهما وان امسك الشجرة وضمنه
 قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف عليه القيام وطريق معرفة ذلك
 انه اذا اظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فيما تقدم فعند ذلك
 ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقلوعة تفصل بينهما قيمة نقصان
 القاطع وان كان قيمة المقلوعة وقيمتها غير مقطوعة سوا فلا شيء على القاطع
 لانه لم يتلف شيئا رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة جوزا مغارا
 رطبة فاتلف انسان تلك الجوزات فان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى
 لا يضمن بالانلاف اذ لم يكن على الشجرة قاتلا فها وقطعها يتقرر قيمة
 الشجرة بدون تلك الجوزات بمادى لشئى ومع تلك الجوزات بمادى لشئى
 فيضمن فصل بينهما فذلك رجل كسر غصنا من اعضاء الشجرة القائمة
 يقوم الشجرة مع الغصن ويقوم بدون الغصن فيضمن فصل بينهما رجل
 استاجر فاسا ودفع الى اجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم
 يضمن المستاجر قيمة الفاس وقال بعضهم ينظر ان استاجر الاجير
 او لا يضمن قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يضمن على كل حال
 لان المستاجر يملك الاجارة فيملك الاعارة والا يداع رجل غصب
 دابة فهلكها واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ذكوبه
 واقاد الغاصب البينة انه ردها وماتت عند صاحبها آولي ويقضى
 على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها

فينظر ان الشجرة

فينتق صاحبها

او كان المصوب دارا فاقام صاحبها البيعة ان الغاصب هدم الدار فاقام
 الغاصب بيعة انه ردها علي صاحبها كانت منه صاحبها اولى لان القتل
 هدم الدار يتصور بعد الرد فاحل كان الغاصب ردها ثم هدم الدار
 او قتل الدابة فكانت بيعة صاحبها اولى لا تثبت شيئا حادنا للضمان ولو
 اقام صاحبها البيعة انهما ماتت عند الغاصب واقام الغاصب بيعة انه ردها
 فانتهت عند صاحبها قال ابو يوسف رحمه الله بيعة صاحبها اولى لما قلنا
 وقال محمد رحمه الله يقضي بيعة الغاصب لانها قامت على اثبات وهو اثبات
 فصل الرد وليس في بيعة صاحبها اثبات فعلى الغاصب ولا اثبات سبب
 الضمان بعد الغصب بخلاف الاول رجل غصب حنطة وطحنها فان الدقيق
 يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها في القياس للغاصب ان ياكل هذا
 الدقيق وهو قولنا لفرحمه الله وفي الاستحسان وهو قولنا ليس له ان
 ينتفع بالدقيق ما لم يرد الضمان بالتراضي ويقضي القاضي عليه بالضمان
 لان الحنطة تفرقت بالطحن ولم يبدل فلا يحل له ان ياكل وينتفع
 به ما لم يتحول المصوب الي الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان
 او بقضا القاضي وقبل هذا قول محمد رحمه الله اما عند ابي حنيفة رضي
 عنه يحل له ان ياكل الدقيق وينتفع به لان ملك المصوب منه قبل تبدل
 وكذا اذا غصب لحما وطبخه وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فغضه واكله
 حل له ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه صار مستهلكا بالمضغ فعند
 ابي حنيفة شرط الطيب ثبوت الملك بالبدل وعند صاحبيه رحمه الله عليها
 اذا البدل في قولها اقرب الي الاحتياط وذكر في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها
 او نوي فحرسه او باله وانبتها او غصب غزلا ففسيحه لا يحل للغاصب ان ينتفع

ما قبل

ما قبل اذا الضمان او يقضي القاضي بالضمان وعن ابي يوسف رحمه الله في الثالثة
 اذا انتهت الغاصب لا يحل له ان ينتفع بها قبل اذا الضمان وفيما سوي ذلك محل
 رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها علي المالك فولدت عند المالك
 وماتت في نفاسها او مات الولد ايضا كان علي الغاصب قيمتها في قول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف رحمه الله ليس عليه نقصان الحمل كما لو غصب جارية صحيحة
 فحتمت عنده فردها محجومة وماتت عند المالك من ذلك فانه يضمن الان نقصان
 الحمي في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ولو غصب جارية فحتمت عنده
 او ابيضت عينها او جملت فردها ورد معها ارش العين ونقصان الحمي ثم
 ذهب صاحب عينا فولدت وسلمت فان المولي يريد ما احدث من ارش البياض
 ونقصان الحمي اما في الحمل بطهران كان من الزنا فانه ينظر الي ارش الحمل ونقصان
 عيب الزنا اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الحمل اكثر يرد الفضل عن نقصان
 عيب الزنا لان عيب الزنا قائم وعيب الحمل قد زال ولو كان الحمل من
 روح لا ضمان علي الغاصب فيه علي كل حال وان ماتت عنده من ذلك ولو
 ان المولي هو الذي احبلها ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الحمل او من
 غيره لا ضمان علي الغاصب فيها ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية
 فاقام احد المدعين البيعة ان دا اليد غصب من الجارية في وقت كذا
 واقام المدعي الاخر ان دا اليد غصب من هذه الجارية ووقت لدل الوقت
 وقتا بعد وقت الاول قال هي للثاني في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وعلي
 الغاصب قيمتها للاول وفي قياس قول ابي حنيفة رضي الله الجارية للاول
 ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك
 عنده فاذا قيمته الي الاول بري عن الضمان وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا

عن الزنا فان كان

يبرأ ولورد عين الغضب على الاول بري عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ
 القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المعصوب منه وكان للمعصوب منه ان يضمن
 الثاني ان يقيم البينة على ما ادعي وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع الفا
 اذا تزوج بدرهم الغضب امرأة او اشترى بها شيئا عن محمد رحمه الله انه يحل
 له الوطي والانتفاع به ولو كان الغضب عرضا فاشترى بالعرض شيئا
 لا يحل له ان ينتفع بالمشتري قبل اداء الثمن ولو تزوج امرأة بعرض المعصوب
 لا يحل له وطئها رجلا كسر عصا رجل او خرق ثوبا ضمن النقصان ولو كان
 الكسر فاحشا بان صار حطبا او تدالا ينتفع به منفعة العصا او كان
 الخرق فاحشا كان له ان يضمنه القيمة والخرق الفا حش عند البعض ما يفيض
 اكثر من نصف القيمة ولو سبق الثوب نصفين كان له الخيار ان شاخصه
 النقصان وان شأ ترك الثوب عليه وضمنه القيمة رجل غصب عبدا حسن
 الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا
 فنسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا رجل غصب خرا فخلله بغير
 شيء احد صاحبه بغير شيء ولو غصب عسيرا فصار خلا عنده كان لصاحبه
 ان يضمنه واذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه اما ان اقل لها بالغل
 اوها عن الغزل او لم ياذن ولم يبه ولكنه سكت او لم يعلم بغيرها فان
 اذن لها بالغل فهو على وجوه اربعة احدها ان يقول لها اغزليه لنفسك
 او يقول اغزليه لتكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يرد في الوجه
 الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ان كان قال اغزليه
 لي با حركته كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر
 كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر وان اختلفا ففك

المرأة غزلت باجرو قال الزوج لم اذكر الا جرك ان القول قول الزوج مع اليمين
 ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج وامرا
 القطن منها وان اختلفا فقال الزوج اذنت لك لغزليه لي وقالت
 المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين ولو
 كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي وكان الغزل للزوج
 ولها عليه اجر المثل لانه استاجرها ببعض الخارج فيفسد الاجار
 ويجب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب
 يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه
 ولم يذكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لانها غزلت تبرعا من
 حيث الظاهر هذا كله اذا اذن لها بالغل وانها غزلت فغزلت
 بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنه لانها صارت غاصبة
 مستهلكة فيضمن كسر غصب حنطة وطئها فان الدقيق يكون للغاصب
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وعليه مثل الحنطة وان لم ياذن لها ولم يبه ففكت
 فهو على وجهين ان كان الزوج بايع القطن كان الغزل لها وعليها القطن
 للزوج لانه يشترى القطن للتجارة فكان النهي تاما من حيث الظاهر وان لم
 يكن الزوج بايع القطن فاشترى قطنها وجأ به الى منزله فغزلت المرأة
 كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله
 لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة ما لو خبرت من دقوا الزوج او طمخت قدرا
 لحلم جابه الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن ابي يوسف
 رحمه الله في المنتقار رجل اشترى قطنها وامراة ان تغزل فغزلت كان
 الغزل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يقل شيئا فغزلت كان الغزل

لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته فاكلته المرأة وذكر هشام رحمه الله
في نوادره رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت بادي والغزل
يوقال الا خر غزلت بغير اذنك الغزلي ولك علي مثل قطنك كان القول
قول صاحب القطن وان كان الاصل عدم الاذن الا انه يتمسك بهذا الطاهر
لا استحقاق ملك الغير فلا تقبل قوله رجل غصب ذها او فضة فجعلها دراهم
او دنانير واينة عند أبي حنيفة رحمه الله عليه لا ينقطع حق المالك بهذه الصعة
وعند صاحبيه رحمه الله عليها ما ينقطع حق المالك وكذا الخاس اذا كان المعول منه
بيع وزنا رجل نقش بيا مقلوعا لرجل نقشه بالتقرقانه ملك الكتاب بغيره لان
صاحب الباب لو احدث لم يعطه شيئا ولو اخذنا قضة فنقشته بالنقر فهو كالبا
لما قلنا ولو غصب نخلا او زرعاً فسقاه او نفق عليه حتى انتق او عبد اجن محافدا واه
فلا شيء له وكذا الوقصر الثوب المعصوب او مله لاشي له ولو حرق ثوبا فرفاه يقوم
صحيحا ويقوم مرفوا فيضمن ما بينهما ولو زقافيه خمر لم يمس من هو الفسقة
الذين يحملون للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن وبغير اذن الامام بضرب الرو
فصل في براءة الغاصب والمديون رجل باع اقواما ومات قبل استيفاء الديون
ولم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث
كان على الغرماء اداء الديون اليه الوارث ثانيا لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم
يكن للسلطان حق الاخذ رجل مات وعليه دين وله دين علي رجل فاخذ
صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام
ابو نصر رحمه الله صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما اخذ قضا صا بدينه
لانه اخذ ما لم يات بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه
اخذ باذن الشرع الا ان لما خذ يصير مضمونا عليه فيكون قضا صا بدينه

كالمز

كما ظفر بمال المديون في حياته من جسده بينه ولو كان على رجل دين فاخذ
غير صاحب الدين من المديون ودفع الي صاحب الدين اختلعه المشايخ فيه
قال محمد بن سلمة رحمه الله المديون بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن
صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار
يضمن الاخذ لم يصرف قضا صا بدينه وان اختار يضمن صاحب الدين يصير
قضا صا وقال نصير بن يحيى رحمه الله لا خيار له ويصير قضا صا لان الاخذ
بمنزلة المعين له علي اخذ حقه والفتوي على هذا القول رجل غصب مالا فغصب
من الغاصب المعصوب رجل له علي المعصوب منه دين علي دين من جنس الغصب
كان المعصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد
منهما غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ المعصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني
برى الاول رجل عليه دين فجاء المديون الي صاحب دينه ليتقضى دينه فدفع المال الي
الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين علي حاله
لان الطالب وكيل المديون في الاسفاد فكان يدين كيد المديون ولو ان المطلوب دفع
المال الي الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع المديون لينتقده فهلك في
يده هلك من مال الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع المديون لينتقده
صار المطلوب وكيل الطالب في الانتقاد فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك
كالهلاك في يد الطالب رجل له علي رجل مال لا يقدر علي استيفائه قالوا الا
افضل من ان يدع عليه لان في البراءة تخلص المديون عن نادر الاخره رجل مات
وعليه قرض ذكره الناطفي رحمه الله يرحى ان لا يكون موافدا في الدار الاخرة
اذا كان من نيته قضا الدين رجل مات وعليه دين نسيئة ووارثه يعلم ذلك
فان الوارث يقضى دينه من مال الميت ولو ان هذا الوارث نسي ايضا من مات

لا يواخذ الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث لم يباشر سبب الدين
في الاصل فلم يكن ظاهرا والنسيان لم يكن منه رجلايات وله على رجل حق ولم
يخلف وارثا قالوا يتصدق المديون بما عليه عن الميت ليكون ذلك ودعة عند
الله فوصله الى خصمه يوم القيامة مسلم غصب من دي مالا او سرق منه فانه يجازى
به يوم القيامة لانه احد المعصوما والذى لا يرجي منه العفو ويرجى ذلك من
المسلم فكانت خصومة الذي اشده وعند الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم
الكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم وبال كفر الكافر
مسي في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة يكون اشده من خصومة
الادمي على ادمي رجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب السارق وارثه
قالوا لا يواخذ به السارق في الدار الاخرة لان الدين انتقل الى الابن فسقط
عنه الا انه ياثم السرقه بما لجنايه على المسروق منه قالوا هذه المسئلة
تدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مديونه فاطله المديون مع القدر
عليه ومات الطالب اختلفوا فيه قال اكثر المشايخ حق الخصومة في دار
الآخرة لا يكون للاول لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة يكون بسبب
الدين وقال بعضهم حق الخصومة يكون للاول واختلفوا ان الدين لم يكن
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ مال
من المديون او ابراء بري المديون وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة
اليه ايضا في دار الآخرة وهو الصحيح رجلايات وترك دين على رجل او عصا
في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في دار الآخرة
قالوا في القياس يكون للوارث لانه انتقل الى الوارث وفي الاستحسان ان
توفي المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان توفي بعد الموت فالثواب يكون

للوارث

للوارث لان في الوجه الاول اذا هلك المال قبل الموت لم ينتقل الى الوارث
لان الوارث لا يجري في الهالك وفي الوجه الثاني لم يكن هالكا عند الموت فصلا
للوارث المديون اذا احمدا الدين هل سحلقه الطالب ام سركه من غير ممنوع
الشيخ الامام نصير بن يحيى رحمه الله اسحلقه الطالب او لم يسحلقه كان الا
لطالب دون وارثه اذ مات الطالب قبل القبض وان دفع المديون الى وارث
الطالب بري عن الدين ويبقى عليه وزر الماطلة لا تخلص عن ذلك رجل له
على رجل دين فبلعه ان المديون قد مات فقال جعلته في حل او قال وهبته
منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان ياخذ منه لانه وهبه منه بغير شرط
رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة قايما براه منها بري الغاصب
عن ضمان الغصب ويصير المغضوب امانة في يده وكذا لو قال المغضوب
منه حللته من الغصب بري الغاصب عن الضمان وان كان المغضوب مستهلكا
بري الغاصب عن ضمان القيمة لانه ابراء عن الدين والدين يقبل الا براه
فاما اذا كان المغضوب قايما كان التحليل ابراءه عن سبب الضمان فيصير
العين امانة في يده عندنا وعلى قول زفر رحمه الله لا يبرأ عن ضمان الغصب
رجل خاصم رجلا في دار ثم قال للمدعي عليه قد ابرأتك عن هذه الدار او عن
خصومتي في هذه الدار او عن دعوي في هذه الدار ذكر الناطقي رحمه الله
ان جميع ذلك باطل وله ان يخصمه فيقيم البينة فيأخذ ولو قال بريت من
هذه الدار او قال بريت من دعوي في هذه الدار صح ذلك ولا حوله
فيها ولو اقام البينة لا يقبل ولو قال انا بري من هذا العبد او قال
خرجت عن هذا العبد ليس له ايدي بعد ذلك لانه اخبر عن البراءة فثبت
البراءة اما عن الوجه الاول صرح بالبراءة عن الدعوي والخصومة وذلك

باطل رجل قال لا خير حلال من كل حق لك علي ففعل و ابراه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه بري المديون حكما وديانة وان لم يكن عالما ببر في الحكم ولا ببر اديانة في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ببر او عليه الفتوي لان الابر اسقاط والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط فان المشتري اذا بري البايع عن العيوب صح ابراه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب وذكرني النواز رجل له علي رجل دين وهو لا يعلم بجمع ذلك فقال له المديون ابري ممالك علي فقال الدارين ابرائك فقال نصير رحمه الله لا ببر الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال محمد بن سلمة رحمه الله ببر اعز الكل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله حكم الفضا ما قال محمد بن سلمة رحمه الله وحكم الاخرة ما قال نصير رحمه الله لان الفضا بنا علي الظاهر وظاهر اللفظ عام وحكم الاخرة بنا علي الرضا فلا ببر عما لا يتوهم انه له عليه رجل قال ابرات عن جميع غرماي ولم يسهم بلسانه ولم يتوهم ولا واحدا منهم بقلبه قال ابو القاسم رحمه الله روي ابن مقبل عن علي بن رحمه الله عليهم انهم لا ببر اوان لا الابر ابا بالحق للغرما و ايجاب الحقوق لا يجوز الا لقوم باعيا منهم ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال ابن مقبل رحمه الله لا ببر اغرماي في قول علي بن ارحم الله عليهم كذا لو قال ليس بالري شيء ثم جاز من الغد و ادعي ان هذه الدار له منذ عشرة سنين وهي بالري بحاج له ذلك في قول علي بن ارحم الله عليهم قال ابن مقائل رحمه الله واما عندي في المسلمين جميعا ببر اغرماي ولا يسمع دعواه ولو قال مالي بالكوفة ارا وقال مالي بالكوفة علي احد مال ثم ادعي ارا بالكوفة او حقا قبل رجل تسع دعواه ولو قال ابرات جميع غرماي لم يكن ذلك

براة اذ الم ينص على اقوام معينين ولو قال قبيله فلان فان كانوا المحصون فهو مثل ذلك فان كانوا المحصون فالبراة وكذلك لا قرار رجل له علي الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل ذكر الناطق رحمه الله فيه خلا فقال رحمه الله له ان ياخذهم بماله عليهم وقال ابو يوسف رحمه الله هو جازي وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان قوب قايما في يد رجل او عبد قائم في يده فله ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه ولو كان له علي اخر حق فابراه علي انه بالخيار صح لان الابر في كونه تمليك دون الهبة ولو وهب عينا علي انه بالخيار صحت الهبة وبطل الخيار فالابر اولي رجل قال لا خير جعلت في حل في الدنيا او قال جعلت في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدارين وفي الساعات ولو قال لا اخاصك او قال لا اطلبك فمالي قبلك فهذا ليس بشي وحقه علي حاله رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحة قال نصير رحمه الله يجوز ذلك لافضال عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد رحمه الله لا يجوز ومن تناول ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله هو جازي فابو نصر رحمه الله جعل هذا اباحة والاباحة للجهول جازية ومحمد بن سلمة رحمه الله جعله ابرا عما ساوله والابر للجهول باطل والفتوي علي قول نصير رحمه الله ولو قال لا خير جميع ما يتاكل من مالي فقد جعلت في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع ما ياكل من مالي فقد ابرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا الا برا والصحيح انه ببر اما علي قول نصير رحمه الله فلان هذه اباحة و ابا للجهول جازية واما علي قول محمد بن سلمة فلان هذا ابرا المعلوم عن ضمان تناوله فيكون ابرا عن الدين الواجب لا عن الدين رجل قال لا خرا ننت في حل ما اكلت من مالي واخذت او اعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء لان

الابر بطر الخ

اباحة الطعام المجهول جايئة فان من قدم ماله بين قوم حل لهم الاكل منه وتمليك
 المجهول باطل رجل قال اذنت للناس في تمر نخيلي فمن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس
 واخذوا من ذلك شيئا فهو لهم هذه اباحة رجل قال تحت لفلان ان ياكل من مالي
 وفلان لا يعلم بذلك قال ابو الحليل الفقيه ابو بكر رحمه الله لا يباح له الاكل لان الاباحة
 المطلق والاطلاق لا يثبت قبل العلم كالتوكيل وعند البعض الاباحة سب قبل العلم
 رجل قال لا خراذل كرمي وخدم من العبد فله ان ياخذ مقدار ما يشبع به انسان واحد
 لان هذا اذن بقدر ما يحتاج اليه في الحال رجل اراد ان يوكل غيره في املاكه فقال
 الوكيل انا اذا دخلت فيها لا اضمن من ان اتناول شيئا من مالك فقال الموكل انت في حل
 من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم قد حل فيها له ان يتناول من ماله من
 الاكل والشرب والدرهم مالا يبد منه واما ان يقصد فياخذ من ماله جملة مائة
 او خمسين درهما فليس له ذلك والله اعلم بالصواب

كتاب الهبة فصل فيما يكون هبة من الالفاظ وما لا يكون

رجل قال لغير هذه الامة لك قال ابو يوسف رحمه الله هذه هبة جايئة بملكها
 اذا قبض ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون يستبدل به على انه اراد
 به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة بملكها اذا قبض رجل في يديه ثوب
 وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطينه فقال اعطيتك عن محمد رحمه الله انه
 يكون هبة لرجل قال لا خراذل متعتك بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم
 فقبض منه قال محمد رحمه الله هي عندي هبة رجل قال لا خراذل في حل من مالي
 حيث اصبحت فخدمته ما شئت عن ابي يوسف رحمه الله ان هذا على الدراهم
 والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه فاكهة او لوزة او حلب بقر او غنمه
 لا يحل له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما وقال هذا لك منحة ودفع اليه شاة قال

هذه

هذه منحة لك فله ان يشرب لبنها وياكل الطعام ولذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك
 منحة وكذلك الدنانير وما يوكل ويشرب وقال ابو حنيفة رحمه الله هو على الهبة
 وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله رجل قال لغيري داري هذه لك رقبتي وقبضها
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه هي عارية وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 هي هبة جايئة وقوله رقبتي باطل ولو قال هذه الدار لك فان كنت قبلي فهي وان
 كنت قبلك فهي لك ذكر عن ابي حنيفة رحمه الله عليه في النوادر انه لو قال هكذا
 الهبة جايئة ويبطل الشرط وعن الحسن بن زيار رحمه الله عن ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما لو قال اربقتك داري هذه فهي عارية وان قال اربقتك داري هذه
 وهي لك فهي هبة واما في العمري كلاهما سواء هي هبة وعن محمد رحمه الله رجل قال
 ارضي لفلان وحده الارض او قال الارض الي هي وحدها لولدي فلان وهو صغير
 قال محمد رحمه الله هو جايز وهي هبة واشهادة قبض للضعير وعن ابي حنيفة رحمه الله
 عليه اذا قال لرجل لغيري قد جعلت هذه الدار لك عمري او قال عمرك او حياتك
 او هي لك حياتك فاذا مت فهي رد على قال هذه هبة جايئة والشرط باطل
 ولو قال هذه الدار لك حبس فدفعتها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
 عليهما وقال ابو يوسف هي هبة جايئة وقوله حبس او رقبتي باطل لرجل من رجل
 بعير او ثيابه او ثوبا او عني ذلك قال كل شيء منحه مما ينتفع به السكنى او البس
 مثل الدار او الثوب ولبر الشاة وظهر البعير فهو عارية يرد وفي الطعام والدراهم
 واللبن مالا يسع به الا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية كما عان
 الدراهم وفي النوادر يكون هبة ولو وضع سكر بين قوم وقال خذوه فهو له
 ولو نثره فوق في حجر رجل او كفه فاخذه اخر منه فهو جايز وهذا اذا لم
 يسقط كفه او ذيله لذلك فاما اذا بسط لذلك فواقع فيه فهو له قال الشيخ الامام

مطهر

ورقير العمري ان يقول وهبت مثل علي قال
 ان من قبلي فهي لولدي من قبلك فذلك
 هذه هبة جايئة والشرط باطل

فمن اخذه

الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله الدراهم المنتون في هذا بمنزلة السكر ولو وقع
السكر والدراهم على راس رجل ثم سقط عن راسه فاحذره آخر كان للثاني ولو اخذ
رجل بيده ثم سقط فاحذره آخر يقول الاول قال محمد رحمه الله الهبة عندنا جارية
اذا اذن بها صاحبها ذكر محمد رحمه الله في السر الكبير رجل قال لقوم اني وهبت جاري
هذه لاجدكم فليأخذها من شاها فخذها واحد منهم كانت له رجل رمى ثوبه لا
يجوز له حدان ياخذ حتى يقول حين رماه من اراد ان ياخذ قليلا حذر رجل سيب
دايته لعله فاحذرها انسان وتعاهد بها قال ابو القاسم رحمه الله لصاحبها ان يسرها
الا ان يقول عند التسييب من شاها فخذها فحذرها يكون الدابة لمن تعاهد بها
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله الجواب كذلك اذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون
هذه هبة استحسانا لان الموهوب له وان كان مجهولا فحذر القبض يصير معلوما
ولو تسييب دايته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فاحذرها انسان لا
يكون له ولو ارسل طيرا مملوكا له فارسل الطير بمنزلة التسييب للدابة قالوا في
الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها لانه اذا لم
يقول ذلك فمن اخذها لا يكون له فيكون بالغير رجل قال ادنت للناس جميعا
في تمرخل فمن اخذ شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس فاخذوا من ذلك
شيئا كان لهم رجل دفع عينا ساقطا وزعم ان الملقى قال من اخذ ففعله صاحب
العين ينكر ذلك لقول قال الناطقي رحمه الله ان قام بئنة على ما ادعى وحلف
صاحب العين فابى ان يحلف فان العين يكون للدافع ولو ان الدافع لم يسمع ذلك
من صاحب العين لكن احب ما قال صاحب العين عند الالقاء وسعه ان يخذ
بالخير رجل عند درهم فقال له صاحب الدراهم افرقها في حوائجك كان قرضا
وان كانت حنطة فقال له صاحب الحنطة كلها كانت هبة له رجل قال لا خرم

هذا الى

هذا الشيء مرا حافقا وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك رجل قال لختنه
بالفارسية اين زمين برافا ذهب وارزعا فقال لختن قبلت وزرعت قال
ابو القاسم رحمه الله كان الارض للختن وان لم يقل لختن قبلت لم يكن له رجل قال
لا خرم وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر تحت لومديده ناله فقال قبضته
قال ابو بكر رحمه الله جازت الهبة من غير قوله قبلت ويصير قابضا في قول محمد
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا
فقال وهبت منك عبدي فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبلت
وبه ماخذ ولو قال هولك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن يوسف
رحمه الله انه يجوز رجل قال لغيري وهبت لك هذا العبد ان شئت فلم تقبل كان القول
قول الواهب رجل قال كسوتك هذا الثوب او اعطيتك او قال جعلت لك هذه
الدار او قال هذه الدار لك قابضها او قال هي لك هبة تسكنها فهو هبة ولو قال
هبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال اخذ منك هذه الجارية فهي عارية
في جميع ذلك وكذلك لو قال حملتك على هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي
الهبة وقيل هي من السلطان تكون هبة ولو قال في الدار هي لك هبة جاز
كل شهر بدرهم وقال اجارة هبة ففي اجارة ولو وهب لرجل غايب دراهم
وارسله على يد رسول فقال يصدق بها عن لا يجوز ايضا فان تصدق الرسول
عنه ضمن الرسول الواهب رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حتى لا يجوز
بدون القبض ولو قال لجميع ما يعرف او ينسب الي فلان فهو اقرار بالوجه
الاول صرح باضافة الملك الي نفسه ثم اضافته الي فلان ومثله يكون هبة
وفي المسئلة الثانية لم يصرح بملك نفسه لان ما يعرف به او ينسب اليه قد يكون
لغيره ولو قال بالفارسية ان علام براسك يكون اقرارا ولو قال ابن علام

يكون هبة لا يملكه الاب بالقبض وذكر في الزيادات اذا قال جماعة من المسلمين هذا المال
 لكم يكون هبة رجل قال لا اخر هذا حال واغنى في سبيل الله يكون قرضا لا تكلأ
 محتمل القرض ومحتمل الهبة والقرض ادناها فيحمل عليه ولا في الاخذ المطلق
 سبب للمضاني في الشريعة ولو دفع اليه درهم فقال انفق ففعل فهو قرض وهو
 كما لو قال اصرفها في حوائجك ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك ففعل
 يكون هبة لان قرض الثوب باطل فاذا تعذر حمله على القرضية يجعل هبة
 لان قرض الثوب باطل فاذا تعذر حمله على القرضية يجعل هبة نصيبا للتصرف
 رجل غرس كرما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجهل
 عبارة عن التملك وان قال غرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته
 باسم ابني يكون هبة ظاهرا لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل
 اتخذ وليمة للختان فاهدي الناس هدايا ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت
 الهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئا يستعمله الصبيان
 ففي الصبي لا مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية درهم او دينارين
 او غير ذلك يرجع الى المهدي فان قال المهدي هبة للصغير وان تعذر الرجوع
 اليه بنظر ان كان المهدي من معارف الاب او اقاربه ففي الاب وان كان من
 قرابة الام او من معارفها ففي الام وكذا اذا اتخذ وليمة لرفاق الهبة الى
 بيت زوجها فاهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب او من
 قرابة الام وكذا لو كان المهدي من معارف الزوج او من اقاربه او من
 معارف المرأة وقرابته الا اذا بين المهدي قال اهديت لهذا وللهذا فيقول
 قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي
 اتخذ الولية وقال بعضهم يكون للولد لان الوالد اتخذ الولية لاجل الولد

والله اعلم

ولا يعتبر قول المهدي عند اهدا اهديت للولد لان الوالد وصاحب الولية اذا كان
 رجلا عطيما يجي ما يقول المهدي هذا لخدمتكم والا اعتاد عليما قلنا اولا رجلا قال لاخر هبت
 لك هذه الغرارة الخنطة او هذا الرق السن كانت الهبة هي الخنطة والسن دون الغرارة
 والرق ولو قال هبت منك غرارة الخنطة ورق السن كانت الهبة الرق والغرارة ولا يدخل
 فيه الخنطة والسن لان في الوجه الثاني اضاف الهبة الى الغرارة والرق لا الى الخنطة
 والسن لرجل اهدى اليه جارة شيئا من المأكولات في اهل له ان يأكل من آتاه قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله ان كان ثريدا او نحو ذلك لا بأس به لوجعله في ابيه اخري مذهب
 لذته وان كان شيئا من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما انشراط
 قوم اجلس على اخوانه هل لاهل الخوان ان تناول شيئا من خوان اخوه وهل ليس
 بحالهم معهم على اخوانه وقال ابن مقار رحمه الله ليس لهم ذلك ومن فاول معه على اخوانه
 فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله القياس ما قال بن مقار رحمه الله في
 الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه نأخذ رجل وهب عبدنا
 بجناح المولي وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولي
 عبده الجدد كالحصاف رحمه الله انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وهذا
 على الرواية التي روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان قضا القاضي المستحق يكون فسحا للعقد
 الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون فسحا كذا ذكر شمس الامة الحلواني رحمه الله فاذا
 لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا يفسخ الهبة فيصح اجارة المستحق والفتوي في البيع
 على ظاهر الرواية رجل قال لاخر كنت وهبت لي الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم اقضها
 كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل قرانه وهب لفلان
 هذا الجبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا والاقرار بالهبة المطلقة
 اقرار بهبة صحيحة بامه وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون

ولا يدخل فيه الخنطة والسن كتاب العبد
 والوجه الاول اضاف الهبة الى الخنطة والسن
 من رجل

اقرارا بالقبض رجل قال لا خرا عرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان
عليه مثلها او قمتها لان اعانة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون قرضا
قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تنهازي عن عبد الله
بن المبارك رحمه الله انه متى يقوم بصريون الطنبور فوقف عليهم وقال هبة متى جيت
نروا كيف اضرب قد دفعوا اليه فضربه على الارض وكسره وقال لىتم كيف اضرب
قالوا انها السخ خذ غننا وانما قال لهم ذلك احترازا عن قول ابي حنيفة رحمه الله فان
عند كسر الملامى بوجب الضمان وهذا دليل على ما مر ان هبة المادح جارية رجل قال
لا خرو هبت عبدى هذا منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان
القبض في المجلس حفرة الواهب دلالة القبول بخلاف ما مر من مثله هبة الارض
من الختن لان ثمة لم يكن القبض حفرة الواهب في المجلس رجل امر شريكه بان يدفع
الى ذلك مالا فامتنع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امر بالدفع على وجه الهبة للولد
لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر
بالدفع على وجه الهبة للولد كان للولد ان يخاصم الشريك لانه تخاصمه لاجبيه بحكم
الوكالة لا لنفسه وحق الاب ثابت عن الشريك فتسمع دعواه رجل وهب امته لرجل
وسلمها اليه وعليها حلي وثيلها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي
للوهاب لا للموهوب له والمتصدق عليه بمكان العرف في العادة قال لا ينادى
الله عنه عرفا فان كان الثوب عليه قدر ما يستر عورتها ينبغي ان يكون ذلك
للموهوب له ولو وهب الحلي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة
حتى ينزع ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له لان الحلي والثوب مادام على الجارية
يكون تبعاً للجارية مشغولا بالاصل فلا تجوز هبته بجوارق الحنطة وجراب الطعام
رجل قال لغيري وهبت لك هذا الثوب لبيت فقال الموهوب له قبلت جاز قالوا

ولا يدخل

ولا يدخل في الهبة الغلق والسرر ولا السلايم المفور لانها بمنزلة متاع موضوع
في البيت ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقه قالوا يدخل هذه الاشياء في الهبة
قال مولانا رضي الله عنه وعندى العلولا يدخل في بيع البيت بذكر المرافق فلا يدخل
في الهبة رجل وهب لآخر ارضا على ان ما يخرج منها من زرع يسوق الموهوب له ذلك
على الواهب قال ابو القاسم رحمه الله ان كان في الارض كرم او اشجار جازت الهبة وبطل
الشرط وان كان الارض مرا حاف الهبة فاسدة قال ابو الليث رحمه الله لان في
المر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فحوز الهبة وبطل الشرط
لان الهبة لا تبطل بالشرط وفي الارض القراح شرط على الموهوب له عوضا
بمحولا لان الخارج من الارض بما يملكه فيكون له فكان مفسد الهبة رجل
ضل لولوع فوهبها لآخر و سلطه على طلبها وقبضها متي وجدها قال ابو يوسف
رحمه الله هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر
رحمه الله حوز هذه الهبة رجل له على رجل الف درهم نقد بيت المال والف عليه
وقال المديون وهبت لك احد المائتين قال محمد رحمه الله جازت الهبة والبيان
اليه مادام حيا ولو ارثه بعد موته ان مات قبل البيان لان هبة الدين اسقاط
والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البيان المسقط رجلا دفع الى رجل موبين
وقال له ابهما شيت فلان والآخر لا ينك فلان والابن صغيران بين الموهوب له
قبل ان يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان وقت العقد وان
تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة وعلى هذا لو وهب غلاما او شيئا على ان
الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراقا
لم يجز ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان
الهبة حوزة بخبر لانم فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشرطيين اذا قال لشريكه وهبت

لك حصن من الرخ قالوا ان كان المال قابلا ليصح لانها هبة المشاع فيما يقيم وان
كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانه صار ذليلا لاستهلاكه والدين لا يقيم
فكلون هذا هبة المشاع فيما لا يقيم فيصح رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه وامر
بقضه اذا وضعت لم يصح وان قبض بعد الوصع لانها هبة المعدوم وكذا لو هب
في السمسم والزيتون قبل ان يعصره دقيق الحنطة قبل الطحن رجل وهب
الدين ممن عليه الدين ذكر شمس الابنة السرحى رحمه الله انها لا يصح من غير قبول
المديون عندنا خلافا لفرج رحمه الله وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن ابي يوسف رحمه الله انها لا يصح من غير
قبول كما قال شمس الابنة السرخى رحمه الله ولو كان الدين بين شريكين فوهب
نصيبه من الاخر لمديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف
في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك **فصل** في هبة المشاع رجل وهب
نصيبه مما يقيم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند
الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله يجوز
ولو وهب دار من رجلين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك ما يقيم به
وقال صاحباه رحمه الله عليهما جاز ولو هب دار من رجلين جاز عند الكل
وكذا لو اجر دار من رجلين ولو وهب نصف دار من رجل وهب النصف
الاخر من رجل اخر وسلم الدار لهما معا جاز وان تقدم تسليمه الى احدهما لا يجوز
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقيم كالعبد والداية والنوب
والهام يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم ولو وهب درهما صحت من
رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رحمه الله عليهم لا يجوز لان تنصيف الدرهم
لا يقر وكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز به اخذ القاضي الامام ابو الحسن

على العبد

على السعدي رحمه الله وشمس الارملة الحلواني رحمه الله لان الدرهم الصحيح لا يتكسر عادة
فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة ولا يضرها الكسر
والتبعض كانت بمثلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدينار الصحيح قالوا
ينبغي ان يكون بمثلة الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال لرجل وهبت هناك
درهما منهما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز لان
الهبة تناولت احدهما وهو مجزئ وان كانتا متفاضلتين جاز لان في الوجه الاول
الهبة تناولت احدهما وفي الوجه الثاني الهبة تناولت وزن درهم منها وهو مشاع
لا يحتمل القسمة وفما اذا فسدت الهبة بحكم الشيوخ اذا هلك الهبة عند الموهوب
هل يكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رحمه الله رجل دفع درهمين لرجل وقال احدهما هبة
لك والاخر امانة عنك فهلكا جميعا يضمن درهما وهو في الاخر امين قال وانما في لانه احد
فاسئل تضمن ان يكون مضمونة وذكر في المضاربة الكسري رجل دفع الى رجل الف درهم قال نصف
لك ونصف مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند الباقر يضمن خمسة دراهم ولو وهب
نصف الدار وتصدق وسلم ثمران الواهب بلغ ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل
لا يجوز سعه لانه لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لم يملك فنظران هبة
المشاع فيها يقيم لا تقيد الملك وان انفصل بها القبض وبه قال الطحاوي رحمه الله وذكر
عصام رحمه الله انها تقيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ رحمه الله عليهم رجل دفع تسعة دراهم
الى رجل وقال ثلثة لك قضا من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك
قال محمد رحمه الله ثلثة قضا جاز وثلثة صدقة لم تجز ولا يضمن ثلثة هبة بخلاف بعض
نظران الهبة الفاسدة مضمونة رجل اعطى رجلا درهماين وقال نصفها لك درهما في الوزن
والجودة سوا عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه قال لم يجز وان كان احدهما انقل او اجود
او اوردى جاز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثها وها في الوزن

والجودة سواء دفعها اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز كانا سوا او مختلفين
وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر اذا قال وهبت لك نصف من هذه الدار ولحق الآخر
نصفها لم يجز وان قال وهبت لك هذا نصفها وهذا الاخر نصفها جاز رجل قد صدق بعشرة
درهم على رجلين فقيرين قال لي الجامع الصغير جاز وان صدق بهما على عبد بن وذكر في هبة
الاصلا فاذهب لرجل شيئا يحمل القسمة لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله روايتان وجه
الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحمل ان يكون الصدقة على عبد بن بمثلة الهبة والهبة
من الفقير بمثلة الصدقة ولو وهب دارا من رجل فوكل الموهوب له رجلين فقبض
الدار فقبضها جاز عند ابي رجلين وهب له احد المولين شيئا يحمل القسمة لا يصح اصلا
لانها لم يصح في نصيب الواهب لانه يكون واحدا لنفسه فيبقى نصيب صاحبه شيئا يحمل
القسمة لا رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول
بما ليس بمهبة فلا يصح التسليم امرأة وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعا
فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة
ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم رجل وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالقا
او جرابا فيها طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بمهبة ولو
وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم حار لان الموهوب غير مشغول
بغيره فهو شاعل غيره ولو وهب ارضا فيها زرع او نخيل او نخيلا عليها اوهب
الارض بدون الزرع او النخل بدون الارض او نخلا بدون التمر لا يجوز الهبة
في هذه السبل لان الموهوب متصل بغير الهبة ايصال خلقه مع امكان القطع والفصل
فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حاله الا يصال فيكون بمثلة المتاع
الذي يحمل القسمة ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب
المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بالمتاع فصح هبة المتاع

وان كان الموهوب شيئا
لا يحمل القسمة

ثم وهب الدار صحت الهبة فيها جميعا ولو وهب الدار دون المتاع او الارض
دون الزرع والنخل او النخل دون التمر دون النخل ولم يسلم حتى وهب المتاع والزرع
والنخل والتمر وسلم الكل صحة الهبة في الكل لانه لم يوجد عند القبض والتسليم مانع القبض
والتسليم فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة وسلم اما اذا فرق التسليم والقبض ففرق
العقد فيفسد كل عقد حكم فساد القبض كالو وهب نصف الدار وسلم ثم وهب
النصف الاخر وسلم فانه يفسد العقدان جميعا ولو وهب زراعا بدون الارض
او تمر بدون النخل وامر بالحصاد والجداد ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب
له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس بعده وان قبض بدون اذنه
ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمثلة القول
فصح في المجلس ما لم ينهه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقبضه
الموهوب له ان كان بامر الواهب صح والا فلا وان كان الموهوب غائبا عن حضرة
الموهوب له فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمثلة الهبة
وكذلك العرص والبيع الفاسد والرهن ان قبضه بعد الافتراق عن المجلس ان
قبض بحكم الاذن صح قبضه والا فلا والحيلة في الهبة الفاسدة لا يكون قبضا
عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة الحايضة التحليلة قبض عند محمد رحمه الله والموهوب
اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فبالقبض فيها ان يامر بالقبض
وعند ابي يوسف رحمه الله لا يكون قبضا فيها سقلا حتى يزيله عن مكانه والتحلية
ان تحلي بين الهبة والموهوب له ويقول له اقبضه رجل وهب دارا فيها متاع
الدار والمتاع جميعا وحلي بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع نصيب الهبة بما
في الدار لان الكل كان في يده فصح التسليم وكما لو استعار دارا او غصب متاع
رجل ووضع في الدار ثم ان المعبر وهب الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار

او التمر

كانا في يد وكذلك لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك
 المتاع ولم يحوله ثم جامستحق واستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له جعل
 الموهوب له غاصبا ضامنا المتاع بمجرد التخليه لانتقال يد الواهب الي الموهوب
 وكذا لو وهب جوالق بما فيه من المتاع وحل بين الكل ثم استحق الجوالق صحة
 الهبة ولو وهب الدار وفيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها من المتاع وحل بين
 ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم
 الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع
 الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع او لا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب
 الدار صحت الهبة فيهما جميعا رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر
 ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وجوز في قول محمد
 رحمه الله ولو تصدق بدار على ثلثة معصيه وعلى ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد
 في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق عليها وعليها هذا الحايط جازت
 الصدقة ولو وهب دارا لثنتين احدهما صغيرا في عياله كانت الهبة فاسدة
 عند الكل بخلاف مال الوهب من كبيرين وسلم اليهما حمله فان الهبة جازت عند
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان في الكبيرين لم يوجد الشيوخ لا وقت العقد
 ولا وقت القبض واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب قابضا حصه
 الصغير فيتمكن الشيوخ وقت القبض رجل وهب من رجل دارا فاستحق نصفها بطلت
 الهبة في الباقي ولو وهب دارا في مرضه وليس له مال سوي الدار ثم مات ولم يجر الوارث
 هبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين ولو وهب دارا بما فيه من المتاع وسلم ثم استحق المتاع
 ذكر في الروايات ان الهبة لا تبطل في الدار وذكر ابن رستم رحمه الله ان هذا قول محمد رحمه الله اما في
 قول ابي يوسف لو استحق وسادة منها بطل الهبة في الدار لان موضع الوسادة من الدار لم يقبض

ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع
 لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في
 قول ابي يوسف رحمه الله قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله لا يبطل
 في السفينة لا يبي يوسف رحمه الله ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم يصح هبة السفينة
 ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع او وهب لابنه دارا او لاب ساكن فيها لم يجر
 الهبة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار او لاب
 فيها ساكن اوله فيها متاع او فيها قوم سيكونون بغير جوازات الصدقة ويصير
 الاب قابضا لابنه ولو كان فيها سكان باجور كانت الصدقة باطلة رجل وهب لرجل
 جارية واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد ذكر في الاصل ان الهبة جازية
 وتكون الجارية مع ولدها الموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها
 الموهوب له فملكون الولد داخل في الهبة فكان استثناء الولد شرطا مبطلا للهبة
 لا تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح والخلع والصلح عن دم الهد على حيوان بدون
 الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع والاجارة والرهن تبطل باستثناء الولد
 ولو عتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق
 الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز
 الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيها والصحيح هو الفرق
 بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير
 لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة من ملك
 الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصير الموهوب بعد اعتاق الولد متصلا
 بغير الهبة فيجوز كما لو وهب لرجل دارا فيها ابن الواهب فصلا استثناء الولد
 على ثلثة اقسام في قسم باستثناء الولد يفسد المصروف وهو البيع والاجارة والرهن

لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه المقررات لا تحتل الشرط الفاسد وفي قسم
لا يجوز التصرف وببطل الاستثناء وهو النكاح والخلع عن ذمة العبد لان الشرط الفاسد
لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وهو الوصية لان حكم
الوصية ما في البطن كشخص على احد محورا قراره فجاز استثناء **فصل** في جنس
مسائل لا يصح فيها الشرط ذكر ابن رسيم رحمه الله في النوادر رجل قال لا خرا عرني جوالتك
او ثوبك على انه ان ضاع فانا ضامن لك قال بلغوا هذا الشرط ولا يكون ضامنا وعن
ابي يوسف رحمه الله في النوادر رجل دفع رجاجة الى رجل يقطعها باجر فقال له لافان
عليك ان كسرها فكسرها قال ان كان مثلها ربحا يسلم وربما لا يسلم يكون ضامنا
وان كان لا يسلم لا يضمن ويبطل الشرط ومنها رجل استأجر دابة فقال له ضامنا
لا توأخرها كان له ان يواجرها ولورهن عبد انسان فقال المرتهن للراهن
اخذه على انه ان ضاع ضاع بعيرني فقال الراهن نعم فالراهن جازي والشرط
باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد رحمه الله رجل دفع الى قضا رثوبا يقصر
فقال له لا تضع من يدي حتى تقصر عنه فقصنه فليس ذلك بشي ولا يضمن وعن
ابي يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم وقبضه الفان عيان ان
المرتهن يضمن الفضل اذا هلك او شرط المرتهن انه لو مات العبد لا يبطل دينه
كان الرهن فاسدا وعن محمد رحمه الله في المسير للامام اذا ودع غنمه في دار الجوب
وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه لا يضمن
وذكر في الحيل رجل اجرد دارا امر المستأجر ان ينفق الاجر على الدار وشرط
ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله
ونظا يرهنا ياتي في كتاب الودعة والغارية ان شاء الله تعالى الشيوخ الطاري
لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رحمه الله من يرضى وهب دارا لانسان والدار

لا يخرج

لا يخرج من ثلث ماله فلم يجز الوارث هبته فان الهبة تنقص في الثلثين وتبقى في
الثلث ولو استرضى رجل دارا هو شقيقها وقبضها ووهبها ولها شقيق اخر ثم ان شقيق
الثاني اخذ نصف الدار بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفيع الثاني اخذ
الشفعة بحق سابق على الهبة فيكون الشيوخ عتقا رنا للهبة اما في فصل المرض
الشيوخ مقصورة على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حيوة المورث وانما
يثبت ذلك بعد موته فانما سطل الملك في الثلثين عند التقض لا قبله الا ترى
ان الهبة لو كانت جارية فوطها الموهوب ثم انقضت الهبة برده الوثية او رجوع
الواهب في الهبة لا يلزمه العتق **فصل** عليه دين فأت قبل القضاء فذهب صاحب
الدين لوارث المديون صح سوا كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلو ان
الوارث رد الهبة صح رده في قول ابي يوسف رحمه الله وسطل الهبة وقال
محمد رحمه الله لا يصح وقيل لا خلاف بينهما يصح رده عندها انما الخلاف
بهما فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث عند ابي يوسف رحمه الله يصح
رده وعند محمد رحمه الله لا يصح رجل له على عبد انسان دين فوهب صاحب
الدين الدين من مولاه صح الهبة ولو ان المولي رده هبته قبل هبته على الخلا
وعند ابي يوسف رحمه الله يصح رده سوا كان على العبد دين محبط او لم يكن وقيل
يصح رده عند الكل وهو الصحيح مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت
هبته لانه المرض هبة حقيقة فان كانت وصية حتى يعرضها الثلث
والثلثان فلا يتم بدون القبض **فصل** رجل دارا مسجدا ثم استحق سي منه
خرج الباقي من ان يكون مسجدا لان المستحق البعض بحق سابق فكان
شيوخا مقارنا فيبطل **فصل** في الرجوع في الهبة للواهب ان يرجع في هبته
من غير المحارم مالم يعوض او ازادت الهبة في بدها وزيادة السعر لا يمنع

استحق

هذا هو الوجه الثاني في بيان الوهاب
 وهو الذي لا يرجع في الهبة
 من الموهوب له الى غيره
 وهو الذي لا يرجع في الهبة
 من الموهوب له الى غيره
 وهو الذي لا يرجع في الهبة
 من الموهوب له الى غيره

الرجوع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد ولو ازيدت الهبة
 بعد ذلك ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته ولو خرجت الهبة
 عن ملك الموهوب له الى غيره او هلك لا يرجع الواهب وكذا الوهبك الواهب
 او الموهوب له ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير بين
 ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالآباء والامهات وان علوا والاؤلا
 وان سفلا واولاد البنين والاولاد البنات في ذلك سواء وكذا الاخوة
 والاخوات والاعمام والعات والمحرمات بالسبب لا بالقرابة لا يمنع الرجوع
 كالأب والامهات والاخوة والاخوات من الرضاع وكذا المحرمات بالمصاهرة
 كاهات النساء والربائب وازواج البنين والبنات واذا وهب العبد المربيون
 من صاحب دينه وكذا لو كان عبا العبد جناية خطا فهو هبة لولي مولي
 العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية في قوله محمد رحمه الله ورواية عن
 ابي حنيفة رضي الله عنه وفي القياس لا يرجع رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن
 عن ابي خنيفة والمعل عن ابي يوسف وهشام عن محمد رحمه الله عليهم وفي الاختسان
 صح رجوعه ولو وهب الامة من زوجة بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد
 ذلك صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية وعليه قول
 ابي يوسف رحمه الله اذا رجع المولي في الهبة يعود الدين والجناية وابي يوسف
 رحمه الله استفتش في قوله محمد رحمه الله وقال ارايت لو كان على العبد دين لصغير
 فوهب المولي عبد من الصغير فقبل الوصي وقبض سقط الدين فان رجع
 الواهب في الهبة بعد ذلك ثوقلنا بانه لا يعود الدين كان قول
 الوصي الهبة تصرفا راعى الصغير وانه لا يملك ذلك واما مسألة
 النكاح فيها روايتان عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية اذا رجع الواهب

بطل دينه

يعود النكاح

يعود النكاح رجل وهب شيئا من الخوف لا يرجع في الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر
 كافر لا يرجع الواهب في الهبة لان المنع من الرجوع القرابة الموهوب له اذا علم
 الموهوب المراز والكتابة او كانت اعجوبة فعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع
 الواهب في الهبة بحدوث الزيادة في العين وعلي قول زفر رحمه الله تعلم الحرف
 وما اشبه ذلك لا يمنع رجوع الواهب في الهبة وعن محمد رحمه الله في المسألة
 انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع كما هو قول زفر رحمه الله فيه روايتان ولو
 وهب عبد اكا فافا سلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لان
 الاسلام زيادة ولو وهب شيئا له حراما مونة ببغداد فحمله الموهوب له الى بلد اخر
 لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة قبل اذا كان هذا قيمة الهبة في المكان الذي
 انتقل اليه اكثر وان اسويت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في هبته
 ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس
 للواهب ان يرجع رجل وهب ثوبا فقصره الموهوب له لا يرجع الواهب في الهبة
 بخلاف ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الفضل وفي الاملا اذا غسله او
 قصره له ان يرجع في الهبة وان قبله لا يرجع اذا كان يريد ذلك في الثمن
 رجل وهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها من
 الموهوب له فاقرضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في الهبة ابد الا انها
 صارت مستهلكة ودنيا على الواهب رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له بالمال
 بطل حق الواهب في الرجوع لانا اسم الثياب قد زال وصار شيئا اخر بخلاف
 ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالمال فانه لا يبطل حق الواهب في
 الرجوع لانا اسم السويق لم يطل ولم يحد فيه زيادة بل حدث فيه نقصان
 فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حنطة قبله الموهوب له بالمال رجل

مطل

وهب عبد ففقطت يده عند الموهوب له واخذ الموهوب له ارض اليد كان للواهب
ان يرجع في الهبة فياخذ العبد ولا ياخذ الارض في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمة الله عليهما رجل وهب لرجل ثوبا فسله اليه ثم اختلسه منه فاستهلكه ضم الواهب
قيمة الثوب الموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضا او رضاه وذكر في المسعا
عن محمد رحمه الله رجل وهب جارية وسلمها الي الموهوب له ثم رجع فيها بعينها واعتق
لم يجزئته قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضا او رضاه ولو تصدق على رجل بشئ ثم
استفاد المتصدق عليه فاقاله لم تجزئني قبض لانها هبة مستقلة وكذا اذا
وهب لذي رحم محرر وكل شئ لا يفسخه القاضي لو اختصم اليه فاقاله الموهوب له
فذلك يهلك من مال الواهب وان لم يقبضه مريض وهب له عبد ثم رجع الواهب في الهبة
بعينه فرده المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الرد بقضا
محرور ولا شئ لورثة المريض على الواهب وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه
لا انسان وسلم ثم رجع في الهبة بعينه فضا ثم وجد بالعبد عيبا كان له ان يرده على
بائعهم جعل الرجوع في هذا بعينه فضا بمثله الرجوع بقضا القاضي رجل وهب عبدا
فمرض العبد عند الموهوب له فذاواه حتى صح كان للواهب ان يرجع فيه رجل وهب
دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية كاشانه سور الحمر كان
للوهاب ان يرجع في هبته لان مثل هذا يعد نقضا ولا يعد زيادة وكذا
لو جعل فيه ارضا ولو وهب عبدا صغيرا فقتل وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب
فيه لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان
تحييا فممن او كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب فيه رجل وهب لرجل جارية
فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتها لصغيرة فكتب واراد
حين اوقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك كان القول للواهب وكذا في كل زيادة

متولة

متولة واما في البناء والحياله ونحوها كان القول قول الموهوب له رجل وهب
دار قال لرجل تصدق بها علي واذنت لي في قبضها فقبضها وقال المتصدق لا
بل قبضها بعين اذني كان القول للمتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت
في يده فتصدقت علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضها
بعين اذني كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم
انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنها فقبضه الموهوب
بعين اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب
وان قال الموهوب له حين وهبته لي كافي منزلك لا يحضر تنافسا من قبضه فقبضته
لا يصدق ولو قال المدعي وهب لك والذي لم يقبضه الا بعينه وقال الموهوب له
قبضته في حياته فان كان العبد في يد الذي يدعي القبض في حياته كان القول
للمواريث رجل وهب لرجل موصيا فنفظه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب
في هبته واذا وهب احدا الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح
بينهما ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها او وهبت لاجنبي ثم زوجت نفسها منه
كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع
ولو وهبت المرأة لغير شيا لزوجها وادعت انه اسكرها في الهبة يسمع دعواها
واذا مات الواهب او الموهوب له سطل حق الرجوع ولو وهب لقريبه شيا لا
يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا ولو وهب لاجنبيه ولاجنبي
عبدا فقبضه كان له ان يرجع في نصيب الاجنبي ولو وهب لاجنبيه وهو عبد
لاجنبي كان له ان يرجع في الهبة لان الهبة وقعت لمولي الاخ وان وهب
لعبد اجنبيه كان له ان يرجع في الهبة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
صاحبه رحمه الله عليهما لا يرجع ولو وهب عبدا هو ذوا رحم محرم منه ومولاه

ايضا ورحم محرم بان كان اخوه لابي عبد الاخيه لانه ذكر الكرخي عن محمد رحمه الله
في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه له ان يرجع في الهبة وقال الفقيه ابو جعفر
رحم الله لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد
والمولي جميعا وكذا لو كان العبد عمال للواهب ومولاه خاله فوهب للعبد
قال محمد رحمه الله في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه للواهب ان يرجع في هبته
قال محمد رحمه الله وهذا صحيح اذا وهب لذي الرحم المحرم وهو مكاتب لا يرجع مادام
مكاتب في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يرجع في قول ابي يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله لا يرجع ولو ادي الكتابة فعق لا يرجع الواهب في قولهم والصدقة
اذا تمت بالتبضع لا يرجع المتصدق فيها كانت للقرابة او للاجنبي والواهب ان
يرجع في هبته قبل ان يقبضه الموهوب له كان الموهوب له حاضرا او غائبا
اذن له في قبضه او لم ياذن ينفرد الواهب في الرجوع قبل القبض وبعد القبض
لا يرجع الا بقضا او رضا والموهوب له ان يتصرف في الهبة مالم يقبض القاضي
بالرجوع وسقط الهبة بعدما قضى لا يجوز تصرفه ولا رجوع في الصدقة ولا في
الهبة على المحتاج وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يرجع في الصدقة على غني او فقير استحبنا
رجل وهب دارا وبنى فيها وجصصها او طينها او جعل فيها مغسلا او ارضا فبنى في
طابقه منها بيتا او غرس شجرا فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي عمير رحمه الله
له ان يرجع في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد زيادة فان كان لا بعد زيادة كالادى
في البيت والنور في الكساسة لا يمنع الرجوع ولو وهب دارا فهدم الموهوب له
بناها كان له ان يرجع في الارض وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض يهدم
او بيع كان له ان يرجع في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فصبعه احمر او اصفر
او خاط لا يرجع الواهب ولو قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع ولم يذكر في الكتاب

اذا صغر

اذا صغره بشي اخر واو يوسف رحمه الله كان يقول اولا يقول ابي حنيفة رضي الله عنه
ثم يرجع وقال ر. بما ينفع على السواد اكثر مما ينفع على صبع اخر وقيل هذا اذا كان
السواد لا بعد زيادة فان كان بعد زيادة يزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل رجل
وهب لرجل هبة فقبضها الموهوب له ووهب لآخر وسلم ثم يرجع الواهب الثاني
في هبة بقضا او رضا كان للواهب الاول ان يرجع في هبته لان الرجوع في الهبة
عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقا به وعلى قول
زفر رحمه الله اذا كان الرجوع بعين قضا لا يكون للواهب الاول ان يرجع لما عرف
الواهب اذا رجع في هبته مرض الموهوب له بعين قضا يعتبر ذلك من جميع مال
الموهوب له او من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعه رحمه الله ان في القياس
يعتبر من جميع ماله رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها وانفق في القطع
كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له
كان للواهب ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح لان القطع نقضا
والنقص لا يمنع الرجوع فلو انه جعل الشجرة ابوابا او جذوعا لا يرجع الواهب
فيه وردي انه يرجع في الجذوع كما لو جعلها حطبا فانه يرجع في الحطب ولو
ولو وهب شاة او بقرة فذبحها الموهوب له كان للواهب ان يرجع فيها فان ذبحها
عن هدي او اضحية كان له ان يرجع عند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة
رضي الله عنه اذا وهب هبة كان له ان يرجع في بعضها ان شاؤا وكذا لو وهب
عبدا لرجلين كان له ان يرجع في حصة احدهما ان شاؤا وكذا لو وهب نصف
العبد لآخرين كان له ان يرجع في النصف على الاخر كان له ان يرجع في الهبة دون
الصدقة اذا وهب دارا فرجع في بعضها لا يطل الهبة في الباقي ولو اختلف الواهب
والموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت

ما بقي من العوض ويرجع في الهبة ان شاء علي قوله زفر رحمه الله ان استحق نصف
 العوض كان للواهب ان يرجع في نصف الهبة وعندنا ليس له ذلك لانها ليست بمعاو
 ولهذا يصح التعويض بشي سيرا وكثيرا ومن جنس الهبة او من غير جنسها فان استحققت
 الهبة كان للعوض ان يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للعوض
 ان يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل الف
 درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا
 وان كان للواهب ان يرجع في هبته وقال زفر رحمه الله يكون عوضا وكذا
 لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم
 خيرا او خيرا لم يكن عوضا وللنصراني ان يرجع في هبته وكذا العبد للمالكون اذا وهب
 لرجل هبة فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان
 هبة العبد باطلة ما ذونا كان او محجورا واذا ابطلت الهبة بطل التعويض وكذا
 الصبي اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة
 باطلة رجل وهب لرجل ثوبا لغيره وسلم اليه فاجار المالك جازت الهبة من المالك
 وله ان يرجع فيها ما لم يعوضا ويكون الموهوب له دارهم محرم من المالك فحقوق
 الهبة يكون لصاحب الهبة لا للذي يشرها ولو ان الموهوب له عوضا الذي
 بالشر الهبة او كان بينهما قرابة فذا الامنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة
 رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم
 لم يكن عوضا عندنا استقصانا لانا كل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا
 ولو وهب لرجل هبتين مختلفتين يعني في عقدتين في مجلس واحد او مجلسين
 فعوضه لحدتهما عن الاخرى كان عوضا وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا
 يكون عوضا كما لو كان العقد واحد لان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت

في الهبة ما كان عوضا
 في الهبة ما كان عوضا

(ادام)

احداها صدقة والاخرى هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا
 رجل وهب لرجل حنطة وطحن الموهوب له بعضها وعوضه دقيقا من تلك
 الحنطة كان عوضا وكذا لو وهب ثيابا وصنع ثوبا منها بعصر او خاط
 قميصا ثم عوضه كان عوضا وكذا لو وهب سويقا وت بعصه ثم عوضه كان
 عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة بعد ما فعل
 ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض يشترط لها شرط الهبة في الابتداء
 حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل
 واحد منهما ان تمتنع من التسليم وبعد القبض ثبت لها حكم البيع فلا يكون
 لا حدما ان يرجع على صاحبه بما في يده فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل
 منهما ان يرد بالحب ما قبض وان استحق ما في يده احداها يرجع على صاحبه بما في
 يده ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة
 بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط العوض سعي ابتداء
 او انتها لا تترى ان المكرم على البيع بشرط العوض كان مكرها فيه والمكرم
 على الهبة بشرط الهبة العوض اذا باع مكرها يكون مكرها والاكره باحدهما
 يكون اكرها بالآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقا
 جاز وان لم يقا بضالم يحز **فصل** في هبة الوالد لولد والهبة للصغير رجل
 له ابن وبنت اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل احدهما على الاخرى الهبة اجمعوا
 انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل القلب
 وذاك غير مقدور قال عليه السلام حين سوي بين النساء في القسمة هن
 قسمن فيما املاك فلا تقوا حداني فيما لا املك ولو وهب رجل شيئا لولد في المحبة
 واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا روبا لانه هذا في الاصل عن اصحابنا

رحمه الله عليهم روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس اذا كان التقصيل للزيادة فضل
له في الدين وان كانا سوأ يكن وروي المصنف عن أبي يوسف رحمه الله عليهما انه لا بأس
بالم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوي بينهم يعطى لابنته مثل ما يعطى
للابن وقال محمد رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للإناث والفتوي عاقلون أبي يوسف
رحمه الله رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضا ويكون اثما في صنع رجل
قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان
جاز ويتم من غير قبول كالموابع ماله من ولد الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول
رجل وهب لابنه الصغير دارا هي مشغولة بمحتاج الاب قال أبو نصر رحمه الله
جاز ولا يحتاج الى التفريغ لانها مشغولة بمحتاج القابض وهو الاب ولو قصد
على ابنه الصغير دار والاب ساكن فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله ويجوز
في قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوي لما قلنا في الهبة ولو وهب عبده السابق
لولده الصغير لا يجوز وان باع جاز رجل اتخذ ثيابا لولد الصغير ثم اراد ان
يدفع الي ولد له اخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ ثوبا لولد الاول صار ملكا
للاول لحكم العرف فلا يملك الدفع الى الاول وعمل الاعارة واذا بى ذلك
صح بيانه وكذا الرجل اذا اتخذ ثيابا للتلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع اليه
فاراد ان يدفع الي غيره فهو على هذا ان بين وقت الاتخاذ انه اعاره يمكنه الدفع
الى غيره رجل جهز ابنته بماله فوجه الابنة مع الحماز الى زوجها فماتت الابنة
فادعي الاب انه كان عارية وزوجها يدعي الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول
قول الزوج والبينة على الاب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن القائل رحمه الله وقال
بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والمملك قال مولانا رضي الله عنه وينبغي
ان يكون الجواب على التقصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب

لنتم

لان مثله ينافى عن الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول قول
الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر امرأة لها مهر على
زوجها وهبت المهر لابنتها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح
هذه الهبة لان هبة الدين من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولها
على القبض فحوز ويصير ملكا للولد اذا قبض ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من
مال ولده الصغير بعوض وغير عوض لانها تبرع ابتداء ولو وهب اجني للصغير
هبة وقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله او لم يكن **فصل** في قبض الهبة
للصغير اذا وهب اجني لصغير هبة فحق قبض الهبة والقبول يكون للاب فان مات
الاب او غاب عيبة منقطعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو
اولي من الجد فان لم يكن له وصي والاب قاضي فحق القبض يكون للجد والاب
ثم بعد وصي الجد ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله
فان كان الصغير في حجر العم وبياله فهو هبة للصغير هبة ووصي الاب حاصر قبض
العم قيل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ والعم والام والعم
في عياله اجني لا يجوز فان قبض ذلك الاجني الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت
الصغيرة في بيت زوجها فهو هبة اجني لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب
حاضرا فهو قبض الاب يجوز ايضا وان كانت هي في بيت زوجها ولو كان الصغير
في عياله الجد والاخ والام والعم فهو هبة له هبة فقبض الهبة من كان
الصغير في عياله والاب حاضرا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز
هو الجواز كما لو قبض الزوج والاب للصغيرة حاضرا وان كان الصغير يعقل
القبض فقبض الهبة جاز قبضه وبيعه القاضي حتى لا يرجع الراهبة الهبة
ولو قبض الملتقط هبة اللقيط واللقيط في عياله ليس له احد سواه جاز قبضه

وكذا الواجب للمهر لو كان الصغير في عيال اجنى كان لذلك الاجنى حق القبض
والمثلن ان يسلم اللقيط الى غيره في تعليم الاعمال ولا يكون لاجنى ائران يسر
فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج رجل قال لامرأته قولي وهبت لك مهر
فقلت وهي اعجبة لا تحسن العربية قالوا لا يصح هذه الهبة فزقوا بين هذا والطلاق
والعتاق اذا امر الرجل امرأته حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قل طلقت امرأتى
او عتقت عبدي فقال وقع الطلاق والعتاق والفرق ان الرضا شرط جواز
الهبة وليس بشرط الوقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق
وقع الطلاق والعتاق ولو اكره على الهبة فهو هبة لا يصح وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله عندي لا يقع الطلاق ايضا اذا كان معروفا بالجل ولو قال لعبده
انت حرو هو لا يعلم ان هذا عتاق عتق في القضا ولا يعتق فيما بينه وبين الله
فعالي امرأة تريد ان تهب مهرها من الزوج ولا يصح هبتها ولا يبرأ زوجها
قالوا يتصلح سرا عن زوجها مع اجنى من المهر على عوض لم يره ولا ينظر الى بدل
الصالح حتى تهب مهرها من زوجها ثم ينظر الى البدل فبرده كحمار الروية فيعود
المهر على الزوج كما كان وسطل الهبة رجل مات فوهبت مهرها منه امرأته
صحت هبتها وبري الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول الديون ليس
بشرط لجواز الهبة فصحت الهبة مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت عند الهبة تقوم لحاقتها ويزج من غير معين
لها على القيام فهي بمنزلة الصحيحة تصح هبتها امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى
منك عيل ان كل امرأة تزوجها تجعل امرها بيدي فان لم يصل الزوج ذلك بطلت
الهبة فان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فلهبة ناضية
وان لم يفعل فذلك عند البعض كمن اعتق امته عيل ان لا تزوج فقلت عتقت

تزوجت اولم تزوج امرأة قالت لزوجها اتخذ الولمة وقت الحجاب فانقص
ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الامر كما قالت رجل منع امرأته الرينة
عن المصير الى ابويها فقال ان وهبت مهرى بعثتك الى ابوك فقالت المرأة لا فعل
ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض على الفقراء وغيرهم
ذلك فمنعها ولم يعثا الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الهبة باطله لانها
بمنزلة المكرهه في الهبة امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك ان لم يطلني فقبل
الزوج ذلك ثم طلقها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف وابو القاسم الصغار رحمهم الله
عليهما الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط وهذا خلاف ما لو قالت وهبت
منك مهرى عيل ان لا يطلني فقبل صحة الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقول
فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأته انت
هالقوان دخلت الدار لا يطلو ما لم تدخل ولو قال انت طالق عيل دخولك الدار
فقلت قبلت وقع الطلاق وقال محمد بن مقاتل رحمه الله في مسألة الظلم مهرها عليه
على حالة اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا فات الشرط
فات الرضا اما الطلاق والرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب
الحج اذا تركت المرأة مهرها عيل الزوج عيل ان يحج بها فقبل الزوج ذلك ولم يحج
بها كالمهر عليه على حالة والفتوى على هذا القول قاله مولانا رضي الله عنه ويمكن
الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة الظلم ووجه ذلك ان في مسألة الحج لما شرطت
الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض
فاذا لم يحصل العوض لا يتم الهبة اما في مسألة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك
الظلم لا يصلح عوضا قاله مولانا رضي الله عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت
عليه ان لا يظلمها فقبل الزوج ثم ضربها واغابها كما ذكره عندي اذا ضربها انما

يسقط المهر اذا اضربها بغير حق اما اذا اضربها لتأديب يستحق عليها لا يعود المهر لان
ما كان حقا لا يكون ظما امراة وهبت مهرها من زوجها ليقتطعها في كل حول ثبت
من قبل الزوج فمضى حولا ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان ذلك شطا في الهبة فمهرها عليه على حالة لان هذا بمنزلة
الهبة شرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شطا
في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك فلذا لو وهبت مهرها على ان يحسن
اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة بشرط العوض رجل قال
لامراته ابرئني عن مهرك حتى اهب لك كذا كذا فابراته ثم ابي الزوج ان تهبت
منها ما قال كان المهر عليه كما كان امراة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها
ولا يطلتها فعيل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله وان لم يكن وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت
وقتا فطلتها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حالة فصل له اذا لم يوقت ذلك
وقتا كان قصدها ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العينة لا طلاق اللفظ
فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل اوصى لام ولد له بثلاث ماله ان لم تتزوج
فقبلت ذلك ثم تزوجت بغير انقضاء عدتها بزمان فانها تستحق الثلث لحكم
الوصية امراة وهبت مهرها من زوجها على ان يطلتها فعيل الزوج فمضى حولا
رحمه الله صحته الهبة طلقها او لم يطلها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا
بقيت هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد ذكر في النوازل
اذا قالت امراة لزوجها تركت مهرى عليك على ان تجعل امرى سدى ففعل
الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم يطلق نفسها ولو قالت المهر لمرأة كائين بخدم
حسان من يارد ان لم يطلها لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق

فالم طهر

قاله يطلق لا يبرأ امراة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا
زوجك حتى تصيني مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على ان يتزوجها ثم اتى
ان يتزوجها قالوا المهرها عليه على حالة تزوجها او لم يتزوجها لا يبرأ لان
على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على امراة تقول
لزوجها لعنت على كثير فان مكنت معي ولا تعبت فقد وهبت منك الحايض الذي
لي في مكان كذا فمكت معها زمانا ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه
ان كان كلامها عملة من الهبة للحال لا يكون الحايض للزوج لان بالوعد لا
يملك فان كانت وهبت للحال ولم تعلق بشرط وان شرطت عليه شرطا فاسدا والهبة لا
تبطل بالشروط الفاسدة والوجه الثالث ان تقول المهر ان وهبت منك الحايض ان مكنت معي
فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها علقته الهبة بالشرط والهبة لا تحتمل التعليق
بالشرط والوجه الرابع ان تقول امراة وهبت منك على ان تكنت معي قال ابو الفاكهم رحمه الله
في هذا الوجه لا تكون الحايض للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ويصير رحم الله عليهما فيما
تقدم لا يكون للزوج والاه عتد على ما قال لا لانها ما رضيت الا بهذا الشرط والوجه
الخامس ان تصالح امراة زوجها على ان مكنت معها على ان يكون الحايض هبة للزوج
وفي هذا الوجه لا يكون الحايض للزوج ايضا والصالح باطل رجل وهب لرجل ارضا
وسمها سبية وشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرتها فان شتمه تصح الهبة وبطل
الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمد يونه ان لم تقض مالي عليك حتى يموت فانت في
حل فهو باطل لانه تعليق والروايات لا تحتمل التعليق ولو قال رب الدين اذا مت
فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية ولو قالت لزوجها المهر ان اذمت من منك
هذا فانت في حل من مهرى او قالت لمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه
مخاطرة وتعليق ولو قال للطالب لمد يونه اذا مت فانا بري من الدين الذي

يا عليك جازو يكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فانا بوري من ذلك
الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بوري مما لي عليك لا يبرأ من ثواب
المرضاة لزوجها ان مت من مرضي هذا المهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى
فانت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح **فصل** في
الصدقة رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم الذي معه على الفقير ايا كان
لو تصدق على الفقير ان يصير على الشدة فالصدقة افضل لانه تركت فيه وهو قوله تعالى
و يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصير على الشدة فلا تناف
على نفسه افضل لما روي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انفق على نفسه
وقال عندي دينار يا رسول الله فاذا اصنع به فقال له صلى الله عليه وسلم
انفق على نفسك فقال الرجل عندي اخرف قال صلى الله عليه وسلم انفق على عيالك
فقال عندي اخرف قال صلى الله عليه وسلم تصدق به رجل في يديه درهم فقال
له علي ان تصدق هذه الدراهم فتصدق بعينها قال يصير رحمه الله حازوا ان لم
يتصدق وحي هلك تلك الدراهم في يده فلا شيء عليه رجل كسرة الى المسكين اخرج
فلم يجد قال الحسن البصري رحمه الله عليه يضغ حتى يجي اخرف ان اكلها اطعم
مشكها وعن ابراهيم النخعي رحمه الله مثل هذا وقال عامر الشعبي رحمه الله هو
بالخير ان شاقضاها وان شالم يقضها وما اخرجها للصدقة لا يكون صدقة
الا بالدفع الى الفقير وقال مجاهد رحمه الله هو بالخير حين اخرج صدقة ان
شامضى وان شالم يمض وعن عطاء رحمه الله مثل هذا و به اخذ الفقهاء ابو الليث
رحمه الله وسئل عن الكذابين يسألون الناس لحافا ديا كلون اسرافا قالوا ما لم يظهر
ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعصية او غنى لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور في
ربك انه يسد عليه روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كثر السؤال فلن يعطى قال
ظنه

عليه السلام

وان اذله ان ياكل طعامه
لا يحل له ان يتصدق به

مثل ذلك من اجل ان كل منفعة تصل الى ما كلك
فعلاني ان الصدقة به قال محمد بن صالح بن عيسى

عليه السلام من ربح قلبك عليه وعن محمد بن مقاتل رحمه الله ان وهب له شيئا وجب عليه
ان يتصدق به وانما يحل له ان ياكل من طعامه رجل يتصدق على امرأة معسفة لها زوج
موسر قال محمد بن سلمة رحمه الله ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهي موسرة
بغنى الزوج رجل قال ما لي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس دين
قال يصير قال ابو حنيفة رحمه الله عليها لا يدخل فيه الا الهكمت واموال
التجان رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاني
الاخبار وان الحي اذا تصدق عن الميت بعث الله تعالى تلك الصدقة على طبق من
المور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لمن يكون ثواب ذلك اختلغوا فيه قال
ابو بكر الاسكاف رحمه الله حسنة تكون له دون ابويه لقوله تعالى وان ليس
للناس الا ما سعى وانما يكون لوالد من ذلك اجر اتعلم والارشاد اذا فعل ذلك
وقال بعضهم حسنة تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه انه
قال من حمله ما ينتفع به المربح وموته ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم
فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان يقصر عن اجر الوالد شيئا خلتوا في التصديق
على السائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان
ذلك اعانة على اذي الناس وعن خلف بن ايوب رحمه الله قال لو كنت قاضيا
لم اقبض شيئا من تصدق على السائل في المسجد وعن ابي بكر بن اسماعيل رحمه الله قال
هذا فكيس واحد محتاج الى سبعين فلسا ليكون تسعين كفارة ذلك
النفس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما يخرج منه وعن
ابي مطيع البجلي رحمه الله لا يحل للرجل ان يعطى سؤال المسجد لما فيه من الوعيد
المروي عن الحسن البصري رحمه الله فان كان السائل لا يتخطى وقاب الناس
ولا يمر بين يدي المصلي ويسال لا يمر لا بد منه ولا يسال الحافا لا بأس له

السؤال والتصدق عليه روي ان السائل كانوا يسألون عليا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي عن علي رضي الله عنه تصدق بخاتمه وهو في الركوع ^{لوجه} الله تعالى بقوله ويوتون الزكوة وهم راكعون وان كان السائل يتخطى رقاب الناس ويمر من بين يدي المصلي ولا يبالي فالصدق عيا مثله مكره وعن ابن المبارك رحمه الله قال يعجبني ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطي له شي لان الدنيا خسيس فاذا سأل لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطي زجرا ^{الصدق} الوالد اذا احتاج الي مال ولد فانه كانا في المصر كان للوالد المحتاج ان ياكل مال الولد وان كانا في المفارة واحتاج الاب الي مال الولد بان كان ماله في بلد ولم يكن معه كان له ان ياكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا ياكل غير عوض وللاب الفقير ان يبيع مال ولد لاجل نفقته رجل وولد في الصحراء اولى في المفارة معهما من الماء ياتي لا حدهما من كان اولى منهما بهذا الماء كان الابن اولى به لان الاب لو كان احق بهذا الماء كان علي الابن ان يسقي اياه ومتى سقي اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن هو جعبا الا في قتل نفسه هذا من لة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان فاعل اعظم وزرا وانما اذا اراد الاب ان يأمر ولد بشي ويخاف انه لو امره لا يفعل قالوا لا ينبغي للوالد ان يقول علي وجه المشورة خوب ايدي سراكر ان كان يكرهه لو امره بذلك ربما يصير عاقلة فيلقه عقوبة العتوق ولا بأس لابن يعقوب عليا الولد اذا فعل ما يكره لان الانسان مجهول على ذلك طبع قال عليه السلام انما انا بشر مثلكم مما يرضي به البشر واغضب مما يغضب به البشر

كتاب الوقف الوقف جائز عند علمائنا وابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمه الله عليهم وذكر في الاصل كان ابو حنيفة

وللاب الفتي ان يسأل ولده بالقيمة

ارضى

لا يحل للوقف

لا يجوز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال ^{عليه} حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما اذا صح الوقف يزول ملك الواقف لا الي مالك وعند ابي يوسف يزول بمجرد قول الواقف لا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد رحمة الله لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الي المتولي وابي الموقوف عليه وعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز الوقف جواز الاعانة بصرف المنفعة الي جهة الوقف وتبقى العين علي ملك الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه لا يجهت فيه يسلم الواقف ما وقفه الي المتولي ثم يريد ان يرجع عنه فينازعه بعللة عدم اللزوم وتخصص ان الي القاضي فينقض القاضي بلزومه وان حكما رجلا فحكم بينهما بلزوم الوقف اختلفوا فيه والصحيح ان يحكم الحكم لا يقع الخلاف وللقاضي ان يبطله والوجه الثاني في اللزوم الوقف في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان حزره يخرج الوصية فيقول او صيت بغله داري هذه او بغله ارضي هذه او يقول جعلت هذه الدار وقفا فتصدقوا بغلتها علي الساكنين وكذا الواوصي بان يوقف جوز من الثلث في قولهم وعندهما الوقف لا يزم بغير هذا التكلفات والناس لم ياخذوا بقول ابي حنيفة رحمه الله في هذا للاثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وتعامل الناس ياخذوا بالرباطات والحنانات او لها وقف الخليل صلوات الله عليه **فصل** في الغا ط الوقت احدها ان يقول ارضني هذه صدقة ولم يزد علي هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الواقف ان يتصدق بما صلها علي الفقرا ولو باعها وتصدق ثمنها جاز ايضا كما لو باع مال الزكوة من الثمن ولا تجب

القاضي على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة عند الكل ولو قال
ارضى وبين حدودها موقوفة ولم يزد على هذا الا يجوز عند عامة مجتري
الوقف وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقف على المساكين ولو قال
داري هذه موقوفة صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول
ابن يوسف ومحمد وهلاك الدار رحمه الله عليهم ويكون وقف على الفقراء وقال
يوسف بن خالد السني رحمه الله لا يجوز ما لم يقل واخرها للمساكين ابدأ بالصحيح
قولا صحابا رحمه الله عليهم لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الا ببدأ ايضا ولو قال
صدقة موقوفة موبد جاز عند عامة العلماء رحمه الله عليهم الا عند محمد رحمه الله
بحاجة الى التسليم وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه يكون نذرا بالصدقة
بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه ولو قال
صدقة موقوفة موبد في حيوتي وبعد وفاتي جاز عندهم الا عند ابي حنيفة
رضي الله عنه مادام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة كان عليه الوقا بما نذر
وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيلا سبيل
من اوصى بحذمة عبده لاسان فان الحذمة تكون للموصاله والرقبة تكون
على ملك المالك حتى لو مات الموصي له بالحذمة يصير العبد ميراثا تورثه
المالك الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع الموصالهم وهم الموصي له لفقرا
فتأبد هذه الوصية ولو قال ارضى هذا وقف ولم يزد على ذلك قال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله كان ابو القاسم الصفا رحمه الله عليه يقول
هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة ولو قال ارضى هذه محرمة
صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة

هذا هو الذي هو في
الوقف وهو الذي هو في
الوقف وهو الذي هو في

قوله موقوفة في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه اوهي حبس لا يكون
وقفا في قولهم ولو قال حبست ارضي هذه اوهي محرمة قال الفقيه ابو جعفر
رحم الله هذا على قول ابي يوسف رحمه الله كقوله موقوفة ولو قال حبس موقوف
فهو باطل ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا ينبغي ان يكون منزلة قوله
صدقة موقوفة ولو قال هي موقوفة لله تعالى ابدأ جاز وان لم يذكر الصدقة
ويكون وقف على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل
ابدا وكذا لو قال موقوفة لوجه الله او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى
بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى هذا وتكون وصية بالوقف على
الفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح ويصير تقديرا
صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء لان غايتها يكون
لفلان مادام حيا وكذا لو قال صدقة موقوفة على فلان ابدأ الوفا على
ولدي ابدأ كان الجواب كذلك لانه يصح من غير ذكر الا ببدأ ولي وعلى قول
ابي يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابدأ لان ذكر لفظ ابدأ مضاف الى
الصدقة على فلان وفلان لا يتأبد ويلغوا هذا اللفظ وكذا لو قال ارضي
هذه موقوفة على وجه البر او على وجه الخير او قال على وجه الخير البر
يكون وقف صحح على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة ولو قال ارضي
هذه موقوفة على الجهاد او في الجهاد او في الغزو او في الكفان الموتى او في
حضر القبور او غير ذلك من سبل البر ما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا
على ذلك السبل فان الفقيه ابو جعفر متى ذكر موضع الحاجة على وجه
يتأبد فذاك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على ابنا البيل
لانهم لا ينقطعون ويكون الفقراء ابنا السبل دون اغنيائهم بمنزلة خمس

الغنية يصر في فقر البنا السيل دون اغنيائهم وكذا لو قال علي الزمي او علي المنقط
صح لانهم يتابدون ويكون لفقرائهم ولو قال ارضي موقوفة علي فقرا قرابتي
لا يصح وكذا لو قال علي ولدي لانهم ينقطعون فلا يتابد الوقف وبدون
التايد لا يصح الا ان تجعل اخرة للفقر او لو قال فقرا قرابتي فلان او علي
يتايد بني فلان فان كانوا يحرصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتابدون
كانوا لا يحرصون صح ويصير بمنزلة الوقف علي البنا مطلقا او علي الفقر مطلقا
فردق ابو يوسف رحمه الله بين قوله ارضي موقوفة وبين قوله ارضي موقوفة علي ولدي
فان الاول يصح والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة ينصرف الي الفقر اعرافا
فانما ذكره لولد صار مقيدا فلا يبقى العرف ولو وقف ارضه ارضته علي مسجد
قوم باعنائهم ولم يجعل اخرة للمساكين اختلف السامخ فيه قال محمد بن سنان
رحمه الله بطلان ان يكون هذا علي الاختلاف من اصحابنا رحمه الله عليهم علي قول
محمد رحمه الله لا يصح وعلي قول ابي يوسف رحمه الله يصح لان عند محمد رحمه الله
اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الي ملك البنا في فلا يتابد
وعند ابي يوسف رحمه الله يبقى المسجد خرابا حوله مسجد ام يكون موبدا
قال ابو بكر الاسكافي رحمه الله ينبغي ان لا يصح هذا الكل لان الوقف علي المسجد
وقف علي عمار المسجد والمجد يكون مسجدا بدون البنا فلا يكون عمار البنا
ما يتابد فلا يصح الوقف وقال ابو بكر بن ابي سعد البلخي رحمه الله ينبغي ان
يصح هذا عند الكل لان البنا وان لم يكن مسجدا يصير تبعا للمسجد عند الاتصال
فيصير من المسجد حكما الا ترى ان البنا حالة الاتصال يستحق بالشفعة تبعا
للبقعة فيكون ببناء المسجد بمنزلة جزو من المسجد فكان الوقف علي عمار المسجد
بمنزلة جعل الارض مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقيه ابو جعفر

رحمه الله

رحمه الله هذا القول صحيح ولو قال ارضي هذه صدقة لا تباع يكون ندرا لصدقة
وهي تكون وقف لان قوله صدقة تعبنا عن النذر واذا اراد الرجل ان يقف
ارضه علي المسجد في عمار المسجد وما محتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك
علي وجه لا يرد عليه الا بطلان بقوله وقف ارضي هذه وبين حدودها يحقوها
ومرافقتها وقف ما موبدا في حياتي وبعد وفاتي علي ان تشتعل ويبد من غلاتها
بما فيه عمار الوقف واجرا لقوام عليها واذا آمنونها فما فصل من ذلك يصر
الي عمار المسجد ودهنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد علي ان يقيم ان
يتصرف في ذلك علي ما يري واذا استغنى هذا المسجد يصر في فقر المسلمين
فيجوز ذلك لان جفوت هذه القرية مما لا ينقطع وسقي ما بقي للاسلام وان اراد
زيادة احتياط موكدة بحكم الحاكم حتى يقضي القاضي بلزوم هذا الوقف
وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضاعفا الي ما بعد الموت بمنزلة
الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا يلزم حالة الحياة وانما يلزم بعد
الموت كالوصية لخدمة العبد يلزم بعد الموت لا قبله فاذا قضى القاضي بلزومه
في الحال وبطلان رجوعه يصير لازما عند الكل قال ثمس الالية السرخي
رحمه الله اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض القضاء فليتمر عن ذلك
طريقا واحدها ما ذكرنا من حكم القاضي بلزومه وذلك ان الواقف بعد الوقف
والتسليم الي المتولي الخاصة الي قاض سرى لزوم الوقف ويطلبه حتى يقضي
بلزوم الوقف فاذا قضى بقدر قضاء لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد
وسوا كتب قضا القاضي بلزوم الوقف في محل علي حله ويشهد الشهود علي
ذلك ويكتب ذلك في اخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف
بعد الوقف والتسليم فان ابطله قاضا وغيره بوجه من الوجوه فلهذا الارض

باصلا وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع ويتصدق بثمنه على الفقراء
والمساكين لان القاضي نابطل الوقف بعد موت الواقف عند حضور
او العزيم ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتب سهدم ذلك
فلا يستغل احد بابطاله لعدم الفائدة والوصية بما يحتمل التعليق بالشرط فاذا
ابطله قاض من القضاء يصير وصية يعبر من جميع ماله هكذا ذكر في اخر وقف
الاصل قال شمس لاية السرخسي رحمه الله والذي جرى الرسم به في زماننا انهم
يكتبون اقرار الوقف ان قاضيا من القضاء قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس
بشي ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد ابطاله
ولو لم يكن القاضي قضى بلزوم الوقف فاقرا ان يكون كذبا محض ولا رجعة
في الكذب وبه لا يتم المقصود وايضا قد يذهب اجتهاد هذا القاضي ان القضاء
والاجابة من المجهول لا يصح فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ
رحمه الله عليهم قال اذا كتب في اخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزمه
قاض من قضاة المسلمين ولم يسر القاضي بحوزة يسر هذا الصك بل يلفظ بمرد
رحم الله في الكتاب اذا خاف الواقف ان سطلمه القاضي فانه يكتب في صك الوقف
وان حاكما من المحاكم قضى بلزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضي ونسبه
معرفة يمكن ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضي
في ذلك الزمان معلوما ويرتفع الجهالة قال مولانا رضي الله عنه والصحيح ما قاله
شمس لاية السرخسي رحمه الله ان ما يكتب في صك الوقف قاضيا من القضاء قضى
بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشي قال محمد رحمه الله في الزيادات
رجل اقام شاهدين فشهدا ان هذا المدعي وارث فلان الميت لا وارث له سواه
ثم مات الشاهدان او ماتا با قبل ان يسالهما القاضي عن سبب الميراث فان القاضي
لا يقض

لا يقض بهذه الشهادة لانا سباب الوارث مختلفة فلا يدري القاضي باي
سبب قضى ولو ان هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث فلان الميت لا وارث له
سواه وان قاضى بلد كذا فلان بن فلان فقضى بانه وارثه لا وارث له سواه
واشهدنا على قضائه ولا يدري باي سبب فقضى القاضي لو راسه فان القاضي
يسال المدعي عن السبب الذي قضى به فان بين سببا يقضى له بالميراث فوجه
الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يثبت قضا القاضي شرط تعريف
القاضي بالاسم والنسب لم يكنف بقوله فان قاضيا من القضاء قضى له بالورثة
كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاء قضى بلزوم هذا الوقف لا يكتفي
رجل قال جعلت داري هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق وبالغلة ولو
قال جعلت هذا الدار للمساكين كان نذرا بالتصدق بعين الدار للمساكين
الحال **باب** الرجل يجعل دار مسجد او خانة
او سقاية او مقبرة قال محمد رحمه الله وهو قيا س قول بن خيفة رضي الله عنه لا يزول
ملكه قبل التسليم وبما اخذ شمس لاية السرخسي رحمه الله من التسليم في المسجد ان يصافه
بالجماعة باذنه وعن ابى خيفة رضي الله عنه فيه روايتان في رواية الحسن عنه بشرط اذا
الصلاة فيه بالجماعة باذنه ان يثنان قصاعدا كما قال محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عن
ابى خيفة رحمه الله اذا صلى واحدا فيه بالانه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا
اذا صلى فيه واحدا باذان واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة وانما يكتب بصلوة
الواحد لان المسجد حق الله تعالى وحق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى
وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن رضي الله عنه لان قبض كل
شي وتسلمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد باذان الصلاة بالجماعة اما الواحد
يصل في كل مكان وعلى قول ابى يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط في المسجد ولا

ان يفتوا من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بالكان اسع لهم فلا
باس به وان كان الحال يسع الخير الا اذا ان بعين منان فلا اري لهم ان يفعلوا
ذلك وليس للقيم ان يتخذ من غلة الوقف على عمارة المسجد شرفا او ينفق المسجد
من ذلك ولو فعل يكون ضا منارا جدا وصي بذلك ماله لا حال هل يجوز ان يسرج
المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر رحمه الله يجوز ولا يجوز ان يراد على سراج المسجد
لان ذلك اسراف سوا كان في رمضان وغيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية ولو قال
اوصيت بذلك مالي للمسجد قال ابو يوسف رحمه الله هو باطل حتى يقول يفتق على المسجد
وقال محمد رحمه الله هو جائز وذكرا لنا طي رحمه الله اذا وقف ماله لا صلاح للسياحة
يجوز ان وقف البناء الفناطرا ولا صلاح الطريق او لحفر القبور واتخاذ الثنات
والجنانا للمسلمين او لشرا لا كفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى ولو جعل ارضا
له صدقة موقوفة على مرممة مسجد لكان بواريه وزيت قناديله وما يحتاج اليه
ذكر الحضاف رحمه الله انه باطل لانه قد تخرب المحلة فينطل المسجد ولا يحتاج
الي المرممة فان زاد على ذلك وقال ان استغنى عنه المسجد كلفت الغلة للمساكين
جائز لانه مما يتأبد ولو كان الارض وقفا على عمارة المسجد او على مرممة المتابر جاز
لان ذلك مما لا ينقطع ارض هي وقف على عمارة المسجد على ان ما فضل من عارته فهو
للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر رحمه الله
عليه تحبس الغلة لانه ربما تحدث بالمسجد حدث ونصير الارض حال لا تغل وقال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله الجواب كما قاله عندى لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار
ما يحتاج الارض والمسجد الى العمارة به ويفضل صرف الزيادة الى الفقراء على ما
شرط الواقف مسجد انهم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الحضاف
رحمه الله لا ينفق الغلة في البناء الا الواقف وقف على مرممتها ولم يامر بان يبنى هذا

المسجد

المسجد والفتوى على انه يجوز البناء تلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل
للقيم ان يشتري على ليرتقى على السطح لكف من السطح وتطينه او يعطى من غلة المسجد
اجر من يكس السطح ويطرح الثلج ويخرج التران المجتمع من المسجد قال ابو نصر
رحمه الله للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد مسجد انكسر حائطه من ماء
يحب المسجد في الشارع وهو ما الشفعة كسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد
الى عمارة النهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان ما يصرف الى عمارة
النهر وممرته لا يزيد على عمارة القايم فيه جاز ولا هل المسجد ان يمنعوا اهل النهر
من الانتفاع بالنهر حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شا
اهل المسجد تقدموا الى النهر باصلاح النهر وان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد
وانكسر ضمنوا قيمته ما انهدم ولو ان مسجد بابا به على مهب الريح يطيب المطر باب
المسجد فيفسده ويبتل داخل المسجد من ذلك وخارجه ويشق على الناس الدخول
في المسجد لا يجوز ان يتخذوا طلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق للعمارة وهي واسع مبنى اهل المحلة
مسجد للعمارة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به وهكذا روي عن ابي
حنيفة ومحمد رحمه الله لهما لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا وان اراد اهل
المحلة ان يدخلوا اشيا من الطريق في ذورهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون
لهم ذلك ولا اهل المحلة يتحول باب المسجد من موضع الى موضع اخر قوم بنوا
مسجدا واحتاجوا الى مكان ليتسع المسجد فاخذوا من الطريق فادخلوه في
المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز والا فلا بأس به ولو ضاق
المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل فوجد ارضه بالقيمة كرها ولو كان ينجب
المسجد ارض وقف على المسجد فارادوا ان يزيدوا شيئا في المسجد من الارض جاز

ذلك بأمر القاضي ولوان قيم المسجد اراد ان يبنى حوائطاً في حريم المسجد وفناءه قال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مسكناً ومسجلاً
 ولوان سلطاناً اذن لقوم ان يجعلوا ارضاً من ارضي البلدة حوائط موقوفة
 على المسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت صلحاً لا تفقد
 من السلطان لان البلدة اذا فتحت عنوة يدير ملكاً للغانم من فحوز امر السلطان
 فيها واذا فتحت صلحاً تبقى على ملك ملاكها فلا يفقد امر السلطان فيها وبلدة محازا
 فتحت عنوة برليل وضع الخراج عليها وان كان بعض ارضها عشرية كارضية
 مرساة فانها عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرسان رجل بسط من ماله حصيراً
 في المسجد فحزب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حياً
 ولو ارثه ان كان ميتاً وان بلى ذلك كان له ان سعى ويشترى ثمنه حصيراً اخر
 وكذا لو اشترى حسيباً او قنديل للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له
 ان كان حياً ولو ارثه ان كان ميتاً وعند ابى يوسف رحمه الله يباع ويصرف
 ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد اخر والفقهاء
 على قول محمد رحمه الله ولو كفن ميتاً فافترسه سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان
 حياً ويكون لو ارثه ان كان ميتاً ولو اهل المسجد باعوا احتشيش المسجد وحيار
 او نعتشاً صار خلقاً ومن فعل ذلك عايب اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز
 والاوي ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو
 الصحيح ويباح الكعبة اذا صار خلقاً يبيعه السلطان ويستغنى عن امر الكعبة
 لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الانفاق على فناء ديل المسجد من وقف
 المسجد ذكره للناطق رحمه الله مسجد نجدة فار من مصر لحايط المسجد ضررنا
 فاراد القيم واهل المسجد ان يخذلوا مال المسجد حصناً بجانب حايط المسجد ليمنع

الفر

الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من
 مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد
 متولي المسجد اذا امر الموذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر باجر معلوم جازت الا
 فعند ذلك ان كان حاسي له من الاجر مثل اجر عمله او زيادة سعان فيه الناس
 كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم برفع من مال الوقف وحل الموذن ان يخذل
 ذلك وان كان ذلك اكثر من اجر عمله بما لا سعا به فيه كانت الاجارة للمتولي
 وعليه الاجر في ماله فان دفع ذلك من مال الوقف يكون ضامناً وان علم الموذن
 ان يخذل من مال الوقف لا يحل له ذلك من مال الوقف يكون ضامناً وان علم
 الموذن ان يخذل من مال الوقف لا يحل له ذلك متولي المسجد اذا اشترى بالغلة
 التي اجتمعت عنده من الوقف مترلاً ودفع المتولي الى الموذن ليسكن فيه ان علم
 الموذن ذلك لم له ان يسكن في ذلك المترل من مستغلات المسجد وهذه المسئلة
 دليل على ان متولي المسجد اذا دفع الى الموذن او الى الامام ما هو ثمن مستغلات
 المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويكره للامام والمودن ان يسكن في ذلك المترل متولياً
 السيد ليس له ان يحل سراج المسجد الى بيته وله ان يحل من البيت الى المسجد
 رجل ادعى في مسجد او في مقبرة حقاً وقضى القاضي للدعي بالبينة على بعض
 اهلها كان ذلك قضا على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقيين كالوارث
 عن الميت وعن نفقة الورثة وفي الحار لا يقضى حتى يحضر نائب قيم الوقف
 اذا اشترى شيئاً لمرمة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال
 المسجد وله ان ينفق على المرمة من ماله كالوصي في مال الصغير ولو ادخل
 المتولي جذاً من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف رجل اشترى
 ارضاً فوقها ثمر جاز مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف على قول محمد رحمه الله

لان هذا المنزل
 ممن

ولو ضمن المستحق البايع جاز الوقف في قول محمد رحمه الله رجل اشترى موصعا وزاده
 في طريق المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد ذلك صحيح ويشترط لذلك سرورا واحدا
 من الناس ياذنه على قوله من يشترط القبض في الاوقات وينوي في الكتاب
 بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قوله ان حنيفة رحمه الله يكون
 له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 رضي الله عنهما انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما
 سوي ذلك لان النبدش قبيح وحكي عن الحاكم المعروف بمهر وساه قال
 وجدت في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله انه اجاز وقف الطريق والمقبرة كما
 اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون ولا يكون بناؤها
 ميراثا لورثته حصصا بالقنطرة في بطلان الميراث قالوا تاويل ذلك اذا لم
 يكن موضع القنطرة ملكا لبناني وهو المعتاد والظاهر ان الانسان يتخذ
 القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون
 الاصل وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف
 البناء في ارض عارية او اجارة فان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض
 وعن محمد رحمه الله اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي يكون الارض
 وقف عليها وقف ضيعة ولم يذكر حكما اذا خلت عن اهلها قال الشيخ ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الوقف جعله وقفنا في صحته وقال وضعت هذه
 الضيعة على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يجعل الوقف بلفظة الصدقة صح
 ويصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق وان جعله وقفنا في الحيوة وبعد
 الموت او بعد الموت بلفظة الصدقة صح ويصرف ايضا غلته الى الفقراء وان
 لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحا رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط

السلام

الولاية لنفسه ولا لغيب ذكر هلال الرازي والناطفي رحمه الله عليهما ان الولاية
 تكون للواقف وذكر محمد رحمه الله في السير انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم
 لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا الرومات الواقف
 وله وصي قالوا لاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف احق
 بالولاية وله ان يأخذها من المتولي ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي يلزم
 الوقف وهذه المسئلة بما عليه ان عند محمد رحمه الله التسليم الى المتولي شرط لصحة
 الوقف فلا يبقى له ولاية بعد التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه واما على قول
 ابي يوسف رحمه الله التسليم الى المتولي ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم
 يشترط الولاية لنفسه ومشايخ يحرم رحمه الله عليهم اخذوا بقول ابي يوسف
 ومشايخنا اخذوا بقوله محمد رحمه الله ولو ان رجلا وقف وقفوا واخرجه من
 يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطفي رحمه الله ليس له ان يعزل المتولي الا ان
 يشترط ان له عزله فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس للسلطان
 ولا قاضي عزله فان لم يكن هو مامونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا ولا يفتي
 ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل اوصى الى رجل في ولده وهو غير مامون
 كان للقاضي ان يعزله ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة فلما مرض
 مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصي نفسه ولم يذكر من امر الوقف خاصة
 قال ابو يوسف رحمه الله هو كما قال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه وهو وصي
 في الاشياء كلها ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات الواقف
 بطلت ولاية المتولي في قول ابي يوسف رحمه الله لانه وليه الا ان يقول ولاية
 الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فتخذه حينئذ اذ مات الواقف لا يتطل
 ولاية المتولي لانه وصيه بعد الموت ولو شرط الواقف في الوقف ان يكون الولاية

شعبا فان ولاية الواقف
 ان وصي امر الوقف
 خاصة

ص

له لا ولادة في تولية القوام وعزتهم والاستبداد بالوقف وما هو من نوع الولاية
 واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكر في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية عزله
 المتولي بعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قوله محمد رحمه الله وعلى
 قوله ابي يوسف رحمه الله له ان يعزله ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى
 رجلين بعد موته ثم ان احدا الرجلين اوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات جاز
 تصرف الجي منهما في جميع امر الوقف وروي يوسف ابن خالد السمرقاني عن ابي حنيفة
 رحمه الله عليه انه لا يجوز لانه الواقف رضي برأيهما ولم يرض برأي احدهما
 ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا المتولي ليس له
 ان يوصي الى غيره جاز هذا الشرط ولو ان رجلا جعل ارضا له وقف على الفقرا
 او المساكين او على قوم سماهم بعد هم على الفقرا ثم ان الواقف زرعه بعد
 ما اخرجها الى المتولي قال زرعتها لنفسي وقال اهل الوقف زرعتها للوقف
 كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان مال اهل الوقف من القاض
 ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا يخرج ولو كان فعل هذا متولي الوقف
 فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي في هذا
 نقصان الوقف وليس عليها اجر مثل الارض ثم يقول القاضي للواقف
 ليزرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع الوقف ولا لاهل
 الوقف فان القاضي يقول له استدث على الوقف بمن البدن والنفقة
 ثم يرجع بذلك في غلة الوقف فان قال الواقف لا يمكنني ذلك فيقول
 القاضي لاهل الوقف استدينوا انتم فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع
 لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي ان يطلق لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف
 فهو احق بالقيام به الا ان يكون الواقف مخوفا على الوقف فيخرج من يده

الوقف ضيعه في صحته على الفقرا واخرجها من يده الى المتولي ثم قال لو صيد عند
 الموت اعطى من غلة تلك الضيعة لفلان كذا او لفلان كذا او قال لو صيد افعل
 ما رايت من الصواب فجعله لا وليك باطل لانها صارت حقا للفقرا والا فلا يمكن
 ابطال حقهم الا اذا كان شرط في الوقف ان يعرض غلتها الى من شاء رجل
 طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية وهو كمن طلب القضاء
 لا يقبله رجل وقف وقفا في حياته ولم يجعل له قima حتى حضرته الوفاة
 فاوصى الى رجل قالوا بان هذا الوصي يكون وصيا وقفا على اوقافه ايضا
 في قوله ابي يوسف رحمه الله لان عنده التسليم ليس بشرط فصح الوقف في حياته
 بغير تسليم ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قima فلما حضره الوفاة اوصى
 الى رجل فان هذا الوصي لا يكون قima على اوقافه بمعنى لا يكون متوليا
 وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فوات القيمة فاجتمع اهل المسجد وجعلوا
 رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات
 وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح انها لا يصح ويكون
 نصيب القيم الى القاضي ولا يكون هو المتولي صامنا لما اتفقوا العمان من
 غلات المسجد الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة وافق
 لانه اذا لم يصح التولية به يبر غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر
 له ووقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصب لارباب متوليا من
 غير رأي القاضي ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا
 يكون فاسقا والاولي ان يرفعوا الامر الى القاضي حتى ينصب فيما قالوا
 في زماننا الاول ان لا يرفعوا الامر الى القاضي لان في زماننا ظهر الاطاع
 الفاسدة من القضاء ومع هذا لا يكون لاهل المسجد نصيب القيم والمتولي

اهل
والعارة كان الناي بالعارة
او يبي من السكة ولا يكون
لاهل السكة مما

بدون استطلاع رأي القاضى رجل يبنى مسجد في سكة فاحاج الى العارة فزاع
اهل السكة لما زعة في ذلك ولونا زعه اهل السكة في مضيق الامام والمودن
كان ذلك اليه الا اذا عين هو ذلك رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصلح
من عينه الباني في حينه لا يكون الباني اولى وقف له متولى مشرف لا يكون
للمشرف ان يصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولى والمشرف ما مور
بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه اشترى وامر غلة دارى هذه بعد موتى كل ثمر
بعشرة دراهم خبز وفرقوا على المساكين قال نصير الدار وقف كما لو قال وقت
دارى بعد موتى على المساكين المتولى اذا اشترى من غلة المسجد حانوتا ودارا
او مستغلا اخر حاز لا نهذا من مصالح المسجد فان اراد المتولى ان يبيع
ما اشترى فباع اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا
صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان
المشتري لم يذكر شيئا من شرايط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة
اوقاف المسجد مسجد له مستغلات واوقاف اراد المتولى ان يشتري من غلة
الوقف للمسجد هنا او حصيرا او حشيشا او اجرا او جصا للفرش المسجد او
حصا قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال يفعل ما يري من مصلحة المسجد
كان له ان يشتري للمسجد ما شاوان لم يوسع ولكنه وقف لبنا المسجد وعمارة
المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس من العارة ولا من اربنا
وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا
يشترون من اوقاف المسجد الدهن والحصير والحسن والاجر وما ذكرنا
كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا وقف مستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف
ان القيم يشتري جانبا لا يجوز للقيم ان يشتري جناح من غلة الوقف ولو اشترى

دفع الم

وقف الثمن من غلة الوقف يكون ضامنا لان مستغلا المسجد يكون وقف على مصالح
المسجد وشرط الجنان ليس من مصالح المسجد ولو اشترى القيم بغلة المسجد
ثوبا ودفع الى المساكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما نقد من مال الوقف لان
شرا الثوب وقع للقيم فيصير ناقد الثمن من مال الوقف كثوب اشتره لنفسه
فيضمن قيم الوقف اذا طلب منه الخراج والحسابه وليس له في يد من غلة الوقف
شي قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الواقف امر بالا استدانه كان له ان
يستدين وان لم يامر بالا استدانه فاستدان كان ذلك في ماله لا يرجع في
غلة الوقف وقال الفقيه ابو الليث اذا استقبل امر ولم يجد بدا من الاستدانة
ينبغي ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع في الغلة لان للقاضى ولاية الاستدانة
على الوقف وذكرنا طي رحمه الله اذا اراد القيم ان يستدين ليحمل ذلك من ثمن
البذر للزراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك بامر القاضى كان له ذلك عند الحل
لان القاضى يملك الاستدانة فاذا امر القيم بذلك صح امره اما القيم لا يملك
الاستدانة قال رضى الله عنه وتفسير الاستدانة ان يشتري للوقف شيئا وليس
في يد شي من غلات الوقف ليس يرجع بذلك مما حدث من غلة الوقف فاما اذا كان
في يد شي من غلات الوقف فاشترى للوقف شيئا وبعد الثمن من مال نفسه
ينبغي ان يرجع ذلك في غلة المسجد وان لم يكن ذلك بامر القاضى كما لو كمل بالشرا
اذ انقد الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على الموكل ولو ان القيم
اراد ان يرهق الوقف بدین لا يصح لانه لا يبيع ذلك تعطيل الوقف وكما لا يبيع ذلك
من المتولى لا يبيع من اهل المسجد ايضا فان رهن القيم دار الوقف وسكن المرتين
فيها قالوا يجب عليه اجرا مثل سوا كانت الدار معدة للاستغلا لا ولم يكن
احتياطا لامر الوقف وكذلك متولى المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها

المشتري ثم ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل غيره متوليا فادعي المتولي
 الثاني على المشتري واستحق الوقت واسترده كان على المشتري اجر مثل هذه الدار
 قال مولانا رضي الله عنه وهذا شيء يخالف ظاهر الرواية وانما قال ذلك بعض
 مشايخنا احتياطا لامر الوقف ان كان تناول من مال الوقف فصار له المتولي على
 شيء وان وجد المتولي بينه على ما دعي او كان الاكار مقرر الا يملك المتولي ان يخط شيئا منه
 ان كان الاكار غيبا وان كان محنا جاز ذلك اذا لم يكن ماعلى الاكار فاحشا متولي الوقف
 اذا مرض مرض الموت وفوض امر الوقف لغيره جار لان المتولي مقرر الوصي ولو صي ان يوصي
 لغيره متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير ان لا يكون ضامنا ذكروا الناطقين
 رحمه الله ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تحميل الا في ثلث احدها هذه والثانية المظنة
 اذا خرج الى الغزو وغنموا او ادع الاضمان عليه والثالث القاضي اذا اخذ مال اليتيم وادع
 غيره ثم مات ولم ين حال من ادع الاضمان عليه واما الثالثة اخذ المتعاوضين اذا كان
 المال عند واحد ولم ين حال مال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى
 شركة الاصل وذلك غلط بل على الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا قبض مال
 اليتيم ووضع في بيته ثم مات القاضي ولم ين ذكر هشام عن محمد رحمه الله انه يضمن
 ولو ان القاضي اخذ مال اليتيم وادع غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدري الي من دفع
 لا يضمن وذكر ابن رستم رحمه الله لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عندي
 او قال انفقته على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل ان يقول شيئا كان ضامنا حقيقيا
 المسجد اذا طرح لمن اخذ كان له يصنع بما شاؤ وان كان متقوما لا يجزي طرحة
 واذا طرح مرفوعة انسان كان ضامنا ولو اخذ انسان من خثيس المسجد وجعله قطعا
 قطعا بالسود كان ضامنا جنانا او نعتي للمسجد ضد فباعه اهل المسجد قالوا الاولى
 ان يكون البيع بامر القاضي والصحيح ان سعيه لا يصح بغير امر القاضي ولا باس بان يتركه

سراج المسجد من وقت المغرب او الى وقت الحشا ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل
 الا في موضع جرت العادة كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والحرم
 فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان السراج موضوعا في
 المسجد لا للصلاة بان فرغ من صلاتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في
 المسجد قالوا لا باس بان يدرس في ثلث الليل لا ثم لو اخرجوا الصلاة الى ثلث
 الليل لا باس بان يدرس به فلا يسلط حقه بتعجيلهم وما زاد على ثلث الليل ليس لهم
 تاخير الصلاة فلا يكون له حق التدريس قوم بنوا مسجدا وفصل من خثيسهم
 شي قالوا يصرف الفاضل الى بناءه ولا يصرف الى الدهن والحصى وهذا اذا سلم
 اصحاب الخشب الخشب الى المتولي يعني بها المسجد فلو انهم قطعوا الخشب فافضل
 من خثيسهم يكون لهم يفعلون به ما شاؤوا رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد
 فانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم رد بدلها في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك
 واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال رد المال عليه او يساله ليعاذ له بانفاق المال
 في المسجد وان لم يعرف صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد
 فان لم يقدر على ان يرفع الامر الى القاضي فالواحد حوله في الاستحسان ان ينفق مثل
 ذلك من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويل في بيته وبين الله تعالى وفي القضا يكون ضامنا
 فيكون ذلك دينيا عليه لصاحب المال وهو يتخير ما ذكر في الاصل الوكيل بقضا الدين
 اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى بمال نفسه دين الموكل يكون مبررا عليه
 قضا دين الموكل الموكل اذا سال الفقير شيئا وخط ما اخذ بعضه ببعض ان لم
 يامر الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادي بغير ذلك المال الى الفقير
 يكون متصدقا لنفسه من مال نفسه ولا يجري ذلك عن ارباب الاموال ان كانوا
 دفعوا اليه بيته الزكوة لا تقسط زكوتهم وان كان الفقير امر ان يسأله واخذ المال

المسجد هو الذي
 في بناءه
 من خثيسهم

وخلق البعض بالبعض ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له باي مرد
 اذا اقام وسال للفقير شيئا وخلق المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير
 امر بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال ركنه اموالهم اذا دفعوا اليه الزكاة
 وينبغي ان يامر الفقير بالسؤال فيصير قايما مقام الفقير ما ذونا بالخلق ويستقط عن الدافع
 زكاة ماله حوالته طال بعضها الى بعض والاول منها والباقي ملكه والتولي لا يعبر الوقف
 قال ابو القاسم رحمه الله ان كان للوقف غلة كان لا يصح ان يبيعها في بيع ملك ان يحد
 القيم ليسوي الحايطة المايل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد الفقير دفعوا الا
 الى القاضي لبار القاضى القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس للقيم
 ان يستدين بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج
 الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فلا يحتاج الى القرض والاستدانة
 اما اذا كان للوقف غلة فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع
 بذلك في غلة الوقف حايطة بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهم الحايطة
 فبناء صاحب الملك في حد الوقف قال ابو القاسم رحمه الله يرفع الامر الى القاضي
 حتى يجبر صاحب الملك ان ينقض الحايطة الذي بناه في حد دار الوقف وبسببه حيث كان
 في القديم ولو ان القيم قال للبناء اعطيك قيمه بياكل واقرا الحايطة حيث بنيت
 تبني لنفسك حايطة في حدك قال ابو القاسم رحمه الله ليس للقيم ذلك بل يرفع صاحب
 الدار لينقض حايطة ثم يبينه في الموضع الذي كان في القديم رجل جعل ارضه وقفا
 للمساكين وقفا صحيحا ولم يذكر العمارة فجارتها يكون في غلة الارض بدار من
 الغلة بالعمارة وبما يصلح وبخراجها وموتها ثم يقيم الباقي على المساكين فان كان
 في الارض الموقوفة خل وخلاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف
 فصيلا فيغرسه كيلا ينقطع ولو كانت قطعة من هذه الارض سخرة لا تبنت شيئا فيحتاج

وقف

الرف

الى رفع وجهها واصلاحها حتى تبنت كان للقيم ان يبدأ من حمله غلة الارض
 في ذلك ويصلح القطعة وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لاكثرها
 وحفاظها ليجتمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك وكذا لو كان الوقف خانا على الفقرا
 واحتاج الى خادم يكسره الخان ويصوم عليه ويفتح بابا به ويسد فيسلم بعض البيوت
 الى رجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك وان اراد قيم الوقف ان يبني في الارض
 الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون
 بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر رغب الناس في استئجار بيوتها ويكون
 غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبني فيها بيوتا فيؤجرها لان
 الاستغلال بهذا الوجه يكون انفع للفقرا وروي عن محمد رحمه الله ما هو فوق
 هذا قال اذا ضعفت الارض الموقوفة عزالا مستغلا فالقيم يحد منها ارضا
 اخري هي انفع للفقرا واكثر ربحا كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى منها
 ارضا اخري جون رحمه الله استبدال الارض بخلاف ما اذا كانت الارض
 الموقوفة بغير من بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقيم ان يبني فيها بيوتا يؤجرها
 لان ثمة لا يرغب الناس في استئجار البيوت باجرة توفى منفعتها على منفعة
 الزراعة وعن هشام رحمه الله قال سمعت محمد رحمه الله يقول اذا صار
 الوقف بحيث لا يستفاد بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى ثمنه غيره
 وليس ذلك الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله قال اذا لم يشترط
 الواقف في وقف الارض دفعها مزارعة او اجارة فما كان انفع للفقرا يفعل
 قال الا انه في الدور لا يؤجرها اكثر من سنة لان المدد اذا طالت نصرت
 المستاجر فما تصرف الملاك ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان كانت
 تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة تزرع في كل سنة طائفة

ان الوقف يكون بالزرع ولو كان مستغلا
 المستغلة رغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة

بالارض

على مدار السنة فان كان يزرعها بغير ان يزرعها
 كما ان يزرعها في كل سنة او في كل سنتين

منه ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يتمكن المستاجر من زراعة الكل
على سبيل العادة فان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة والناس
لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها اكثر من سنة انفع للفقرا
فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه يرفع الامر الى القاض
حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر على الفقرا
وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب في صدك الوقف
الا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقرا كان للقيم ان
يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا راي ذلك خيرا ولا يحتاج الى
القاضي وسياتي مساييل الوقف اجابة الوقف بعد هذا اذا اجتمع من غلة
ارض في بدل القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح
والعانة ايضا ونحاف القيم لو صرف الغلة الى المرمية تقوية ذلك اكثر
فانه ينظر ان لم يكن في تاحير اصلاح الارض ورمته الى الغلة الثانية
ضررين نخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر
المرمة الى الغلة الثانية وان كان في تاحير ضررين فانه يصرف الغلة
الى المرمية فان فضل شيء صرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا
وجه فيه تصدق في الغلة على نوع من الفقرا خوفا لساير المسلمين
او عانة الغازي المنقطع لان هؤلاء من اهل التصدق عليهم فجاز صرف
الغلة اليهم فاما عانة مسجد او رباط او نحو ذلك مما هو ليس باهل التملك
لا يجوز صرف الغلة اليه لان التصدق عبارة عن التملك فلا يصح الا من
هو من اهل التملك رجل وقف ضيعه على مواليه وقفًا صحيحًا فمات
الواقف وجعل القاضي الوقف في يديهم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف

طاحنة

طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيك الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يسمون
عليها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم ما يخذ واحد بطريق الاخر فلا
يستوجب الاجر بدون العمل رجل وقف ضيعة وشرط الواقف ان يعطى القيم غلة
من شأجاء وللقيم ان يعطى الاغنياء الفقرا رجل جاء الى المفتي وقال اني اريد ان اقرب
الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين او اعنق العبيد او اراد ان يقرب الى الله تعالى
بدان فقال ابيعها واطرد ثمنها او انشترتها بعبيد افا عتقهم واجعلها دارا
للمسلمين ابي ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وجعل لها وقفًا مستغلا
بعمارتها فالرباط افضل لانه ادم واعم نفعًا وان لم يجعل للرباط وقفًا ومستغلا
للعمارة فالرباط افضل ان يبيع ويتصدق ثمنه على المساكين **فصل في وقف**
المشاع فيما يدخل في الوقف بتعايد ونذكر في الشرط في الوقف ما يبطل وما لا
يبطل اما فصل المشاع ارض من رجلين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز في قول
ابي يوسف رحمه الله وبه اخذ مساح يلح رحمه الله عليهم ولا يجوز في قول
محمد رحمه الله وبه اخذ مساحنا رحمه الله عليهم وافتوا به ثم فرع عما قول
ابي يوسف قال لو انهما اقتسما الارض بعد ذلك ووقعت قطعة في نصيب الواقف
تتعين تلك القطعة للوقف ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيها وان وقف للفقرا
كان احق بهذا اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها له ووقف
نصفها يبيح ان يبيع النصف بعد ذلك ثم يقتسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر الى
القاضي رجلا بالقسمة معه جاز ولو وقف مشاعا ولم يجوز في قول محمد رحمه الله
فرع الامر الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضا القاضي في المحضد
يرفع الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقسم
القاضي ويامرهم بالمهاياة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليها يقسم القاضي اذا كان

بعض الارض ملكا والبعض وقف فان كان الكل وقفا على ارباب فاراد الارباب
قصة الاراضي بينهم لا يقسم القاضي ولو ان قرية بعضها وقف على قول من يري
وقف المشاع وبعضها سلطانا يعني الملكة وبعضها ملك فاراد واقعة موضع هذه القرية
لا يجوز لان المقصود من القصة تمييز الوقف عن غيره وهذه القصة لا ينبغي للملك عن الوقف
فان اراد واقعة كل القرية على مقدار يضيق كل فريق جازت القصة لان هذه القصة تنقيد
للمميز بين الوقف وغيره حانوت بين شركين وقف احدهما نصيبه واراد الواقف ان يميز
لوج الوقف على يابه فمعه الشريك ليس له ان يضرب اللوح ان ذاك يضرب في محل مشترك
فان رفع الامر الى القاضي فاذن القاضي بذلك جاز صيانته للوقف عن البطلان رجلا وقف
الحمام جاز عند الكل لانه لا يحتمل القصة فجاز وقفه كهيئة المشاع فمالا يحتمل القصة المرأة
وقف دارا على ثلاث بنات لها واخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار ولا وارث
لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن به ما شئن وهذا قول ابي يوسف
رحمه الله لان عنده وقف المشاع جاز اسما على قول محمد رحمه الله لا يجوز والفتوى على
قول محمد رحمه الله لو كانت الارض بين رجلين قصد قايها صدقة موقوفة على المساكين او على
وجوه وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها ما الى قيم يقوم عليها كان جاز لان عاقل
محمد رحمه الله المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد
الشيوع وقت العقد لانها تصدق بالارض جملة ولا وقت القبض لانها مسما الارض
جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مسما عا صدقة موقوفة وجعل
كل واحد منهما لوقفه متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد وكل واحد
منهما باسرع عقد على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض لان كل واحد من المتولين قبض
نصفا سايها فان قال كل واحد منهما لكذي جعله متوليا في نصيبه اقبض نصبي مع نصيب
صاحبي جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق

الاخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعل لذلك قايها واحدا جاز لانه ان وجد
الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولي قبض الارض جملة وهما سما
اليه جملة وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معا لهما صار المتولي واحدا وكذا لو اختلف
جملة الوقف بان وقف احدهما على ولد وولد له ابداما تناسلوا فاذا انقرضوا كانت
غلتها للمساكين وجعل الاخر نصف الارض وقفا على اخوته واهل بيته فاذا انقرضوا
كانت غلتها في الحج تنحج بها في كل سنة وسما الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحدا
فجعل نصف الارض وقفا على الفقراء مسما عا والنصف الاخر على امر اخر فهو جاز وهذا
كله قول محمد رحمه الله اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان
عندنا يجوز الوقف غير مقبوض غير مقسوم رجل قال جعلت هذه الارض صدقة
موقوفة او هذه الارض الاخرى وبين وجه الصرف كان باطلا لمكان الجملة ولو
قال جعلت نصيبى من هذه وقفا وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار
او ثلثي الدار كان جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت لفلان
بثلث مالي وهو الف درهم فوجد مال اربع الاف كان الكل للموصاله ولو كان
هذا في البيع كان للمشتري القدر المسمى دور بين اثنين او اراضي وقف احدهما نصيبه
على جملة البس ثم اراد القصة تقسم القاضي بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض
واحدة جاز في قول هلال وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما كما لو كان بينهما
داران قطلبا القصة فجمع القاضي نصيب احدهما في دار ونصيب الاخر في دار جاز ذلك
فكذلك ههنا الا ان ثمة يجوز سوا كان في مصر واحد او في مصرين وهما في مصر
الواحد يقسم القاضي في المصرين لا يقسم على قول ابي حنيفة رضي الله عنه يقسم كل دار
على حدة وارض واحدة الا ان يري القاضي صلاح في الجمع فجمع الوقف كله في ارض
واحدة ودار واحدة ويصير عند جمع القاضي الحكم كان الشر يكون اقسما وذلك جاز

ولو أن رجلين بينهما أرض موقفة أحدهما بغيره جاز في قول أبي يوسف رحمه الله عليه
فلو أن الواقف مع شركه أفتى وأدخل في القصة دراهم معلومة أن كان الواقف هو الذي
ياخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير باعاً شيئاً من الوقف بالدراهم
وذلك فاسد وإن كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز وبصير كأنه أخذ الوقف
واشتري بعض ما ليس بوقف من بغيره بغيره بالدراهم فلكون حصته الوقف وقف وما
اشترى بالدراهم فذلك ملك له ولا يكون وقف لا يتصدق بشئ فإن احتاج إلى
تبيين الوقف عن الملك يرفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب قيماناً باسمه رجل وقف
جرباً شاعياً من أرض لم يقسم فاصاب الوقف أقل من جريب محرم هذه الطائفة
إلى وقف في الوقف زيد في درعار الطائفة الأخرى أو على العكس جاز لأن مثل
هذه القصة محرم في الملك فكذلك في الوقف إذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادة
رجل له دور وأرض وقف من تلك الأرض أرضاً بغيره أو داراً من تلك الدور ثم
أراد أن يصف الوقف إلى أرض أخرى أو إلى دار أخرى ويجعل الأرض إلى وقف
لنفسه فله منه مناقلة الوقف إلى غير الوقف إن لم يكن الواقف شرط لنفسه الاستبداد
بأصل الوقف لا يجوز هذه المناقلة وإن كان شرط الاستبداد جاز وهو الوشرط
الاستبداد لنفسه في أصل الوقف سواء رجل قال دقت من هذه الأرض شيئاً
قليل لا يوقف ولم يسحر كان باطلاً لأن السنين وأول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك
رما سن شيئاً قليلاً لا يوقف عادة مسایل الشرط في الوقف رجل وقف أرضاً أو
داراً وشرط لنفسه الخيار ثلثه أيام قال أبو يوسف رحمه الله إن بين الخيار وقتاً
معلوماً يجوز الوقف وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ينبغي أن يجوز الوقف
وبطل الشرط وقال هلال رحمه الله لا يصح الوقف كان الوقف معلوماً أو مجهولاً
وهو قول محمد رحمه الله وقال يوسف بن خالد السبي رحمه الله الوقف جاز بشرط

باطل على كل حال كما لو شرط الخيار في العتق وسقط شرط الخيار كما لو جعل داراً مسجداً على أنه
ثلثة أيام صبح أحاد المسجد وبطل الخيار رجل وقف داراً يوماً أو شهراً وقتاً معلوماً ولم يزد على
ذلك جاز الوقف ويكون وقفاً أبداً ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهر فله المصنف
شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال رحمه الله لأن الوقف لا يجوز
الأمور أبداً إذا كان التبايد شرطاً لا يجوز موقفاً ولو قال أرضي هذه صدقة تدر يصير
وصية للمساكين فنصرف غلتها للمساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد
موتى ولم يزد على ذلك فإن الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة يصير للورثة
ولو قال إذا جاء غدا فأرضي صدقة موقوفة أو قال إذا ملكت هذه الأرض فهي صدقة
موقوفة لا يجوز لأنه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لأنه لا يحلف له ولا يصح تعليقه
كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف التدر لأنه يحلف به ويحتمل التعليق ولو قال أرضي بعد موتي
موقوفة سنة جاز وبصير لأرض موقوفة أبداً لأنه في معنى الوصية بخلاف ما إذا لم
يضاف إلى ما بعد الموت فقال أرضي هذه صدقة موقوفة سنة لأن ذلك ليس بوصية
بل هو محض تعليق أو إضافة فالحاصل أن عليه قول هلال رحمه الله إذا شرط في الوقف
شرطاً منع التبايد لا يصح الوقف ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن يباطلها
كان الوقف باطلاً على قول هلال رحمه الله وقال يوسف بن خالد الوقف جاز بشرط
والشرط باطل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله وقت الخيار ليس بمعلوم وينبغي أن
يجوز الوقف وبطل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها لي أو على
أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيع أصلها واتصدق كان الوقف باطلاً
وكذا لو قال أرضي صدقة موقوفة أن شئت أو أحببت أو هويت كالوقف باطلاً في
قولهم لأن هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط باطل عندهم ولو قال أرضي
صدقة موقوفة وأن شئت كان الوقف باطلاً لما قلنا أنه تعليق

موقوفة على فلان سنة بعد موتي
فإذا مضت السنة فالوقف باطل
كان وصية لفلان يوم بعد يوم ثم لم يصير

ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانه ابتداء وقف واذا شرط الخيار في الوقف
فلم يصح الوقف في قوله هلال رحمه الله فلو انه ابطال الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا
خلاف ما لو شرط الخيار في البيع اكثر من ثلاثة ايام ثم ابطال الخيار قبل الايام الثلاثة
سقط البيع جائزا لان الوقف لا يجوز الا بمبدأ وشرط الخيار يمنع التاخير فكان
شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس العقد واما الخيار لا يمنع جواز البيع اذا شرط
الخيار اكثر من ثلاثة ايام لا متناع لزوم العقد بعد الايام الثلاثة فلم يكن
الفساد في صلب العقد ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة
موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت النكاح صح الوقف والا فلا لان التعليق
بشرط كائين بنحور رجل وقف ارضا لغيره في برسماء ثم ملك الارض لم يحز وان
اجاز المالك جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله رجل قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله تعالى ابد اعيان ابيها واشترى ثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا
على شروط الاولى قال هلال رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله الوقف والشرط
جائزان وقال يوسف بن خالد رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل وقال
بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وابي يوسف رحمه الله عليهما لان
هذا شرط لا يبطل حكم الوقف لان الوقف يحتمل الاسكان من ارض الى ارض اخرى
ويكون الثاني قايما مقام الاولى فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب واجرى
عليها الماء حتى صار يحرك لا يصلح للزراعة بضمن قيمتها ويشترى بقيمتها ارضا
اخرى مسكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل نزها
لافة وصارت بحيث لا يصلح للزراعة ولا تنقل غلتها عن موطنها ويكون صلاح
الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن
لحال ضرورة داعية الى الاستبدال وان كان الوقف قال في صك الوقف على ان ابيعها بما

بدالي

بدالي من الثمن من قبل او كثيرا وقال علي ان ابيعها واشترى ثمنها عبدا او قال ابيعها
ولم يزد علي ذلك قال هلال رحمه الله هذا الشرط فاسد يفسد الوقف لان هذا شرط
ولاية ابطال الوقف كانه قال علي ان ابطها وانما يبطل الوقف اذا شرط الاستبدال
بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل اجمعوا على ان الوقف اذا شرط الاستبدال ابا بدون
الشرط اشار في السير انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا راي المصلحة في ذلك
ولو قال الواقف علي ان ابيعها واشترى ثمنها ارضا اخرى ولم يزد علي هذا في القياس
يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامة ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف
لان الارض الاولى تعينت للوقف فيكون ثمنها قايما مقامها في الحكم وكما لو اشترى
الثانية يصير الثانية وقفا بشروط الاولى قايمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة
الوقف بشروطه في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لاني ان اذا قتل خطأ واخذت قيمته
واشترى بها عبدا خريثت حق الوصالة فالخدمة فيه غير تجدد وكذا المديون اذا
قل خطأ واخذ المولي قيمته يوم ان يشترى عبدا اخر فيدبره وينقل حكمه الى
الي بدله كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض بالثمة لان هذا حكم
ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى والثانية ولو قال ارضي صدقة موقوفة
علي ان لي ان استبدلها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدلها بدار لانه لا يملك تغيير
الشرط وله ان يشترى ثمنها ارضا الخراج لان ارض الوقف لا يخلو عن وظيفة اما
العشر والخراج ولو قال علي ان لي ان استبدلها بدار لم يكن له ان يستبدلها
بارض ولو قال علي ان استبدلها بارض من ارض البصرة لم يكن له ان يستبدلها بارض
من غير ارض البصرة لان ارضي البصرة تنفذ في الغلة والمونة فالتغيير شرطه
وليس له ان يستبدلها بارض من ارض الحوز لان من في ارض الحوز معتز له الاكار
لا يملك الادخار والبيع فان ارض الحوز هي ما يحجز صاحبها عن زراعتها واداء مونها

في دفعه الى الامام ليكون منفعة للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعة
 للمسلمين ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدلها
 بمثل العقارات ما شاء من دارا وارض وكذا اذا لم يعيد الاستبدال على بلد كان له ان يستبدلها
 بأي بلد شاء بالطلاق اللفظ ولو باع ارض الوقف بثمن فيه عين فاحض لا يجوز بيعه في قول
 ابي يوسف وحلال رحمة الله عليها لان القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحض
 ولو كان ابو حنيفة رحمه الله عليه يجيز الوقف بشرط الاستبدال بنحو بيع القيمة اذا باع بعين
 فاحض كالوكيل بالبيع عند ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبيع حال الثمن
 كان الثمن دينا في تركته ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر في شرط الاستبدال لم يكن له
 ان يبيع واستبدل به وان كانت ارض الوقف سبخة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبدا
 لا يباع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط لا تثبت فهو كبايع المطلق عز شرط
 الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في ذلك غبن ولو انه شرط الاستبدال في الوقف
 فباعها ووهب الثمن صحت الهبة ويصح الثمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف بعروض فقياس قول ابي حنيفة رحمه الله يصح
 البيع ثم يبيع العروض بالدرهم او الدينارين فيشتري بها ارضا ويشترى بالعروض
 ارضا وقال ابو يوسف رحمه الله وهلال رحمه الله لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينارين
 وهو كالوكيل بالبيع ولو باع ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض
 اليه ان عادت بما هو موضح من كل وجه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع الاول صار كأنه
 يكن وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه اشتراها
 جديدا فصير وقفا كما لو اشتري ارضا اخرى والعقد الجديد والفسخ من كل وجه
 معروف في الكسب ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضا اخرى ثم ردت
 الاولى عليه بيعت بقضا قاض كان له ان يرضع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى

كذا في الوقف
 في البيع
 في البيع

فبدون الشرط

كاشترى

تعود

تعود وقفا لان الارض الثانية بدل عن الاولى واذا انفسخ البيع الاول من كل وجه انفسخت
 الوقفية عن البدل الى الاصل فاذا لم تنق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يفسخ الثانية
 ما شاء ولوردت الاولى عليه بعين قضا لم يفسخ البيع في الاول فبقيت الثانية بدلا عن الاولى
 فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير مشتريا الارض الثانية
 ووافق لنفسه لا كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يعود الاول اليه بعقد ولو باع
 الارض الاولى واشترى بثمنها ارضا اخرى ثم انفسخت الارض الاولى في القياس سقي مع
 الثانية وقفا وفي الاستحسان لا يبقى الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى
 وبالاستحسان انفسخت تلك المبادلة من كل وجه فلا يبقى الثانية وقفا ولو كان الواقف
 قال في الوقف على ان يار استبدالها بثمن مات فامضى اليه وصيه بالاستبدال فان وصيه
 لا يمكن الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا امر يحتاج فيه
 الى الراي والمشورة بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكل
 لان راى الموكل قائم فلو تمكن الخلل تمكنه التدارك ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال
 لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ولكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف علي
 ان فلان ولاية الاستبدال في الوقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا
 ان يشرط الولاية بعد وفاته وهذا كله قول ابي يوسف وهلال رحمه الله لانه عند الواقف اذا
 ولي غيره كان له ان يعزله بعده لك فكان القيمة بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت اعل قول
 محمد رحمه الله لا يسل ولاية المتولي بوفاء الواقف لان عند لو اراد الواقف ان يعزل المتولي لا
 يملك لان المتولي وكيل الفقير الاول الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال لرجل اخر ففسخ
 على ان يستبدل معا ففرد ذلك الرجل لم يحزله لانه اشترط اياه مع راى غيره ولو تفرد الواقف
 بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه
 ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قم قاضي بلده غير قاضي بلده اخرى فصل يجوز لكل واحد منهما

ان يصرف بدون الاخر قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ولو ان واحد من هذين القاضيين اراد ان يحرك القيمة الذي اقامه القاضي الاخر قال ان اري القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا متولي الوقف اذا مات ان كان الوقف حيا فالراي في نصيب القيمة للواقف وان مات القيمة بعد موت الوقف ان اوصى القيمة اوصى فوصيه اولى من القاضي وان لم يكن اوصى لرجل فالراي فيه ان القاضي **فصل** فيما يدخل في الوقف من غير ذكره وما لا يدخل رجل قال ارضى صدقة موقوفه لله تعالى ابداء ولم يزد على ذلك وفيها ثمة قائمة فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جابر وهو لو باع ارضا وفيها زرع او باع شجرا وفيه ثمر لا يدخل الزرع والتمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف ويدخل الاشجار والبنا في وقف الارض كما تدخل في البيع ولو اقبوا بارض في يده لرجل وفيها ثمة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض ففي الهبة قال هلال رحمه الله لا يدخل التمر في الهبة والهبة باطلة لكان الشيوخ وقال ابو جعفر حمزة الله هذا الحكم في الهبة انما عرف بقول هلال رحمه الله ليس فيها دواية ظاهرة عن اصحابنا رحمة الله عليهم وفي رهن الارض يدخل الشجر والكرم والبنا والزرع والتمر في قول اصحابنا رحمه الله عليهم ويجوز الرهن رجل قال ارضى هذه موقوفة على الفقرا ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان الارض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف كما يدخل في الاجارة ولو قال وقفت ارضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمة قائمة بعم الوقف قال هلال رحمه الله في النياس يكون الثمر للواقف ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يترتب ان يصدر من الثمرة القائمة على الفقرا والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما حدث

التمر

٣٢١
من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن لما قال صدقة موقوفة بجمع ما فيها ومنها فقد حكم بما يوجب التصديق فيلزمه ان يتصدق بالثمر القائمة ولو قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فني لجد الله فحينئذ يصير الارض وقف ويصدق بالثمر القائمة على الفقرا استحسانا وذكر الناطي رحمه الله رجل قال جعلت ارضي هذه وقف على الفقرا ولم يقل بحقوقها يدخل البنا الذي هو فيه ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف وكذلك النقل والاسر والرباجين والزرع كلها من الحنطة والشعير وغيرهما والخلاف والطرفا وفي الاجم من الحطب يقطع في كل سنة فكلها يكون للواقف وما كان يقطع من الشجر في سنتين او في ثلاث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحقوقها فالثمر اليه تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والورود وورق الحنا والياسمين يكون للواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والنارنجات والقطن يكون للوقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار المثمرة ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلمتولي بيعها للقطع ولو وقف دارا فيها حمامات يطرن ويرجن قالوا افالحات تكون داخل في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها مائة اذ واج او لا دعم يعملون فيها وقف الصعة بما فيها من الثمران والعيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيه كوارت عسل جاز ويصير الخلد للعسل ولو وقف ضيعة وله فيها اسجار فقال وقفتها بعد ان يقطع الاشجار هذه على كذا وكذا او سمي من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان وقف بهذا اللفظ كان باطلا لان هذه اضافة للوقف لا على وجه الوصية فينطل ولا يصح الوقف

وان كان وقفها قبل ان يقصع الاشجار واسم شريط الوقف فهو جائز ويجوز بيع الاشجار
الموقوفة في ارض الوقف اذ لم يكن مسموعا بقطع ولا يجوز قبل القلع متصلة بالارض
فكون تبعا للارض ويسع ارض الوقف لا يجوز فذلك ما كان تبعا له **فصل**
في الاشجار رجل غرس شجرة على حوض القرية او في طريق العامة او على شط نهر العامة
كانت الشجرة للغارس له ان يرفعها فان قطعها تبرئت من عروقها الشجار كانت
للفارس ايضا لانها تولدت عن ملكه اشجار على حافتي النهر في الشارع اختصم
فيها الشريه ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا
ان كان موضع الشجرة ملكا للشريه فما بنت في ملكهم ولم يعرف غارسه
يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشريه بل هي للعامة وللشريه
هي للعامة وللشريه في سبيل المان علم صاحب الدار حين اشترى الدار كانت
هذه التلويح لاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا يكون لصاحب الدار وان لم يعلم
ذلك كانت الاشجار له لان ما بنت في قناداره يكون له لها مهر رجل وقف ضيعه
على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرة قالوا ان
غرس فيها شجرة قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ان ذكر
انه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئا وقد غرس من مال نفسه يكون له
ولورثته من بعده ولا يكون وقفا ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا ينسب لنفسه
في المسجد اراضي موقوفة على الفقراء استاجرها رجل من المتولي وطرح فيها الشرفين
وغرس فيها الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار يكون لورثته ويومر الورثة
بقلمه وليس للورثة الرجوع بما اذا السرفين وهذه الاراضي عندنا رجل وقف
شجرة باصلها على مسجد فبنتت الشجرة او يبس بعضها فانه يقطع اليابس من اغصانها
ويترك الباقي لان اليابس لا ينتفع به وينتفع بعين اليابس رجل وقف شجرة باصلها

والشجرة

والشجرة مما ينتفع باوراقها وانما رها قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الوقف
جائز فان كان ينتفع باوراقها او باثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها
ولو كان لا ينتفع باوراقها ولا باثمارها فانه يقطع وينتفع بثمارها بطي غرس شجرة
في ارض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعاهدها حتى كبرت ولم يذكر
وقت الغرس انما للرباط قال الفقيه ابو بكر جعفر رحمه الله ان كان هذا الرباط
على تعاهد الارض الموقوفة على الرباط والشجرة يكون وقفا وان لم يكن اليه ولاية
الوقف فالشجرة يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم
يباح للقوم ان يقطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح لان ذلك صار للمجد
بصرف الى عمارة المسجد شجرة على المان جعلت وقفا على المان يباح تناول ثمرها
للمان ويستوي فيه الفقير والغني فكذلك الماء الموضوع في الفلوات وما السقاية
وسرير الجنان وتيا بها والمصحف الوقف يستوي الفقير والغني في هذه الاشياء
ولو كانت المان على اشجار رباط للمان قال ابو القاسم رحمه الله ارجو ان يكون
المراد في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها للفقراء قال الفقيه ابو
رحمه الله اذ لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط له ان يحتزر عن تناولها
الا ان يكون ثمارها لا قيمة لها كالتون مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها
قبل ان تخذ الارض مقبرة فان كانت الاراضي يعرف مالكمها بالاشجار باصلها
للمالك يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض مواتا ليس لها مالك
واتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها يكون على ما كان قبل جعل الارض
مقبرة هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض مقبرة وان بنت الاشجار فيها
بعد ان تخذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت للغارس وان لم يعلم الغارس فالمرأ
فيها يكون للقاضي ان راي ان يبيع الاشجار ويصرف ثمنها الى عمارة المقبرة وله ذلك

الليت

ويكون في الحكم كأنها وقف رجل جعل أرضه مقبرة وفيها أشجار فاراد ورشته إلى سحابة المقبرة
أن يقطعوا الأشجار كان لهم ذلك لأن موضع الأشجار كانت مشغولة فلا يدخل في الوقف
كما لو جعل دان مقبرة لا يدخل موضع البناء في الوقف **فصل في وقف المنقول** قال
الشيخ الإمام الأوحدي شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في وقف المنقول مقصود خلاف
من أبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ذكر في السير الكبير قال في الصحيح من الجواب أن ما فيه
عرف ظاهر بين الناس بوقفه كالحنان وثيابها وما يحتاج إليه من القدر ولا وافي
بغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للبحر بوقفه واختلاف للشاخ
في وقف الكتب حرم الفقيه أبو الليث رحمه الله عليه الفتوي ونصير رحمه الله وقف كتبه
رجل وقف بقرى على رباط على أن ما يخرج من لبنها وسمنها وشيئها يعطى لأبناء السبيل
أن كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ما السقاية رجل وقف دابة على رباط
إليه رجل وقف بقرى على أهل قرية لا نزل بقرى لا يصح لأنه ليس بقرية مقصود وليس
فيه عرف ظاهر ولو وضع حيا في سجد أو علق قد لا كان له أن يرجع فيه لأن ذلك
لا يترك في المسجد إياها رجل وقف ببناء بدون الأرض قال لهدل رحمه الله لا يجوز
ذلك وعزى فر رحمه الله رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال
يجوز قيل له ويكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما في الوجه الذي
وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه بصاع أو مضاربة كالدراهم قال أعلى هذا
القياس لو قال هذا الكدر من الخطة وقف على شرط أن يقرض لغيرهم من الفقراء الذين لا بدركهم فيرد
لأنفسهم ثم يوخد منهم بعد الإدراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابتداء على هذا الوجه
من يرضى وصي أن يدفع إلى فلان ألف درهم عسكرا سنة ويتجربها ثم يرد لها على الورثة
ذكر في بعض نسخ الوصايا أنه يجوز من الثلث وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز وعن أبي
يوسف رحمه الله في النواذر لا يجوز الوقف في الحيوان والديق والمتاع والثياب ما خلى

الكراع

الكراع والسلاح الأعلى وجه السبع كالدقيق والتراب والأت المزارعة رجل وقف متاعا
في صحته وأخرج عن يده فاستولى عليه غاصب وحاله بين الوقف وبينه قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يا خذ من الغاصب قيمتها وبشرتها
موضعا آخر فيقفه على شرايط الأول قيل ليس للمنع الوقف لا يجوز فقال إذا كان الغاصب
جادا وليس للواقف بيئة يصير مستهلكا والنشئ المسبل إذا صار مستهلكا يح
به الاستبدال كالفرس المسبل إذا قتل والعبد الموصى له كعتبة الكعبة إذا قتل متولي
الوقف إذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف
قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله جاز ويبرأ عن الضمان قال ولو خلط من ماله مثل
تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا للكل إذا اجتمع من مال وقف على الفقراء
أو على المسجد الجامع ثم مات الإسلام ما به بان غلب جماعة من الكفار فاجتنب في ذلك
إلى مال لدفع شرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز له أن يفرق
ذلك وجه القرض إذا لم يكن للمسجد حاجة إلى ذلك المال ويكون ذلك ديناً رباط
في أبواب مربوطة لأجل الرابطين كبريت وعظمت مونها قالوا للقيم أن يبيع الدوا
التي كبريتها وخربت من أن تكون صالحة لما ربطت وما هي صالحة لما ربطت
منها في هذا الرباط مقدار ما يحتاج إليها وما زاد على ذلك أو امر سح ذلك حلا
يربط في أدنى الرباط إلى هذا الرباط أهل مسجد أو بعضهم باعوا غلة المسجد أو
بعض المسجد إذا استغنى المسجد عن ذلك أو حلا قالوا أن فعلوا ذلك بامر
القاضي جاز وأن فعلوا بغير امره قال بعضهم يرجح أن يجوز الصحيح أنه لا يجوز
إلا أن يكون في موضع لم يكن هناك قاض لا متولي المسجد إذا استغنى بخله المسجد
دارا أو حانوتا لأجل المسجد ثم باع ذلك بغير المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز بعهده لأن
المستغنى بمال المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لا ينعزم شرط الوقف فيه مجد له غلة ذلك

الواقف في وقفه ان القيم يشتري تلك الغلة جداره لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى
 يكون ضامنا قربه فيها بئر مطوية بالاجر خربت القرية وانقرض اهلها وبقر هذه القرية
 قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر فارادوا ان ينقلوه من الاجر من القرية الى حرت
 ويجعلوها في الحوض قالوا ان عرف باني ذلك البئر لا يجوز صرفه لاجر الا باذنه لانه
 عاد الى ملكه وان لم يعرف الباني قالوا لا طريق في ذلك ان يتصدق به على فقير ثم ذلك
 الفقير يتصدق في ذلك الحوض لانه بمنزلة النقطة والاولى ان يتصدق الفاضل في هذا الحوض
 ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير اذا وقف جنانا او غننا او مغنسلنا وهو النور
 العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض منس في محلة خربت المحلة ولم يبق لها قالوا
 لا رد الي ورنه الواقف بل يحول الى محلة اخرى اقرب هذه المحلة فرقوا بين هذا
 وبين المسجد اذا خرب ما حوله على قول محمد رحمه الله يصير ميراثا لان المسجد مما لا
 ينقل الى مكان اخر وهذه الاشياء مما تنقل **فصل** في المقابر والرباطات رجل جعل
 ارضه مغبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وقف الاشجار
 لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البنا في الدار التي جعلها
 مقبرة ارض لا اهل قرية جعلوها مقبرة فا قبروا فيها ثمران واحدا من اهل القرية
 بنى فيها بيتا لوضع اللبن وادوات القبر واخبر فيها من حفظ المتاع بغير رضى اهل
 القرية او رضى بذلك قال بعضهم ان كان في المقبرة سعة تحت لا يحتاج الى
 ذلك المكان فلا بأس به وبعده ما ينبغي لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البنا حتى
 يغبر فيه رجل جفرت نفسه قبل في مقبرة هل يكون لغية ان يغبر فيه ميتته قالوا
 ان كان في المقبرة سعة فاستحب ان لا يوحس الذي حفره وان لم يكن في المكان
 سعة كان لغية ان يدفن فيه ميتته وهو كرجل سبط المصلي في المسجد ونزل في الرباط
 فجاء اخر فان كان في المكان سعة لا يوحس الاول ولو ان الثاني دفن ميتته في هذا القبر

قال ابو جعفر

قال ابو نصر رحمه الله لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدري باي ارض يموت
 وفي اي الارض يدفن مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يحولوها مقبرة للمسلمين قال
 ابو القاسم رحمه الله ان كان اثارهم قد اندرست لا بأس بذلك وان كانت عظامهم
 باقية لا بأس بان ينشئ ويغبر فيها المسلمون فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانت مقبرة للمشركين فنبشت واحدت مسجد امية جعلت قطعة ارض لها
 مقبرة واخرجتها من يدها ودفن فيها ابنها وهذه الارض غرض خاصة للقبر لعلبة
 الما عيل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت الارض بحال يرغب الناس
 عن دفن الموتى فيها لفسادها لم يصبر مقبرة وكان للمرأة ان تتبعها واذا با عت كان
 للمشركي ان يرفع الميت عنها او يامر برفع الميت عنها ميت دفن في ارض انسان بغير
 اذن المالك كان المالك بالخيار ان يرضى بذلك وان شا امر باخراج الميت وان
 شا سوي الارض وزرع فوقها لان الارض ظاهرها وباطنها مملوكة له ميت دفن
 في مكان ثم اراد اهلله اخراجه عن ذلك المكان ودفنه في موضع اخر بعد مدة
 طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يحتاج اخراجه بعدما دفن
 الا بعدد العذر ان يكون مدفونا في ارض معصوبة ونحو ذلك وذكرنا في
 رحمه الله اذا حفر الرجل قبرا في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن فيه
 لا ينشئ لغيره ولكن يرضى قيمة حفرة ليكون جمع بين الحقين ومراعاة لهما مقبرة
 قديمة لمحلة لم يبق فيها اثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع بها قال
 ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها خشيش قال يحس منها ويخرج الى الدواب
 فذاك ابسر من ان يسال الدواب رجل جعل ارضه مقبرة او حانا للغلة او مكا
 سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول من ذلك هو
 وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر هذا المترد وصار بحيث لا ينتفع به فجار رجل

ما طهر

وعمره وبنافيه بيتا من ماله بعير اذن احد فالوا الاصل يكون للواقف ان كان حيا ولو رثته
ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسيرين حرب ولا يتنفع به وهو بعد من القرية
لا يرغب احد في عمارته ولا يستاجر اصله يبطل الوقف ونحو ربه وان كان اصله بيا
بشي قليل سقى اصله وقفا وكذلك علو وقف اهدم وليس في الغلة ما يمكن به عماره العلو
يبطل الوقف ويرجع حواشيها الى الواقف ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا وكذلك
حانوت هو وقف صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار تحت لا يتنفع به ولا بيتا
اصله يخرج من ان يكون وقف وكذلك الرباط اذا احترق يبطل الوقف وبصير ميراثا
وبوارى المسجد اذا صار خلفا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طرحه في المسجد
حيا يكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا فالوا لا بأس لاهل
المسجد ان يرفعوا الى فقير او بيعوه ويشتروا بثمنه حصيرا او يكون حكمه حكم اللقطة وقد
ذكرنا ان الصحيح من الجواب ان بيعهم يعني امر القاضى لا يصح رجلا الى فقيه وقال
الى زيد اصرفه مالي الى خير غنى العبد افضل ام اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم
الرباط افضل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان جعل للرباط مستغلا يصرف
الى عماره الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الرباط فالاعتاق افضل ولو تصدق
بهذا المال على المحتاجين فذاك افضل من الاعتاق رجل بنى رباطا على ان يكون
ذلك في يده مادام حيا قال ابو القاسم رحمه الله بقر في يده مالم يستوجب الاخراج
عن يده ومن جازمته في الرباط فساد من شرب او فسق مما ليس فيه رضى الله تعالى
لا يترك في يده رباطا للمختلفة فيها سكان اهدم الرباط فلما بنى اراذ الساكنون
الذي كانوا فيه قبل الاهدام ان يسكنوا فيه قال ابو القاسم رحمه الله ان اهدم
الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اولي من غيرهم ولولم يتغير من يده بل هو
على حاله الا انه زيد فيه ونقص كانوا هم اولي بالسكنى من غيرهم قوم عمر وارض

موات

موات على شط جيحون وكان السلطان ياخذ العشر منهم لان علي قوله محمد رحمه الله
ما يجيئون ليس ما الخراج ويغرب ذلك رباط فقام متولي الرباط الى السلطان
فاطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون المتولي ان يصرف ذلك العشر الى يده
يؤذن في هذا الرباط يستغنى بهذا في طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل
يكون للمودن ان ياخذ من ذلك العشر الذي باح السلطان للرباط قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله لو كان المودن محتاجا بطب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر
الى عماره الرباط وانما يصرف الى الفقرا لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم اهدم اتفقوا
في عماره الرباط جاز ويكون ذلك حصار رباط على باب منظره على منظره خربت
القطعة ولا يمكن المجاوزة هل يجوز عماره القطعة بغلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله ان كان الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعامة
والقطعة كذلك فهو كطريق محنت مسجد ومناق على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق لمحق
المسجد كذا هذا متولي الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قد صا
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط
رجوت ان يبرأ وان اقرض لم يكون احرز من الامساك عنده قال رجوت ان يكون
واسعا له ذلك رباطا استغنى المارة وبقره رباطا اخر قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله يصرف غلة الرباط الاولى في الرباط الثاني وان لم يكن بقربه رباط
يعود الوقف الى ورثته من بنى الرباط رجل او صى ثلث ماله للرباط قال
من يصرف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان دلالة انه اراد به المقيمين
يصرف اليهم والا يصرف الى عماره الرباط رباطا في يده يستغنى عنه المارة ونحوه
رباط اخر قال السيد الامام ابو شجاع رحمه الله يصرف غلته الى الرباط الثاني
كما المسجد اذا خرب واستغنى عنه القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الخشب

وصرف الثمن الى مسجد اخر جازوقا لبعضهم اذا خرب الرباط او المسجد واستغنى الناس
عنها يصير ميراثا وكذلك حوض العامة اذا خرب رجال اشترى مصحفا فجعله في المسجد
الحرام او سجدا خروقا ابدا لاهل ذلك المسجد ولجيرانه ولما ان الطريق وابنا السيل
ان يقرأوا فيه هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما وان بدا له ان يرجع
في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد موته وبها أخذ الحسن رحمه الله وقال
ابو يوسف رحمه الله جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد
وغيرهم من المسلمين مخاصمة في ذلك **فصل** في وقف المريض قال الشيخ الإمام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون في الصحة او
في حالة المرض او وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والاقرار يكون شرطا
لصحة كالمطبخ وما كان بعد الموت فالقبض والاقرار ليس بشرط لصحته لانه وصية
الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان
كان يعتبر من الثلث كالمطبخ في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط في الهبة
من القبض والاقرار كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه الله ان الوقف
المنفذ في المرض كالمضاف الي ما بعد الموت لان تصرف المريض مرض الموت في الحكم
بمثلة المضاف الي ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر تميم الاية السرخسي رحمه الله
الصحيح ان وقف المريض مرض الموت بمثلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا سلق به المزوم كالعارية الا ان يقول
في حاشي بعد وفاتي فيمنع ذلك لان ما اذا كان موبدا يصير الا بدفيه كغير
الموصالة بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت مريض وقف دارا في مرض موته
فصوابها اذا كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج فاجازت الورثة كذلك
وان لم يخرج وانما زاد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر

ما اجاز

ما اجاز واو بطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فان كان
الوارث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قبل ان يظهر للميت مال اخر لا يبطل سعة ويغرم
قيمة ذلك يشتري بذلك ارض ويتوقف على ذلك الوجه مريض وقف دارا وعليه
دين خيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشترى دارا وقفها
ثم جال الشفع كان له ان ياخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو اشترى رجل
دارا شرا فاسدا وقبضه ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصير وقفا على
ما وقف عليه وعليه قيمتها للبايع ولو اخذها مسجدا قال هلال رحمه الله يصير
مسجدا في قول علي بن ابي حمزة رحمه الله عليهم وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ذكره
رحمه الله في كتاب الشفعة انه لا يصير مسجد الا لشيء فانه ذكره لو اشترى ارضا
شرا فاسدا واخذها مسجدا وبنا هابنا للمسجد جاز وعليه قيمتها للبايع عند
ابي حنيفة وفي قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما سقض البناء ويرد الاصل على البايع
لفساد البيع فاشترى ارضا ثمة دليل على انه لا يصير مسجد اقل البناء عند الكل
وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمه الله عليهم مروي وايضا كتاب الشفعة
لا يصير مسجد اقل الفقيه ابو جعفر رحمه الله لقائل ان يقول في الوقف
ايضا روايتان عن اصحابنا رحمه الله عليهم قال ولقائل ان يقول في الوقف
يصير وقفا في التوكل روايتان جميعا وبقر هذا القائل بين المسجد
والوقف على احد الروايتين ووجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون
بمثلة البيع والهبة لا يتطرق حق البايع في الاسترداد اما في المسجد خالص حق
الله تعالى لا حق العباد فيه وما هو حيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا
لو اشترى دارا لها شفع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان ياخذ بالشفعة فكذا
اذا كان البايع فيها حق الاسترداد كان للبايع ان يبطل المسجد رجل اشترى ارضا

والبيع والهبة

فوقها قبل القبض ان نقد الثمن جاز الوقف وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف
لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل القاسدة ولهذا الوقف ارض على رجل على
ان يقرضه دراهم جاز الوقف وبطل الشرط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
اعتاق المشتري قبل القبض جاز وقبل نقد الثمن موقوف فلكل الوقف
فصل في رجل يقرب ارض في يده ارضا وقف رجل اقرب ارض في يده ارضا صدقة
موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره وتصير الارض وقفا على الفقراء الا ان
الاوقاف عادة تكون في يد القوم فتولد ربح الاقرار من يده يبطل الوقف
ولا يحمل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حين
اقر فحينئذ يكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الراي فيه
للقاضي ان شأ تركه في يده وان شأ اخذ من يده وتأويل قبول هذه البيعة
لو جاز رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان يأخذ من يد المقر فيقيم المقر
بينه انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يترد عليها
العزل ابدل وهذا كرجل يديه عبد اقرانه حرم اقراره ولا يكون له الولاية
الا ان يقيم البيعة ان العبد كان له حين اقر بعتقه فيصير الولاية فذلك هذا
المقر بالوقف اذا اقام البيعة على ذلك قبلت بينته وقبل اقامة البيعة لا يكون
له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم القلة على
الفقراء ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقرار الواقف فلا لا يقبل ذلك منه
ولو قال انا واقف قبل قوله لا في يده مقبل قوله ولو اقر بعد في يده انه
حرم قال انا اعتقته لا يثبت له الولاية الا ان يقيم البيعة على ذلك لان العبد
بعد الاقرار بالحرية لا سقي في يد بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة
موقوفة من اوقاف مات صح اقراره فان كان على الدين ليس يملك مال اخر فانه يباع من

فنه

هذه الارض مقدار الدين وما بقي يكون وقفا وان كان مع المقر وارث اخر فذلك
كان نصيبه من هذه الارض للحاجة يفعل به ما شأ ونصيب المقر يكون وقفا على ما اقرب
ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف على قوم معلومين وسماهم ثم يقرر ذلك ان الوقف
على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول
ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف وسكت ثم قال ارضا وقف على فلان وسمى عدد ما علمو
في القياس لا يقبل قوله الاخر لان بكلامه صارت الغلة للفقراء فلا يملك الا بطل
وفي الاستحسان يقبل قوله لان في العادة قد يقرب بالوقف ثم سر الوقف عليه
ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف فلا تولى هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس
لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زعانا فان لم يظرو عنه غير
ما اقربه جوز اقراره على سبيل ما اقر ارض يدورته اقرارا ان اباهم وقفها وسمى كل
واحد منهم وجها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل
واحد منهم على الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تمه فيه ويكون ولاية هذا الوقف
للقاضي يوليها من شأ والله اعلم ارض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره ارضا موقوفة
على فلان بن فلان ونسله وشهد اخر ان ارضا اقراره موقوفة على فلان بن فلان لرجل
اخر ونسله ذكر في الكتاب ان عرف ابي الاقرارين كان اول جاز الاول ويبطل الثاني
وان لم يعرف الاول من الاخر بقضي جميع ذلك فيكون الغلة بين الفريقين نصيبين رجل
اقر بوقف صحيح واقربانه اخرجه من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخرجه من يده قالوا
اقراره على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء والله اعلم
بالصواب **باب** الرجل يقف ارضه على نفسه واولاده واقربائه
واجبرانه رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلا رحمه الله لا
يجوز هذا الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ينبغي ان يجوز هذا الوقف في قياس

قول ابي خيفة رحمه الله وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يكل
وباكل منه مادام حيا لا يجوز ذلك في قول هلال رحمه الله يجوز في قول ابي يوسف
ومناخيل رحمه الله عليهم اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله وقالوا يجوز الوقف
والشرط جميعا وذكر الصدر الشهيد رحمه الله ان الفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله
ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وليس في هذا عن محمد
رحمه الله رواية ظاهرة الا شئ ذكر في كتاب الوقف قال اذا وقف على اموات اولاده
جاز قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الوقف على اموات اولاد بمصلحة الوقف على نفسه
لان ما يكون لام الولد في حيق المولي يكون للمولي رجل وقف على الفقراء او شرط لنفسه
الاكل وقال علي ان كل منها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله يجوز ذلك ولو قال
وقف على نفسي لا يجوز وعنه ابي يوسف رحمه الله انه قال يجوز ذلك واذا مات يصيب
للمساكين ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلثها لي ما غثت قال هلال رحمه الله
لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري رحمه الله لو قال ارضى صدقة موقوفة لله
تعالى ابدان تجري غلثها ما غثت ولم يزد على ذلك جار واذا مات الفقراء وذكر الحنفية
رحمه الله لو قال ارضى صدقة موقوفة تجري غلثها علي غثت ولم يزد على ذلك جاز ثم بعدي علي
ولدي وولد ولدي وسلمهم ابدان ما غثت سلوا فاذا انقرضوا فهي على الساكنين جاز ذلك
علي ما روي عن ابي يوسف رحمه الله وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان
يقضى منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على اموات اولاده في حال وقفه من بحرث
منه بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يتر وجن فهو جائز ما على اصل ابي يوسف
رحمه الله لان عند جواز الوقف على نفسه فكذلك على اموات اولاد وعلى قول محمد رحمه الله
انما جاز الوقف على اموات اولاد لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانه اجنبيات
واذا لما بعد الموت جاز في حياته تبعاً لكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز اصلاً ولو وقف وقفاً

واستثنى

واستثنى لنفسه ان ياكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف ما يبق عيب او
ربيب فنلك كل من ردد الى الوقف ولو كان عند خبز من يرد ذلك الوقف كان ميراثا
عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة **فصل** في الوقف على الاولاد والاقربا
والخير ان رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة علي ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي
فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة والولادة موجودة في الذلول والانت
الا ان يقول علي الذكر من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فاما
وجود واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول
يتصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شئ وان لم يكر له وقت الوقف
ولد لصلبه ولد ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترك في ذلك من دونه
من البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمصلحة ولد الصلب لا يدخل
فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رحمه الله وذكر الحنفية عن
محمد رحمه الله انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد
البنات ينسبون الى ابايهم لا الى امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير اذا اقل اهل
الحرب امنونا على اولادنا فاموتهم يدخل في الامان اولادهم كاصلاهم من الذكور والاناث
واولاد اولادهم من قبل الرجال واما اولاد البنات فليسوا بولادهم ذكر في السير ما يوافق
ظاهر الرواية ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد
علي هذا يدخل فيه ولد لصلبه واولاد بنيه بشرط كون بنة الغلة ولا يقدم
ولد الصلب على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل في ولد البنت قال
هلال رحمه الله يدخل وكذا لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة علي ولد ولدي قال
هلال رحمه الله يدخل فيه الذكر من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رحمه الله
اذا وقف على ولد وولد ولد يدخل فيه الذكور من ولد فاذا انقرضوا فهو من

كان من ولد ابن الواقف دون ولد ابنة الواقف ولوقال علي اولادي واولادهم كان ذلك
لهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد
الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل
الحرب اسونا علي اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال
شمس الامة السرخي رحمه الله لان ولد الولد اسم لمن ولدته وله وابنته ولد
من ولدت ابنته يكون ولده حقيقته بخلاف ما اذا قال ولدي فاشية ولد البنت
لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد رحمه الله ان ولد الولد يتناول ولد
ابنت عند اصحابنا رحمه الله عليهم ذكر هلال رحمه الله في الوقف اذا قال
وقفت علي ولدي وولد ولدي المذكور فالذكر من ولد البنين والبنات سوا
يدخلون في الوقف رجل قال وقفت ارضي هذه علي ولدي وقفا واخر للمساكين
فات ولد قال ابو القاسم رحمه الله يصرف الغلة الي الفقرا ولو قال علي
ولدي وولد ولدي واخر للمساكين قال يصرف الغلة الي ولد وولد وولد
فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم ووجد البطن الثالث يصرف الغلة الي الفقرا
ولا يصرف الي البطن الثالث وان قال علي ولدي وولد ولدي وولد وولد
ذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الي اولاده ابداما تناسلوا ولا يصرف
الي الفقرا ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هكذا
ذكر هلال رحمه الله في وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف
عليهم وعلي من اسفل منهم الاقرب والابعد فيه سوا الا ان يذكر الواقف
في وقفه الاقرب فالاقرب ويقول علي ولدي ثم بعدهم علي ولد ولدي او يقول
بطنا بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث

فقد

فقد محس فثقل الحكم بعين الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من قرب
وبعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد ولو وقف رجل ضيعة علي ولديه
وقال هي صدقة موقوفة فاذا انقضى علي اولادهما ابداما تناسلوا قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقضى احد الولدين وخلف
ولد انصرف نصف الغلة الي ولد الباقي والنصف الي الفقرا فاذا مات الولد يفرغ
جميع الغلة الي اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لازم والوقف انما
يجل لا اولاد الا اولاد بعد ما انقضى البطن الاول فاذا مات احد من النصف
الي الفقرا اجل وقف ضيعة علي ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان
الغلة تنصرف الي ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله يصرف الغلة الي الولد الحادث ونظر في كل غلة استحقها
يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سوا حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف
ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة علي المحتاجين من ولدي وليس له ولد
الا محتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصرف نصف
الغلة الي هذا المحتاج والنصف الي الفقرا لانه لم يجعل لاحد من المحتاجين
من ولد الا النصف ولو وقف ارضا علي اولاده واخر للفقرا مات بعض
الاولاد فان الغلة تنصرف الي الباقي وان ماتوا صرفت الغلة لفقراء المسلمين
لان هاهنا وقف علي اولاده فلا يصرف الي الفقرا ما بقي الاولاد ولو وقف ضيعة علي
امراته واولاده فماتت المرأة واحد الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها
خاصة بل يكون مردود الي جميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط في الوقف انها
لأمانت كانت نصيبها لولدها خاصة ولو وقف ضيعة له نصيبها علي امراته ونصيبها
علي ولده بعينه علي انه ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الي اولاده واخر للفقراء

ثم ماتت المرأة كل نصف الغلة لابن الذي عيَّنه ونصيب المرأة كان كسائر الورثة والابن الذي عيَّنه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة بعد موتها لاولاده والابن المعين من اولاده ايضا مريض قال وقفت هذه الصعقة على ولدي وولد ولدي ابداما تناسلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث فلا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث يجوز الوقف من الثلث في قول ابى حنيفة وابى يوسف وزفر والحسن رحمة الله عليهم لان وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف ضيعة على فقرا واولاده فادعى احد منهم الفقرا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله لا يعطى له شيء من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة لاهل ابن له واولاده واولاد اولاده ابداما تناسلوا قال ابو القاسم رحمه الله يقسم الغلة بينهم على من كان في ولد ابنه على عدد رؤس يستوي فيه الذكر والانثى قليل له اولاد والابنة قال رحمه الله يدخلونهم اولاد اولاده قال مولانا رضي الله عنه وهذا يوافقنا ان في ولد الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال ارضى هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات واحتاج ولد له قال هلا رحمه الله لا يعطى لولد من الغلة شيء الا اذا كان الوقف في صحته ولم يضاف الى ما بعد الموت وفي ولد الواقف فقرا فحينئذ يكون للمتولي ان يدفع الى كل واحد منهم سهم اقل مما ياتي درهم وهو حق بذلك من سائر الفقرا وان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حقا واجبا لهم ولذا قالوا في الذي وقف ضيعة في صحة على الفقرا مات وله ابنة ضعيفة كان لا فضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها رجل وقف ضيعة على الفقرا في صحته واخرجها من يد ثم قال لو صيحه عند الموت اعطى من غلة الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات واثم ابن محتاج وقال لو صيحه افعل ما رايت قالوا جعله لا وكل باطل وهو

التوبة

للفقرا ولودفع الي ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته ولو وقف ضيعة على ابنه وابنته فاراد احداهما قسمة الصعقة ليدفع نصيبه مزارعة قال ابو القاسم رحمه الله قسمة الوقف لا يجوز بدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع واحد من الارباب شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم وان اراد الواقف ان يقسم الارض الوقف يعطى كل واحد من الدين الوقف عليهم بزرعها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا برضى اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذلك لو قسمهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولمن اتى بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن احدا بغير اجر رجل قال ارضى صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ذلك الاحتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لولد المحتاج نصف الغلة والنصف للفقرا قبل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقير واحد قال يجوز على قول ابى يوسف رحمه الله لان الفقرا لا يحصون فيكون لكل من رجل وقف منزله على ولديه وعلى اولادهما ما تناسلوا ثم ان الواحد من الولدين طلب من الاخر المهايية وابى الاخر الا ان يفرقا وسط المترل حايطا فيسكن هذا ناحية والاخر ناحية قال الشيخ الامام ان لم يوص الواقف لهما بالسكنى كان لهما واحد منهما ان يسكن نصف المترل بغير مهايية رجل جعل ارضه وقف على اقوام بعينين فاراد والمهايية فباخذ كل واحد منهم بعض بزرعه لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فدرج المتولي اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم او الى غيرهم فاخذوا منهم بعضا ليزرعه لنفسه لا يجوز لانه حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف في ايديهم بغلة الوقف للعمارة والمونة فلا يجوز الا ان يدفعوها الى غيرهم مزارعة ان كانت التولية لهم امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعد عن علي ولا ابداما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت

احد

دهن

بنين واختا واخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المتر من الثلث قال الشيخ
الامام هذا رحمه الله حال الوقف بقدر الثلث ويبطل ما زاد على الثلث وما زاد
على الثلث يصير ثلثا ملكا للورثة على سهامهم وقد رثت بصيرة قفا بما خرج
من غلة المتر يقسم بين الورثة جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان
واذا ماتت صرفت الغلة كلها الى اولادها واولاد اولادها لا شيء للاخت من
ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة وتجز
لاولادهم واولاد اولادهم غير ان ابا رضى واولاد الاولاد بعد موت الورثة
فكانه قال وصيت لاولاد اولادى بغلة المتر بعد خمس سنين وذاك جائز الوصية
بالغلة للابنين وان بطلت فالمتر وقف على حالها فاذا جات به اولاد الورثة
صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي ولد ولدي يكون
نصيب الولد مضمون قال الى الورثة اذا لم يجز واذ لك والوصية بنصيب ولد الولد
جائز رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخر الفقرا ثلثا بعضهم قال هلا
رحمه الله يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقرا الى ولد الولد
ولو وقف على اولاد وسماه فقال على فلان وفلان وفلان وجعل اخر الفقرا
ثلثا واحدا منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقرا بخلاف المسئلة الاولى
لان في المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وهذا وقف
على كل واحد منهم وجعل اخر الفقرا اذ مات واحد منهم كان نصيبه للفقرا
رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان صح نصفه وهو حصه فلان
وبطل حصه نفسه لانه لو افرد الوقف على نفسه ضد كله ولو افرد على فلان
صح كله فاذا جمع بينهما ثبت لكل واحد حكم نفسه ولو قال على نفسي ثم على فلان
او قال على فلان ثم على نفسي لا يصح شيء منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل

لفلان

لفلان في زمان وشرط الكل لنفسه مفسد للوقف في اي زمان كان ولو قال
على عبدي وعلى فلان صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عبده او على
مدينه كالوقف على نفسه ولو قال على نفسي وولدي وسلي فالوقف كله باطل لان
حصه النسل محمولة لا يدري كم هي ووقف المجهول باطل رجل جعل ارضا هذه
موقوفة على ولده ومن بعدهم على المساكين جا هذا الوقف واختلفوا في الو
الذي يستحق هذا الوقف قال هلا رحمه الله المستحق هو الولد الموجود
عند وجود الغلة سوا كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده وبدا خفي
على رحمه الله عليهم وقال يوسف بن خالد النهدي رحمه الله المستحق هو الموجود وقت
الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف ولذا ولد الولد لا يدخل
في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص
ولده بالذكر فلا يدخل فيه وكذا الولد مع وجود الولد وان لم يكن له ولد
وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد بنته ولو قال على ولدي وولد ولدي
دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولد ولد ولد ولد يوم وجود الغلة يستحق
واحد منهم كل الغلة ووقت وجود الغلة الوقت الذي يقع الزرع
حيا وقال بعضهم يوم يصير الزرع مقوما ولو قال وقفت على او كذا ب
وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقرا
وبدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا
ان ولد الابن بمثلية ولد ولو قال وقفت ارضي على ولدي وسلي وله ولد ولد
ولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته
والبعيد بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في لفظه
النسل وفي اولاد البنات روايتان كانا في اسم الولد ولو قال وقفت على

ولدي ونسلي وله ولد وولد ثم حدث له ولد لصلبه بعد الوقف دخلو في الاستحقاق
اما ولده وولد ولده لان لفظه الولد يتناولهم ولد الوفا علي ولدي المخلوقين ونسلي
يدخل الولد الحادث بلفظ النسب لان الولد الحادث من نسله ولو قال علي ولدي المخلوقين
ونسلم لا يدخل في الولد الحادث لانه اثبت الاستحقاق للاولاد المخلوقين والمعدود
لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه اولاده المخلوقين
واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا لان اولاده المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ
الولد وثبت الاستحقاق لمن جدهم من البطون بلفظة النسب ولاهم من نسلم وكذا
لو قال علي ولدي المخلوقين وعلي اولادهم فحدث له ولد لصلبه لا يكون لهذا الولد
الحادث شي ولو قال ارضى صدقة موقوفة علي من حدث لي من الولد وليس له ولد
صح هذا الوقف فاذا ادركت الغلة تقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة
يصرف الغلة اليه بوجد بعد ذلك الي هذا الولد ما بقي هذا الولد فان لم يبق له نصيب
الغلة الي الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف علي الفقراء وذكر الولد الحادث
لا يستثنى كانه قال ارضى صدقة موقوفة علي الفقراء الا ان حدث لي ولد فخلته
له ما بقي ولو قال ارضى صدقة موقوفة علي بني وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم
وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء
ولو كان له بنون وبنات قال حلال رحمه الله كانت الغلة لهم بالسوية لان اسمر
البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه في روايه تكون الغلة
للبنين خاصة والصحيح هو الاول وهو كما قال ارضى موقوفة علي اخوي وله اخوة
واخوات اشترى كوا جميعا ولو قال موقوفة علي بني فلان وله بنون وبنات روي
ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه علي الذكور من ولد ذوات الاناث وروي ابن خلد السبي
عن ابي حنيفة رضي الله عنهم انهم يدخلون جميعا فان كانوا فلان قبيلة لا يحصون يكون

ذلك علي الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها ولو قال ارضى صدقة موقوفة علي
بني وله بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء لانه لا يتناول
البنات عند التقراء وكذلك الوقف علي بناته وله بنون لبنات له كانت الغلة
للفقراء ولو قال ارضى صدقة موقوفة علي ولدي الذين يسكنون البصرة يوم جود
الغلة ولو قال ارضى صدقة موقوفة علي ولدي العوراء والعميان كان الوقف لهم
خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف وبغير العوراء والعميان من
ولد يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا لو قال ارضى صدقة موقوفة علي امي
ولدي يعني صغار ولدي كان الوقف علي الصغار خاصة وبحسب الاستحقاق
من كان صغيرا عند الوقف لا عند جود الغلة لان الصغير وان كان يزول
لكن يزول فوالا يعود فكان ذلك بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقرو سكتي البصرة
لان الفقرو سكتي البصرة يحتمل العود وبعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو
جعل ارضه صدقة موقوفة علي ولده وله ولد فجات امراته الحرة بولد لقل
من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد يشرك الولد الاول في الغلة
لعلمنا انه كان موجودا وقت وجود الغلة ولو جات به لسته اشهر فصاعدا لا يشركه
لان الولد كان مستحقا كل الغلة ظاهرا والولد الحادث مشكوك انه كان موجودا
وقت وجود الغلة او علق بجد ذلك فلا يزاحم الولد الاول بالشك وهذا ولم
يكن للواقف ولدا صلا وقت وجود الغلة فجات امراته بولد لسته اشهر فصاعدا
كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد ولو كان للواقف ولد غني وجود الغلة
ثم جات ام ولد بولد بعد مجي الغلة لا قل من ستة اشهر فان هذا الولد يشرك
الولد الاول في هذه الغلة وان جات به لسته اشهر من وقت وجود الغلة فادعيا
المول ثبت نسبته ولا يشرك الاول في هذه الغلة لانه لا يصدر عن الولد الاول

في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة في اشارك الولد
الحادث ويصدق على نفسه في النسب فيثبت نسب هذا الولد وان مات الواقف ساعة
جات الغلة فيجات امراته بولد بينهما وبين سنتين من الساعة التي جات فيها الغلة
فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها زوجها اذا جات
بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت يثبت النسب وكذا لو كان مكان الموت
طلاق باين ولم يقر بانقضاء العدة حتى جات بولد ما بينهما وبين سنتين كان الجواب
كذلك ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الموت الطلاق الرجعي
ما هو الجواب في نكحة غيب مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وان عاش
الواقف بعد وجود الغلة ما يمكنه الوصول اليها ثم ماتت فيجات امراته بولد ما بينهما
وبين سنتين من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول ولو كان موت الواقف
قبل مجي الغلة بيوم او يومين ثم جات امراته بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت
الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة لان الموت لو كان وقت مجي الغلة كان لهذا
الولد حصة فاذا كان قبله كان اولي له اذ قيل وجود الولد عند الغلة **فصل**
في الوقف على القرباء رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اقاربي وعلى
اقربائي وعلى ذوي قرابتي قال هلال رحمه الله يصح الوقف ولا يفضل الذكر
على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولد في المجرد عن ابي خيفة
ومن اسعنه وفي الزبادات يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد الا ان عند
ابي خيفة ومن الله عنه يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم من الوقف
ويعتبر ايضا الوقف لا قرب فالأقرب على قول صاحبيه رحمه الله عليهما يعني
الرحم المحرم من الواقف وبعض ايضا ويدخل فيه الجد والجدة من قبل الاباء والامهات
اقصي بينهما في الاسلام رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله اخ

لاب وام وابنة ابنة ابنة قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ابنة الابنة
اولي وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من ابنة من صلب ابية ولو قال ارضى
صدقة موقوفة على فقرا اقربائي او قال على فقرا ولدي يصح الوقف **و**ستحق الغلة
من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال رحمه الله وعليه الفتوى ولو
على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله يكون العلة لمن كان غنيا ثم افتقر
وقال غير يدخل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر
وقال غير يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم
افتقر او لم يكن غنيا اصلا ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من
كان محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا
من الاصل اما الفقير فمن له مسكن لا غير فهو فقير في الوقت والزكوة جميعا وكذا
من كان له مسكن وخادم وكذا من كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان
كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غنا عنه فذلك وان كان له فضل
من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي ما يتي درهم فهو غني لا يحل له
الزكوة ولا احد الوقف وكذا لو كان له مسكن او خادمان واحدهما يساوي
ما يتي درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة في قوله
اصحابنا رحمه الله عليهم وقال يوسف بن خالد السهمي رحمه الله اذا كان الفضل
خمسة درهما او يساوي خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف وان كان
له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف
بانفراد لا يساوي ما يتي درهم واذا اجتمعت بلغت ما يتي درهم كان غنيا وان
كانت له ارض يساوي ما يتي درهم ولا يخرج من غلتها ما يكتفيه قال ابو يوسف
رحمه الله هو غني وبه اخذ هلال رحمه الله لا يطهر له من الوقف ولا من الزكاة

وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل رحمتهما الله هو فقير وقال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله
عليه ان كان لا يخرج من غلته ما يكفيه لنفسه في الارض فهو فقير وان كان الغلة
لغله تعاوده والقصوى في القيام عليها فهو غنى وما قال محمد بن سلمة رحمه الله اوسع
وان كان له مال كثير غايب عنه او ماله يكون دينا على الناس لا يقدر على اخذ يعطى
له من الوقف والزكاة جميعا لانه بمنى له ابن السبيل وان كان ماله غايبا عنه
او كان دينا على الناس لا يقدر على اخذه الا انه يقدر على الاستقراض كان المستقراض
خيرا من قبول الصدقة فلو انه لم يستقرض واخذ الزكاة لا بأس ويجعل ماله الثابت
في حق حل الاخذ كالمعروف ولو لم يكن له مال وقد عثر على الاستقراض ولم يستقرض
واخذ الصدقة لا بأس كذلك همنا ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ولكن
له اخذ الزكاة رجل وقف وقفا على حفدة ومواليهم من كان منهم فقيرا وحفدته
او اولاده فرس قال ابو القاسم رحمه الله ان كان في ثغر من الثغور يربطه لمجاهد
اعد الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة ينكحها فذلك وان لم يكن به ذلك
وانما مسكه سرفانه والدابة يساوي ما بين درهم وليس عليه دين ولا مهر فان
هذا ليس بفقير ومن كان له دين على مفسد لا يقدر على اخذه فهو فقير وان كان
على ملي مقر فهو غنى ولو كان المديون الملي منكرا فان كانت له بينة فهو غنى
وان لم يكن له بينة فهو فقير لان الجاحد اذا استخلف بحلف ظاهر او لو قال
ارضى صدقة موقوفة على فقرا قرايتي وكان في قرابته يوم مجي الغلة فقير
فاستغنى قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبت
له وقت مجي الغلة فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان ياخذ حصته بصير حصته
ميراثا له ولو ولدت امرأة من قرابته بعد مجي الغلة لاقبل من سنة اشهر لا يستحق
هذا الولد شيئا من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والجل لا بعد

فقرا

فقير لان الفقر هو الحاجة والجل لا يحتاج الى شيء فالجل في هذه الغلة بمنى له
من كان غنيا من قرابته وقت مجي الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق من
هذه الغلة شيئا ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولد
او قرابته فجات المرأة بولد لاقبل من سنة اشهر من يوم مجي الغلة ويكون
لهذا الولد حصة من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تتعلق بالنسب وقال
ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس
في نسل فلان ولا في آل فلان الا فقيرا واحدا كان جميع الغلة له لان كلمة من نسل
كناية عن الواحد وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقرا
من آل فلان او على فقرا نسل فلان وليس فيهم الا فقيرا واحدا كان له نصف
الغلة لان ثمة نص على الجمع فلا يستحق الواحد كل الغلة ولو قال ارضى صدقة
موقوفة على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه
ما هو الجواب في قوله على فقرا قرايتي لان الحاجة والمسكنة والفقر شئ عن
معنى واحد ولو قال ارضى موقوفة لفقرا قرايتي او في فقرا قرايتي فهو
كما لو قال على فقرا قرايتي لان حروف الصلوات بتمام بعضها مقام بعض
ولو قال على ابناي قرايتي فكذلك لان البيتيم يعني عن الحاجة واليتيم صغير
او صغير مات ابوه وحيوة الام والجد لا يزال اليتيم اذا كان الاب ميتا واذا
ادرك الصغير او الصغير يزول عنه اليتيم وادراك الغلام يكون بالاختلام
وادراك الجارية بالجفرا وبالجل فان لم يكن شيئا من ذلك فهو ان يتيم خمسة
في الغلام والجارية في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو حنيفة رحمه الله
في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسعة عشرة سنة وفي الجارية حتى تحض او يبلغ سبع
عشر سنة فان احتلم الغلام بعد مجي الغلة فله حصة من هذه الغلة لانه كان

يقيم يوم يحي الغلة فلا يزول استحقاقه يزوال اليتم كما لا يزول الفقر فان وقعت
سنة وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غير من المستحقين
انما احتلت قبل يحي الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلت بعد يحي الغلة
كان القول قوله مع اليقين وكذلك في حيز الجارية لان الاستحقاق تعلق
باليتم وصفة اليتم كانت ثابتة له فكان القول في انكار زوال الاستحقاق
قوله كالمديون ادا ادى الابراوصا جالدين ينكر ان القول قول المنكروا
مات واحد القرابة بعد يحي الغلة وترك اولاد اصغار لا يكون لهؤلاء الا ولاد
حصه في هذه الغلة لان صفة اليتم انما ثبتت لهم بعد يحي الغلة رجل قال ارضي
صدقة موقوفة على فقرا ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورجل اخر وقف
ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقرا فاي الغلتين
ادركت في لهما وان ادركت احدي الغلتين او لا فاصاب احدهم من تلك
الغلة ما بقي درهم مضاعدا ثم ادركت الثانية غلة وعند الغلة الاولى فلا
حق له من الغلة الثانية لان صفة الفقر قد بطلت قبل يحي الغلة الثانية
وان ادركت الغلتان معا كما نالهما وان كانت حصه كل واحد منهما ما بقي
درهم لان يحي الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة ما بقي درهم
في فقير واحد وذاك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة من قرابته
فمات الواف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا لانه من
قرابات الواقف قال الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه هذا قول جمهور رحمهم
في الزيادات اما في قول ابي حنيفة وابن موسى جده الله عليهما لا يعطي ابن ابن
الواقف لان ولدا لولد عندهما ليس من القرابة رجل وقف ضيعه له على قرابه
وفي بعض القرابات هو سر لكن خفي اليسار هل يكون لفقر القرابة ان يخلوهم

ما هم اعني فان كان القيم يميل اليهم هل يخلف القيم على العلم قال ابو القاسم رحمه الله
ان ادعوا لهم ما لا صاروا له اعنيا وجنت اليمين على المدعى عليهم ولا يقبل قول
القيم ولا يمين عليه وعن الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله انه اجاب سئل هذا
الجواب رجل اوصى ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلثه
ارباعه لا قرابه وللفقرا ثم قال لا تتركوا حظ الرباطين من الثلاثة
الارباع ما ذابح للرباطين قال ابو القاسم رحمه الله ينظر الى القرابة
ان كانوا يحصون يوخذ عددهم و يجعل عدد كل واحد منهم جزوا او يجعل
للمساكين جزوا وللرباطين جزوا فان كانت القرابة عزم العين جعل
ثلثه ارباع الثلث على اثني عشر جزوا عشر من ذلك للقرابة وجزو من
ذلك للفقرا وجزو للرباطين وان كانت القرابة لا يحصى عددهم يجعل
ثلثه ارباع الثلث اثلاثا لثلث القرابة وثلث المساكين وثلث الرباطين
احوان لا يورثون عيال واحد منها وقف على فقرا قرابته فجافق واحد
من القرابة ينظر ان كانا فقيرا وقف ارضا مشتركا بينهما يعطى للفقير فوق
واحد لا يوقف واحد وان كان كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار
على حدة والمراد من القوت في جنس هذه المسائل النهاية فان كان الوقف ارضا يعطى
كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان الوقف
حائرا يعطى كفاية شهر لان غلة الحايوت تحصل كل شهر دارا موقوفة سقط من
بنا الدار شي ان امكن اعاده الساقط الى موضعه يعاد ولا يبيع ويصرف ثمنه الى المرمية
ولا يجوز ان يصرف شي من ثمن المنقضي للفقرا لانه بذلك ينقض ولا حق للفقرا فيه
انما حقهم في غلته فيسكن الشئ الى وقت الحاجة الى المرمية دار موقوفة قال بعضهم
لا يكون للوقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله

في ذلك يجوز اجارة الدار الموقوف عليه ولو كان له السكن لما جازت الاجارة للموقوف
عليه لانه يكون مستاجرا سكنى دار له حق السكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة
ذلك على انه في سكنى الدار على الامني رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين
في بلد كذا واحده للفقراء ثم اراد اقاربه الانتقال من تلك القرية هل
يحرمون عن بدل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان
اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحققهم في الوقف
يدور معهم اين ما داروا وان كان لا يحصون ولا يحيط فكل من ينقل عن تلك
انقطعت وظيفتهم من الوقف يعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق
احد منهم يصرف الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث رحمه الله فان رجعوا
الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة
في صحته وامر اليهم ان يعطى اقربا به كفايتهم وهم قوم لا يحصون ولم يذكر و
اولاد الاقربا به دخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من قريته وان كان
الواقف ذكرا واولاد الاقربا به قال ثم من بعدهم اولادهم لا يدخل اولاد
الاقربا به احيوا الا بالانه لما قال من بعدهم اولادهم لا يدخل اولاد
الاقربا به احيوا الا بالانه قال من بعدهم اولادهم بين انه لم يرد باسم اقربا
اولادهم ثمة قلنا الكتابه قدريا محتاج لنفسه ولمن يكون من اهله وولده
وخادم واحد لان كفايتهم من كتابته رجل اوصى بوصايا ووقف ضيعة على
الفقراء وقال هو موسع على الوصي ان يعطى حيث شافانه بجل الوصي ان يعطى
من الوقف والديه وامراته واقربا به واخييه ان كانوا فقراء وهو وقف
على الفقراء رجل وقف في صحته ارضا على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف
قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو اولى من ساير الفقراء باحد شرطين احدهما ان

يعرف

يصرف اليهم والبعض الى الاجاب او الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه
لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم وربما يتخذونه ملكا
وقف في يد صاحب الاوقاف وجد في ملك ذلك الوقف ان الفاضل من غلته
يصرف الى الفقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصرف الفاضل من غلته
الوقف وممرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويجعل
لكل واحد منهم سهم ولساير الفقراء سهما وكل من مات منهم يسقط سهمه ونقسم
ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما اوصفنا فاذا انقرض فقراء السكة الذين
كانوا موجودين يوم الوقف كانوا فقراء اهل السكة ومن سواهم فقراء
المسلمين في ذلك سواء الان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف
استخفوا باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا
باعيانهم فكان لكل سهم واحد ضيعة موقوفة على مسجد على ما يفضل
من غلة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الفقراء الغلة والمسجد لا يحتاج الى
العناية للحال هل يصرف شي من تلك الغلة الى الفقراء تكلوا في ذلك والصحيح
ما قال الفقيه ابو الليث رحمه الله انه نظر ان اجتمع من الغلة ما لا يحتاج
الضيعة والمسجد الى العناية بعد ذلك يمكن العناية منها ويسقى شي يعرف
الى تلك الزيادة للفقراء رجل وقف في صحته وقفا على الفقراء فالصرف
الى ابي فقرا افضل ذكر الناطق رحمه الله ان الصرف الى ولد الواقف افضل
ثم الى قرابه الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى حيوانه ثم الى اهل من كان
اقرب الى الواقف مترا لا وقف كان في يد الواقف فكان الواقف يعرف
الاترالى على اقربا به ومواليه يفضل البعض على البعض ويضع فمن شلتات

المواقف واوصى الى اخر ولم يعين كيف كان سبل الوقف قالوا بان الوصى يصرف الى من
 كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصروف فان اشكل على الثاني
 ان الاول من كان يصرف الى يادة عن قربانه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء رجل
 وقف صعه على رجل وشرط ان يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال
 فانه يعطى له ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من كفايته رجل وقف على فقرا جيرانه
 في القياس وهو قول ابي حنيفة رحمه الله يكون الوقف لفقرا جيرانه الملاء صقيين وفي
 الاستحسان هو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يكون الوقف لكل فقير مجده مسجد
 المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن
 دون المالك ويدخل فيه المكتبة ولا يدخل فيه العبيد وامهات الاولاد والمديون
 ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان للواقف جيران وقت الوقف فانتقل
 بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم اخر بعد اذ رآك الغلة قبل
 الحصاد الى جوار فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة ولو وقف الحصة
 في الوقف شهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقرا جيرانه والشاهدان
 من فقرا جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعته انها صدقة موقوفة
 على فقرا جيرانه لا يقبل شهادتهما قال الناطقي رحمه الله في الفرقان القرابة
 لا تنزل ويؤكد الجوار فلم يكن شهادة الجار شهادة لنفسه لا محالة قال
 مولانا رضي الله عنه فعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة جازية
 ولو وقف على فقرا جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بمكة فان اخذ
 داره لا قامه فلا هلاك رحمه الله ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان لم
 يتخذها دارا فجاز البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للاولين ولو وقف
 على مواليه وله موالى اعقبتهم واولاد الموالى وموالى الموالى كان الوقف لمواليه

ولا يكون لموالى الموالى شي وان مات مواليه واولاد مواليه ونفى موالى الموالى كانت الغلة لموالى
 استحسانا ولو كان للواقف موالى اعقبتهم وموالى الابن اعقبتهم ابنه كانت الغلة لمواليه لاش
 للموالى وان لم يكن له موالى وله موالى الابن قال ابو يوسف رحمه الله يعطى الغلة لموالى
 الابن وبه اخذ هلال رحمه الله اذ لم يكن للواقف احد من مواليه ولا من موالى مواليه
 يعطى لموالى الابن استحسانا ولو كان له مواليات كانت الغلة لهما ولو لم يكن له الاموال
 واحد كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقراء او كان له موالى ومواليات كانت الغلة
 لهم بالسوية ولو كان له مواليات ليس معهن رجل كان للمواليات كل الغلة فان مجدا
 رحمه الله ذكر في السير حربي طلب الامان لمواليه وله مواليات ليس معهن رجل دخلن
 جميعا في الامان ولو ان رجلا وقف ضيعة على مواليه واولادهم ونسبهم دخل الكل
 في الوقف دخولا على السوا سوا كانوا اولاد البنين واولاد البنات ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدبريه لانه
 اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهو احرار بعد موته ولو اقر الواقف لرجل بمول
 النسب انه مولاه وصدقه المقر له ليس المقر له نسب معروف ولا ولا معروف
 كان له الوقف ولو كان له موالى العتاقة ايضا وموالى المولات الموالى عليه والويع
 كان له الوقف لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموال المولات كان الوقف لهم رجل وقف
 وقفا على ساكنى دار المخلقة يعطى كل واحد منهم شي معلوم كل يوم كذا فسكن
 فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويستعمل بالحراسة لئلا يحرم عن الوقف ان كان
 باوي بيت من بيوت المدرسة لانه يعد من ساكنى المدرسة اذا كان له في المدرسة
 ما يقام به السكنى ولو اشتغل الليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعليم ان اشتغل
 بالنهار في عمل آخر حتى لا يعد من طلبه العلم لا وظيفة له من الوقف وان لم يشتغل
 حتى يعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكنى المدرسة كذا من

طلبة العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب لا يكون
 لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شي من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان المتعلم يختلف
 الى الفقهاء للتعلم فان كان في مصر وقد اشتغل بتجارة شي من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا
 بأس له ان ياخذ من الوظيفة لانه مشغول بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في مصر
 وقد اشتغل بعين ذلك لا ياخذ الوظيفة وان كان خارج مصر ان خرج الى مدينه ثلثة
 ايام فصاعدا لا ياخذ الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مدينه
 ثلثة ايام فان قام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا ياخذ الوظيفة وان كان اقل من
 ذلك ان كان خرج خروجه منه بدكا لخروج للتقاضي لا ياخذ الوظيفة وان كان خروجه
 بدله منه كالحرج لطلب القوت يكون ذلك عفو اليس لعين ايا خذ بينه رجل
 وقف على العلوية الساكن ببلد وجعل لم شي من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد ان
 سنة او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله من غاب منهم ولم يبيع مسكنه
 ولم يتخذ مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فهو من كان يبيع ولا يبطل وظيفة ولا وقفه
 قال مولانا رضي الله عنه ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كما يجوز الوقف
 لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم وهكذا قاله الشيخ الامام ابو بكر الدوموسي رحمه الله
فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 اذا لم يذكر الوقف في صك الوقف اجارة الوقف فرائي القيم ان يواجرها ويرفعها
 مزارعة فاما ان ادعى على الوقف وانفع للفقراء فعل الا ان في الدور لا يواجرها
 اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يودي الى ابطال الوقف فان مر رآه ينصرف
 فيه تصرف الملاك على طول الزمان يزعمه مالك فلا يواجر الدور اكثر من سنة
 اما في الارض ان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها اكثر من سنة وان كانت
 تزرع في كل سنتين مرة او في ثلث سنين مرة كان له ان يواجرها مرة يتمكن المستاجر

مزارعة

من الزراعة هذا اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجرها اكثر من سنة فان كان شرط
 ذلك والناس لا يرغبون في استيجادها سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة ادعى الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويواجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر
 الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا النفع للوقف والقاضي ولاية
 النظر للفقراء والغايب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان يواجر اكثر
 من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة
 اذا راي ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الواقف ادله بذلك
 ولو ان القيم اجرد ار الوقف خمس سنين قال الشيخ الامام ابو القاسم البجلي رحمه الله لا
 يجعل اجارة الوقف اكثر من سنة الا لامر عارض يحتاج الى تعجيل الاجر حال من
 الاحوال وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله انا لا اقول بفساد هذه الاجارة
 واذا اجر مدة طويلة امكن الحاكم ينظر فيه ان كان ضررا بالوقف بطلما وهكذا
 قال الامام ابو الحسن السعدي رحمه الله وعن الفقيه ابى الليث رحمه الله انه كان يجبر
 اجارة الوقف ثلث سنين من غير فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط
 ان لا يواجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رحمه الله عليهم
 لا يجوز وقال غيرهم رفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 رحمه الله قال احتاج القيم ان يواجر الوقف اجارة طويلة قالوا فالوجه فيه ان يعقد
 عقود مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استا جر فلان بن فلان ارض
 كذا او دار كذا ثلث سنين عقد كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعض
 شرطاتي بعض فكون العقد الاول لازما لانه باجر والثاني غير لازم لانه مضاف
 قال مولانا رضي الله عنه وكان فيما قالوا نظر فانهم قالوا الاول لازما والثاني
 غير لازم لانه مضاف وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان الاجارة المضافة

تكون لازمة في احد المراسن وهو الصحيح وذكرنا ايضا القيم اذا احتاج الي تعجيل الاجر بعد
 عقود مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على الاجرة لا مملكية الاجارة المضافة باشتراط
 التعجيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه وصي ليتم او متولي الوقف اذا اجر وقفا او متولا
 ليتم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله على اصل
 اصحابنا رحمه الله عليهم سعي ان يكون المستاجر غاصبا لان الحضا ف رحمه الله ذكر في كتابه
 انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فيقول له اتقني بهذا قال نعم ووجه ما قال ذلك المتولي
 والوصي بطلان تسميته ما زاد على المسمى لان تمام اجر المثل وهما لا يملكان الا بطلان فيجب
 اجر المثل كما لو اجر ولم يسميا وقال بعضهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يري
 غصب العقار فان لم ينقص شي من المترا وسلم كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير
^{والقول على ما ذكرنا} اولاه انه يجب اجر المثل على كل حال وعن القاضي الامام ابو الحسن
 علي السعدي رحمه الله في هذا رجل غضب دار صبي او غضب وقفا كان عليه اجر المثل
 فاذا وجب اجر المثل ثمة فاطنك في الاجارة باقل من اجر المثل رجل استاجر ارض
 وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثله فلما دخلت السنة الثانية كبرت
 وغايب الناس فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولي ان ينقص الاجارة بنقصان اجر
 المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغير
 بعد ذلك وقف على ارباب واحد هم متولي فاجر من رجل ثم مات هذا المتولي لا يبطل
 الاجارة لانه وقعت للوقف فلا يبطل موت العاقد كما لا يبطل موت الوكيل في الاجارة
 متولي الوقف اذا انتقل ارض الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولي طرفي العقد
 الا اذا قبلها من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين رجل استاجر ارضا موقوفة وبين
 فيها حائوتا ثم جازا اخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الثاني من الحائوت نظر ان كان
 اجرة المتولي مشاهرة فاذا جازا من الشهر كان للمتولي ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا

كانت مائة

كانت مشاهرة بتجدد انعقادها عند راس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا
 يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس
 له ان يرفع البناء فيغير ذلك ان رضى المستاجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء المتولي
 كان للمتولي ان يرفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته منروعا ايها
 كان اقل فيملكه المتولي بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر
 بالارض وابي المتولي ان يرفع اليه القيمة فيملك البناء لا يجبر المتولي ليرى بصاحب
 البناء ان يخلص ماله فياخذ متولي الوقف اذا اجوز ضعة من رجل سنين معلومة ثم
 مات المواجه ثم المستاجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثة المستاجر الارض بيدهم
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله العلة تكون لورثة المستاجر وعليهم
 نقصان الارض ان انتقص الارض بزراعتهم بعد موت المستاجر يصرف ذلك ^{النقصان}
 الى مصالح الوقف لاحق الموقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان
 الارض وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في غير الارض متولي الوقف اذا
 قرب موته وفوض التولية الى غير جان لانه بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي الى
 غير المتولي اذا استاجر رجلا في عمارة المسجد يدبرهم ودائق واجر مثله درهم فاستعمله
 في عمارة المسجد ونفذ الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جمع ما نقد لانه لما زاد في
 الاكثر مما سعين فيه الناس يصير مستاجرا لنفسه دون المسجد فاذا انقضى الاجر نال المسجد
 كان ضامنا المتولي اذا اجر المودن ان يخدم المسجد ويملك الاجارة لانه لا يستجار لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصح الاجارة لانه لا يستجار لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان
 ذلك اجر عمله او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا انقضى الاجر من مال
 المسجد حل للمودن اخذ وان كان الاجر زيادة على ما سعين فيه الناس كان الاجارة
 للمتولي لانه لا يملك الا سينجار المسجد بعين فاحش فاذا ادبى الاجر من مال المسجد كان

ضا منا وان علم المودن بذلك لا محل له ان ياخذ من مال المسجد رجل جعل ارضه او منزله
 وقف على كل مودن او قوم بعينه قال الشيخ الامام اسعيل انما اهد رحمه الله لا محمد
 هذا الوقف لان هذه قرية وقتت اغير المعين وذلك المودن والامام قد يكون
 غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز ان كان المودن فقيرا يجوز الفريه والصدقة للفقير
 لكن على هذا الوجه لا يجوز ايضا وان كان فقيرا او الجيلة في ذلك ان يكتب في صك
 الوقف وقتت هذا المثل على كل مودن فقير يكون في هذا المسجد والمحلة فاذا خرب
 المسجد والمحلة بعد ذلك نصرف الغلة الى فقرا المسلمين اما اذا قال وقتت على كل
 مودن فقير فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال او جيت بثلاث مالى لو احد من عوض
 الناس لا يجوز فقير سكن دارا موقوفة على الفقرا باجر وترك المتولي ما عليه من
 الاجر بخصته من الوقف على الفقرا جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له
 حق في بيت المال بخصته متولي الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يختار
 بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كفيلا بالاجر فهو
 اولى بالجواز القاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل
 الاجارة كما لا يبطل بموت المتولي او الوكيل في الاجارة وكذا لو مات بعض الموقوف
 عليهم قبل تمام المدة لا سطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الوقف
 عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصه المبيت نصرف الى وارثه وما وجب
 من الغلة بعد موت هذا في تكون لمن بنى وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول
 مدة فهو على هذا لقياس رجل وقف دارا على قوم باعيانهم وجعل اخره للفقرا
 ثم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم في الغلة لا في رقة الدار رجل بنى في
 ارض الوقف بنا او نصب بابا ان نوي عند البناء ان يبنى للوقف يصير وقفا وان لم
 يبن ولا يصير وقفا لحايط بين دارين احدهما وقف وانهدم الحاريط فبناه صاحب

جازت لان حق الموقوف
 عليهم محقق

الدار في جدار الوقف كان للقيم ان يامر بالقض فاذا اراد القيم ان يعطيه قيمه البناء ليكون
 البناء للوقف لا يكون له ان يجبر على اخذ القيمة وكذا لو اعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز لانه
 لو جاز ذلك يضيع ما تحب البناء من دار الوقف حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل مال
 الثاني على ثالث وتعطلت الحوانيت واني القيم ان يعبر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن
 عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين ان ياخذ القيمة باقامة المايل ورده الى موضع
 من الوقف وازالت المايل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المايل بتلك الغلة
 كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى القاضي ليا امر القاضي القيم بالاستدانة حانوت اصله وقف
 وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت
 العمارة لو دفعت لرجل اصلها بكثر مما يستاجر صاحب البناء تكلف صاحب البناء برفع البناء
 ويؤجر الاصل من غيرهم وان كان لا يستاجر بذلك يترك في يد صاحب البناء ذلك الاجر
 دار لرجل فيها مريض بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فآرا
 صاحب الدار ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى
 الطريق الاعظم لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف
 وان لم يكن لذلك الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار
 مدة طويلة رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من اشجاره قالوا
 ان باع الاشجار بعروقهها دون الارض ثم اجر الارض مدة جازت الاجارة وان باع الاشجار
 من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار مستعولة ملك الا
 وهذا لا يخص بالوقف المتولي اذا اجر الوقف بشئ من العروق والحيوان بعينه ماله به يجوز
 بلا خلاف ينبع للوكيل وكذا الوكيل بالاجارة واذا اجر مكيلا او موزونا او عوضا او
 حيوانا قل بانه يجوز بلا خلاف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في بياننا الاجارة
 يكون على الاختلاف ايضا لان المتعارف الاجارة بالدراهم والدرهم الموقوف عليه

إذا اجر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله في كل موضع يكون كل الاجر له فان لم يكن الوقف محتاجا الى العانة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يواجر الدور والحوائث وان كان الوقف ^{مضافا} ان كان الوقف شرط البداية بالخراج والعسر وجعل الموقوف عليه ما فضل من العانة والموت لم يكن ^{للموقوف} عليه ان يواجر لانه لو جازت اجازته كان جميع الاجر له حكم العقد فيفوت شرط الوقف ولو لم يكن للوقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والموت عليه ولذا لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلاثة فيها سوا واحد لكل واحد ارض او زرعها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله ان كانت الارض عشرة جازت ما ياتهم وان كانت خراجيه لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الموقوفة انهم يشترطون البداية بالخراج فلو جازت فيه المالك لم يكن الخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فكان فيه تغيير شرط الوقف وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال احتال بعض الناس في زماننا ان يكتب في صك اجارة الوقف ان الوقف وكل فلانا باجارة هذه الفسحة من فلان في كل سنة ومضى ما اخرج من الوكالة فهو وكيله وان اراد بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الا يبطل هذه الوكالة كما يبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف عن البطالان وقد اختلف نصيب بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله عليهما في الرجل اذا وكل كذا فلانا ان يخرجه عن الوكالة فهو وكيله قال نصيب رحمه الله يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة لا يجوز وانما ^{يختلف} باختلاف بعض هذا الشرط لمحمد بن سلمة رحمه الله فهم من هذا الكلام انه متى اخرج عن هذه الوكالة فهو وكيله بهذه الوكالة وهذا مخالف للشرع لان حكم الوكالة في الشرع ان لا يكون لازمة ويرد عليها العزل ونصير رحمه الله فهم من هذا الكلام انه متى اخرج عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جازا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لو صرح بذلك كان جازا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لو صرح بذلك

انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف وان صرح بذلك فانما سطره صيانة للوقف عن البطالان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فاراد ان يخرج عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن قولي متى ما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المتعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالنصف او بالثلث وفيها حاكم من جهة قاضي البلدة فاستاجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض ستة دراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصصه الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي ان يواجر حصصه الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لانه قاضي البلدة ان كان جعل المتولي متوليا قبل تقلد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحكم وجعل وجودها كعدمها فمن زرعها المستاجر يصير كان المتولي وقف سزارة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولي ان يخذل ذلك من الخارج رجل غصب ارضا موقوفة على الفقرا عيل وجه من وجوه البر للقيم ان يسيردها من الغاصب فان كان الغاصب زادا في الاصل من عند ان لم تكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حضر النهر او القى في ذلك الرقيس واختلط ذلك بالتراب وصار بمسئلة المستهلك فان القيم يسرد الارض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يومرا فاصب برفع البناء وقلع الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالارض وان ضر بالوقف بان خرب الارض بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء بقلع الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الفراس متلوقة وقيمة البناء فوعا كان الموقوف غلبة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للموقف غلبة يواجر الواقف فيعطى الضمان بذلك

وان اخذ الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا تحجب الارض فله ذلك ولا يجبر على
اخذ القيمة ثم يضمن القيمة ما بقي في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف استولي
عليه غاصب وحال بينه وبين المتولي وعجز المتولي الاسترداد واراد الغاصب
ان يدفع قيمتها كان للمتولي ان يأخذ القيمة او يصالحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من
الغاصب ارضا اخرى فجعله وفقا على شرايط الاول لان الغاصب اذا احمده
الغصب يصير بمنزلة المستهلك فجوز اخذ القيمة رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها
الف ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعد ما ازيدت قيمة الارض وصارت تساوي
الف درهم فان المتولي سعى الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل
العقار مضمونة بالغصب لان تضييع الثاني انفع للفقير وان كان الاول امل من
الثاني ببيع الاول لان تضييع الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيمة احدهما
يرى الاخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضييع الغاصب الاول والثاني يرى الاخر
المتولي اذ ارهن الوقف بدين لا يصح وكذلك اهل الجماعة اذ ارهنوا فان سكن
المؤمن الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال
اولم يكن نظر للوقف ولذلك متولي المسجد اذ ابيع متى لا موقوفات على المسجد
فكان المشتري ثم عزله هذا المتولي وولي غيره فادعى الثاني المتولى على المشتري
وابطل القاضي بيع المتولي وسلم الدار الى المتولي الثاني فعلى المشتري اجر المثل
ارض وقف في بداكار لصاحبه فيه قطن فسرقت القطن فوجد الاكار في
متره رجل واخذ صاحب المتولي وخاصمه الى القاضي فقال صاحب المتر
ضمنت لك ان اعطيتك مائة من القطن قالوا ان كان صاحب المتر اعطاه فاف
من هتك السر لا يحل له ان يأخذ لان ذلك رشوم وان علم انه سرق ذلك
المقدار واكثر جازا ان يأخذ فان علم انه سرق اقل من مائة لا يحل له ان يأخذ

الا مقدار ما علم يقينا انه سرق اكار نقضوا له من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء
والاكار غني لا يجوز الحط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز ذلك **فصل** دعوى
الوقف والشهادة عليه رجل غصب ضيعة موقوفة في ارضه المفضوب منه واقام البينة
قبلت بيئته ويرد عليه الضيعة اجماعا اما عند ابي يوسف رحمه الله يصير وقفا قبل
الاخراج الى المتولي فكان له ولاية الاسترداد وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
ان لم يصرو وقفا قبل التسليم الى المتولي كان اولى به صاحب الوقف اذ اراد ان يبيع الدعوى
في امر الوقف ويقضى بالبينة او بالكنول ان كان الدليلان ولا ذلك رضا او كان معلوما
دلالة جازلانه بمنزلة القاضى في ذلك وان لم يكن شيئا من ذلك لا يكون خصما وقف على فقر استولى
عليه ظالم لا يمكن الانتفاع منه فادعى احد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف
من الغاصب وسلمه اليه فانكر المدعى عليه فاراد المدعي تخليفه قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله له ذلك فان نكل عن البين او قامت عليه البينة يقضى عليه بقيمتها ثم يشتري
سلك القيمة ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف الاول لان العقار يضمن بالبيع والتسليم
عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفا قبل البيع
فاراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه
لم يصح لكان التناقض وان اقام البينة على ادعى اختلافوا فيه قال بعضهم لا يقبل
بيئته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بيئته لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قول
الفقيه ابو جعفر رحمه الله الدعوى لا شرط لقبول البينة على الوقف لان الوقف
حق الله تعالى وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق
وعتق الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى له من
العلة شيء ويصرف جميع العلة الى الفقير لان الشهادة قبلت بحق الفقير فلا يظهر
الا في حق الفقير اقل مولانا رضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على الفصل ان كان الوقف

على قوم يا عيانهم لا يقبل الله عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقرا
وعلى المسجد على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول
ابي حنيفة رضي الله عنه لا يقبل رجل جال الى بلد من البلدان قاصيا فوجد في ديوان الذي
كان قاضيا قبله ذكر وقوف هي في ايدي الامنا فوجد لها رسوما في ديوانه قال الحضا
رحمه الله هذا القاضي يحمل الامر على ما كان في ديوان من قبله فان تنازع في ذلك قوم
قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق كنا وقفه فلان بن فلان
ذلك علينا وليس لهم بينه قال الحضا رحمه الله ان كان للواقف ورثة فاقروا وان
صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جازوا الا فلا موقوف فان اصطلا او ارادوا اخذ
ذلك كان للقاضي الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم شاهد الوقف اذا شهد بوقف
على نفسه او على واحد من اولاده او اولاده وان سفلوا او اياه وان علوا لا
يقبل شهادته لانه شهد لنفسه وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبي لا يقبل
شهادته لا في حقه ولا في حق الاجنبي وليس هذا كالمشاهدين اذا شهدا حدهما وقفه
على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان ثمة
قبل شهادتهما يتصرف الغلة الى الفقرا لانه اتفقا على ان رغبة الارض وقف
وانما اختلفوا فمن استثنى له الغلة فيقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو اصل
الوقف فيكون للفقرا ولو شهد شاهدان انه وقفه على فقرا جيرانه وهما
من جيرانه جازت شهادتهما لان الجوار ليس ملازم وكذا لو شهد شهران وقفه على
فقرا مسجد كذا وهما من فقرا ذلك المسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدرسة
بوقف جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم تجرها لنا ولكنا نعرف
ارضه لا يقبل شهادتهما لعل للواقف ارضا اخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا
لو قال لا يعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل ان له ارضا اخرى وهما لا

يعلمان ولو قال الشاهدان على واقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا حد ودوها جازت شهادتهما
لانهما شهدا على وقف ارض بعينها الا انهما لم يعرفا جيران الحد فلم يتمكن للخلل في
شهادتهما ولو شهد ان الواقف وقف ارضه وذكر حد والارض ولكن لا يعرف
تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعي قامة البينة ان الا
التي يدعيها هذه الارض ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته شيد
الاخرانه وقفها وقفا صحيحا ما كانت الشهادة باطلة لانهما اختلفا في التصرف
احدهما شهد بالتجيز والاخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو
شهد احدهما انه وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما
لانهما شهدا بوقف بات لا يحكم الوقف في المرض ان ينقض فماله يخرج من الثلث وهذا
لا يمنع الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف
ربع الارض وثمة تقبل شهادتهما على الاول في قول من يجيز وقف المشاع ولو
شهد احدهما انه جعلها وقفا على المساكين وشهد الاخر انه وقفها على الفقرا جاز
شهادتهما لانهما اتفقا على وقف يصرف الى الله تعالى رجل مات وترك ابنين
وفي يدا احدهما ضيعة يزعم انها وقف عليه من ابيه والاخر يقول هي وقف
عليها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله القول قول الذي يدعي الوقف عليهما لانها
نضاد قائما كانت في يدايهما وقال غير القول قول ذي اليد والا ولا يصح
رجل ادعى ان ما في يده رجل انه له فزعم المدعي عليه انه وقف وليس للمدعي
بينة واراد تخليف المدعي عليه قالوا ان اراد تخليفه لياخذ القيم ان نكل
عن اليمين كان له ان يحلفه وان اراد تخليفه لياخذ الكرم ان نكل عن اليمين
ليس له ان يحلفه لان النكول بمنزلة الاقرار ولو اقر المدعي بعد ما قرانه وقف
لا يصح اقراره ضيعة في يد حاضرو ضيعة اخرى في يد غائب فادعى رجل على

الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقتهما على جد علي اولاده واولاد اولاده
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان هذا الشهود على ان هاتين الضيعتين كانتا ملكا
لوقف وقتهما جميعا وقفوا واحدا يقضى بوقف الضيعتين وان شهدوا على وقفين
متفرقين لا يقضى الا بوقفه الضيعة التي في يد الحاضر رجل وقف في صحته ضيعة
ومات فجاء رجل وادعى ان الضيعة له فاقربه بعض الورثة او استخلف فكل قال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا
هذا الوارث للمقر له قيمة حصته من الضيعة من تركت الميت يقول من يري
العقار مضمونة بالغصب فيد ورثة اقر واجمعوا ان اباهم وقفه وسمى كل واحد
منهم وجها عن مسمى صاحبه قالوا القاضى يقبل اقرارهم ويعرف حصة كل واحد
منهم من الغلة الى الوجه الذي اقرروا ولاية هذا الوقف يكون للقاضى بولي
من شافا فان كان في الورثة صغيرا وغايب لا يقضى القاضى في حصته حتى يدركه
الصغير ويحضر الغايب وطالب الوصى نصيبه من الغلة قال ابو جعفر رحمه الله
ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغايب ان يرجع في
تركه الميت حصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قوما لهذا الوقف الا ان الاخوين
اجرا جميعا فكذلك وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا
يطيب له بل يصدق بما قبض من حصة الغايب رجل ادعى دارا في يد رجل انها
باصلا وبنائها له والمدعى عليه لا يري وقف على مصالح مسجد كذا فاقام
المدعى بيعة على دعواه وقضى القاضى له فكتب في السجل ثم اقر المدعى ان اصل
الدار كان وقفها والبنائه قالوا تبطل دعواه ويبطل قضا القاضى والسجل
اذا شهد الشهود على وقف بالسامع قال عامة المشايخ رحمهم الله ان كان الوقف
مشهورا بخوا وقاف عمرو بن العاص وما اتبعه ذلك جازت الشهادة عليها

دار موقوفه على اخوين غاب
احدهما وقبض الحاضر غلتهما
لسع منين ممان الحاضر
وترك وصياهما غلتهما

قال

بالتسليم

بالتسليم وقال الفقيه ابو بكر رحمه الله لا يجوز ان كان الوقف مشهورا فاما الشهادة
على شرائط الوقف وجباية ذكر شمس لائمة السرخى رحمه الله انه لا يجوز المشروط
على الشرايط والجهات مع وهكذا قال الشيخ الامام الاستاذ طهيم الدين رحمه الله
وان ادعى وقف او شهدوا على وقف ولم يذكر الوقف في كراهية رحمه الله في
باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على ان يدعى الوقف والشهادة على
الوقف يصح من غير بيان الواقف رجل يدعي ضيعة فجاء رجل وادعى انه وقف
واحضر حكا فيه خطوط العدول والقضاة الماخضيه وطلب من القاضي
القضاة بذلك القصد قالوا ليس للقاضى ان يقضى بذلك الصك لان القاضي
انما يقضى بالحجة والحجة هي البيعة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان
الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لو خرج مصر وب ينظر بالوقف
لا يجوز للقاضى ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود **فصل** فيما يتعلق بصك
الوقف رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكها فاخطا في كتابة
الحدود فكتبت حدس كما كان وحدث بخلاف ما كان قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان
كان الحدان اللذان غلط فكتبت حدس في ذكرهما في ذلك الجانب لكن بينما جعله حدا
وبين الضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لغير الواقف فالوقف جائز
ولا يدخل ملك غيره في الوقف وان كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد في
ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة
مشهورة مستغنية عن التحديد فحوز الوقف رجل وقف ضيعة له وكتب صكها
واشهد الشهود على ما في الصك ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبقى منه
حائرا الا ان الكاتب لم يكتب لك الشرط ولم اعلم بالذي كتب في الصك قال
الفقيه ابو بكر رحمه الله ان كان الواقف رجلا فصيحا محسن العريضة ففري

ما سئل
لا يغير بحد القصد بالاشارة

الصك فاقرب جميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان الواقف عجميا
لا يفهم العربية ولم يشهد اليهود على نفسه فليقول قول الواقف ان لم اعلم ما في
الصك واشهدت اليهود على ما في الصك وان قال اليهود قري عليه الكتاب بالفارسية
فاقربه واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يخص بالوقف بل البيع وسائر
التصرفات يكون كذلك رجل اراد ان يوقف جميع حصة له في قرية من القرى على
قوم وامر بكتابة الصك بمرئيه فكتب ان يكتب بعض افرجة من اراضي
والكروم ثم قري الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان ابن فلان وقف
جميع حصة له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة وكذا فراجا على فلان
بن فلان وبين حد ودهولم يقرأ عليه الصراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف
بجميع ذلك قال ابو نصر رحمه الله ان كان الوقف بجهة واحدة او وقف الله اراد به
جميع ما في هذه القرية وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا الوصايا
الواقف وقد اقر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قبله اذ لو كان
في هذه الضيقة يرجع الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف
وهل يجوز وقف ذلك قال اما برج الحمام ارجو ان يجوز وقفه ويكون الحمامات
تابعة لبرجها امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقف على المسجد على انك
مضى تحت اليها سعة فكتبوا الصك بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلت
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان قروا عليها الصك بالفارسية وهي تسع
فاقرب بالوقف جاز الوقف وان لم يقرأوا عليها لا يصير وقفاً متولي الوقف
اذا اقر الواقف او تصرف تصرفاً اخر وكتب في الصك اخر وهو متولي لهذا
الوقف ولم يذكر انه متولي من جهة قالوا يكون فاسدا وكذا الوصي اذا لم
يذكر انه وصي من اي جهة لان الجهة اذا لم يذكرها يعرف انه متولي من جهة

من غير ان اعلم
ما في الصك

المذكورة

التأخي

القاضي او من جهة الواقف وكذا الوصي لا يعرف انه وصي من جهة الاب او القاضي او
الام او الجد او حكامهم مختلفة فان كتب وهو متولي من جهة الحاكم ووصي من جهة
الحكم ولم يسم القاضي الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية صارت معلومة
ويعرف ذلك القاضي بالنظر في التاريخ فيعرف القاضي في ذلك الوقت فجوز رجل
استاجر من متولي الوقف على ارباب معلومين اربابا وكتب كذلك كتابا فكتب فيه
استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي على الاوقاف المنسوبة الى فلان المعروف
بكذا ولم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان
المتولي في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اولى
مسائل الوصية ذكرها في كتاب الوقف من يرضى قال اني كتبت متولي جانت وقف
على الفقراء وكتب استهلك من غلة او قال لم او ذكوة مالي فاذ ذلك من مالي
بعد موت قالوا ان صدقته الورثة في ذلك ففي غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي
الزكاة من الثلث لان في الوقف لو ثبت ذلك بالبيضة يؤخذ جميع ذلك من تركته
من غير اقراره فلا يكون الا حرم مضافا الى اقراره اما في الزكاة لو ثبت ذلك لا يؤخذ
من تركته فيكون الا حرم مضافا الى اقراره فان كذبه الورثة فالكل من الثلث
ولو وصي الميت ان خلف الورثة على العلم بالله ما يعلمون ان ما اقربه المريض
حق لا يتم لو اقروا بذلك يلزمهم فاذا انكروا حلفوا على العلم فان حلفوا على
بقي اقرار الميت وسقط من الثلث فان شكوا في الزكاة يكون من الثلث والوقف
من جميع اموالهم قالوا قروا الورثة ابتداء رجل اوصى ان يوقف من ماله كذا وكذا
درهما لدين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت لذلك وقتا اولم يوتئ
بهذا الكلام لم يقر بدين واجب عليه لئلا يكون عليه كل الوصية ماله للورث
اذ لم يكن دين او وصية ولو قال ان راي الوصي ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث

ماله لانه لما قال ان راي الوصي فكانه قال يعطى الوصى ذلكا بقدر من مالي من شأ
ولوض على ذلك يصح ويؤخذ من ذلك ما له رجل اوصى بان يخرج من ماله فيعطى
ربع الثلث لفلان وثلثه اربعة لا قريبه وللفقرا ثم قال لا تركوا حظ الرباطين
وفي الرباطين فقرا يسكنون فيهما وقد مرت المسئلة قبل هذا مريض قال
اخرجوا رضيعي من مالي ولم يزد علي ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله
يصيبه قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعوامكم
زيادة على اعمالكم رجل اوصى لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت
الموصي قالوا ان كان الموصي سمي الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للحربي فسطوان لم
يكن سماه ولكنه قال لابن فلان جازت الوصية لان هذه وصية لابن فلان
عند موت الموصي رجل عيّن اشجارا له في قبعة فقال لامراته في صحته اذا
مت انا فبيعي هذه الاشجار واصري ثمنها في كفني وعن اخي للفقرا وكن لسراج
مسجد بجنبه ثمرات وترك امراته هذه ورثة كبارا فاشتري الورثة الكفر
من الميراث وجوزوه قالوا تباع الاشجار وتحط من ثمن الاشجار في ثلثه ثلثا
مقدار الكفر وتصرف المرأة الباقي الى ثمن الخبز ودهن السراج لان الزوج
امر بصرف ثمن الاشجار الى ثلثه اشيا فيقسم الثمن على هذه الاشيا الثلثة وهي
عجز عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم فيها اخر لا يعزل الاول لان للقاضي
ان يصم الثاني الى الاول وان اقام القاضي فيها اخر مقام الاول يعزل الاول
لانا الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزل الاول وللقاضي ان يعزل الوصي
اذا عجز عن القيام بامر الميت كيلا يضيع مال الميت والله اعلم **كتاب**
الاضحية وهذا الكتاب مشتمل على فصول الفصل الاول
في سفة الاضحية وفي وقت وجوبها ومن تجب عليها ما منقها في واجبة في ظاهر

الرواية على الرجل والمرأة المورس المقيم في الامصار دون المسافر وعن ابي يوسف انها
سنة وهو احد قول الشافعي في قوا احد قوله تطوع وروي ابن زياد عن ابي حنيفة
وابن رستم عن محمد رحمهما الله عليهم انها فريضة ولها شرائط فلي ثلثه اولها الغني والغني
فيه من له ما يتادهم او له عرض يرب ويأتي درهم سوي مسكنه وخادمه وثيابه التي
يلبسها واثاث البيت والغني في الاضحية ما هو الغني في صدقة الفطر وقد ذكرنا والمرأة
تكون موسر بما لها على الزوج من الصداق اذا كان الزوج مليا في قول ابي يوسف
ومحمد رحمتهما الله عليهما وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا تكون موسرة وهذا اذا كان
المهر معجلا فان كان موجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والشرط الثاني في
الوقت ووقت الاداء لمن كان في المصر بعد فراغ الامام عن صلاة العبد فان
ضحى قبل صلاة الامام او قبل ان يقعد الامام قدر الشهد لا يتم اضحيته وان ضحى
بعدها قعد قدر الشهد قبل السلام في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم
يجوز ويكون مسيبا وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وقال الحسن بن زياد
رحمه الله ينبغي ان لا يضحى حتى يفرغ الامام عن الخطبة وعندنا اذا ضحى
قبل الخطبة ولو ضحى بعد ما سلم الامام ثم طهر انه كان محدثا او جنبا ان يذكر
الامام قبل ان يتفرق الناس جازت الاضحية ويبعد بهم الصلاة لان هذه
تصح بعد صلاة معتبرة قال عند الشافعي رحمه الله عليه اذا كان الامام محدثا
او جنبا جازت صلاة القوم في جازت اضحيته وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز
اضحيته وعليه عادة الفقهاء وان تذكر بعد ما تفرق الناس عن الصلابة جازت الاضحية
ولا يعيد الصلاة وروي اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز الاضحية ويبعد
بهم الصلاة غذا او بعد عذرو في عيد الفطر لا يعيد الصلاة الا في اليوم الاول
وقد مرت وقال يضر بن يحيى رحمه الله اعلم الامام قبل الزوال وقبل الذبح بعينهم

العداة ثم يفحون بعد الصلاة وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية وطش عليهم
 وقال بعضهم بعيد الضحية في الاحوال كلها ولو ضحى ما سلم الامام تسليمة واحدة جازت
 الاضحية عند التلذذ ولو خرج الامام بطائفة الى الجبانة وامر رجلا ليصل الضعفة
 في المصرو ضحى بعد ما صلى احد الفريقين يجوز استحسانا وفي القياس ينظر صلاة
 الفريقين جميعا ولو اشتمل يوم النحر فضلهم وضحي ثم علموا في الغدا ان امر كان يوم
 عرفة كان عليهم اعادة الصلاة والا ضحية جميعا ولو وقع الشك ان هذا اليوم عشر
 ذي الحجة او التاسع ذي الحجة الاحوط ان يضحي في الغد بعد الزوال وان كانت ليلة
 لا يصل فيها صلاة العيد اما لعدم السلطان او لغلبة اهل الفتنة فانهم يضحون
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد
 قال بعضهم في سائر الايام يجوز الضحية في هذا المكان في اي وقت كان لوقوع
 الناس عن الصلاة وهذا هو الحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى
 والرباطات عندها يجوز لحر الضحية بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر
 من ذي الحجة واما اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم وقال
 الشافعي رحمه الله اذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس مقدار
 ما لوصل الامام صلوة العيد فقد جازت ام الاضحية فعند لا يجوز الاضحية اهل
 السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندها يجوز بعد طلوع الفجر الثاني
 من هذا اليوم فان كانت الاضحية في المصرو صاحبها في السواد فوكل رجلا ليضحي
 في المصرو فذبح الوكيل قبل صلاة العيد عند الايجوز ولو كانت الاضحية في السواد
 وصاحبها في المصرو فاهله بالاضحية فذبح اهل قبل صلاة العيد يجوز عندها
 ويعتبر مكان الذي يروح لا مكان المالك وفي صدقة الفطر يعتبر مكان المولى لا مكان
 العيد ولو كان هو في مصر وقت الاضحية واهله في مصر اخر فكتب الى اهل وامهم

بالضحية

في قولهم يذبحون الاضحية
 في قولهم يذبحون الاضحية
 في قولهم يذبحون الاضحية

بالاضحية في طاهر الرواية يعتبر مكان الاضحية ولو اخرج اضحيته من المصرو
 مقدار ما يذبح للمساكين ففصل الصلاة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلاة العيد
 والا فلا ولو ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر ذكر الزعفراني
 رحمه الله انه يجوز وكذا الذبح قبل صلاة العيد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك
 اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام النحر جاز هذا كله في بيان اول وقت التضحية
 ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلاة العيد من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الا
 الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فمكون ثلثة ايام ولا يجوز التضحية في الليلة
 العاشر من ذي الحجة لانها تضحية قبل الوقت ويجوز في الليلتين الحادي عشر والثاني
 عشر وتكرم التضحية والذبح في الدنيا في افضل ايام التضحية اليوم الاول وادونها
 اليوم الاخر وقال الشافعي رحمه الله ايام التضحية اربعة العاشر من ذي الحجة
 وثلثة ايام بعدها اي وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل ان يضحي عن
 اولاده الكبار وامراته الاباء منهم وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز بغيرهم
 استحسانا وفي الولد الصغير عن ابي حنيفة رضي الله عنه روايتان في طاهر
 الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه انه يجب ان يضحي عن ولد وولد له الذي لا اب له والفتوي على
 طاهر الرواية فان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا رحمه الله عليهم يجب
 على الاب والوصي في قول ابي حنيفة ان يضحي من مال الصغير قياسا على صدقة
 الفطر ولا يتصدق بثلثه ياكله الصغير فان فضل شي ولا يمكن ادخا يشترى
 بذلك ما ينتفع به عنه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصي
 ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يفرض في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما وعليه الفتوي ويضحي في قول محمد ورفعه الله عليه واختلف

مطبوع
 استأذنت من صاحبها

مطبوع
 خلاصة الفطر

فان فعل الوصي يضحي في قول
 محمد ورفعه الله عليه

المسأخ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله عليهما قال بعضهم لا يضمن كمالاً
 الأب وقال بعضهم أن كان الصبي ^{بالصبي} لا يضمن والمعتوم والمجنون في هذا بمنزلة
 العبي ما الذي يجن ويغني فزك الصبي ولو كان الرجل مسافراً وله ولد صغير
 في وطنه لا يجب على المسافر أن يضمن عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الأب
 أن يضمن عن ولد الصغير يجب على هذا المسافر أن يضمن عن ولد فان مات في أيام
 النحر سقطت أضيحة يعثر أخرا أيام النحر في الفقر والغنى والولادة والموت
 مرسراً شري شاة للأضيحة وان فتقر بعد ما مضت أيام النحر كان عليه
 في أول أيام النحر فلم يضح حتى فتقر قبل مضي أيام النحر وانفق حتى اسعصر
 النصاب سقطت عنه الأضيحة وان فتقر بعد ما مضت أيام النحر كان عليه
 أن يتصدق بعينها أو بقيمتها ولا يسقط عنه الأضيحة ولذا لو شري
 شاة للأضيحة عن نفسه أو عن ولد فلم يضح حتى مضت أيام النحر كان عليه
 أن يتصدق بتلك الشاة أو بقيمتها وقال الحسن رحمه الله لا يلزمه شيء ولو أنه
 دبحها بعد أيام النحر وصدق لحماً جاز فان كانت قيمتها حياً أكثر من صدق
 بالفضل وان أكل ثياباً يقرم ثمنه وان لم يفعل شيء من ذلك حتى جآ
 أيام النحر من السنة القابلة فضميها عن العام الأولى يجوز لأن راقاة الدم
 عرف قربة إذا ألقاها وان اشترى شاة يريد به الأضيحة ثم باعها واشري
 الأضيحة والثاني أن يشري بعرضه الأضيحة ثم فوض الأضيحة والثالثة
 أن يشري بخيريه الأضيحة ثم يوجب بلسانه أن يضمن بها فيقول لله علي
 أنا ضحي بما عا من هذا ففي الوجه الأول في ظاهر الرواية لا تصير أضيحة
 ما لم يوجها بلسانه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله عليهما أنها تصير أضيحة

لا يصير أضيحة ولد الوكأن
 الشاة عنه فاضم بقلبه
 لا يصير أضيحة في قولهم
 ولو اشري شاة للأضيحة

بمجرد النية كما لو أوجها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله وبعض المتأخرين وعن
 محمد رحمه الله في المتفق إذا اشترى شاة يضمن بها وأضيحة النضحية عند الشراء
 تصير أضيحة كأنه يأن في سفر قبل أيام النحر باعها سقطت عنه الأضيحة بالمسافة
 وأما الثانية إذا اشترى شاة بخيريه الأضيحة ثم فوض الأضيحة بعد الشراء لم يذكر
 هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله عليهما أنها تصير أضيحة
 ولو باعها بخيريهما وبدن أخذها ما إذا اشترى شاة ثم أوجها أضيحة بلسانه
 وهو الوجه الثالث تصير أضيحة في قولهم لو ولدت ولدا يكون ولدها للأضيحة
 ولو باعها بخيريهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما إلا أنه يمكن وقال
 أبو يوسف رحمه الله لا يجوز بيعها وهي كالوقوف عندك فان اشترى شاة أخرى
 بعد ما باع الأولى ان اشترى الثانية بجميع ثمن الأولى جاز ولا شيء عليه وان اشترى
 الأخرى بأقل مما باع يتصدق بما بقي عندك من ثمن الأولى ولو باع الأولى بعشرين
 فزادت الأولى عند الشري فصارت تساوئ ثلثين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 عليهما بيع الأولى جاز وكان عليه أن يتصدق لخصه زيادة حدثت عند الشري
 وعلى قول أبي يوسف رحمه الله بيع الأولى باطل لو خد الأولى من المشتري رجل اشترى
 أضيحة وأوجها على نفسه بلسانه ثم مات قبل أن يضمن بها كان ميراثاً عنه في قول
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز بيعه
 ولا هبته ولا يكون ميراثاً ويكون كالوقوف إلا أن يموت صاحبها قبل دخوله
 أيام النحر فيكون ميراثاً لرجل اشترى شاة للأضيحة وأوجها بلسانه ثم اشترى
 أخرى جاز له بيع الأولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فان كانت الثانية
 شراً من الأولى وذخ الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لأنه لما
 أوجب الأولى بلسانه فقد جعل مقدار ما ليد الأولى لله تعالى فلا يكون له

ان يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشايخنا رحمه الله عليهم
هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة لان الاضحية
واجبة على الغني من غير محاب ولهذا لو هلكت تلك الشاة لا يسقط عنه الاضحية فلا يفيد الجاه
فاذا كان ماضيا به محلا للاضحية لا يلزمه شيئا اخر اما الفقير فليس عليه بدون الاحباب
واجابه اوجب التضحية بالاولي ولهذا لو هلك الاول يسقط عنه الواجب فلا يجوز له
ان يفضل شيئا من الاول لنفسه فيلزمه التصديق بالزيادة قال الشيخ الامام تميم البه
السرحتي رحمه الله الصحيح ان الجواب فيها سوا يلزمه التصديق بالفضل فقير كان
او غنيا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني فهي واجبة في الذمة وانما ينفع المحل
بتعبه فمعنى هذا المحل في قدر المال لان العنق مفيد في ذلك اذا اشترى الغني اضحية
فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام النحر كان له ان يصح ما يشاء ولو كان
معسرا فاشترى شاة واوجبه لسانه فضلت ثم اشترى اخرى فاوجبه ثم وجد الاول
قالوا عليه ان يصح لهما الفقير اذا بوي ان يشتري شاة للاضحية فالت او باع بالبلد
اخرى وكذا لو ضلت ولوان رجلا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى
شاة اخرى ثم وجد الاول هل عليه ان يصح الاول قال بعضهم ان كان قبل ان يذبح
الثانية كان له الخيار ان شاء صحت الاول وان شاء صحت الثانية ولوانه صحت الثانية ثم
وجد الاول هل عليه ان يصح الاول قال بعضهم ان كان الرجل فقيرا عليه ان
يصح الاول وان كان غنيا لا يجب عليه وقال الشيخ الامام ابو حفص السبكي رضى الله عنه
الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله عليه ليس الجواب كذلك في الغني لا يجب عليه ان يذبح
الاول بعد ما ذبح الثانية وان كان فقيرا اوجبه على نفسه بان قال الله تعالى على
ان اضحي شاة عامسا اذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى اخرى فصحى بها
ثم وجد الاول بظن ان كان هذا الفقير قال الربيع بن لم يسوا سئل دكرى لا يلزمه

ان يذبح

ان يذبح الثانية لانها صارت بدلا عن الاولى اذا اشك الامام في يوم الاضحية والمستحب
ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال ان يقع الذبح في غير وقته فان احر
كان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا ياكل ولو اشترى اضحية في اليوم الثالث
والمسلة بجالها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب رجل له ما يتادهم اشترى
بعشرين درهما اضحية يوم الثلاثاء مثلا فهلكت الاضحية يوم الاربعاء فجاء يوم الخميس
وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما هي يوم الاضحية وهو
فقير يوم الاضحية اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة فصل صلاة العيد
وصحى ثم ظهرا ان ذلك اليوم كان يوم عرفة قالوا اجازت الصلاة والاضحية لان
الاحترار عن هذا الخطا غير ممكن فحوز الصلاة والاضحية لان الاحترار عن
هذا الخطا غير ممكن فحوز الصلاة واذا اجازت الصلاة جازت الاضحية ضرورة
وان لم يشهد الشهود عند على هلال ذي الحجة لم يجز الصلاة ومتى لم يجز الصلاة لم
يجز الاضحية **فصل** فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز الاضحية تجوز من
اربع من الحيوان الشاة والمعز والبقر والابل ذكورها وانها وكذلك الجائز
لانه يزرع من البقر الاهل والحو وان نددت الاهلية وتو حشيت فرماها عن الاضحية
جاز ولا يجوز الوحشي الذي تولد من الاهل والوحشي ان كان الام اهلية جازت
ويشترط الكمال فلا يجوز الناقص سوا كان النقصان من حيث السن او من حيث
الدات ولا يجوز من الابل والبقر والمعز الا الشئ والشئ من الابل ما اتى عليه خمس
سين وطعن في السادسة يقال له سدس برك عامر والشئ من البقر ما اتى عليه
وطعن في الثالثة والشئ من الغنم والمعز ما تمت له ستة وطعن في الثالثة تجوز
من الابل والبقر والمعز الثنيان ولا يجوز الجرد عان الا الجرد العظيم من الضان وهو
عند الفقهاء الذي في عليه اكثر السنة ستة اشهر ومن الشهر السابع يجوز اذا كان غظما

سينا بحيث لو رآه انسان تخسبه ثنياً والبني من الضان افضل من الجذع والاني من الابل
 والبقر افضل من الذكر من العز والذكر من المعز افضل وكذا الذكر من الضان اذا كان
 موحراً اي خفياً واختلف المشايخ رحمهم الله ان البدنه افضل ام الشاة الواحدة
 قال بعضهم اذا كانت قيمه الشاة اكثر من قيمه البدنه فالشاة افضل لان الشاة
 كلها يكون فرضاً والبدنه سبعة ^{يكون} فرضا والباقي يكون نفلاً وما كان كلها فرضاً كان
 افضل وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله البدنه يكون افضل لانها
 اكثر لحماً من الشاة وما قالوا بان البدنه يكون بعضها نفلاً فليس كذلك بل اذا ذكبت
 عن واحد كان كلها فرضاً وشبه هذا في العزاة في الصلاة لو اقتصر على ما يجوز به
 الصلاة جاز ولو زاد عليها يكون كل فرضاً وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير
 رحمه الله عليه اذا كان قيمه الشاة والبدنه سواء كانت الشاة افضل لان لحمها
 اطيب وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحماً والشاة افضل من سبع البقرة
 اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحماً
 فبيع البقرة افضل فالحاصل انهما اذا استويا في القيمة واللحم فالشاة اطيب
 وان كان سبع البقرة اكثر لحماً فبيع البقرة افضل فالحاصل انهما اذا استويا
 في القيمة واللحم فاطمهما افضل وان اختلفا في القيمة واللحم فالفاضل منهما اولى
 والعجل الذي يساوي عشرين افضل من خفي خمسة عشر وان استويا في القيمة والعجل
 اكثر لحماً فالعجل افضل والاني من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان
 لحم الانثى اطيب والبقر افضل من ثقبه شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من
 بقرة الشاة في الاضحية لا يجوز الا عن واحد والابل والبقر يجوز عن سبعة
 اذا اراد الكل القرية اختلفت جهة القرية او اتحدت فان اراد بعض الشركاء
 اللحم لا يجوز عنهم ولا تسقط الاضحية عنهم سبعة اشترى وبقرة لا ضحية فتوى

طه
 وفي هذا في القواعد

كان لحم الشاة افضل

لهدم

احدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة ونوي اصحاب الاضحية عن السنة الماضية قالوا
 يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونية اصحاب المستة الماضية باطلة وصاروا متطوعين
 وجبت الصدقة عليهم بلحمها وعلى الواحد ايضا لان ضيقه شايع ولو اشترى
 بقرة لا ضحية ونوي السبع منها لعامة هذا وستة اسبوعه عن السنين الماضية
 لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام ولو ولدت شاة لا ضحية فكذلك كان عليه
 ان يذبح ولدها ايضا فان ترك الولد للعام القابل وضحاها عن السنة القابلة
 لا يجوز فان كانت قيمة الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق برهمين بعدما
 مضت ايام النحر من السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته
 عشرين وضحى بها عن القابل جاز لانه لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب
 عليه غني ضحي شاتين كانت الزيادة على الواحدة تطوعاً عند عامة العلماء وقال
 بعضهم الزيادة على الواحدة يكون لحماً ولا يصير اضحية تطوعاً رجل اشترى
 لا ضحية شاتين بثلاثين درهماً كان ذلك افضل من شاة بثلاثين وان اشترى
 شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى ولو وجد
 بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت النضحية بشاتين
 افضل ويكون كلاهما اضحية لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحى كل
 سنة بشاتين وعامر الحديبية ضحى ببديهة سبعة اشترى وبقرة بخمسين
 وسبعة اخرون اشترى وسبع شياه بمائة درهم تكلوا في الاضحية والصحيح
 ان الثاني افضل ولانه اكثر ثمنًا واظهر نقعاً للفقراء ولو ان رجلاً موصراً
 او امرأة موصرة ضحى بدنه عن نفسه خاصة كان الكل اضحية واجبه عند عامة
 العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو ضحى غني بدنه عن نفسه وعن سنة من
 اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد رحمه الله في كتاب

الاضحية له ان كان اولاده صغارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول ابي حنيفة وابي
 رحمة الله عليهما وان كانوا اكبارا ان فعل بامرهم جاز عن الكل في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف رحمه الله عليهما وان فعل بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا يجوز عنه ولا عنهم
 في قولهم جميعا لان نصيب من لم يامر صار لهما فصار الكل لهما وفي قول الحسن بن زياد
 رحمه الله اذا صحى بدينه عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وعن ام ولد
 بامرهم او بغير امرهم لا يجوز عنه ولا عنهم وقال ابو القاسم رحمه الله يجوز عن
 نفسه ولو اشترك سبعة في بدنة واحدة هم مشترك كان الكل لهما وان نوى
 بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار
 ديناً عليه وبعضهم الاضحية الواجبة من عامة ذلك جاز الكل ويكون
 محض الواجب عن نوي الواجب عن عامة ذلك ويكون تطوعا عن نوي القضا
 من العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يقصد بقيمة شاء وسط لما مضى ولو
 نوى بعض الشركاء الاضحية وبعضهم عن هدي المتعة وبعضهم هدي
 القران وبعضهم جزا الصيد وبعضهم دبة الحقيقة لولادة ولد وله
 له في عامة ذلك جاز عن الكل في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله في النوازل
 كذلك وعن ابي يوسف في الامالي انه قال الافضل ان يكون الكل من جنس
 واحد فان كان مختلفا وكل واحد سقرب ليل الله تعالى جاز وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه قال اكره ذلك فان فعلوا جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز
 ويكون الكل لهما اضحية خرج من بطنها ولد حي قال عامة العلماء رحمه الله
 عليهم يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر يتصدق
 به حيا فان ضاع او ذبحه او اكله صدق بتميمه وان بقي عنده حتى كبر وذبح
 العام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخري لعامه الذي صحى ويصدق به مذبحا

طبر الاضحية الشاه

حفر

مع قمتها ناقصة بالدخ والفنوي على هذا وقال بعضهم ان كان غنيا يصح بالشاة ولا يصح
 بالولد وان كان معسرا صحى بها وباولادها رجل اشترى بدنة وادجها اضحية بلسانه
 ثم اشترك فيها ستة جملة او واحد بعد واحد حتى صار واسبعة في القياس لا يجوز اشراك
 ولو فعل ذلك وصحوا بها يكون لهما وهو قول زفر رحمه الله وفي الاحتياط يجوز وهو قول علي بن ابي
 رحمه الله عليهم فاذا جاز عندنا لا يلزمه التصديق بشئ من الثمن واذا لم يجر على قول زفر رحمه الله
 كان عليه ان يشتري اخري ما يتقى من وقت النحر ويتصدق اذا مضت ايام النحر وهكذا وي
 عن ابي يوسف رحمه الله هذا اذا كان غنيا فان كان فقيرا وكذلك الجواب وقال بعضهم
 لا يجوز الاشراك عندنا بدنة بين اثنين صحيا بها فان كان لاحدهما سبع او سبعان والآخر
 للاخر جاز وان كان بينهما نصفان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان لكل واحد
 منهما ثلثة اسباع ونصف سبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لهما صار
 الباقي لهما وقال بعضهم جاز ذلك وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله لان نصف السبع
 ان كان لا يجوز اضحية مقصودا يجوز تبعا لثلثة الاسباع فجعل تبعا ان كان لا يجوز
 مقصودا عند الانفراد سبعة صحوا بقره اقتسموا لهما وزنا جاز لان بيع اللحم وزنا
 مثلا بمنزل جاز فلذلك القسمة وان اقسوا اللحم جزا فالاجوز اعتبارا بالبيع ولو
 انهم اقسوا جزا فاحل كل واحد منهم لاصحابه الفضل لا يجوز خلاف ما اذا باع
 درهما درهم وتزوج احد الدرهمين مقدارا ما لا يدخل تحت الوزن فحل صاحبه الآخر
 فانه يجوز ذلك والفرق ان تحليل الفضل مباح في مسألة اللحم وهبه المساع فيما
 يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجر وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فجاءت
 الهبة ولو اقسوا اللحم الجزو والمشارك في الاضحية جزا فافي نصيب كل واحد منهم شئ
 فلا يجوز ان كل واحد والراس ونحو ذلك قال ابو علي الدقاق رحمه الله اذا احدثوا
 منهم كدعا وقطعة لحم واخر الراس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان صاحبه

مطلق
 بخلاف ما اذا باع درهمين درهمين
 واحد منهما اللحم وزنا وحل حيث يكون
 لانه هبة الشاة فقال لا يحل اللحم
 الفضل هبة مائة

سبع اللحم واقل لم يجوز ان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة باز الرجل والراس حارا اذا كانوا
سبعة رجل ضحي عن نفسه وعن اربعة من عياله شيئا ولم يعين كل واحد عن صاحبه
عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز عن الكل استحسانا سبعة محر وانا فقة عن سبعة واخذ
الشركا وارث ميت يدخ عن مورثه قال محمد رحمه الله السبعة باكلون انصباهم من اللحم
ويتصدق بنصيب الميت ولا ياكله الوارث قال ابو يونس رضي الله عنه وهذا اذا كان الوارث
ضحي من مال الميت سبعة اشتركوا في بضعة البقرة ومعه من ضحي عنده ابو او محتق
ضحي عنده ابو او ام ولد مسلمة ضحي عنها مولاها جازا لكل ولو مات واحد منهم قبل ان
يخرف قال وارثه المحروها عن الميت قال ابو يوسف رحمه الله يجوز ان يفني عن الميت
ابتداء الا ان يكون الميت اوجب ذلك على نفسه في حيوته فيجب على الوارث ان يزج عنه شيئا
او ان يذكر الزعفراني رحمه الله ان امرهم الميت ان يفني عن الميت ففعل الوارث يقع عن
الوارث نفلا وللميت اجر الذبح ان فعل الوارث بماله نفسه ويكون بمنزلة ما لو نوي
واحد من الشركا السبعة بنصيبه التطوع رجل اشترى بقره للاضحية عن نفسه
ثم اشترك فيها ستة ذكرنا انه يحرقهم استحسانا فان فعل ذلك قبل الشرا كان احسن
وذكرنا سلك الاصل لا يسعه ان يشاركهم بعد الشرا الا ان يريد عند الشرا ان يشاركهم
فيها فلا بأس به وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا بأس في ما سافنا اذا نوي عند الشرا
ان يشاركهم ولا اخفروا به عن ابي حنيفة رضي الله عنه ولولم ينوع الشرا ان يشاركهم
فقد كرهه ابو حنيفة رضي الله عنه قال ابو يوسف رحمه الله وهذا دليل على ان مجرد
النية عند الشرا الاضحية لا نصير اضحية وذكر الطحاوي رحمه الله انها نصير اضحية بمجرد
النية حتى لو مضت ايام النحر ولم ينسج بها يتصدق بها حية وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان
اكل منه يتصدق ببقية ما اكل رجلان ذبحا شاتين منها عن نسكهما اجزاها بخلاف ما لو اعتقا
عبدین منها عن ثلثهما فان ذلك لا يجوز كما قال محمد رحمه الله رجل اشترى اضحية

بامر الميت

ثم مات ان كان الميت اوجها على نفسه بلسانه بغير الورثة علي ان يفكوا عنه ولو ضحي عن
ميت من مال نفسه بغير امر الميت جاز وله ان يتناول منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانها
لم تصر ملكا للميت بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان على الذابح اضحية سقطت
عنه وان ضحي عن ميت من مال الميت بامر الميت يلزمه التصديق له ولا يتناول منه لان
الاضحية تقع للميت رجل ضحي شاة نفسه عن غيره لا يجوز ذلك سواء كان بامر او بغير امر لانه
لا وجه لتصحيح الاضحية عن الامر بدون ملك الامر والمالك لا يثبت الا بالتصديق ولو
يوجد القبض لامن الامر ولا من نأيتيه اذا ضحي رجل عن ابويه بغير امرهما ويتصدق به
جاز لان اللحم ملكه وانما للميت ثواب الذبح والصدقة **فصل** في العيوب ما يمنع الاضحية
وما لا يمنع لا يجوز في الهذايا والغبيا والعور اقل من كانت بيضا بعض العين
الواحدة او ذاهبه بعض العين الواحدة او بعض اذنها الواحدة او بعض سنها فان كان
البياض او الذهاب اكثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز
عندهم وان كان قد راى ثلث يجوز في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله عليهما انه لا يجوز ولو علم المشتري بذلك بعد الذبح جازت الاضحية
ان كان اقل من الثلث ويرد على البايع بنقصان العيب ويتصدق بارش النقصان
ايضا وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يرجع على البايع بنقصان العيب ويطلب
له ارش النقصان وان كان المذاهب من العين او غيرها اكثر من الثلث واقل من
النصف في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وهو قول زفر رحمه الله
وجاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال
ذكرت قولي لا يبي حنيفة رحمه الله فقال قولي مثل قولك قال الفقيه ابو الميت
رحمه الله اذا كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة اكثر من الثلث لا يجوز في
قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا كان

الباقي أكثر من النصف وشق الاذن والكي لا يمنع جواز التضيعة ولو كانت الاضحية
 صحيحة العينين عنده فاعورت بعد ما وجبها على نفسه او كانت بيمنة فصارت
 عجماء او عرجا ذكر في رواية ابن سليمان رحمه الله ان كان الرجل مرسلا بجوز له
 ان يضيها وان كان معسرا جاز له ذلك في رواية ابي حفص رحمه الله بجوز مرسلا
 كان او معسرا لما جاز عن علي رضي الله عنه انه اجاز ذلك ولو ذهب عنها الواحد
 او كسر رجلها الواحد في معالجة الذبح ينظر ان لم يرسلها جاز وان ارسلها
 بعد ما اصابته افة وضيها وقت اخر في يومه ذلك او في يوم اخر من ايام النحر
 لم يدكر هذا في الاصل واختلفوا فيه وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه بجوز
 وبه اخذ الزعفراني رحمه الله قال وقال بعض العلماء انه لا يجوز ولا يباح فيه ولا
 بجوز العرجا التي لا تقدر على القيام والشيء المذبح وان قدر جاز والشاة اذا لم
 يكن لها عينان حلت لا بجوز ولا بجوز الجمل وهي التي لا قرن لها اذن ولا دب
 خلقه قال محمد رحمه الله لا يكون هذا لو كان لا بجوز وان لم يكن لها عينان خلقه
 لا بجوز ولا بجوز الجمل وهي التي لا قرن لها خلقه وكذلك مكسورة القرن وبجوز النولي
 والجربا اذا كانتا سميتين وان كانتا مهزولتين لا يبقى لا بجوز اذا ذهب مخ عظمها
 فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز مروي ذلك عن محمد رحمه الله ولو كانت
 مهزولة عند الشرا فتمت بعد الشرا جاز والي لا اسنان لها وهي تعلف ولا تعلف
 لا بجوز وان بقي لها بعض الاسنان بقي من الاسنان قد ربما يعتلف جاز ولا
 وتجوز الصكا في قول ابي حنيفة رحمه الله وهي صغيرة الاذنين بعد ان سمى اذنا
 وان كان لها الية صغيرة مثل الذب خلقه جاز اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
 فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن ولا الية اصلا جاز وصغيرة الاذنين او لي
 واما على قول محمد رحمه الله صغيرة الاذنين جاز وان لم يكن لها الية ولا اذن خلقه

لا يجوز

مسوقة الاذن

لا يجوز وان كانت صغيرة الاذنين جاز ومشقوفة الاذن من قبل وجهها وهي المتألمة
 جاز وكذا المدابة وهي التي تكون على العكس وكذا السرفا وهي التي قطع من وسط
 اذنها فتفقد الحرق الى الجنب الاخر وكذا الحولا وهي التي في عينها حول وكذا
 المجزونة وهي التي جزصوفها ولا بجوز الجلالة وهي التي تاكل العدة ولا تاكل غيرها
 فان كانت الجلالة ابلا تمسك اربعين يوما حتى يطيب لحمه والبقر تمسك عشرين
 يوما والغنم عشرة ايام والدجاجة ثلاثة ايام والصفور يوما ولا بجوز الرضفة
 البتين مرضها في الاضحية ولا التي يمسر ضرعا او قطع ضرعا وان ذهب بعض
 ضرعها فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاذن والعين والالية ان كان
 المذهب اكثر من الثلث واقل من النصف لا بجوز في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
 رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها اذا كان المذهب اقل من
 النصف جاز وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وان كان المذهب نصفها
 فعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان والصحيح ان الثلث وما دونه
 قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى **فصل** في الانتفاع بالاضحية لا بأس
 بان ينتفع باهاب الاضحية او يشترى بها الغر بالواحد والمخل وان باعه
 بدرهم او بفلوس يتصدق بثمنه في قول اصحابنا رحمه الله عليهم وفي قول
 الحسن رحمه الله يكره ان يشترى بها غر بالواحد او بمخل ولا بجوز الانتفاع به
 او بالتصدق ولا بأس بان يتخذ من جلد الاضحية فروا او بساطا او مسكا
 مجلس عليه او يبيع جلد الاضحية بشئ من متاع البيت والثوب لنفسه بلبسة
 او كسا او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد بالثوب لا بجوز وليس
 ان يبيع الجلد لينفق الثمن على نفسه او عياله ولا يبيع لحم الاضحية ليتصدق
 بياكل او يطعم ولو ولدت الاضحية بضمي بالام والولد الا انه لا ياكل من الولد

الا انه لا باكل من الولد بل يتصدق به فان كان كل منه يتصدق بقيمة ما اكل
 والمستحب ان يتصدق بولدها حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح او جز موفها
 يتصدق بها ولا يفتق بها وعن كرمه الله اذا نذر بدخ شاه لا باكل منها الناذر
 فان اكل عليه قيمته ولا يعطى جلد الاضحية ولا لحمها باجرة الذابح والسلاخ ولو
 جلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيئا من الجوز لا يجوز ولو اشترى
 بجم الاضحية جرابا جاز وكذا لو اشترى لحما بجم جاز ولو اشترى بجم الاضحية
 جرابا لا يجوز ولو اشترى بجم الاضحية لحما لا اكل لا يجوز الا في رواية عن محمد
 رحمه الله انه جاز لكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير
 المأكول يجوز ايضا بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول
 ولا بيع المأكول بغير المأكول ولو ادخل الاضحية في الكوان او جعله جرابا
 ان استعمل الجراب في اعمال مترلة جاز ولو اجره لا يجوز وعليه ان يتصدق
 بالاجر واما الكوان ان استعملها في مترلة جاز وان اجر تلك الكوان
 هل يطيب له الاجر قالوا ينظر فيه ان كانت الكوان جديدة لا يلزمه
 التصديق بالاجر وان كانت خلقا متخرقا يلزمه التصديق بنصفه بالاجر
 دون نصفه نحو ما اذا اجس بدانقين يتصدق بدانق واحد لان الكوان
 اذا كانت جديدة لا تحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فيكون الجلد لا مساك
 ما فيه فكان نصف الاجر للكوان والنصف للجلد واذا اخذ شيئا من
 الصوف في طرف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح
 ذلك الفرق ولا ان يهبه لاحد بل يتصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء
 عشرة فقرا اشترى من رجل عشر شياه جملة فقال ابيع بعث هذه العشرة
 لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصار ثلث عشرة مشتركة بينهم فاخذ

طريق
 لا كل الناذر

تبع الكوانه ويكون كل الاجر
 باز الكوانه فطيبا ما اذا
 كانت الكوانه خلقا محتاج
 في الانتفاع الى الجلد لا مساك

كل واحد

كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عور او انكر كل واحد من الشركا يكون
 اقل العور لا يجوز نصيبهم لان تسبع شياه عن عشر نفر لا يجوز **فصل** في مسائل
 متفرقة رجل اشترى يا ضحية وامر رجلا بدخها فدخها وقال تركت التسمية عمدا فمن
 الذابح قيمة الشاة لا سر يشترى الامر بغيرها شاة اخرى وضحي ويتصدق بلحمها ولا
 باكل هذا اذا كان ايام النحر باقية فان مضت ايام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء رجل
 دعي قصابا ليضحي عند فضحي القصاب عن نفسه فهي للامر رجل اشترى خمس شياه في
 ايام النحر فاراد ان يعي بواحدة منها لكن لم يعينها فدخ رجل واحد منها يوم لا ضحي
 بغير امر صاحبها منه الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها لم ياذن له بدخ
 هذه الشاة شاه نذمت فرماها صاحبها ونوي الاضحية فاصارها السهم وقتل حازت
 الاضحية لانها التحقت بالوحشي والافضل للرجل اذا اراد التضحية ان يعي بواحدة
 ان قد روان لم يقدر فيفوض اليه غير لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دخ بنفسه وهكذا جاء عن ابي خنيفة رحمه الله رجل قال ان فعلت كذا فاعلى ان
 اضحي لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا رجل اوجب على نفسه عشر اضحية
 قالوا يلزمه الاضحيان لان الامر جاب بالتبين رجل ضحي ولم ينو الاضحية قالوا يجوز
 لانه لما اشترى الاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحي ودخ وقال بسم الله
 سام ماري وسام محمد عليه السلام قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 اذا اراد الرجل يذكر النبي صلى الله عليه وسلم بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به
 وان اراد به الشركة مع اسم الله تعالى لا تحل الذبحة ولو قال الحمد لله او سبحان الله
 عند الذبح ان نوي بذلك التسمية جاز وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية
 رجل غضب شاة وضحي بها ثم ضمن قيمتها جاز ولو كانت الشاة رهنا عنده او
 ودبعة فضحي بها ثم ضمن لا يجوز رجل وكل غيره بشرا اضحية فوكل الوكيل غيره

مردم فاشترى الاخر يكون موقفا على اجابة الاول ان اجاز ولا فلا ولا وكيل يدفع
الزكوة اذا وكل غيره ثم وم يدفع الاخر جاز ولا يتوقف لكنه نفراشترى وانك شياء
ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليسا لنا واذا على كل واحد الشاة الثالثة قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تصرف الشاتان الى بيت المال والثالثة تباع
ويتصدق ثمنها وان اشترى ثلث نفر ثلث ثمنها ثم اسكل عليهم عند الذبح قال
الشيخ الامام هذ رحمه الله سعى ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى ذبح ثمنها
نفسه جاز ولو ذبح عنه غيره بامر جاز ايضا رجل اذا ان يصفي موضع صاحب الشاة
يد مع بد الصاب في الذبح واعانه على الذبح حتى صار ذابح الصاب قال
الشيخ الامام هذ رحمه الله يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية
لا تحل الذبيحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان تسمية احدها
يكفي لا حل اكله وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال بسم الله واخذوا حرة
واضجعا ودحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزيه لا حل رجل وهب
لرجل شاة فضحي بها الموهوب له او ذبحها لمنعه او جزا جديدهم رجوع الواهب
في الهبة جازت الاضحية والمنعة وعزاي يوسف رحمه الله لا يصح رجوع الواهب
فيها وفي ظاهرها رواية يصح رجوعه وليس على الموهوب له في الاضحية والمنعة
ان يتصدق بشيء وفي جزا الصبر عليه ان يتصدق بقيمة المذبوح ويسقط عنه
الجزا رجل اشترى شاة شرا فاسدا فدحها عن الاضحية جاز والبايع الخيار
فان ضمنه قيمتها جبه فلا شيء على المضي وان اخذها مذبوحة قيل على المضي ان
يتصدق بقيمة حية لان القيمة سقطت عن المضي حيث اخذها البايع مذبوة
فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على المضي ان يتصدق
باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح لان البايع لما اخذ الشاة مذبوحة

فقد

فقد ابرأ المضي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح لان البايع لما
اخذ الشاة مذبوحة عن الفضل بين القيمتين وان لم ياخذها البايع مذبوحة لكن
المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه او باعها منه بتلك القيمة
لا يتصدق بشيء رجل اشترى شاة وضحي بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان
له ان يرجع على البايع بنقصان العيب وليس عليه ان يتصدق بشيء فان قال البايع
انا ارضى باخذها مذبوحة كان له ذلك فان اخذها ورد الثمن على المشتري كان
على المشتري ان يتصدق بما استرد من البايع الا حصة نقصان العيب فان توي
الثن على البايع فلا شيء على المشتري وان توي البعض كان الثمن عسره ونقصان العيب
درهم يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه رجل امر رجلا ان يشتري له بقرة
بعشرة دينار فاشترى الوكيل بما يتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم او كان
على العكس لزم الامر استحسانا في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله عليهما
وعن الحسن بن زياد وزفر ومحمد رحمه الله عليهم لا يلزم الامر الا ان يشتري
بمثل ما سئل من الثمن واجمعوا على انه لو اشترى بغيره وقيمة مثل الدرهم لا يلزم
الامر وان وكله بان يشتري له بقرة سودا للاضحية فاشترى بيضا او حمرا
لزم الامر وان وكله بان يشتري له بقرة انثى فاشترى ذكر لزم الامر وان
وكله ان يشتري كبشا عين اقرن للاضحية فاشترى كبشا لبس عين ولا
اقرن لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري له الثني من الضان للاضحية فاشترى
جدعا من الضان لا يلزم الامر وكذا لو امره ان يشتري له الضان للاضحية ولم
يقبل الثني فاشترى جدعا من الضان لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري
له بقرة مسنة للاضحية فاشترى له الثني لا يلزم الامر وان كانت المسنة الثني
من البقرة عند الفقهاء واحد او هو ما تم عليه سنن فان وطهر في الثالثة وان وكله

وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه
من حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة
نقصان العيب من الثمن لو كان

ان يشتري له الثني من البقر ولم يسم له ثمنها فاشترى له مسنة فهو علي وجهين ان كان
 الثني باقل من مسنة لم يلزم الامر وان كانت المسنة والثني ثمن واحد لزم الامر
 ولو وكله بان يشتري له شاة للاضحية فاشترى عن الجزى في الاضحية جاز لان الشاة
 اسم جنس يمتثل اول الضان والمعز وان وكله ان يشتري له عنز فاشترى شاة من
 الضان لا يلزم الامر ولو وكل انسانا ان يشتري له شاة للاضحية فاشترى الوكيل
 شاة واستاجر انسانا بدمهم يقودها لا يلزم الامر الا جروا الله اعلم

كتاب الصيد والذبائح

فالصيد هو الحيوان المتوحش الممنوع عن الاذى ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول هو
 الانعام كلها الا ابل والبقر والغنم والمعز حلال وكذلك ما سوي لا نعلم من غير الباسط كالطير
 والارنب وحمار الوحش وبقر الوحش والطير الذي ليس له مخلب كالدرجاج والحمام والاوز والغراب
 الاسود الذي ياكل الحب يقال له غراب الزرع وعن ابي يوسف رحمه الله قال سالت ابا حنيفة رحمه الله
 عن العقوق فقال لا باس به فقلت انه ياكل النجاسات فقال لا انه يخلط النجاسة بشئ اخر ثم ياكل
 الاصل عنه ان ما يخلط كالدرجاج لا باس به وقال ابو يوسف رحمه الله يكره العقوق كما يكره الدجاجة
 المخلاة ولا يوكل الخفاش لانه ذواناب ولا باس بالخطاف والقمري والسوداني والذرة والعصافير
 والفاخنة والمجراذكل ليس بمخلب يخطف مخلبه ولا باس بمحمد والذئبور قبل ان ينفع فيه الروح
 لان ما له روح له لا يسمى ميتة والحمار اهلي اذا نزع اعل شاة فولدت ولدا راسه راس حمار وما
 سوي الراس من اعضاءه الشاة والمعز قالوا يقدم عليه العلف واللحم فان تناول اللحم ولم
 يتناول العلف لا يوكل لانه كلب وان تناول العلف ولم يتناول اللحم يري راسه ويوكل
 ما سوي الراس اذا دبح وان تناولها جميعا فيرب ان ينجح لا يوكل شئ منه لانه كلب وان
 نقي بري راسه ويوكل ما سوي الراس فان اتى بالصوتين جمعاً يذبح فان خرج منه الكرش
 يوكل ما سوي الراس وان خرج منه الامعاء لا ياكله كلب ولا باس بسائر انواع السمك نحو

الحرب

الطير منه في

الحرب والمارماهي ولا يوكل ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي رحمه الله
 لا باس باكل ما في البحر وله في القفوع قولان اذا اخذ سمكة في بطنها سمكة اخرى لا باس
 باكلها فان اكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يوكل
 اذا كان فيها طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا باس باكلها فان وجد الباقي منها
 يوكل ايضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل كله وان مات خنفا فانه لا
 بسبب طاهر لا حل اكله عندنا لانه طافي والجراد يوكل وجد حيا او ميتا فان اليه
 سمكة في جيب فانت فيه لا باس باكلها لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان
 وكذا اذا جمع السمكة في خضير لا يستطيع الخروج منها وهو تمكن من احدها بعين صيد
 واقترب لا باس باكلها وان كان لا يوجد بعين صيد لا خير في اكلها ولو وجد
 سمكة بغصن في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد رحمه الله ان كان راسها
 على الارض لا باس باكلها لانها ماتت بافة وان كان راسها سطران كان ما على الارض
 منها اقل من النصف او النصف لا يوكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون الموت
 بافة فيكون بمسلة الطافي وان كان الاكثر من نصفه على الارض اكل لان ذلك حكم
 الكل فصار كما لو كان الكلب على الارض وان ماتت السمكة في الماء لم يرد له يذکر
 هذا في الكتاب فان عامة المشايخ رحمه الله عليهم قالوا لا باس باكله لانها ماتت بافة
 فيحل كما لو وجدها في بطن سمكة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليه لا باس باكله
 كما لطي وعن محمد رحمه الله انها توكل لانها بافة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ما قاله
 المشايخ اعجيبا والواجد لما ماتت الجنتان تحت الجرد قال مولانا رضي الله عنه ينبغي
 ان يوكل عند النحر رجل اشترى سمكة في حطة للسدد وفي الماء قبضها ثم دفع الحيط
 الي البايح وقال احفظها فجات سمكة اخرى ابتلعت الشراه والعدر رحمه الله انقطع له
 لانه هو الذي صادها فان الخط كان في يده فارتفع بالخط يصير في يده فيكون له ويخرج

فوجد

في الماء

السكة المشتركة من بطن المتلعة ويبلغ إلى المشتري ولا خيار للمشتري وإن انقضت المشتركة
بالإتلاف لأن هذا نقصان حصل بعد القبض وإن كان المشتري هو الذي ابتلعت الأخرى
فما جيعا يكون للمشتري لأنه إنما صادها مدد المشتري فيكون للمشتري ولو لدعت حجة
سكة في الماء فعملها أو انصب الماء ثم ماتت أو ماتت في الشبكة أكل الأمامات خيف
أنفه غير سبب لأنه طام ولا يؤكل الحمار والبغل ويكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة
خلافًا لصاحبه رحمه الله عليهما واختلف المشايخ في تفسير الكراهة في قول أبي حنيفة
رحمه الله والصحيح أنه أراد به التحريم ولبسته كلمة وتحريم كل ذي ناب من السباع وهو
الأسد والذئب والنمر والفهد والتعلب والضب والكل والسنور الأهل والوحش
والسجاب والفنك والدلو والسمور والذب والقرود واليربوع والضب وابن عرس
وابن أوي والفيل والخنزير وجميع الهوام وما يكون سكانه في الأرض كالقارون
والوزغة وسام أبرص والقنفذ والحية والضفدع وكل ما لا دم له كالزنبور
والبرغوث والبعوض والقمل والقراد والذباب وكل ذي مخالب من الطير
كالصقر والبازي والنسر والعقاب والباشق والشاهين والنعاب والحرارة
وما يأكل الجيف من الطيور كالغراب الإيقع وجنن الناقة إذا خرج ميتا بعد
ذبحها حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله
عليهم لا بأس بأكله إذا تم خلعها فإن لم يتم لا يؤكل ولا تؤكل الجلالة ولا يشرع
لبنها والجلالة هي التي تعاد أكل الجيف والنجاسات ولا تخلق فيتعلم بها فكلون
متناهما ما تخلق بتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر
ذلك في لحمه لا بأس بأكله روي أن جديا غدي يلبن الحنظل لا بأس بأكله لأن
لحمه لا يتغير ما غدي به بصيرته هكذا لا سقى له أثر فحلى هذا قالوا لا بأس بأكل
الدجاج لأنه يخلق ولا يتغير لحمه وما روي أن الدجاج يحبس ثلاثة أيام ثم يدبح

فراغ

فذلك على سبيل القنن لأن ذلك شرط روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل
الدجاج وإنما يحبس ما يتناول الجيف وغير الجيف على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمه
فيحبس على وجه القنن والشاة والابل إذا سبق خرافة تحت منباعتها حل أكلها
ويكره ثم الاصطيد قد يكون بالرمي وإرسال الجوارح المعلقة كالكلب والفهد
والبازي والباشق والصقور ونصب الشبكة وحضر البير وغرز القصب والسكين
وما انتشبه ذلك فإن أراد الرمي ينبغي أن يكون السهم جارحا ويهيئ عند الرمي حتى لو
قتله السهم جرحا حل أكله ومن شرطه أن يرمى ليأخذ به رجل من يدها إلى
صيد فاصاب به واثنه بحيث لا يستطيع البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل
أكله لأن سهم الأول لما اثنه فقد أخرج من أن يكون صيدا فلا حل إلا بركة
الاختيار وإن رمي بهما إلى صيد فاصاب السهم واثنه ثم رماه آخر فقتله ذكرنا
أنه لا يؤكل ويضمن الثاني للأول لرقمته مجر وحال أنه صار ملكا للأول وقد
حرمه الثاني فيضمن قيمته وإن رماه الثاني قبل أن يصيبه السهم فقتله لا يحرم أكله
ولا يضمن الثاني شيئا وإن كان الصيد مجردا أصاب به السهم الأول ثم حمل ويطير
ورماه الثاني فقتله يكون للثاني ويحل أكله ولو رمي صيدا فاصاب به فلما انتهى
إليه لما أخذه مات قبل أن يقع في يده فلا بأس بأكله ولو أن صيدا الفهد أو انسان
وكان ياتى مكانا في تلك الدار حتى فرخ فآخذ رجل فراخه فهو للذي أخذه
لأصاحب الدار إذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا له فإن اتخذ صاحب الدار
وكرأى موضعاً وفرخ فيه فالفرخ يكون لأصاحب الدار وهو يظنهما
ذكر محمد رحمه الله رجل حضر في أرضه حفيرة فوقع فيها صيدا فجاء رجل وأخذه
قال الصيد يكون للأخذ وإن كان صاحب الأرض قد اتخذ تلك الحفيرة لأجل
الصيد فهو أحق بالصيد وكذلك لو أن رجلا اتخذ حطرا في أرضه فدخل فيها الماء

واجتمع فيها السمك وكان بحال يقدر على اخذه بغير صيد وشبكة فاخذها رجل
 فان اخذ ذلك لجمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغير ذلك فهو للاخذ رجل
 رمي صيدا فانكسر الصيد ثم اصابه السمك ورماه رجلان فاصابه سهم احدهما
 فوقه ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل اكله وقال زفر رحمه الله لا محل وهو الاول
 ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وقع الاول ثم رماه الاخر فمات منها يضمن الثاني
 نصفه حيا ونصفه لما مات من الاول ومن وقع الاول اكل ويضمن الثاني
 مجروحا بجراحة الاول وان مات من الثاني لا يوكل ويضمن الثاني قيمته حيا
 مجروحا وان كان التحريم بترك الذكاة يضمن النقصان ونصف قيمته وبه
 حراحتان وكذا الورماة احدهما قبل الاخر فوقع الرميقتان معافاته
 يوكل وهو لهما جميعا ولو رمى سهمي الى صيد وسهم في سنده فاصاب
 ذلك الصيد او غيره او اصاب ذلك الصيد ونقل الى غيره فاصابه حل جميع
 ذلك لا فرق بين ان يصيب سهمه صيدا او صيدين اذا مر السهم من سنده وان
 رد السهم رتخ ورده الى رايه فاصاب صيدا لم يوكل وهو كما لو وضع سيفا
 في موضع فحمله الرمح ومثله على صيد فمات فانه لا يوكل ولو رمى سهمي الى صيد
 فرد الرمح بمنه او يسه فاصاب صيدا لا محل وان لم يرد عنه جملته حل
 صيده فمادام السهم في سنده لم يصبه يكون مضافا الى الرمي اما اذا رده الرمح
 بمنه ويسم تنقطع الاضافة الى الرمي وعن ابي يوسف رحمه الله اذا رده
 الرمح بمنه او يسه فاصاب صيدا لا محل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك
 اذا كان الاصطياد في يوم رمح وكذا لو اصاب السهم حيا او شجرة او شيئا
 اخر فرده فهو ورد الرمح سواء ان يصبه الى ورائه يكون لصلابة الشجر
 والحابط لا يقوى وكذا لو اصابه سهم اخر قبل ان يصب الصيد فرده عن وجهه

فاصابه

فاصاب صيدا لم يوكل قالوا اذا كان الرمي بالسهم الثاني محوسا لم يكن قصده الاصطياد وانما
 يكون قصده الرمي الى ذلك السهم فاما اذا كان الثاني سميلا او كتابيا وكان قصده الاصطياد وسمي
 محل الصيد ويكون للثاني اذا لا فرق بين ان يصيبه سهمه وبين ان يرد سهمه وبين ان يرد
 سهمه سهمي اخر فيصيبه وقيل لا محل على كل حال لان سهم الثاني ان لم يخرج الصيد ولو
 يصب وسهم الاول خرج من ان يكون مضافا الى الاول فهو بمنزلة ما لرمي سهمي الى صيد
 فاصاب السهم قصيبه مخدرة منصوبة على حائط فاصاب تلك القصيبه الصيد مخدرة وجره
 ودال غيما كولو فكذا هذا ولا محل صيد البندقية والمجرو والمعارض والعصا وما اشبه
 ذلك وان جرح ذلك لانه لا يخرق الا ان يكون شيا من ذلك قد حدد له وطوله
 كالسهم وامكن ان يرمى به فان كان كذلك وخرقه مخدرة حل اكله فاما الجراح الذي
 يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا محل لانه لا يحصل به انهار الدم وكذا الورم
 الصيد يستكين فاصابه مخدرة وخرقه حل اكله وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف
 لا يوكل والمزارق كالسهم لانه يخرق ويصل لتسيل الدم ومقتل الحديد وغير الحديد في ذلك
 سواء ان يخرق حل والا فلا فان حدد مروءة وذبح بها صيدا حل الحصول المقصود وما
 توخى من الاهليات محل بما حل به الصيد من الرمي وعن محمد رحمه الله في البعير والبقر
 اذا نذرت في المصر او خارج المصر فرماه انسان حل اكله اما الشاة اذا نذرت في المصر لا محل
 بالرمي وان نذرت خارج المصر حلت بالرمي وذكر الناطقي رحمه الله نذر البعير والنور
 في المصر ان علم انه لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع له جماعة كثير فله ان يرميه لانه
 عجز عن الذكاة الاختيارية بنفسه لان البعير يصول والنور ينطح اما الشاة اذا نذرت
 في المصر لا ترمي لانه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة وان رمى صيدا فقتل الصيد
 من غير جرح ثم زال ذلك عنه قضى الصيد فرماه اخر فاصابه كان الصيد للثاني
 بخلافه اذا رمى صيدا فخرجه لا يستطيع معه الذهاب فلبث كذلك زمانا ثم برا

انه اذا

فقد افله الراعي وصار له
وفي المسألة الاولى لما فله
اداء الجزاء الداه بنجره
مفقود

فرماه اخر فان الصيد يكون للاول لان في المسألة الثانية لما جرحه جرحا عجز عن الذهاب
بحركة فهو كمن نصب شبكة فوق فيها صيدا والمالك غايب ثم تخلص عن الشبكة فرماه رجل
اخر واخذ فانه يكون للثاني دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان
كان لا يخاف عليها الفوات والموت ورمها لا تؤكل وان خاف الفوات فرمها فتؤكل والحاجة
اذا طارت من صاحبها فرمها صاحبها او غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل اكلها
سواء اصاب السهم المدح او موضع اخر لانه عجز عن الذكاة الاختياري وان كانت
تهدي الى المنزل فان اصاب السهم المدح حل وان اصاب في موضع اخر اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يحل اكلها مروي ذلك عن محمد رحمه الله لانها اذا كانت تهدي الي
المنزل بقدر رعي الذكاة الاختياري والطبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل
وسمى ان اصاب المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد ولورمي صيدا
فانكسر الصيد بسبب اخر ثم اصابه السهم فقتله حل اكله لانه حين رماه كان صيدا
والعبرة لوقت الذي كان في الصيد وكذلك رجلان ربما معا الى صيد فاصابه سهم احدهما
واوقعه ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل لان الذي كان في الصيد والمتري في البيس اذا رماه
فادماه حل اكله وهو ما لو يدسوا ولورمي سهما الى صيد فاصاب السهم ظلفه
او قرنيه فقتله حل اكله اذا ادماه وخلصت الرمية الى الذميمة للحل لان المقصود
تسبيل الدم وقد حصل ولورمي صيدا فاصابه السهم فانتخه ثم رماه سهما اخر
فاصاب العبد ومات لا يؤكل لانه بالسهم الاول خرج من ان يكون صيدا ولورمي صيدا
بسيوف فابان منه عضوا ومات اكل الصيد كله الا ما بان منه وكانوا في الجاهلية
يقطعون بعض الالية من الشاة او يقطعون بعض لحم الفخذ منها فياكلون فيها
ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وان لم يكن بكن بان ذلك العضو منه
اكل ذلك العضو ايضا وان كان تغلظ ذلك العضو منه فحله فان كان حيث لا يتوهم

ايضا

ايضاله بعلاج فهو والمجان سوا وان كان حيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانه فيؤكل كله
وان قطعه نصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقا الصيد جيا بعد ذلك فكان
ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانه فانه يؤكل الثلثان مما يلي
الراس ولا يؤكل الثلث الذي يلي العجز وان قطع الثلث مما يلي الراس فابانه فانه يؤكل
كله لان ما بين النصف الى الخنق مدح لان الاوداج يكون من القلب الى الدماغ لما اذا
ابان الثلث مما يلي العجز لم يتم الذكاة لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا ابان الثلث
مما يلي الراس لانه قطع الاوداج فيتم فعل الذكاة فيؤكل كله فكذا اذا قد نصفين
فيتم فعل الذكاة بقطع الاوداج فيؤكل كله وان ابان طائفة من راسه فان كان قل
من النصف لم يؤكل ما بان منه لان الراس ليس بمدح فهو كما لو ابان جزا من الذنب
وان كان نصفاً او اكثر اكل الكل لانه ينقطع به الاوداج فيكون فعله ذكاة مسلم
عجز عن مدقوسه فاعانه على مدح مجوسي لا يحل اكله لا اجتماع المحرم والمحل فحرم
قالوا حد مجوسي يبد مسلم فمدح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله ولورمي صيدا
فاصابه السهم فخرجه فوقه على الارض ومات حل اكله استحسانا لان هذا مما لا
يستطاع الامتناع عنه وان اصابه السهم فوقه في ما او على جبل ثم وقع منه على
الارض فمات لا يؤكل لعلته ان وقوعه في الماء قتله ويستوي في ذلك طير الماء او يعيش
في الماء غير مخروج وكذا لو وقع الصيد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها
على الارض او على سطح ثم وقعت منه على الارض لا يؤكل وان مات على ذلك الشيء ولم
يقع منه حيا على الارض فهو حلال وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وان رماه في
الهوى فوقه على جبل فمات او على سطح فمات حل اكله لان الموضع الذي فيه بمنزلة
الارض وهذا اذا كان ما وقع فيه مما لا يقبل فان كان مما يقبل عادة مثل حد
العصاة المضوبة وحد الاخر والبنه القايمة او الروح ونحوها لا يؤكل لان

وقع

وطير غير الماء لان طير الماء

لك

سبب لموته وذكر في الاصل لو وقع على اجرة موضوعه على الارض يوكل بمنزلة ما لو وقع على الارض اذ بذلك انه لا يصيبه من الاجرة الا ما يصيبه من الوقوع على الارض فاذ ذلك مما لا يستطاع الامتناع عنه فيكون عفوا وذكر في المفتي لو وقع على صخرة فانشق بطنه فان فانه لا يوكل لان ذلك سبب لموته وعن بعض المشايخ رحمة الله عليهم اذا رمى صيدا فخرجه فوق في المافات قالوا ينظر ان كان يرحى حياته حين وقع في الماء لا حل لاحتمال انه مات بالما وان كان لا يرحى حياته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى الماهذا اذا لم يذكر كذا تم فان ادرك فذبحه حل لقوله تعالى الا ما ذكركم رويان رجلا جابا الى سعيد بن جبير رضي الله عنه فقال كانت لبعض الحبي نعامه فضر بها انسان فوقها فالتقاها على فمها وهي حية فقال سعيد رضي الله عنه دكوها واكلوها هذا يدل على ان النعامة من المأكولات رجل رمى بها خنزيرا واسدا ودب او ما شبه ذلك يقصده الاصطلاح فاصاب صيدا مأكولا اللحم وسمى وقتله حل اكله عندنا وقال زفر رحمه الله لا حل اكله ولو رمى بالجراد او الى سمكة وترك التسمية فاصاب طائرا او صيدا اخر وقتله حل اكله وعن ابي يوسف رحمه الله رويان رويان رويان رويان رويان لا حل الا ما صاب لا يحل يدون التسمية والصحيح انه يوكل ولو رمى الى ادمى او بقرة او ابل او شاة او معز اهل وسمى فاصاب صيدا مأكولا لا روية لهذا في الاصل فلا يبي يوسف رحمه الله فيه قولان في قول في قول لا حل واليه اشار في الفصل ولو رمى الى صيد معين وسمى فاصاب غيره حل عندنا وقال مالك رحمه الله لا حل ولو رمى الى الصيد وهو يظن انه شجرة او انسان وسمى فاذا هو صيد مأكولا اكل هذا اذا اصطاد بالرعي فان اصطاد بارسال الجوارح المعلة جاز وهذا الاصطلاح يخص سريلا احدها انما يكون ما يصطاد به معلما والثاني ان يكون جارحا بنابا ومخلب والثالث انه لا بد له من ارسال لتصوير الاله نايبا عن الادي في الذبح والواجب التسمية الا ان في الرمي بشرط

التسمية

التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسمية وقت ارسال ولا يشترط تعيين الصيد في ارسال عندنا حتى لو ارسل كلبا او بازيا على صيد فاخذ ذلك الصيد او غيره واخذ عدة من الصيد وحل الكل فذلك التسمية مادام في وجه الارسال وعلى قول ابي ليلى رحمه الله المعين ليس بشرط ولكن اذا عين بصيح تعينه حتى لو ترك الصيد واخذ غيره وقتله لا حل عنده ولو ترك التسمية عند الرمي او عند ارسال الكلب عامدا لا حل اكله وان ترك ناسيا حل اكله ولو ارسل الكلب وترك التسمية عامدا فلا مضى الكلب ورجع فانزجر او لم ينزجر وقتل الصيد لا حل لان وقت التسمية عند ارسال فلا تغيب التسمية بعد ارسال والشرط الخامس الارسال لصاحبه والسادس ان يكون الصيد مأكولا متوحشا ممقنا والسابع ان لا يتواري عن بصره لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب اخوفه حل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل ما اصيبت دمع ما دميت والاصما ما رايت والادما ما توارى عنك وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء فلا تاكل فانك لا تدري ان الما قتله ام سهمك ويشترط ان يكون السهم جارحا فان كان معراضا ان خرف يوكل وان لم يخرف لا يوكل والمعرص سهم لا يصل له يدق ولا يخرج فلا يوكل صيده الا ان يكون راسه محددا فاصاب الصيد حده وجرحه يوكل ولو ارسل فنده او كليه الى الصيد وسمى فاخذ الصيد وجرحه وقتله واكل منه لا يوكل الصيد والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يوكل لا زال الكلب يقبل التعليم على وجه يمسه الصيد لصاحبه ولا ياكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع الاكل بل تعليم ان يجيبه اذا دعاه فيكفي بذلك وتعليم الكلب ان لا ياكل ويمسه لصاحبه وان اخذ الصيد وقتله جرحا واكل منه شيئا حرم هذا الصيد وتخرج الكلب من ان يكون

البازي

[illegible]

فقرم تلك
الصيود

الكتاب

الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واحد او اخذ غيره وقتله
لا حل اكله لانه لما القطعة التي انتهشها خرج من ان يكون معلوا وان كان القى
تلك القطعة واتبع الصيد واحد وقتله ولم ياكل حتى اخذ صاحبه ثم عاد واخذ
تلك القطعة لم يضر في الاصطيا ^{الكل} لا يحرم الصيد ويحل عندنا وقال ابن ابي ليلى ^{لله}
لا يحل ولو اكل جناحيه او منقاه او طفره حرم في قولهم ولو ارسل الكلب المعلم يا
صيد وسمى فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه او جثم عليه وخنقه لا يوكل
لانه لا بد من الجرح في اي موضع كان ومن الاما عن ابي يوسف والشافعي ^{لله}
عليهما لا يضطر الجرح والباري اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يجرح وان شارك
الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا حل اكله لا جتماع المحرم والمحل وكذا
لو ارسل كلبه على صيد فاعانته كلب مجوسي او كلب غير معلم حتى كذا الصيد على المعلم
فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله ولو رد عليه مجوسي فاخذ الكلب المعلم لمسلم
حل اكله لان المشاركة يقع بين الكلبين ولا يقع بين الكلب والمجوسي ولو ارسل
كلبه على صيد وسمى فاخذ في ارساله ذلك صودا كثيرا واحدا بعد واحد
حل الكل وكذا لو ارسل صيدا فاصابه السهم ونفد فاصاب اخر ونفده
فاصابا خر حل الكل عندنا وقال مالك رحمه الله حل الاول ولا يحل
الثاني لان عند التعيين شرط في الرمي والارسال وذلك وجد في النزي
عنده دون غيره واذا انقلت الكلب المعلم او جارحة اخرى غير الكلب
واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح بها بعد الانقلا للمعلم
ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر بزجره وان انزحروا زاد في الطلب
حل اكله لان ذلك يكون بمنزلة الاسال كلبه المعلم ولو ارسل كلبه المعلم
على صيد ولم يسم عدا ثم زجره وسمى فانزحروا واخذ الصيد لا يحل لان

لانه اسير الصيد على صاحبه
حين لم ياكل منه مع حاجته ولو
سرب من در الصيد مع ولا

لاخل

الارسال من تارك التسمية عمداً فعل محرم فلا يستبيح بمثله ولو ان المرسل ادرك
صيد الكلب والباري او اكرمه حيا ولم يدعه حتى مات ذكر في الكتاب انه لا يحل
وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحراري رحمه الله هذا على ثلاثة اوجه
اما ان وصل اليه مع موته او بموت قبل وصوله اليه مع موته او بموت قبل
وصوله اليه او يصل اليه وهو يموت من ساعته ولم يجد زمانا يدعه فان مات
قبل وصوله اليه حل اكله لانه لم يقدر على ذكاة الاختيار وان مات بعد وصوله
اليه بلا فصل ولم يجد زمانا يدعه قال في الكتاب وقال الحسن بن زياد ومحمد
بن مقاتل رحمتهما الله عليهما حل اكله قالوا وما قال في الكتاب وما قال الاستحسان
وبه اخذوا اذا توارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجد المرسل وقد قتلته
وليس فيه اثر غير حل اكله وكذا اذا رمي بالصيد فوجده بعد ذلك ميتا
وفيه سمه وليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يترك الطالب لانه لا يستطيع
الامتناع عن التواري عن البصر خصوصا اذا كان الاصطياد في العمارات والشجر
فيكون عفوا فان ترك الطالب واشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريبا من الليل
فطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب والباري عنده وبه جراحه لا يدري
انه جرحه الكلب او غيره لا يحل اكله عندنا خلافا للشافعي رحمه الله مسلم
ارسل كلبه المعلم على صيد وسمى فزجره مجوسي او مرتدا او محرم فانزحرت ثم
قتل الصيد الصيد حل اكله ولو كان المرسل من لا محل له بجمته والزا جر
من محل له بجمته لا يوكل لان المعسر هو الارسال وهو كما لو ذبح مجوسي
ثم امر المسلم سكينه بعد لا يوكل مسلم ارسلكلبه على صيد فضر به الكلب او لا
فوقه ثم ضره ثانيا حل اكله لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه في صيد
الكلب ولورمي صيدا فاصابه وخرقه فوقع في الما فأت قال بعضهم ان كان

يرجى

يرجى حياته حين وقع في الماء لا يحل اكله لا ختماته مات بالما وان كان لا يرجى
حياته حين وقع في الماء حل اكله لانه مات بعينه لما وان رمي صيدا فوق عند
مجوسي مقدار ما يقدر على ذبحه فأت لا يحل اكله لان المجوسي قادر على ذبحه
بتقديم الاسلام فلا محل ذكوة الاضطرار وان ارسلكلبا فعقره فوق عندنا
او رمي صيدا فاصابه فوقع عندنا يم والنائم بحال لو كان مستيقظا يقدر
على ذكاته فأت لا يوكل لحيوي في قول ابي حنيفة رحمه الله لان عندنا النائم بمنزلة
المستيقظ في جملة مساييرت في كتاب الصلاة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ولو
ارسلكلبه على صيد فاخطأ ثم عرض له صيدا اخر فقتله حل اكله وان فاتته ذلك الصيد
فرجع فعرض له صيدا اخر في رجوعه فقتله لا يحل اكله لان الارسال بطل بالرجوع
وبدون الارسال لا يحل رجل ارسلكلبه المعلم على صيد فجرحه فمضى فيه من
الحياة ما سقى في المذبوح بعد الذبح فاحله المالك ولم يدركه حل اكله وكذا
لورمي صيدا فاصابه وبقي فيه من الحياة ما سقى في المذبوح بعد الذبح فادركه
المالك ولم يدح حل اكله ولو رماه اخر في هذه الحالة فاصابه السهم البالي
لا يحرم لانه في حكم المذبوح فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هاتين المسلتين
وبين الشاة اذا مرضت او تفرذيب بطنها وبقي فيها من الحياة ما سقى في المذبوح
بعد الذبح فان على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لا تقتر هذه الحياة ولا
تكون المريضة والتي تفرذيب بطنها محلا للذكاة حتى لو ذبحت لا يحل وعلى
قول ابي حنيفة رحمه الله عليه تكون محلا للذكاة اخذ المالك الصيد وفيه من
الحياة ما سقى في المذبوح بعد الذبح ولم يدح حل اكله وقيل على قول ابي
حنيفة رحمه الله في التي مرضت والتي تفرذيب بطنها وبقي فيها من الحياة
ما سقى من المذبوح بعد الذبح اذا ذبحت لا يحل اكلها كما هو قولهما والصحيح

وجرحه

ح

انها تؤكل عنده لان في مسلتى الصيد وجد ما هو ذكاة حكما فلا تعتبر هذه الحياة
 في المريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت هذه الحيوة عند ابي حنيفة رضي
 الله عنه والله اعلم **باب الذبائح**
 الاصل في اعتبار الذكوة قوله تعالى اما ذكبت ومحل الذكوة في المقدور ذكها
 كان او وحشيا الحلق كله لقوله عليه السلام الذكوة ما بين البية والجبين والذكوة
 الكاملة قري لا ودا ج الاربعة وهي الحلقوم والمرى والعرقان اللذان
 الحلقوم والمرى لان المقصود سبل الدم والرطوبات النجسة وذلك يحصل
 بما قلنا فان قطع ثلثه منها حل في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه اي ثلث كان
 وفي قول ابي يوسف الاخر لا محل حتى يقطع الحلقوم والمرى واحد والودجين
 وعند محمد رحمه الله يشترط قطع الاكثر من كل واحد من الاربعة وذكر الكرخي
 رحمه الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وعند الشافعي رضي الله عنه
 يعتبر قطع الحلقوم والمرى دون العرقين الاخرين والمسألة معروفة ثم السنة
 في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة
 والبقر الذبح فان ذبح الابل او نحر الشاة والبقر جاز ايضا لقوله صلى الله عليه
 ما انهر الدم واقري الوداج فكل وان ضرب بالسيف من قبل الفقا فان قطع
 العروق المستروطة قبل الموت حل اكلها ولا يكون ميتا وان مات قبل ان
 يقطع العروق لا يؤكل ويكره سبل الجلد بعد الذبح قبل ان يرد ولا يحرم
 لان ذاك فعل بعد تمام الذبح ولو ذبح شاة او بقرا فتحر ك بعد الذبح وخرج
 منها دم مسفوح يؤكل ولولم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا يؤكل لان
 محل الذكوة هي الحي ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح ولولم يتحرك وخرج منها
 دم مسفوح او تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح اكل لان الحركة وخروج الدم

المفوح

المسفوح علامة الحيوية وان لم يعلم حياته عند الذبح لا يؤكل وان علم حياته عند الذبح
 ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم اصلا اكل ولو ذبح شاة مريضة ولم يتحرك منها الا
 فوها قال محمد بن سلمة رحمه الله ان فتحت فاهها لا يؤكل وان ضمت فاهها اكلت وان
 فتحت عينها لا تؤكل وان غصص عينها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضت رجلها
 اكلت وان نام شعرها لا يؤكل وان قام شعرها اكلت وهذا كله اذا لم يعلم حياته وقت
 الذبح فان علم حياته وقت الذبح اكل على كل حال شاة او بقرة خرج منها جبين حتى ولو لم
 يكن من الوقت ما يقدر على ذكحه حتى مات يؤكل لان موته يكون بعد الذبح وهذا قول
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان عندهما الجنبين يذكي بذكاة الام شاة او بقرة اش
 على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله لان
 عنده الجنبين لا يذكي بذكاة الام بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل
 يده في موضع الولادة وذبح حل اكله لوجود الذكوة الاختياري وان جرحه في غير
 موضع الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذكحه لانه يحجز عن الذكوة الاختياري
 فيحل ذكوه الاضطرار وهو الجرح في اي موضع كان وان كان يقدر على ذكحه لا يحل
 لانه لم يحجز عن ذكوة الاختيار رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد
 ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا يحل لان الموت يكون بلا
 وذاك ليس بذكوة وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني شاة مريضة او
 بقرا الذئب بطنها وبقي فيها من الحياة ما بقي في المذبوح بعد الذبح على قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله ذكر الطحاوي والفقيه ابو الليث رحمه الله عليهما ان تلك الحياة معتبرة
 في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه حتى لو ذكاهما يحل وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه
 الله اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت الحياة فيها يتوهم بقاؤها
 او لا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم انها تعيش يوما او اكثر

لا يعتبر ان الحياة هي لو ذكاهما
 لا يحل اكلها المأخوذ على قول ابي حنيفة
 رحمه الله في ذكر

من يوم حمل بالذكاة وروى عنه انه ان كان يتوهم بقا الحيوة فيها اكثر من نصف يوم
يحل ولا فلا لا زادون ذلك اضطراب المدبوح وروى عن محمد رحمه الله اذا
نقل الذئب بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبح لا محل لانه لا يتوهم ان تعيدش
بما بقي فيها من الحياة والفتوى على ذكرنا لا في حنفية رحمه الله ولا المراهقة المسلمة
او الكفاية في الذبح كالرجاء وكذلك الصبي الذي يعقل التسمية وبضبط لانه
من اهل التسمية فيصح تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا محل لانه لا
يتحقق منه التسمية على الخلو صر وى وكل دسحه الاخرس مسلما كان او كتابيا
لانه اعد من الناس وكذلك ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان
الكتابي حربيا الا ان يسمع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا محل
لانه اهل به لغرضه وقال بعض اصحاب الشافعي رحمه الله انها تحل ولا محل ذبيحة
المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوسي حرام وان تهود المجوسي
او تنصر بى كل صيد وذبحته لانه يقر على ما انتقل اليه ولو كفر تجس اليهودي
او النصراني لا محل ذبيحة والغلام اذا كان احدا بويه نصرانيا والاخر مجوسيا
وهو يعقل الذبح بى كل صيد عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يوكال اجتماع
المحرم والحلال فلا محل كما لو اشترك المسلم والمجوسي في الذبح فانه لا يوكال
ويكره دسحه الصابي الا انه يحل في قوله ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله عليهما لا محل وذكرنا اكثر من رحمه الله انه لا خلاف بينهم في الحقيقة
وانما اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم بقرون نبوة عيسى عليه السلام
ويقرون الزبور فهم صنف من النصاري فانما اجاب ابو حنيفة رضي الله
عنه على دسحه الصامي اذا كان من هذه الصنف وصنف منهم يتكفرون النبوة
والكتب اصلا ويعبدون الشمس فم كعبة الاوثان لا يوكال صيدهم ولا محل ذبيحتهم

وانما اجاب

وانما اجاب ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله الصيد والذبح في حق هو لا رجل
اراد ان يذبح عددا من الذبائح لا تجزبه تسمية واحدة على واحد ما بعدها
وان اصبغ الرجل شاة بدمح وسمى ثم القى ذلك السكين واخذ غيره فذبح به
حلت بخلاف الراي اذا اخذ سهمين وسمى ثم القى ذلك السهم واخذ سهمين اخرين فانه
يشترط وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على كل
الرمي والثاني غير الاول وهما الشرط هو التسمية على الدمح دون السكين
فذلك لا يختلف باختلاف السكين وانما يختلف باختلاف المدبوح ولهذا لو
ترك تلك الشاة واخذ اخري وذبح بها بتلك التسمية لا محل ولو اصبغ شاة وسمى
ثم كلم انسانا او شرب ماء او اخذ سكين او ما شبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح
بتلك التسمية جاز لوجود التسمية على الذبح والعمل اليسير لا يفضل من التسمية
والذبح ولو طال الحديث او طال العمل ثم ذبح لا يوكال لوقوع الفصل
بين التسمية والذبح ولهذا ينبرل المجالس بالعمل الكثير ولا ينبرل بالعمل
اليسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر يرد
به التسمية جاز فان اراد به التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر يرد
تعالى على الذبح وذلك انما تحقق بالفصل ولو عطس فقال الحمد لله يرد به
التحجيد على العطاس فذبح لا محل بلا خلاف الخطيب اذا عطس على النبر فقال
الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدي الروايتين عن ابى حنيفة رحمه الله
عليه لان المأمور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهذا الشرط ذكر اسم الله
تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر البنية واراد به التسمية على الذبح
اكل اما اذا نوى التسمية على الذبح فظاهر واما اذا لم يكن له نيته فذلك
عند العامة وهو الصحيح فان لم يرد التسمية على الذبح وانما اراد شيئا اخر

لا يحمل لانه نوري غير ما امر به ويكره ان يسمى مع اسم الله تعالى سواء فيقول اللهم تقبل من
فلان وما اشبه ذلك ولو قال باسم الله وباسم محمد قال ابو القاسم الصفار رحمه الله
لا يحمل ولو قال باسم الله وصلى الله على محمد لكان له ولوقال باسم الله وباسم فلان قال
ابراهيم بن يوسف رحمه الله يكون ميتة وهو الصحيح وقال محمد بن سلمة لا يصير ميتة
لانها لو صارت ميتة يصير الرجل كافرا وما سوى ذلك من مسائل التسمية
مرت في الاضاحي والله اعلم بالصواب **كتاب الودبعة**
مشمول على فصول منها ما يكون ايداعا وما لا يكون رجل جاتوب الي رجل ووضع
بين يديه وقال هذا ودية عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر عن
وترك الثوب ثمة فضاغ الثوب كان ضامنا لان هذا اقبول منه للودبعة عرفا
وكذا لو وضع صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بحالها كان ضا
ايضا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس اقبل الودبعة فوضع بين يديه
وذهب فضاغ الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول
رجل جا الي خان بدابة وقال لصاحب الخان ابن اربط فقال صاحب الخان
هناك فربط وذهب ثم جا صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال صاحب الخان
ان صاحبك اخرج الدابة ليستقيها ولم يكن لصاحب الدابة صاحب ان صاحب
الخان ضامنا لان قبول صاحب الدابة ابن اربط الدابة استيداع عرفا
وكلام صاحب الخان هناك قبول للودبعة وكذلك رجل دخل الحمام وقال
لصاحب الحمام اين اضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الاول
سواء كان صاحب الحمام جالسا لاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه
براي العين منه ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للحمام ثيابي يضمن
صاحب الحمام لان وضع الثياب براي العين منه استحفاظ وان كان للحمام ثيابي

حاضر

حاضر لا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابي اذ لم يقل لصاحب
الحمام اين اضع الثياب وان كان الثيابي غايبا ونزع الثياب براي العين من
صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فيضمن صاحب الحمام ~~ثم جرد~~
ثيابه ~~ووجد صاحب الحمام ثيابه~~ قالوا ان كان ثيابه لا يكون ضامنا بالنسبة
رجل دخل الحمام فخرج ثيابه بمحض من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه
ووجد صاحب الحمام ثيابه قالوا ان كان ثيابه قاعدا لا يكون ضامنا لانه مستيقظ
حكما فلم يكن تارك الحفظ وان كان ثيابه مضطجعا واضعا جنبه على الارض
كان ضامنا لانه تارك الحفظ رجلا دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام
فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه او ثياب غيره ثم خرج صاحب الثياب
وقال ليست هذه ثيابي وقال الجاني خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت
انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم
وترك كتابه ثم قام الباقيين معا فملك الكتاب ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك
الكتاب عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم
فضمنوا جميعا وان قام القوم الا واحد اجدوا احد كان الضمان على اخرهم
لان الاخر تعين للحفظ فتعين للضمان بسو في قام من الخانوت للصلاة وفي
الخانوت وداع فصاعت الودبعة لم يضمن صاحب الخانوت لانه حافظ في خانوته
فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايداعا للودبعة بل حافظ بنفسه في خانوته
وخانوته محرز رجل دفع الي غيره دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة
ودبعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن
القابض بسبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة
فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها فلها ايضا بسبعة

فصل في تصحيح الامانة فيضمن
فصل في تصحيح الامانة فيضمن
فصل في تصحيح الامانة فيضمن

ونصف **فصل** فيما يضمن المودع اذا قال المودع وضعت الوديعة في داري
فنسيت المكان لا يكون ضامنا ولو قال لا ادري وضعتها في داري وفي موضع اخر
كان ضامنا وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله ولو قال وضعت الوديعة بين
يدي في مكان ثم نسيتها او قال سقطتني قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله يضمن
وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان قال سقطتني لا يضمن ولو قال بالفارسية
سعدكم يكون ضامنا وان قال سفا دار من لا يضمن وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت
كان القول قوله ولا ضمان عليه وبه يأخذ قال مولانا رضي الله عنه وفي عرفنا
لا فرق بين قوله فكدم وبين قوله سفا دار من لا يكون ضامنا على كل حال
ولو قال لا ادري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال
ذهبت ولا ادري كيف ذهبت قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله الاصح انه
لا يضمن على كل حال سوا قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت ولم يزد عليه رجل
دفع الي دلالة ثوبا ليبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا
ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا ضمان عليه
ولو قال لا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا تجارا ورجلا عند رجل
مقل فيه الا انه ثم ادعى انه كان فيه قدوم وطلب فقال المودع لا ادري ما كان
فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعي عليه
انه دفعه او ضيعه فحسب ذلك تخلف فان حلف بري وان كل ضمن رجل او دعي كسبا
فيه دراهم عند رجل ولم يزد عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا
لا ضمان عليه ولا يمين حين يدعي عليه التضييع او الجناية ونحو ذلك وعن نصير
رحمه الله انه كتب الى ابن شجاع رحمه الله في موضع يقول دفت الوديعة ونسيت

موضعي

نقله عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله في موضع آخر
نقله عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله في موضع آخر
نقله عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله في موضع آخر
نقله عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله في موضع آخر

موضعها فاجاب وقال ان دفنها في داره لا يضمن وان دفنها في غير داره ضمن فان دفنها
في كرمه فسرق فقال ان كان له باب فليس يتضييع والا فهو تضييع وكذا الدار اذا لم
يكن لها باب رجل عنده وديعة فقال لا ادري ضاعت ام لم تضع لا يكون ضامنا ولو
قال هلك الوديعة عندي ثم قال رددت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله
في الدلالة انه متناقض رجل دفع جوهر الى رجل ليبيع فقال القابض ان اربها تاجرانا
الا عرف قيمتهما فضاع الجوهر قبل ان يريه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان ضاعت او سقطت لمحركته يكون ضامنا فان سرقت منه او مزاجه
اصابته من غير لا يضمن رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول او دعت
عنده فذا فقال المودع لا ادري ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه ما او
عنده فان ابى ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما مثلها لانه اتلف الوديعة
بالتحليل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فانه لا يضمن لا
ذهاب الوديعة ليس يفعله وحمله عايدا اليه اذا مات المودع واختلف صاحب
الوديعة طمعه مع الورثة فقال صاحب الوديعة سألني تركه وقال الورثة كانت
الوديعة قائمه بعد ما مات قال ابن شجاع رحمه الله على قياس قول اصحابنا رحمه الله
عليهم لحب ان يكون القول قول الطالب وبحال الضمان في مال الميت وعلى قياس
قول ابي يوسف رحمه الله يكون محبان يكون القول قول الورثة مع الميمن لان
الوارث قائم مقام المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت
الوديعة بدراهمه لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما
فان هلك بعضهما بعد ذلك هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي منهما على ما كان
وان فعل ذلك احد من هوي عيال المودع لا يضمن حرا كان الخاطا او عبدا صغيرا
كان او كبيرا ويضمن الذي خلط ليستوفي فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت

دراهم او دنايز او شي مما يكال او يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما انفق ولا
 يضمن الباقي فان جاء المودع بمثل ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامنا للكل لان ما
 جابه ماله فصار خالطا ماله بالوديعة ولو اخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته
 ثم بداله ان لا ينفق فزده الى موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع اذ قال
 بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمى بعض من عياله فهو لقوله رددها عليك
 يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثت اليك مع اجنبي كان ضامنا الا ان
 يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت اليك مع هذا الاشقي
 او استودعها اليه ثم ردها على فضا عن عدي لا يصدق ويصير ضامنا الا
 ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان اذا اطلب صاحب الوديعة وديعته
 فجدد وقال لم يودعني يكون ضامنا وان محددا لا في وجه المودع بان قال له
 انسان ما حال وديعة فلان عندك فجدد او محددا في وجه المودع من غير ان يطالبه
 بالرد بان قال ما حال وديعتي عندك فجدد قال سمس الائمة السرخسي رحمه الله
 فيه خلاف بين ابي يوسف وزفر رحمه الله عليها على قول زفر رحمه الله يكون
 ضامنا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يكون ضامنا وذكرنا طي رحمه الله
 اذا احمى المودع الوديعة لم يضمن صاحبها يكون ذلك فسخا للوديعة حتى لو نقلها
 المودع من الموضع الذي كان فيه حالة المحجود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك
 المكان بعد المحجود فملك لا يضمن صاحب الوديعة اذا اطالب المودع بالرد
 فجدد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودعه كذا ثم اقام المودع البينة
 انها كانت ضاعت قبل المحجود ذكر في المنتقى اذا احمى المودع الوديعة ثم ادعى
 انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة انه ردها
 بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل المحجود

وقال

وقال انما غلطت في المحجود او نسيت او ظننت اني رددت حين دفعته الي وانا ضام
 في قول هذا قبلت بينته في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليها ولو قال
 ولو طالب المودع برد الوديعة فقال لم يودعني شي ثم قال بل او عتي ولكني ملكت
 ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال المودع اولا قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام
 لم اعطكها لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب ولو قال بعد موت المودع رددها
 على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لعين استودعني
 الفاضل عت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قول المستودع
 ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال رب المال بل
 غصبتها مني كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها فرضا وقال المستودع
 بل وضعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وقد ضاعت قبل
 قوله ولا ضمان عليه رجل ادع رجلا الف درهم وله على المستودع الف درهم
 دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعة
 والدين عليك وقال المستودع اعطيت العوض وضاعت الوديعة كان القول
 قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع رجل اقام البينة على مودع ان صاحب
 الوديعة وكله بمصر الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة
 ان صاحب الوديعة وكله بيقصر الوديعة منه ووقت لذلك وقتا معلوما المودع
 اقام البينة ان صاحب الوديعة اخذها من الوكالة قبلت بسره رجل استقرض
 من رجل عشرين درهما فاعطاه المقرض مائة درهم وقال حدثني عشرين درهما
 والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع
 اليه رب المال اربعين درهما فقال خلطها بتلك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم
 كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقيتها اما البقية فلان العشرين التي هو ملكه

القاضى لا يعمل قوله فيكون
 ضامنا وقال عيسى بن امان رحمه الله

بالوديعة فصار مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين
بادن مالهما ولو استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منها
العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق كان عليه خمسة اسداس العشرة
لان ذلك القدر رقرضه والباقي وديعة وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداسه
ولو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال بلسه من هذه العشرة لك والسبعة الباقية
سليما الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسد
ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان وصية المشاع جائز ولا يضمن
السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة في يده اذا دفع المودع الوديعة
الى من ليس في عياله او وضعها فيها لا يجوز فيه ماله او كانت الوديعة دابة
فركبها او حمل عليها او كانت الوديعة عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او
شيئا يغرض فافترشه ثم اعادها في يده وردها الى الحالة الاولى بري عن الضمان
وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحرق في دار فخاف عليها الحرق
او كانت الوديعة معه في سفينة فالحرق او غرق او خرج اللصوص وخاف عليها
او ما اشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا للمودع ان يسافر بمال الوديعة
عندنا اذا لم يكن لها حمل ومونه وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فان نهاه
ان يسافر بالوديعة فسا فر بها فهلكت كان ضامنا عند الكل واجمعوا ان لا ياب
والوصي ان يسافر بمال يتقتم ولا يصير ضامنا والوكيل بابيع اذا سافر بما وكل
سعه ان قيد الوكالة بمكان بان قال بعده بالكوفة فاخرجها من الكوفة يصير
ضامنا وان اطلق الوكالة فسا فر به ان كان شيئا له حمل ومونه يكون ضامنا
وان لم يكن له حمل ومونه لا يصير ضامنا عندنا اذا لم يكن له بد من السفر وان كان
له بد من السفر لا يكون ضامنا عندنا في حيفه رحمه الله طال الخروج ام قصر

وقال

وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا طال الخروج ام قصر وقال ابو يوسف رحمه الله ان طال الخروج
يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا هذا اذا كان الطريق امن فان كان مخوفا وله بد من
السفر يكون ضامنا عند الكل وكذلك الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان سافر باهله
لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا للمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله
اذا لم يكن المدفوع اليه منهما كان المدفوع اليه زوجته او ولد او والد او والدته اذا لم تكن
تحت مخاف منه على الوديعة وله ان يدفع الى اجير الخاص وهو الذي ستاجر مشاهرة او
مساكنه يسكن معه ويعسر في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا معه كان نفقته
اولم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والديه ولم يكن في نفقتهما فخرج من المنزل
وبرك المنزل على الابن فصاعت الوديعة التي كانت في المنزل لا يضمنان وكذا لو دفعت
المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يتحول
المودع لا يضمن ولو دفع الوديعة الى عيال المودع ذكر القدر وري والغضيه ابو الليث
رحمه الله وتسمى لائمة السرخي رحمه الله انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الرد اليه من عياله المالك يكون ردا
على المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف الغاصب اذا ارد المصوب
الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ لائمة الضمان كان واجبا والرد على من كان في عياله المالك
رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالشك واذا دفع المودع الوديعة الى اجنبي فهلك عندنا
ضمن الاول دون الثاني في قوله في حيفه رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله عليهما السلام
ان يضمن ايتهما فان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني
وهو مودع الغاصب سواء عثر شيئا اذا املكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل
القبض وجعل منها الرهن لا يملك الرهن بعينه اذن الراهن فان فعل فهلك عندنا
كان للرهن ان يضمن ايهما شيئا قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن

الثاني يرجع على الاول ومنها المودع لا يملك الا يداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع
لا يملك ان يوكل غيره ما لم يقل الموكل اعمل فيه براك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع شخص
الاول واجاز الا وليعه جاز ولا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه براك فوكل غيره جاز
وليس للوكيل الثاني ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه براك ومنها اذا
استاجر دابة لبركها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للحمل وكذا استأجر الثوب
يلبسه لا يوجر غيره ومنها اذا استأجر دابة للركوب لا يعتبر غيره ومستعير الثوب
للبس لا يعتبر غيره ومنها رجل اخذ ارضا وبذر البزرة ولم يقل له صاحب الارض
اعمل فيه براك لا يدفع اليه غنم مزارعة فان كان البذر من قبل الاخر كان له ان
يدفع اليه غنم مزارعة على كل حال ومنها المضارب لا يدفع اليه غنم مضاربة فان
قال له اعمل فيه براك كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عيان وللمالك
العاوضة وله ان يبيع والمستصع لا يملك الا يداع والاب والوصي والقاضي
يملكون الا يداع عبد اودع رجلا وغاب لم يكن له ان يستر بالوديعة سوا
كان العبد ما ذونا او محجورا عليه دين او لم يكن رجلا اودع عند شركي المعاوضة
وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك التي ضاعت
يد شركي في حياته لم يكن بمصدق رجلا وضع عند رجل ووديعة ووضع المودع
في حانوته وذهبت الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا
لحفظ حانوته فذهبت الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء وتحفظ لم يضمن المودع وان كان ممن لا
يضبط الاشياء وتحفظ ضمن وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله لم يضمن علي
كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة فلم يضيع رجلا دفع اليه رجل مزا وقال استقر به
ارضى ولا تسقى ارض غيره فسقى الرجل ارض الامر ثم سقى ارض غيره فلما فرغ من

السقي

السقي سرق المرقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن الرجل لان
الساقى اجيرا ومعين وكيف مكان فالمر غير مستاجر ولا معاريل هو وديعة عند فلما
سقى ارض غيره صار مخالفا فاذا ترك الاستعمال عادت وديعة كما كانت ومن حكم
الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الجارة والاعارة
فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال مودع غاب عن بيته فقال له رجل
اجنبي اني في بيتك شيئا فادفع الي المفتاح حتى ارفعه فسلم اليه المفتاح فلما عاد
الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا يصدق يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصر جاعلا له في يد
الاجنبي رجل جهز ابنته بما تجهز مثلها ثم قال كنت اعزتها الامتعة قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق في الاعارة الا ان يشهد عند
التجهيز انها اعارة وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله يصدق في ذلك
لانه هو الدافع فام يقر بالتملك يكون القول قوله قال مولانا رضي الله عنه
وعندي ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل قوله في الاعارة وان
كان من اوساط الناس كان القول قوله رجل جاء الى رجل برسالة من رجل اخر
ان ادفع الي هذا حسن مائة درهم فقال لا دفعها اليك حتى لقاء فيا مرني مواجهة
ثم قال للرسول بعد ذلك لعنه فامرني بدفعها اليك ثم اني يدفع قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لانه لا يدفع الا ان يكون المال ديناعا عليه
لا سرقا لانه الدفع في الدين ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر وهذا
يرجع الى صحة التصديق في الدين وفساده في الوديعة رجل اجلس عنده في
حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقت ثم وجد للمولى بعضا في يد غيره وقد
انكف البعض فباع المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على ان الغلام

سرق الوديعة وانكفأ فصاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان
شا تنقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظن ان المولى باع عبدا مديونا وان لم يكن له
دينه فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل فهو على وجهين
ان اقر المشتري لذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينة سواء انكر المشتري
ليس لصاحب الوديعة ان ينفق المبيع لكن ياخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر في حق
المولى دون المشتري رجل اودع عند انسان خمسمائة درهم فانفق المودع منها ثلثها
ورد على صاحب الوديعة ما بقي درهم ثم حلف انه لم يحبس من الوديعة شيئا قالوا لا يكون
حائذا في دينه لان ما انفق صار ديننا عليه بالانفاق فلا يكون حائبا للوديعة
رجل استعار من رجل ذبها فقلده صبيها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان الصبي ممن لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه المستعير
بغير حافظ كان المستعير ضامنا قال الشيخ الامام هذا رحمه الله وذكر ان سماعة
عن محمد رحمه الله عليهما في النواذر رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة
فدفعها الي غيره لمسكها فضاعت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوبه
نفسه ضمن لانه لو اعار غيره يضمن وان لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا
يضمن لانه لو اعار غيره لا يضمن فكل من له ان يعير كان له ان يودع ومن لم يكن له
ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان المستعير لا
يملك الايداع مطلقا ولو فعل كان ضامنا رجل غاب فجات امراته الى القاضي
واحضرت والد زوجها وادعت ان للعيب وديعة في يدايه فطلبت النفقة
من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر هذا رحمه الله ان كان في يد والد الزوج
دراهم او حصا ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مقربان
ذلك في يد كانه للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان

يدفع

يدفع ذلك اليها بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب
كون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تسب
مالا لزوجها عنده وانها ليست بوكيلة عن زوجها وانما يستحلف من كان خصما
وان لم يكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان
للعيب دين على رجل والغريم مقربا لمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة ثلاثة
او دعوا رجلا مالا او قالوا لا يدفع الى رجل من احدى جمع كلنا فدفع نصيب
احدهم اليه كان ضامنا في قوله الى خنفة رحمه الله لانه لا يتعين نصيبه الا
بالقسمة والمودع لا يملك القسمة رجلان اودعا رجلا ثوبا وقال لا تدفع الا
اينا جميعا فدفع الى احدهما كان ضامنا فان اراد المودع ان يخرج نفسه عن
الضمان قالوا الحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعدما دفع الى
الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقربا لدفع الى الاول مودعات
فقال ورثته فردد الوديعة في حياته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من
الورثة لانه مات محلا فان اقامت الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حياته
رددت الوديعة قبلت بيئتهم لان الثابت بالبينة كالثابت عينا ولو قال
المودع لرب الوديعة قد رددت بعض الوديعة ومات كان القول قوله صاحب
الوديعة فيما اخذ مع يمينه لان الوديعة صارت ديننا من حيث الظاهر فيكون القول
قوله صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه رجل تناول مال انسان بغير امره
في حياته ثم رد المال الي ورثته بعد موته قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
يبرأ عن الدين وسقى حق الميت في مطلعه اياه ولا يرجي له الخروج عنها الا بالتوبة
والاستغفار للميت والدعاه رجل عنده وديعة لاسان وله امراتان كل واحدة
منهما ابن من غير ينفق عليهما وسكن معهما في عياله قوم دفعوا الي رجل دراهم

ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديله ووضع في كفة فدخل المسجد فذهبت
منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامنا
وهو كما قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع يمينه ولا
ضمان عليه مودع قال وضعت الوديعة بين يدي في داري قالوا ان كان مالا لا يحفظ
في عرصة الدار وعرصة الدار لا تغد حرز اله كالجوهر والذهب يكون ضامنا ولو
قال دفنت في داري او في كرمي ونسيت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب
لان ذلك لا يعد تضييعها وفيما اذا وضع الوديعة في مكان حصين فنسي موضعها
اختلف فيه المشايخ والسيح انه لو قال وضعت في داري لا يضمن وان قال لا ادري
وضعت في داري او في مكان اخر كان ضامنا امرأة اودعت صديقه من سائب
سبه فاشتغل المرأة فوكت الصديقه في المالا ضمان عليه عليها ولو كانت العبيدة
غصبا عند غاصب والمسئلة محالها كان ضامنا **فصل** فيما يعد تضييعا للوديعة
اذا كانت ثيابا من الصوف والمودع غايب فخيف عليها الفساذان دفع الى القاضي
حتى يسعه جاز وينبغي ان يرفع فان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت
الوديعة حنطة فافسدتها الفارة وقد اطاع عيا نقب معروف فان اخبر صاحب
الحنطة انها هانت نقب الفارة لا يضمن وان لم يخبر بعديا اطلع عيا ذلك ولم يسده
كان ضامنا ولو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا لبيعها ففعل
فعطيت من ذلك فضاها الدابة بالخيار يضمن اربما شافا فان ضمن المستودع لا يرجع
المستودع عيا الذي عالجها بامر وان ضمن الذي عالجها ان كان المامور علم وقت
الامر بالمعالجة ان الدابة لعين الذي يديره وعلم ان صاحبها لم يامر المودع بذلك
لا يرجع وان لم يعلم انها لعين او ظن انها له كان له ان يرجع عيا المودع لانها
كانت في يد المودع والبتدد ليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عند قاضي ثيابا

فوضع

فوضع القاضي حذوته وكان السلطان باخذا الناس بماله في كل شهر جعلها وظيفه عليهم فخذ
السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة فرفضها عند غيره فسرقت قالوا ان كان القاض
لا يقدر على منع السلطان فيها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتين لانه مودع الغاصب
فيخير صاحب الثوب ان شاخص السلطان وان شاخص المرتين وكذا الرجل الذي كان
ضامنا وكذا الواخذ بالجناية دراهم وهو طابع كان ضامنا وكذا الصراف اذا كان طابعا يكون
ضامنا ويصير مردود الشهادة رجل في يديه مال انسان فقال له السلطان الجار ان لم
تدفع لي هذا المال حسبتك شهرا وضربك ضربا لا يجوز له ان يدفع المالا اليه فان دفع
كان ضامنا وان قال له اني قد دفع المالا قطع يدك واضربك خمسين سوطا فدفع
اليه لا يكون لان دفع مال الغير الى الجار لا يجوز الا ان تخاف تلف عضو والضرب
الماتوي تخاف منه التلف وسياتي احسان هذا في كتاب الاكراه المودع اذا قال
دفعت الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان
الوديعة في تركه الابن اذا غاب المودع فطلبت المرأة الغايبة النفقة من الوديعة
فجدد الوديعة ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الايتام اذا جمع
اوليا الايتام والجيران وقالوا الوصي انفق مما عندك على هؤلاء الاطفال من ملهم
فجدد وقال مالهم في يدي ثم اقر بشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا
ولو جدد المودع الوديعة ثم اقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك
او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى صاحبها قبل الجحود بري ولو قال كنت
في السفينة فغرقت ففعلت الوديعة انسانا لا يصرف الا ببينة رجل دفع الى رجل
الف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المالا الى
رجل ليدفعه الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت
ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وحيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه

ضامنا

إذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة
رحمه الله كان ضامنا فلان صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وملا رقبته بالدراق قال
إن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع سماع الحرس أخاف أن يكون ضامنا لأن هذا تضييع وقال
أبو نصر رحمه الله إذا لم يكن أغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني إذا كان في الدار
حافظ رجل دفع الوديعة فلم يمنع المودع قال أبو القاسم رحمه الله إن أمكنه دفعه فلم
يدفع ضمن وإن لم يقدر على دفعه بأن كان يخاف من زعارته أو ضرره لا يضمن المودع إذا
ربط السلسلة على باب حرابته في خان تحتك ولم يعقله فخرج فسرق الوديعة قالوا
إن عده هذا احتمالا وأهمل كان ضامنا والأفلا رجل أجريت من دار من رجل
فدفع الوديعة إلى الذي استاجر البيت قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله إن كان كل
واحد مفتاح ومغلق على حدة ضمن كما لو دفع إلى أجنبي يسكن خارج الدار وإن لم
يكن كذلك وكل واحد منها يدخل على صاحبه بعين استئذان لا يكون ضامنا لأنه
بمترلة من عياله امرأة عندها وديعة لأنسان فحصرتها الوفاة فدفعت الوديعة
إلى جانيها فهلك الوديعة عند الجار قال الشيخ الإمام أبو بكر البجلي رحمه الله إن لم
يكن محصرتها الوفاة أحد ممن يكون في عياله لا يضمن كما لو دفع إلى الحريرة دار المودع
كان له أن يدفع الوديعة إلى الأحمس المودع إذا بعث الوديعة إلى صاحبها على يد ابنه
الكبير الذي ليس في عياله فهلك الوديعة لا يضمن الأب لأن الابن الصغير وإن لم
يكن في عياله الأب مدرس الأب إلى والده فلا يضمن بالدفع إليه كما لو بعث الوديعة
إلى صاحبها على يد عبده الذي أجبر من غيره فإنه لا يضمن وإن كان العبد في عياله
المستاجر يسكن معه **فصل** في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها صاحب
الوديعة إذا طلبت الوديعة فقد هاجت أفتنه فقال المودع لا أصل لي بالساعة
فاغبر على تلك الناحية فقال المودع اغبر على الوديعة أيضا قال الشيخ الإمام أبو بكر

البجلي رحمه الله

البجلي رحمه الله إن كانت الوديعة بتعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك أو لضيق
الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين فإرسل إلى رجل
إلى مديونه ليقبض دينه فقال المديون دفت إلى الرسول وصدقة الرسول وقال دفت
المال إلى المرسل وصاحب الدين ينكر وصول المال إليه قال أبو القاسم رحمه الله القول قول
الرسول مع يمينه رجل أودع عند إنسان وديعة وقال له في السر من أخبرك بعلامه كذا
وكذا فادفع إليه الوديعة فجاء رجل ويدين تلك العلامة فلم يصدره المودع حتى هلك الود
ع قال أبو القاسم رحمه الله لا ضمان على المودع رجل أودع وديعة وقال للمودع لا تضع
وديعتي في خانوتك فإنه مخوف فوضع في الخانوت فسرق الوديعة في الليل قال
الفقيه أبو جعفر رحمه الله إن لم يكن مترلة أحرز من الخانوت وليس له مكان آخر أحرز
من الخانوت فلا ضمان عليه وإن كان غيره لك يكون ضامنا رجل دفع إلى رجل بضاعة وقال
للمستصنع ضعها في هذا العدل وأشار إلى العدل فوضعها في الخفية فضاع كان ضامنا
وإن قال ضعي في الجوالق من غير ساعة فوضعها في الخفية لا يضمن امرأة أودعت كتابا
وصيتها عند رجل خصم زوجها وأمرته أن يسلم الكتاب إلى زوجها بعد وفاتها فبرأت
وارادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله إن كان في الكتاب
اقتدار منه للزوج بماله أو يقبض مهرها من الزوج فلمودع أن لا يدفع الكتاب إليها
وإن كانت المرأة تسترد ملك نفسها بأن كان القراض مائة المرأة بما في رد الكتاب من
ذهاب حق الزوج وفيه أمانة له على الظلم قال الأثرى إن الوديعة لو كانت سيفا
فأرادت المرأة أن تأخذ من المودع بضرب رجلها ظمأ فإنه لا يدفع إليها لما قلنا ولو أن
رجلا وضع كتابا في يد متوسط وأمره أن يسلم الصك إلى غريمه أن دفع إليه دراهمه
قبل ثلثه أشهر فلم يدفع المديون إليه دراهمه إلا بعد سنة فجاء الطالب يريد أن يسترد
الصك قالوا إن علم المتوسط أن الغريم أو في حق الطالب قبل مضي المدة أو بعدها فإنه يدفع

الصك الى المطلوب دون الطالب تلكه او دعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع الصك لمالك احد
 منا حتى يجمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رحمه الله في القياس يكون ضامنا وبه قال
 ابو حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو يوسف رحمه الله امرأة قالت لا كادها
 لا تطرح ابرالي في مترلك فوضع الاكار في مترله فحى الاكار حاته وهرب فرفع السلطان
 مكانه في مترله قال الفقيه ابو حنيفة بكرا البلي رحمه الله ان كان مترله قريبا من موضع
 الدر فلا ضمان على الاكار لان حفظ الكدر والتحصيل يكون على الاكار فاذا طرد في
 موضع الكدر قريبا من البيدر واخف موته لا يضمن رجل خاصم رجلا وادعي عليه الف
 درهم فانكر المدعى عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الف ووضعها في يد انسان حتى ياتي
 المدعي بالبينة فلم يات بالبينة فاسترد المدعى عليه الدرام واي الامين ان يرد عليه
 ثم اغير على تلك الناحية واغير على الالف قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان وضع المدعي
 والمدعى عليه الالف عندك لا يضمن الامين لانه ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال
 هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار غاصبا بالمنع عنه عند جايو قرمن الخطيب بيت
 رجل صاحب البيت وسلم الوقر الى امراته وقال هذا مولاي يعته الى زوجك ودية
 وغاب العبد فلما اخبرت المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وارسل الى مولاي العبد
 ان ابعت من محل هذا الوقر فاني لا اقبل فاجاب مولاي العبد وقال انه يكون عندك
 اياما ثم احمله فلا تدفع الي عدي ذلك ثم طلبه المولي واراد ان ياخذه فقال لا ادفعه
 الا الى العبد الذي جعله الي سمي ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد
 فيما قال العبد انه لمولاي يعته اليك ودية يضمن بالمنع عن المولي وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهو مولاي العبد او هو غصب في يد العبد او ودية لانسان اخر
 وتوقف في الرد ليعلم ذلك لا يضمن ممنعه عن المولي رجل اودع عند انسان الف درهم
 ثم ان صاحب الوديعه اعرص الوديعه من الذي يدره قال ابو حنيفة رحمه الله لا يخرج

الالف من الوديعه حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان يصل يده اليها لا يضمن وذلك
 في كل ما كان اصله امانة وكذا لو قال المودع لصاحبها ايدت لي ان اشترى بالوديعه شيئا وبيع
 لانه مؤتمن مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بعدما
 سكر بسرقه او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ
 مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله بحث لا يمكنه
 حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقا او مودعا غير رجل
 حمل ثياب الوديعه على دابته فنزل عن دابته في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه
 فوق الثياب قال ابو القاسم رحمه الله ان اراد به الترفق يكون ضامنا وان نام عليها لا حل الحفظ
 لا يضمن ولو كان الثياب كيسا فيه دراهم لا يضمن لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الا لحفظ مودع
 قال له رب الوديعه اذا جازي فرد عليه الوديعه فلما اطلب اخوه منه قال له المودع عد
 بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متاخر فيكون
 ضامنا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا طلب المودع وديعته فقال
 اطلبها غدا فاعاد الطلب الغد فقال قد ضاعت روي عن اصحابنا رحمه الله عليهم انه
 يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرار لا يضمن وان قال كانت ضايعه
 وقت اقرار لا يقبل قوله لانه ساقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقال
 للشئ القايي ولو ان صاحب وديعه طلب الوديعه فقال المستودع لا يمكنني ان احضرها الساعة
 فنزل ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب منه الوديعه فقد عزله عن الحفظ ثم انزل ورجع
 كان ذلك ابتداء ايداع ولو قال احمال الي اليوم وديعته فقال افعل ولم يحمله اليه حتى
 مضى اليوم وهلك عنده لا يضمن لانه لا يجب على المودع نقل الوديعه الى صاحبها رجل دفع
 الى دلال ثوبا بالبيع فقال الدلال وقع مني الثوب فضاع ولا ادري كيف ضاع قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن ولو قال نيت ولا ادري في اي حانوت

وضعت يكون ضامنا رجل اودع عند انسان جاريتة فمات المستودع قال انما طفي رحمه الله
ان راوها حية بعد موته فلا تخاف عليه وان لم يروها حية بعد موته فقال ورثته قد
ماتت اوردوها عليه في حياته او هربت لا يقبل قولهم لانهم يرفعون الضمان عن انفسهم وروى
ابن رسيم عن محمد رحمه الله عليها رجل دفع الى رجل الف الف شتر يله وسع كل شهر باحد عشر
درهما فمات الرجل ولا ندرى ما فعل وترك رقيقا يصير المال دينا في مال الميت ولا يقبل
قول الورثة ان اباهم قدردها الى صاحبها وكذلك رجل دفع ارضه مزارعة والبدور
منهما او من احدهما فمات المزارع وفي الارض زرع قد حصد ولم يرد موته
قال محمد رحمه الله قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات
دين في مال الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قدردها عليه الا بينه وذكر في الجامع الكبير
باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض مضرها ما يبيد هذا والله اعلم

كتاب العارية

قال علماؤنا رضي الله عنهم اجمعين المستعير ان يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وقال الشافعي
رحمه الله عليه ليس له ذلك لان عند الاعارة اباحة والمباح له ملك الا باحة وعند الاعارة
تمليك ولهذا قال الغني ملكك منفعة هذه الدار شهر او لم يقل شهر اغير عوض
كانت اعارة والمالك يملك التمليك ولو قال لغني اجرتك هذه الدار شهر من غير شيء
او لم يقل شهر الا يكون اعارة رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكره في نسخة
السرختي رحمه الله ان الاعارة لا تثبت بالسكوت رجل استعار من رجل دابة ليل قال الشيخ
الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله له ان يعير غيره ليل لان الناس لا يتفاوتون في الحمل رجل
استعار من رجل دابة للركوب ويعير غيره ليل ايضا او ثوبا للباس ولم يذكر للباس كان له
ان يعير غيره للركوب ويعير غيره للباس ايضا ويكون ذلك نعتنا للراكب واللابس
فان ركب هو بعد ذلك والباس بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله اذا

عدد

هلك يكون ضامنا وذكر شمس الائمة السرختي رحمه الله والشيخ الامام المعروف بجوار زاده
رحمه الله انه لا يضمن رجل استعار من اخر دابة عد الى الليل فاجابه وذلك ما يتفاوت
الناس في الاتفاقات ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيره رجل استعار من اخر دابة
عد الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخر عند الليل فاجابه بنعم فان الحق
يكون للسابق منهما فان استعار معا في ليلهما جميعا رجل استعار من اخر ثورا عدا
فاجابه بنعم في المستعير عدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فعطب
قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله لا يكون ضامنا رجل استعار من اخر ثورا عدا الى الليل فاجابه
بنعم ثم جاولم يجد المعير فاخذ الثور من امرائه واستعمله فعطب قالوا يكون ضامنا لان ما
الدواب لا تكون للنساء وانما لهن ما كان من متاع البيت رجل استقرض من اخر ثورا نوي
استعاره ليعمله يوما فيغير ثوره ايضا فذلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا
اعارة وليس استقرض الحيوان بل استقرض من الحيوان ان ياخذ منه حيوانا ليستعمله
وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالقيمة رجل ارسل رجلا يستعير
دابة من فلان الى الحرم فجاء الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعزني
دابتك الى المدينة فدفعها اليه فجاءها الرسول ودفعها الى المرسل ثم بدا المرسل ان
يركبها الى المدينة وهو يعلم باقال الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلك
لا يضمن لان المعير اذن صاحب الدابة وهو اعاد الى المدينة ولا يقال بان المعير وان
اذن بالركوب الى المدينة الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا تثبت الاذن كما لو اذن لرجل
في التجارة ولم يسمع العبد الا ما يقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول
كسماح المرسل وان ركبها الى الحرم واذا ضمن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن
بفعله يشر لنفسه **فصل** فيما يضمن المستعير رجل استعار من اخر دابة ليل
عليه ما يقع من الخنطة ثم ان المستعير بعث الدابة مع وكماله ليجعل عليه مائة من الخنطة

له فحل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الموكل ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا رجل استعارة
 دابة ليذهب بها مكان معلوم فذهب بها مكان اخر بملك المساقاة كان ضامنا ولو امسك
 الدابة في بيته ولم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا لانه اعارها للذهاب لا للاسكان
 في البت ولو استعار من اخر ثورا ليكرم به ارضه وعين الارض فكرم بها ارضه اخرى
 فهلك الثور في الارض استعمله كان ضامنا لان الارض ارضه في وقت في الكرام فيضع الثور في
 صبي استعار من صبي اخر فاسا او نحو ذلك فاعطاه وكان الفاس لغير الدافع فهلك
 في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع ما ذونا لا يجب الضمان على المستعير وانما
 يجب على الدافع وان كان الدافع محمورا فضا جبال الفاس ما لم يجر وضمن ايما ملك رجل
 استعار من اخر دابة على ان يذهب بها حيث شا ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما
 يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير الى الحرم واسكنها بالكلية فشرها بحمل عليها
 فعطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا لاطلاق الاعارة وان استعاره ابنة يوم ما الى الليل ولم
 يسم ما يحمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان اسكنها بعد اليوم فملك ذكر في الكتاب
 انه يكون ضامنا واختلف فيه المشايخ قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم
 الثاني وان اسكنها ولم ينتفع بها لا يضمن قال بعضهم هو ضامن على كل حال واطلاق
 الكتاب دليل عليه وبه اخذ الشيخ الامام شمس الالية السرخسي رحمه الله لان الاذن
 بالوقت بالقبض موقت فبعد الوقت يكون ممسكا مال الغير بخلاف اذن المستعير
 اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فردها مع عبده او مع بعض من كان في حاله
 فهلك لا يكون ضامنا وكذا لو رد الى عند صاحبها عبد يقوم على الدابة وقال
 الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله على قياس هذا يجب ان
 يقال اذا رد الغاصب الدابة المغصوبة الى عند صاحبها عبد يقوم على الدابة
 وحفظها صح رده والمعبر ان يسترد الغاربية ويرجع فيها متى شاكنت الاعارة مطلقة

او موقرة

استعار
 رجل دابة
 من رجل
 فذهب بها
 الى مكان
 اخر بملك
 المساقاة
 كان ضامنا
 ولو امسك
 الدابة في
 بيته ولم
 يذهب
 فهلك
 الدابة
 كان
 ضامنا
 لانه
 اعارها
 للذهاب
 لا للاسكان
 في البت
 ولو استعار
 من اخر
 ثورا
 ليكرم
 به ارضه
 وعين
 الارض
 فكرم
 بها ارضه
 اخرى
 فهلك
 الثور
 في
 الارض
 استعمله
 كان
 ضامنا
 لان
 الارض
 ارضه
 في
 وقت
 في
 الكرام
 فيضع
 الثور
 في
 صبي
 استعار
 من
 صبي
 اخر
 فاسا
 او
 نحو
 ذلك
 فاعطاه
 وكان
 الفاس
 لغير
 الدافع
 فهلك
 في
 يد
 الصبي
 المستعير
 قالوا
 ان
 كان
 الدافع
 ما
 ذونا
 لا
 يجب
 الضمان
 على
 المستعير
 وانما
 يجب
 على
 الدافع
 وان
 كان
 الدافع
 محمورا
 فضا
 جبال
 الفاس
 ما
 لم
 يجر
 وضمن
 ايما
 ملك
 رجل
 استعار
 من
 اخر
 دابة
 على
 ان
 يذهب
 بها
 حيث
 شا
 ولم
 يسم
 مكانا
 ولا
 وقتا
 ولا
 ما
 يحمل
 عليها
 ولا
 ما
 يعمل
 بها
 فذهب
 بها
 المستعير
 الى
 الحرم
 واسكنها
 بالكلية
 فشرها
 بحمل
 عليها
 فعطيت
 الدابة
 لا
 يضمن
 في
 شيء
 من
 ذلك
 لا
 لاطلاق
 الاعارة
 وان
 استعاره
 ابنة
 يوم
 ما
 الى
 الليل
 ولم
 يسم
 ما
 يحمل
 عليها
 لا
 يضمن
 اذا
 هلك
 في
 اليوم
 وان
 اسكنها
 بعد
 اليوم
 فملك
 ذكر
 في
 الكتاب
 انه
 يكون
 ضامنا
 واختلف
 فيه
 المشايخ
 قال
 بعضهم
 انما
 يضمن
 اذا
 انتفع
 بها
 في
 اليوم
 الثاني
 وان
 اسكنها
 ولم
 ينتفع
 بها
 لا
 يضمن
 قال
 بعضهم
 هو
 ضامن
 على
 كل
 حال
 واطلاق
 الكتاب
 دليل
 عليه
 وبه
 اخذ
 الشيخ
 الامام
 شمس
 الالية
 السرخسي
 رحمه
 الله
 لان
 الاذن
 بالوقت
 بالقبض
 موقت
 فبعد
 الوقت
 يكون
 ممسكا
 مال
 الغير
 بخلاف
 اذن
 المستعير
 اذا
 قضى
 حاجته
 بالدابة
 المستعارة
 فردها
 مع
 عبده
 او
 مع
 بعض
 من
 كان
 في
 حاله
 فهلك
 لا
 يكون
 ضامنا
 وكذا
 لو
 رد
 الى
 عند
 صاحبها
 عبد
 يقوم
 على
 الدابة
 وقال
 الشيخ
 الامام
 الزاهد
 المعروف
 بجواهر
 زاده
 رحمه
 الله
 على
 قياس
 هذا
 يجب
 ان
 يقال
 اذا
 رد
 الغاصب
 الدابة
 المغصوبة
 الى
 عند
 صاحبها
 عبد
 يقوم
 على
 الدابة
 وحفظها
 صح
 رده
 والمعبر
 ان
 يسترد
 الغاربية
 ويرجع
 فيها
 متى
 شاكنت
 الاعارة
 مطلقة

او موقرة الى عشرين او ما اشبه ذلك لا يغير لانه ثم اذا كانت الاعارة مطلقة
 فيرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون المستعير غرسه وبناءه وعلى قول ابن ابي
 ليلى والشافعي رحمه الله عليه يضمن المعير قيمة البناء والغرس قيمتهما فقيمة يوم
 الاسترداد ولو كانت الاعارة موقرة بان قال صاحب الارض اعرتك هذه
 الارض عشرين سنة لغرس فيها اولسي فيها ثم رجع عن الاعارة قبل ان يضي
 كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك
 اذا كان قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يسأل المستعير ان يرفع البناء
 والاغراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء
 لا يضر بالارض فان كان يضره ذلك لصاحب الارض ان يملك البناء والاغراس
 بالقيمة وعلى قول زفر رحمه الله للمستعير ان يرفع البناء والاغراس ولا يضمن
 صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطلقة رجل قال لغيره اس في ارضي هذه
 بنفسك على ان اتركها في يدك ابدأ او قال لي وقت كذا فان لم اتركها فانا
 ضامن لك ما تنفق في بنائها ويكون البنا في فاذا اخرج من الارض يضمن قيمة
 البناء والاغراس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض ولو ان رجلا اعاد
 لبن رعيه ووقت لذلك وقتا ولم يوقت فلما تقارب الحصاد اراد ان يخرج
 المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد
 الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض في يده لئلا
 الحصاد وتصير الاعارة اجارة ولو ان رجلا اعاد ارضا ليدني المستعير فيها
 او يسكن ما بداله على ان يتركها فالبنا يكون في هذه اجارة فاسدة
 لانه شرط البنا لنفسه عند الاخراج فكان تملك النفعة تملكها بعض
 فكون اجارة بمنزلة مال وقال لغيره وهبت منك هذه الدار فيكون

ببعا وانما فدت الاجارة لحالة المدة واذا مات المغير والمستعير بطل الاعارة
كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين رجل استعار من رجل دابة عارية موقفة
فلم يرد لها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلك المضمن قيمتها لان رد العارية
يكون على المستعير وموته لا يكون عليه وفي الوديعة يكون على صاحبها وفي الغصب
يكون على الغاصب وفي الاجارة يكون على الاجر رجل اعاد دابة وسمى مكانا
معلوما فجاورها ثم ردها الى المكان المأذون فهلك في يده كان ضامنا
وفي الوديعة اذا البس الوديعة حتى ضمن ثم خلع فهلك في يده بعد ذلك بري
عن الضمان رجل اعاد شيا وسرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يده
لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا رجل قال لغيري اعزتي دابتيك
فنفقت فقال رب الدابة لابل غصبها فان لم يكن ركبها كان القول قول
المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا تقبل قوله ويكون ضامنا لوجود
الضمان وهو استعمال دابة الغير واذا قال رب الدابة اجرتها وقال لابل اعزتي
كان القول قول الراكب مع يمينه ولا ضمان عليه لانها تصادقا على ان الركوب
كان باذن المالك رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلم يتفوله الرجوع
الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل بالذهب به الى الرستاق وسلم الى صاحبه فهلك
الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا
بالرفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان الاعارة المطلقة للمستعير
ان يعير غيره سواء كانت الاعارة فيما يفتاد الناس في الانتفاع كالركوب والبس او
يتفاوت بسكنى الدار والحمل وان كانت الاعارة ليركب المستعير بنفسه فرفع
الى غيره كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان يرفع الى
غيره وهذا على قول من يقول ان المستعير لا يملك الايداع ولو قال المغير لا يدفع الى

غمان

غيرك كان ضامنا على كل حال اذا دفع الى غيره رجل استعار دابة ليسيع جنانا الى موضع
كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصل فسرقت الدابة قال رجل حرم الله
لا يكون ضامنا رجل استعار ستر اللتين من شرق الستر من الاذن لا يكون ضامنا
لانهم لم يتركوا الحفظ فان لم يقصبه في الحايطة كان ضامنا رجل استعار دابة فنام
في المقارة ومضودها في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب بالدابة ولم يعلم لا
يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق من المقود من يده وذهب
بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه يمكن من المقود
من يده وهو لا يعلم به يكون مصيعا قبل هذا كما اذا نام مضطجعا فان نجا لسا
لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة يكون
بين يديه لا يضمن ففهمنا اولي رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط
الذي يكون به وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرقت الحمار لا يضمن لان
ذاك حفظ وليس بتضييع ولو استعار بقرا واستعمله ثم ركه في المسرح
للرعي فضاع ان علم صاحبها برصه يكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان
لم يعلم بذلك ضمن رجل استعار من اخوتورا فاعاره نورا يساوي خمسين
فجمع المستعير بين هذا الثور وبين ثور له يساوي مائة وقرنها ففعلت الشعا
قالوا ادفع فعل مثل ما يفعله الناس لا يضمن ولا يكون ضامنا لانه اذا ادفع
ما لا يفعله الناس الا يكون المغير راويا رجلا ن سكونا في بيت واحد كل
واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه شيا ثم
طلب العارية فقالت المستعير قد كنت وضعت في الطاف الذي يكون في زاوية بيتك
قالوا ان كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير راويا ولا مضيعا فلا يكون
ضامنا رجل دخل الحمام فسقط قصعه الحمام من يده وانكسرت في الحمام

ان

او انكسر كوز الفخاخ من يده عند الشرب قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله لا يكون
ضامنا قلة هذا اذ لم يكن من سوا مساكه فان كان من سوا مساكه يكون ضامنا
رجل بعث اجيره او تليده فاستعار حمارا فسقطت العباءة عن الحمار في الطريق
قال ابو القاسم ان سقط من عسف عسف الاجير كان الاجير ضامنا وان لم
يعسف الدابة لا يكون ضامنا رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة
فدفعها الي غير لمسكها فصاعت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان المستعير شرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه
لا يملك الا عارة في هذا الوجه فلا يملك الا يداع وان لم يكن كذلك فيضمن
لانه يملك الا عارة في هذا الوجه فيملك الا يداع وذكر محمد رحمه الله في السير
ان المستعير اذا اودع الي من ليس في عياله كان **ضامنا** **فصل** في المستعير اذا
لم يدفع بعد الطلب رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب المعير ان يرد
فقال المستعير نعم هودي ادفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر ففرق
من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه
وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر المعير السخط والكره في
الامساك ضمن المستعير وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضى لان الرضى
لا يثبت بالشك فان صرح بالرضى لا يضمن المستعير ولو استعار كتابا
فضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالرد فلم يجبه بالضياح ووعد له
الرد ثم اخرج بالضياح قال بعضهم ان لم يكن ايسا من وجوده لا ضمان عليه وان
كان ايسا من وجوده كان ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يقبل
دعوى الضياح منه لانه من اقص امراة استعارت سراويل للباس
فلبست به وهي تمشي فزلت رجلها فتخرق السراويل الا ضمان عليها لانه

عن مضيقه رجل باع من اخر عصيرا فاعاره البايح حمارا لحمل العصير فلما حمل عليه
واراد سوق الحمار قال له البايح خذ عدان وسقه كذلك ولا تحل عنه فانه لا يمسك
الا هكذا فقال المشتري نعم فاخذ عدان ثم حل عنه بعد ساعة وترك العدان
فا سارع في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرط مقيدا فاذا
خالفه صار غاصبا وكذا لو اعار رجلا شيئا وقال له لا تدفع الي غيرك فدفع هلك
عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ضمن المستعير لانه دفع بخير اذ نه
وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن ليس لو اودع
الصغير ان يعير شيئا من ماله ولله الصغير الماذون فان فعل فهلك كان ضامنا
والصبي الماذون اذا اعان ماله صحت العارة رجل استعار من رجل ثورا
فقال له تعير اعطيك غدا فلما جاء الغدا اخذ المستعير الثور من بيته عند عينه
واستعمله ومات في يده كان ضامنا لانه اخذ بخير اذ نه وقد مر قبل هذا
اذا استعار من اخر ثورا غدا فاجابه صاحب الثور بنعم ثم جاء المستعير غدا
ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله وهلك قال ابراهيم
بن يوسف رحمه الله لا يضمن لان ثمة اخذ الثور من بيته غدا وكان ضامنا حب
الثور اجابه بنعم غدا وهمنا قال صاحب الثور اعطيك غدا وعدله اعطاه
وما اعاره رجل رهن عند رجل حاتما وقال للمرتهن لحم فحتم ففلك
الحاتم عنده يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو
انه لحم ثم اخرج الحاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عارضا
قالوا هذا اذا امر بحم في خصره وامر ان يحتم في السبابة ففلك حاله
التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالحفظ لا بالانتفاع به فلا يخرج من
ان يكون رهنا ولو امر بان يحتم به في الخصر ويجعل الفص من جانب

الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعانة وهو دما لو امر بان
 يحتم به في الخفض الفص في جانب الكف سوا ويكون اعانة هو الصحيح رجل قال
 لغريم من غير ان يستعير خذ عدي هذا واستخدمه يكون ذلك وديعة ويكون
 طعام العبد على مولاه ولو استعار رجل من عبد او طعام العبد يكون على المستعير
 لان نفقة العبد المستعير تكون على المستعير رجل استند من محبة رجل غير
 اذنه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله رأت عبدان المروى قال رأت
 عبد الله بن المبارك يستند من محبة غيره ولا يستاذنه وعن ابى المبارك رحمه الله
 ان رجلا استاذنه ان يستند من محبة فقال ما هذا الورع الباور وعمن
 سفيان التوري سيل عن هذا فقال هو مال غيره فليست اذنه قال الفقيه
 ابو الكيث رحمه الله ان استاذنه فحسن وان لم يستاذنه ولكنه يعلم ان يرد
 ان يستند محبة وان لم ياذن له ولم ينده فلا بأس ولو انه استند منه من غير
 ان يتكلم ولا اشار اليه بشئ فلا احب له ذلك الا ان يكون بينهما انيسا ط فلا
 بأس به رجل دفع الى رجل سكرالينتر في عرس قال ابو بكر البجلي رحمه الله ليس
 له ان يجلس لنفسه شيئا ولا ان يدفع الى غيره لينتره وان نثره كما امر ليس له
 ان يلفظ منه وهو كما لو دفع الى رجل درهما لفرقه على الفقراء ليس له ان ياخذ
 منه لنفسه وان كان فقرا قال الفقيه ابو الكيث رحمه الله هذا هو القياس
 ولكن لا ياخذ بهذا لان السر للاباحة وبناء الاباحة على السهو له على
 الاستغناء فلما امر ان ينتر صار كانه اباح له ان يلفظ وان يجلس لنفسه
 مقدار ما يجلس لناس رجل قال لغريم جعلتك في حل في ساعة او قال
 جعلتك في حل الدنيا قال ابو بكر البجلي رحمه الله يصير في حل في الدارين ولو
 قال لا اخاصك ولا اطلبك ليس هذا بشئ وحقه على حاله رجل في دار العارة

ويجعل
 ٢

رجل
 ٣

حايطة

حايطة بالرهص واستاجر الاجرا بعشرين درهما للبنا ثم اراد ان يسترد الدار
 وكان بناء من تراب صاحب الدار والحايطة قمت ما دام قايما واذا هدم لم
 يكن للتراب قيمة فاراد المعير ان يسترد الدار قال له المستعير رد علي
 نفقتي في هذا الحايطة والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس
 بالمستعير هدمه ولا له ان يرجع بالنفقة في العارة اراد به اذا انفق بغير
 اذن صاحب الدار فليس له ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحبه له انه
 لو هدم يكون حقه في التراب والتراب ملك صاحب الارض رجل دخل
 كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه من قال بضر رحمه الله ان كان
 يعلم صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبالي ولا يمنعه ارجو ان لا بأس به رجل
 استعار كتابا ليقرأه فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب كرم
 اصلاحه ينبغي له ان لا يطلع به لانه يضر فيه ملك الغير غير اذنه وان علم
 انه لم يكره اصلاحه فان اصله جاز لانه ما ذون دالة ولولم يطلع به
 لا يكون اثما لان اصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغريم اعرفني دابتك
 فرسحني عن محمد رحمه الله انه قال له فرسخان ذاهبا وجاييا استحسانا
 قال وكذلك كل عارية يكون في المصالح والسع والجنانة وفي القياس هو على
 الذهاب فافادة ليس له ان يرجع عليها وعن ابى يوسف رحمه الله اذا استعار
 دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويبيعها غيره وان لم يسم لها
 موضع ليس له ان يخرج بها من المصالح استعار من رجل امه لتضع ابنه له
 فارضعتة فلما صار الصبي ياخذ الامه قال له المعير اردد علي خادمي قال
 ابو يوسف رحمه الله ليس له ذلك وله اجر مثل خادمه الى ان يطعم الصبي وكذا
 لو استعار من رجل فرسا بغير عليه فاعانه ايا أربعة اشهر ثم لقيه

او قال الي
 فرسخين
 ٤

بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذ كازله ذلك وان لقيه في بلاد الشرك
 في موضع لا يقدر على الكرا والشر كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر
 عين وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع
 الذي يجد فيه كرا او شرار رجل قال لغريم قد حملتك على هذه الدابة قال ابو يوسف
 رحمه الله هو اعار وكذا لو قال حملتك عليك في سبيل الله رجل استعار محملا او
 قسطا لها وهو في المصرفا فز بها فهلك عن ابى يوسف رحمه الله عليه انه
 لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا او عمامة او سيفا فز به كان ضامنا
 رجل قال لغريم هذه الدار لك منحه ودفعها اليه عن محمد عن ابى حنيفة رحمه الله
 عليها ان هذه امانة وانما منحه بسكناها وكذلك منحه الارض زراعتها وكل
 شئ يحتاج الى منفعة كخدمة العبد وزراعة الارض ولبس الثوب وركوب
 الدابة ولو استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من شئ او عرق وقع عليه محرق
 لا يكون ضامنا

كتاب اللقطة

رفع لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء رحمهم الله وقال بعضهم محل رفعها
 وتركها افضل المتشقة لا محل رفعها والصحيح قول علماءنا رحمهم الله سواء كانت اللقطة
 دراهم او دنانير او عرضا او شاة او حمارا او بغلا او فرسا او ابلا وقال الشافعي
 رحمه الله في البغل والحمار والفرس والابل الترك افضل وهذا اذا كان في الصحرا
 وان كانت في القرية ترك الدابة افضل واذا رفع اللقطة يعرفها فيقول
 التقت لقطه او وجدت ضالة او عندي شئ فمن سمعتم يطلب دلو علي
 واختلفت الروايات في مدة التعريف قال محمد رحمه الله عليه في الكتاب يعرفها حولا
 ولم يفصل بينها اذا كانت اللقطة قليلة او كثيرة وعن ابى حنيفة رضي الله عنه
 روايان في رواية في ماقي دراهم او مايساوي ماقي درهم فما فوقها يعرفها حولا
 وان كانت اقل من ماقي درهم عشرة فما فوقها يعرفها شهرا وان كانت اقل من عشرة يعرفها
 ثلاثة ايام وعنه في رواية ان كانت عشرة فما فوقها يعرفها حولا

وقالت

كتاب اللقطة

وان كانت اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يري وقال بعضهم لا خمسة يحفظها يوما
 واحدا وفي خمسة الى عشرة يحفظها اياما ومن عشرة الى خمسين يحفظها جمعة وفي
 خمسين الى مائة يعرفها شهرا وفي المائة الى المائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين
 الى الف او اكثر يحفظها حولا وقال بعضهم في الدرهم الواحد يحفظه ثلاثة ايام
 وفي الدنانير فصاعدا يحفظ يوما ثم يعرفه وان كانت دون ذلك ينظر بمنه
 ويسره ثم ينصديق وقال الشيخ الامام الاجل شمس الدية ابو بكر محمد بن ابي سهل
 السرخسي رحمه الله عليه ليس في هذا تقدير لانه لم يفوض ذلك الى راي
 الملتقط يعرف الى ان يغلب على رايه ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك فعند
 ذلك في القليل ان جاء صاحبه دفعها اليه وان لم يجي فهو بالخيار ان شاء انسلها
 حتى يجي صاحبه وان شاء تصدق بها فان تصدق بها ثم جاء صاحبه كان ضامنا
 بالخيار ان شاء اجاز الصدقة ويكون الثواب له وان لم يجز الصدقة فان كانت
 اللقطة قايمة في يد الفقير اخذها من الفقير وان لم يكن قايمة كان له الخيار
 ان شاء ضمن الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه بشئ
 فان ضمن الملتقط صرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهين ان كانت شاة
 لا يطلبها صاحبه كالنوى وقصور الرمان فهو على وجهين ان وجدها
 الملتقط فمن جمعة كان له ان ينتفع بها وان اراد صاحبه ان ياخذها من
 الملتقط بعد ما جمعها كان له ان ياخذها لانه وجد عين ماله وان كان
 الملتقط وجدها جملة مجتمعة ليس له ان ينتفع بها قبل التعريف لان
 الظاهر انه سقطت من صاحبه ولم يلقها ولو كانت اللقطة شاة يطلبها
 صاحبه فاراد الملتقط ان يصرفها الى نفسه بعدما عرفها مدة التعريف
 فهو على وجهين ان كان الملتقط غنيا لا يجز له ذلك عندنا سواء فعل ذلك بامر

وان كانت

القاضي او بعينه وان كان الملتقط فقيرا ان اذله القاضي بان ينفق على نفسه كل له
 ان ينفق ولا يحل بعينه امر القاضي عند عامة العلماء رحمهم الله وقال بشرح كل وان كانت
 اللقطة اذ مضى عليها يوم او يومان يفسد فان كان قليلا نحو جوب العنب مثلها
 ياكلها من ساعته غنيا كان او فقيرا وان كان كثيرا يبيعها بامر القاضي ويحفظ
 منها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجازته بواجبه بامر القاضي
 وينفق عليها من الاجرة وان كان مما لا يمكن اجازتها يبيعها بامر القاضي وينفق عليها
 من الثمن فان انفق عليها من ماله بنفسه فعل ذلك بامر القاضي يرجع على صاحبه وبغير
 امر القاضي لا يرجع ويتبع للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يرفعها لصاحبها
 فان شهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قوله اي حبيفة
 ومحمد رحمه الله وعلى قوله اي يوسف رحمه الله هي امانة على كل حال اذ لم يكن
 من قصده الحفظ لنفسه ولا يضمن الملتقط الا بالمتعدي عليها او بالمنع عند الطلب
 هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد احدا يشهد ^{عند} الرفع او خاف انه لو اشهد عند
 الرفع ياخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهد فلم
 يشهد حتى جاوز ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كل رفع لقطه واشهد
 فجارحل وادعى انها له وذكر وزنها وكيلا وعددها وكل علامة كانت لها واضاف
 جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب البينة عندنا لا يجبر الملتقط على الدفع اليه
 وعلى قول مالك رضي الله عنه نجبر على الدفع الى المحل ولو دفعها اليه بالحلية ثم جا
 اخر واقام البينة انها له فان كانت اللقطة قائمة في يده الاول ياخذها صاحبها
 منه اذا قدر ولا شيء على احد وان كانت هالكة ولم يقدر على اخذها فصاحبها
 بالخيار ان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضا قاض لا ضمان
 عليه وان كان الدفع بعين فاض ضمن رجل مات في البادية كان لرفيقه ان يبيع متاعه

وحمان وحمل ذلك الى اهله غنم او بقير يجمع في مكان ويجمع من معرها واختباها ونحو
 في ذلك فكل ذلك يكون لهم ولا يكون لغيرهم ان يرفعوا ذلك وروي هشام عن محمد
 رحمه الله اذا اجمع سرق من الدابة في الحان وترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك
 يكون لمن اخذها الا لصاحب الحان حطب وجد في الحان لم يكن له قيمة فهو حلال
 لمن اخذه وان كان له قيمة يكون لقطه وحكم اللقطة معلوم التفاح او الكزبرة
 اذا كان في رجراري قالوا يجوز اخذه وان كان له قيمة كثيرا فهذا ما يفسد لو
 ترك وان وجدها جوز ثم اخرى ثم اخرى ثم بلغ عشرة ولها قيمة فان وجد الكل في موضع
 واحدة لقطه لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة تكلوا فيه والصحيح انها بمنزلة
 اللقطة بخلاف المواثا اذا وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز اخذها لان النواها
 رمى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز تحت حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار فانها
 يتركها صاحبها رجل مر في ايام الصيف ثمار ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان
 ذلك في مصر لا يسعه ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصا
 دله لان في ذلك المصار لا يكون مباحا ذلك عادة وان كان في الحايطة فان كان الثمارا
 ولا يفسد كالجوز واللوز لا يسعه ان ياخذ ماله يعلم بالاذن وان كان الثمارا لا يسقي
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يسعه ان ياخذ ماله يعلم ان صاحبها اباح ذلك وقال
 بعضهم لا بأس به اذ لم يعلم النهر من حكاو دلالة او عادة وعليه لا عثم وان كان
 ذلك في الرساتق الذي يقال لها مرسسه فان كان ذلك من الثمار التي يتفق لا يسعه
 ان ياخذ الا ان يعلم وان كان من الثمار التي لا تسقى اتفقوا على انه يسعه ماله يعلم النهر
 هذا في الثمار الساقطة تحت الاشجار فان كانت على الاشجار فلا فضل ان ياخذ في موضع
 ماله ياذن له الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشعرون بذلك
 فيسعه ان ياكل ولا يسعه ان يحمل واذا وجد في الطريق شجرة او اوراق شجر

ان ياخذ

ينفع به خورق التوت ونحوه ما يرى دود الفزقان كان كثير له قيمة ليس له ان
 ياخذوا ان اخذوا كان ضامنا وان كان ورقا لا ينفع به كانه ان ياخذوا المزارع اذا
 التقط السابل بعد ما حصد الزرع وجمعه قال الشيخ الامام محمد بن ابوبكر الفضل
 رحمه الله يكون له ذلك خاصة لانه لو لم يلتقطها صاحب الارض وانما يلتقطها
 الفقرا بمنزلة الثوب الخلق اذا رماه صاحبه او النواة فتم ان يرفعها الراعي
 كان هو اولى وان لم يرفع كان لغيره ان يرفع مبطحة بقي فيها من البطاطية فانهبها
 الناس قال الفقيه ابوبكر البجلي رحمه الله اذا تركها صاحبه لياخذ من ثا
 فلا بأس به كما لو رفع الزرع وترك في الارض سدا بل يلتقطه الناس وجلس
 دابته فاحدها غيره واصليها قال الناطقي رحمه الله ان كان المال عند
 التسيب جعلتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها ان ياخذها لانه اباح التملك وان
 لم يكن قال ذلك كان له ان يستردها لانه لم يبيع الملك وكذا الرجل اذا ارسل
 صيده فهو بمنزلة الدابة التي سيبها وان اختلف اخذها والصاحب فقال اخذ
 لصاحبها قد قلت عند التسيب هي لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول كان
 القول قول صاحبه مع اليمين لانه ينكر اباحة التملك ولو سيب دابته فاخذها
 انسان واصليها ولم يقل صاحبه عند التسيب اخذها كان لصاحبها ان ياخذها وان قال
 صاحبه عند التسيب من شافها فليأخذها فان لم يقل ذلك القوم معلومين فهي
 لمن اخذها استحسنوا ونظروا هذا ما ذكر محمد رحمه الله في السير رجل قال جماعة جارية
 هذه لمن اخذها منكم فمن شافها فليأخذها يكون ذلك تملكها منه لمن اخذها رجل
 التقط لقطعة ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب
 ان يبرأ عن الضمان ولم يفصل بينها تحولا عن ذلك المكان ثم اعادها اليه ويثمنها
 اعادها اذا تحول قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله انما يبرأ اذا اعادها

المزارع لا يلتقطها

اذا

بعد ما

بعد ما تحوله يكون ضامنا واليه اشار الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر هذا اذا
 اخذ اللقطة ليعرفها فان كان اخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الي
 صاحبها لانه اذا اخذ لياكلها يصير غاصبا والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
 من كل وجه وقيل على قول زفر رحمه الله يبرأ عن الضمان وهو كالمالك دابة
 فوكبها ثم تركها عنها وتركها في مكانها على قول ابى يوسف رحمه الله يكون ضا
 وعلى قول زفر لا يكون وكذا لو تركها خاتما من اصبع ناسم ثم اعادها الى اصبعه
 بعدما انبته ثم ناسم فهو على هذا الخلاف ولو اعادها الى اصبعه قبل ان ينبت
 من تلك النومة يبرأ عن الضمان في قولهم ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه
 ثم نزعها واعادها الى مكانها فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبسها بلبس
 ذلك الثوب عادة فاما اذا كان قميصا فوضعه على عاتقه ثم اعادها الى مكانه لا
 يكون ضامنا لانه حفظه وليس استعماله وكذا اختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه
 في المختصر يستوي فيها اليمنى واليسرى اما اذا لبسه في موضع اصبع اخرى ثم اعادها
 الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل
 معروفا بتختم خاتمين على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده
 الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد سيف ثم نزعته واعاده الى مكانه فهو على هذا
 الخلاف وكذا لو كان متقلدا بهذا السيف كان له ذلك استعمالا وان كان متقلدا
 بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم رجل
 فتح باب القصر فطار الطائر او فتح باب صطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة وذهبت
 الدابة او حل قيد عبد فابق العبد قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا ضمان عليه كيف كان
 ذهبت في مورد لك او بعد ذلك وقال محمد رحمه الله يضمن في الاحوال كلها وقال
 الشافعي رحمه الله ان ذهب في مورد ضمن وان ذهب بعد ما مكث ساعة لم يضمن والسارق

بسيف فتقلد

وابو يوسف

وجعل موضعاً مجتمع فيه الدواب فسرق فيها لمن سبقت يده اليها خلافاً من نصيب شبكة
 فان نصيب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولى لان هناك ما اعترض على فعل
 صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عبرة لفعل الصيد اما هنا اعترض على فعله فعل معتبر
 وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون صاحب الحايطة
 اولى بسرقة الدواب الا ان الناس ما تعارفوا وتملكها فتكون لمن سبقت يده اليها
 بالرفع رجل له دار يتواجد بها انسان بابل واناخ في داره واجتمع من ذلك
 بعز كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رايه ان يجمع
 فكل من اخذه فهو اولى به لانه مباح وان كان من راي صاحب الدار على وجه الاباحة
 ان يجمع البعز والسرقين فصاحب الدار اولى لانه اعد الدار للاحرار وقد ذكرنا
 رواية هشام رحمه الله في سرقة الدابة اذا اجتمع في الخان ساحة يبيضا يطرح اصحاب
 السكة فيها التراب والسرقين والرماد حتى اجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان اصحاب السكة طرحوها لاجل المرمي والاباحة
 وكان صاحب السكة هباً الساحة لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهي الساحة لذلك
 فهي لمن سبقت يده اليها بالرفع وقال القاضي الامام ابو علي السعدي رحمه الله هي لمن رفع
 وما قال من تهيئة المكان فليس بشئ حمام يرى دخل دار الرجل وفرخ فيها فخا رجل
 واخذ قالوا ان كان صاحب الدار ودالباً وسدا الكوة فهو صاحب الدار لانه
 اخر من فلكه وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو من اخذه لانه مباح لم يملكه
 صاحب الدار ولو كان له حمام اخر وفرخ قال الفرخ يكون لصاحب الدار لانه يبيع
 ملكه ويكره امساك الحمامات ان كان يضرب الناس روي ان بعض الخلفاء راي
 بمكة حماما كثيراً فامر باخذ الجملة واخرج الي الحل وذبح الكل وتصدق
 بجمعها واعطى لكل دجاجة درهماً رجل اخذ بروج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها

في حمام

فاخذ
الحمام

ومسك

ويمسكها ويعلمها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر به الناس وان اختلط بها
 حمام اهل الغيرة ينبغي ان ياخذها فان اخذه يطلب صاحبه ويرده لانه بمنزلة
 اللقطة والضالة وان لم ياخذها وفرخ عنده فان كان الحمام غريبه لا يتعرض
 لفرخه فانه ملك الغيرة وان كان الحمام لصاحب البرج والغريب ذكر فان الفرخ
 يكون له وكذا البيض وان لم يعلم ان في برجه غريب قالوا لا شئ عليه ان شاء الله تعالى
 لان الاصل عدم الغريب رجل وجد عرضاً للقطعة فغرفها ولم يجد صاحبها وهو
 فقير فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا له يجب عليه ان يتصدق على
 الفقراء بمثل ما انفق على نفسه امرأة وضعت ملامتها فجات امرأة اخرى وضعت
 ملامتها ثم جات الاولى واخذت ملامة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان تنفع
 بملامة الاولى لانه انتفاع بملك الغيرة فان ارادت ان تنفع بها قالوا لا ينبغي
 ان يتصدق هي بهذه الملامة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب
 الصدقة لصاحبها ان رصيت ثم تهب الابنة الملامة منها فيسحق الانتفاع بها
 لانه بمنزلة اللقطة فكان سبيلها الصدق وان كانت غنية لا يحل لها
 الانتفاع بها ولذلك الجواب اذا سرق وترك له عرض رجل النقطة لقطعة
 فضاعت منه فوجدتها في يد غيره فلا حوصمة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف
 الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان ياخذها من الثاني فان في اللقطة الثاني
 كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعة
 رجل اخذ شاة او بغيرها فامر القاضي بان ينفق عليها ثم هلك الدابة كان له
 ان يرجع على صاحبها بما انفق عليها لان الانتفاع بامر القاضي كالانتفاع بامر
 المالك رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما
 يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال

والملكع
ص

على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة رجل غاب وجعل ان في يد رجل ليعرها ودف
اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ المالك وليس ان يمر الدار الا باذن
الحاكم لان حال الغائب غير معلوم يحتمل انه مات فيعزل الوكيل ولا يكون
الرجل وصيا رجل التلقط لقطه فهلكته عنده فان كان التلقط حين اخذها
قال انها اخذتها لا ردها على اهلها و شهد شاهدان على مقابلة الله لا يكون ضامنا
فان لم يكن له على ذلك بينة و صدقه صاحب على كك فله ان كذبه واختلما
فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هو ضامن وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يكون ضامنا وعليه اليمين بالله ما اخذها الا ليعرفها هذا اذا اتفق على كونها
لقطة وان اختلفا في كونها لقطة فان قال صاحب المالك اخذتها غصب وقال
التلقط كانت لقطة واخذتها لك كان التلقط ضامنا في قولهم جميعا التلقط اذا
اقرب لقطة لرجل واقام رجل اخر البينة انما له يقضي بها لصاحب البينة
فان اقربها الرجل و دفعها اليه فاستهلكها ثم اقام اخر البينة انما له فان
كان دفع الى الاول بقضا او بغير قضا كان لصاحب البينة ان يقضي القابض ما له
بغير امر عن اخيه رفيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البينة
لا يرجع هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب وان اختار
صاحب البينة تضييع الدافع فان كان الدفع بغير قضا كان له ان يضمنه وان كان
الدفع بقضا لم يذكر في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون السلة على الاختلاف على
قول ابى يوسف رحمه الله ليس له ذلك وعلى قول محمد له ذلك

كتاب اللقيط رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لو لم يلتقطه
لا يهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان يعلم انه لو لم يلتقطه يهلكه محالة يفترض
عليه ان يلتقطه واذا التلقط يكون اما في يده ويكون اللقيط حراما حتى ان

مات قبل ان يعقل يصل عليه وتستحق نفقته من بيت المال ينبغي للتلقط اذا كان لا يريد
الا نفاق من مال نفسه ان يرفع الامر الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال
واذا جنى اللقيط جناية يكون جنائته في بيت مال المسلمين وان مات اللقيط وترك مالا
يصرف ماله الى بيت المال وان اتفق التلقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا
لا يرجع بذلك على اللقيط وان امر القاضى ان ينفق عليه من ماله على ان يكون
ذلك ديناً على اللقيط فان اتفق يكون ديناً له على اللقيط كما لو امر بالانفاق ان ينفق
عليه من ماله كان للامور ان يرجع على الامر فيما اتفق وان امر القاضى ان ينفق
على اللقيط ولم يقل على ان يرجع بذلك على اللقيط اشار في الكتاب الى انه لا يرجع
عليه بما اتفق بعد البلوغ وقال الطحاوي له ان يرجع عليه اذا اتفق بامر القاضى
وان لم يشترط له الرجوع كما لم يبلغ اذا امر رجلا بان ينفق عليه ولم يشترط له الرجوع
كان له ان يرجع وان امر القاضى بالانفاق وشترط ان يكون له الرجوع على اللقيط
فادعى التلقط بعد بلوغه انه اتفق عليه بامر القاضى كذا ان صدقه اللقيط
رجع بذلك عليه وان كذبه في الانفاق لا يرجع اليه البينة وحكم اللقيط بعد بلوغه
في شهادته وجنائاته والجنابة عليه وحده حكم الحر المسلم واللقيط يجوز شهادته
في كل ما يجوز شهادة الحر المسلم عندنا ولو ادعى رجل ان اللقيط ابنه بعد ما بلغ
اللقيط او صغير يعجز عن نفسه صح تصديقه استحسانا واذا ابى التلقط ان ينفق على
اللقيط وساله من القاضى ان ياخذ منه اللقيط فان القاضى لا يقبل منه اللقيط
الا ببينة فان اقام البينة انه لقيط كان القاضى بالخيار ان شا قبل منه اللقيط وان
شالم يقبل لا نه لما التلقط فقد التزم حفظه وترتبته فلا يمكن له ان يعزل
نفسه ولا يصير معزولا الا بعزل القاضى والا ولي القاضى ان يقبل بينته اذا علم
انه عاجز عن الحفاظ بنفسه فان قبله القاضى ووضع في يد اخر وامر الثاني ان

ينفق على ان يكون ذلك ديناً على اللقيط ثم ان الملتقط سأل من القاضي ان يرد عليه كان
القاضي بالخيار ان شارده وان شام يرد رجل النقطة لقيطاً في اخر قانتزعه منه
فاختصم الاول والثاني في القاضي فان القاضي يرفعه الى الاول لان الاول احق بحفظه
ولو كان الملتقط دفع اللقيط الى غيره باختياره لا يكون له ان ياخذه من الثاني لانه ابطل
حق نفسه عن اختياره فان ادرك اللقيط ولا رجلاً جاز ولاؤه فان كان جني حياً
فعقله يت المالك والى رجلاً لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكر كان
او انثى يساً من بيع او شراء او نكاح او غيره واناله ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يخنه
فان فعل ذلك كان ضامناً للملتقط ان ينقل اللقيط حيث شاؤ ولو ادعى الملتقط
ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه لقيط لا يقبل قوله الا بحجة لان اللقيط محكوم بالحرية
ظاهراً ولو وجد الرجل لقيطاً معه مال كان المال للقيط وان وضعه القاضي في
يد الملتقط وقال انفق عليه من هذا المال جازاً امره ويصدق الملتقط في نفقة
مثله وما اشترى الملتقط بذلك المال من طعام او كسوة كان جازاً واذا مات
اللقيط وترك مالا ولم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الا بحجة
ولو ادرك اللقيط كافراً فان كان الملتقط وجده في مصر من اصهار المسلمين فانه تجسس
ويجبر على الاسلام استحساناً واختلفوا في موضع القياس والاحسان قال بعضهم القياس
والاستحسان في قتله اذ لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وفي بعضهم
القياس والاستحسان في الجبر على الاسلام في القياس لا يجبر على الاسلام وترك على
الكفر بالجزية وفي الاستحسان تجبر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح
واذا مات اللقيط قبل ان يعقل ديناً من الديان ان كان الملتقط وجده في مكان
المسلمين يصلي عليه كان الملتقط مسلماً او ذميّاً وان وجده في بيعة او كنيسة او في
قرية ليس فيها الا مشرك لا يجبر على الاسلام مادام حياً وان مات قبل ان يعقل في رواية

التحارب

التحارب الملتقط لا يصلي عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد وهذه
المسألة على وجوه اربعة ان وجد مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلماً وان وجد
كافراً في مكان الكفر كالبيعة والكنيسة يكون اللقيط كافراً احكاماً وان وجده كافراً في
مكان المسلمين او وجده مسلم في مكان الكفرة اختلفت الروايات في هذين الوجهين
في رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى من رواة
ابي سليمان رحمه الله يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام
ايهما كان لان الاسلام يجعل ولا يعلى كالولد من ابوين احدهما مسلم والاخر
كافر فيجعل مسلماً تبعاً للمسلم وفي بعض الروايات يعتبر الزنجر ان كان على اللقيط
زي الكفرة فان كان في عنقه صليب او عليه ثوب ديباج يلبسه الكفرة
او كان مجزوز وسط الراس يحكم بكفره ولو وجد لقيطاً على دابة كانت الذمة
للقبط كالو وجد معه مال اخر واذا وجد اللقيط في مكان الاسلام فادعى رجل
من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الابينة وفي الاستحسان
يصدق في دعوى النسب دون الميراث واذا ادعى مسلم ان اللقيط عبده فاقام
البينة فانه يقضى له به وانما يقبل البينة على رقه لان الملتقط خصم باعتراف
البيد فكانت البينة قايمة على خصم وان اقام ذمي بينة من اهل الذمة انه ابنه
واقام مسلم بينة انه عبده فلا يقبل شهادة اهل الذمة في بطلان بينة المسلم وقال
بعضهم اراد به الذمي اذ اقام بينة من اهل الذمة ابتداءً انه ابنه لا يقبل
بينته لان الذمي اذ ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا
انه يكون مسلماً حكماً فلا يبطل الحكم باسلامه بهذه البينة ولا يحكم بكفر
بهذه البينة لان هذه شهادة قامت في حكم الدين على مسلم وذمي فلا يقبل
وان كان شهوداً الذي مسلمين يقضى له به ويصير تبعاً له في الدين ولو وجد

في كتاب اللقيط انه لا تجوز شهادتهم
على المسلمين ولا اذ اقاموا البينة
بينة من اهل الذمة انه ابنه

اللقيط مسلم وذى فتنا زعا في كونه عبدا أحدهما يقضى به للمسلم لان ذاك
انفع للقيط ولو كان الصغير في يد مسلم ونصراني فادعى المسلم انه عبده وادعى
الذي انه ابنه ادعى ذلك معافان الصغير يصير حرا وهو ابن النصراني
يرجح دعوى النصراني لان فيه اثبات الحرية ولا يرجح دعوى المسلم باعتبار
الاسلام لانه لو جعل نصرانيا يتبع للنصراني بلا سلام يكون في يده ولو
جعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة اللقيط انه ابنها قال
لا يقبل قولها بلا شبهة اذ ادبه امرأة لها زوج فادعت امرأة انه ابنها
من الزوج وانكر الزوج الولادة حال الولادة لا يثبت البشهادة القابلة
وان لم يكن لها زوج فقالت لصغيري لا يثبت النسب البشهادة رجلين وان ادعى رجل
اللقيط انه ابنه يقبل قولها الا ببينة ولو اقامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة
ثبت النسب منها لا لخالها اقامت امرأة واحدة بان شهدت القابلة انهما ولدته ثبت
النسب منها وان ادعت امرأتان فاقامت كل امرأة انهما ولدته وهوابنهما فهو ابنهما جميعا
في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية ابي سليمان رحمه الله لا يكون ابن واحدة منها
الا ان يقيم كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فيجوز ثبوت النسب
منهما في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يثبت
النسب من واحدة وان اقامت احدهما رجلين والاخرى امرأتين فجعل ابنا لثمة شهد
لها رجلان ولو ادعت امرأتان اللقيط انه ولدهما كل واحد منهما يقيم البينة على
رجل على حدة بعينه انها ولدته منه قال ابو حنيفة رحمه الله يصير ولدهما من الرجلين
جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا الرجلين ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما يقول
هو ولدي من جارية مشتركة بينهما يثبت نسبه منهما ويصير ولدهما يرثهما ويرثاه
ولو كانت الجارية بين ثلاثة نفر فجات بولدت فادعوا جميعا ذكر القتيبي ابو الليث

انه يثبت

انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا اربعة او خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله
اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك لا يثبت ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه
ابنه من زوجته وهي امة فصدقه مولى الجارية يثبت النسب من الملقط الذي ادعاه
في قولهم جميعا واختلفوا ان هذا الولد يكون رقيقا لمولا الامة قال ابو يوسف
رحمه الله هو حر ولو ان عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولا
كذبت بل هو عبدي فان كان العبد مجورا كان القول قول العبد لان الماذون يدامقته
في اكسابه اذا وجد اللقيط قتيلا في مكان عند غير الملقط فان القسامة والدية
يكون على اهل ذلك المكان لبيت المال كالحرا اذا وجد قتيلا في مكان رجل الملقط ليطا
ثم قتله هو او غير خطا كانت دية على عاقلة القاتل لبيت المال وان قتله عبدا فان
شا الامام قتل القاتل وان شا صاحبه على الدية في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وليس له ان يعفو او قال ابو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحرى اذا اسلم
في دار الحرب وخرج اليها ثم قتله رجل عبدا كان على القاتل القصاص في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما وعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان لقيط قزفه
انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه ولو قذف انسان بعد البلوغ وجب عليه
الحد في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يثبت
والقصاص كغيره من الاحرار واذا ادرك اللقيط فاقر انه عبدا فلا وادعاه فلا
صح اقراره ويصير عبد المقر له وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حرية بالقضاء
اما بعد قضى القضا القاضي عليه الحد كامل او بالقصاص في الطرف لا يصح اقراره بالر
بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجنابات والحدود
احكام العبيد ولو كان اللقيط امرأة فاقرت بالرق لرجل وصدقه ذلك الرجل كانت
امته له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما لو

هلم

أقوت أنها ابنه إلى الزوج نصدقها أبو الزوج فإنه يثبت النسب ويبطل النكاح لأن
 الأخية تنافي النكاح ابتداء وبقا والرق لا ينافي فإن اعتقه المقر له وهي تحت زوج
 لم يكن عليها لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقرت بالرق يصير
 طلاقها ثنتين لا يملك الزوج الزوج عليها بعد ذلك الاطلاق واحدة ولو كان طلقها
 ثنتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد
 ما مضت حيضتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة فاذا ادرك اللقيط فتزوج
 امرأة ثم اقرانه عبد فلان ولا امراته عليه صداق فصل اقوالهم ولا يصدق على
 ابطاله وكذلك لو استدان ديناً او بايع انساناً او كفل بكفالة او وهب هبة او نصدق
 بصدقة وسلم او كاتب عبد او دين او اعتقه ثم اقرانه عبد فلان لا يصدق على
 ابطال شيء من ذلك **كتاب الحظر والاباحة**
 ما يكره اكله وما لا يكره وما يتعلق بالصيام رجل اشترى بالدرهم المغصوبة قطعاً
 ان لم يصف الشرا إلى الغضب ولكنه نقد الثمن منه حل له ان ياكله ويوكل غيره وان اضاف
 الشرا إلى الدرهم المغصوبة ونقد الثمن منه يكره له ان ياكل ويوكل غيره وعن شداد
 رحمه الله انه سئل عن قول أبي حنيفة رحمه الله فمن اشترى بالغضب ودفع غيره واشترى
 بغير الغضب ونقد الثمن من الغضب قال لا يتصدق بشيء الا ان يشتري بالغضب ويدفع
 الغضب ولو اشترى بالدرهم اليه كانت ودیعة عنده ورجع بها قال نصير رحمه الله ان
 اضاف الشرا إلى الوديعة ونقد الثمن منه يتصدق بالرجح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله وان لم يصف الشرا إلى الوديعة ودفع الثمن إلى من الوديعة او اضاف الشرا إلى
 الوديعة ونقد غيرها لا يتصدق بالرجح في قولهم قالوا لا بأس للقاضي ان يقبل الصلح
 من وإلى البلدة التي هو عليها قلده هذا الوالي او غيره رجل دخل على سلطان فقدم اليه شيء
 من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشترى بالثمن او لم يشتري لا نهى الرجل لا يعلم انه غصبه

فانه حر

فانه حل له ان ياكل من ذلك اما الذي اشترى بالثمن اذا لم يكن الشرا مضافاً إلى الغضب فظاهر
 واما الذي اشترى بالثمن و اضاف العقد لم يقع عليه الثمن المشار اليه فلا يتمكن المبتاع في البيع
 واما اذا اضاف الشرا إلى الغضب الا ان الرجل اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من الغضب بعينه فلا
 لم يعلم بالحرمه والاصل في الاشياء الاباحة وان علم انه مغصوب بعينه لا حل له ان ياكل لا
 علم بالحرمه ومسأله حرمهم الله قالوا ينبغي ان لا ياكل من طعام الوالي ليكون نصيراً على
 الخاص قال الناطقي اذا اهدى الرجل إلى انسان او اضافه ان كان غالب مال المهدى
 من الحرام ينبغي ان لا يقبل الهدية ولا ياكل من طعامه مالم يخبرانه بحلال ورثه
 او استقرضه من غيره وان كان غالب مال المهدى من الحلال لا بأس بان يقبل الهدية
 وياكل مالم يتبين عنده انه حرام لان اموال الناس لا يخلوا عن حرام فيعتبر الغالب
 واذا مات عامل من عمال السلطان واوصى ان يعطى الخطة للفقراء قالوا ان كان
 ما اخذه من الناس مختلطاً بماله لا بأس به وان كان غير مختلط لا يجوز للفقير
 ان ياحذه اذا علم انه مال الغير فان كان ذلك الغير معلوماً رده عليه وان لم يعلم
 الاخذانه من ماله او من مال غيره فهو حلال حتى يتبين انه حرام وقال القتيبي
 ابو الليث رحمه الله ان كان مختلطاً بماله على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هو
 على ملك صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يملك المال بالحال ويكون للاخذ
 ان ياحذه اذا كان في بقية مال الميت وقابمقدار ما يؤدي به حق الخصم مسلم
 دعاه نصراً إلى داره ضيفاً وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من
 التجارة قال بعضهم تحل له ان يذهب إلى صفاة البصري لأن هذا نوع من
 البر وأنه ليس بحرام بل هو مندوب وقال بعضهم اذا دعاه المجوسي والنصراني
 إلى طعامه يكره للمسلم ان ياكل وآن قال استريت اللحم من السوق لأن المجوسي
 يبيع المنخقة والموقودة والنصراني لا ذبيحة له وانما ياكل هو ذبيحة المسلم أو تحق

اليه فالتعقد

وان كان الداعي لا الطعام يهوديا فلا بأس للمسلم ان يأكل طعامه لان اليهودي لا يأكل
الا من بجة اليهودي او المسلم رجل مات وكسبه كان من بيع الباذق قالوا ان تورع
الورثة عن اخذ ذلك المال اولى فان عرفوا اربابها ردوه على اربابها لانه لا يخلو عن وقوع
خسب وان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها لان هذا مال حصل بسبب خبيث فكان سبيله
التصدق به اذا عجز عن الرد على صاحبه وكذا الحكم فيما اذا اخذ رشوة او ظلم
ان تورع الورثة عن ذلك كان اولى واما الذي باخذه المغني والقوال والساحبة
قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختياره بعينه عقد واما
الذي باخذه المعلم قالوا لا بأس للمعلم ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا
الزمان حكى عن ابي الليث الحافظ كنت افتي ثلاثة اشيا فرجعت عنها كنت
افتي ان يحل للمعلم ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم
ان يدخل على السلطان وكنت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القدي
فيذكرهم لجمعوا له شيا فرجعت عن ذلك كله واذا اهدي اب الصبي الى معلم الصبي
او الى مؤدبه في الاعمال وان لم يسأل ولم يلح عليه لا بأس به بل هو يستحب لانه يتر
وآن طلب ذلك قالوا في زماننا ان يطلب اجر مثله والرجل اذا كان مطربا
مغنيا ان اعطى بعينه شرط قالوا يباح له ذلك وان اخذ على شرط رد المال على صاحبه
ان كان يعرفه وان لم يعرفه بصدق به وعن ابي بكر الاسكاف رحمه الله قال
اذا اكل عين الغضب عن ابي حنيفة رحمه الله انه يأكل حلالا لانه استملكه بالمضغ
فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال رحمه الله ينبغي ان لا يؤخذ هذا كيد يتجاسر
الغاصب والظالم الى كل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين يأكلون
اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وهذا مخالف
ظاهر مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه فان عنده المستهلك يكون على ملك المالك

مقوله

قال

في اللطائف

حتى لو صالح من المصوب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عندك قال نصير رحمه الله
المكروه الى الحلال اقرب وبه قال خلف ابن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله المكروه
والشبهة الى الحرام اقرب وهذا راوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله رجل غصب لحاف طين
او حطة فطينها قال ابو بكر البجلي حل له اكله وعليه الضمان في قول ابي حنيفة رحمه الله
رحمه الله وهذا ظاهر قول ابي حنيفة لان علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
اذا غصب حنطة فطينها او لحاف فطينها ينقطع حق المالك ويصير ملكا للغاصب
وقال ابو يوسف رحمه الله اكله حرام قبل ان يرضى صاحبه كمن لا يحل له اخذ الصدقة
قال ابو بكر البجلي رحمه الله الا فضل له ان لا يقبل جازية السلطان فان كان للسلطان
مال ورثها عن ابيه يجوز اخذ جازيته فيقبل له لو ان فقيرا ياخذ جازية
السلطان مع علمه ان السلطان اخذها غصبا يحل ذلك قال ان كان السلطان
خلط الدرهم بعضها ببعض فانه لا بأس به وان دفع عين الغصب من غير
خلط لم يجز اخذه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا الجواب يستقيم على
قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده اذا غصب الدرهم من قوم وخلط
بعضها ببعض مملوكها الغاصب اما على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا
يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبه سيل الرازي رحمه الله عن بيت
المال هل للاهنياف فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس
للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن رجل
اخذ ارض الحور مزارعة من متصرفها قال ابو القاسم رحمه الله نصيب
الاكره يطيب لهم اذا اخذوا الارض مزارعة او استأجروها فان كان
لجور كروما او اشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب له الا كره وان لم
يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالكمها يكون

الى السلطان ويكون بمنزلة ارض الموت ويبغى للسلطان ان يتصدق بنصف الخارج
 على المساكين وان لم يفعل ذلك يكون اثما واما غصب الاكره يطيب لهم ويطيب لمن ياكل
 من ذلك برضاهم واذ كان لا يخلو ذلك من نوع شبهة الا انهم قالوا ليس زماننا
 زمان الشبهات وعلى المسلم ان يتقوا الحرام المعين امرأة زوجها في ارض الجوز قال
 الفقيه ابو بكر البجلي رضي الله عنه ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام
 غضبا فهي في سعة من اكلها وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من مال اصله
 ليس يطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج
 وارض الجوز ارض لا يقدر صاحبها على زيادتها وادخراجها في دفعها الى الامام
 ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا لصاحبها سحبة
 في مقبرة قالوا ان كانت نائبة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فذلك الارض
 يكون احوق بصنع بها ما يشاء وان كانت الارض مواتا لانه ما لك جعلها
 اهل تلك المحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضع من الارض على ما
 في القديروان نبتت الشجرة بعدما جعلت مقبرة فان كان الغارس معلوما
 كانت له ويبغى ان يتصدق بثمنها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها يكون
 للقاضي ان يراي قلعها او انفلتها على المقبرة فعلى رجل وجد حوزة ثم اخري
 حتى بلغت عشر اوصالها قد راها قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان وجدها
 في موضع واحد فهي لقطه وان وجدها في مواضع متفرقة حل له ذلك من جمع اواة
 من اماكن متفرقة فصارت لها قبعة فانها تطيب له وقد مرت المسئلة في اللقطه
 قال الفقيه ابو الوليد رحمه الله وعندى ان وجدها الجوز في موضع واحد
 او في مواضع فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف الواة لان الواة ترى
 فصير مباحا بالرعي والجوز لا يرى الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز لقطتها

كان حكمها

كالنبد

كالسابل اذ اقيمت في الارض وعن محمد رحمه الله شجرة ثمرة في ارض رجل واغصانها خارجة
 الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال قد وسع في هذا من السلف من لا شك في زهدهم
 وعلمهم فلا يخالفهم ويكون اكل الطين لان ذلك مضرة فيصير قالا انفسه امرأة تاكل القيت
 واشباه ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع البجلي رحمه الله لا بأس به ما لم تاكل فوق الشبع
 ويكون الاكل فوق الشبع وكذا الرجل اذا اكل فوق حاجته لمصلحة بدنه لا بأس به ان ياكل
 فوق الشبع ويكون البان الاثن للربض وغيره وكذلك لحومها وكذلك التداوي بكل حرام
 لقوله تعالى عليه السلام ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم وان ادخل مرارة
 في اصبعه للتداوي قال الفقيه ابو جعفر روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كره
 ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره وهو على الاختلاف في شرب ما يوشك
 لحد للتداوي فيقول ابي يوسف اخذ الفقيه ابو الوليد وبحور الحقنة للتداوي
 للمرأة وغيرها وكذا الحقنة لاهل الهزال اذا فحش بغضى الى الشك وجوز للرجل النظر
 الى فرج الرجل للحقنة ذكره شمس الائمة رحمه الله وعن ابن منقار رحمه الله البطنة
 بطننا ان احداها ان ينوي بها الرجل السمن وعظم البطن فذاك مكروه اما
 من رزق بطن عظيم كان ذلك خلقه له من غير ان يتعد السمن فلا شيء عليه واذا اكل
 الرجل اكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن لا بأس به قال رايث ابن اسيد بن مالك
 رضي الله عنه ياكل الوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا ويغفره ذلك رجل استطاع
 بطنه او رمدت عينه فلم يعالج حتى اصغنه ذلك ومات منه قالوا لا يا شمر
 عليه ولو انه جاع ولم ياكل وهو قاد رعي الاكل كان اثما وفرض عليه ان ياكل
 مقدار قوته ولو ان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه
 فلم يفعل حتى مات لا يكون اثما لانه لم يتقن ان شفا فيه ولو ان رجلا
 جراحة قالوا يكره له ان يعالجه بعظم الانسان والحذر برلانه يحرم الانتفاع

ولو وضع العجين على الجروح ان علم به الشفا قالوا لا بأس به لانه دواء والذي رُفِعَ
فلا يرقى دمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف
رحمه الله يجوز قال لو كتب بالبول قال لو كان به شفا لا بأس به قيل ولو كتب على
جلده ميتة قال ان كان فيه شفا جاز وعن ابي نصر بن سلام رحمه الله معنى قوله عليه
السلام لم يجعل شفا وكما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا تكون شفا
واما اذا كان فيه شفا فلا بأس به قال لا تري الى العطشان يحمله شرب الحمحمة
الاضرار الجددي اذ اري بلبن الاثان قال ابن المبارك رحمه الله يكره اكله قال
واخبرني رجل عن الحسن رحمه الله قال اذ اري الجددي بلبن الحنظل لا بأس به
قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالمخللة رجل اجر نفسه من النصاري
لضرب الناقوس كل يوم خمسة دراهم ويعطي في عمل اخر كل يوم درهما قال
ابن ابي عمير رحمه الله لا ينبغي ان يواجر نفسه منهم انما يطلب الرزق
من موضع اخر وكذا لو اواجر نفسه منهم ليعصر الحنظل لغيره لان النبي صلى الله
عليه وسلم لعن العاصرو وكذا الاسكاف او الخياط اذا استوجر على خياطة شيء
من زي الفسق ويعطى له في ذلك كثيرا جدا لا ينبغي له ان يعمل لانه اعانه على المعصية
ويكره للخبز رجلا كان او امرأة ان يأكل طعاما او يشرب قولا غلظا واليدني
ولا يكره ذلك للحايض والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع المستقرض اذا
اهدي المقرض شيئا ذكر في الكتاب انه لا بأس بقبول هديته لان هذه منفعة
اهدي لاجل الدين او اشكول ولم تكن مشروطة في القرض وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا انما اذا علم انه
عليه انه اهدي لاجل الدين فان لا يتورع لان قبول الهدية من حق المسلم على المسلم فلا يمنع
فان تورع كان افضل
عن القبول والسبب الظاهر في العلم ان يكون بينهما مهادة قبل القرص لقراءة
او صداقة او غير هذا وكان المهدي رجلا معروفا بالجود والسخا فان كان ذلك

الخبز اذا اراد
الاثان

الخبز اذا اراد
الاثان

يقوم

يقوم مقام العلم انه اهدي اليه لاجل الدين مضطرا لمجدمية وخاف الهلاك
فقال له رجل قطع يدي وكلها او قال قطع مني قطعة وكلها لا يسعه ان يفعل
ذلك ولا يسع امره به كما لا يسع المضطر ان يقطع قطعة من لحم نفسه فيأكل رجل
بنى بامرته قالوا ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء
لصمر طعاما وينزع لقوله عليه السلام اولم ولو بشاة واذا اتخذ وليمة ودعاهم كان
عليهم ان يجيبوا فمن لم تجب يكون انما ولا بأس بان يدعو لذلك اليوم وغدا وقد
عند قطع العرس والوليمة ولا بأس بان يكون ليلة العرس فيضرب للتشهير
والاعلان ويكره اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة لانها ايام تأسف فلا يليق بها
ما يكون للسرو وروان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالغين فان كان في
الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة ولا بأس باكل يوم الاضحية قبل الصلاة في رواية
وفي رواية يكره والصحيح هو الاول لان الامساك مستحب وليس بواجب رجل
اكل متكيا تكلم فيه قال بعضهم يكره ذلك والصحيح انه لا يكره لما روي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكا ويكره وضع الملمحة على الخبز كما قال
ابو القاسم رحمه الله ويوضع الملح وحده على الخبز لان في وضع الملمحة استحقاق
بالخبز قال رحمه الله لا جد فيه الذهاب الى الضيافة سوى ان امر برفع الملمحة
عن الخبز وكذا ان يخلو الخبز بالحنان وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة
للخبز وكذلك لو وضع الخبز تحت القصعة لاجل التسوية ويكره مسح الاصابع
والسكين بالخبز وقال ابو جعفر الحنظلي واني رحمه الله يكره مسح الاصابع بالكاغد
على الخالصة لانه يشبه بالفراغته وانما عليها ان يمسح ولو غسل راسه او يديه
بالخالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي خالصة يعلف بها الدواب
لا بأس به لانه صارت بمنزلة التبن والعلف وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بفعل

اليد بعد الاكل بالسويق والدقيق منزلة الاثنان وهو قول محمد رحمه الله السنة
 ان يغسل اليد قبل الطعام وبعد والادب في غسل اليد قبل الطعام ان يبدأ بالشباب
 ثم بالشيوخ وبعد الطعام على العكس واذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالماء
 بل يترك حتى يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل اذا كان الرجل على ما يدرك
 فتناول غير من طعام المائدة او علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحمل له ذلك وان علم
 انه يرضى به فلا بأس به واذا اشبهت عليه لا يتناول ولا يعطي سائلا وان ناول
 الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم
 لا يحمل له ان يفعل ذلك لانه ما يجوز به ذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة
 ثم ياكل من المائدة واكثرهم جواز ذلك ولا يحمل لمن اخذ ان ياكل ذلك بل يضعه
 على المائدة ثم ياكل من المائدة واكثرهم جواز ذلك لانه ما دون بذلك عادة ولا
 يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي انسانا قد حطر هناك لطلب انسان او حاجة اخرى
 وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد وكلبه وسنور رجل دعا قوما
 الى طعام ودفعهم على اخونة ليس لاهل هذا الخوان ان يتناولوا من طعام خوان
 اخر لان صاحب الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان ياكل على خوانه لا غير
 وقال الفقيه ابو الليث القياس كذلك في الاستحسان اذا اعطي من كان في ضيافة
 تلك جاز وان اعطي بعض الخدم هناك جاز ايضا وكذلك لو تناول الضيف
 من المائدة شيئا من الخبز او قليلا من اللحم جاز استحسانا وان ناول الطعام لثلاثة
 والخبز المحترق فدراك جاز عنده لانه ما دون بذلك عادة ولا يباح رفع
 الذلة بل هو حرام مالم يقل صاحب الرفق اكل خبز امع اهله فاجتمع كمر
 الخبز ولا يشترى اكلها فله ان يطعم الدجاجة والشاء والبقر وهذا اولى من
 الاتقاني النهر والطريق الا اذا وقع في الارض لياكلها النمل جاز اخذ ضيافة للقرية

اولية

اولية او اخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان
 هذا الرجل حال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا يباح له ترك
 الاجابة بل تجب عليه ان يجيب ويطلعهم وينكر معصيتهم وفسقهم لان
 اجابة الدعوة واجب او مندوب فلا يمنع لمعصية اقترنت بها لما استماع
 صوت الملاهي كالضرب والقصب وغير ذلك حرام ومعصية لقوله
 عليه السلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسوق والتلذذ بها
 من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد وان سمع بغتة فلا اثم عليه
 ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع لما روي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ادخل اصبعه في اذنيه اما قراءة الاشعار ما كان فيها من ذكر
 الفسوق والخمر والعلام مكره لانه ذكر الفواحش اذا راي الرجل منكرها
 من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه لاسبغته ان يسكت وان
 كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعه ان يترك والنهي افضل وان علم
 انهم يضربونه او يشتمونه لو نهاهم وسعه ان يترك قوم خرجوا الى
 العدو وفيهم قوم لفسقة اصحاب الملاهي قالوا ان امكن الصلح ان ينفردوا
 بالخروج فعلا ذلك والافساق عليهم ولهم ولا خالص نياتهم وحكي
 ان ابا حنيفة رحمه الله شهد لحام فيه لعاب فلم يتورع الاكل لاجله
 وقال محمد رحمه الله ان كان الرجل ممن يقتدى به فاجب اليه ان يخرج
 رجل اظهر الفسوق فان ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلا للغير فان كف
 لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شا حبسه وان شاد به
 سيطا وان شاد عجه عن ذان ويكره للرجل المعروف الذي يقتدى به
 ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم بين الناس رجل معه خرقه

لانه نهي عن المنكر وان لم يكن
 الرجل حال لو امتنع عن فسقهم
 عن الفسوق لا بأس ان يجيب

يسمح بها العرق يكرم له ذلك لا تخرج فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما
 لا بأس به لا ذلك لا يكون للتجبر والتكبر والمكروه ما كان على وجه التكبر
 اما ما كان حاجة وضروية فلا يكره وهو كالترج في الجلوس والالتكا قالو
 ان كان ذلك على وجه التجبر يكره فان فعل الحاجة وضروية وهو لا يكره فلا
 يكره وكذا لا بأس للرجل ان يربط حنطا في اصبعه وخاتمه للحاجة
باب ما يكره في النظر والمس للاقارب وما لا يكره ولا بأس
 للرجل ان ينظر من امة وابنته واخته البالغة وكل ذات محرم منه كالجدات
 واولاد الاولاد والعمات والحالات التي شعرها وصدرها وراسها وبدنها وعنقها
 وعضدها وساقيها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان يجاوز
 الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او صهرية كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة
 الابن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل بامرأها
 فهي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا
 يثبت فيها اباحة المس والنظر وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله يثبت اباحة
 المس والنظر لثبوت الحرمة الموبدة وما لا يكره النظر اليها من ذوات المحارم
 لا بأس بان يمسه بلا حائل بلا شهوة الا الأجنبية فانه لا بأس بالنظر الى وجهها
 ويكره المس والنظر الى بطن ذات محرم منه ولا الى ظهرها ولا بين رجليها وانما
 يباح المس والنظر الى هذه المواضع بغیر شهوة فان كان بحال لو نظر الى خلل يشتهي
 فانه يغض بصره ولا يمسه وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يسافر فيها
 ويخلوا اذا من على نفسه فان خاف عليها وعلى نفسه لا يفعل واذا سافر فيها واحتاج
 الى حملها وارتاها لا بأس بذلك وبأخذ بطنها وظهرها بثوب لا يصف وان خاف
 ان يشتهي اذا مس فليجنب ما يمكن ويجوز النظر من امة العين الى ما يجوز من ذوات

المحارم

المحارم وما جاز النظر اليها جاز مسها من غير شهوة فان خاف على نفسه فليجنب المرأة
 ان تنظر من الرجل الاجنبى من قرقة الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يجاوز الركبة
 والحنك لا تسافر ثلاثة ايام بغیر محرر وتسافر مع المحرم عبد كان المحرم او حر المالك
 او كافرا او البصبي والمجنون لا يصلح محررا وللاممة والمكاتبنة وام الولد ومعتقة
 البعض ان تسافر بغیر محرر في رواية الاصل وفي زماننا كره المشايخ لها المسافر
 بغیر المحرم والعبد في النظر الى مولاته الحرة التي لا قرابة بينهما وبينه بمنزلة الرجل
 الاجنبى الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الا اجنبى الحر من الحرة
 الاجنبية سوا كان العبد خفيا او فحلا اذا بلغ مبلغ الرجال واما المحبوب
 الذي جف ما من فبعض مشايخنا رحمهم الله رخصوا اختلاطه بالنساء والاصح
 انه لا يرخص ويمنع للعبد ان يدخل على مولاته بغیر اذن اجماعا وفي احد قوا
 الشافعي رحمه الله يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرر من ذوات المحارم
 واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته وللزوج ان ينظر الى سائر بدن امرأته
 وكذلك للمرأة من الزوج والمولي من امته وللاممة من مولاها واذا اراد
 الرجل ان يتزوج امرأة فله ان ينظر الى وجهها فان كان بحال يشتهي اذا نظر
 الى وجهها او كان اكثر رايه ان يشتهي فلا بأس ان ينظر الى وجهها مكشوفاً
 وكذا الودعي في شهادة عليها ان كان حاكما فاذا ان نظر الى وجهها عند الاقرار
 كذلك ان ينظر اليها وان كان يشتهي فلا بأس ان ينظر الى وجهها مكشوفاً
 ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز التي لا تشتهي وان تغمر رجله وكذا لو كان الرجل
 شيخا يامن على نفسه وعليها فلا بأس بان يمسها فحشا وان كان لا يامن لا يحل ويحل
 للرجل ان ينظر من الرجل سوى ما تحت السرة الى ان يجاوز الركبة وتنظر المرأة
 الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عندنا عورة والسرة ليست بعورة وزوجة

ينظر

الحسن عن أبي حنيفة انه لا بأس للاجنبي ان ينظر الى قدم الحرة الاجنبية بعين شهوة
 كما ينظر الى قدم امه الغير ومع الشهوة لا محل وعنه في حقيقته رضي الله عنه اذا حلف
 الرجل بطلاق امراته لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى
 كفيها لا يطلق امراته ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشتهي وان يمسهما
 ويكره ان يقبل الرجل في الرجل او يد او شيئا منه في قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالتقبيل
 والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قبض اوجة او كانت
 القبلة على وجه المسرة دون الشهوة جاز عند الكل رجل طاهر من امراته
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها
 عن شهوة حتى يكفر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يباح له المس والقبلة
 والنظر الى الفرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الوجه والصدر والظهر
 واذا ملك امتين لا يحل له الجمع بينهما بعقد النكاح لو كانتا حرتين فوطئها
 ثم اراد ان يطأ احدهما لا ينبغي له ان يطأ احدهما حتى تخرج الاخرى
 عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف كما لا يطأ
 احدهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى
 ظهرها وبطنها ولا يقبلها مالم يزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها
 لا يقرب امراته ولا يقبل ولذا قال في رجل تزوج اخت امراته ودخل بها ففرق القاضي بينهما فانه
 ولا ينظر الى فرجها بشهوة ^{وجماع الحايض حرام ثم قال ابو حنيفة رحمه الله ان يستمتع بها فوق الميزر}
 حتى تنقضي عدتها التي ^{وقد القاضى بينهما وجماع} وليس له ما تحته وقال محمد رحمه الله تختب شعار الدم على الجماع وله ما سوى ذلك
 وبين التابعين اخلافا فيما قال ابو حنيفة انه ان يستمتع بها فوق الميزر وقال ابراهيم
 رحمه الله يراى به الاستمتاع بالسرة وقال الحسن يتدفا بالازار ويقضى حاجته فمادون

الفرج

الفرج فوق الازار اذا حرم جماع الحايض لا يحرم الدواعي وكذلك في الصوم وفي الاستبراء
 يحرم الوطئ في الجارية المملوكة بملك حادث وعن محمد في المسعة لا يحرم الدواعي حال
 الاستبراء ويكره للرجل ان يجمع امراته ومعها في البيت من يعلم ذلك ويكره لجارية
 الرجل وعبد المرأة النظر اليهما حاله المباشرة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امراته وكذا
 للمرأة ان تمس فرج زوجها كذا قال ابو يوسف سالت ابو حنيفة عن هذا
 فقال لا بأس به وارجوا ان يعطرا جرهما امرأة اصابته فرجه في موضع لا يحل للرجل
 ان ينظر اليها ولكن يعلم امرأة تدادها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيفت عليها
 البلاء والوجع والهلاك فانه يستمر منه كل شيء الا موضع تلك القرحة ثم يدادها
 الرجل ويعض بصم ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات
 المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية وللقابلة ان تنظر
 الى فرج المرأة عندا حذلولها حان الضرورة وكذلك للمحاجم ان ينظر الى فرج
 البالغ عندا الختان واذا اراد الرجل ان يشتري جارية يخله ان ينظر الى شعرها
 ومدرها وتديها وعصيدها وساقيها وقدمها وان كان يشتهي ولا يحل له ان
 يمس ان كان يشتهي واكره رايه انه يشتهي ولجارية المرأة ان تغرز رجل زوجها
 وينبغي ان تختن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان ختنوه وهو صغير من ذلك فحسن
 وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به وابو حنيفة رحمه الله لم يقدر وقت
 الختان قال شمس الائمة الحلواني وقت الختان من حين يكمل الصبي ذلك الى
 ان يبلغ وللرجل ان تختن ولله الصبي ولجمعه ويداويه ويبط قرحه وجراحه
 ويتقبض له الهبة ويشتري ويبيع ويواجره وان يزوجه امته ولا يزوجه والجد
 ووصي الجد ^{ووصي الاب} يمتزله الاب ولا يجوز ذلك لو وصى العم والخال ووصى الام وان كان حنونا
 الا انه يتقبض له الهبة ويواجره وابنته وامته وعبدته في الاستحسان ان لم يكن

عبد

اقرب منه ويجوز له غيره وكذا الام والمذقظ اذا حجم اللقيط او حنته او بطن جرحه
كان ضامنا اذا هلك لانه ليس بولي اذا ختن الغلام ولم يقطع كل جلدة قالوا ان قطع
اكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصف او دونه لا يكون ختانا واذ لم يكن
مد جلد البصلي ليقطع الابتشيد حشفته طاهرة لوراه انسان يراه كانه ختن
قالوا ينظر اليه النقات واهل البصر من الحجا مين فان قالوا على خلاف ما يمكن
الختان فانه لا يشد عليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك غدرا والواجبات
تسقط بالا عذار السنة اولى وكذا المجوسى اذا سلم وهو شيخ ضعيف اخبر اهل
البصر انه لا يطبق الختان يترك واذ اجتمع اهل مصر على ترك الختان فان لهم
الامام كما يقاتلهم في ترك سائر السنن واذ اغتسل الا قلف من الجنابة قال ابو بكر
ابلى رحمه الله بحب عليه ايصال الماء الى تحت الجلد كما تجب المضمضة والاستنشاق
على الجنب ولو توضى ولم يوصل الماء تحت الجلد جاز ولا بأس للمرأة ان تخلق راسها
او تجز ان فعلت ذلك لمرض او غدرا ووجع ويكره الحصى في بطن ادم ولا بأس بدخول
الحصى على السام الى يبلغ حد الحلم وقد روي ذلك خمسة عشر سنة ولا بأس بحصى السور
اذا كان فيه ضرر ولا بأس بحصى الييم وكى الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا
لا بأس بكى البصلي لدرء ولا بأس بشق اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية
ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ اعترض الولد في بطن الحامل ولم
يجدوا سبيلا لاستخراج الولد الا بقطع الولد اربا ربا ولو لم يفعلوا ذلك يخاف
هلاك الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به ولو كان حيا لم يجز ان يقطع
الولد اربا ربا لانه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس اخر من غير تعدى منه وذلك باطل
واذا جمعت البكر في دون الفرج ودخل الما فخرجها فجلت وقد دنا وان ولادتها
قال يزال عذرها ببضعة او بحرف درهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون

واذا اسقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستبين شئ من خلقته لانا ثم قال رضي الله عنه
ولا اقول به فان المحرم اذا كسر بطنه لصيد يكون ضامنا لانه اصل الصيد فلما كان
مواخذا بالجزا فلا اقل من ان يلحقها اثم ههنا اذا اسقطت بعذر عذرا لانا لانا
اثم القتل وان سقطت بعد ما استبان خلقه وجبت العدة المربعة اذا ظهر بها
الحبل وانقطع عنها وليس لاب الصغير ما يستاجر به الظير وخاف هلاك الولد
قالوا يباح لها ان تعالج في استنزاع الدم مادام الحبل قطعة او علقه او مضغة
لم تخلق له عضو وقد روي تلك المدة بمائة وعشرين يوما وانما اباحوا لها انفساد
الحبل باستنزاع الدم لانه ليس يادى في بياح لصانه الا يمي واذ اعزل الرجل
عن امراته بعذر اذنها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا في زماننا يباح لسو
الزمان ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدغ الضرر
اولي وعن محمد بن مسلم لا بأس بقتل النملة لانه من اهل الاذا وكره انقاعها
في الماء وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله انه لا يباح قتلها ان ابتدأك
فاقتلها والا فلا تقتلها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انه لا يباح
قتلها ما لم يعتد بها لاذ روي ان نملة قرصت نبيا فاخرق بيت النملة
فاوحى الله تعالى اليه هلا نملة واحدة يعني هلا قتل النملة التي اذنتك
خاصة ولا بأس بشق المثانة اذا كان فيها حصاة وفي الكيسانيات في الجرا دات
المحرقة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة ونحوها من
العلل ان قيل قد نجحوا وقد يموت او ينحو ولا يموت بعلاج وان قيل
لا ينحو اصلا لا يداوي بل يترك ويباح قطع اليد للكلية رجل
له سلعة او حجر فارد ان يستخرجه ويخاف منه الموت قال
ابو يوسف رحمه الله ان كان فعل احد فنجح لا بأس بان يفعل لانه

يكون معالجة ولا يكون تعريض للمهلك وفي الفتاوى اذا اراد ان يقطع اصبعين
او شيئا اخر قال يصير رحمه الله ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك فانه لا يفعل لانه
تعريض النفس للمهلك وان كان الغالب على من قطع هو النجاة فهو في سعة من ذلك
رجل وامرأة قطع الاصبع الزايد من ولده قال بعضهم لا يضمن لانه معالجة ولها
ولاية المعالجة ولو فعل ذلك غير الاب والام فذلك كان ضامنا لعدم الولاية وقال
بعضهم ليس للاب والام ان يقطع وان قطع فواجب وهما في يده كان ضامنا والمحتاج
هو الاول الا ان يخاف التقدي او وهما في اليد رجل وقت لقلم الظافر ^{رأسه} ^{الظافر}
يوم الجمعة قالوا ان كان يري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم
الجمعة تاخيرا فاحشا كان مكرها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه
ضييقا فان لم يجاوز الحد واخره بتركها بالاجابة فهو مستحب لما روت عائشة
رضي الله عنها ان من كان ظفره طويلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
من قلم الظافر يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى يوم الجمعة الاخرى
وزيادة ثلاثة ايام واذا قلم الظافر او جز شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر
والشعر المحزوز فان رماه فلا بأس وان القاه في الكيف او في المغسل فلا يكره
ذلك لان ذلك يورث داء وينبغي ان ياخذ الرجل من شاربه حتى يوارى الطرف
العليا من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب وان اضطرب الولد في بطن امه
حامل قد ماتت يشق بطنها من الجانب الايسر واذا ابتلع الرجل دنة انسان وما
وليس له مال غيره لك كان عليه قيمته ولا يشق بطنه لان حرمة المال دون حرمة
النفس رجل له كلب عقور بعض كلبه عليه فلاهل القرية ان يقتلوا هذا
الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ما لبعض قالوا ان لم يتقدموا اليه قبل العقر
فلا يضمن وان كانوا تقدموا الي صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بماتة

الحايطة

الحايطة الحايطة قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يكون ضامنا فان الدابة
اذا دخلت ارض الغنم وافسد الزرع لا يضمن صاحبها اذا لم يتدخل بالرسالة
صاحبها في الزرع ولا يضمن فعل الدابة الى صاحبها الا بالرسالة فينبغي
ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشتراك فيه فيها كلاب كثيرة يتضرر بها اهل
القرية يوم راى باب الكلاب يقتل الكلاب فان ابوار فعدوا الاموال التي تقا
حتى يامرهم بذلك لانه منصوب لدفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان يتخذ في دانه
كلبا الا قليلا يحرس ماله او يصيده فان امسكه في دانه بغير حاجة لم يكن للجيران
حق المنع وان ارسله في السكة كان لهم حق المنع فان امتنع عن ذلك دفعوا الاموال
الى القاضي وكذا اذا ^{مسك} دجاجة او حشوا او عجولا في الرساتيق فهو على هذا
والهرة اذا كانت موزية لا تضرب ولا يقطع اذنها ولا تترك ولكنها تدرج بالسنن
ويباح قتلة القملة بكل حال ويكره احراقها وحق العقرب بالنار وان
طرح القملة حية لا بأس به والادب ان يقتلها ولا بأس بالقاء الفيلق في
الشمس لموت الديدان فيه لان فيه منفعة الادمي فهو بمنزلة القاء السمك
في الشمس ومما يتصل بقتله المحارم ابن كير قبل امه ابيه في شهوة وهي
ابيه خمس سنين اوست سنين قال ابو بكر بلخي رحمه الله لا يحرم على ابيه
لانها غير مشتبهة وان اشتهاها الابن لا يعتبر فقيلا له لو كانت المرأة كبيرة
خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بحالها قال تحرم على ابيه والمرأة اذا دخلت
ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع قال محمد بن سلمة رحمه الله
هذا لا يكون الا عن انشراح يعني يحرم على ابيه رجل قادم من السفر فاراد
ان يقبل اخته وهي شيخه قالوا ان كان يخاف على نفسه لا يجوز رجلا من
شعر امرأة عن شهوة قال ابو نصر رحمه الله لا يثبت حرمة المصاهرة

مسك

اراد به الشعر المسترسل والله اعلم **باب ما يكون من الثياب الحلي**
والزينة وما لا يكون وما يقبل فيه الواحد في الحل والحرمة وما لا يقبل فيه
لبس الحرير المصمت حرام على الذكور في الحرب وغيره وكما يكون في حق البائع يكره
لباس الصبيان الذكور ويكون الاثم على من البسهم وانما حرم لبس الحرير لما روى
ابو هريرة رضي الله عنه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال لبس الحرير لباس اهل الجنة في الجنة لمن لبسه في الدنيا فليباس
منه في الآخرة قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بلبس الحرير في الحرب
وان كان الثوب سداه غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكره لبسه
في غير الحرب عندهم وجاز لبسه في الحرب وانما ما كان سداه حريرا وحمته غير
حرير كالعتابي والخز والملمح جاز لبسه في كل حال عندهم وقال ابو يوسف رحمه الله
لا بأس بافتراش الحرير والديباج والنوم عليها وكذا الوسائد والمرافق والبسط
والستور من الديباج والحرير اذا لم يكن فيها ثمن قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
يكره جميع ذلك وروى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا بأس بالعلم في الثوب
من الحرير اذا كان اربع اودونها ولم تحك فيه خلافا وذكر ثمن الائمة السرخي
رحمه الله في السبيل انه لا بأس بالعلم لانه تنبع ولم يقدر وعن ابي حنيفة رحمه الله
انه قال لا بأس بالفراكلها من سباع او غيرها الدككة والمينة هي سواقال
دباغة ذكاته وكذا الصوف والشعر والعظم والظلف والعصب والخافز
والخضاب بلحنا والوسمة حسن ولا تخضب بد الصبي ولا رجليه ولا بأس
به للنساء ولا بلبس الخز للرجال اذا كان لحمته غير حرير ويكره للرجل
ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس ويكره الشرب
والادهان في اية نية الذهب والفضة وكذا الجواهر والحل والمداهن

اصابع

باس

وكذا

وكذا الاكتمال بميل الذهب والفضة وكذا السرور والكراشي اذا كانت مفضضة
او مذهبة وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذهبا وكذا الركاب والجمار وقال
ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بالشرب في الأنية المفضضة والمذهبة اذا وضع
فاه على العود وفي الكرسي والسرير يقعد على العود والخشب دون الذهب
والفضة ولا بأس بان يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وان
ينقش المسجد بالذهب من ماله فان الكعبة مزخرفة بالذهب والفضة
مستورة بالوان الديباج والحرير ولا بأس بان يجعل المصحف مذهبا او
مفضضا او مضبيا وعن ابي يوسف رحمه الله انه كره جميع ذلك واختلوا
في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بحليته المنطقه والسلاح وحامل السيف
بالفضة في قوسه ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا كان خلص
منه الذهب والفضة اما التمويه الذي لا يخلص منه الذهب والفضة لا بأس
به عند الكل ولا بأس بمسامير ذهب او فضة ويكره الباب منه ولا بأس
بان يشرب من كفي في خنصره خاتم ذهب والنساء في سوى الحلبي من الاكل
والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمترلة الرجال ولا بأس
لمن يلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ ويكره الاكل
على خوان من ذهب او فضة ولا رخصة للرجال فيما يتخذ من الذهب والفضة
مفضضا او مذهبا خلا الخاتم من الفضة وحليته السيف والسلاح لخصه
جات فيه ويكره ان يتوضا في طست من الذهب او الفضة وقال ابو يوسف
رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابه من ذهب او فضة ولا بأس
بمسماير الذهب في فض خاتم رجل في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بان يستر
حيطان الببت باللبود ونحوها للحر والبرد واذا تحركت ثنية الرجل ولم تسقط

سم ٥

الا انه مخاف سقوطها فشدّها بذهب او فضة لا باس به وليس هذا كالحلي وان سقطت
 ثنية الرجل قال ابو حنيفة رحمه الله يكن ان يعيدها ويشدها ولكن ياخذ
 من شاه ذكية ويشدها مكانها وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بان يشد
 ثنيته في موضعها وليس هذا كمن ميت وذكر في الجامع الصغير اذا تحرك من
 الرجل فشدّها بذهب قال محمد رحمه الله لا باس به وهو قول ابو حنيفة
 الاول وقال اخر اشدّها بالفضة لا بالذهب واختلفوا في قول ابو يوسف
 رحمه الله وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يرى باسا بشدها بالفضة وكذا اذا
 سقط سنه لا باس ان تتخذ سنا من فضة ويكره ان تتخذ من ذهب ولا يتختم
 الرجل الا بفضة ام لا يتختم بالذهب للحديث المعروف وكذا التختم بالحديد
 لانه خاتم اهل النار وكذا الصغر لقوله عليه السلام تتختم بالورق لعلي ولا ترد
 على مثقال وظاهر هذا اللفظ يقتضي كراهة التختم بالحجر الذي يقال له
 بشم والصحيح انه لا باس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صغر بل هو حجر
 وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تتختم بالعقيق ثم التختم بالفضة انما
 يباح لمن يحتاج الى التختم كالقاضي والسultan ونحوهما اما عند عدم الحاجة
 فالترك افضل واذا تتختم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة الى بطن الكف لا الى
 ظهر الكف ثم يجعله في اليد اليسرى في زماننا رجل هدم بيتا مصورا من تماثيل
 الطيور والادي واصباغ قال محمد يضمن قيمة البيت واصباغه غير مصور
 بمثلثة مالوا حرق برطالا انسان فانه يضمن قيمة العود وان كسر لا يضمن
 شيئا لانه لم يستهلك الحطب والخشب ولا باس للمرأة ان تجعل في فروتها وذواتها
 شيئا من الوتر ويكره ان تتصل شعرها بشعر غيرها ولا باس للتاجر حلق شعر
 جبهة الغلام لانه يريد في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به التجارة لا يستحب

ان يفقد

ان يفعل وروي عن ابي حنيفة رحمه الله قال حلقت راسي بمكة فخطاني الحمام بـ
 ثلثة منها اني جلست مستديرا فقال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال
 الايمن واردت ان اذهب بعد الحلق فقال ادفن شعرك فرجعت ودفتته ولا
 باس بدخول النساء في الحمام اذا دخلت بميزر ويكره غمر الاغصان في الحمام لان الحمام
 ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان ذلك للضرورة فلا باس به ولا باس بان يكون
 المولي راكبا والغلام يمشي معه اذا كان الغلام يطيق ذلك فان كان لا يطيق
 يكره الرجل اذا كان في بيت فاخذته الزلزلة لا يكره له ان ينتقل الى الفضل خلافا
 لما قاله بعض الناس ويستحب الفرار لما روي ان رسول الله صلى الله عليه مر على
 هدف مايل فاسرع المشي قيل له اتفر من قضا الله تعالى قال عليه السلام
 فراري من قضا الله تعالى ايضا ولا باس بالاعتكاف يوم عاشوراء بل هو مستحب
 لقوله عليه السلام من اعتكف يوم عاشوراء بالاعتكاف المروح لم ترمد عيناه
 ابدا واذا ماتت المرأة في رجال ليس معهم امرأة لم يغسلوها ولو كانوا محارم
 ولكنه يتيهم بها للصعيد وان كان من يتيهمها محرما لها يتيهمها بغير خرقه وان
 لم يكن محرما يتيهمها بغير خرقه يلفها على كفها والرجل اذا مات في نساء ليس معهن
 امراته يتيهمه على ما بيننا الا لمن يمتته في كانت حرة يمتته بخرقة تلفها
 على كفها وان كانت مملوكة يمتته بغير خرقه وانته دامة غيره في ذلك سوا
 وان كان معهن رجل الا انه كما فرعلمه الغسل يغسله وكذا اذا غسل الميت
 يغسل الرجل والله اعلم بالصواب **فصل فيما يقبل منه قول**
الواحد وما لا يقبل مسافر حضرته الصلاة ولم يجد ما الا في
 انما فاحزن رجل انه نجس قال في الكتاب ان كان الحنجر عدلا ليس له ان يتوضا
 بذلك الماء وان كان فاسقا فله ان يتوضى بذلك الماء ان الطهارة في الماء اصل

فمنه فاسقا فله ان يتوضا بذلك الماء

يتمسك بالأصل فلا يبطل حكمه كما لا يثبت الخبر برواية الفاسق بخلاف ما إذا أخبر
فاسق في المعاملات فإن ثم يجوز الأخذ بقول الفاسق لكان الضرورة وإن كان
المخبر نجاسة المستورا فالمستور فيه بمنزلة الفاسق في ظاهر الرواية
وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن المستور فيه كالعدل والمأخوذ ظاهر
لأن العدالة شرط وما كان شرطا لا يكتفى بوجوده من حيث الظاهر لكن قال
لعبد أن لم تدخل الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال
المولى دخلت فاقول قول المولى وإن كان الظاهر شاهد للعبد وإن كان المخبر
نجاسة الماعدا ثقة فالعبد بمنزلة الرجل الحر العدل كما في رواية الاخبار
وإن كان المخبر نجاسة الما امرأة حرة فإن أراق الما ثم يتيم كان ذلك
أحوط وإن كان أكبر رواية أن المخبر نجاسة الما كاذب فإنه يتوضى ولا يتيم
وإن كان المخبر نجاسة الما رجلا من أهل الذمة لا يقبل قوله فإن وقع في قلبه
أنه صادق في هذا الوجه قال في كتابا حب إلى أن يريق الما ثم يتيم ولو
توضى به وصل جازت صلواته وفي خبر الفاسق إذا وقع في قلبه أنه صادق
فإنه يتيم ولا يتوضى به لأن الفاسق من أهل الشهادة على المسلم أما الكافر
ليس من أهل الشهادة على المسلم ولو كان المخبر نجاسة الما صبيا أو معتوها
يعقلان ما يقولان فهو كذلك من أصحابنا من قال المراد بهذا العطفان
الصبى كالبالغ إذا كان مرضيا ويسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار
الذكورة والحرية ويكون هو كالبالغ إذا كان في المعاملات والاصح أن
مراده العطف على الذمي فإن خبر الصبي والمعتوم في هذا الخبر الذمي لأنهما
ليس لهما ولاية الإلزام ولو أن رجلا دخل على قوم من المسلمين يأكلون
طعاما ويشربون شرابا فدعوا إليهم فقال له رجل منهم ثقة عرفه هو هذا

ادامة فالمرأة بمنزلة
الرجل كما في رواية الاخبار
والامة الثقة بمنزلة المرأة
صمقان

الحمد بحجة مجوس وهذا شراب خالطه خمر فقال الذين دعوه إلى ذلك ليس الأمر كما
قال بل هو حلال فإنه ينظر في حاله فإن كانوا هم عدول لا يلتفت هو إلى
قول ذلك الواحد الذي أخبر بالحرمة وإن كانوا متهمين فإنه يأخذ بقول
ذلك الواحد ولا يسعه أن يتناول من ذلك شيئا سوا كان المخبر بالحرمة حرا أو مملوكا
ذكرنا وانتهى لأن قول الواحد الثقة مقبول في الديانات ولو كان القوم رجلا
ثقتان فإنه يأخذ بقولهما وإن كان في القوم ثقة واحد فإنه يعمل في ذلك
بأكبر رايه فإن لم يكن له فيه راي واستوي الحالان عنده فلا بأس بأن يأكل ذلك
ويشرب منه ويتوضى منه وإن كان الذي أخبر بأنه حلال مملوكا كان ثقتان
والذي يزعم أنه حرام واحد فلا بأس بأكله لأن في الخبر الذي حرروا المملوك سوا
ويتبرح قول المثنى وإن كان الذي يزعم أنه حرام مملوكا كان ثقتان والذي يزعم
أنه حلال حر واحد فإنه لا ينبغي له أن يأكل ليرجح قول المثنى رجل تزوج امرأة
فأخبر مسلم ثقة رجلا امرأة أنهما ارتضعا من امرأة واحدة قال في الكتاب
أحب إلى أن يقتل فيطلقها وتعطيها نصف المهر إن لم يكن دخل بها ولا يثبت
الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان وعلى قول
الشافعي رحمه الله ثبت حرمة الرضاع بشهادة الأربع من النساء وإنما يثبت
احتياط المكان حرمة الوطئ فيطلقها كيلا يبقى معلقة نصف المهر قبل الدخول والحل
بعده وإن كان أكثر من مهر المثل لأن الزيادة يستحب لها أن لا يأخذ منه شيئا
قبل الدخول وبعد الدخول يستحب لها أن تبني الزوج عما زاد على مهر المثل
أن كان المسمى أكثر من مهر المثل لأن الزيادة إنما يحكم النكاح وذلك محتمل
وإن لم يطلقها ولم يتنزه وسعه ذلك لأن ملك النكاح لم يطل هذه الشهادة
وكذلك رجل اشترى جارية فأخبر عدل ثقة أنها حرة الأبوين وإنما اختد

ويعطيها

من الرضاع فان تقنن عن وطيها فهو افضل وان لم تقنن وسعه ذلك لان ملك
العين لم يطل بهذه الشهادة مسلم اشترى لحما ومضه فاحبره مسلم ثقة انه ذبيحة
المجوسى فانه لا ينبغي للمشتري ان ياكل ولا يطعم غيره لان الخبر اخبره بحرمه العين
وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت خبر الواحد واما بطلان
الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فثبت
الحرمة مع بقاء الملك بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع بقاء ثبوت
الحرمة المؤبدة فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة واذا ثبت مع
بقا ملك العين ههنا لا يمكنه الرد على بايعه ولا ان يجس الثمن عن البايع اذ لم
يبطل البيع ولو انه لم يشتر الحليم ولكن الذي كان الحليم في يده اذن له بالتناول
فاحبره مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسى لا يحل له ان ياكل لانه احبره بما هو حق الله
تعالى فيثبت الحرمة ولو انه اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن او
ملكه بسبب اخر بميراث او هبة ثم احبره مسلم ثقة انه حرام العين لا حل
له تناوله ولو ان رجلا ملك طعاما او جارية بميراث او هبة او سبب من
الاسباب ثمر احبره مسلم ثقة ان هذا الغلان بن فلان غصبه منه البايع
او الواهب والميت قال احببنا ان يتنزّه فلا ياكل ولا يشرب ولا يتوضى
ولا يطأ الجارية لان خبر الواحد العدل يثبت الريبه فيتنزه وان لم
يتنزه كان في سعة من ذلك لان الخبر ما احبر بحرمه العين وانما احبر
ان من تملك منه كان غاصبا وهو مكذب في هذا الخبر ثم علان اليد دليل الملك
فلما اقال ان يتنزه كان افضل وان لم يتنزه كان في سعة من ذلك ولو ان
رجلا في يده طعام واذن لغيره التناول واحبره ثقة ان هذا الطعام والشراب
غصب من فلان والذي في يده ينكر ويؤثر عنه انه ان تقنن كان افضل وان لم يتنزه كان

في سعة من ذلك وكذا اذا لم يكن الذي في يده ثقة لان اليد دليل الملك فالخبر ما احبر
بالحرمة حقا للمغصوب منه وقول الواحد جعل حجة في حقوق الله تعالى في حكم
التنزه لا في حكم بطلان الملك وكذا لو كان ما وهو في سفر ولم يجد ما غير ذلك فانه
يتوضى به ولا يقيم هذا اذا لم يكن الذي في يده ثقة فان كان عدلا ثقة ورع انه له
لم يغصبه من احد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هاهنا لا يتنزه
بخلاف ما لو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال هذا والاول سوا يقننه وهو الصحيح
لان اليد وان كان عدلا فهو يدفع الغصب عن نفسه فلا يعارض في قوله قول
المخبر في حكم التنزه ولو ان رجلا اراد ان يشترى لحما فقال له رجل عدل لا تشتر
فانه ذبيحة مجوسى وقال له القصاب انه ذبيحة مسلم والقصاب عدل قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله ان السامع يتحري فان لم يقع تخبره على شئ سقط الخبران فبقى
الاباحة الاصلية وعلى قول المشايخ لا يشترى وياخذ بقول من احبره ذبيحة
مجوسى لان البيع صار حراما على البايع بقول المخبر انه ذبيحة مجوسى والبايع يدفع
الضرر عن نفسه فيكون منما فلا يأخذ بقول البايع وقال شمس الامة السرخي
رحمه الله كان شيخنا الامام رحمه الله يقول اذا اتى الصبي بقالة بفلوس ليشتري
منه شيئا واحبره ان امته امرته بذلك فان طلب الصابون وغير ذلك فلا بأس بالبقالة
ان يبيع منه وان طلب منه الزبيب والجوز وما ياكله الصبيان عادة ينبغي ان لا يبيع
منه لانه كاذب فيما يقول ظاهرا وان قال الصغير هذا لي وقد اذن لي ان اهبه
لك او اتصدق به عليك لا ينبغي للسامع ان يقبل ذلك منه لان الاب لا واذن للصغير
بهذا التصرف لا يصح اذنه بخلاف ما لو قال هو لاني بعته اليك على ايدى هبة او صدقة
فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك منه وكذا الفقير اذا اتاه عبدا او امة بصدقة من الولي
ولو ان رجلا عرف جارية لرجل يدعيها وزعم انها له والامة تصدقه في اناله ثم راي

الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان
 ذلك كان يدعيها له والجارية في ذلك تكذبه الا ان الجارية كانت لي وانما امرت
 فلانا بذلك لامر حقه وصدقته الجارية في قوله هذا المدعى مسلم ثقة لا بأس للمسلم
 مع ان يشتريها منه لانه اخبر بخبر محتمل الصحة وان كان في اكبر راي السامع
 ان الذي في يده الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا
 يقبل هبته ولا صدقته لان اقرار ذي اليد انها كانت في يد فلان وفلان
 يدعيها له اقرار منه بمالك فلان فاذا كان في اكبر رايه انه كاذب فيما يقول
 انها لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولو لم يقل ذواليد ذلك ولكنه
 قال هي ظلمي فلان وغصب مني فاخذت منه لا ينبغي للسامع ان يشتري منه
 ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يده ثقة او غير ثقة بخلاف ما اذا لم
 يدع الغصب وانما اقر بالتجدي لان الغصب امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك
 اما في التلجيه ما اخبر بخبر مستنكر فيقبل قوله اذا كان ثقة وان قال الذي
 في يده كان فلان ظلمي وغصب مني ثور رجع عن ظلمه فاقربها لي ودفعها الي فان
 كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية لانه اخبر بخبر مستقيم
 وهو الرجوع عن الظلم وما اقر على نفسه بسبب الضمان وهو الاخذ وكذا
 لو قال غصب مني فلان فخاضته الي القاضي فقضى القاضي بها بيمينه اتمت
 او بنكوله عن اليمين فانه يجوز للسامع ان يقبل قوله ان كان ثقة لانه اخبر بخبر
 مستقيم وهو اتيات الملك بالحجة وان شرط ان يكون ثقة لان كلامه انها كانت
 في يد فلان اقرار لفلان بالملك ظاهر او ان كان المخبر كاذبا في اكبر راي السامع فانه
 يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى بها القاضي
 فاخذها منه ودفعها الي او قال قضى القاضي بها لي فاخذتها من ماله باذنه

او بنز

او بنز اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى لي المحد في القضا فاخذتها
 منه لا ينبغي ان يقبل قوله وان كان ثقة لانه لما وجد القضا كاناخذ في حالة المنازعة
 فلا يقبل قوله كما لو قال اشتريت هذه الجارية من فلان وفقدته الثمن ثم رجعت اليه
 فاخذتها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل قوله لان القول قول الجاحد في الشرع ولو ان
 رجلا قال اشتريت هذه الجارية من فلان وفقدته الثمن وقبضتها منه بامر هو
 مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل اخر ان فلانا ذلك محمد هذا البيع وزعم انه
 لم يسمع منه شي والقايل الثاني مأمون ثقة ايضا فانه لا ينبغي للسامع ان يقبل
 قوله وان يشتريها منه هكذا اذا اخبر غير بالحجود فان كان المخبر الثاني
 غير ثقة الا ان في اكبر راي السامع انه صادق فكذلك وان كان في اكبر رايه انه
 كاذب فلا بأس ان يشتريها منه اذا لم يكن المخبر الثاني ثقة وان كانا جميعا غير
 ثقة في اكبر راي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يشتريها منه ولا يقبل
 قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة رجلا راي عينا في يد رجل وقد علم هو
 انه لغير فقال له ذواليد انه ملكه من فلان ذلك بسبب من الاسباب او قال
 فلان ذلك وكلني ببيعها فانه محل له ان يشتري منه والقياس ان محل لانه
 منهم في حق المنفعة الي نفسه وانما محل له ان يشتري منه استحسانا لما كان
 الضرورة فانما لو شرطنا الا باحة الشرا منه وقبول قوله وقامة الشاهدين
 يفيق الامر على الناس وهذه الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف
 ذلك ولو ان رجلا في يده جارية مقر بالرق لذي اليد فشهد مسلم عند رجل
 اخر ان الجارية التي في يد فلان امة فلان اخر غصبها منه الذي في يده والذي
 في يده يجهل ذلك ويقول هي لي والذي في يده غير مأمون قال في الكتاب احب
 الي ان لا يشتري منه وانما اشتراها ووطيها كان في سعة من ذلك لان المخبر فيما

ان الاول اخبر عن فلان محمد
 ان السامع ان يشتري
 منه هذا

احبر بالغضب مكذب شرعا فكان للسامع ان يشتري والاحوط ان لا يشتري ولو
احبر مسلم ثقة انه حر الاصل واحبر انها كانت امة لذي اليد اعتقها فهذا
والاول سوا ان اشتراها كان في سعة من ذلك لان ملك الانسان لا يزول بقول
الواحد ولو لم يشترها كان اولى ولو كانت الحارية لرجل فاخذها رجل اخر واد
بيعه قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها للاول ان يشتريها من الذي في يده
حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول وانتقلت الي ذي اليد بسبب صحيح او يعلم
ان الاول وكله يبيع فان سأل ذواليد فقال ذواليد اشتريتها منه او
وهب الي او تصدق بها علي او قال وكلني بيعها وان كان ذواليد ثقة فلا بأس
بان يقبل قوله ويشترى ويطا وان كان غير ثقة الا ان في اكبر رايه انه
صادق فكذلك لان قول المحبر مقبول في المعاملات اذ لم يعارضه قول
اخر وان لم يكن عدلا وكان في اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله
ولا ان يشتري منه وكذا لو يعلم ان ذلك الشيء لغير الذي في يده الا ان الذي
في يده احبر انه لعين وان ذلك الغير وكله بالبيع او باع منه او هب
له لان اقرار ذواليد بالملك للغير بمنزلة العلم ان كان المحبر ثقة وان كان
غير ثقة لكن في اكبر رايه انه صادق فكذلك وان كان في اكبر رايه انه
كاذب لا يقبل قوله ولا يشتري منه وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك
الشيء لعين فلا بأس بشرايه منه وان يقبل هبته وان لم يكن ثقة لان
اليد دليل الملك يستوي فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي
في يده ممن كان مثله لا يملك مثل ذلك العين كالوارث في متقومة
في يد فقير او راي كتابا في يد جاهل لم يكن في امانه من هوان ذلك
فيكون افضل ان يتزوه ولا يشتري منه وان اشتراه او قبل هبته وهو

لا يعلم

لا يعلم انه لعين قال رجوت ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك شرعا
وكان المشتري محذرا على دليل شرعي وانما علقه بالرجل لان في وهم كل احد ان مثله
لا يملك هذا العين فان كان الذي اتا به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري
منه حتى يساله عن ذلك لان الرق مانع من الملك فان ساله فاحبر ان مولا
قد اذن له فيه وهو ما حرم ثقة فلا بأس بان يشتري منه وان كان غير ثقة وان كان
في اكبر رايه انه صادق فيما يقوله يقبل قوله وان كان في اكبر رايه انه كاذب
لا يقبل وان لم يكن له راي في ذلك لا يشتري منه ولا يقبل قوله لان المانع
من التصرف ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يترجح جانب الصدق وكذا
الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك او احبر ان احبر انه ما ذون له في سعة وان
فلان باعته علي يديه هبة او صدقة فان كان اكبر رايه انه ما ذون وسعه
ان يصدق له لان بيع الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل
يبيع الهدية الي المعلم على يد الصبي وان كان في اكبر رايه انه كاذب
لا ينبغي له ان يقبل قوله رجل قدم بلدا با عيان وطعام وجواري وقال
انا مضارب فلان او انا مفاوضه او ويكله كان للناس ان يشتروا منه وكذا
العبدا اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا
قوله ويعاملون معه ولو ان رجلا تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه
انسان واخبر انها امراته وسعه ان يقبل قوله ويطاها اذا كان ثقة عنده
او كان في رايه انه صادق وكذلك رجل دخل علي غيرة ليله وهو شاهر سيفه
او ما در محه يشد نخو وصاحب المتر لا يدري انه لص او هارب من
الصوص فانه يحكم رايه فان كان رايه انه لص دخل عليه لياخذ ما له ويقتله
ان يمنعه وصاحب المتر خاف انه لو زجن او صاح به بادن بالضرب كان

لصاحب المتزل ان يقتله وان كان رايه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يجعل
ولا يقتله جواز العزل في هذه المسئلة بأكبر الراي عند الحاجة وانما يتوصل الي أكبر
الراي بالداخل عليه بان يحكم رايه وهيئته او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس
مع اهل الخير فليست له بذلك على انه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس
مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق رجل قال لغيره ان
فلانا امرني ببيع جاريتي التي في منزله ودفعتها الي مشتريها كان للسامع
ان يشتريها منه وان يقبض الجارية من منزل مولاه اذا دفع المشتري
الثمن الي بايعها ان كان البايع ثقة او غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق
وان وقع في قلبه انه كاذب ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا ينبغي له
ان يشتري حتى يسأل مولاه وان وقع في قلبه ذلك بعد الشراء لا يتعرض
للمجارية لان أكبر الراي في حقه بمنزلة اليقين وان قبضها ووطئها ووقع
في أكبر رايه ان البايع كاذب فيما قال بعزلها وطئها حتى يتعرف خبرها وان كان
المشتري حين اشتراها شهد عنده شاهد عدل ان حو لي المجارية اسم
ببيعها ثم حضر المولي وحده لا مر بابيع كان المشتري في سعة من امساكها ووطئ
كان له ان يتصرف فيها حتى يخاصمه المولي الي القاضي لان شهادة الشاهدين
حجة تامة او شهد عند القاضي بقضي القاضي بالوكالة وصحة البيع فلذا اذا
شهد عند المشتري ولو ان القاضي قضى لمولاه لا يسع المشتري بشهادة الشاهد
الذين شهدا عنده ان يمسكها لان شهادتهما لم يكن مطلقة وقضا القاضي ملزم
تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاحبره مخبرها قد اقدمت فان
كان المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في قذف وسعه ان يصدق
المخبر ويتزوج اربعا سواها لان هذا خبر يامر ديني وهو حل يحتاج اربعا سواها

وهذا خبر غير ملزم رايه شيئا فلا يعتبر فيه العدالة وان لم يكن المخبر ثقة وفي أكبر رايه
انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلاث لان خبر الفاسق لا يعارض أكبر الراي ولو ان مخبرا
احبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها ان يتزوج بزواج
اخر وسوي بين الرجل والمرأة وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج بزواج اخر حتى
يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة المرأة وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان لها ان تتزوج لان المقصود من هذا الخبر
وقوع القرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين ردة المرأة والزواج قال الا ترى
ان القرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل وكذا لو كانت المرأة
فاخبر انسان انها ارتضعت من امه او اخته صح هذا الخبر ولو اخبر انسان انه تزوجها
وهي مبرئة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج
اربعا سواها لما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه اخبر بفساد عقد كان يحكما
بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مبطل في النكاح
بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثمة اخبر بامر عارض غير مستنكر فان شهد عند شاهد
عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها وكذلك لو ان امرأة غاب عنها زوجها
فاخبر مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة فاناها بحجاب
من زوجها بالطلاق وهي لا تدري انه كاذب زوجها الا ان في أكبر رايها انه حق فلا بأس
بان تعتد وتتزوج ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان فاسدا وان زوجها
كان اخاها من الرضاع او مرتدا لم يسعها ان تتزوج بقوله وان كان ثقة لانه اخبرها
بغير مستنكر وكذلك امرأة قالت لرجل طلقني زوجي ثلاثا وانقضت عدتي ووقع في قلبه
انها صادقة فلا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها وكذلك المطلقة اذا قالت لزوجها انقضت
عدتي وتزوجت بزواج اخر ودخلني ثم طلقني وانقضت عدتي وكذا ذلك في مدة يقصدها

نكاح الزوج الثاني وانقضاء العديتين فانه لا بأس لزوجهما الاول ان يتزوجا ان كانت
ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة لانها احببت محتمل وما احببت بامر مستنكر قال
الشيخ الامام ثمس الائمة السرخي رحمه الله في هذا بيان انها لو قالت لزوجهما الاول
حلت لك لايجل له ان يتزوجها ما لم يستبرها لان العلاء اختلفوا في انها قد يحل للزوج
بمجرد نكاح الثاني قال بعضهم حل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حلت لك حتى ينس
جارية صغيرة لا تغبر عن نفسها في يد رجل يدعي للرجل انها له فلما كبرت لقيها رجل في
يдахرف قالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت مملوكة لذي
اليد فان اليد بين لا يعرف عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها ولو قالت كنت له
فاعتقني فان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها لانها
احببت محتمل لا يعلم هو ذلك بخلاف ذلك وكذا الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت
لرجل اخر نكاحي كان فاسدا او كان زوجها علي غير الاسلام لا يسع هذا ان يقبل قولها ولا
ان يتزوجها لانها احببت بامر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح او ارتد عن الاسلام
وسعه ان يعتمد على قولها ويتزوجها لانها احببت محتمل واذا احببت بطلان
النكاح الاول لا يقبل قولها وان احببت بالحرة باسرع عارض بعد النكاح من رضاع
طاري وغير ذلك فان كانت ثقة عنده او لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة
فلا بأس بان يتزوجها والله اعلم بالصواب **فصل في التيسير والتسليم والعلاء**
على النبي والتعاويد وما يرجع اليه
امور الدينية من رجل اراد ان يتخوذ قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله احب الي ان يقول
لعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للقرآن ولوقال اعوذ بالله العظيم او قال بالله
السميع العليم يجوز وينبغي ان يكون موصولا بالقرأة رجل سمع رجلا يقرأ القرآن ويحس في
القرأة فانه لا ينبغي للقاري ان يلحن ويتعلم الصواب واما السامع ان علم ان لم يسمع عن اللحن

بامر

ان

ويعلم الصلاة

ويعلم الصواب يغضب القاري او يدخل عليه وحشة فانه ينبغي للسامع ان يمنع عن
اللحن ويعلم الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما عداوة فحينئذ وسيعه ان لا يتعذر
له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله وما اشبه ذلك والفقهاء يقولون عند فتح
الفقاع للمشتري صلى الله عليه وسلم قالوا يكون ثما بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا
علي النبي فانه يثاب على ذلك وكذا الغاري اذا قال كبروا يثاب على ذلك لان الفقهاء
والحارس باخذ بذلك عوضا رجل جالي بزاز ليس تري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال
سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ارا بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه
كمن رجل دعا عبدا وقلبه سايب ان كان دعاه على الرقة فهو افضل وكذا لو كان لا يمكنه
ان يدعو الا وهو سايب فالدعا افضل من ترك الفصل دعا ويكره ان يقرأ القرآن في المجلس
لانه موضع النجاسات وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا لانه
موضع وان قرأ القرآن عند القبور ان نوي بذلك ان يونسهم صوت القرآن وان لم يقصد
ذلك فانه تعالى لسمع قراءة القرآن حيث كانت قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ
رجل واحد فدخل عليهم واحد من الاجل والاشراف فقام القاري لاجله قالوا ان
دخل عليه عالم او ابا او استاده الذي علمه العلم جاز له ان يقوم له وما سوي ذلك
لا يجوز رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في مثل هذا الموضع الحمد لله ولو
اكل شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله
لا بأس به رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذاك ليس بشئ والصحيح انه
لا بأس به لورود الاثر فيه رجل سمع اسم الله تعالى يحجب عليه ان يعظه ويقول
سبحان الله وما اشبه ذلك ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فانه يصلي عليه فان سمع مرارا
في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه الامرة وقال بعضهم في كل مرة رجل
يقرأ القرآن ويسمع اسم النبي عليه السلام ذكر الناطق رحمه الله انه لا يجب عليه الصلاة

والتسليم لان قراءة القرآن على المظفر والتأليف افضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فاذا فرغ من القراءة ان صلى عليه كان حسنا وان لم يصل فلا شيء عليه ولو سمع القاري الاذان
فالا فضل له ان يمسك القراءة وينتظر الاذان اذا سلم رجل على القاري لا ينبغي له ان يسلم
على القاري كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام
على القاري وقال بعضهم يجب وهو اختيار الفقيه ابي الليث رحمه الله ويكره ان يصل
على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان وكو جمع في الصلاة
بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلي واله وصحبه جازله لان فيه تعظيم النبي
عليه السلام من رجل سلم على من كان في الخلا يتغوط ويبول لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه
الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة رحمه الله يرد عليه السلام بقلبه لا لبسائه وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يرد بالقلوب ولا باللسان ولا بعد الفراغ ايضا وقال محمد
رحمه الله يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة ولا يسلم على احد وقت الخطبة
ولا يشت العاطس واذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام المسائل اذا
اتي باب انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي
في المحكمة واذا اتى الرجل انسان محبا يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا
ثم يتكلم وان كان في القضاء يسلم او لا ثم يتكلم رجل كان جالسا في قوم فلم عليه
رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن الباقي
الذي لم يسلموا قبل ان سمى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو ولا يسقط
رد السلام عن زيد وان لم يسلم فقال السلام عليك واشار الى رجل فرد غير سقط
السلام عن المشا رايه رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسع قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقبلا له لو كان المرء ود عليه
اصم ماذا صنع قال ينبغي ان يريده تحريك شفتيه اذا سلم اليهودي والنصراني

عن
محمد

المجدي

او المجوسي على مسلم قال محمد رحمه الله يقول المسلم عليك ينوي بذلك الحديث مرفوعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم وانما يكره ان يبدوا
بالسلام اما اذا ابتدوا الكافر لا بأس بان يردوا ولكن لا يزيد على قوله وعليك وبعض
المشاخ لم يروا بأسا بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا اذا لم يكن
للمسلم حاجة اليه فان كان له لا بأس بالسلام عليه ويكره للمسلم ان يصاح الذي
واذا قال المسلم للذي اطال الله بقاءك قالوا ان نوي بقلبه ان يطيل بقاءه لعل
انه يسلم او يؤذي الجزية عن ذلك وصغار فانه لا بأس به لان هذا دعاه الى
السلام او لمنفعة المسلمين الفارس مع الرجل اذا التقيا ينبغي للفارس ان يسلم
اولا وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا يسلم الرجل اولا واذا سلمت المرأة الاحنية
على رجل ان كانت عجوزا رد السلام عليها بلسانه بصوت يستمع وان كانت شابة
رد عليه في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فاجواب فيه يكون
على العكس من متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
او من كتب الفقه فنام وتوسد بالخريطة قالوا ان قصده التوسد كثر
فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره ويكره تصغير المصحف وان يكتب بقلم دقيق
مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابو يوسف وزفر وكان ابو حنيفة
يكره النقطة والتعاشير في المصحف ومشايخنا رحمهم الله لم يروا بذلك
باسا في زماننا ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا يروى
ان يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجل
امسك المصحف في بيته قالوا ان نوي به الخير والبركة لا يات ثم بل يروح له
الثواب ولو امسك الحز في بيته للتخليل جاز ولا يات ثم ولو امسك شيئا من
هذه المعازف والملاهي كره وان كان لا يستعملها لان اساك هذه الاشياء

يكون لله عاده كما عمتكوب فيه بسم الله جعل فيه شيئا قال ابو بكر رحمه الله كره
سواكات الكتابة في ظاهره او باطنه بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه
لاباس لان الكيس يعظم وهذا الكاغد لا يكون لمن لا يكون على الطهارة ان ياخذ
فلوسا عليها اسم الله تعالى او كتب على خاتمه اسم الله واسم ابية او بها بدا من اسم الله
مخوف له وحسبنا الله ونعم الوكيل او ربي الله او نعم القادر الله فانه لا باس به
بجل ذكر الله تعالى وسبح في مجلس الفسق قالوا ان ينوي ان الفسقة يشتغلون
بالفسق وانا اشتغل بالشبيح وهو افضل واحسن لكن سجد الله تعالى في السوق
ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع
وهو افضل من ان يسبح الله تعالى وحده في غير السوق وان يسبح على وجه الاعتبار
يوجر على ذلك وان يسبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان اثما وينبغي للمصلي
ان يدعوا في صلاته بالدعاء المحفوظ ولا يتكلم كيلا يجري على لسانه ما يشبه
كلام الناس اما في الصلاة بدعوا بها يحضر ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء
يذهب بالرفقة وجل عطس خارج الصلاة ينبغي ان حمد الله تعالى فيقول
الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن حضر ان يقول بحمك
الله ثم يقول العاطس غفر الله لي ولكم او يقول بحمك الله ويصلي بالكم ورايق
غير ذلك ولو عطس رجل في غير الصلاة فقال له رجل في الصلاة الحمد لله قالوا انفسد
صلاته وان اراد به الجواب ولو قال برحمك الله فسدت صلاته لانه خطاب
وجواب ولو عطس المصل فقال له رجل برحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي
ولك كان جوابا مفسدا لصلاته وينبغي لمن كان بحضرة العاطس ان يسمي العاطس
اذا تكرر عطاسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فالعاطس
حمد الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة ان ستمته في كل مرة فحسن ايضا جل راى

روى
عن احمد بن محمد بن
الحسين بن ابي
الصلح

روى العجبة ينبغي ان حمد الله لان ذاك نعمة فيفكر ثم ان شاقصها على من يشق به ولو قال
رجل رايت الله تعالى في المنام قال الشيخ الامام ابو منصور الماسدي رحمه الله هذا
الرجل شر من عبد الوثن وهذه مسئلة تختلف فيها مشايخ بخارا و سرقند قال
مشايخ سرقند روية الله تعالى في المنام باطل لا تكون لان ما يرى في المنام لا يكون
غير المرى بل هو خيال له والله تعالى يتنزه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة
احسن واذا ماتت المرأة حاملا ودنت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت لا
بنين فبرها ولا باس بتقيل يد العالم او السلطان وتكلموا في تقيل يد غيرها
قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا باس به والاولى ان لا يقبل
وتكره المعانقة وان سجد للسلطان ان قصد التعظيم والتحية دون العبادة لا
يكون ذلك كفرا لاصله اثر الملايكة بالسجود لادم وسجود اخوة يوسف عليه السلام
ولو قال المسلم اسجد للملك والافتكناك ان امرؤ بذلك للعبادة فالأفضل له
ان لا يسجد لمن اكن على ان يكفر كان الصبر افضل وان امرؤ بالسجدة للتحية
والتعظيم لا للعبادة فالأفضل له ان يسجد رجل دعاء الامير فيسأله عن اشيا
ان تكلم بما يوا فوق الحق يصيبه مكروه فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف الحق
وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا تخاف على ماله
فان خاف ذلك فانه لا باس به واذا سأل الرجل عمن الاخبار المحدثثة في
البلد قال بعضهم يكتم الاخبار والاستخبار وقال بعضهم لا يكتم الاستخبار
ويكتم الاخبار والصحيح انه لا يكتم الاخبار ايضا ليكون عالما بالمصالح
امراة تصنع تعويدايات ليجهاز وجهها بعدما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير
ان ذلك حرام لا يحل ولا باس بوضع الجاهم في الزرع والسطحة لرفع ضرر
العين لان العين تصيب المال والادى والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك

طه
روى الله تعالى

بالانار فاذا خاف العين كان له ان يصنع الجاجم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع يقع
نظره ولا على الجاجم لارتداعه فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضر روي ان
امراة جات الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث وانا نخاف
عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تصنع فيه الجاجم ويكن كتبه
الرقاع في ايام النير وزوازا قها بالابواب لان فيه اهانته باسم الله تعالى
واهانته باسم النبي عليه السلام بساط او مصلى كتب عليه في النسخ الملك لله يكره
استعمالها وبسطها والقعود عليها ولو قطع الحرف من الحرف او خيط على بعض
الحروف حتى لا يبق الكلمة متصلة لا تزول الكراهه لان الحروف المفردة حرة
وكذا لو كان عليها الملك لا غير او كان الالف وحدها او كان اللام حكى عن بعض
الامة راي شيا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابو جهم لعنه الله فهاهم
عن ذلك ثم يرمون وقد فصلوا الحروف فيها هرايضا وقال ما نهيتكم في الابتدا
لاجل كلمة وانا نهيتكم للحروف خرقة فيها دراهم روي ابن سماعة عن محمد رحمه الله
في النوادر انه لا بأس للرجال امساك تلك الخرقة وان لم يكن على وضوء ولا باس
بيع الزنار من النصاري ولا القديسوم من المجوس لان في ذلك اذلالهم اسكاف
امراة انسان ان تتخذ له خفا مشهورا على راي المجوس والفسقة وزاد له في الاجر
قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يحيط ثوبا على راي الفساق
ويكره بيع اللعبة المفضض من الرجال اذا علم انه اشترى لبس فقير اجبر
نفسه من كافر ليصير له الغنم ليتخذ خمر امكن له ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
لعن العاصر ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا باس به لانه
لا معصية في عين العمل اجر نفسه من ضرر ان يضر النافوس كل يوم
خمسة دراهم وفي عمل اخر يعطى له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي له ان يواجر نفسه

منهم

منهم ويطلب التزوق من عمل اخر وان استوجر لغسل الميت قالوا لا اجر
له وكذا لو استوجر لحفر القبر ولدفن الميت كان له الاجر قالوا انما لا يجب
الاجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمة احد يحمل الجنازة بغير اجر فان وجد
جازت الاجارة لان الحمل لا يحب عليه خاصة وان استوجر لضرب الطبل
ان كان لله ولا يجوز لانه معصية وان كان للفرز ووالقافله جاز لانه
طاعة وما اخذ المغني والمطرب ان كان بغير شرط يباح له وان احدث على شرط
يجب رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على صاحبه يتصدق به رجل
بيع التعويد في المسجد الجامع ويكتب في التعويد التوراة والاجيل والقران
وباخذ عليه مالا ويقول اني ادفع التعويد هدية او هبة لا يحل له ذلك
المال لان اخذ المال على الهدية حرام وان اخذ الاجرة على تعليم القران قالوا
لا بأس به في زماننا رجل اراد ان يتعلم النجوم تبعافا لو ان كان يتعلم مقدار
ما يتعلم مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به وما سوي ذلك حرام كافر من
اهل الذمة او من اهل الحرب طلب من مسلم ان يعلمه القران والفقه
في الدين يجوز لانه عسي ان يهتدي الى الاسلام فيسلم الا ان كان الكافر
لا يمس المصحف رجل اراد ان يقرأ القران ينبغي ان يكون على احسن حالة
يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القران ينبغي ان
يكون واجب واما تعليم الكلام والمناظرة فيه قالوا ورا قدر الحاجة
مكروه حكى عن حماد بن خنيفة رحمه الله كان يتكلم في الكلام
فنهاه الابه عن ذلك فقال له حماد قد رايتك وانت تتكلم فبالك تنهاني
فقال يا بني تكلم وكلم وكل واحد منا كان الطير على راسه فخافة ان
يزل صاحبه وانتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه

ومن اراد ان يزله صاحبه ويكفر فقد كفر قيل ان يكفر صاحبه واما التوبة
والحيلة في المناظرة قالوا ان كان يعلم متعلما مسترشدا اليك على الانصاف
بلا تفت لا محل له التوبة والحيلة والتكليس وان كان من كان يكلمه يريد
التفت ويران يطرحه محل التوبة والحيلة بل كمال حيلة لدفع التفت
عن نفسه رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن
تمام القرآن افضل من صلاة التطوع وتعلم الفقه او لي من تعلم تمام القرآن رجلا ان
تعلن على كمال الصلاة احدهما يتعلم لتعلم الناس والاخر ليعلم به يتعلم
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل جاني الاثران
مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة رجل خرج في طلب العلم بخير امر
والديه فلا بأس به ولم يكن عقوقا قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان
امردا أصبح الوجه فلا يبعد ان يمنعه من الخروج ولو اراد ان يخرج الى
الحج وابو كاره كذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا عن خدمته فلا بأس
بمخرج وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظرة رحمة الا كانت له بها
حجة مقبولة قيل بركة الله وان منظر في اليوم مائة مرة قال وان نظر
اليه في اليوم مائة مرة فان كان ابواه محتاجان الى الفقه ولا يقدران خلف
لهما تفقه كاملة او يملكه الا ان الغالب على الطريق هو الخوف فلا يخرج
بعيراذنهما وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج وذكر في بعض
الروايات لا يخرج الابي الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما ولم
يأذن الاخر لا يستغنى له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا ان اذا دخل
عليهما مشقة لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهد فرض كفاية

فان لم

فان لم يكن له ابوان وله جدان وجدتان فاذن له اب الابوام الام ولم ياذن
له الاخران فلا بأس بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب واما الام قائمة
بمقام الام ولو اذن له الابوان كان له ان يخرج ولا يلتفت الى غيرهما هذا
اذا كان السفر سفر الجهاد وان كان السفر سفر تجارة او حج فلا بأس بان
يخرج بعيراذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه ليس في هذه
السفر بن ابطال حق والديه اذ لم يكن الطريق مخوفا حتى لو كان مخوفا مثل
البحر لا يخرج الا باذن والديه وان كان مستغنيا عن خدمته رجل
ليس له مال وله عيال واحتاج الناس في حفظ الطريق الى المرددة
فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله كان له ان يفعل وان
كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام بمراعاة العيال فالقيام بمراعاة العيال
اولي وكذلك لو خرج للتعليم وضيع عياله يراعي حق العيال طلبه
العلم اذا اختصموا في السبق فمن كان اسبق يقدم لسبقه وان اختلفوا
في السبق فان كان لا حرج من سبه بعام سبه وان لم يكن يقرع بينهم
ويجعل كانه قد مواعدا في الحرق والفرق اذ لم يعرف الاول يجعل
كانهم ما توامعا صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليذكرهم فجمعوا له
شيا حكي عن ابي الليث الكبير رحمه الله انه قال كنت افتي انه لا
يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك رجل اصاب مالا حراما فان واو
بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب الاموال رد
عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة هو
كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بثلاث المال
ولو قال في مرضه هذا المال لقطعة ولذبت الورثة قال محمد رحمه الله لا يلزمه

سمى قال ابو يوسف رحمه الله يتصدق بمقدار الثلث ويجوز السباق في اربعة
اشياء في الخف يعني البعير وفي الخافر يعني الفرس وفي الفصل يعني الرمي وفي
المشي بالاقدام يعني العدو ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد بان قال
ان سبقتك فلي كذا وان سبقتني فلا شيء لكره ان كان البدل من الجانبين فهو
حرام لانه في ذلك اذا دخل محللا بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني
فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز
وحلال والمراد من الجواز الحل والطه دون الاستحراق فانه لا يصير
مستحقا وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا لا تنزلنا يوما سبق
فله كذا وانما يجوز السباق بهذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها
والامر في غير قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله يجوز ايضا
في الفقيهين اذا تخلوا في مسلة ان كان البدل على احدهما جاز وان كان
البدل من الجانبين لا يجوز وانما يجوز السباق في الدواب اذا كان فيه
ما يسبق وقد يسبق قالوا والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد وكل
روي ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد
يلعبون بها وكان ياكل منه وهذا اذا لم يكن ذلك على وجه المقامرة فان كان
على وجه المقامرة فهو حرام مرفعة انقطع لبنه بظهور الحمل وليس للاب
شي يستاجر به الظئر فعاجت باستنزاع الدم قالوا يباح لها ذلك مادام
نطفة او علقة او مضغة لم يخلق له عضو لانه ليس له حكم الاذي
وقدر وان تلك المدة باربعة اشهر امرأة حملت ومضى على حملها شهرا
فارادت القا العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسأل اهل الطب ان قالوا يرض
بالحمل لا تفعل وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان تفعل ما لم يتحرك الولد

فاذا انزل

فاذا تحرك لا بأس بالقا العلق والحجامة ما لم يقرب الولادة فاذا قربت لا يفعل
واما الفصد فالامتناع عن الفصد او في حالة الحمل كيد الحق الولادة
صبي سمع وهو لا يفهم ثم كبر جازله ان يروي عن الحديث وكذا البائع
اذا سمع الحديث ولم يفهم جازله ان يروي ولو قري على صبي صدق
ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ اذا قري عليه ولم يفهم
ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه رجل يتخذ لعبة ليفرق بين المرأة
وزوجها بتلك قالوا هو مرتد بحكم برديته ويقتل اذا كان يعتقد لها
اثرا ويعتقد التفرق من اللعبة لانه كافر الساحر اذا تاب فهو على وجهه ان كان يعتقد
نفسه خالقا بما يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى ويراعى ان كان
يقول يقتل توبته ولا يقتل وان كان الساحر يستعمل السحر بالتجربة والامتحان
ولا يعتقد لذلك لانه ليس بكافر وساحر محمدا السحر ولا يدري كيف يفعل ولا
يقربه قالوا لا يستتاب هو بل يقتل اذا اثبت انه يستعمل السحر وذكر في بعض
المواضع والاستنباه احوط وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا تاب الساحر
قبل ان يوحده يقتل توبته ولا يقتل وان اخذ ثمر تاب لم تقبل توبته ويقتل
وكذا الذئبق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول كافر عابدا
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ان يقال يستجاب دعاءه وقال بعضهم
يجوز ان يقال يستجاب دعاءه فان ايلبس لعنه الله دعاءه قال رب
انظرني في يوم تبعثون قال الله تعالى انك من المنظرين رجل يعمل اعمال
البر ويقع في قلبه انه ليس بمومن قالوا ان وقع في قلبه ليس بمومن لان بعض
اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين فهذا مومن صالح قال عليه السلام المومن
من امرجانه بواقعه وقال عليه السلام المسلم من سلم الناس من يده ولسانه

فهو يريد بهذا انه ليس من جملة هؤلاء المؤمنين وان كان وقع في قلبه انه ليس بمومن
لا به لا يعرف الله تعالى فان اعتق قلبه على ذلك فهو كافر وان خطر بباله ذلك ووجد من
نفسه ان كان فهو مومن لان هذا انما لا يمكن التحرز عنه وهذا من صدق ايمانه فيكون
عضوا كمن هم بسببته ولم يعزم عليها لا يكون انما رجل تمنى الموت ان تمنى لصيق عيشته
اولسرا صابة من ظالم او عدوا ونحو كره وان تمنى لتغيير زمانه فيتمنى الموت مخافة
الوقوع في المعاصي لا بأس به رجل قال لا احب القرع قالوا ان اراد به اني لا احبه لما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه فهو كافر وان قال لرضي صاحبه من القرع لا يكون
ولو قال انما لا اعمل بفتوى الفقه او ليس كما قال اعلم فانه يعزرو ولا يكفر رجل
مات وكسبه كان من بيع البنادق فان توزع الورثة ولم يأخذ ذلك المال كان
اولي ويرد على اربابها ان عرف اربابها وان لم يعرف يتصدق به وكذلك الجواب
فيما اذا احدث شئ او ظلم ولو كان الوارث يعلم ان مورثه كان مكسب من حيث
لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظلم كان المال ميراثا له في
الحكم يتصرف به ما شاؤا وان تصدق به كان اولى ولا يلزمه و ينبغي ان يتصدق
عن خصما المورث رجل راي من رجل منكرا وهو ايضا يركب ذلك المنكر كان عليه
ان ينهي غيره ويمتنع هو ايضا رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب
الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه الاب عن ذلك ويقدر
عليه بحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا
يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والرعية
والحسم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون رجلا اغتاب اهل قرية
قال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد به جميع اهل القرية
فكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان بصوم ويصلي ويصبر بالناس

باليد واللسان فذكر بما هو فيه لا يكون غيبة ان اجتر السلطان بذلك ليزجر فلا اثر
عليه رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة
ان يذكر على وجه الغضب يريد السب امرأة ترضع صبييا بغير اذن زوجها يمكن لها
ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع لم يجد لا بأس به رجل وجد امرأة في بيته فوطئها
وقال ظننت انها امرأتى روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال ان كان نهارا اتخذ
وان كان ليلا لم يحدو به اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وعن ابي حنيفة رحمه الله
في رواية اخرى عليه الحد ليلا او نهارا قال رضي الله عنه و ينبغي ان يكون الجواب
على التفصيل ان لم يكن يزف اليه لا حد عليه وان زفت قبل ذلك لا يصدق رجل له
على رجل دين فمات الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وارثته قال محمد بن مسلم رحمه الله
ارجوا ان يكون الدين يوم القيامة للطالب رجل عليه دين فمات حتى قال شدا رحمه الله
ان كان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤاخذ به يوم القيمة وان كان غصبا فهو ما خذ
رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم رحمه الله يتصدق
المديون عن صاحب الدين بمقدار الدين رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث
بدينه فاكل ميراثه قال شدا رحمه الله لا يؤاخذ الابن بدينه وان علم الوارث
بدين المورث كان عليه ان يقضي دينه من تركه المورث فان نسي الابن بعد ما علم
فانه لا يؤاخذ به في دار الآخرة رجل له على رجل دين اوها في الطريق فخرج اللص
عليهما وقصدا اخذا مواهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة
قال بعضهم ان يودي دينه وليس للطالب ان لا يأخذ وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كمن كف نفسه رجل فسلم الرجل
المكفول به في المفاز او في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح تسليمه
رجل لما رضى تحت نهر للعامة فشق الماء حرم النهر حتى صار النهر في ارض الرجل

فأراد الرجل ان ينصب في ذلك رحي في ارضه كان له ذلك وان اراد ان ينصب على نهر العامة
ليس له ذلك رجل مر في الطريق المحدث قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان علم ان صاحب الارض
أخذ الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور رجل
يعلم بحورية المرور حتى يعلم انه غصب وقال يضر رحمه الله ليس للرجل ان يجر
ارض الغير اذ اكان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيما لا يمنع
فاذا منع فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزروعة او مكروبة
ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضر بالارض لا يرضى به صاحب الارض
وعن بعض المشايخ رحمهم الله قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الرجل اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحل فيها المرور ولا النزول
فيها وان لم يكن لها حائل او حائط لا بأس بالمرور فيه وعن ابي القاسم رحمه الله
رجل خفي عليه الطريق ان مشى في الارض المزروعة قال تمتش فيها ولا يطأ الزرع
ولا يفسد رجل رث المال في الطريق في السوق قال ابو بكر الاصم رحمه الله لا رخصة فيه
وان كثر الغبار وقال ابو نصر الدوسي رحمه الله لا بأس بذلك لتسكين الغبار والزيادة
على ذلك لا تحل رجل وضع الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رحمه الله
ان رفع ايام الوحل لتنقيه الطريق رجوت ان يكون محتسبا بمنزلة اماطة الاذى
عن الطريق وان اضر رخصه بالمائة لا يسعه ذلك وان كان لا يضر فلا بأس به رجل
وطي خيمة قال ابو حنيفة رحمه الله ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحا واخرقها
وان لم تكن البهيمة للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها ويحرقها
وان لم تكن مأكولة وان كانت مما تؤكل تذبح ولا تحرق الهرة اذا كانت مؤذية قال
محمد بن سلمة رحمه الله لا بأس بان يذبح من غير ان يضربها ولا يؤذيها صاحب البهيمة اذا لم
ينفق على البهيمة يوسر بالانفاق عليها وجبر وقال ابو يوسف رحمه الله انه يقال لصاحبها

امان

اما ان تنفق عليها او تبني رجل يتصدق على السوال في المسجد الجامع قال ابو نصر العياشي
رحمه الله من اخرجه عن المسجد رجوا ان يخضر الله له باخر اجمع عن المسجد وقال
بعض العلماء من يتصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم يتصدق بعد ذلك بدينار بعين فلسا
لم تكن كفارة لذلك الفلس الواحد وعن خلف رحمه الله انه قال لو كنت قاضيا لا اقبل
شهادة من يتصدق على هاهنا ولا في المسجد الجامع رجل بنى في ارض القصب مسجدا وحماما
او خانوتا قال ابو يوسف رحمه الله لا بأس باصلا فمن هذا المسجد ولا يستاجر
منه الحمام والخانوت رجل حفر بئر في فناء قوم روي بن رسيم رحمه الله انه يؤمر
بجسوته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد امر بتسويته ولا يضمن النقصان
ولو هدم حائط الدار رجل ملك له او حفر فيه بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية
ولا يبنى الحائط حيث اختفت او اختبئت امرأة بذلك الحجاب قال ابو يوسف
رحمه الله لا بأس به ولا يصل فيه وان كان الحنب قد غسل موضع الحجاب فلا بأس
بان يصل فيه ذكر ابن رسيم رحمه الله رجل حفر قبرا في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له
فدفن فيه فانه لا يندش القبر ولكن يضمن قيمة حفرة حتى يحفر به حفرة اخرى
فيدفن فيه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا دفن الميت في ارض غيره بعينه اذن للمالك
ان يشاء المالك امر باخراج الميت وان شأ سوي الارض فبزرع فيها رجل ام قوما
وهملهم كارهون ذكر الحسن البصري رحمه الله عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم انهم قالوا امن قوما وهملهم كارهون لا تجاوز صلوته ترقوته قال ابو يوسف
رحمه الله هذا الذي يمكن الامام مستحقا للامامة لفساد صمته فان كان اهلا فلا بأس به
وان كن القوم اهل قرية جمعوا ندورا من اناس وذرعو الاجل الامام قالوا للبر
الحاصل من ذلك يكون لا ريب البزور اذا لم يسلموا البرور الى الامام رجل وقعت
له الف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار بمبعده ولا يرد عليه

مطلوب
من منع الصدقة من
الجامع

هل يدخل داره بعير انه قال ابن مسعود ان يبعث ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان
 ثمة اهل الصلاح وان امكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعلى
 هذا اذا خاف على صلاته ان لم يخف لا يحل له ان يدخل بعيرا ذنه بل يعلم صاحب
 الدار حتى ياذن له بالدخول او يخرج المالك اليه رجل اخذ في بيته حراسا
 لم يكن في القديم ويتعدي ضرره الى داره قال الشيخ الامام ابو القاسم
 رحمه الله ان كان الضرر بينا ظاهرا بان كان دون انه يوهن حايط الحارثانه
 يمنع عن ذلك رجل اراد ان يجعل داره اصطبل ولم يكن في القدم وجار يتضرر
 بذلك قال ابو القاسم رحمه الله ان كان وجه الدواب الى حايط الجار ليس له
 ان يمنعه وان كان حوافرها اليه ان يمنعه رجل اراد ان يتخذ داره حطرم
 الغنم في سكة غير نافذة ويتأذي الجيران بنقل السريقين ولا يأمون على الرعاة
 قال ابو القاسم رحمه الله ليس للجيران منعه عن ذلك وعن اي يوسف رحمه الله
 رجل اتخذ داره حماما وبدخان يتضرر الجار قال الجار ان يمنعه عن ذلك الا ان
 يكون ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة غير نافذة وربط احداهم
 على باب داره وابية واتخذها رما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
 الله لكل واحد من اهل السكة يا حذو بنقصه لان هذه السكة كدار بينهم وان كانت
 السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة وفي الجنابات
 املا قال ابو حنيفة لا بأس للرجل ان ينتفع بجناح يشرعه في الطريق وقد كان
 يأخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه وذكر ابن رستم دار مشترك بين
 قوم بعضهم ان يربط الدابة وان يتوضى وان يضع الحشبة فيها ومن عبط بذلك
 لا يضمن ولو حفر بيرا سوحي فان نقص الحفر يوجب نقصان الحفر
 وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بيرا وبني بنا فغضب

به انسان ضمن ويؤخذ بان يطعم البير ولا يؤخذ بما نقصت البير رجل هدم داره وامتنع
 عن العارة وذلك يضرب الجيران قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله ان قدر على شايه فلم
 اخذ ليضر الضرر عنهم وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فافسد البير السرج والشمس
 على جاره او ثقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضر به الجار لا يمنع به الجار لانه تصرف
 في ملكه رجل اخذ طينا في ريفه غير نافذة قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان ترك
 مقدار الممر للناس وذلك يكون في الاحياء ويرفعه سرعلا لا يمنع عنه وقال محمد
 بن سلة رحمه الله يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى والدكان ونحو ذلك ولو غرس
 في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشركا قطع ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار
 في هذه السكة قال ابو القاسم رحمه الله ليس له القطع لانه متعت وكذا في بعض
 جناح على الطريق الحادة رجل غرس اشجارا على شط النهر نخذي باب داره وبين
 داره والاشجار طريق الحادة قال ابو القاسم رحمه الله ان كانت الاشجار لا تقدر
 بالنهر واهله وجوت ان يكون غارسها في سعة ويطيب قوايمه له وحلفه من
 بعد رجل اخذ بستانا وغرس فيها اشجارا جنب داره قال ابو القاسم ليس
 في هذا تقدير وجبان مما عدا من حايط جاره قد رما لا يضرب داره اشجارا شعير
 وجد في بحر الابل والشاة فغسله ذكر في نوادر ابن رستم انه يوكل ويجز بيرة
 وان كان في اخفا البقر لا يوكل اهل قرية داسوا بحمر فقبول وتروت قال
 الحسن بن زياد رحمه الله لا ضيق عليهم في ابو الهمد ذكر ابن رستم انه لا بأس به
 ما لم تستنقع حيث تنقع بعير من بعير الفارة وقعت في الخنطة فطخت قال ابن
 مقاتل لا يوكل وقال الحصاص رحمه الله لا احفظ فيه قول اصحابنا وعندك
 لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاحشا ينفر عنه الطبع رجل نظر في كتب الاماحي
 والاشجار قالوا لا بأس به اذا كان لا يحرك به لسانه وهو ينظر فيه للتاديب الله اعلم

كتاب الجنایات الجنایات علی وجهین احدهما یوجب القصاص
وهو العمد الاخر لا یوجب وما یوجب القصاص فهو علی نوعین احدهما فی النفس
والاخر فیما دون النفس یعتبر المواساة فی البدن ولا یقطع السنی بالیسری
ولا الیسری بالیسری ولا الصبیحة بالشل ولا ید المرأة ید الرجل ولا ید
الرجل ید المرأة ولا یقطع ید الحر ید العبد ولا ید العبد ید الحر ولا
ید العبد ید العبد ویقطع ید المرأة لانیة المرأة لا تختلف البدل
وهو نصف دية المرأة وفي العبد تختلف البدل فان الواجب فی ید العبد
نصف قیمته والقيمة مختلفة والجنایات فیما دون النفس شجاج وغير شجاج
اما الشجاج احد عشر شجة الحارصة وهي التي تخدش البشرة ولا تخرج
منها شیء وسمی خادشة والدائمة وهي التي تخرج منها ما یسبب الذم
والدائمة وهي التي تخرج الدم منها والباصعة وهي التي یضع اللحم والملاحة
وهي التي تدق ولا تقطع والسحاق وهي التي تقطع اللحم وسقی بین اللحم و بین العظم
جلدة رقيقة والموضحة وهي التي توضح العظم والحاشمة وهي التي تحشم العظم
والمنقلة وهي التي تنقل العظم وتخرج والامه وهي التي تبلغ الی ام الراس
وهي الجلدة التي تكون فوق الدماغ والدائمة وهي التي تحرق الجلد
التي تكون فوق الدماغ والجایفة وهي التي تصل الی الجوف فی الموضحة العبد
القصاص فی قولهم ولا قصاص فیما بعد الموضحة فی قولهم واختلفت
الروایات فیما قبل الموضحة ذكر فی الاصل انه یجب القصاص وروی
الحسن عن ابي حنیفة رحمه الله انه لا یجب وعن عمر بن عبد العزيز
قال ما دون الموضحة حدش فیها حكومة عدل ولا یوجب القصاص
منها بعضها یوجب دية كاملة وبعضها یوجب بعض الدية وبعضها یوجب

وفیما دون النفس

حکوم

حكومة العدل واختلفوا فی تفسیر حكومة العدل قال بعضهم ینظر الی
المجنی علیه انه لو كان مملوكا لم یسقط من قیمته بهذه الجنایة ان كان یقتص
عشر قیمته ففي الحر یجب عشر دینته وعلی هذا الاعتبار فی النصف والثلث
وتخوذلك وقال بعضهم ینظر الی ما یحتاج فی هذا من التقفة واجرة الطیب
فی حكومة عدل قال بعضهم ینظر الی ادنی جراحة لها ارش بقدر وهي
الموضحة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة یجب فیها نصف ارش
الموضحة قال رضی الله عنه والفتوی علی الاول والجنایة فیما دون النفس
علی نوعین منها ما یوجب القصاص ومنها ما یوجب المال فما یعدهم باي الة
یعد یوجب القصاص عند المساواة فی المنفعة رجل قطع لسان انسان
ذكر فی الاصل انه لا قصاص فیه وقال ابو یوسف لا قصاص فی بعض اللسان
حتى یقطع الكل وان قطع بعض اللسان فینع الكلام یجب فیها الدية وان منع
بعض الكلام دون البعض یقسم دية اللسان علی الحروف التي تتعلق باللسان
فیب فی الدية بقدر ما فات وان كانت الجنایة فیما دون النفس خطأ وبعضها
یوجب دية كاملة وبعضها لا یوجب دية كاملة ففي الدائمة والباصعة
والملاحة والسحاق ان كان خطأ فیها حكومة عدل وفي الموضحة نصف
عشر الدية اذا كان خطأ وفي المنقلة عشر الدية الف درهم وكذلك فی الحاشمة
وفي الامة ثلث الدية وفي الجایفة ثلث الدية اذا وصل الی الجوف ولم یصل
فان نفد من ورايه فیها ثلث الدية ان كانت عمدا یكون فی ماله وان كانت خطأ علی
عاقلته وموضع الجایفة ما بین اللبة والعانة ولو تیج موضحة فذهب بهمه وبصر
یجب ارش الموضحة ودية النفس فی السمع والبصر ولا تدخل فیها ارش الموضحة ولو تیج
موضحة فذهب بها شعر راسه یجب دية كاملة للشعر ویدخل فیها ارش الموضحة ولو

واضح بالعصا فضر به اخرى الى جنبها فتا كلتا حتى صارتا واحدة فاما موضعان لا يجب القصاص
في ذلك في ظاهر الرواية وان اوضحه فذهب بها عقلة كان عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل
فيه ارش الموضحة وفي شعر الرأس واللحية اذا ذهب ولم يثبت دية النفس وان حلق لحيته
انسان ونبت بعضها دون بعض حكومة عدل ولذلك لحيته الكوسج اذا كانت الشعور
طافات متفرقة وان سترت هي رقيقة فيها دية وان كانت شعرات على الدفن لاشي فيها
وان حلق الشارب فلم يثبت بحكومة عدل وفي قطع الانف من العظم دية النفس وكذا
اذا قطع المارن وهو لان من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص وفيه دية
النفس ولو ضرب انف رجل ولم يجد شتم ربح طيب ولان تن فيه حكومة عدل وفي
بعض الروايات ففيه الدية وذهب الشتم بمترلة ذهاب السع وفي قطع كل الذكورية
كاملة وكذلك في الحشفة وحزها وان ضرب على الظهر فعاتت منفعة الجماع او
صار احد بحب دية النفس ولو طعن برمح او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام في
جوفه فعليه دية كاملة وكذا الوضبة فليس بوله ولا يستمسك البول ففيه الدية
وان افضا امرأة فلا يستمسك البول ففيه الدية وفي العينين والحاجبين وتدي المرأة
وحلمها الدية وكذلك في اليدين والرجلين والاذنين والليتين والاليتين اذا لم
يبقى على عظم الوراك لحم فان بقي من اللحم شي ففيه حكومة عدل وفي الانثيين الدية
وفي احدهما نصف الدية وفي اربعة الانف حكومة عدل وفي اشفا العينين الدية
وفي كل شئ ربع الدية وفي اصابع اليدين الدية وكذلك في اصابع الرجلين الدية وفي كل
اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية الا الابهام وفي كل مفصل من الابهام
نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كانت الاسنان اثنتين وثلاثين فذهب
الكل ففيه دية وثلاث اخماس الدية ودية النفس لاجل العاقلة وكذلك دية العقل
والسع والبصر والشتم والذوق والكلام والانتزال والحدث وشعر الرأس واللحية والاذنين

والحاجبين والاذنين واصابع اليدين والرجلين وحلمتي المرأة والا فضا اذا
لم يستمسك البول او الغايط وفي الحشفة والمارن والشفتين والليتين والاليتين
واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع الوطى او ضرب على الظهر فانقطع ما وقع
جميع ذلك دية كاملة فان قطع نصف الذكر لا قصاص فيه ولا قصاص في الشعر
اي شعر كان وفيما يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع
الطول بالقصير ويذا الكبير بيد الصغير واذا شج رجل رجلا موضحة عمدا يستوفي
القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الا لو كان كانت الشجة الاولى في مقدم الرأس
او مؤخر او وسطه يقتصر منه في ذلك الموضع لاني غير ولو كسر سن انسان
من المصل عمدا او زحمة من الاصل بحب القصاص وكذا اذا قطعه قال بعض العلماء
يؤخذ سنه بالمبرد الى ان ينشئ الى اللحم ويسقط ما سواه وان كسر بعض السن ولم
يسود الباقي بحب القصاص ويقطع قدرا ما كسر بالمبرد وان كسر بعض السن
واسود ما بقي بحب القصاص فان قال المجني عليه انا استوفي القصاص في المكسورة
واترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص
في المكسورة فيه ولو ضرب سن انسان فتحرك ينتظر حولا وان سقطت لا ينتظر حولا
الا ان يكون صديقا فينتظر حولا لان سن البالغ لا يثبت الا نادر او سن الصبي
يثبت فينتظر حولا فان لم يثبت كان عليه ارشها وقال الحسن رحمه الله يجب
حكومة عدل وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وقال صاحبنا ولو حلق رأس
شاب فثبت ايض لا شيء عليه في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا ففيه حكومة
عدل وبه اخذ الفقيه رحمه الله وفي حلق الشارب حكومة عدل وان شج موضحة
فبرأت ونبت عليها الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال ابو حنيفة رحمه الله
لا شيء عليه وقال محمد رحمه الله عليه اجرة الطبيب فان كان الرجل اصلع فضر

كان عليه السلام

يعد راسه مقدار الحوضمة كان عليه ارش النخلة دون ارش الموضحة وكذا الوشج هاشمة واذا
قطع يد رجل عمد احس وجب القصاص فقطع يد القاطع بما كلة او ظما بعين حق بطل القصاص
ولا ينتقل الى الارش ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل اخر او في سرقة كان على من عليه القصاص
الارش لصاحب القصاص الاول ولو قطع يمين رجلين عمد اجهاد احدهما واقتص كان
للاخر دية اليد ولو جاز جميعا معا فقطعت يمينه لهما كان عليه نصف الدية لهما
ولو قتل رجلين عمد اقتل باحدهما لاشي عليه للاخر ولو قطع يمين رجلين فقضى القصاص
لهما بالقطع ونحوه الا ف درهم ونصف خمسة الاف درهم ثم عفا احدهما كان
للذي لم يعف الفان وحسن مائة درهم تمام يده واذا قطع يد السارق كان عليه حكومة
عدل وكذا في قطع الرجل حكومة عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه
في الكف مع الاصابع دية اليد وفي نصف الساعد حكومة ولو قطع اطا فر اليد من او
الرجلين روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل
ولو كسر عظما من ساعدا او ترقوة او غير فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر من
الاصل عمد اقتصار وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفحل
فاما في ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك بحسب القصاص
ان كان عمدا والدية ان كانت خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل ولا قصاص
في قطع اللسان وجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة
عدل وان فقاع عيني الصبي عمد اكان له يصر ينظر كان فيه القصاص ولا قصاص
في عيني الاحول ولا في موضحة الاصلع الذي ذهب شعوه الا ان يكون المشاج كذلك
وفي حلية العبد في قيار قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ما انفصل العبد وان حلق
الراس والحلية من رجل او الشارب يوجلسه فان لم يثبت بحسب الدية في الراس
والحلية والشارب ليس من الحلية فيه حكومة عدل فان اخل الراس والحلية

فان

فات المجنى عليه قبل الحول وقبل النيات لاشي عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
صاحبه فيه حكومة عدل وفي لسان الاخرس حكومة عدل واذا قطع انف الصبي
من اصل العظم عمد اكان عليه القصاص في قول ابي يوسف رحمه الله كان بجذ النخ
اولم يجد وفي الخطا الدية وان فقاع عيني الصبي قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل
واذا دفع امرأة وهي بكر فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه مهر مثاتها ولو ضرب
سن انسان فحرك واحل فان اخضر واحمر حب دية السن خمسية وان اخضر
اختلف المشاج فيه والصحيح انه لا يجب شي وان اسود يجب دية السن خمسية اذا قات
منفعة المضع وان لم تفت الا انه من الانسان التي ترمي حتى فات جماله فكذلك وان لم
يكن واحدا منهما فيه روايتان والصحيح انه لا يجب شي وفي سن الملوكة اذا اصغر
جب حكومة العدل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبه في الاصغر ار
حكومة العدل خرا كان او مملوكا وان قلع سن بالغ فثبت لاشي عليه ولو نزع سن
رجل فانتزع للثروة سنة سن النازع قصاصا ثم ثبت من الاول كان على
النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسية لانه لما ثبت سن الاول تبين
ان القصاص لم يكن ولو ثبت سنة معوجا كان فيه حكومة العدل ولو ثبت
نصف السن كان عليه نصف ارشها ولو قلع سن رجل او قطع اذنه وانبتت المقلو
سنة اراد به بعد القطع والقلع كان يجب ارش السن وثمان الاذن على عاقلة
الجاني ان كان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو عض يد
رجل فانتزع صاحب اليد وقلع سن العاقر لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابن ابي ليلى رحمة الله عليه دية سن العاقر ولو عض ذراع رجل
فجذبه من فيه فسقط بعض اسنان العاقر وذهب لم ذراع المجنى عليه قال
محمد رحمه الله لا يضمن الانسان ويضمن العاقر ارش ذراع المجنى عليه ولو تشبث

شوب انسان فحذب صاحب الثوب ثوبه فخرق الثوب كان على التثبيت نصف خزان
الثوب ولو جذب المتثبت يضمن جميع النقصان ولو تنازع رجلان في حبل
واحد كل واحد منهما اخذ طرفه فحاربوا رجل ووضعا اليدين على الوسط
وقطع الحبل فسقط كل واحد من جانب ومات ليس على القاطع لا القصاص
ولا الدية لانه قصد الصلح دون الهلاك رجل شج رجلا موشحة مستوعبة
من الجهة الى القفا او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان راسها سوا كان
له ان يقتصر من اي جانب شا لكن بمقدار شجته فان كان راسا احدهما اعظم
تخير المشجوج ان شا شج مقدار شجته من اي جانب شا ان كان راس الساج
اعظم وان شا استوفى الارش ولو قطع اصبع رجل من المفصل فسقط ما بقى
من الكف بحسب القصاص وان ^{كان} تقطع من غير المفصل فلا قصاص فيه عند ابي
حنيفة رحمه الله رجل ضرب سن رجل فاسود فجا اخر فزعهما كان على الاول
ارش تمام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب سن انسان فاسود
وسن الجاني سود او صفرا او خضرا او حمرا كان للمجني عليه الخيار ان شا
ضمن الارش وان شا استوفى القصاص ناقصا رجل كسر ربع سن رجل ورج
سن الكاسر مثل سن الكسور ذكر ابن رستم رحمه الله يكسر سن الكاسر ولا يعتبر
فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذا لو قطع اذن انسان واذن
القاطع اطول او قطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع رجل رجل
عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان رجلاه من جانب اليد المقطوعة كان
على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف فحب عليه ضمان
ما انتقص ولا يجب الارش المقرر للرجل وان قطع الرجل لاسن جانب اليد المقطوعة
كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع يده

انان

انسان يده الاخرى كان على القاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا
البائع اذا قطع يد عبد قبل التسليم الى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري ولو
كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم سقط
عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوعة اليد وان انتقص الثلث فسقط
ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقا العين اذا فقا عين عبد مفقودة
العين يجب عليه يفقا العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقودة العين
رجل فقا عين رجل عمدا قال محمد رحمه الله كان ابو حنيفة رحمه الله يقول
لا قصاص في العين الا في صوة واحدة اذا ضرب عين رجل ففقد فذهب البصر
وبقيت المقلة كان فيه القصاص اذا نهد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في
الكتاب يوقد النار على المرأة حتى يذهب ثم يقرب من العين الذي يريد القصاص
ويوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقة فاذا سالت ناظرته ثم القصاص ثم يكف
عنه وعن محمد رحمه الله اذا قور عين رجل يقتصر بمثله وعن الحسن رحمه الله
اذا فقا العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاق ذاهبه وعينه اليمنى صحيحة
يقتصر له من عينه اليمنى ويترك وعن الحسن رحمه الله اذا فقا عين رجل كانت
عينه حولا الا ان ذلك لا يبصر ولا ينقص منه شيئا فقاها انسان عمدا يقتصر
منه وان كان الحول شديد افقيت كان فيه حكومة عدل ولو كان الفاق شديدا
الحول يضرب بصره فقا عينه اليسرى فقاها حولا كان المجني عليه بالخيار ان شا اقتصر
وفقا ورضى بالنقصان وان شا ضمنه نصف الدية في ماله رجل فقا عين صبي
ساو لداو بعد ايام فقال الفاق انه لم يبصر بعينه التي فقاها او قال
لا اعلم ابصر بها ولم يبصر كان القول قول الفاق وعليه حكومة عدل
ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة لم يربها عله وكان يطرق بها كان عليه نصف

اعني

يضم

دية النفس رجل ضرب عين انسان وانكر الضارب ذهاب النور والعين قايمه قال بعضهم
 اذا اخبر رجلان من اهل العلم انه قد ذهب بصره يوحذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل
 رحمه الله يقيم للضرب مستقبل الشمس مفتوحة العين ان دعت عينه علم ان بصره
 قايم وان لم تدع علم ان بصره قد ذهب وذكر الناطقي رحمه الله ان ضمان العين
 على راتب ثلاثة احدى ان يكون في احدى يدي نصف بدل الداء وهو الايمن في الحرف نصف
 الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدى يدي ربع بدل الداء
 كما بهائم التي يحمل عليها وتركب نحو الفرس والابل والبقر والحمار والبغل والثالثة
 ان يكون الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمته كالثأفة والكلب والسور
 والطير وعنف الدابة ابو حنيفة رحمه الله في غير البردون والابل والحمار والبغل والحمار
 ربع القيمة وكذا في عين بقرة الجزار وجزر الجزار ربع القيمة وكذا في عين الفصيل
 والحش وفي احدى عيني الثأفة والحمل والطير والكلب والسور ما انتقص من قيمته
 وقال ابو يوسف رحمه الله عليه النقصان في جميع البهائم والله اعلم **باب** لا يقتل قصاصا
القتل في الباب هو فصل فيمن يقتل قصاصا وفصل فيمن لا يقتل قصاصا
 في الاله التي توجب القصاص وفصل في المستوفى اما الاول يقتل المملوك بالحرق
 والحرق بالمملوك عندنا والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي
 عندنا ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل بالبالغ بالصغير ويقتل الولد بالوالد والوالد
 بالجد وان علا والجد وان علت من قبل الاب والامهات ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد
 وان سفل والا جداد والجدات وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل المولى بعبد
 ملك كله او بعضه ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمرضى صورة او معنى كالاسل
 او نحوها والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جرح العاقل بعد القتل
 ذكره شام في النواذر انه لا يقتل وينقلب ما لا ولو جرح العاقل بعد ما قضى القصاص

وناقص الاطراف

بالقصاص

بالقصاص ودفع اليه الولي يقتل وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقتل على كل
 حال ويقتل الواحد بالجماعة اكفاحا حتى لا يجتمع مع القتل شي من المال ويقتل الجماعة
 بالواحد اما الاله التي يوجب القصاص اذا حصل القتل باله جازحة كالسيف
 والسكين والرمح والسهم حديد كانت الاله او غير حديد كانت الاله جازحة كالسيف
 القصب والرمح الذي لا سنان له بعد ان يكون محدد او الحرد والعمود والشابة
 والسهم الذي لا يضل فيه اذا رماه فاصابه فجرحه او ضربه بعمود حديد او ما يشبه
 الحديد كالنحاس والسبد والرصاص والذهب والفضة اذا ضربه فجرحه او شق
 بطنه خشب محدد او ما يشبهه الفضة فجرحه او لم يجرحه فمات من ذلك
 يقتل وكذا الوضبة بسجدة خمسين او عشرة او خمسة ما يكون قلدا وزر خمسة
 يقتل حرجه ذكر هذه المسئلة في جنائيات الحسن رحمه الله وان ضربه بالمسئلة
 فمات منها قتل وان ضربه باسنة متعمدا او ما يشبه الاسنة فمات لا يجزى القصاص
 ذكر في الاصل اذا ضربه بجديد لا حد له كسجدة الميزان والعمود يجزى القصاص
 وان لم يخرج وروي الطحاوي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجزى القصاص
 اذا لم يخرج كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بجرد وروم يخرج لا يجزى القصاص
 في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبهه الحديد كالنحاس
 وغيره لا يشترط الجرح لو جوب القصاص ولو احرقه بالنار عذرا يجزى القصاص
 ولو القاه في الحافرق من ساعته لا قصاص فيه في قوله ابي حنيفة رحمه الله
 وفي قوله صاحبيه يجزى القصاص اذا لم يخلص منه غالبا وكذا لو القاه من جبل
 او سطح فهو على هذا الخلاف ولو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فكما ايا ما
 لم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل وفي

المجرد لو قتل رجلا واقام في البحر فربس وغرق كما القاه بجدية في قوله اي
 خيفة رحمه الله ولو سح ساعة ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بعجز وفي
 الاول بطرحه في الماء ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خائفا معروفا
 خنق غيره واحد فيقتل سياسة ولو سقاها سما حتى مات فهو عليه جمين ان دفع
 اليه السم حتى اكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا الدية ولا حبس ولا عز
 وكذا وجب الجوارح بجدية على عاقلته وان دفع اليه في شربه فمات
 لا يجب الدية لانه شرب باختيار الا ان الدفع خدعه فلا يجب فيه الا التعزير
 والاستغفار اخوان لا بام قتل احدهما اباهما عدا او الاخرهما راوي
 عن اي يوسف رحمه الله بانه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما
 دية قتله في ثلاث سنين اذ لم يكن المقتول لين وارثا سواهما رجل قال
 انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات
 وقال ولي القتل لمات بضربك فانه لا يقتل وان قال القاتل مات
 منها ومن حية نصشته او من ضرب رجل اخر ضربه بالعصا وقال الولي
 لمات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية رجل خرج
 رجلا جراحه عمدا وجرحه اخر جراحه عمدا ثم صالح المجروح احدهما من
 الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منها جميعا كان للولي ان يقتل الذي
 لم يصالح رجل ضرب سذ رجل فتحرك فاحله القاضي سنة فحاف في السنة
 وقد سقط سنة فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب
 رجل اخر كان القول قول المضروب وان جابعد سنة كان القول قول

الضارب

الضارب رجل قتل رجلا وهو في الترع فانه يقتل به وان كان القاتل اذا علم
 انه لا يعيد منه رجل ضرب رجلا بالعصا ثم جرحه ضربه المجروح بالسيف
 فمات جميعا قال ابو حنيفة رحمه الله دية المقتول بالعصا على عاقلته ولا دية
 للمقتول بالسيف لان حقه كان في القصاص وقد مات قاتله رجل راى رجلا يزني
 باسراة او باسراة رجل اخر وهو محض فصاح به فلم يهرب ولم يستع عن الزنا
 حل لهذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه وكذلك الراي رجل لا يسرق ماله فصاح
 به فلم يهرب او راى رجلا يتبع حايطه او حايط غيره وهو معروف بالسرقه
 فصاح به فلم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه وكذلك الرجل يقتل قاطع
 الطريق حل قتله ولا قصاص عليه رجلا كان اجتماعا في قتل رجل عدو لم يجب
 القصاص على احدهما كالا جنبي اذ اشارك الاب في قتل ولده لا يجب القصاص
 على الشريك وكذلك الصحيح العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير وشريك الحجة
 والسبع والاجنبى اذ اشارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها والخالط مع
 العائد مسلم قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص عليه وكذلك المسلم اذا قتل مسلما
 كلاهما دخلا دار الحرب ما لم يجب القصاص عند الكل ولا دية في قوله اي حنيفة
 رحمه الله وقال صاحباه عليه الدية في ماله واذا شهد الشهود على رجل بالزنا
 والاحصان فتركت مجلسه القاضي ليرجمه عدا او بعدا بام قتله رجلا عمدا
 لا قصاص عليه رجل قتل عمدا فعفى بعض ورثته عن القاتل ثم قتله باق الورثة
 ان علموا ان عفو البعض يسقط القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا
 الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو رجل حبس اسنانا وطين عليه الباب
 حتى مات جوعا قال محمد رحمه الله يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلته رجل
 قال لا خربعتك دي بغلس او بالف فقتله كان عليه القصاص وان قال اقل فقتله

عندنا ولو قتل المسلم اثيرا
 مسلما ودار الحرب لا يجب
 القصاص عليه

كان عليه الدية ولو قال اقل ابي فقتله كان على القاتل دينه لاييه وان قال اقطع
 يده فقطع يده كان عليه القصاص رجل شج رجلا موضحة بالعصا عمد اوجب القصاص
 بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص من صلته وكوهشم رجلا بالحد يد لا يجب
 القصاص في الهاتم فان مات منها يجب القصاص بقتل فيه ولو جرح رجلا
 بالخشب فان لا يجب القصاص وكوهشم رجلا موضحة بالحد يد يجب القصاص
 وان مات منها يقتل به **فصل فيمن يستوفي القصاص**
 للاب استيفا القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس وله ان يصلح
 فيما دون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير
 ان له ذلك وذكر في الصلح انه ليس له ذلك واما القاضى ذكر في بعض الروايات
 عن محمد رحمه الله ان القاضى لا يستوفي القصاص للصغير في النفس وفيما دون
 النفس ولا ان يصلح وذكر في الصلح اذا قتل رجلا لا ولي له عدا للامام من
 يقتله او يصلحه وليس له ان يعفو ويستحق القصاص من من يستحق ميراثه على
 فرايض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة
 استيفا القصاص اذا كانوا اربابا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لاحدهم ان يوكل
 باستيفا القصاص ولو كانت الورثة كبارا وصغارا كان للكبار ولاية استيفا
 القصاص قبل بلوغ الصغار في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه **الشافعي**
 ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار عبد قتل عبدا يجب القصاص ويكون الاستيفا
 الى المولى ولو كان العبد بين رجلين او ثلاثة فولاية الاستيفا لهم جميعا لا ينفرد
 به احدهم فان عفى احدهم بقلب حق الباقيين ما لا الى القيمة كما ينقلب الحر
 الى الحرية ولو صالح احد الورثة او مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل
 ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلا رجلا فعلى المولى عن احدهما كان له

ان قتل

ان يقتل الاخر وكذا القاتل رجل رجلين فعلى احد المولى المقتولين فلو كان الاخران يقتله
 ولو كان به ورثة المقتول ولد القاتل وولد ولد وان سفل بطل القصاص ويجب
 الدية ولو لم يولد المولى والمدرور وليهما استيفا القصاص كما في القن ولو قتل الكاتب
 ان لم يكن وفا فلو لاد ولاية استيفا القصاص ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكر
 في المتنفا انه لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة رحمه الله واذا قتل الكاتب وترك
 وفا ووارثه احري سوا المولى لم يجب القصاص لجمالة المستوفي فان اجتمع المولى
 والوارث على استيفا القصاص لا يقتل ايضا قبل اجتماعهما المستوفي ليس بمعلوم وان
 قتل الكاتب وترك وفا وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله وقال محمد رحمه الله لا يستوفي المولى وهو
 رواية عن ابي يوسف ولو ان عبد الكاتب قتل الكاتب عمدا ان كان الكاتب ترك
 وفا بطل القصاص وله وارث اخر سوى المولى لا يكون لمولى الكاتب استيفا القصاص
 اجماعا وان مات عاجزا كان لمولاه حق استيفا القصاص في قول ابي حنيفة رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله ليس له ذلك والعبد المبيع اذا قتل عمدا لربايع تخير
 المشتري ان اجاز البيع صحت اجازته وله ان يستوفي القصاص وان نقض البيع
 ولم يحرك كان استيفا القصاص الى البايع وقال ابو يوسف رحمه الله اذا انقض
 المشتري البيع كان للبايع قيمة المبيع دون القصاص ولو قتل العبد الرهن عند
 الرهن لا ينفرد احدى بالقصاص فان اجتمع كان استيفا القصاص الى
 الراهن والصدقا اذا قتل عند الزوج قبل التسليم بمثلة العبد المبيع وكذلك
 بدل الصلح عن دم العمد وبدل الخلع بمثلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع
 عند المشتري وله خيار الشرط او خيار الرواية فالقصاص للمشتري ولو كان
 الخيار للبائع فضل عند المشتري بخير البايع ان شاء اتبع القاتل فيقتله وان شاخص

لان
 وان مات عن وفا وليس له وارث
 سوى المولى كان لمولاه حق استيفا
 القصاص صريحا

المشترى قيمته وبعد التضمين لا قصاص للمشتري والعبد الغصب اذا قتل عند الغاصب
 ان اختار المالك يضمن الغاصب لا قصاص للغاصب والعبد الموصى برقبته لا يضمن
 ويخدمه لا خرا اذا قتل عند الميراث احدهما بالقصاص وان اجتمعا على القصاص
 يبطل حق الموصى له بالخدمة ويستوفيه الاخر ولو اوصى بعبد لا يضمن فقتل عند
 قبل ان يقتل الموصى له الوصية وقدمات الموصى وترك وارثا ولا يدرى ان
 العبد قتل بعد موت الموصى او قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص لهما
 المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصى له ولا يصير للوارث ايضا ثم ينظر
 بعد ذلك ان قتل الموصى له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد وان رد الوصية
 كانت قيمة العبد لورثة الموصى وان قتل الرجل عبدا او مديونا او ام ولد
 فانه يعزروا ولا يجب القصاص ولا الدية والله اعلم **فصل في القتل**
الذي يوجب الدية القتل ثلاثة عمد وخطا وشبه العمد فالعمد
 ما عذريته بالسلاح كالسيف والسكين والحديد والحدود وغير المحدود والمحدود
 من غير الحديد ففيه القصاص ولا يجب الكفارة على القاتل والخطا هو الذي
 يرمى صيدا فاصاب انسانا او قصدا يرمى حربيا او مرتدا فاصاب مسلما
 ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته القاتل واما شبه العمد هو ان يتعمد
 قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكزة واللطة ففيه الدية المغلظة على
 عاقلته وعليه الكفارة مندبيل او جمل طرفاه في يد رجلين يتجاذبان فانقطع
 المندبيل او الجمل فسقطا واما قال ابو يوسف رحمه الله ان سقطا مستلقين على
 قفاهما فدمهما هدر ولا دية لاحدهما على الاخر لان كل واحد منهما مات بفعل
 نفسه وان سقط كل واحد منهما على وجهه بحب الدية لكل واحد منهما لانه مات
 بضع صاحبه وان سقط احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فدية الذي سقط على

المشترى قيمته
 ان اختار المالك
 ويخدمه لا خرا
 يبطل حق الموصى
 قبل ان يقتل
 العبد قتل بعد
 المالك لانه قبل
 بعد ذلك ان قتل
 كانت قيمة العبد
 فانه يعزروا ولا
الذي يوجب الدية
 ما عذريته بالسلاح
 من غير الحديد
 يرمى صيدا فاصاب
 ففيه الكفارة على
 قتله بغير سلاح
 عاقلته وعليه الكفارة
 المندبيل او الجمل
 قفاهما فدمهما هدر
 نفسه وان سقط كل
 بضع صاحبه وان سقط

محمد

وجهه على عاقلة المستلق ولا شيء للمستلق لانه مات بفعل نفسه وان قطع اجنبى هذا
 الجمل فوقا على قفاهما واما لا يضمنان شيء وبضمن القاطع ديتهما وقيمة الجمل
 ولو وقع على وجوههما قال محمد رحمه الله فذاك لا يكون من قطع الجمل وان قطع
 وقعا على قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان لاي على قاطع الجمل ولو اصاب قدم الفارس ان
 وقتل بربة لكل واحد منهما على عاقلة الاخر وكذا لو كانا ماشين فاصطدما
 ولو جارا كب خلف ساير فصدمه فعطب الحمار لا ضمان على السائر ولو عطل السائر
 فمما نه على من جاز من خلفه وكذلك في السفينتين لو ان دابتين استقبلتا فاصطدما
 فعطبت احدهما وكل واحد منهما سايق قضان الذي عطبت على الاخر وان فرسين
 احدهما يسير والاخر واقف فاصطدما فعطى السائر والماشى الكفارة رجل غير جمل
 نايير في الطريق فكسرا صبعه واصبع الناييم قال في المجرد ان هذا كوضع الحجر في
 الطريق بحب الكفارة على الماشى ولا كفارة على الناييم اذا وقع ذلك في النفس لان
 الناييم ليس بفاعل وذكر الناطق رحمه الله ان الناييم يرث من الماشى ولا يرث
 الماشى من الناييم اذا كانا وارثين رجلا نمدا شجرة فوقعت عليهما فماتا فعطى
 عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر ولو مات احدهما كان على عاقلة الآخر
 نصف الدية رجل دفع سكين الى صبي فضرب الصبي نفسه او غيره بغير اذن
 الدافع لا يضمن الدافع شيء وفي جنابات الحسن رحمه الله ان قتل الصبي بغيره فكان على
 عاقلته دية للقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على الدافع بالدية رجل ضرب ولد
 الصغير في ادب في قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن الدية وعليه الكفارة وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا كفارة عليه ولو ضربه المودب باذن والده لا ضمان على
 المودب وعليه الكفارة وقال محمد رحمه الله لا كفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف
 رحمه الله رجل ضرب امراة في ادب فماتت قال ابو حنيفة رحمه الله عليه الدية

فدية الدية

وانكفان رجل راى صيا على حائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تنفع فوق الصبي
 ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له قع فوق الصبي ومات يضمن القاتل دية حر
 بالغ امر صبي يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي
 على الامر علم الصبي بفساد الامر ولم يعلم وذكى في المسقى رجل اعطى صبي عصا
 نو شيا من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة
 الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم يقتل امسكه في فعطب الصبي بذلك اخلاف
 المشاخ فيه ولو امر صبي صبي يقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل
 ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة القاتل لا امر ولو امر صبي بالغ بقتل شخص
 فقتل المامور لا يضمن الصبي الامر ولو امر بالغ بالغ بقتل كان الضمان على
 القاتل ولا شيء على الامر ولو ان بالغ امر صبي بحرق مال انسان او بقتل دابته
 فضا من ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الامر ولو ان عبدا مازونا امر صبي
 بحرق ثوب انسان وارسل صبي في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة رحمه
 يضمن الامر ولو اسر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر وفي الزبادات لو ان عبدا محجورا
 بالغ امر عبدا مثله بقتل رجل او كان الامر بالغ والمأمور صغير ففعل لا يرجع
 على الامر الا اذا عتق الامر بعد ذلك ولو ان صغيرا اخر امر عبدا محجورا صغير
 بذلك ففعل الصغير فضمن الصغير لا يرجع الصغير على العبد الامر هنا وان عتق
 الامر رجل قال الصبي محجورا صعد هذه الشجرة واستقر في ثمارها فصعد الصبي
 وسقط وهلك كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذا الوامر بحمل شيء او كسر حطب
 ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل ففعل الصبي ذلك
 وعطب فيه اختلاف المشاخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال لي الثمرة او قال
 انقص ولم يقل لي رجل حبيب ولدا صغيرا من يد والده والاب بمسكه حتى مات

عاقلة

الصغير

الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير على الجاني ويرثه والده وان جده
 حتى مات قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن الوالد كانت الدية عليهما ولا يرثه والده
 رجل ضرب ولد الصغير في تعليم القرآن ومات قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن وان ضربه
 المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم وان ضرب امراة في المضجع وماتت ضمن اجماعا
 اذا قاتل القاتل انه قتله خطأ وادعى ولي القاتل العمد كانت الدية في مال القاتل ولو
 المقتول ولو اقر القاتل بالعدا وادعى ولي القاتل الخطا لا شيء لورثة المقتول وروى
 ابن زفر رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وجوب الدية في الوجهين جميعا رجل
 زنا بامرأة فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه شبه العمد
 فموجب الضمان ثلثة عمد وخطا وشبه العمد في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس
 وفيما دون النفس يكون في مال الجاني لان دية النفس او حرمتها يجب في ثلثة
 سنين وفي الخطا في النفس وفيما دون النفس يكون على العاقلة الا ان يكون
 الواجب دون ارش الموضحة فنجب في مال الجاني وكذا لو وجب الضمان باقرار
 القاتل دية شبه العمد يجب الدية على عاقلة الجاني وفيما دون النفس يكون في مال
 الجاني وان بلغ الواجب دية كاملة رجل زنا بامرأة فافضاها كان عليه الدية
 في ماله في رواية الاصل وفي الجامع الصغير يكون على العاقلة ولو ازال عذرة
 اجنبية محجورا وخوف كان عليه مهر مثلها ولو دفع بغير اجنبية فسقطت
 وذهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه التعزير
 ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة رجل دفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت
 عذرتها ثم طلقت قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وهو احد الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد وزفر واحد
 الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله جمع المهر ولو دفع امرأة اجنبية فذهبت

الوالد دية ولا يرثه وقال
 ابو يوسف رحمه الله يضمن الوالد
 ولا يرثه

عذرهما ثم تزوجها ودخل بها عن ابى حفص وابى نصر رحمهم الله ان عليه مهران
 مهر بالدخول حكم النكاح ومهر بازالة العدة بالدفع ولو ان بكر ادفعت
 بكر اخرى فزال عذرهما قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر مثل الاخرى
 ولو وطئ جارية اسنان بشبهة وازال بكارها على قول ابى يوسف ومحمد رحمهما
 الله ينظر الى مهر مثلها غير بكر والى نقصان البكارة ايها كذا كبر حب ذلك
 ويدخل الاقل في الاكثر ولو ان صبيا نأى بصبيه فذهب عذرتها كان عليه
 المهر بازالة البكارة ولو كانت المرأة بالغة مستكرهة فكذلك وان كانت مطاوعة
 لا يجب للمهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرجع بذلك عليه كما
 لو امر صبيا بشئ فلفقه غم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر فلا يفيد تضييق
 الصغير ولو ان امة بالغة دعت صبيا فزنا بها واذبح عذرتها كان
 على الصبي مهرها لان امر الامة لم يصح في المولي **فصل في اتلاف**

الجنين اذا سقطت المرأة الولد بعلاج او شرب دوا تتهد به اسقاط الولد
 فسقط الولد وجبت الغرة على عاقلتها وان شربت دوا ولم تتهد به اسقاط الولد
 لاشئ عليها شرط لوجوب الغرة في شرب قصد في اسقاط الولد وفي حق غيرها لا يشترط
 اسقاط الولد وتكون الغرة للزوج والغرة عندنا خمس مائة درهم نصف عشر الدية
 او عبد او فرقة قيمتها خمس مائة درهم ذكر اكان الولد او اُنثى وفي جنين المملوك
 نصف عشر قيمته اذ كان ذكرا وعشر قيمته ان كان اُنثى وهما في القدر سواء جلد ضرب
 وعن ابى يوسف رحمه الله في جنين الامة يجب نقصان الام كما في سخله الشاة رجل
 ضرب بطن امرأة فالت جنين احدهما ميت والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال
 من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها الغرة وفي الحي الذي مات دية كاملة
 وان ماتت الام مضر به فخرج منها جنين ميت كان على الضارب دية الام ولا

شئ

صلى الله عليه وسلم

قصد

شي للجنين رجل غصب صبيا حرا فاعاب الصبي عن يده فان الغاصب حبس حتى يحس
 بالاصبي ولم يعلم انه مات ولو غصب صبيا وقربه الى المالك فمهلك كان عليه دية
 ان كان حرا صبيا هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا
 شئ على الوالدين لانه من حفظ نفسه وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا
 يكون الوالدين او على من كان الصبي في حجر الكفار ترك الحفظ وقال بعضهم
 ليس على الوالدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فيجند كان عليه
 الكفارة صبيا ان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصابهم احدهم
 عين امرأة وذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر
 ارش عين المرأة يكون في مال الصبي لاشئ على الاب وان لم يكن له مال فنظرة
 الى ميسرة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما اوجب الدية في مال الصبي لانه
 لا يري للبحم ما قلته ثم انما يجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار
 الصبي ولا بوجود سمه فيها لان اقراره على نفسه باطل امرأة وضعت صبيا
 بين يدي ابيه والولد يقبل ثدي غيرها فلو اتخذ الاب للولد ظمرا حتى مات
 من الجوع قال نصير رحمه الله يكون الاب انما عليه التوبة والاستغفار
 والكفارة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم بذلك كان الاثم
 عليها وعليهما الكفارة لانها هي التي وضعت الولد رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة
 نفسه بغير اذن اهل الصغير فزاي الغلام غلاما يلعبون فانتفى اليهم وارتقى
 فوق سمع فوقع ومات قال سفيان الثوري رحمه الله ضمن الذي ارسله في حقه
 وكذا لو غصب صبيا فقتل الصبي او اكله السبع او سقط من حائط ضمن الغاصب
 وان مات الصبي من مرض او حمى لا يضمن الغاصب رجل امر حنانا بختن
 صبيائه فختن ومرت الحديدة فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد رحمه الله



يكون على عاقلة الختان نصف الدية لأنه مات بفعلين أحدهما ماذون والآخر غير
ماذون وإن عاثر الصبي فعل عاقلة الختان كل الدية لأنه خالف بقطع الحشفة
لحمل صبياً على دابة فقال له أسكهالي ولم يكن منه تيسير فسقط عن الدابة
ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب
وإن سبى الصبي الدابة فاوطا انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل
يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير
بغير إذن الرجل وإن كان الصبي ممن لا يسير على لصفر ولا يستمسك عليها فدم القتل
هدل لأن الصبي إذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المتغلبة وإن سقط
الصبي على الدابة والدابة تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله
على كل حال سواء سقط الصبي بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك سواء كان الصبي
يستمسك على الدابة أو لا يستمسك ولو كان الرجل أكبا فحمل صبياً مع نفسه على
الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطيت الدابة انساناً
وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة
المتاع فكان سير الدابة مضافاً إلى الرجل فتجب الدية على عاقلة الرجل
وعليه كفارة لأنه بمنزلة المباشر وإن كان هذا الصبي يصرف الدابة فيستمسك
عليها فدية القتل تكون على عاقلة كليهما جميعاً لأن سير الدابة يضاف إليهما
ولا يرجع على عاقلة الصبي على عاقلة كليهما قلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة
الصبي يده وإن سقط الصبي ومات فدية الصبي تكون على عاقلة الرجل
سواء سقط بعدما سارت الدابة أو قبله فهو مستمسك على الدابة أو لا يستمسك
ولو أن عبداً حمل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي
يكون في عتق العبد بدفعه المولى بها أو يهدى لأنها سبب الهلكة والعبد

بضم

يضمن بالجنابة كان الجنابة تبيها أو مباشر وإن كان العبد مع الصبي على الدابة فمات
عليها فاوطات الدابة انساناً ومات فعل عاقلة الصبي نصف الدية وفي عتق العبد نصفها
ولو أن حراً كبيراً حمل عبداً صغيراً على دابة ومثله نصف الدابة ويستمسك عليها شدة
أمره أن يسير عليها فاوطا انساناً ومات فذلك يكون في عتق العبد لأنه لما
سير الدابة انقطع فعل الأول بحكم الاتلاف فتوا خذموني العبد بالرفع أو
الفداء ثم يرجع مولى العبد على الأسرة أنه استولى عبد الغير فيصير عاصياً فإذا
لحقه غرم يرجع بذلك على العاصب والله أعلم **فصل العاقلة**
ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وقال هذا فصل اختلف المشايخ فيه
المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهذا قول الفقهاء أي بكر الحلبي وأبي
جعفر الهنداوي رحمهما الله لأن العجم لم يحفظوا النساء بصر ولا يصابرون
فيما بينهم وليس لهم ديوان وتجل الجنابة على الغير عرف بخلاف القياس في
حق العرب وأنهم لم يضيعوا النساء بهم ويتناصرون فيما بينهم فلا تلحق بهم
العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل
البعض نحو الالساكنة والصغار من عمرو ودرج الحساين وكلابا دينجارا
فاذا قتل واحد خطأ وجبت الدية فأهل محلة القاتل ورسقه عاقلة وكذلك
طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وكثير من المشايخ
قال رضي الله عنه وكان الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين يأخذ بقول
الفقيه أبو جعفر رحمه الله لأن العبد للتناصر واجتماع الالساكنة
وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وذكر
الناطقي رحمه الله دية القتل تكون على العاقلة في ثلاث سنين ولا يكون
على كل واحد من العاقلة أكثر من ثلاث دراهم أو أربعة دراهم فإن كان

القاتل من اهل ديوان امير من الامراء والقاتل بنو السهام فدية القتل يكون
على من جمعهم ديوان ذلك الميردون غيرهم فان كان القاتل عازيا وله ديوان
فعاقلته من يرتزق من ديوانه وان كان كاتباً فعاقلته من يرتزق من ديوان
الكاتب اذا كانوا يتناصرون وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اذا كانوا يتناصرون
وان لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل قبيله على عصبته من النسب وان لم يكن له
عصبة فعقل قبيله ذكر في الجامع الصغير والزيادات ان عقل قبيله يكون في
بيت المال وبه اخذ الصدر والشهيد رحمه الله وذكر عصام رحمه الله روى
محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلاً خطأ
فان دية القتل تكون في مال الجاني وذكر في كتاب المولا من الاصل ان بيت
المال لا يعقل من له وارث معروف سوا كان مستحقاً للميراث بان كان
حراماً او لم يكن مستحقاً بان كان كافراً او عبداً فقال لو ان حربياً مساماً
اشترى عبداً مسلماً في دار الاسلام ثم مات حقيقته فميراثه لبيت المال لان مقتنه
دقيق في الحال ولو جناه هذا المعتق فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون على بيت
المال لان له وارثاً معروفاً وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل
الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر في الجامع
والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان لقيطاً
او ما تشبهه للقيط رجل قتل ولله عداً لا يجب عليه القصاص ويجب الدية
في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد لا يوجب الكفارة وكذا
الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه الكفارة القاتل
اذا اقر بالخطا او صالح عن دم العمد على مال يكون المال على الجاني في ماله الا ان في الاقرار
تجب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح عن العمد يجب المال الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون

موجلا وكل جزء من الدية اذا وصت على العاقلة او في مال الجاني يجب في ثلاث سنين
في كل سنة ثلثها عشرة قتلوا او اخطأ وجبت الدية على عواقلهم على عاقلة كل
واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلث عشر الدية فان كان احد
العشرة قاتلاً والمقتول كذلك ولا يجب على كل واحد من العاقلة الا ثلثه درهم
او اربعة دراهم في ثلاث سنين عندنا فان قلت العاقلة تضم قرب القاتل
اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلاثة دراهم
وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والريق والقاتل واحد من العاقلة
والدية مقدرة بالف دينار او عشرة الاف درهم او مائة من الابل في قول ابي
حنيفة رحمه الله ودية المرأة على النصف من دية الرجل ودية الذي عندنا مثل
دية المسلم فاذا وجبت الدية من الابل يقسم الدية على خمسة انواع من الابل
عشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
حقة وعشرون جذعة ودية شبه العمد القتل بالمقتل في قول ابي حنيفة رحمه الله
وفي قول ابي يوسف ومحمد القتل بالمال لا يقتل بمثلها في الغالب ويدخل الابا
والابن في العاقلة ولا يكون على الزوج عاقلة بحكم الزوجية وجناية الصبي
والمعتوم والمجنون عمداً او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم يكون على العاقلة
وما كان اقل من خمسمائة يكون من مال الجاني حالاً ولا يحرم الصبي عن الميراث
بقتل مورثه وكذلك المجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية يكون على
العاقلة في سنة واحدة فاذا زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في
السنة الثانية وما زاد على الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة ولا يعقل
الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر امرأة قتلت رجلاً خطأ حتى وجبت الدية
على عاقلتها اهل يجب عليها شيء من تلك الدية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا

يلزمها وكذا لو كان الجاني صبيا او مجنونا فان جميع الدية يكون على عاقلته في قول
 هو لا والصحيح ان القاتل يشارك العاقلة كان القاتل امرأة او صبيا او مجنونا
 صبي قتل رجلا حتى وجبت على العاقلة الدية فذكر في المعاقلة ان الخصم في ذلك هو
 الجاني اذا كان الجاني بلغ مبلغ الرجال وكذا في غير الصبي الخصم في اثبات الصبي
 القاتل هو الجاني لان الحق عليه انما يجب على العاقلة بطريق التحمل وان لم يكن
 الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال كان الخصم في ذلك اباه ذكره باب من الولاء المسقل
 وذكر فيه ايضا رجل اقر عند القاضي انه قتل فلانا خطأ فاقام ولي القتل
 بينة ان المدعى عليه قتله تقبل هذه البينة ويقضي بالدية على العاقلة وقرار
 المدعى عليه بالقتل لا يمتنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت
 باقرار المدعى عليه ونظاير هذه كثيرة ودلت المسئلة على ان الدية يجب اولا
 على القاتل ثم يقضى على العاقلة بطريق التحمل لان الدية لو وجبت ابتداء على
 العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة المولى اذا قتل مملوكه عدما كان
 عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا لاسان فقتله الوالد عدما لم يجب القصاص
 على الوالد وعليه الكفارة رجلا ان اشتركا في قتل رجل احدهما بصاع والآخر
 بخد يده لا قصاص على واحد منهما ومجبالدية عليهما نصفها على صاحب الخدبة
 في ماله ونصفها على صاحب الصاع وكذا لو قتل بسلاح واحدما صبي او معنوق
 لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطم مع العاقل **باب الشهادة**
في الجاني رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجا بشاهدين فشهد
 احدهما ان المدعى عليه قتله خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل
 شهادتهما لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا يقبل لما لو
 شهد احدهما بالغصب والاخر على الاقرار بالغصب وكذا لو اختلف

الشاهدان

الشاهدان في مكان القتل او في زمانه وكذا لو اختلف في الالة فشهد احدهما انه
 قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا وكذا لو شهدا حدهما انه قتله بالصاع
 وقال الاخر قتله ولا احفظ بما قتله ولا يدري بماذا قتله في القياس لا يقبل
 شهادتهما وفي الاستحسان يقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانها
 اتفقا على القتل والقتل عما لا يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسما
 للقصاص ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطا او بقتل لا يوجب القصاص
 يقبل شهادتهما وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان
 موجب هذه الجناية المال فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء رجل شهد
 عليه شاهد عدل بالقتل فان القاضي يحبس ايا ما فان جاء المدعى شاهد
 اخر والاخلا سبيله وكذا لو شهد رجلان مستورا ان عليا رجل بقتل عدو فانه
 يحبس حتى يظهر عدالة الشهود لانه صار متهما فيحبس لاجل التهمة
 وان شهد رجلان بقتل الخطا ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه
 الله انه لا يحبس قبل الحكم والاظهر انه يحبس رجل ادعى على رجل انه قتل
 اباه خطأ والمدعى ان له بينة حاضرة في المصرو طلب اخذ الكفيل من المدعى عليه
 ليقيم البينة فان القاضي يامر باعطاء الكفيل الى ثلاثة ايام ولو قال
 المدعى شهودي غيب وطلب الكفيل الى ان ياتي بالشهود فان القاضي لا
 لا يجيبه في اخذ الكفيل فان ادعى العمد واراد اخذ الكفيل لا يجيبه
 القاضي لا قبل البينة ولا بعدها الا ان المدعى قبل اقامة البينة يلزمه
 وبعد اقامة البينة يجلسه القاضي جرائم اذا عدلت البينة وشهدا
 بقتل يوجب حبس القصاص يقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعى صبي قتل
 اباه عمدا لا يجب عليه القصاص وجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه وكذلك

هذا ما حدث في طريق
 محمد بن ابي طالب

الجنون قتيلا وجد في محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلم
ولو في القتل ان مختار التحليف خمسين رجلا من المشايخ الصالحين واختار
العساق الشبان والخياريه لولي القتل دون الامام لان الحق لم يكن
عدهم خمسين رجلا كررت الايمان عليهم حتى يتم خمسين يمينا فحلفون بالله
ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا
وان وجد القتل بين قريتين او سكتين كانت القسامة والدية على اقرب
القريتين والسكتين لما القتل هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى الموضع
الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين وان
وجد القتل في مكان مملوك كانت القسامة على الملاك والدية على عواقلم
وان وجد في موضع مباح نحو الفلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية
في بيت المال وان وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تحلف هي
خمس مائة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله والدية على عاقلته وان
وجد القتل في سوق المسلمين او في مسجدهم ذكر في موضع ان الدية تكون في
بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع اخر ان فيه الدية والقسامة
وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر ان الدية تكون
في بيت المال ولا قسامة فيه اذ لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان
فان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق او في مسجدهم كوجود
القتل في مسجد المحلة وثمة يجب القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلم
وان وجد القتل في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه
واذا وجد القتل في محلة فيها اصحاب الخطة وفيها من اشترى كانت القسامة
والدية على اصحاب الخطة مادام في المحلة واحد من اصحاب الخطة كانت القسامة

عليه والدية على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله المشتري وصاحب الخطة سوا
وان لم يكن فيها احد من اصحاب الخطة وفيها سكان ومشترون كانت
القسامة على المشتريين دون السكان وهو قول ابي يوسف الاول
ثم رجع وقال هي عليهم ولو وجد القتل في سجن كانت الدية على بيت
المال في قول ابي حنيفة الاول وقال ابو يوسف رحمه الله هي على اهل
السجن وان وجد في دار رجل قد اشترى اها وهو ليس من اهل الخطة
فاصحاب الخطة برائن ذلك وتكون القسامة على صاحب الدار وتكون
الدية على عاقلته وان كانت الدار بين رجلين احدهما اكثر نصيبا
من الاخر كانت الدية على عاقلتهما نصفين وان وجد الرجل قتيلا في
دار نفسه لا تجب القسامة وتكون الدية على عاقلته في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء عليه ولو وجد المقاتل
قتلا في دار اشترى اها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا ولو وجدوا احد
من اهل المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتل عندنا
كل ميت به اثر الضرب والجرح فان كان الدم يخرج من بعض جوارحه
ان كان يخرج من موضع يخرج منه الدم عادة من غير ضرب كالانف
والدبر والذكر فلا قسامة ولا يكون هو قتيلا وان كان لا يخرج عادة الا
بضرب في الباطن كالعين والاذن فهو قتل وان كان الدم يخرج من
الفم ان كان يعلو من الجوف يكون قتيلا وان كان ينزل من الدرس لا يكون
قتيلا قتيلا وجد في محلة فادعى ولي القتل القتل على رجل يعينه من اهل
المحلة لا تبطل القسامة والدية من اهل المحلة وعن ابي حنيفة رحمه الله

في رواية يكون ذلك ابرامته لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل
 المحلة على ذلك الرجل فقد اثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه وان اقام ولي
 القتل على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما على قول ابي
 يوسف رحمه الله يحلف الشاهدان بالله ما قتلناه قط وعلى قول محمد رحمه الله
 يحلف الشاهدان بالله ما قتلناه ولا علمنا له وان لا فادعي ولي القتل القتل على رجل
 من غير اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا يقبل
 شهادتهما في قول ابي حنيفة ويقبل في قول صاحبه ثم القسامة اما يجب على
 اهل المحلة في قتل المحلة كان ذلك ابرامته لاهل المحلة حتى لا يسع دعواه بعد
 ذلك القتل على اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا
 يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة ويقبل في قول صاحبه ثم القسامة انما
 يجب على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتل
 او اكثر من النصف او النصف مع الراس وان وجد نصفه مشقوقا بالطول
 او وجد اقل من النصف مع الراس او وجد اليد او الرجل او الراس فلا شيء
 فيه وان وجد السقط فلا شيء فيه وان كان بدنه تاما وبه اثر القتل فهو قتل
 كان فيه القسامة والدية وان وجد اليهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها
 وان كان وجد الحائض او المدبر او ام الولد قتيلا في محلة وجبت القسامة
 والقيمة على عواقبهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه
 فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين محض كان القيمة على مولاه لغرمائه
 حالة كما لو قتله المولى ولو وجد الحائض قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على
 المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته وحكم عهريته وما يبق
 يكون ميراثا عنه لورثته ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبد الماذون

كان

كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونا او لم يكن ولو وجد الحر قتيلا في
 دار ابنه او امته او امرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية على العاقلة ولا يحرم عن
 الميراث ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وان كان النهر صغيرا
 لقوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر
 يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحوز فهو
 عظيم ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على
 اقرب الاراضي والقري الى الموضع الذي احتسب فيه القتل اذا كان يصل صوت
 اهل الاراضي والقري والا فلا ولو وجد القتل في فلاة فليس فيه شيء قال
 الكرخي رحمه الله هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران فان كان قريبا
 حيث بلغ صوت اهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم والله اعلم ه ه ه
باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم في جانب
 المدعي والمدعي عليه مقبول في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 اخرا لا يصل وهو قول محمد رحمه الله مضطرب واجمعوا على انه لا يقبل فيه الشهادة على الشهاده
 ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شيء دة رجل وامرأتين وان وكل باسيف القصاص
 النفس فيما دون النفس لم يكن للوكيل ان يستوفي الا يحضر من الموكل عندنا وعلى قول
 الشافعي رحمه الله له ان يستوفي الوكيل باثبات الدم اذا قرئ في مجلس القاضي ان الطالب
 قد عفي صح اقراره وكذلك وكيل المطلوب اذا اقر بوجوب القود على موكله في القياس
 يصح اقراره ولا يصح استحسانا ولو مات احد ورثته المقتول والقائل وارثه سقط
 القصاص عن القائل ويصير حصه الباقي مالا والوكالة باثبات قتل الخطا والعمد
 من الجراحة التي لا يجر قصاص فيها بمنزلة الوكالة بالمال رجل قتل عمدا فاقام اخوا
 المقتول بينة انه وارثه لا وارث له غير فاقام القائل بينة ان له ابنا فان القاضي

في رواية يكون ذلك ابرامته لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل
 المحلة على ذلك الرجل فقد اثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه وان اقام ولي
 القتل على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما على قول ابي
 يوسف رحمه الله يحلف الشاهدان بالله ما قتلناه قط وعلى قول محمد رحمه الله
 يحلف الشاهدان بالله ما قتلناه ولا علمنا له وان لا فادعي ولي القتل القتل على رجل
 من غير اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا يقبل
 شهادتهما في قول ابي حنيفة ويقبل في قول صاحبه ثم القسامة اما يجب على
 اهل المحلة في قتل المحلة كان ذلك ابرامته لاهل المحلة حتى لا يسع دعواه بعد
 ذلك القتل على اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا
 يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة ويقبل في قول صاحبه ثم القسامة انما
 يجب على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتل
 او اكثر من النصف او النصف مع الراس وان وجد نصفه مشقوقا بالطول
 او وجد اقل من النصف مع الراس او وجد اليد او الرجل او الراس فلا شيء
 فيه وان وجد السقط فلا شيء فيه وان كان بدنه تاما وبه اثر القتل فهو قتل
 كان فيه القسامة والدية وان وجد اليهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها
 وان كان وجد الحائض او المدبر او ام الولد قتيلا في محلة وجبت القسامة
 والقيمة على عواقبهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه
 فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين محض كان القيمة على مولاه لغرمائه
 حالة كما لو قتله المولى ولو وجد الحائض قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على
 المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته وحكم عهريته وما يبق
 يكون ميراثا عنه لورثته ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبد الماذون

لا يفتقر بينة الاخ ويأتي في ذلك وان اقام القاتل بينة ان له ابنا وان قد صالحه على الدية وقبض منه او اقام بينة ان الابن قد عفى عنه يقبل بينته القاتل لانه اثبت بينته انه لاحق المدعى استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر القود او الصلح كلف القاتل بعبء البينة على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن ولو كانت المقتول اخوان فاقام القاتل البينة على احدهما ان الاخ الغائب صالحه على خمسة الاف جاز ذلك وان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف القاتل اعادة البينة بخلاف المولى لان في المولى الاخ لا يكون وارثا مع الابن بل يكون اجنبيا اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص على القاتل فعنه بينة قامت على الخصم ولا يكلف اعادة البينة واذا لم يكلف القاتل اعادة البينة هذا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابنه على رجل واقام البينة فان القاضي يحبس القاتل لانه كان متما ولا يجعل باسيف القصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب الذي حضر ان يستوفي القصاص ما لم يعد هو البينة في قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرور ثبوت القصاص الذي اقام البينة ثبوت لغيره بخلاف ما اذا كان القاتل خطأ لانه لا يثبت للمقتول او لاحق يقضي منها ديونته ونفد وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيما ادعى للميت ولا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بخلاف العفو والصلح لان ذلك مما يثبت بالنيابة والقصاص لا يثبت رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ فأنكر المدعى عليه والمدعى مع المراء عليه حكما رجلا بالقتل لا يظهر حكمه بالقتل في حق العاقلة رجل ادعى على رجل انه قتل اباه فأنكر المدعى عليه فشهد انه قتل فلا نابا بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضي بالقصاص

ولا ينبغي

ولا ينبغي للقاضي ان يسأل من الشهود مات من ذلك ام لا في العمد ولا في الخطا ولو قال ذلك لا بطل شهادتهما ولو شهدا انه ضرب به بالسيف حتى مات ولم يذكر العمد جازت شهادتهما ويقضي بالقصاص وكذا اذا شهدا انه طعن به برمح او رماه بسهم او نشابة وكان ذلك يكون عدا ويقضي بالقصاص كما لو شهدا انه ذبحه او شق بطنه بسكين **باب في جناية البهائم وما يجهل كالجحطان والهار** رجل ارسل حماره فدخل زرع انسان فافسده ان ارسله وساقه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمينه وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله فيه فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينه وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدا كان ضامنا وان ارسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع افسده لا يضمن المرسل رجل ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فوره بالارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سابقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر في القدروري عن ابي يوسف رحمه الله انه يكون ضامنا والمشاخ اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرحه الجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصابه في فوره انسانا فقتله او خرق ثيابه ضمن المرسل لانه دام في فوره فكان خلفه وذكر الشافعي رحمه الله رجل اغدى كلبه على رجل فعضه او مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة رحمه الله ويضمن في قول ابي يوسف رحمه الله واختار للتوفي قول ابي يوسف رحمه الله ولو ارسل كلبه الى صيد ولم يكن سابقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة رجل القى جثة في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى يزول عن ذلك المكان رجل او وقف

دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان فالتفت شيئا لا يضمن الرجل
لانه اذا لم يكن بمسكها يكون بمرة التقلبه ولو اوقف دابة في الطريق فاوطات
انسانا سدها او رجلها كان ضامنا وجب الدية على عاقلته وان نجت رجلها او
دينها وهي تسير لا يكون ضامنا وان كدمت صغير يصير ضامنا وكذا اذا ضربت
بيدها او راثت او بالت وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها
فاصاب انسانا او افسد شيئا لا يضمن الراكب الا اذا اثار حرا كبر او ان
كانت تسير فوقفت ثم بالت او راثت لا يضمن الراكب وان اوقفها الراكب لغير
روث او بول فبالت او راثت فماتت لم يضمن الراكب وان اوقفها لغير
ملك لا ضمان عليه بحال ولو كان في ملك بينه وبين غيره ولو قاد قطارا في
الطريق فاوطا اول القطار واجزه بيد او رجل او صدم يضمن القايد لما
عطب به ولو كان معه سائق كان ضمان ذلك عليهما وما افسدت بنفخه الرجل
والذنب يكون على السائق خاصة وان كان معهما ثالث يسوق للابل وسقط القطار
ما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم الا لا لانه فايد وسائق
وكان الرجل احيا نا وسط القطار واحيا نا متا خراوا حيا نا يتقدم وهو يسوق
فهو بمرة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط
القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقايد والرهيق في اوطات
الدابة سواء ولو ان رجلا يقود قطارا فربط اسنانه بقطار بعير او القايد
لم يعلم بذلك فوطى هذا البعير انسانا فالتقه كانت الدية على عاقلته القايد
ثم يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرباط وان كان القايد يعلم ولو كانت الابل
وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو يعلم كان الضمان على عاقلته
القايد ولا يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرباط ولو ان رجلا ضرب دابة راكبا

او خنثى

ان كان السائق هو الذي قاد القطار او كان معه سائق يسوق للابل وسقط القطار ما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم الا لا لانه فايد وسائق وكان الرجل احيا نا وسط القطار واحيا نا متا خراوا حيا نا يتقدم وهو يسوق فهو بمرة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقايد والرهيق في اوطات الدابة سواء ولو ان رجلا يقود قطارا فربط اسنانه بقطار بعير او القايد لم يعلم بذلك فوطى هذا البعير انسانا فالتقه كانت الدية على عاقلته القايد ثم يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرباط وان كان القايد يعلم ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو يعلم كان الضمان على عاقلته القايد ولا يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرباط ولو ان رجلا ضرب دابة راكبا

او خنثى بدون امر الراكب فضربت بيدها او رجلها او نعت او كدمت او صدمت
انسانا على فوة كان الضمان على الناحس دون الراكب وان ضرب بامر الراكب
او خنثى فاوطات انسانا على الفور كانت الدية على عاقلته الناحس والراكب
جميعا لان الناحس بمرة السابق والراكب مع السابق اذا اجتمعا فضمان
ما اوطات الدابة يكون عليهما ولا يكون يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب
من نفخه الرجل والذنب وغير ذلك دابة لها سائق وفايد فخنثىها رجل
بغير اذن احدهما فسخت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان
السابق والقايد لا يضمنان النفع وان كان الناحس بامر احدهما لا يجب الضمان
على احد ولو خنثى رجل دابة راكبا بغير امره فوتت والقت الراكب ضمن
الناحس وكذا لو خنثىها محررا فاحصا بامر فورها ضمن الناحس ولو نعت
الناحس فقتلته كان هدر ارجل بقود دابة قسقط شيء مما يحمل الابل على الانسان
او سقط سرج الدابة او جأها على انسان فقتله او سقط ذلك في الطريق
فعرث به انسان ومات يضمن القايد وان كان معه سائق كان الضمان عليهما
لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحمل على البعير على وجه لا يسقط ولو
ان راكبا اوقف الدابة على باب المسجد فهو كما لو اوقفها في الطريق فان كل الامام
جعل عند باب المسجد موقفا للناس والدواب كان هذا بمرة الطريق
فان اوقفها في الفلاة لا يضمن الا اذا اوقفها في الحجة لان الوقوف في الفلاة
لا يضرب بالناس الا في الحجة ولا يضمن السائق والقايد في ملكه الا بما وطيت
الدابة سدا ورجل رجل وجد في رعه في الليل ثورين قتلتهما لاهل
قرية فاذا كانا لغير اهل القرية فاراد ان يدخلهما في مربطه فدخل في الربط
احدهما وقرأ الاخر فقتله ولم يقدر عليه وجا صاحب الثور فاراد تضيئه قال

ان كان السائق هو الذي قاد القطار او كان معه سائق يسوق للابل وسقط القطار ما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم الا لا لانه فايد وسائق وكان الرجل احيا نا وسط القطار واحيا نا متا خراوا حيا نا يتقدم وهو يسوق فهو بمرة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقايد والرهيق في اوطات الدابة سواء ولو ان رجلا يقود قطارا فربط اسنانه بقطار بعير او القايد لم يعلم بذلك فوطى هذا البعير انسانا فالتقه كانت الدية على عاقلته القايد ثم يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرباط وان كان القايد يعلم ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو يعلم كان الضمان على عاقلته القايد ولا يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرباط ولو ان رجلا ضرب دابة راكبا

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان بنية عند الاخذ ان يمنعه من صاحبه كان ضامنا وان كان بنية ان ياخذ ويرده على صاحبه الا انه لم يقدر على الشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا فعلم ان كان ذلك في النهار قال ان كان الثور لغير اهل القرية كان حكمه حكم اللقطة فان ترك الاشياء مع القدرة عليه يضمن فان لم يجد من يشهد يكون ذلك عدرا وان كان الثور لاهل قريته فكا اخرجته من زرعه يكون ضامنا لان ما يكون لاهل قريته من التيران لا يكون حكمه حكم اللقطة في النهار لانه لا يخاف عليه الضياع في النهار وانما يخاف عليه في الليل فاذا اخرجته يصير غاصبا وقال الفقيه الامام علي السعدي رحمه الله اذا وجد في زرعه دابة فقدر ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه فاذا ساقها ورا ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق وهكذا قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله الا انه قال ان ساقها في موضع ما من فيها لا يكون ضامنا قال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه فخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعدي على صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام علي السعدي رحمه الله ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها ورا ذلك فان ساقها بعدما اخرجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق او انكسر رجلها كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فاصدت شيئا في اخرجها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يكون ضامنا لما اصدته لانه اخرجها باسمه ولو انه قال لصاحب الدابة ان دابتك في الزرع ولم يقبل اخرجها فخرجها صاحبها فاصدت شيئا في اخرجها كان

ضامن

كان ضامنا وقال ابو نصر رحمه الله في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما يطلب منه الصيانة ولو ان دابة رجل انفلتت ليلا او نهارا من غير ارسال فاصدت زرع انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل العجاء هو رجل يسوق حمرا الحطب في الطريق وقال كوست وقدمه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه فخرقها ضمن السابق وكذا الوسع صوته الا انه لا يتيه الى التخي لصق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التخي بعدما سمع لا يضمن السابق رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حديد اقرت به دابة من غير سوق احد فعطبت يضمن واضع الحجر والخشب **فصل فيما يجب في الطريق** **فيملك به انسانا ودابة** رجل وضع في الطريق حجرا او جدعا او بني فيه بنا او اخرج من حايطة جدعا او صخرة ساخنة او اشترع كنيفا او جناحا او ميزابا او فلاة فعطب به انسان كان ضامنا فان غيرهما احدثه في الطريق كان دفع الذي عثر به على غيره ولا يضمن الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالالة ولو نجي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي نحاه وخرج الاول من الضمان وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق الذي يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضا فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان بنا فيه شيئا او حفريرا فعطب به انسان كان ضامنا وكل من صاحب الدار من الانتفاع بفنادان من القاطنين والخط وربط الدابة وبنا الدكان والتور بشرط السلامة وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله اذا احدث في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به انسان وجب الضمان يسقط من ذلك حصه نفسه ويضمن حصه الشراكا وان احدث ما هو من جملة السكنى كوضع

رجل وضع على حافة كان الضمان على الذي احدثه في الطريق

المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ولو كان الدارين رجلين ففعل
 احدهما فيهما كان من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة جاز كما لو سكن
 واما اذا اخرج ميزابا في الطريق فسقط على رجل فقتله ينظر ان اصابه الطرف الذي
 في الحايطة لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن تعديا وان
 اصابه الطرف الخارج من الحايطة ضمن صاحب الميزاب لانه متعد في ذلك الطرف
 حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لشي عليه لو وقع
 الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف رجل كمنس الطريق فعطب بموضع
 كنسة انسان او دابة لا يضمن شي لانه لم يحدث في الطريق شي وانما كنس الطريق
 كيلا يتضرر المارة بالعبارة ولو رش الطريق فعطب انسان بذلك كان ضامنا
 هذا اذا رش كل الطريق وان رش بعضه فمراسان في الموضع الذي رش ولم يعلم
 بذلك فعطب كان ضامنا وان علم بذلك فمرفيه مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال
 مشايخنا في الكتاب اطلق الجواب واوجب الضمان على الذي رش وان مرت
دابة فعطب يضمن على كل حال ولو ان رجلا اسرا جيرا او سقار يرش قنبرا حرج
دابة فعطب يضمن دكانه فعطب به انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وচার
 السوق اذا رش يضمن لما عطب على كل حال هذا كله في الطريق العامة واما في
 سكة غير نافذة اذا التقى بينهما من هو من اهل السكة خشب او هينا او ترابا
 او رش لا يكون ضامنا رجل سرق في الطريق وهو يحمل حملا فوقه الحمل على انسان فالتلفه
 كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه هو الذي وضع
 الحمل في الطريق ولو وضع في الطريق حملا فاحترق به شي كان ضامنا لانه كان
 متعديا بوضع النار في الطريق وان حركته الريح فذهبت به الى موضع اخر ثم احترق
 به شي لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان نسخ حكم الفعل الاول قالوا هذا

اذالم

اذالم يكن اليوم زحاما فان كان زحاما كان ضامنا لانه علم حين الغاء ان الريح تذهب به
 الى محل اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالدابة المربوطة اذا جالت في ياطها
 فاضدت شيئا ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير ملكه وهو يحمل نارا فوقعت شرارة
 منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النواذر انه يكون ضامنا لانه لم يتحمل من
 الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا اليه ولو طارت الريح بشرارة ناروا لفته
 على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق حصل بالريح وذكر الزيد وسق رحمة الله اذا
 مرت بنار في موضع له حق المرور رفعت به الريح ووقعت على ثوب انسان فاحترق
 لا يكون ضامنا وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع كان ضامنا ولو هبت الريح
 بعامة رجل والقف على قارورة انسان فكسره يضمن صاحب القارورة ولو ان
 حدا ضرب الحديد على حديد محمي فانتزعت شرارة من ضربه على ثوب انسان
 في الطريق ضمن الحداد كانه القائل النار على ثوبه رجل وضع جرة في الطريق ورجل
 اخر وضع جرة في ذلك الطريق ايضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكست الاخرى
 لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت لانه لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ حكم
 فعل الاول وان انكست التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى لا فعله لانه لم يزل
 وكذلك رجل وقف دابته في الطريق واخر كذلك فنفرت احدهما واصابت
 الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطب التي نفرت بالآخرى يضمن صاحب
 الواقفة لبقا جنياته ولو وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل
 ويرى اليده منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان او دابة كان
 الضمان على البائع الذي وضعه على المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج
 الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة فذلك لا يمنع وجوب
 الضمان فان من التقى خشبة لغيره في الطريق فعطب بها انسان كان ضامنا وكذلك

الرجل شرع جناحه من داره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن ان
 باع الدار رجلا استاجرا سائلا ليدفع له جناحا في فناداه او حانونه ففعل وهذا
 بالجناح شي ان كان المستاجر اخيرا لا جبر ان له حق اشراع الجناح يضمن الاجير سوا
 سقط الجناح قبل الفراغ من العمل او بعد ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر وان
 اخبر المستاجر والامرائه ليس له حق الاشراع في القديم اوله بخير بذلك ان سقط
 الجناح قبل فراغ الاجير من البايضن الاجير لما عطف به ولا يرجع على المستاجر
 قيا سائلا في الاستحسان يرجع وهو كالمراجل بذيح شاة ففعل ثم ان ظهر ان
 الشاة كانت لغيره يضمن الذابح وهو كمسلة الجناح رجل وضع قطرة على امر
 خاصة قوام مخصوص من فمض عليه انسان فأنخفت به وتعقل بها فأت
 ان تعد المرور عليها يضمن واضع القطرة وان لم يعلم المار به يضمن كما لو وضع
 خشبة في طريق فمرت دابة بسوق احد فعطبته به كان ضامنا قالوا ان كانت
 الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطأ على مثل هذه
 الخشبة بمنزلة الزلق والتعقل بالحجر الموضوع في الطريق عمل ذلك لا يوجب
 الضمان وان كانت الخشبة كبيرة ويوطأ على مثلها يضمن واضعها هذا اذا
 كان النهر خاصا لا قوام مخصوص من وان النهر لعامة المسلمين فمظاهر الرواية
 يكون ضامنا وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكون ضامنا رجل حفير في المفاة
 في موضع ليس بممر ولا طريق لان جيرانه انما هم خوف فيهما انسان لا يضمن الحافر
 وكذلك لو حفرت انسان في المفاة او بطن جنة فعثر بها انسان لا يضمن القاعد
 ولو كان ذلك الطريق ضمن وان حفير في الطريق ثم كسبها ان كسبها بالتراب
 او بالحجر او بما هو من اجزاء الارض يضمن الاول في الوجه الاول بعد الكسب
 بما هو من اجزاء الارض بغيره وفي الوجه الثاني يبقى بغيره وكذا لو حفير في الطريق

يضمن المستاجر الجناح
 المستاجر الجناح
 المستاجر الجناح
 المستاجر الجناح

تعد

كان

عطا

وغطار رأسها ثم جاء آخر ورفع الخطا ثم وقع فيها انسان ضمن الاول ولو احفر رجل حفرا
 في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذا لو جعل جسرا عليه او قطره في غير ملكه عن
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يضمن وان احفره في غير ملكه ان كان بحيث لا يضر به غيره
 لانه يحسب لانه ينتفع الناس بما احفره وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا فعل
 ذلك باذن الامام كما تحفر بئر في الموضع الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا لما عطف
 به اذا لم يفعل باذن الامام وان مشى على جسم انسان متعمدا فأنخفت به لا يضمن
 واضع الجسر لانه لما مر متعمدا كان التلف مضافا اليه ولو حفرت حفرا في غير ملكه
 فانبثق من ذلك النهر ماء وغرق ارضا او قرية كان ضامنا لانه سيل الماء في غير
 ملكه فيضمن كما لو مشى او سار على الدابة في الطريق ولو كان الحفر في ملكه لا يضمن
 لانه متاح له مطلقا ولو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غيرها وفسد منها عا او زعا
 او كذا بالايكون ضامنا لانه متصرف في ملكه فيباح له مطلقا وكذا لو احرق
 عشا في ارضه او حصايد او جمته فخرجت النار الى ارض غيره واحرقت شيئا
 لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه قبل هذا اذا كانت الرياح ساكنة حين
 او قد النار فاما اذا كان اليوم ريحا يعلم ان الريح يذهب بالنار الى ارض جيران
 كان ضامنا استحسانا كما في صبا الماء في ميزاب له وتحت الميزاب متاع لانسان
 ففسده كان ضامنا ولو اوقد النار في دان او في تنون لا يضمن ما احرق
 به وكذا لو حفرت حفرا او بئرا في دان فنزلت من ذلك ارض جيران لا يضمن ولا يبر
 في الحكم ان يجوز ذلك عن موضعه وبما بينه وبين الله تعالى عليه ان ينفذ ذلك
 اذا كان يضر به غيره وان صب الماء في ملكه وخرج عن صبه ذلك الى ملك
 غيره فافسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لان صب الماء في ملكه مباح له مطلقا
 وفي المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم انه يغتدي الى ارض غيره

يكون ضامنا لان الماسيقا فاذا كان يعلم عند الصب انه يسيل الى ملك جان يكون
 ضامنا كالوصب الما في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 اذا سقى ارض نفسه فتعدي الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجوه ان اجرا الما
 اجرا لا يستقر في ارضه ثم يتعدي الى ارض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه بجان السكر
 والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا ويكون هذا بمرحلة الاشهاد على الحاريط
 المابل وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى تعدي الما الى ارض
 جاره لم يضمن وان كان ارضه في صعدة وارض غيره في هبطة يعلم انه اذا سقى
 ارضه يتعدي الى ارض جاره كان ضامنا ويومر بوضع المسناة حتى يصير مانعا
 وتمنع من السقي قبل ان يوضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي وان
 كانت ارضه نقب وحجران علم بذلك ولم يسده حتى ضدت ارض جاره كان
 ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكر الناطقي رحمه الله اذا سقى ارض
 نفسه فخرج لالا الى ارض غيره لا يضمن ولو صب الما في ارضه صبا وخرج
 من ارضه الى ارض غيره كان ضامنا رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على
 ارض العامة انهار صفا ومنقوعة فواتها فدخل الما في الانهار الصغار
 ففسد بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يكون
 ضامنا كانه اجري الما فيها رجل احتفر بيرا في ملكه ثم سقط فيها فيها انسان
 او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط ضامنا دية
 من كان فيها فان كان البير في الطريق كان الضمان على حافرا البير لما اصاب
 الساقط والمستقوط عليه لان الحافرا اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة
 الدافع لمن سقط في البير والساقط بمنزلة المدفوع فيكون تلف الكل مضافا الى
 الحافرا اذا احفر في ملكه فسقوطه لا يكون ضامنا الى غيره فكان تلف

بموجب ما ذكره في كتابه

المسقوط

المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل يتردى من جبل على رجل فقتله يضمن
 دية القاتل رجل حفر بيرا في الطريق فجاء انسان واقفا فيه نفسه متعديا الى
 يضمن الحافرا وان لم يوقع فيها نفسه فسقط وسلم من الوقوع ومات فيها
 جوعا او غملا يضمن الحافر في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ان
 مات فيها جوعا فكذلك وان مات غملا بان اثر الغم في قلبه قبل الوقوع فمات من
 ذلك ضمن الحافر وقال محمد رحمه الله يضمن الحافر في الوقوع كلها لان الموت
 حصل بسبب الوقوع في البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء اخر وحفر منها
 طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس يضمن الاول وبه اخذ
 محمد رحمه الله كان الاول كالمدافع لمن سقط في البير الذي حفر صاحبه في
 اسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعدي في
 الحفر ولو حفر رجل بيرا في الطريق ثم جاز اخر وسع راسها فسقط فيها
 انسان ومات كان الضمان عليهما اثلا ثا قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع
 راسها بحيث يعلم ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفر الاول
 وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه لما وضع
 قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني رجل حفر
 بيرا في الطريق وعند الطريق حجروا ضعه انسان في الطريق فجاء انسان
 وتحقق بالحجر وسقط في البير ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه
 بمنزلة الدافع وان لم يضع الحجر جأبه السيل عند البير كان الضمان على
 حافرا البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء رجل وسقط فيها فنعلق هذا الرجل
 برجل اخر وتعلق الثاني باخرو وقعوا جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا
 ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافرا لانه ليس له سبب سوى

بموجب ما ذكره في كتابه

الوقوف في البير ودية الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جئ
الي نفسه ودية الثالث تكون على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في
البير ولا يعلم كيف كان حاله في القياس وهو قول محمد رحمه الله دية الاول
تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث على عاقلة الثاني
وذكر في الكتاب ان فيها قول اخر قبل ذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
قال دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على الحافر وثلثها على الثاني وثلثها هدر ودية
الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالثة كلها على الثاني ووجهه مذ
في الكتاب رجل حفري في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه
التي نفسه فيها وكذبه الورثة في ذلك كان القول قول الحافر في قول ابي يوسف
اخر او هو قول محمد لان الظاهر ان البعير في موضع قدمه وان كان الظاهر
ان الانسان لا يوقع نفسه اذا وقع السكك لا يجب الضمان بالسكك رجل استاجر
اربعة رهط حفروا له بيرا فوقع عليهم من حفرة ومات احدهم كان
على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية الميت ويسقط ربعها لانه البير وقع بفعلهم
وكانوا مباشرين والميت مباشر ايضا فتوزع الدية عليهم اربعا فيسقط
ربعها ويجب الثلاثة الارباع **فصل فيما تحدد في المسجد**
اهل المسجد اذا احتفوا بيرا في المسجد لما المظرو وصعوا فيها جثا يصب فيه الماء
وطرحوا فيه البوارى والحشيش او الحمى او ركبوا بابا او علقوا فيه القناديل او طلوه
فقطب بذلك شيء ضمان عليهم لان اهل المسجد فيها هو من تدبير المسجد بمصلحة الملاك
وكذا لو فعل ذلك غيرهم بامرهم فان فعل غيرهم كان ضامنا لما عطف بذلك في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه لا يضمن استخسانا اذا كان المسجد للعامة الا
في حفرة البير وما لا يكون من باب التمكن لا إقامة الصلاة لهما ان كل مسلم مندوب
الى عمارة

الى عمارة المسجد والى ما كان من باب التمكن لا إقامة الصلاة ولا ما يختص اهل المسجد بالبناء
وحفر البير لا فيما كان من باب التمكن لا إقامة الصلاة ولا ابي حنيفة رحمه الله ان اهل
المسجد يختص بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والاعلاوة وفتح
المؤذن والامام اليهم لا الي غيرهم ولو قعد الرجل في المسجد للحديث او نام
او قام لغير الصلاة فربه انسان فعطب كان ضامنا لما عطف في قول ابي حنيفة
رحمه الله كما لو قعد في الطريق وعلى قول صاحبيه لا يكون ضامنا كما لو كان
جالسا في الصلاة وقيل على قول ابي حنيفة رحمه الله انما يضمن اذا كان الجالس
مشغولا لا يعمل لا يكون في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن والحديث
اذا ما كان معتكفا او جالسا لا ينتظر الصلاة لا يكون ضامنا عند الكل
وقيل اذا لم يكن في الصلاة لا يكون ضامنا عند ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح
لان المتطهر في الصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا مقيدا بشرط
السلامة كالشئ في الطريق ونحو ذلك ولو ان رجلا حفري في سوق العامة
او بني فيه دكانا فعطبه شيء اذ فعل ذلك باذن الامام لا يكون ضامنا كما لو
اوقف دابته في السوق فان كان في السوق موضع لا ينفك البنية للبيع فاوقف
الداية في ذلك الموضع ان عسوا في ذلك الموضع باذن السلطان فاعطبه لا
يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان كان ضامنا لان السلطان
اذا اذن بذلك يخرج ذلك الموضع من ان يكون طريقا فيتعين الايقاف
الداية وبغير اذن السلطان لا يخرج من ان يكون طريقا **فصل**
في جنابة الحايطة رجل مال حايط دان الى الطريق او الى
ملك انسان فسقط او اتلف انسانا او مالا ان سقط قبل الاشهاد لا ضمان عليه
وان سقط بعد الاشهاد ضمن اذ لم يفرغ ذلك الموضع عن الحايط مع القدرة

عليه يصير جانيا ان تلف به انسان كان الدية على عاقلته وان تلف مال انسان
كان ضامنه على صاحب الحايطة في ماله ويعتبر القدر على التفريع من وقت
الاشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد
اذا كان ما يلا الى الطريقان يقول له واحد من الناس ان هذا حايطةك ما يلا
الى الطريق او نحو او منصرف فاهدمه فان كان ما يلا الى ملك الغير
يقول له ذلك صاحب الدار وشرط وجوب الضمان على صاحب الحايطة المطالبة
بالاصلاح والتفريع ولا يشترط الاشهاد حتى لو طوب بالتفريع ولم يفعل
مع القدرة عليه كان مزامنا ولو قيل له ان حايطةك ما يلا ينبغي لك ان تهدمه
كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهاد او يصح المطالبة بالسرعة عند القاض
وعند غيره او لم يكن هناك احد وانما ذكر الاشهاد حتى لو انكر صاحب
الحايطة الطلب يمكنه اثباته بالينة وان شهد بالطلب رجلا او رجلا
وامرأتان ثبتت المطالبة ويثبت ايضا بكتاب القاضي الى القاضي ولو ان صاحب
الحايطة باع الحايطة بعدما شهد عليه بري عن الضمان لانه لا يفي فادرا
على الهدم بعد البيع بخلاف ما اذا اشترع كيفا او جنحا او ميزابا ووضع
حسنة في الطريق ثم باع الدار وباع الحسنة ثم تلف بعد ذلك انسانا
او مال انسان كان ضامنا لان ثمة مجرد اخراج الكيف ووضع الحجر
في الطريق جنابة فلا تبطل بالبيع ولو كان صاحب الحايطة المايل عاقلا
بالغاسل فاستمد عليه ثم جنونا مطبقا او ارتد والعياذ بالله وكحق
بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقة ثم عاد مسلما فردت عليه الدار ثم سقط
الحايطة بعد ذلك او تلف انسانا كان هدر لانهم لم يبق له ولاية الاصلاح
بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك وكذا لو افاق المجنون وكذا لو باع

الدار

الدار بعدما شهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضا او بجبن او بخيار مروية او بخيار شرط
للمشترى ثم سقط الحايطة وتلف شيئا لا يجب الضمان الا بالاشهاد المستقبل بعد الرد
ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحايطة وتلف شيئا كان ضامنا
لان خيار البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البائع خيارا
واوجب البيع بطل الاشهاد لانه ازال الحايطة عن ملكه وفي اخراج الكيف والجنح
والميزاب لا يبطل الضمان من هذه الاسباب ولو كان الحايطة المايل رهنا فاشهد
عليه المرتين ثم سقط الحايطة وتلف شيئا كان هدر لان المرتين لا يملك الاصلاح
والمرتمة ولو اشهد على الراهن فسقط الحايطة وتلف شيئا كان ضامنا لان الراهن
يملك الاصلاح بان يقضي بينه ويسترد الرهن ولو كان الحايطة المايل ميراثا
لورثة فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان بسقوط الحايطة لان احد
المشرك لا يملك نقض الحايطة وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي شهد
عليه بحصة نفسه لانه متمكن من ان يطلب من شركائه لمحتجوا على هدمه وان
اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حايطة ما يلا يصح الاشهاد عليه سواء كان
ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من نقض الحايطة وان اشهد على رب الدار صح
الاشهاد حتى يضمن ما تلف بسقوط الحايطة لانه متمكن من النقض ولو كانت الدار
للصغير فاشهد على الاب او الوصي صح الاشهاد لانها يمكن الاصلاح فان سقط
الحايطة وتلف شيئا كان الضمان على الصغير لان الاب والوصي يقومان مقامه
فكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب والوصي
بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحايطة بعد ذلك فالتلف شيء
كان هدر الان ولا يستهما انقطعت بالبلوغ وفي المستقار جمل مات وترك
دارا حايطة ما يلا الى الطريق ولم يترك شيئا سوى هذه الدار ولم يدين اكثر

دار

من قيمة الدار وترك ابنه لا وارث له سواء فان الاشهاد في الحايطة المائل يكون على
الابن وان لم يكن الابن فان سقط الحايطة بعد ما شهد على الابن وان تلف شيء
ان اتلف انسانا كالدابة على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن واذا شهد الرجل
على حايطة من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة
ان يكون الدار له وقالوا لا ندرى ان الدار له وقالوا لا ندرى ان الدار له
فلا شيء عليهم الا ان تقوم البينة على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان
كان دليل على الملك له ظاهرا الان ظاهرا لا يصح حجة لوجوب العاقلة فلا
يجب المائل على العاقلة الا بالثبات ثلاثة اشياء احدها ان يكون الدار له
والثاني انه شهد عليه في هدم الحايطة والثالث ان المقتول مات بسقوط
الحايطة عليه فان اقرض واليد ان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب
الضمان عليه قياسا لانه اقرب وجوب الدية على العاقلة والمقر على الغير
اذا صار مكذبا في اقران لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتل
ان اقر بالشهادة عليه لانه اقر على نفسه بالتعدي فاذا تعذر الاجاب
على العاقلة بطريق التحمل يجب عليه كمن اخرج جناحا من دار في يده فوقع
الجناح على انسان فقتله فقتلته عاقلة ليست الدار له وانه انما اخرج
الجناح بامر صاحب الدار وان ذواليد يقر ان الدار له فبأن يضمن الدية
في ماله كذلك ههنا وان كان الرجل على حايطة له والحايطة مائل او غير مائل
سقط الحايطة بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامنا
لما هلك بالحايطة ان كان اشهد عليه في الحايطة والضمان عليه فيما سواه
وان كان هو سقط من الحايطة على انسان من غير ان يسقط به الحايطة وقتل
انسانا كان هو ضامنا دية المقتول بمنزلة نائم انقلب على انسان فانه يكون

ضامنا

ضامنا وان مات الساقط بمن كان في الطريق فان كان ذلك في الطريق فلا ضمان عليه
لانه غير متعدي في المشي في الطريق فلا يمكنه التحرز عن سقوط عين عليه وان كان
ذلك الرجل واقفا في الطريق قايما او قاعدا او نائما كان دية الساقط عليه
لانه متعديا في الوقوف في الطريق والوقوف والنوم فيكون ضامنا لما تلف
به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعديا في الوقوف
والوقوف والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل به في الموضع
كلها لان الاعلى مباشر فعل الاسفل في المباشرة وغير الملك سواء كان نام في
ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامنا لانه مباشر قتله اذا شهد على
الحايطة المائل عبدان او كافران او صبيان ثم اعتق العبدان واسلم
الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحايطة المائل فاصاب انسانا فقتله يضمن
صاحب الحايطة وكذا لو سقط الحايطة قبل اعتق العبدان واسلم الكافر بين
وبلوغ الصبيين ثم شهد بجارت شهادة تمام لانها من اهل الاداء لقطعه
حايطة مائل فاشهد عليه فسقط الحايطة وانلف انسانا كانت دية القتل في
بيت مال المسلمين لان ميراثه يكون لبيت المال كجنيته تكون في بيت مال
وكذا الكافر اذا اسلم وله يوالي احد فهو كاللقطة حايطة مائل اجد ارقوم
فاشهد به القوم او احدهم ثم سقط الحايطة وانلف شيء من القوم او من غيرهم
كان ضامنا وكذا العلوا اذا هزن او تصدع فاشهد لاهل السفلى على اهل العلو
وكذلك الحايطة المائل اعلاه لرجل واسفله لآخر وهذا بخلاف الحايطة اذا
كان مائلا الى الطريق في حكيين احدهما ان الاشهاد على الحايطة المائل الى ملك
انسان يكون من المالك لا من غيره وفي الطريق يصح من كل واحد والثاني ان في
الحايطة المائل الى ملك انسان لو اخذ صاحب الملك بعد الاشهاد او ابراه

ظ

يصح وفي المايل الى الطريق لا يصح التأخير والابرار من الذي لم يمتدح حايط مائل بين
 شريكين شهد على احدهما فهو بمنزلة الحايط المشترك بين الورثة اذا شهد على
 احدهم وقد ذكرنا القياس والاستحسان وههنا كذلك حايط لرجل بعضه
 مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوموا شهد على اهل الدار فسقط ما كان
 مائلا الى الدار على اهل الدار كان صاحب الحايط ضامنا لان الحايط واحد فصح
 الشهاد من اهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق
 فاهل الدار من جملة العامة فصح اشهادهم وان كان الذي شهد على صاحب
 الحايط من غير اهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح
 الاشهاد في البعض صح في الكل حايط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه
 فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحايط الا ان يكون
 الحايط طويلا حيث وهي بعضه ولم يده اليه بعض فحسد يضمن ما اصاب
 الواهي منه ولا يضمن ما اصاب الذي لم يده الحايطة وهذه الحايطة كان
 بهذه الصفة يكون بمنزلة حايطين احدهما صحيح والاخر واهي بالاشهاد
 فصح في الواهي في الصحيح حايطان احدهما مائل والاخر صحيح فاشهد على المايل
 فلم يسقط المايل وسقط الصحيح واتلف شيئا كان هدر اعبدا تاجر له حايط
 مائل فاشهد عليه فسقط الحايط واتلف انسانا على عاقلة مولاه كان علي
 العبد دين او لم يكن وان اتلف الحايط مالا فضممان المالك يكون في عتق
 العبد يباع فيه وان شهد على المولى يصح الاشهاد انه ان لم يكن على العبد
 دين فالحايط يكون لمولاه وان كان عليه دين كان لمولاه ولا يده الاشهاد
 الاستخلاص بان يقضي الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك
 سفل لرجل وعلو لآخر وها الكل واشهد عليه ثم سقط العلو وقتل انسانا

ملك الاشهاد في البعض
 ادفع في الكل
 صح

كانت الدية

صار

صار الضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفوع بل سقط بنفسه فصح الاشهاد فيه
 على صاحبه فاهلك بالعلو يضمن صاحبه رجل شهد على حايط مائل له الى الطريق
 فسقط الحايط على انسان فقتله ثم عثر رجل بنقص الحايط فعطب وعثر رجل
 بالقتل وعطب كان ضمان القتل الاول وضمان من ملك بنقص الحايط على صاحب
 الحايط وضمان من هلك بالقتل الاول لا يكون على صاحب الحايط لان رفع القتل
 من الطريق الى اوليائه لا الى صاحب الحايط ورفع البعض يكون الى صاحب
 الحايط ولو كان جناحا قد اخرجته الى الطريق او كسفا فسقط واتلف انسانا
 ثم عثر رجل بنقص الجناح ورجل بالقتل فعطبها كان ضامنا على صاحب الجناح
 والكثيف لان اخراج الجناح والكثيف مباشرة للجناية فيجعل كانه القى
 عليها ومن القى شيئا في الطريق كان ضامنا لما هلك به وان كان لا يملك رقبة
 حايط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم شهد على صاحبه في رفع النقص عن
 الطريق فلم يرجع حتى عثر به دابة او آدمي فعطب كان ضامنا لرجل شهد
 عليه في حايط مائل له فسقط ذلك الحايط على حايط رجل اخر فهدمه
 ثم عثر رجل اخر فهدمه رجل اخر بنقص الحايط الاول ورجل بنقص الحايط
 الثاني فعطبها ضمان الحايط الثاني على صاحب الحايط الاول وله الجمار
 ان شأ ضمنه قيمة الحايط وترك النقص وان شأ اخذ النقص ولا شيء
 له ويكون النقص لصاحبه فلا ينقص الحايط الثاني فدمه هدر لان نقص
 الحايط الثاني ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه ولو ان الاول
 اخرج جناحا يضمن الاول من عثره بالتأني وعطب وان كان لا يملك رفعه
 ولو كان الحايط الثاني ملك صاحب الحايط الاول ايضا يضمن صاحب الحايط
 ما عثره بالتأني لانه يملك دفعه عن الطريق **كتاب الحدود**

افراج الجناح والكثيف
 مباشرة للجناية

عثر

قال رضي الله عنه الحدود خمسة حد الزنا وحد المقتدى وحد الشرب وحد
السرفه وحد قطع الطريق اما الزنا فهو ايلاج الذكر في قبل الاجنية ان محض
حرما بحسب الحد وان تمكنت فيه الشهوة لا بحسب فيه الحد والشبهة ثلاثة منها
ما يمنع الحد وان علمت انها على حرام والثانية منها ما لا يمنع الحد وان
قال ظننت انها تحل لي والثالث يمنع الحد ان قال ظننت انها تحل لي ويجب
الحد اذا قال علمت انها على حرام اما الاول فرجل زني بجارية ابنه او ابن
ابنه وان سفل لاحد عليه وان قال علمت انها تحل لي ومنها اذا ابان
امراته بشي من الكفايات ثم جامعها في العدة لا يحل وان قال علمت انها
على حرام وكذا لو جعل امراة بيدها فاختارت نفسها ثم جامعها
في العدة فلا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام وكذا لو ارتدت المرأة
والعيان بالله وحرمت عليه او حرمت بجماع امها او ابنتها او ببطاوعة ابن
الزوج ثم جامعها وقال علمت انها على حرام لاحد عليه وكذا لو تزوج
امه على حرة او تزوج بجوسية او خمس في عقد او تزوج الخامسة
في نكاح الرابع او تزوج باخت امراته او بامها او تزوج امراة لها زوج
في جامعها وقال علمت انها على حرام او تزوج بغير شهود او تزوجا متعده
او تزوج امه بغير اذن مولاه او العبد تزوج امراة بغير اذن مولاه
ووطيها لا يجب الحد عند ابي حنيفة رحمه الله في هذه الوجوه كلها وان قال
علمت انها على حرام وكذا لو تزوج بذات رحم محرمة نحو البنت والاخت
والام والعمة والخالة وجامعها لا يحد في قول ابي حنيفة رحمه الله وان
قال علمت انها على حرام على قول ابي حنيفة رحمه الله العقد وان كان
حراما عند الكل ووطيها لا يجب الحد وعلى قول صاحبيه ان علم بالحرمة

طب

يجب الحد وان لم يعلم لا يجب ولو استاجر امراة يزني بها فزني بها لا يجب الحد
في قول ابي حنيفة رحمه الله وان استاجر امراة فزناها بها لا يحد ولو تزوج
امراة لها زوج فوطيها لا يحد عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وان لم يدع الحبل
ولو طلق امراة ثلاثا ثم وطئها في العدة ان كان طلقها ثلاثا حمله لاحد
عليه جارية الرجل اذا جنت جناية عمدا ثم زني بها وولي الجناية لاحد عليه
عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزني بها وولي الجناية قال ابو حنيفة رحمه
الله عليه الحد اختار مولاهما الدفع او الفداء وقال صاحباه ان اختار
الدفع لا يحد عليه وان اختار الفداء فداها عليه الحد واذا قبل الرجل اجنية
عن شهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بامها او بنتها فدخل بها
لا يحد عليه وان قال علمت انها على حرام في قول ابي حنيفة رحمه الله
ولا يبطل احصائه بهذا الوطى حتى يجب الحد على قاذفه ولو وطئ امراة
او مملوكته وهي حايضا ونفسا او صائمة صوم الفرض او محرمة او
الى منها او ظاهرا او حرمت عليه امراة بوطي الغير عن شبهة فوطيها
في العدة لا يحد عليه وكذا لو وطئ امراة وهي حرام عليه برضاع او شبهة
او كانت الامه مجوسية او مدبرة او وطي مكافته او معتقة البعض وقال
علمت انها على حرام لا يحد عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو وطئ جارية جارية
مكاتبه او جارية عبد الماذون عليه عند ابي حنيفة رحمه الله دين ولا
دين عليه علم بالحرمة او لم يعلم والجحد من قبل الاب اذا وطئ جارية ولد
ولده حال قيام الاب لا يحد عليه والواحد من الغائبين اذا وطئ جارية من
العينة قبل القسمة لا يحد عليه وان علم انها حرام وباللغة العاقلة اذا
دعت صبيا فوطيها لا يحد عليه علمت بالحرمة او لم تعلم وعليها العدة ولا امر لها

والبالغ الصحيح اذا نزل بصبيبة او مجنونة او نائمة فعليه الحد ولا حد عليه
ولو اكرهت المرأة على الزنا لا حد عليه عند الكل والرجل اذا ذكر على الزنا
قال ابو حنيفة اخره وهو قول صاحبه لا حد عليه وكان يقول اولا
وهو قول زفر رحمه الله عليه الحد والحرق المستان من اذا نزل في دار فدا
بمسلة او ذمية قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحد ولان الرجل وتحد المرأة
وقال ابو يوسف رحمه الله تحدان وقال محمد رحمه الله لا تحدان ولو كانت
المرأة حربية مستأمنة فنزل بها مسلم قال ابو حنيفة رحمه الله تحد الرجل
ولا تحد المرأة وقال ابو يوسف رحمه الله تحدان جميعا اذا وطئ الرجل
امر ولد ابية وقال علي بن ابي حرام حد وان وطئ الابن امرأة ابية
حد وان قال ظننت انها تحل لي ولو تزوج الرجل با امرأة ابية بعد
موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان اقربا لوطي
اربع مرات في مجالس مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يأخذ
رجل زنا بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة حد وقال اهل
البصرة يعزرون ولا حد وقال الفقيه رحمه الله وبه نأخذ رجل زنى بصفية
ولا تحد الجماع فافضاها لا حد عليه في قولهم ثم ينظر في الافضا ان كانت
يستمسك البول كان عليه المهر بالوطي وثلاث الدية بالافضا وان كانت
لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنيفة
وان يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه الدية والمهر ايضا ولا يحرم
عليهما ما وابنتها وبهذا الوطى في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله قال
ابو يوسف رحمه الله يحرم رجل زنا بجارية مملوكة وقتلها الجماع ذكر

في المصدر

في الاصل ان عليه قيمته ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف في الامالي
عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه الحد والقيمة وقال ابو يوسف رحمه الله
عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح ولو زنا بجماع كان
عليه الحد والدية ولو جامع امرأة احببته في دبرها او غلاما في دبره قال
ابو حنيفة رحمه الله يعزرون الاشد التعزير ولا حد عليهما وقال صاحباه
عليهما الحد والعسل في قولهم رجل زنى عليه غير امراته ولم يكن يراها
قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه وذكر في الرضاع اخوان
تزوج احدهما امرأة والاخر تزوج الاخر تلك المرأة ثم زفقا في ليلة
واحدة فدخل كل واحد منهما امرأة اخيه غلطا قال لا حد على واحد
منهما ويرد كل امرأة الى زوجها ولا يحذر لزوجها ان يطاها ما لم تحضر ثلاث
حيضات وعلى كل واحد منهما مهر مثل التي جامعها فان اراد كل واحد
منهما ان يمسك التي جامعها يتزوجها بغير ما يطلقها زوجها وعليه
لثي تزوجها مهر بال دخول غلطا ومهر بال عقد والتي لم يجامعها نصف
مهرها باطلا وقبل الدخول رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة
ولها امرأة قديمة في مع التي وجدها في الفراش فراشه وقال
ظننت انها امراتي قالوا لا يعقل قوله وعليه الحد انه ادعى الاشتباه
فيما لا يشبه ظاهرا الا على اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال
ظننت انها امراتي كان عليه الحد ولو ان الاعمي ادعى امراته فاجابته غيرها
فجامعها لا حد قال محمد رحمه الله عليه الحد ولو اجابته فقالت انا
فلانة يعني امراته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يحد على ذلك الاعمي
اذا وجد في فراشه او جعلته امرأة فجامعها وقال ظننت انها امراتي

قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بوقاله بفر رحمه الله لاحد عليه رجل اعتق
جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها اخذها بنظران كان المعتق موسرا
واختار الساكت تضمينه ثم زنا بها المعتق لاحد عليه وان زنا الذي لم
يعتق كان عليه الحد وان كان الساكت اختار استسعا الجارية فحكم له عتاق
ثم زنا بها الذي لم يعتق لاحد عليه وان زنا المعتق كان عليه الحد وهذا
كله قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ما جاء به يحد الوطى بعد الاعتياق
في الاحوال كلها اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاقر الرجل بجره شهد بهم
بالزنا شرا نكرو ولم يقر اربع مرات لاحد عليه ولو قال زنيت بهذه المرأة
فانكرت المرأة الزنا لاحد عليه في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ما جاء
بحدك ذلك لو اقرت المرأة فقالت زنيت بهذا الرجل وانكر الرجل لاحد
عليه واحدهما في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال لا تحد المرأة ولو اقر الرجل
وقال زنيت بهذه وقالت المرأة لا بل تزوجني فانه لا حد ولها عليه
المهر وكذا لو اقرت هي بالزنا اربع مرات في محالين مختلفين وقال الرجل
لا بل تزوجتها لاحد عليها ولها عليه المهر اربعة شهدوا على رجل بالزنا
فنظروا اليه فاذا هي بكر فانه لا حد عليه ولا على الشهود حد القذف اربعة
شهدوا على رجل انه زني بامرأة لا يعرفونها ثم قالوا بفلانة لا حد
الرجل ولا الشهود ولو اقر الرجل اربع مرات في محالين مختلفين انه زني
بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل اذا اقر المحبوس بالزنا وشهد عليه
الشهود لا يحد وان اقر الخصم بالزنا وشهد عليه الشهود حد وكذلك
العنين ولو اقر الاخيرس بالزنا اربع مرات في محالين مختلفين او اثنان لا يحد
ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا يقبل عبدا قربا لثنا اربع مرات حد وقال

زفر

زفر رحمه الله اذا كذب المولى لا حد والذمي يحد ويدين اذا اقربا لثنا في محال
اذا قتله او شهد عليه الشهود فهو كالصحيح ولو اقر رجل اربع مرات في محالين
مختلفين انه زنا بفلانة يحد استحسانا في قول ابى حنيفة الاخر وهو
قول صاحبه الا عني اذا اقربا لثنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار
رجل باع جارية فوطئها قبل التسليم الي المشتري او كان البيع فاسدا
فوطئها المشتري قبل القبض او بعد لاحد عليه ولو باع جارية على
انه بالخيار فوطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البايع فانه
لا يحد علم بالحرمه او لم يعلم رجل زنا بامه العنبر ثم اشترها او بخره ثم
نزوها فانها يحدان والحرخ اذا زنت في قول ابى حنيفة ومحمد وعن
ابى يوسف في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان والحره اذا زنت
بعيد ثم اشترته فانها يحدان جميعا اربعة شهدوا على رجل انه زنا
بهذه المرأة فشهدا اثنان انه زنا بها بالبصرة وشهدا اثنان منهم
انه زنا بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد
الشهود عندنا استحسانا وفي القياس يحد الشهود حد القذف
وهو قول زفر رحمه الله ولو شهد اربعة على رجل انه زنا بهذه المرأة
عند طلوع الشمس بالحرم وشهدا اثنان انه زنا بها عند طلوع الشمس
بدي هند فانه لا حد على الرجل ولا على المرأة ولا على الشهود في قولهم
ولو شهد اربعة انه زنا بهذه المرأة وشهدا اثنان منهم انه زني بهذه المرأة
في هذا البيت من الدراد وشهدا اثنان منهم انه زنا بها في هذا البيت لآخر
من الدراد لا يقبل فيها دهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدا اثنان
منهم انه زنا يوم الجمعة وشهدا اثنان انه زني بها في دار هذا الرجل

الاخر فانه لا حد على الشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا ولو
شهد اربعة فشهادتان منهم انه زنا بمختلف المرأة في هذه الزاوية من هذا
البيت وشهد اخر ان انه زنا بها في هذه المرأة في زاوية اخرى من ذلك
البيت وحد الشهود عليه والمرأة في قول اصحابنا استحسانا وفي القياس
لا يحيد وهو قول زفر رحمه الله ولو شهد اربعة على رجل انه زنا بفلانة وقلة
غايبه ذكر في الجامع الصغير انه يحيد الرجل اربعة شهدوا على رجل انه زنا
بامرأة وقالوا لا نعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحيد الرجل ولا الشهود
اربعة شهدوا على رجل بالزنا وهم عميان او محرودون في قذف لا يحيد
المشهود عليهم وحد الشهود حد القذف وان كانوا فاسقا لا تحيد الشهود
ايضا الشهادة على الزنا لا تقبل ~~الحكم~~ اذا كان الشهود اقل من اربعة فان
كانوا اقل من اربعة حد الشهود حد القذف اذا طلب الشهود عليه ولو جبا
اربعة متفرقين فشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا يقبل شهادتهم
ويحدون حد القذف وان كثروا وعن محمد رحمه الله اذا كانوا قعودا
في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة جازين وان كانوا
غائبين من المسجد فدخل واحد وشهد ودخل اخر وشهد اذا دخل واحد
بعدوا حد وشهد لا يقبل شهادتهم ولا تقبل الشهادة على الزنا بعد تقدم
العهد و ابو حنيفة رحمه الله فوض ذلك الى رأي القاضى ولم يقدر بشي
ومما جباه قدرا في الزنا بشر في دون الشهادة يكون متقادما والشهود
قووه متقادما ثم مانع قبول الشهادة عليه الا عتدى فان كان الشهود
عليه في موضع لم يكن هناك قاضى محلي بل في بلد فيه القاضى حازت الشهادة
وان تقادمت وكذا لو جبا الشهود في مصر اخر وهو عدل يجوز شهادتهم

فان شهدوا

فان شهدوا بالزنا متقادما اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف
وقال بعضهم لا يحيد ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدوا عند القاضي
انهم راوه زنا بهذه المرأة وقالوا راينا ذلك في قمرجه قد غاب كما يغيب
الميل في المحلة حازت شهادتهم وان قالوا انهم راوه النظر لان هذا نظر
لاقامة الحسبة وينبغي للقاضى ان يسأل الشهود عن الزنا عن ماهية الزنا
وكيفيته ووقته ومكانه ويبلغ في ذلك أقصى المبالغة وكذا اذا قربا الزنا
فاذا وصفت الزنا يقول له لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله
فان كان صحيح العقل ليس له عن احد حصان فاذا قسم يقبل قوله ويقسم
عليه الحد ان كان محصنا يرحمه وان لم يكن جلد له ولو شهد الشهود على
رجل وقالوا ان شهدا انه وطئ هذه المرأة وشهدوا انه جامعها او باضعها
ولم يقولوا زنا بها لا يقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا
وشهدوا انه قال لست املك هذه الجارية ثم ادعى عند القاضي هبة
او بيعا يقبل قوله ولا يحيد ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم ان الشهود
عليه بعدوا شهد الثالث والرابع اقر على نفسه بالزنا فانه لا يحيد
اذا لم يقر اربع مرات في مجالس مختلفة عندنا فان اقر في مجالس مختلفة
فحد باقراره والتقدم لا يمنع صحة اقراره بالزنا ولو شهد اربعة على
رجل بالزنا وهم فاسق لا يقبل شهادتهم ولا يحيد الشهود ايضا وان كانوا
عميانا او عبيدا او محرودين في قذف حد الشهود واما الوجه الثاني
من الزنا الذي يوجب الحد وان قال طنت انها تحل لي اذا استاجر
جارية للخدمة فزنا بها كان عليه الحد وان قال طنت انها تحل لي وكذا
المستودع اذا زنا بجارية الوديعة او المستعان ببلرمه الحد وان قال

طننت انها تحل وكذا الرجل اذا زيا با امرأة الاب او الجد او جارية الاخ
او الاخت فانه يحردوان قال طننت انها تحل وان زنا بجارية احد ابويه
او جارية امراته او جارية جده فهو علي وجوه ان اتفق الوطى والموطوع علي
انها يعلمان بالحرمة فانهما يحردان وان قال طننت انها تحل او قالت
الموطوع ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائبا فقد لا الحاضر علمت انها علي
حرام حد الحاضر واذا وجب الحد علي الذاني ان كان محصنا يرحم وان لم
يكن بجلد مائة جلدة مؤلمة غير جارية ولا مملوكة وعلى المذنب نصف
ذلك اما الوجه الثالث الذي يختلف بين ما ادعى الشهرة وبين ما اذا لم
يدع رجل طلق امراته ثلاثا ثم وطئها في العدة فان قال طننت انها تحل
لا يحردوان قال علمت انها علي حرام حد والعبد اذا زنى بجارية مولاه
فان قال طننت انها تحل لا يحردوان قال علمت انها علي حرام حد ولا
يجمع بين الجلد لرحم عند عامة العلماء بل يرحم المحصن وجلد غيره ثم ربط
الاحصان سنة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريةهما والدخول
بالمنكحة بالنكاح الصحيح في القبل انزل او لم ينزل وعند الشافعي
رحمه الله اسلام الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين شرط
عند البصير الاخر يد محصنا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقاله قول
ابي يوسف رحمه الله ولو ان عاقلا بالغاً حرّاً تزوج امرأة صغيرة او
امّة رجلاً ودخل بها او تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها او تزوج
المسلم ذمية ودخل بها لا يصير محصنا وان دخل بمنكوحته الصغيرة ثم بلغت
او دخل بمنكوحته الامّة ثم عتقت لا يصير احدهما محصنا ما لم يجامعا
بعد البلوغ والحرية في قولهم واما الذمية اذا اسلمت لا يصير زوجها ولا هي

بطل شرط الاحصان سنة

عنف

محصنا ما لم يكن يدخل بها بعد اسلامها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله والذي
اذا دخل بامراته الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم
يجامعا بعد الاسلام وثبت الاحصان بشهادة رجلين عند الكل وبشهادة رجل
وامرأتين عندنا وقال زفر رحمه الله لا يثبت ولو شهد رجلان انه تزوج
امراة حرة عاقلة بالغة مسلمة وجامعا او قال لا باضعها يثبت الاحصان
في قولهم ولو شهدا انه دخل بها يثبت الاحصان في قول ابي حنيفة رحمه الله
ولا يثبت في قول محمد رحمه الله ولا رواية فيه عن ابي يوسف رحمه الله واذا
اراد القاضي بعد ما ثبت عند ان يرحم الزاني بيد الشهود بالرحم ثم القاضى
ثم الناس اذا ثبت بالبينة واذا ثبت بالاقراء بعد القاضي ثم الناس
ومراعاة الترتيب علي هذا الوجه مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله ايهما
يد اجاز ولا يراعى فيه الترتيب وعن محمد رحمه الله ان كان الشهود
مقطوعة الايدي او مرضى لا يستطيعون الرمي بيد الامام ثم الناس ولا
باسر لكل من رمى ان يتعد مقتله الا اذا كان ذارحم محرم منه فانه لا يستحب
له ان يتعد مقتله واذا غاب شهود الزنا قبل الرجم لا يرحم ما لم تحضر الشهود
في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يرحم ولا ينتظر حضور الشهود
ولو امتنع الشهود عن الرجم او بعضهم او مات بعضهم او غاب او خرس او عوى
او جن او ارتد او قذف محصنا لحد حد القذف ولا يرحم الشهود عليهم وعن
ابي يوسف رحمه الله اذا اشتصوا او غابوا رجه الامام اذا شهد اربعة علي رجل
بالزنا ورجلان علي الاحصان فزجم ثم يرجع شهود الاحصان لا يجب الضمان
علي شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد علي شهود الزنا والدية في ما لم
وقال زفر رحمه الله حد علي احد وتكون الدية علي الفريقين نصفان ولو

شهد اربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدلهم نفرو رجم ثم رجع الزكون عن الترتيبة
قال ابو حنيفة رحمه الله يجب الدية في اموالهم وقال صاحباه لاجب الضمان
على المزكين ولو لم يرجع الزكون عن الترتيبة ولكن ظهرا للشهود عبيدا وكفار
قال ابو حنيفة رحمه الله يجب الدية على المزكين في اموالهم وقال صاحباه يجب
الدية في بيت المال ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام
فجرحه السياط او مات ثم رجع الشهود واظهروا عبيدا الاشئ على احد في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه ان رجعا كان عليهم ضمان ما انتقص بالباطل
وان ظهروا عبيدا فضمان النقصان في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه خطأ
القاضي ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضا
حد الرابع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وقال زفر رحمه الله لا
حد الباقيون وان رجع بعد القضا قبل الامضا حد الرابع في قولهم وحد
الباقيون عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله الاخر وقال اولاه وهو قول
محمد وزفر رحمه الله لا حد ولا حد على الباقيين في قولهم وان رجع بعد القضا
والامضا حد الرابع عندنا وقال زفر لا حد ولا حد على الباقيين في قولهم وان
الراجع القضا الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضا
والامضا حدوا جميعا عندنا والدية في اموالهم ومن قضى القاضي عليه بالرجم
اذا قتله قاتل لا قصاص عليه ويرجم الرجل قايما ولا يمسك ولا يربط ولا تخفى
له وفي المرأة ان شأ الامام حفر لها وان شأ لم تحفر وتجرد الرجل في الحد والتعزير
في ازار واحد وكذلك في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله
في سائر الحدود ولكن يترع عنها لا تجرد في حد الشرب القذف ولكن يترع عنه الحشو والفرو

والمرأة لا يترع عنها ثيابها
في سائر الحدود ولكن يترع عنها
الحشو والفرو صم

لا ترجع

لا رجم حتى تضع حملها وفي حد الزنا اذا ضرب وبقي سوط فزجع واحد من الشهود
ضربوا جميعا حد القذف ويدبر عن المشهود عليه ما بقي من الحد ولو رجمه الناس
والشهود ولم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف ويقرق الضرب على الاعضا
في الحد ما خلا الفرج والوجه والراس وقال ابو يوسف رحمه الله يتيقن الصدر
والبطن ايضا وضرب التعزير لا يفرق على الاعضا ولا يبلغ في التعزير اربعين
سوطا في قول ابي حنيفة رحمه الله والمولى لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكه
عندنا ولا يقيم الحد على النفس حتى يقضى النفس ولا على مريض حتى يبرأ ويقا
الرجم في الاحوال كلها الا الرحم على الحامل وان ادعت انها حبل لا يقبل قولها
الا ان القاضي يريها النساء فان قلن هي حامل حبسها الى ان يقيس حملها فراغ
رحمها ثم يرحمها لانه يتيقن تكذيبه ولا يضرب الحد بصوط مرة اذا حكم القاضي
على رجل بالزنا والرجم بشهادة الشهود واذن للناس بالرجم ذكر في الكتاب انه
يسعهم ان يرجعوا وان يعاينوا اداء الشهادة وروي بن سامة عن محمد رحمه الله
انه لا يسعهم ذلك ماله لم يعاينوا اداء الشهادة او شهد به عدل اخر سوى القاضي
عندهم وقال الشيخ الامام ابو منصور المازندراني رحمه الله الجواب فيه على التفصيل
ان كان القاضي فقيها عدلا حل للسامع ان يرجعه وان لم يعاين شهادة الشهود
فان لم يكن عدلا فقيها او كان عدلا غير فقيها او فقيها غير عدل لا يسع حتى يعاينوا
اداء الشهادة والمولى ان يضرب مملوكه ومملوكه ضرب التعزير ولا يقيم حد
ولا قود ولا تعزير في المسجد ولكن القاضي يخرج من المسجد اذا اراد اقامة
الحدين يديه رجل اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات فامر القاضي برجمه
قال والله ما اقرت بشئ يدركه الحد والله اعلم بالصواب

فصل في حد القذف

حد القذف يفاد حد الزنا فان

حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشرب يسقط ولا يقيم حد القذف
 الا بطلب المقذوف ولا يقبل البينة فيه الا عند الدعوى ولا يسقط هذا
 الحد بالعفو ولا بالابراء بعد ثبوته وكذا اذا اعفى عنه قبل الرخ الى القاضي
 وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا ليرد المال عليه وله ان يطالبه
 بالحد بعد ذلك عندنا ولو تطلب المقذوف قذف حيا ثم مات المقذوف عليه
 يبطل الحد ولا يورث عندنا ولو تطلب المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد
 وبقي سوط يسقط الباقي ولو قذف مينا محصنا بحد بطلب الوارث ويجوز التوكيل
 في اثبات القذف بالبينة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 لا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق المقذوف القاذف في القذف
 او اقام القاذف بينة على صدق مقالته جاز ويسقط الحد عن القاذف ويثبت
 القذف بشهادة الرجلين ولا يثبت بشهادة الناس مع الرجال ولا بالشهادة
 على الشهادة ولا استحباب القاضي الى القاضي ولو ادعى المقذوف ان له بينة
 حاضرة على القاذف في مهره يحبس القاذف في قول ابي حنيفة رحمه الله الى
 قيام البينة لقاضي من مجلسه يريد به انه يلزمه ولا ياحتمل كقبلا بنفسه
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو اقام المقذوف شاهدا واحدا عدلا
 على القاذف وقال لي شاهدا اخر في المصر قال ابو حنيفة رحمه الله تحبس
 القاضي وكذا لو اقام المدعي شاهدين مستورين لا يعرفهما القاضي بالعدالة
 فانه يحبس وقال ابو يوسف رحمه الله لا تحبس بقول الواحد العدل
 ولو قال مدعي القذف شهودي خارج المصر او اقام شاهدا واحدا وادعى
 ان بينته خارج المصر وطلب من القاضي حبس القاذف فانه لا يحبس
 ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقذوف حرا ثبت حريته باقرار القاذف

او بالبينة

او بالبينة اذا انكر القاذف حريته وكذا لو انكر القاذف حرية نفسه وقال
 انا عبد وعلي حد العبد كان القول قوله ويشترط ان يكون المقذوف حرا
 عاقلا بالغ مسلما غير محدود في الزنا ويكون القاذف عاقلا بالغ وان يكون
 القذف صريحا ولا يكون كتابية **فصل في اللفاظ التي توجب الحد**
وما لا تجب ويوجب العفن وما لا يوجب
 رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 وقال محمد رحمه الله يكون قاذفا ولو قال لامرأة يا زانية تجب الحد في قولهم ولو قال
 لرجل يا ابن الزانية يكون قاذفا لا لانه لا يبيح وامه ان كانا حين كان طلب
 الحد لهما وان كانا ميتين يكون فطلب الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا
 يكون قذفا ولو قال يا ابن القحمة يعزر ولا يحد ولو قال لامرأته يا خيلة
 فلان لا يحد ولا يعزر ولو قال رجل جردك زانية لا حد عليه ولو قال يا ابن
 الف زانية فهو قذف ويجد ولو قال لاهل قرية ليس فيكم زان الا واحدا وقال
 كلهم زان الا واحدا او قال لرجلين احكما زان فقيل هذا الاحد بعينه
 فقال لا لا حد عليه ولو قال لرجل يا زانية فتاة لغير صدقت حد البتة
 دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا ولو ان جماعة قالوا
 رايت فلانا يزني بفلانة فيما دون الفرج لا حد على احد لا على المقذوف ولا
 على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا راينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام
 ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف رجل قال لامرأته يا زانية
 فقالت زينت بك حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية
 فقالت لا بل انت الذي حدا جميعا ولو قال لامرأته انت زانية فقالت
 انت ازني مني حد الرجل دون المرأة رجل قال لغيره انت ازني الناس او قال

ارني من فلان كان عليه الحد ولو قال انت ارنني مني لا حد عليه ولو ان رجلين
استبى فقال احدهما ما انا بزان ولا امي بزانية فلا حد عليه رجل قال من
قال كذا وكذا فموا بن الزانية فقال رجل انا قلت لا حد علي المبتدئ
رجل قال لغيري يا لوطي لا حد عليه ولو نسبته الي اللواطه صرحا لا حد عليه
في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يحد ولو قال لغيري يا اخا الزانية
او يا عم الزانية لم يكن ذلك قذفا للمخاطب رجل قال لغيري انت تزني
لا حد عليه ولو قال تزني واصرب انا لا حد عليه رجل قال لغيري
يا زاني وقال عنيت الصعود في الجبل كان عليه الحد وبينته باطله
ولو قال زنا في الجبل وقال عنيت به الصعود يحد في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله ولا يحد في قول محمد رحمه الله رجل قال لامرأته ما
رايت زانية خيرا منك لا حد عليه رجل قال لامرأته زنا بك زوجك
قبل ان يتزوجك كان قذفا رجل قال لغيري زني فخذك او ظهرك او يدك
لا حد عليه ولو قال زني وزجرك كان قذفا ولو قال لامرأة زينت وانت
مستكرهة او معتقده او مجنونة او نائمة لا حد عليه ولو قال لامرأة طوك
فلان وطيأ حراما او فجرك او جامعك جامع حراما ولو قال لامرأة قد اعتقت
زنت وانت امة او قال كافر بعد ما اسلمت زينت وانت كافر كان عليه
الحد رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد رجل قال لغيري اخبرت
انك زاني او قال اشهدت علي ذلك لا حد عليه ولو قال لغيري زينت وفلان
معك يكون قاذبا لهما ولو قال عنيت وفلان معك شاهد لا يصدق
رجل قال لرجل يا زاني يا بن الزانية وامه التي ولدتها مسلمة كان عليه
الحد وان كانت كافرة لا حد عليه ولو قال يا ابن زانية تعتبر فيه حال اهل رجل قال

لرجل ائت لا بيبك عن ابي يوسف رحمه الله انه قذف كان ذلك في غضبه
او رضى ولو قال ليس هذا بوبك لبيبة المعروف فان قال ذلك في حاله الرضى
او علي وجه الاستفهام لا يكون قذفا وان قال ذلك في غضبه او كان علي وجه
التغيير كان قذفا ولو قال لست بوبك فليس بقذف ولو قال ابن فلان
لرجل اجنبي في الغضب فهو قذف لا نه المخاطب وكذلك الرجل الاجنبي
ايضا ولو قال لست بيبك ولست لامك لا حد عليه ولو قال لست انت
بابن فلان لعمة او خاله او لزوجة امة لا حد عليه وكذلك لو قال لجد لا
حد عليه ولو قال لعربي يا بني او يا ابن الاقطع او يا بن الاعور او لست
لا انسان او لست لرجل لا يحد قاذفا رجل قذف ولده او ولد لولاه لا
حد عليه ولو قذف اباه او امة او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا بن الزانية
وامه ميتة ولها ابن من غيري كان لذلك الابن ان يطلب الحد وكذا لو قذف
ميتا ولميت ابنا ن صدقه احدها كان للآخر ان يطلب الحد رجل قال
لمرؤتي امرأته الحارضة او امة المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو
وطي امرأة في نكاح فاسدا ووطي جارية مستكرهة بينه وبين غيره
او اشترى جارية فوطيها ثم استحققت وصدقها انسان فقال يا زاني
لا يحد ووطي المجوسية ببنكاح ثم اسلم فقذفه انسان حد قاذفه في قول
ابي حنيفة رحمه الله ولو وطى جارية ابنة فقذفه انسان فقال يا زاني
عن ابي يوسف رحمه الله لا يحد قاذفه ولا رواية فيه عن ابي حنيفة رحمه الله
رجل تزوج امة على حرة فوطيها او وطى اختين يملكن اليهن فقرضه
انسان حد قاذفه رجل قال لغيري قل لفلان يا زاني فان قال الرسول
للمرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لا حد علي احد لا علي الرسول

ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبر عن المرسل لكن قال للمرسل ايديا زاني
 حد الرسول رجل قال لعيسى است انت من بني فلان لقبيلته لا حد عليه
 رجل قال لمسلم لست انت لابيك وابول كافر ان لا يجد رجل قال لعبد
 لست لابيك وابول مسلم قد عتقا لا حد على المولى وان عتق العبد بعد
 ذلك رجل قذف امرأة مينة لها ابن واحد فقال الابن صدقت ليس
 للابن ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال امرأة زينت بغير اوجار او
 بغل او ثور حد القاذف ولو قال رجل لرجل ذلك لا حد عليه رجل قال
 لعيسى يا ابن الحجام او يا ابن الحايكة حد عليه ولو قال لرجل يا ابني لا حد
 عليه لانه لطف ولو قال يا يهودي او نصراني او مجوسي لا يجد ولو قال
 يا ابن عابد الوتن او يا ابن اليهودي او يا ابن النصارى او يا ابن المجوس
 لا حد عليه امرأة قد تمت بعض البلاد ومعه اولاد صغار او ولد واحد
 لا يعرف لهم اب فقال لها انسان لا يجد وكذا القذف فيها بعد موت الولد
 ولا عن امراته بغير ولد ثم قذفها انسان لا يجد وكذا القذف فيها بعد
 قاذفها الامام الذي ليس فوقه امام اذ في جملهم او شرب الخمر او سرق
 او قذف انسانا لا حد عليه ولو اتلف مال انسان او قتل انسانا عمدا اخذ
 فيه ان الحق فيه لصاحب المال وولي القتل لو تولى ذلك بنفسه كان
 له ذلك امرأة تحت زوج حيا تبول فقال زوجها ليس هو ابني ثم
 قال هو ابني حد ولو قال هو ابني ثم قال ليس ابني ثم قال هو ابني لا يجد
 والولد ولد ولو قال ليس ابني ولا لامي لا حد عليه ولا لعان رجل ان شهدا
 عيانا رجلان قذفا فلانا واختلفا في اوقام في المكان جازت شهادتهما في قول
 ابني خيعة رحمه الله وكذا القاذف وقال صاحبنا لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد

انسان يارانه لا حد عليه
 رجل لا عن امراته بولد ثم
 قذفها

ولو شهد

ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الاخر انه اقترانه قذفه يوم الخميس
 لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد احدهما انه قذفه بالعربية وشهد
 الاخر انه قذفه بالفارسية او بلغة اخرى لا يقبل شهادتهما رجل قال لعيسى
 انا انا فلست بزنا يريد به انك زنا لا حد عليه عندنا وقال ملك
 رحمه الله عليه الحد مومي القذف بالزنا او لم يمتوى وقال الشافعي رحمه الله
 ان قال نويت القذف بالزنا وحد والاقلا رجل قال لعيسى يا زاني فقال
 له العبد لا بل انت حد لانه قذف المحصن ولا يجد المحرمانه قذف غير محصن
 رجل قال لعيسى شهدتك زان فقال رجل اخر وانا اشهد ايضا لا حد
 علي الثاني الا ان يكون قال انا اشهد عليه مثل ما شهدت به فيمنعك يكون
 قاذفا ولو قال الرجل ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا انه ان كانت
 محصنة حد ولو قال لست لابيك وامه حرة وابوه عبيد وقد ماتت امه
 يضرب الحد لامه رجل قال لا خربا ابن المن بقاء او يا ابن السما لا حد عليه
 لان العرب يذكر ون هذا على وجه الشا رجل قال لعيسى يا ابن الزنا بين
 وقد مات ابواه كان عليه حد واحد لانه لو قذف حين او قذف جماعة
 لا يلزمه الا حد واحد سوا قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد
 بكلام على حدة سوا حضر واجمعا او حضروا حد وقال الشافعي رحمه الله
 اذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حد ولو
 قذف رجلا فحد ثم قذف آخر حد الثاني رجل قذف ميتا فلولد
 او ولد ولد ووالده ان باخذ القاذف ويحد وولد الابن وولد البنت
 سوا في ظاهرها رواية ولا ياخذ بذلك اخ ولا عم ولا جد اب الام ولا ام
 الام ولا عمه ولا مولاه وقال محمد رحمه الله لكل من يرثه ويورث منه ان يحد

القاذف ويجده ويجوز لا بعد من الولدان ان يطالبه بالحد مع بقا الاقرب
فليكون لابن الابن ان يطالبه بالحد وان كان الابن حيا عندنا وقال
ذفر رحمه الله ليس لا بعد حق الطلب مع وجود الاقرب وليس لوصي الميت
ان يطالبه بالحد والولد والوالد عبد كان او كافرا او ذميا او قاتلا للمقدوف
له ان يطالب القاذف بالحد اذا كان المقدوف حراما وليس للولد ان يطالب ابا وجدا
وان علا ولو قذف القاذف بعدما اقيم عليه حد القذف رجلا اخر تحد لثاني وان ضرب
تسعة وسبعين سوطا ثم قذف الاخر يضرب السوط الاخر لا غير

فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب التعزير

رجل قال لصاح يا فاسق يا فاجر يا خيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق
يا مقبوح يا ابن العجبة يا ابن قرطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي او قال انت
تلع بالصبيان يا اكل الربا يا شارب الخمر وهو منه بري يا ديوت يا مخنث يا خاين
يا انكناوي الزواني او ناوى للصوم ذكر الناطقي رحمه الله ان عليه التعزير في هذه
الالفاظ ولو قال يا كلب يا تيس يا قرد يا ذيب يا بقر يا حية يا ابن الحجام وابوه ليس
بحجام او يا ابن الاسود وابوه ليس كذلك او يا حجام او يا رستاقي يا مواجرا او يا بغى
يا ولد الحرام يا عيا روهو الذي يتردد بعير على يا فقامر يا ناكس يا منكوس
يا سحر يا ضحكه يا كتمان يا ابله يا موسوس ففي هذا كله لا يجب التعزير ولو قال لفاسق
يا فاسق او قال للص يا لص لا يجب شي وعن ابي حنيفة رحمه الله في بعض الروايات
اذا قال يا بغل عليه الحد لا بد فعل لغة اهل عمان يا زاني وعن محمد رحمه الله
في رجل شتم الناس وهو محترم له مروة يوعظ لا يحبس وان كان دون ذلك
يؤدب وان كان شتما يضرب بمحمد حد القذف وعن ابراهيم وتجبس وذكر القاضي
الامام الاسيحي رحمه الله اذا قال لامرأة يا رسي تحدد القذف وعن ابراهيم

النهي

النهي رحمه الله اذا قال لامرأة يا رسي يكون قاذفا والتعزير حق الجسد كسائر حقوقه
يجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة ورجل فيه اليمين رجل ادعى قبل انسان
شتمه فاحتده او ادعى انه ضربه وقال لي بينة حاضرة في المحضر وطلب منه كفلا بنفسه
فانه يوحده نفسه الي ثلاثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين
او شاهدين على يد رجلين يوحده منه كفلا بنفسه حتى يسأل عن اليهود ولا
يحبس فاذا عدلوا يضرب اسواطا اذناه ثلاثة واكثر تسعة وثلاثون في قول ابي
حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية خمس وسبعون
وفي نوادر مشاهير رحمه الله تسع وسبعون وان راي الحاكم ان لا يضربه وتجبسه
اياما معقوبة فعل فان كان المدعى عليه ذامرة وكان اوله فعل يوعظ استخفا
ولا يعزروا وان عاد الى ذلك وتكرر منه روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يضرب ويغني
لحاكم ان يجتهد فيه وعن ابي يوسف رحمه الله ان التعزير على قدر عظم الجريمة
ومغرمها على قدر ما يري وعلى قدر احتمال المصروب وعن ابي يوسف الرجل اذا
كان يبيع الخمر وليشترى ويترك الصلاة يحبس ويؤدب ثم يخرج ومن يتهم
بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن الى ان تظهر التوبة واسبا
التعزير من نفسه ان كان من جنس ما يجب به حد القذف يبلغ أقصى التعزير
خوان يقول لدميه اولام ولد الغيرة اذ اينه وان كان من جنس ما لا يجب به
حد القذف خوان يقول يا خيث يا فاسق لا يجب فيه أقصى التعزير ويكون
ذلك مفضوفا الى راي القاضي ويضرب في التعزير قايما عليه ثيابه ويترج
عند الحشو والفرو ولا يحد في التعزير وضرب التعزير اشد من ضرب الزاني
وضرب الزاني اشد من ضرب السارق وضرب السارق اشد من ضرب القاذف
ويفرق الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج والوجه في قول ابي حنيفة

ظ

ومحمد رحمه الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله يفتي الوجه والفرج والبطن والصدر
ويضرب على الراس والكفين والذراعين والعضدين والساقيين والقدمين
وعن ابكر الاسكاف رحمه الله رجليه عبد الله لا ينبغي له ان يضربه ولكن
يرفع الامر الى القاضي حتى يودبه القاضي وهو قول مخالف قول اصحابنا وعندنا
المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يعزى ولذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل
حنة اجنية او امة او عاتق او مسها يعزى وكذا الوجامع فيها دون الفرج
فانه يعزى وكذا التلوط في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه
اذا تلوط حد الزنا فان كان المفعول به بالخا عزر في قول أبي حنيفة رحمه
الله وفي قول صاحبيه محذور وان كان صبيا فلا شيء عليه ولو قال لعينه يا كلب
ذكرنا انه يعزى لانه بجوشيمة في عرفنا وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله
انه يعزى والصحيح انه لا يعزى لانه كاذب قطعاً فلا يلحقه المقدوف شين
بكلامه وفي قوله يا حمار يا خنزير يا بقو ذكرنا انه يعزى وهو رواية الامام
عن أبي يوسف رحمه الله وفي رواية محمد انه لا يعزى لما قلنا في الكلب وهو الصحيح
ومن اتى بيمينه يعزى فان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الالة ان كان
متصوماً متوضئاً ولو انزل كان عليه الغسل ولا حد ولا كفارة عليه وان كان
صائماً في رمضان والذي يستعمل السحر فهو على وجوه ان كان يقول انا اخلق
وافعل ما اريد ثم تاب وتبرأ من ذلك وقال الله خالوا كل شيء قبلت توبته
ولا يقتل وان كان يستعمل السحر ويحذو ولا يدري كيف يفعل فان هذا السحر
يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا تقبل توبته وسأحرستعمل السحر للجره
والامتحان ولا يعتقده فانه لا يكون كافراً حكي انه كان بعد اد نظريان
مرتدان اذا اخذتا باوا اذا تركا عاذا الى الردة قال ابو عبد الله الحلي رحمه الله

بسلان

يقتلان ولا تقبل توبتهما **والحد الرابع حد الشرب** حد شارب الخمر وحد السكران
من سائر الانبياء مثل النبي والتمري من شرب الخمر قطرة محدثاً من سوطا ان كان
حر او ان كان عبداً يضرب اربعين سوطاً والخمر هو الذي من ما العنب اذا غلا واشد
وقذف بالزبد عند أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبنا اذا غلا واشد يصير
خمر او ان لم يقذف بالزبد وانما يجالحد بشرب الخمر اذا شرب طابعاً ويكفر
مستحلها ولا يضرب بالاثلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهي بخس العين مثل العذبة
واذا اصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر بشي
من المايجات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبة فشرب
منها قطرة حد وان كانت الخمر معلومة لا محل شربها ولا حد ما لم يسكر وفيما سوي الخمر
من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحكم له يسكر واختلفوا في معرفة
السكران قال ابو حنيفة رحمه الله من لم يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة
وقال صاحبنا ان اخلط كلامه فصلا غالب كلامه المهديان فهو سكران والفتوى على
قولهما وان شهد اليهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر
ما هي ثم يسألهم كيف شرب لا احتمال انه كان مكرهاً ثم يسألهم متى شرب لا احتمال
التقادم ثم يسألهم اين شرب لا احتمال انه شرب في دار الحرب ولا حد السكران
حتى يصحوا ويشترط اقامة الحد على شارب الخمر وجود الراحة في قول أبي حنيفة
رحمه الله يثبت الشرب بالاقرار او باليمين الا ان ينقادوا والتقادم وكذا لو
اخذ السكران وجرع من مكان بعيد حتى ذهبت عنه الراحة عند التقادم فلا
يشترط وجود الراحة في قولهم وعند محمد رحمه الله لا يشترط وجود الراحة
اصلاً واذا شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب لا حد ولو اقر
بشرب الخمر مرة واحدة يحذف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا حد في قول

مقدور يشرب من غير شرب في ظاهر الامر
فلا يشترط وجود الراحة عند التقادم وكذا

اى يوسف حتى يقر مرتين ولا يجب الحد على ثلاثة من السكارى في قولهم اذا سكر
 من البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يحد ولا يصح طلاقه ولا عتاقه
 ولا بيعه ولا نتاحه ولا اقراره ولا رده والسكران مما سوى الخمر من الاشربة
 المتخذة من العنب والزبيب حد ويصح عنه هذه التصرفات الى الردة فانها لا
 تصح استحسانا التي من العنب والزبيب ^{عنه} ويصح اذا غلا واشتد ويقذف بالزبد
 فشربه انسان وسكر لا يحد في قول ابي حنيفة رحمه الله وحكمه حكم العيص عند
 وعلى قولهما حكمه حكم الخمر واما المتخذ من الجيوب والفتاكه لفواكه كالحظيرة
 والشعير والذن والاجاص ونحوها مادام حلوا حل شربه واذا غلا واشتد
 وقذف الزبد فان كان مطبوخا اذ في طحنه يحل شربه في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله بمنزلة يقيع الزبيب والتمر اذ اطح اذ في طحنه واختلف
 المشايخ في قول محمد رحمه الله عند البعض يحل ان كان شربه الا القدر المسكر
 والصحيح من قول محمد رحمه الله انه يكون شربه هذا اذا كان مطبوخا اذ في طحنه
 فان لم يطبخ فغلا واشتد وقذف بالزبد عن ابي حنيفة وابي يوسف فيه
 روايتان الصحيح انه يحل شربه الا القدر المسكر والسكر حرام بالاجماع واختلف
 المشايخ في وجوب الحد عند السكر من هذه الاشربة حكى عن الفقيه ابي جعفر
 انه قال لا يحد كالا يحد من زوال العقل من البنج ولبن الرماك واما تصرفات
 السكران من هذه الاشربة الصحيح انها لا تنفذ كما لا تنفذ من الذي زال عقله
 بالبنج وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية فمن زال عقله بالبنج انه ان علم حين
 اكل انه بنج يقع طلاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه لا يقع على كل حال وما
 زاد على هذا من مسائل الاشربة فهو مذكور في كتاب الاشربة واذا القي السمك
 في الخمر فصار مريعا عن ابي يوسف رحمه الله في الاماكن كانت الغلبة للخمر فلا بأس

بدوان

به وان كانت الغلبة للسمك فلا حيفيه وان ما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخمر ففي صار
 خلا او مريعا تحولت الى الخمر والمريء بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك مريعا اما اذا كانت
 الغلبة للسمك بصير حكمه حكم الغالب فيكون السمك نجسا **الحد الخامس حد**
السرقه وحدها قطع اليد اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية رجله اليسرى
 ثم لا يقطع بعد ذلك عندنا وبحس حتى يتوب وفي اي قدر من المال ومن اي حرد
 في مذكرة في السرقه واما حد قطع الطريق فهو على ثلاثة اوجه ان اخذ المال وقتل
 قال ابو حنيفة رحمه الله يقطع يده ورجله من خلاف ثم يصلب جانبا يطعن تحت
 ثنائه اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله يصلب جانبا ولا يفعل
 به شي اخر وان اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة
 ويخل سبيله وان قتل ولم ياخذ المال يقتل قصاصا ولا يفعل به غير ذلك وان
 خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم ياخذ المال ولم يقتل فانه يغرد
 ويخل سبيله والله اعلم **باب الاكراه**
 ولا يتحقق الا من السلطان في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه تحقق
 من كل متعلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى وان غاب الكره عن نصر
 من اكره يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون
 اكراهها وعندهما ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل
 السلطان كان امره اكراهه الاكراه على نوعين اما ان هدد بوعيد قيد او
 حبس او هدد بقتل او اتلاف عضو كالسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو
 الاصابع والاعضاء والاكره بوعيد الحبس والقيد يظهر في الاقوال نحو البيع
 والاجارة والافراد ونحو ذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال
 حتى لو اكره بوعيد قيد او حبس على ان يطرح ماله في الماء او في النار او يدفع ماله الى

الحد الخامس حد

باب الاكراه

فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها ولا كراه بوعيد القتل وانلاف العضو يظهر في
 الاقوال والافعال جميعا وتصرفات المكره على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما
 لا يصح اما الاول اذا اكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي
 رحمه الله لا يصح وكذا لو اكره على الطلاق او العتاق فطلق او عتق وقع طلاقه وعتاقه
 عندنا ولو اكره ليقر بالطلاق فاقرب لا يقع كما لو اقر بالطلاق هازلا او كاذبا
 وكما اكره ليقر بعتاق او نذر او حيا او قطع او نسب فاقرب بذلك لا يلزمه شيء ولو
 اكره لجعل طلاق امراته او عتق عبده بيد امراته او بيد عبده او بيد غيرها فطلق
 المفوض اليه او عتق يقع الطلاق والعتاق ويرجع المأمور على الامر في الطلاق قبل
 الدخول بنصف المهر ونقمة العبد وقال زفر رحمه الله يرجع اذا اكره الرجل
 ان يراجع امراته المطلقة ففعل صح رجعة ويعود النكاح وقال الشافعي
 رحمه الله لا تصح الرجعة ولو اكرهت المرأة على رضاع صغير او اكره الرجل على
 ان يرضع من لبن امراته صغيرا ففعل ثبت احكام الرضاع ولو اكره الرجل
 على ان يحلف على ان لا يدخل دار فلان فحلف ينقذ اليمن حتى لو دخل كان خائفا
 وكذا لو اكره على مباشرة شرط الحث بان كان حلفا ولا يدخل دار فلان او لا يحكم
 فلانا او نحو ذلك ثم اكره على الدخول والكلام ففعل كان خائفا واذ تزوج الرجل
 امرأة فلم يدخل بها فاكراه على الدخول بها ثبت احكام الدخول واكره المهر
 وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك ولو كان لرجل على رجل قصاص
 فاكراه على ان يعفو عن دم العمد ففعل قيل بانه يصح عفوهم واذا اجبر الكافر
 على الاسلام فاسلم صح اسلامه وان ارتد بعد ذلك مجبر على الاسلام ولا يقتل
 اما ما لا يصح من المكره من التصرفات اذا اكره الرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة
 من رجل ليس بكفو لها او باقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح باقل من مهر

مثل

المثل لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح النكاح وان كانت المرأة
 بالغه فاكرهت ووليها على النكاح ففعل ان لم يكن الزوج كفوا كان للمرأة ان ترد وان
 رضيت المرأة كان للولي ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر فللمرأة ان ترد في قول
 ابي حنيفة خاصة وعند صاحبيه ليس للولي حق الرد لعدم الحكمة وليس له الرد بغير
 المهر واذا اكره الرجل بوعيد قيد او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكره وعلى
 القاتل القصاص في قولهم وان اكره بقتل او اتلاف عضو ففعل قال ابو حنيفة
 ومحمد رحمهما الله يصح الاكره ويجب القصاص على المكره دون المأمور وقال
 ابو يوسف رحمه الله يصح الاكره ولا يجب القصاص على احدهما كان على امرية
 المقتول في ماله في ثلاث سنين وقال زفر رحمه الله لا اكره باطل ويجب القصاص
 على القاتل وهو المأمور وقال مالك والشافعي يقتلان جميعا السلطان اذا قال
 لرجل اقطع يد فلان هذا والا قتلتك وسعه ان يقطع واذا قطع كان على الامر القصاص
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا رواية فيها عن ابي يوسف ولو قال السلطان
 لرجل اقطع نفسك في هذه النار والا لا قتلتك ينظر ان كانت النار قد بنحو منقما
 وقد لا بنحو وسعه ان يلقى نفسه فيها وان التي ومات كان على الامر القصاص
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان
 في رواية قال يجب القصاص وفي رواية لا يجب وتجب الدية في ماله وان
 كانت النار بحيث لا ينجو منها لكنه في القاء النفس قليل راحة له ان يلقى فيها
 فصل بان هذا قول ابي حنيفة ويوسف فان القى نفسه فذلك كان على الامر القصاص
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول ابي يوسف رحمه الله يجب الدية في ماله امر
 ولا قصاص ولا يعزل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو
 منها لا يسعه ان يلقى نفسه فان اليق فيها نفسه فذلك هو رد مد في قولهم ولو قال

فيها

السلطان لتلقين نفسك من شاطئ الجبل والقتل لك فان لم يكن له في الالتقاء دني راحة
لا يسعه الالتقاء فان القتي فذلك يهدد ردمه وان كان له فيه ادني راحة وسعه ان يلقي
نفسه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فان القات نفسه فذلك فديته على عاقلة الامر
وفي قوله ما جيبه يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فذلك كان على الامر القصاص
وهو فرع مسألة القتل بالمثل عند ابي حنيفة رحمه الله وذلك لا يوجب القصاص
وعندها يوجب وفعل المأمور كفعل الامر ولو القاه الامر عند ابي حنيفة رحمه
الله لا يجب القصاص وبحب الدية وعندها محاسب القصاص وعندها يوجب ردمه الله
في رواية على الامر دية في ماله وان كان خاف منه الهلاك ويرجو النجاة
فالقتي نفسه فذلك كانت الدية على عاقلة الامر في قولهم انه كفأ تل الخطا ولو
قال السلطان لرجل لو نفسك في هذا الماء والقتل لك ان كان يعلم انه لا نجوا
لا يسعه ان يفعل وان فعل يهدد ردمه وان كان له فيه ادني راحة وسعه ذلك
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندها لا يسعه فان فعل فذلك كانت الدية على عاقلة
قول ابي حنيفة رحمه الله كما لو القاه الامر بنفسه وقال ابو يوسف دية على الامر
في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه الله عليه القصاص وعندها يوجب ردمه الله
في رواية مثل قول محمد رحمه الله واذا اكره على شراشي من الاشياء او بيع بوعيد
قتل او تلف عضو او قيد او حبس فباع او اشترى مكرها او باع مكرها
وسلم طايعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع ويملكه
جازا البيع عندنا ولو اكره على هبة او صدقة او وهب مكرها او تصدق وسلم
طايعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع ويملكه المشتري اذا
قبض عندنا حتى لو اعتقه نفدا عتاقه ولذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل
النقص وكان عليه قيمة البيع ولو اجاز البيع بعد زوال الاكراه والبيع قائم صح

اجاز

اجازته ولو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقص ثم اجاز البائع البيع لا يصح اجازته
وبعض المشتري قيمته ولو كان المشتري مكرها دون البائع فذلك المشتري عند
المشتري ان هلك من غير تحدي فذلك امانة ولو كان البائع مكرها والمشتري غير
مكرها فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه وان نقض
قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري مكرها او البائع غير مكرها فلكل واحد
منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع
ولو باع مكرها فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود
لبائع ان يفسخ وان اجازوا احدا من العقود جازت العقود كلها ما قبله
وما بعده ولو اعتق المشتري الاخير قبل اجازة البيع فان العتق على اعتق
قبض او لم يقبض فان اجاز البائع البيع الاول بعد ذلك لا يصح اجازته
وكذلك له الخيار ان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن غيره فان ضمن المشتري
الاول جازت البياعات كلها وان ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وبطل
كل بيع كان قبله ولو اكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن
والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه او دبره او كما كانت
امراة فوطيها او قبلها بشهوة كان اجازة للشراء وان المشتري اشترى ولم
يقبض حتى اعتقه البائع نفد عتقه وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل
القبض نفدا عتاقه استحسانا ولو اعتقه معا قبل القبض كان عتاق
البائع اولى ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح عتاق
المشتري قبل القبض ويصح بعد القبض وان اجاز البائع بعد ما اعتقه المشتري
ينفذ البيع ولا ينفذ العتق قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين
فان اجازا بغير اكراه جاز فان اجازا احدهما بطل خياره وبقي خيار الآخر

ولو اكره على بيع جاريتيه ولم يسم احدا فباعها من انسان كان فاسدا ولو اكره على
البيع فوهب جاز ولو اكره على هبة جاريتيه لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد
جازت الهبة في حصه زيد وبطلت في حصه عبد الله رجل اكره على شراء جاريتيه
بعشرة الاف درهم وقيمتها عشرة الاف فباعها باقل من الف جاز استحسانا وهو
قول علمائنا ولا يجوز قيا سا وهو قول زفر رحمه الله ولو اكره على بيع جاريتيه
بالف درهم فباعها بدنانير قيمتها الف ففسد البيع في قول علمائنا وجاز في قول
زفر ولو اكره على بيع بالف درهم فباعها بعرض حيوان قيمته الف درهم او اكره
على ان يقر بالف درهم فاقرب ما به دينار قيمتها الف درهم يفسد البيع والاقرار
في قولهم ولو اكره بالبيع بالف درهم فباعها بالف درهم جاز بيع الكل لانه خالف
المكره فهدا ولفظا ولو اكره الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فاقرب ما به
لا يبيع استحسانا ولا يلزمه المال ولو اقر بالف درهم او بالف وخمسمائة لزمته
الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه ولو اكره
على ان يقر لفلان هذا ولفلان الغايب بالف درهم فاقربا ان حضر الغايب وادعى
الشركة في المال المقر به فالاقرار باطل في قولهم وان انكر شركة الحاضر
الذي كان الاكره لاجله كان الاقرار باطلا في قولهم لابي حنيفه وابي
يوسف وقال محمد رحمه الله يبيع في حصه الغايب ولو اكره السلطان رجلا ان
يقطع يده رجل فقطع ثم قطع رجله او يدا لا جنبي بعير اكره ذلك من ذلك
كله قال ابو حنيفه ومحمد رحمهما الله يقتل الامور كلها جميعا وقال ابو يوسف
لا قصاص على احد وجب عليهما في ما لهما ولو اكره الرجل هبة نصف دان
فوهب كلها لا تجوز الهبة استحسانا وكذا لو اكره على بيع نصف دان مقسوما
فباع الكل لا يجوز استحسانا ولو اكره على بري الغريم من الدين ففعل لا يبيع

وقيمتها الف فاشترها
باكثر من عشرة الاف واكره
صاحب الجارية على بيعها
بالف درهم وقيمتها

الابرا ولو اكره على ان يخرج المكحول بالنفس او بالمال من الكفالة لا يبيع ذلك
لان هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال للكفيل اخرجك من الكفالة فقال
الكفيل لا اخرج لم يصرفا رجلا عن الكفالة ولو اكره الشفيع على ان يسكت عن
طلب الشفيع لا يتدخل شفيعه ولو اكره محدا و قصاصا فاقربا كان باطلا ولو اكره
بشعر يغصب او ثلث الف الوديعة فاقربا لا يبيع اقراره ولو اكره القاضي رجلا ليقرب
بالسرقة او يقتل بعدا او قطع يد رجل بعد فاقربا يقطع يدا وقته فقطعت
بده لو قتل ان كان المقر موصوفا بالصلاح معروفا به يقتض من القاضي وان
كان مستهما بالسرقة معروفا بالسرقة والقتل في القياس يقتض من القاضي
ولا يقتصر استحسانا واذا اكره الرجل على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع
على الاخذ صم الا يداع ويكون امانة عند الاخذ وان اكره القابض على
القبض ليدفعها الى الامر فقبضها وضاعت في يد القابض ان قال القابض
قبضها حتى ادفعها الى الامر فقبضها ~~وضاعت في يد القابض ان قال القابض~~
المكره كما امرني به ففقد اخل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى
ما لكها كانت امانة عنده ولو تلف لا ضمان عليه ويكون القول قوله
في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب
له على ان قبض فتلغ المال على الموهوب له كان القول قول الموهوب له
واذا اكرهت لتقبل من زوجة تطليقه بالف فقبلت تقع طلقه رجعية
ولا يلزمها المال كالصغيرة او المجنونة اذا اختلفت من زوجها باليقع
الطلاق ولا يلزمها المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون الطلاق باينا
وان كان بلفظة الطلاق بعد الدخول يكون رجعيان فلان المرأة اجازت
الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رحمه الله

ظ

ويلزمها المال وبصير الطلاق بابنا وفي قول محمد رحمه الله الاجازة باطلة والطلاق
رجعي وعزاي يوسف رحمه الله فيه روايتان في رواية كمال محمد رحمه الله
وفي رواية كمال اي حنيفة رحمه الله وهذا بنا على ان الرجل اذا طلق
امراته رجعيًا ثم جعله باينا يصير باينا عند اي حنيفة واي يوسف رحمهما
الله وعند محمد رحمه الله لا يصير ولو جعله ثلاثا يصير ثلاثا في قول اي حنيفة
رحمه الله وفي قولهما لا يصير ولو قال لامرأته انت طالق على الف على اندك
بالخيار ثلاثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول رحمه الله
ولو شرط الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم اذا كره الرجل امرأته بضر
مكلف لتصلح من الصداق او تبرئة كان اكراها لا يصح صلحها ولا ابرأوها
في قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان
في اي مكان يقدر الظاهر على تحقيق ما هدد به وعند اي حنيفة رحمه الله يتحقق
الاكراه من غير السلطان في المناوزة والقرى ليدل كان او نهرا وفي المصرتحقق
في الليل ولا يتحقق في النهار وان آكره الرجل امرأته وهددها بالطلاق
او بان يتزوج عليها او بالتسري لا يكون اكراها ولم يذكر محمد رحمه الله في
ذلك حدا لولا وهو مفوض لاي راى الامام الحاكم اما الضرب بسوط واحد
او حبس يوم او قيد يوم لا يكون اكراها في الاقرار بالفرج اكره
على ان جامع امرأته في نهار رمضان او ياكل او يشرب ففعل لا كفارة عليه
وعليه القضا ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بخير اكراه ثم اكروه السلطان
على السفر في ذلك اليوم روي ابن زياد عن اي حنيفة رحمه الله انه يسقط
عنه الكفارة واذا ألزم المكرم بمباشرة ما كره عليه هل يرجع بذلك على
المكرم فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع اما الاول اذا كره ليطلق

امراه

امراته قبل الدخول بها فطلق يقع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكرم ان كان المهر مسمى والمقدم
ان لم يكن المهر المسمى وكذا لو اكره ليقدر فلان بماله فاقر واخذ فلان منه المال فخاب المهر
له بحيث لا يقدر عليه او مات ففلسا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكرم وكذا لو اكره
على التلاف مال الغير فان تلف ضمن كان له ان يرجع على المكرم وكذا لو اكره ليقطع يد
نفسه برعيه قتل او عتاق من تلف عضو ففعل كان للمكره ان يرجع على المكرم
بالدية فيما لا يجب فيه القصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو اكره
على قتل عبده بتقل غير لا يسعه ان يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره فان فعل
كان له ان يرجع على المكرم بقيمة العبد ولا يرجع بذلك على العبد ولا سعيه عليه
وولا العبد كالتوهم شاهدان على رجل باع عتاق عبده ثم رجعا بعد القضا بالقوة
كان الولي للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين واكره احدهما على عتاق
فصبه ففعل وهو موعر واختار الشريك الساكت بضم المكرم كان للمكره ان يرجع
على العبد ولو اكره الرجل ان يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث
لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكرم بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا
الرجل اذا اكره على بيع عبده وتسلمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر
عليه كان للمكرم ان يرجع على المكرم بقيمة عبده واذا اكره الرجل ان يدبر عبده
ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكرم في الحال واذا مات المولى
يعتق المدبر ويرجع ورثة المولى بثلتي قيمته مدبرا على الامراض اما ما لا يرجع
المكروه فيه بما عزم على المكروه اذا اكره الرجل ان يتزوج امرأة فتزوجها وخل
بها حب المهر على الزوج ولا يرجع على المكروه ولو تزوج امرأة ودخل بها ثم
اكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان باكثر من مهر
ملكها لا يلزم الزيادة وكذا المرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح

ظ

ولا يرجع على المكر وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذا
لو اكره على الهبة بعوض يعد له فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكر ولو اكره
على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو اكره الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل
لا يقتل لا حرم القتال عن الحوام وله ان يقتل المكر قصاصا بمورثه في قول
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو كان المكر صبيا او معتوها فحكمهما في الاكراه حكم
البالغ العاقل ولو كان المكر عبدا او معتوها له تسلط كان القتال هو المكر
لا المباشر للقتل ويكون الدية على عاقلة المكر في ثلاث سنين ولو اكره الرجل على
ان يشتري عبدا ارحم محرم منه او اكره على شراء عبد حلف بعقده ان ملكه وقد
اكرهه على ان يشتريه بعشرة الاف وقيمته الف درهم فاشترى وقبض العبد بعقود
العبد وجب على المشتري الف درهم لانه مضمون بقيمته ولا يرجع على المكر لانه
دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل فلا يرجع كما لو قال ان تزوجت امرأه فلي
طالق واكره على ان يتزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح وتطلق وعليه نصف المهر
ولا يرجع بذلك على المكر ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك املاكمه فيما استقبل
فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكر بشي وان ورث عبدا في
هذه الصورة عتق ويرجع على المكر بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على ان يقول
لعبد ان يبيت فانت حر وان دخلت الدار فانت حر ثم شأ العبد او دخل الدار عتق
ويرجع على المكر بقيمة العبد ولو اكره على ان يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك
الفعل امر ليس له منه بترك صلاة الفرض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه الهلاك
على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكر وان اكره
على ان يعلق عتق عبده بتقاضي دينه او ما اشبه ذلك مما له منه بدلا لا يرجع على
المكر ويكون ذلك بمبراة الاكراه بوعيد الحبس ولو اكره الرجل على ان يوجب

على غيره

على نفسه نذرا او صدقة او حجة او شيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور
ولا يرجع على المكر بشي ولو اكره على ان يظاهر امرأته ففعل كان منفا هرا
وكذا لو اكره على الا بدلا ففعل صح الا بدلا ولو اكره على الطلاق وان اكره على
التكفين بعد ذلك ففعل ان كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على المكر
بشي وان كانت قيمته اكثر من قيمة الوسط يضمن المكر ما زاد على قيمة الوسط
والله اعلم **فصل فيما يحل للمكر ان يفعل وما لا يحل**
ومسائل هذا الفصل على اقسام اربعة احدها ان يكون الاقدام على الفعل او على
من تركه وبالترك يصير انما كالمواكراهه اهل الحرب او للصالحين الذي هو
غير متناول على اكل ميتة او لحم خنزير او شرب خمر وقال له لتفعلن هذا ولا
تقتلك او قطعت يدك او اذنك او اضربك مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى
قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل فحينئذ يكون انما وان كان لا يعلم انه يسه
ان يفعل قال رجوت ان لا يكون انما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعند
لحم ميتة او خنزير او يموت عطشا وعند خمر فهو على هذين الوجهين والقسم
الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جورا وبالاقدام عليها لا يكون انما والترك
او يله وصورة ذلك اذا اكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر بالله تعالى فاني حنفي
فعل مع علمه انه يسه اجرا كلة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يبا
فهو مريض في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا بقيد
او حبس لا يسه اجرا كلة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان اما القسم الثالث
ما يكون ما جورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير انما وصورة ذلك اذا
قال الامر لا تقتلك او لتقتل هذا المسلم او تترني بهذه المرأة لا يسهه ان يفعل
فان فعل يصير انما فان لم يفعل حتى قتل يكون انما جورا اما القسم الرابع

ظ

ان يكون الاقدام على الفعل والاستماع عن الفعل على السواء الاكراه على التلا ف
مال الغير ولو قيل له لتشتري هذا الخمر ولتاكل هذه الميتة والا لاقتل اباك
او ابنك لا يسعه ان يشرب ولو شرب لا يجد ولو قيل لتكفرن بالله والا لاقتل
هذا الرجل لا يسعه اجراء كلمة الكفر وان خافا لقتل على غيره وانما يسعه ذلك
اذا خاف القتل على نفسه او تلف عضو منه وفي جميع هذه ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه
اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رايه انه لو لم يعلم ويفعل الامر به اجرا
عليه ما هده به وان كان غالب رايه ان ذاك يتخوف وتهديد وليس يتحقق
لا يكون مكرها وتنبه عن عبدك هذا من فلان بالف درهم او لاقتل اباك
فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن ابي الحسن بن ابي مالك اذا قال الحرني
لرجل مسلم ان دفعني الى هذه الجارية لاني بها دفعت اليك الف ففسد من المسلمين
تخلصهم من اسرنا لا يحل له ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع انه قال اهل الحرب ^{وقال}
لنبي من الانبياء عليهم السلام واخذوه فان قلت لست بنبي شر كما وان قلت انا بنى قتلناك
لا يسعه سوي ان يقول انا بنى الله ورسوله وان قالوا الغير بنى ان قلت ليس
هذان بنى تركا نبيك وان قلت فهو بنى قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنى حتى يدع
القتل عن النبي لان في حق النبي لست بنى كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا
يباح الذبح في حق الانبياء اما قوله غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسعه
اظهار ذلك عند الاكراه واذا اكراه الرجل بوعيد حبس الخلق فلذلك يسعه
اظهار ذلك او ضرب لا يخاف منه تلف عضو على ان يكفر بالله فتلف طبا لكفر
يصير كافرا وتبين منه امراته فان قال كان قلبي مطمئنا بالايمان لا يصدق
واذا اكراه الرجل على الكفر فقال كفرت فقال كفرت بالله وقال نويت الخبر
عن كفر سابق في الماضي كذبا تبين منه امراته في القضاء ولو قال كفرت بالله ولم

لو قال
ص

رد

ولم يرد به الجبر المأخوذ وانما قصد تحقيق الكفر تبين منه امراته كفرت قضا وديانة
ويصير كافرا لانه يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو
قال كفرت بالله وقلبه مطمئن بالايمان لا تبين امراته ولو اكره على سب محمد صلى الله
عليه وسلم فسب محمدا وخطربا له محمدا اخرونواه بان امراته منه قضا وان لم
يرد محمدا خربا بان امراته قضا وديانة وان لم يخطربا له غير النبي وسب محمدا
وقلبه مطمئن بالايمان لا تبين امراته لانه مكروه والاكراه في هذه السبل هو بعيد
التبديد والحبس لا يكون اكراهه في البيع الاكراه بوعيد الكراه بوعيد القيد
والحبس يكون اكراهه وكذا كل تملك محتمل الفسخ كالاجارة والهبة وغير
ذلك وكذا لو كان على رجل مال او كفالة او حق شفعة واكره بضرب او قيدا او
حبسا كانت البراة باطلة ويكون مكرها وكذا لو اكره حبسا او قيد حتى يقتل على
نفسه بماله او قصاصا ويقر محمدا ونكاح او طلاق او عتاق كان الاقرار باطلا
ولو اكره على هذا الحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط فجميع ذلك يكون جازا وكذا
الاكراه لا يمنع اجواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون اكراهه
في مثل هذا الضرب الذي يجرد منه الالم الشديد لا اصل الالم واما القيد والحبس الذي
يتكون به الاكراه اكراهه ان يحبس منه الاغتنام البين والقيد الموبد والحبس يكون
اكراهه وكذا لو لم يكن موبدا ولكن يلحقه ضررا غتنام شديد فهو مبررة الموبد
واذا اكراهه السلطان وجلا بوعيد قيدا او حبسا ان يقتل فلان لا يكون كراهه
مكرها فان قتل فلان ذلك كان على المأمور القصاص في قولهم وان اكراهه بوعيد
قتل او تلف عضو يكون اكراهه فان قتل المأمور ذلك قتل الامر قضا صا في
قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما ولا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل اقطع
يد فلان والاقتل وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع كان القصاص على الامر

الموبد

بنقول ابي حنيفة رحمه الله **فصل في الاكراه على احد**

الفصلين رجل اكره رجل بوعيد قتل او تلف عضو او قيد او حبس
على ان يطلق امرأته التي لم يدخل بها او يعتق عبده ففعل المكن احدهما غرم المكن
وهو الامر الاقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة ايها كان اقل يرجع المامور
الامر بذلك لان المامور كان يتخلص عن اكثر الضررين بالتزام الاقل فلا يرجع على الامر
بالزيادة وان كان الزوج دخل بها لا يجب على الامر شي ما اذا اخلق فلا نه لرجب عليه
بالطلاق شئ لم يكن واما اذا اعتق فلا نه كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لم يجب
فيه شئ لم يكن فيكون مختارا في الاعتاق ولو اكره على ان يكفر بالله تعالى او
يقتل هذا المسلم بوعيد قتل او تلف عضو فقتل المسلم يقتل المامور وفي الاستحسان
لا يقتل وتجب الدية في ما له في ثلاث سنين اذا لم يعلم المامور انه يدخله في
اجرا كلة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان وان علم بالرخصة اختلفوا فيه
قال بعضهم يقتل المامور قصاصا وقال بعضهم لا يقتل لان اجرا كلة الكفر
مرخصة وليس بمباح ولهذا الوصير حتى قتل كان شهيدا ولو اكره على اكل ميتة
او لحم خنزير او قتل مسلم فقتل المسلم يقتل المامور قصاصا لان اكل الميتة مباح
عند الضرورة وليس برخصة ولهذا الوصير حتى قتل ولم ياكل الميتة يكون انما
مواخذا بدمه ولو اكره على ان يقتل مسلما او يزني ليس له ذلك ان يفعل
احدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنا حد قياسا ولا
يحد استحسانا وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل الامر لان كل واحد منهما
حرام فلا يخرج من ان يكون مكرها ولو كان الاكراه في هذه المسائل كلها
بوعيد حبس او قيد وحلق لحية لا يكون اكراها فان قتل المسلم يقتل القاتل
قصاصا ولا يقتل الامر لعدم الاكراه بل بعزروا ولو اكرهت المرأة على الزنا

بقيد او

بقيد او حبس لا حد عليها لانها وان لم تكن مكرهة فلا اقل من الشبهة ولو اكره
الرجل على ان يقتل فلان المسلم او يتلف مال الغير كان له ان لا يأخذ مال الغير
ولا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من الدية او اكثر لان اتلاف مال
الغير يرخص وليس بمباح ولهذا الواضطر حاله المحضه فاراد ان يأخذ
مال الغير فمعه صاحبه ولم يأخذ حتى مات لا يائثم فان قتل ذلك المسلم
ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير يرخص وقتل
المسلم غير مخصص وان اتلف مال الغير ضمن الامر ولو اكره بوعيد
القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يائثم لانه لو صبر على
القتل ولم يتلف مال المخير نفسه يكون شهدا فلان لا يائثم اذا امتنع عن
ابطال ملك النكاح على المرأة كان اولى **فصل في التلجئة**
التلجئة على ثلاثة اوجه احدها التلجئة في نفس البيع وصورتها ان يقول
الرجل لغيره اني اريد ان اباع منك عبدي هذا في الطاهر لا مكرها ولا يكون
ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم واشهد على مقاتله ذلك ثم باعه فحلب
اخر بالف درهم وتصادق على ما كان بينهما من المواضعة كان البيع باطلا
وهو بيع الهازل وذكر محمد رحمه الله في كتاب الاقراء من الاصل ان هذا قول
ابي حنيفة وقولنا وعن ابي يوسف حنيفة رحمه الله ان البيع جائز هذا
اذا تصادقا على ان البيع بينهما كان على تلك المواضعة فان ادعى احدهما
ان البيع كان تلجئة وانكر الاخر لا يقبل قوله مدعي التلجئة ويستخلف الاخر
وان اقام مدعي التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بيته ولو تصادقا ان البيع
كان تلجئة ثم اجاز البيع بعد ذلك صححت الاجازة كما لو باعاه لائم جعله
جدا يصير جدا وان اجاز احدهما لا تصح اجازته واذا اكرهت المرأة على قول

الخلع فقبلت ثم رخصت ان كان الخلع بلفظ الخلع لا يلزمها المالك والطلاق باين
وان كان بلفظ الطلاق على قول محمد بن حنيفة وابي يوسف رحمه الله يصير
باينا ويلزمها المالك اذا رخصت وعلى قول محمد رحمه الله يكون رجعيا ولا
يلزمها المالك وفي بيع التلمية اذا قبض المشتري العبد المشتري واعتقه
لا يجوز عتقه اعتاقه وليس هذا كبيع المكره فان المشتري هناك اذا
اعتقه بعد القبض ينفذ اعتاقه لان بيع التلمية هنالك وذكر في الاقرار
من الاصل ان بيع الهالك بالحل اما بيع المكره فاسد هذا اذا كانت التلمية
في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورته بان يتفقا في السر ان الثمن
الف درهم وباعا في الظاهر بالف درهم قال محمد رحمه الله الثمن ثمن السر
ولم يذكر فيه خلافا وروي المعلى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الثمن ثمن العلانية
وان اتفقا في السر ان يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم تباعا
في الظاهر بمائة دينار قال محمد رحمه الله في القياس يطل البيع وفي الاستحسان
يجوز بمائة دينار ولو اتفقا ان يقرأ ببيع لم يكن اقرارا ثم اجاز لا يجوز
كتاب الوصايا اذا اراد الرجل ان يوصي وله اولاد صغار
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان ترك المالك لاولاده فضل
ولو كان الاولاد كبارا والمالك قليل قال ابو حنيفة رحمه الله لا ينبغي له
ان يوصي وان كان كثير الورثة اغنيا بيدا بالواجبات وان لم يكن عليه
شي من الواجبات بيدا بالقرابة فان كانوا اغنيا فالحيران والله اعلم
فصل فيما لا يكون وصية وفيما لا يكون
مريض وصي كتب بيده كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ
الكتاب عليهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في
قول

قول علمنا المتقين الا ان يقرأ عليهم الكتاب او يقرأوا عليه وقال نصير رحمه الله
يجوز لهم ان يشهدوا وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله اذا كتب الرجل وصية
بيده ثم قال اشهدوا علي بما في هذا الكتاب فهو جائز استحسانا وان كتبها غيره
وقال هو اشهدوا علي بما في الكتاب لم يجوز قال نصير رحمه الله كتب علي ابن
احمد وصية وكما عنده فحضر هناك عدول فقرأ عليهم وكتبوا اشهادهم ثم دخل
جماعة من المشايخ فامرهم ان يكتبوا اشهادهم ولم يقرأ عليهم وعن ابي نصر الدبوسي
رحمه الله مريض اشهد علي كتاب الوصية من غير ان يقرأ على الشهود قال لا يصح الشهود
ان يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود او يقرأوا عليه وكذلك كتاب الاقرار قال
ابو حنيفة رحمه الله اذا كتب الرجل صكاً خطين اقرارا بماله او وصية نحر
قال اشهدوا عليها من غير ان يقرأها او يقرأ عليه وسعدك ان تشهد بحب
علي كل من يشهد ان يحاط فلا يشهد على صك لم يقرأ او يقرأ عليه فان فعل
كان لهمله او لقلته عزايته في امر الدين وذلك لا يجوز في امر الدين ولو
اوصى رجل ان ما وجد مكتوباً في وصيته والذي ولم يكن انفسها فنفسها
او اقر بذلك على نفسه اقراراً في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة
صح تصديقه وان كذبوه كان من الثلث ولا يكون ذلك من جميع المالك بخلاف الدين
لانه لا طلب له الا الله تعالى فان حكمه حكم الزكاة والكفارات رجل قال ثلث
سالي وقف ولم يزد علي هذا قال ابو نصر رحمه الله ان كان ماله نقداً فهذا القول
باطل معتزلة قوله هن الدراهم وقف وان كان ماله ضياعاً نصير وفتا على الفقهاء
ولو ان مريضاً قال اخرجوا الف من مالي او قال اخرجوا الف درهم ولم يزد علي
هذا ومات قال الفقيه ابو بكر ان قال ذلك وذكر الوصية جاز ونصرف الي
الفقراء واذا قري صك الوصية على رجل فقبل له اهو هكذا فاشار براسه

نعم لا يجوز ذلك وكذا لو امتنع عن الكلام لاجل المرض وهو يقدر على الكلام واشتد براسه
لا يجوز ذلك وليس هذا الاخر لان الاخر لا يرجاه منه الكلام اما الذي اعتقل
اسانه لمريض رجاه منه الكلام فلا جعل اشارته بمنزلة العيادة ولو قيل لمريض
او من شيء قال ذلك ما لي ولم يزد علي هذا قال الفقيه ابو بكر ان كان هذا مما اثر
السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن مسلم انه اطلق الجواب
وقال يصرف ثلث ماله الى الفقراء ولم يفصل بتفصيله وعن محمد بن مقاتل
رجل اوصى ان يعطى الناس الف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا
بالف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء وروي عن ما هشام عن محمد بن رجل
قال ثلث ما لي لله قال ابو حنيفة رحمه الله هي باطلة كما لو قال لعبد انت
لله يعتق وقال محمد الوصية جائز وتصرف الى وجوه البر وفي مشكلة العتق
ان اراد به العتق وعتق وان اراد به الصدقة بالعبد يتصدق به وان اراد به
ان كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء مريض قال بالفارسية صددرهم از من بخش
كسبت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هي باطلة لان هذا يكون
للاغنيا والفقراء جميعا ولو قال صددرهم از من رواه كسبت قال كانت
الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية وقال القاضي الامام ابو الحسن
علي بن الحسين بن السفدي رحمه الله قوله وان كتب ليس من لسنا فلا عرف هذا رجل اوصى
بان يدفن في داره قال ابو القاسم هذه الوصية باطلة ثبت دفن في قبر دفن فيه ميت
اخر قال ابو القاسم ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شيء دفن فيه الثاني
وان بقي من عظامه بهال عليه التراب ولا تحرك العظام ويدفن الثاني بجانب الاول
وان شأوا جعل بينهما حاجزا من الصعيد ولو اوصى بان يجعل بعد موته الى موضع
كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله ولم يجعل الى ذلك الموضع قال

ابو القاسم

ابو القاسم رحمه الله وصيته بالرباط جائز ووصيته بالجل باطلة ولو حمله الوصي يضمن
ما انفق في الحمل اذا حمله الوصي بخلاف الورثة وان حمله باذن الورثة لا يضمن
وما يلحق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال ابو نصر لابن سريته وهو كذا
الزيادة في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبره للترين فهي باطلة
ولو اوصى باتخاذ الطعام للمات بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون المتعزية
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز ذلك ويجل للذين يطول مقامهم عند
والذي يحسن مكان بعيد وليسرى فيه الاغنيا والفقراء ولا يجوز للذي
لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي
وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام ابي بكر البجلي رحمه الله رجل اوصى
بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام قال الوصية باطلة وعن
ابي القاسم رحمه الله في حمل الطعام الى اهل المصيبة والاكل عندهم قال
حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لاشتغال اهل المصيبة بتجهيز الميت ونحو
فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لانه في اليوم الثالث يجتمع النياح
فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية اذا اوصى الرجل بان يطبخ قبره
او يضرب على قبره قبله كانت باطلة رجل قال المشدوا اني قد اوصيت لفلان
بالف درهم واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم قال محمد رحمه الله الا ان
الاولى وصية والاخرى اقرار ولو قال اوصيت بان له الثاني مالي فهو اقرار
ولو قال قد اوصيت له بالف في مالي كانت وصية رجل قال في صحته او في
مرضه ان حدث شيء حدث لفلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله انه قال
سمعت ابا حنيفة ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث
الموت وكذا لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر فيها

الموت ولو قال فلان العذرهم من مالي ومن نصف مالي او من ربع مالي
فهو باطل قال ذلك في صحته او مرضه الا ان يكون عند ذكر الوصية
فيكون وصية رجل قال في مرضه اوصيت فلان بكذا وفلان بكذا
وجعلت ربع داري صدقة لفلان قال محمد رحمه الله اجيز هذا على وجه
الوصية ولو قال في مرضه الذي مات فيه ان من من مرضي هذا فلانة لامته
حق وما كان في يدها شيء فهو عليها صدقة قال في ذلك جاز على وجه
الصدقة ولعلها كان في يدها يوم مات وعليها البينة ان هذا كان
في يدها يوم مات وعن ابي يوسف رحمه الله مريض قال اعطوا فلانا وصية
كذا او قال اعطوا بعد موتي او قال اعطوا ثلثي فهو جاز لان الثلث محل
الوصية وان قال الربع او الخمس او شيئا اخر ما خلا الثلث لا يكون وصية
الا ان يكون ذكر الوصية او الموت وعن ابي يوسف رحمه الله مريض قال
فيما اوصي تصدقت على فلان بداري ووهبت لفلان عبدي فلانا وجعلت
لفلان كذا وكذا من مالي قال اما الصدقة والهبة فلا يجوز شيئا منها فهو على
الصدقة والهبة فان قبض الموهوب له او المتصدق عليه جاز من الثلث
واما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والاقرار **فصل في**
حوز وصيته ومن لا يجوز وصية الصبي عندنا اذا لم يكن لمراهقا
وكذا اذا كان لمراهقا لا يجوز ولا يجوز وصية العبد والمدربر وام الولد والكاتب
مات عن وفا او غير وفا ومعنى البعض كذا في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه
بمثلة الكاتب عند المجنون بمثلة الصبي وصية الحر العاقل رجلا كان
او امرأة جازنة ووصية الذي يتقرب به المسلمون واهل الذمة نحو العتق
والصدقات في قولهم جازن وان اوصى الذي يتقرب به اهل الذمة دون

هذا الكلام

اهل الاسلام نحو الوصية بينا البيعة والكنيسة والسراج فيها جاز في قول
ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبيه والذي اذا بنى بيعة في حياته
ثم مات يكون ميراثا عنه ولا يجوز وصية الصبي المحجور الذي يبلغ غير رشيد
قياسا وجونا سخسنا ووصية ابن السبيل الذي هو غايب عن ماله جازنة
ولا يجوز الوصية لوارث عندنا الا ان يجيزها الورثة ولو اوصى لوارثه
ولا جنبي صح في صحة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة
ان اجازوا واجازوا وان لم يجيزوا بطل ولا يعتبر اجازتهم في حق الموصي
حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لخنه وهو غير وارث ثم مات
الموصي واخوه صار وارثا بطلت وصيته عندنا ولذا لو اوصى لاجنبيه ثم
تزوجها ثم مات لا تقع الموصية لاجنبيه ولو اوصى لابنه وهو عبد
او كافر ثم اسلم او عتق ثم مات الموصي لا تصح وصيته ولو اوصى لقاتله انما كانت
الورثة جازوا والا فلا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
ورفع لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبي او مجنونا جازت
له الوصية في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول ابي يوسف ولو اوصى
لحاتب قاتله او مدربره او لام ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا
يجوز وصية المسلم للمرتد ولا وصية المسلم لمحرم ولو اوصى لثلاث ماله
ثم مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت وصيته ولو اوصى لفلان وفلان
واحدهما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية تكون للمحي
منهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان لم يعلم الموصي بموته كان للمحي
نصف الوصية وتبطل الوصية في النصف وان علم بموته كان جميع الوصية
للمحي ولو اوصى لرجلين ثلث ماله ثم مات احدهما قبل موت الموصي بقي نصف الوصية

وان لم يجز الورثة ولو اوصى لقاتله وليس
له وارث سواء القاتل جازت الوصية في قول

للميت ما يوجد النصف الى ورثة الموصي ولو اوصى مسلم لحرابي مستامن ثلث ماله
 ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد رحمه الله في رواية وعن ابي حنيفة رحمه الله
 في رواية لا يجوز هذه الوصية وان لم يكن الحرابي مستامنا لا يجوز في قولهم
 وفي بعض الروايات لا يجوز للحرابي مستامنا كان اولم يكن اجازت الورثة
 ام لم يجزوا ولو اوصى رجل ثلث ماله لاجيه وهو وارثه ثم ولد للموصي
 ابن ثم مات الموصي صحت الوصية له ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا الوصي
 لكتاب نفسه او لام ولد نفسه او لمدير نفسه جاز الكل استحسانا ولو اوصى
 لعبد القن والامته القن ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند ابي
 حنيفة رحمه الله في الوصية للقن يعتق ثلثه محابا ويجب عليه ثلثا قيمته
 وله ثلث ماله من ساير تركته فيتقاصان ويترادان الفضل وعند صاحبه
 يعتق العبد كله يصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل شيء من الثلث كان
 الفضل للعبد ويجوز الوصية لو الدقائل وان علوا ولد الولد قاتله وان
 سفل ولكتاب هؤلاء وغيرهم ومدبرهم ولو اوصى اخوته الثلاث المتفرقين
 وله ابن جازت الوصية للاخ لابي والاخ لأم وتبطل الوصية للاخ لابي
 وام لانه يرتفع مع البنت وان لم يكن ابن ولا بنت كانت الوصية كلها
 للاخ لابي لانه لا يرتفع وتبطل الوصية للاخ لابي والام والاخ لأم لانها
 يرثانه اذا ماتت المرأة وتركت زوجها واوصت بنصف ماله لاجني كان
 لاجني نصف ماله وللزوج ثلثا الماله والسدس لبيت المال لانا لاجني
 اخذ ثلثا الماله ولا بلا منازعة يبقى ثلثا الماله ياخذ الزوج نصف ما
 بقي وهو الثلث سقى ثلثا الماله فياخذ لاجني تمام وصيته وهو السدس
 يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو اوصت المرأة بنصف ماله لزوجها

لم بالسوية اثلاثا لانه
 لا يرثون مع الابن فان
 كانت له بنت جازت الوصية

ولم يوص بوصية اخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم
 الوصية وكذا الوصية لزوجها كما حد عدها بعينه فان الزوج ياخذ العبد
 جميعا احدهما بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امراة ليس
 له وارث غيرهما او وصي لاجني جميع ماله ولا ماله جميع ماله ياخذ لاجني ثلث الماله
 بلا منازعة وللزوجة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث سقى نصف الماله يكون بينهما
 وبين لاجني نصفان ولو ان امراة ماتت واوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواء
 او اوصت بجميع ماله لاجني او اوصت بكل واحد منهما بنصف الماله ياخذ لاجني والثلث الماله
 بلا منازعة يبقى ثلث الماله للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث لاجني مقدم على
 الميراث سقى ثلثا الماله يكون ذلك بين الزوج والاجني اثلاثا ثلث ذلك يكون للاجني
 وثلثاه للزوج مسلم او وصي ان جعل ارضه مقبرة للمسلمين او خانا للمانة او سفلية
 للعامة او اوصى بان يعرف الى كفان موتى المسلمين او خفير بقرهم فالوصية باطلة
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله جازية ولو اوصى ثلث ماله
 للمسجد وغير المسجد ولم يعين فهي باطلة في قول ابي يوسف رحمه الله جازية في قول
 محمد رحمه الله ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم ولو اوصى
 بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي
 سراجة ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على انه يجوز ان ينفق من وقف المسجد على
 قناديله وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والقط للفتاد يلبس رمضان
 ولو اوصى لعبد خديم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث
 الموصي ولو اوصى ثلث ماله لاعمال البر لا يصرف الثلث في بناء السجنان لان
 اصلاح السجنان وعمارته يكون على السلطان ولو اوصى بان يحج عنه من ثلث
 ماله لاعمال البر فانه يحج عنه من ماله ولو اوصى بان يحج عنه بما يده وثلث

ماله خسون فانه حج عنه من حيث يبلغ ولو اوصى بان يعتق عنه بمائة درهم نفسه وثلاث ماله
 خسون لا يعتق عنه في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه لا يشتري عبدا يوجد ثلث
 ماله ويعتق عنه ولو اوصى بان يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رجلا
 ينفقها على نفسه في زهابه وجوعه وحاله مقامه في المغزو ولا ينفق منه شيئا على
 اهله فان فضل شي رد ذلك على الورثة وينبغي ان يغزى عنه من ميرل الموصى وهي كالوصية
 بالحج فان كان الذي يغزو عنه غنيا جازو بجوز للموصى ان يغزو واعده وكذلك
 لابن الوصي وجوز للمسلم ان يوصى لفقر النصارى لان الوصية لفقر اهلهم ليست
 بمعصية بخلاف بنا البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على نكاحها يكون انما ولو اوصى
 بان يواجر ارضه من فلان سنة لكذا اجاز ان كان في الاجر محاباة كانت المحاباة من
 الثلث ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف الى عمارته وسراجه ولو اوصى
 لسراج المسجد بجوز في قول ابي يوسف حتى يقول يسرح فيه ولو اوصى بان
 يتناع عبده ولم يسلم للمشتري لا يجوز الا ان يقول وتصدقوا بثلثه او يقول
 بيعوه لسهه ويخط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال بيعوا جاريتي يكفن
 موبشرة الاف فانه يكفن كفن الوسط من غير سرف ولا تقتير رجل قال
 ثلث مالي لفلان وفلان او قال ثلث مالي بين فلان وفلان مات احدهما قبل
 موت الموصى فانه يعود نصف الثلث الى ملك الموصى وان مات احدهما بعد موت
 الموصى يكون الثلث بين الحى منهما وبين ورثة الشريك كان الثلث مقبوضا
 او لم يكن رجل قال ثلث مالي لفلان ولفلان مولى لفلان احدهما اسفل ومو الذي
 اعتقه فلان والثاني مولى لفلان او مو الذي اعتق فلان ذكر في الاصل
 ان الوصية باطلة وفي بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله فيه ثلاث روايات
 في رواية الثلث يكون للاعلى والاسفل ومو الذي اعتقه فلان والثاني هو الموالي

ولو اوصى بالدينار والدينار والدينار
 ولو اوصى بالدينار والدينار والدينار

ظ

الاعلى

الاعلى وهو الذي اعتق فلانا ذكر في الاصل ان الوصية باطلة وفي الكتب عن ابي حنيفة
 رحمه الله فيه ثلاث روايات في رواية الثلث يكون للاعلى والاسفل نصفين وفي رواية
 الثلث للموالي الاسفل خاصة وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان
 والمساكين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يكون نصف الثلث لفلان
 والنصف للمساكين وقال محمد رحمه الله لفلان ثلث الثلث للمساكين ثلثه ولو قال
 ثلث مالي للمساكين صحت الوصية وجوز صرفها الى مسكين واحد في قول ابي حنيفة و
 يوسف وقال محمد بجوز الصرف الى مسكين واحد وجوز الى مسكينين رجل قال
 اذا مت فسام عبدي يوما فمخو حر فسام العبد بعد موته لا يعتق العبد الميعققة الورثة
 رجل اوصى بجميع ماله للفقراء ولرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان اجازت
 الورثة في حياة المورث لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته
 صحت الوصية اجاز رجل قال لفلان ثلث غنمي او بشاة من غنمي او قال بثوب
 من ثيابي او قال بغير حنطة من حنطتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت
 الوصية باطلة ولو كان له غنم وثياب وحنطة يوم الوصية بمات فلان بطلت
 الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم استفاد ملامات
 كان للموصى له ثلث ما ترك ولو اوصى بما في بطن جاريته لفلان وكان بطنها ولد
 يوم الوصية بان تلد لاقل من ستة اشهر جازت الوصية وان ولدت لستة اشهر
 فضا عدا كان الوصية باطلة ولو قال اوصيت بهذا الكفري الذي في بطني فصار
 بسرا قبل موت الموصى بطلت الوصية وقال اوصيت بهذا الرطب الذي في
 بطني فصار قبل موت الموصى في القياس بطلت الوصية ولا بطلت استحسانا
 ولو قال اوصيت بعنق هذا الفلان فضا رزيبا قبل موت الموصى بطلت الوصية
 قياسا واستحسانا ولو قال اوصيت بزرعي هذا لفلان وهو قبل فضا رنطة

اوصى

وشعير قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة اذا تغير هذا كله بطلت الوكالة
 وفي البيع بشرط الخيار اذا تغير في ايام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو اوصى
 بهذا الحل فصار كمن قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو قال او ميت بثلث مالي لفلان
 او لفلان كانت الوصية باطلة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 صحت الوصية ويكون بينهما نصفين وقال محمد رحمه الله جازت الوصية ويكون
 البيان الى الورثة ولا يكون البيان الى اوصى الميت ولو اوصى لرجلين بثلث ماله
 ثم قال الموصي رجعت عن وصية احدهما ولم يمت يكون بينهما نصفين
 ولا يكون البيان الى الورثة وروي ابن سبعة عن محمد رحمه الله انه يجزى الوصية
 ومن محمد رحمه الله لو قال لجارتين له احدا كما حرق ثم مات قبل البيان يعقوب النصف
 من كل واحدة منهما ولا يكون البنان الى الورثة ولو قال احدا كما ام ولدي ومات
 قبل البيان كان البيان الى الوارث جزيج اوصى عند موته ان يعفى عن عاتله
 والقتل عما كان باطلا في قيا سر قول ابي حنيفة رحمه الله رجل اوصى ان يعار
 بيته من فلان كان باطلا وكذا لو اوصى ان يستقي عنه الماء في الموسم او في
 سبيل الله كان باطلا في قول ابي حنيفة رحمه الله رجل قال او ميت بهذا
 التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف بهاد دواب فلان كان جائزا ولو
 اوصى بان يفوق على فرس كل شهر عشرة دراهم قال محمد رحمه الله جازت الوصية
 ويكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس او باعه بطلت الوصية ولو
 اوصى سكنى دار لرجل وليس له ماسوي الدار جازت الوصية وله سكنها
 مادام حيا وان لم تخرج الدار من ثلث ماله فلا يجوز للوارث ان يبيع ثلثي الدار
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله للوارث ان يبيع الثلثين
 وله ان يعاسم الورثة ايضا ويقرر الثلث للوصية ولو اوصى بقطعة لرجل وتجد

لرجل

لآخر او وصي لم شاء مبيعة لرجل ويجلدها لآخر او وصي بخطة في سبيلها لرجل وبالنسبة
 لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لها ان يدوسا وان سلبا الشاة وعن الفقيه
 ابي جعفر في مسألة الشاة والقطر ان السليح والحلج على صاحب اللحم والقطر والوصي
 بقطر في الوسادة ولا خربا لوسادة كان اخراج القطر من الوسادة على صاحب
 القطر في قولهم ولو اوصى بدمن هذا السمسم لهما وبكسبه لآخر كان
 التخليص على صاحب الدهر ولو اوصى بزيد هذه رسة لاسنان وتخيضه لآخر كان
 اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو اوصى بحلقة الخاتم لرجل وبفصد لآخر
 جازت الوصية لهما فان كان في نزع ضرر ينظر ان كانت الحلقة اكثر قيمة من الفصد
 اكثر قيمة يقال لصاحب الفصد ضمن قيمة الحلقة له وهي كالدرجاجة اذا التفت
 لولو انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه ولو كان له ارض فيها كرم واشجار
 فاوصى بارض الكرم لرجل والرياحن والاعراس والاشجار لآخر فقطعت
 الاشجار وخربت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت
 كان عليه تسوية الارض كما كانت وكذا اذا استاجر الرجل ارضا وعرس
 فيها الاشجار رفضت مدة الاجارة فقلع الاشجار كان عليه تسوية الارض ولو اوصى
 بعبد لرجل وتخدمه لآخر فنفقة العبد على صاحب الخدمة وان مرض العبد
 مرضا عجز العبد عن الخدمة لزمائه او غير ما كانت النفقة على صاحب الرقبة
 رجل قال عند موته لقوم كانوا عنده انظروا كلما جاوز لي ان اوصيه فاعطوه
 الفقرا قال محمد رحمه الله نخوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما جاوز
 لي ان اوصيه فاعطوه جاز وهو الى الورثة اي شئ اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا
 بخلاف قوله كلما جاوز لي فان ذلك يكون على الثلث رجل اوصى ثيابا جسده
 لرجل جاز ويكون للموصي له من الجباب والقميص والردية والسراويلات

الحلقه اضمن قيمة
 الفصد اضمن قيمة
 الفصد اضمن قيمة
 الفصد اضمن قيمة

والأكبية دون الغلابة نس والحفاف والجوارب لأن ذلك لبس من الشباب رجل أوصى
عبد رقبته روي بن زياد عن كتيبة حنيفة رحمهما الله أنه يجوز وهو مدبر لا
يقدّر على بيعه أبدا ولو قال أوصيت لعبد ي هذا بثلث مالي صار ثلثه مدبرا
ولو أوصى بعبد لرجل وعلى العبد من فوات الوصي فقال غريم العبد لا يجوز الوصية
لمن لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل
في حياته كان لغريم العبد أن يبطل الهبة ويبيع القاضي العبد بدنيه وما يفضل
من الثمن يكون للواهب ولو أجاز الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى
يعتق العبد لأن الموصي له بالعبد كاحد الورثة والموهوب له بمنزلة المشتري
رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر ثلثها
حتى يحصد الزرع **فصل في مسائل مختلفة** رجل أعطى
لأحد أولاده في الهبة شيئا قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله إن فعل ذلك لزيادة
خزينة هذا الولد وبيع لا بأس به وإن استووا في ذلك لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن
يعطيه ما لا يعطي غير إلا أن يكون الولد مجتبا جافيعطيه قدر قوته
الخليفة إذا جعل رجل وليا بعده قال الفقيه أبو بكر البجلي لا يصير الثاني
خليفة ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة قال لأن الخليفة لو أراد
أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته ويعتزل هو يكون له ذلك فكذا بعد
موته وغيره من المشايخ قال يجوز أن يسقط الخلافة إلى غيره في حياته وبعد
موته وهو كالوصي له أن يوصي إلى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه
في حياته واعتزل هو لا يصح رجل حلف بأن لا يوصي بوصية فهو هيب في
مرضه الذي مات فيه أو اشترى ابنه في هذه الحالة حتى عتق عليه يكون
حائثا ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه أو أوصى له بشيئا وأمر بتنفيذه قال

والذي

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان فإن أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا
أجزنا ما أمر به الميت تنصرف الإجازة إلى الوصية لأنها ما سوت لا إلى الهبة وقالت الورثة
أجزنا ما فعله الميت صححت الإجازة في الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا
ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية أن لم يقل
أنمت من مرضي هذا أو قال إن لم أبرأ من مرضي هذا فصار وصيت بكذا أو قال
بالفارسية أكررا أني بيماري برك أبدا أو قال أكررا أني بيماري بيماري ثم جئنا
إذا أبرأ بطلت وصيته ولو أوصى بوصية ثم جن قال محمد رحمه الله إن طبق
الجنون حتى بلغ سنة أشهر بطلت وصيته وإن أفاق قبل ذلك فإيضاه وصية
باقية وقت محمد رحمه الله الجنون المطبق ستة أشهر وعن أبي يوسف رحمه الله
قد راجع المطبق بشهر وهو قول محمد رحمه الله ولا ثم قدره سنة رجل أوصى بوصية ثم
أخذ الوسواس فصار يعتقونها فمكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله
وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه إلا أنه عاقل فإشارته برأسه
لوصيته قال محمد بن مقاتل رحمه الله جازت وصيته بإشارته وأصحابنا لم يجوزوا
وقال الشافعي رحمه الله ذكر في الكيسانيات رحمه الله رجل أصابه الفالج فذهب
بلسانه وعجز عن الكلام لمريض فإشارته وكذب فطال ذلك وتقادم العهد فان حكمه
يكون حكم الآخر وقال الشافعي رحمه الله أراد بقوله طال ذلك مصت السنة
يعاد ذلك وذكرنا طيفي رحمه الله أيضا المريض الذي به السيل فنصر فاته من الهبة
ونحوها نصرفات المريض ما لم يتناول قال ومضى أصحابنا تطاول السيل بالمتنة
فاذا نصرف بعد سنة فهو الصحيح يجوز تصرفاته وعن الحسن بن زياد
رجل دفع إلى أخيه الفلأ وقال هذا الفلأ فلان فاذامت أنا فدفعها إليه
فإن يدفعها المأمور إلى فلان كما أمره ولو لم يقل فلان ولكن قال ادفعها

اليه مات الاسرفان المامور لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رحمه الله
 مريض دفع الى رجل درهم وقال له ادفعها الى ابني او قال الى اخي ثم مات
 وعلي البيت ديون قال ان قال ادفعها الى عممة الميت ونصير رحمه الله رجل قال
 اخي او قال الى ابني ولم يزد على هذا فان المامور يدفع الالف الى عممة الميت وعن
 نصير رحمه الله رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه الثياب الى فلان ولم
 يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
 مريض باع من واره شيئا فاقرا باستيف الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله ان كان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش
 وكان قيامه على تكلف ومشقة بسبب لا يجوز زيجه في قول ابي حنيفة رحمه الله
 رجل اوصى بوصايا وانفدوا وصايا به بالدراهم الزينة الردية اختلف
 المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كانت
 الوصية لقوم باعياهم فخرضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية
 للمفقر بعينها عيانهم جاز ذلك في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 ولا يجوز في قياس قول محمد رحمه الله ويعطى الفضل للمفقر في قول محمد رحمه الله
 واصل هذا رجل له ما يتادهم جيا دوحا لعلها الحول ووجبت الزكوة فادى
 خمسة ديوفا جاز عندهما رجل اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصايا
 فيها هو الغالب في البياعات رجل مريض اوصى بالالف مكرسة ودراهم صحاح فانه
 يشتري بدراهمه الصحاح شي ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وينفذ
 وصيته مريض قالوا له الا توصي فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث ما لي
 فيصدق به بالف على المساكين ولم يزد حتى مات فاذا اثلث ماله الفان
 قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله لا يتصدق الابالف ولو قال المريض

او يصير

اوصيت بان يخرج من ثلث ما لي ولم يزد عليه قال يتصدق بجميع الثلث على الفقرا
 وعن الحسن بن زياد رحمه الله مريض قال اوصيت لفلان بثلث ما لي وهو الف
 درهم فاذا الثلث اكثر قال الحسن رحمه الله له الثلث بالغاما ببلغ وكذا لو قال
 اوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه الثلث لنصف قال
 هو له ان خرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بالف درهم وهو عشر
 ما لي لم يكن له الا الف درهم كان العشر اقل واكثر ولو قال اوصيت بجميع ما في
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الفاد درهم كان له ما في الكيس
 ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانيرا وعين من الجواهر
 او غير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس
 لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان بما في هذا الكيس بالف درهم
 وهو نصف ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان
 وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثه الف درهم كان له الا الف
 وان كان في الكيس الف كانت له وان لم يكن في الكيس الا خمسة كان له
 ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانيرا وجواهر لا شيء له قال الفقيه ابو
 الليث رحمه الله على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ينبغي
 ان يعطى للموصي له مقدار الف درهم جميع ما في هذا البيت وهو كرت طعام
 فوجدوا فيه اكثر من كرا او وجدوا كرا حنطة وكرا شعير فان ذلك للموصي
 له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله رجل وهب لرجل كيسا فيه دراهم
 فقال جميع ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس
 اكثر من ذلك او كان فيه دنانير كان الكيس وما فيه للموهر به مريض
 قال اخرجوا من مالي عشرة من الفاعطوا فلانا كذا او فلانا كذا انتم ببلغ ذلك

بما في هذا الكيس

مردك لان عددها يجوز
 الاستشمار غير الجسر ولو
 قال لفلان صح جميع

احد عشر الفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا اثلث ماله تسعة الاف قال
 الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله تفقد وصية كل واحد منهم على تسعة اجزا من عشر
 جزوا ويبطل وصية كل واحد منهم احد عشر جزوا وقوله وما بقي للفقراء
 كانه سمي لهم تسعة الاف لانه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما
 قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالي لفلان لكذا الى ان قال الباقي للفقراء
 والمسئلة مجالها فان هنا لا شيء للفقراء ويعطى اصحاب الوصايا كل واحد منهم
 تسعة اجزا من احد عشر جزا من وصيته ويبطل سهمان رجل اوصى بان يباع
 داره ويشتري ثمنها عشرة اوقار حنطة والفتنة خير وقد اوصى بوصية
 اخرى فبيعت داره فلم تبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والفتنة
 وله ما سوى ذلك قال ابو الفاسم رحمه الله ان اشنع ماله لك ولغيرها من الوصايا
 بكل من ثلثه وصار كانه اوصى بعشرة اوقار حنطة والفتنة خير وقال
 اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوه من غيره ولم يضرهم الا ان يكون ذلك
 المال دليل بان يكون ساير امواله خبيثة ويعرف طابعه من ماله بالطيب
 فيخص ذلك المال لوصاياه رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم
 اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر
 في المتن ان لا يصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بالعلم رجل
 اوصى للمساكين بترك كرمه ثلاث سنين فمات ولم تحل كرمه ثلاث سنين
 شيئا قال نصر رحمه الله يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يبطل
 ويتوقف ذلك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله ما لم يقصد بترك
 الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله قول محمد بن سلمة بوقوع
 اصحابنا فانهم قالوا ضمن اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب

فان

فان العبد خدمه بعد رجوعه ولو اوصى لفلان خدما بعد هذه السنة فقدم فلا
 بعد السنة بطلت وصيته فذلك الغلة ونترك الكرم رجل اوصى بغلة كرمه
 لانسان قال الفقيه ابو بكر رحمه الله يدخل في هذه الوصية القوام والاوراق
 بالانمار والخطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء كالتمر
 ولو اوصى بغلة دار لانسان قال ابو الفاسم رحمه الله يواجر الدار ويدفع
 اليه غلتها فان اراد الموصي له بالغلة ان يسكن نفسه قال ابو بكر الاسكاف
 رحمه الله له ذلك وقال الفقيه ابو بكر بن ابي سبيك لانا لو اطلقنا له السكنى
 ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شي وفي الغلة يمكن وقال
 ابو بكر الاسكاف رحمه الله الدين موهوم وليس معلوم فلا يعتبر الموهوم
 قال الاثرى انه ينفذ وصاياه وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين
 لا يمنع تنفيذ الوصايا فلذلك هذا رجل اوصى لرجل بماله وللفقراء بماله
 والموصي له يحتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل
 وخلف وشداد رحمهم الله يعطى وقال ابراهيم بن النخعي والحسن بن ابي مطيع
 لا يعطى وقال الاول اصح رجل اوصى لرجل بعينه بما به فباع الموصي شيئا من
 مال الميت من الموصي له بالمائة قال محمد بن مقاتل يجوز ذلك الا ان لا يرضى الموصي
 له بالمقاصد ولو صاح على ثوب قلت قيمته او كرت جاز ولو كانت الوصية
 بمال للمساكين ولو صاح على ثوب قلت قيمته لا يجوز الصلح ويرد الثوب
 رجل اوصى بثلث ماله لثلاث فلان وثلث لثلاث فمات احداهم قبل موت الموصي
 قال نصر رحمه الله ان كانوا لهم اربوهم حيا فالثلث بينهما نصفان وان كانا
 ابوهم يبطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان وقال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله كذلك الجواب لان اباهم لما مات لا يتوقع له ولد سواء فانضمت الوصية

وابو الفاسم رحمه الله ليس
 ذلك وقال ابو بكر بن سبيك

فصادقهم على عشرة وعشرين
 ان يعطى تسعين درهما للمساكين

لا عددهم وشاركانه قال ثلث مالي لفلان وفلان وفلان فلما مات احدهم بطلت
 وصيته رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة را هم فاني اكلت من ماله شيئا وان
 لم يجدوا فاعطوه ورثته فان لم يجدوا احد تصدقوا عنه فوجدوا المرأة هذا
 الابن اعني قال ابو القاسم رحمه الله ان ادعت المرأة هذه قبل المتوفى مهرها
 ولم يعرف وارثا سواها يدفع اليها مهرها وان لم تدفع المهر وقالت لزوجها
 ولدي دفع اليها الثمن وان قالت ما كان له ولدي دفع اليها امرأتها قالت
 لزوجها في مرضها اجعل داري هذه لا ولاد زوجي حتى يجعلوني في حل قال
 ابو القاسم رحمه الله ان اجازت ونفها ثم الامر وان ابوا فقال للورثة اقروا
 لا ولاد زوجي بشي فتي اقروا يدفع ذلك المقدار من قيمة الدار ثم ينظر الى الباقي
 ان خرج ذلك من ثلثها لم يمنع منهم اوضح من الحقوق الواجبة قبلها ولو
 ابوا الصلح والشر اعطوا ما اقرت به الورثة ولو ادعى اولاد الزوج اكثر حلف
 لهم ورثة المرأة على العلم رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلواته لولد ولده
 الذي ليس بوارث قال ابو القاسم رحمه الله يعطى ولا يجوز عن الكفارة لمن قال
 في حياته لا خرافة عن مدبري فلانا عن كفارة يمضي فانه يعتق ولا يجوز عن
 كفارة عمينه رجل اوصى ثلث ماله للشيعة ولجلى محمد صلى الله عليه وسلم
 المقيمين ببلده كذا قال ابو القاسم رحمه الله هذه الوصية باطلة في القياس
 ان كانوا يحصون وفي الاستحسان يجوز ويكون للفقر منهم قياسا على
 التام كانت الوصية باطلة بخلاف التام لان لفظ اليتيم ينبي عن الحاجة
 وهذا اللفظ لا يدل على الحاجة رجل اوصى لاهل العلم بصلح قالوا يدخل هذه
 الوصية اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيعلم الحكمة مثل كلام
 وغيره لان هؤلاء يسمون المتقشفة لا طلبة العلم رجل اوصى ثلث ماله لخيرانه

قال

قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على اغنيائهم وفقدايهم وكذا لو قال لاهل
 مسجد كذا ولو اوصى بان يخرج من ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الامام
 ابو نصر رحمه الله الوصية حايضة فان كانوا لا يحصون يصرف الى اهل الحاجة
 منهم وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحدا لا حصا عن ابي يوسف
 رحمه الله ان كانوا لا يحصون الا كتاب وحساب فخصه لا يحصون وقال بشر
 ليس هذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصى حتى يولد فيهم لا يحصون
 وقال بعضهم هو مفوض الى راي القاضي وعليه الفتوى والايضا
 قال محمد رحمه الله وعن محمد رحمه الله رجل اوصى لفلان ولبنى تميم قال
 كل الثلث يكون لفلان ولاشي لبنى تميم لانه صار كانه قال لفلان وللملأ
 اذا كانوا لا يحصون فالوصية لهم باطلة ولو قال ثلث مالي لفلان ولرجل
 من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان
 ولغيره من المسلمين فجوز من احد عشر جزوا يكون لفلان ولاشي للمسلمين
 ولو اوصى لرجل بشي مسمى فقال الوارث هذا لشي قال ابو القاسم رحمه الله القول
 قول الوارث فيما كان في يده اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا وعلى الموصي له البينة
 رجل قال بر ذوني الاشقر وصية لفلان فها على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في
 قوله شدي الاعمي والسندي والجشي لفلان ولو قال عبيدي لفلان او برادي
 لفلان ولم يصف الي شي ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل
 الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر رحمه الله ليس للورثة ان يعطوه
 قيمتها ولو قال هي للمساكين كان لهم ان يتصدقوا بقيمتها وبداخذ الفقيه ابو
 الليث رحمه الله لان الوصي له اذا كان معلوما بشرط الصحة الوصية قبول
 الموصي له فاذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنعوها اما في الصدقة

ماله للورثة جسد العين
 الموصى بها لا انفسهم والتصدق
 بقيمتها

المقصود هو القرية ودفع القيمة صدقة وقربة كدفع العين رجل اوصى بان تدفن
كتبه قال ابن مقاتل لا يجوز ان تدفن كتبه الا ان تكون شيئا لا يفهم احد
فيها شيئا او فيها فساد فينبغي ان تدفن فان كان كتب الرسائل وفيها اسم الله
تعالى واستغنى عنها صاحبها وتجنب ان لا يقرأ فان الاحب اليه ان تحرق ما كان
فيه من اسم الله تعالى ثم تحرقها او يلقها في الماء الجاري الكبير وان دفنت في ارض
طاهرة لا بنا لها كان ذلك حسنا ولا احب ان تحرقها بالنار ما لم تحم ما كان فيها
من اسم الله تعالى او الانبياء والملائكة وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان
يباع كتبه ما كان خارجا من العلم ويوقف كتب العلم بنفس كتبه وكان فيها
كتب الكلام وكتبوا الي ابي القاسم الصغار رحمه الله ان كتب الكلام هل يكون
من العلم حتى يوقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج
عن العلم رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة
او بالعكس قال ابن مقاتل يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله معناه
انه اوصى ان يتصدقوا عنه بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال
فقبل له ان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال رجل
ان يجوز ان اوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجوز قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله وقد قيل بانه يجوز وبه ما اخذ وعرف خلف رحمه الله رجل اوصى
بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شاءوا باعوا واعطوا ثمنه وان شاءوا
اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب وقال محمد بن سلمة رحمه الله بل يتصدق به
كما هو وكذا اللقطة وبعضهم اخذوا بقوله خلف رحمه الله ولو نذر وقال
الله علي ان يتصدق بهذا الثوب جاز ان يتصدق بقيمة ولو اوصى بان يباع
هذا العبد ويتصدق ثمنه على المساكين جاز لهم ان يتصدقوا بنفس العبد

حل

رجل قال لوصيه يتم راحته كن فاعطاه ثمن الكلب اس قال ابو القاسم
رحمه الله هذا كله يقع على المحط رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف
درهم فتصدق بقيمة ثوب زوي ابن سماعة عن محمد بن حماد الله انه لا يجوز
ولو قال يتصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له
ان يمسك الثوب للورثة ويتصدق بقيمة ولو قال اشتر عشرة اثواب
ويتصدق بها فاشترى الوصي عشرة اثواب له ان يبيعه ويتصدق بثمنها
وعن محمد رحمه الله ايضا لو اوصى بصدقة الف درهم بعينها فتصدق
بثمن الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلك الوصي قبل ان يتصدق
الوصي بضمن الورثة مثلها وعنه ايضا ولو اوصى بالف درهم بعينها
بتصدق عنه فهلك الف بطلت الوصية رجل اوصى بان يتصدق
بشي من ماله على فقرا الحاج هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقرا
قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك كما روى عن ابي يوسف
رحمه الله في رجل اوصى بان يتصدق على فقرا اسكنه وعلى مساكين الري
فتصدق على غير هذا الصنف ان كان الامر حيا ضمن ولو قال الله علي ان
اتصدق على جنس فتصدق على غيرهم ثم لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر
غيره بالتصدق ففعل المأمور بذلك ضمن المأمور وروى الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله اذا اوصى الرجل المساكين الكوفة فصرف الوصي الى غير مساكين
الكوفة يضمن ولم ينفصل بين حياة الامر وبعد وفاته وروى ابن سماعة
عن محمد رحمه الله رجل قال لله علي ان اتصدق بهذا المال على فلان النقيير
او علي اهل بلد كذا كان له ان يعطى غيرهم وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر
اذا اوصى وقال يتصدق على المرضى من الفقرا فتصدق على الاصحا او قال

قال ابو جعفر ان يتصدق على غيره من الفقرا
وقال ابو جعفر رحمه الله لا يجوز وعن ابي حنيفة
رحمه الله في رجل اوصى بان يتصدق على فقرا
فمكده هو علي

تصدق على النساء فتصدق على الايتام او على الشيوخ فتصدق على الشباب
ضمن الوصي في جميع ذلك ولو قال تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين
فتصدق على مسكين واحد دفعة واحدة جاز ولو قال تصدق بها على مسكين
واحد فاعطى على عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رحمه الله جل
اوصى لفقراء اهل بلخ فالأفضل ان لا يجاوز بلخ ولو اعطى فقرا كون
اخرى جاز ولو قال في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز رجل
اوصى بان يفرق ثلث ماله بين فقير حظه بعد وفاته على الفقراء فصرف الوصي
ما تبقى فقير حظه في حياة الوصي قال ابو نصر رحمه الله يغرم الوصي ما
فرق في حياة الوصي ويفرقها بعد وفاته بما امر الحاكم حتى يخرج عن
الضمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له
فان فرق بما للورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم
وان لم يكن جاز امرهم فاذا فرق خرج عن الضمان قال رضي الله عنه وينبغي
ان يبيع امر الكار في حصتهم ولا يبيع في حصة الصغار رجل امر رجلا بان يتصدق
بشي من ماله ودفن اليه فتصدق المأمور على نفسه وعلى ابنه جاز اجماعا
بخلاف ما اذا باع الوكيل المبيع من لا يقبل شهدهم له لان في البيع متما ولا
تممة في الصدقة رجل اوصى بان يشتري بهذا الف ضيعة في موضع
كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة يشتري هل يجوز للوصي
ان يشتري ضيعة في موضع اخر قال ابو نصر رحمه الله ليس للوصي ان يصرف ذلك
الى مربة المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في اقرب
المواضع التي سمي وجعله وقفا على ما سمي فان تلف الوصي هذا الف بفهم الوصي
مثلها ويشتري بها الضيعة الوصي اذا اشترى خبز او حنطة ليتصدق بها على

الفقراء

الفقراء فأجر تجال الحنزا والحنطة على من يكون قال ابو نصر رحمه الله اذا لم يكن
الميت ذلك ثوبا يستغني الوصي بمن يحمل ذلك بغير اجر ثم يدفع ذلك اليه على
وجه الصدقة وان امر بان يحمل المساجد لاجرة يكون في مال الميت وان
امر الوصي ان يشتري اربعين فقيرا من حنطة بمائة درهم ويتصدق بها
على الفقراء والمساكين من حصص الحنطة حتى يمائة ستون فقيرا قال ابو بكر
رحمه الله له ان يشتري بالفضل حنطة ويتصدق بها ويجوز ان يرد الفضل
على الورثة قال هكذا رايت عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بان يعطى
ثلث ماله للمساكين ببلده ووطنه فان اعطى على مساكين البلدة التي هو فيها
جاز ايضا رجل اوصى بان يطعم عن كفارة مائة عشرة مساكين فغدا هم
الوصي فماتوا قال ابو محمد رحمه الله يغدي ويغشى عنهم ولا ضمان على الوصي
رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله فغضب رجل المال من الوصي واستهلكه
فاراد الوصي ان يعمل المال صدقة على الخاص والخاص مصر قال ابو
القاسم رحمه الله يجوز ذلك رجل اوصى بثلث ماله او بالف درهم للفقراء وكان
في حياته رجل غني ثم افتقر بعد موت الوصي ذكرنا في رحمه الله انه
يجوز ذلك ولو اوصى بثلث ماله او بالف درهم لفقراء هذه السكة والمساه
بها لها لا يجوز ان يعطى لهم رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين
سكة كذا فلما مات الوصي اتى الوصي بالمال الى اهل السكة فقالوا لا
نريد وليس لنا حاجة قال ابو القاسم رحمه الله يدفع المال الى الورثة
ولين لهم يرد المال الى الورثة ثم اتى على ذلك سنة مثلا ثم طلب المساكين
قال ابو القاسم رحمه الله يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا
بطلت الوصية فصارت ميراثا رجل دفع المال الى الوصي وامره بان يتصدق

فبلغ الثمن

بثلث ماله فوضع في نفسه لا يجوز ولودفع الوصي الى ابنه الكبير والصغير
الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لا يجوز عالم السلطان اذا وصى
ان يعطي الفقرا كذا او كذا من ماله قال ابو القاسم رحمه الله ان علم انه
مال غيره لا محل اخذه وان علم انه مختلط بماله جاز اخذه وان لم
يعلم جاز ايضا حتى يتبين انه مال غيره وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان كان مختلط لا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله انه على ملأ
صاحبه ولا وجه الا ان يرد على صاحبه وقال في قول ابو حنيفة رحمه الله
يملكه بالخلط فيجوز اخذه اذا كان في بقية مال الميت والمقدار ما يرضى
خصما وعن محمد رحمه الله رجل اصاب متاعا حراما وصى بان يتصدق
به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه وان لم يعرف
يتصدق به فان كذب الورثة مورثهم في هذا لا قرار يتصدق من ذلك
بمقدار الثلث مريض قال هذا المال لفضة وكذبه الورثة ذكر في الاقرار من الاصل
ان على قول محمد رحمه الله لا يصدق ولا يتصدق وقال ابو يوسف يتصدق من
الثلث وعن محمد رحمه الله ان الناحية والمغنية اذا اخذت الاجرة على الشرط
يرد على اربابها ولا يتصدق بها رجل اوصى بثلث ماله للفقرا ولقرابة
قال فمير رحمه الله يكون الوصية بين الفقرا والقرابات نصفين وقال
محمد بن سلة ان كانت القرابات تحصون فالثلث بين الفقرا والقرابات لكل
واحد من القرابة سهم واحد وللفقرا سهم واحد وان كانوا لا يحصون فالثلث
بينهم نصفان والمشايخ اخذوا بهذا القول رجل اوصى لدوي قرابته من الكفار
قال محمد بن مقاتل لا بأس به رجل اوصى بان يعطي ما يدهم للفقرا ومائة للاقربا
وان يطعم الفقرا لما ترك من الصلوات فمات وعليه صلوات شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع

ظ

وصايا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقسم الثلث ما يده للفقرا
وعلى مائة للاقربا وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة مؤين من الخطة فاصاب
الاقربا اعطوا من ذلك وما اصاب الفقرا والطعام ادي الطعام وجعل النقصان
في حصة الفقرا امرأة قالت في مرضها حوسان ما دار يد هب ارمال من قال
تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث لها منها والتقدير في ذلك لمن خاطبته بالكلام
يعطي من ماله ما قدر ما شاؤ في ما ينطق عليه اسم التذكرة لانها اذا لم تبين القدر
فوصت التقدير في ذلك للمخاطب رجل حضرته الوفاة فقال ان لرجل علي الف درهم
قال شداد رحمه الله يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف شي وان سمي المريض
وقال لمحمد علي الف درهم دين ولا يعرف محمد بن وقف مقدار الدين رجل مات وعليه
دين يحيط بجميع ماله واكثر فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن البيعة قال
ابونضر رحمه الله ليس له ان يستخلف اصحاب الديون او الورثة وان كانت له بيعة
يقسمها على الوصي وان لم يكن للميت وصي جعل القاضي وصيا فان كان في مال
الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الورثة رجل مات وترك ضياءاً
وعليه دين فاذا زاد الورثة ان يقضوا ديونه ليقبض الضياء لهم قال ابونضر
رحمه الله ان اتفقوا على ذلك وعجلوا قضاء الديون وتنفيذ الوصايا بما هو لهم
كان لهم ذلك وان اختلفوا قلل الوصي ان ينفذ الوصايا ويقضي الديون من مال
الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة مريض اقر
ان لفلان علي كذا و لفلان علي كذا ثم قال وان جاد علي ما ياتي درهم الى خمسين
فاعطى ما اعي ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما يدعي براي فلان لرجل معلوم
قال ابونضر رحمه الله وصيته باعطائه هذا فاسدة ولا يعطى الا بيعة
ولو صحح قال ما ادعي فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات

ظ

اقامه

قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يكن سبق من فلان دعوى بشئ معلوم لا يلزم به بهذا القول شي وان سبق منه دعوى بشئ معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ذكر في الكتاب مريض قال لفلان علي حق وصدقوه فانه يصدق الي الثلث ولو قال فهو صادق فلان رواية فيه عن اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم رجل مات وترك ورثة صغارا وكبارا ابيع للجار ان ياكلوا من التركة قال نصير رحمه الله سالت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان علي الميت الف درهم دين وترك مالا ابيع للوارث ان ياكل ويطا الجارية ان كان في غيرها او فالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت احدا منع رجلا مات وعليه دين واوصى بوصايا واغاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه وانفرد وصايا قال ابو نصر رحمه الله ابيع فاسد الا ان يبيع بامر القاضي رجل قال ابراهيم جميع غرماي ولم يسميهم ولم ينو احدا منهم بقلبه قال ابو القاسم روي ابن مقاتل عن اصحابنا رحمهم الله انهم لا يرون رجلا له دين على رجل فقال لمدونه اذ امت فانت بري من ذلك الدين قال ابو القاسم رحمه الله يجوز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبر الا هذه مخا طرة فلا يبيع كما لو قال ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك رجلا مات وترك وارثا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر الوارث لا يكون خصما للغير ما لانه لا يرث وقال علي بن احمد الوارث يبيع خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه ناخذ رجلا مات وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلب ورثته ذلك من المديون وهو يعلم بدين الميت فصالح الورثة عما عليه او غما في يده عما قال بعض مشايخنا يغرم الوارث لغير الوارث الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فلا يبيع صلح الوارث

المال

ظ

قبل

قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فعلى من يدعي صاحب الدين وعلى من يقيم البينة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله على ذي اليد بخضرة الوارث والصحيح ان الوارث يكون خصما لمن يدعي على الميت وان لم يملك شيئا رجل مات وترك اولاد اضعافا فجعل القاضي رجلا وصيا لاولاده الصغار فادعى رجل دين على الميت ووديعة وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوصي ان يودي شيئا من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة فاما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته ويكون القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المحمل الى تمام مهر مثلها رجل مات واوصى لامرأته وترك صيا عا والمرأة مهر على الزوج قال ابو نصر ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها كان لها ان تاخذ من الصامت وان لم يترك صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصله للبيع ويستوفي مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة الف درهم فاخذته بمهرها قالوا كان لها ان تاخذ تلك الدراهم بغير رضى الورثة وبغير علمهم فان استعملت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركته الزوج شي من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا يسمع اذا خلفت لانها اخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكا لها **فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية** **وفما لا يكون** رجل اوصى لرجل ثلث ماله او بشئ بعينه ثم قال كل شئ اوصيت به لفلان فهو باطل يكون رجوعا ولو قال هي حرام او ربوا لا يكون رجوعا ولو قال اوصيت بثلث ماله او بشئ بعينه ثم قال

اخر يكون رجوعا ولو قال اوصيت بثلث ماله او بشئ بعينه ثم قال

وفلان فلان منها الف كان رجوعا عن الوصية وبصير وصية لآخر ولو اوصى
 بشئ لرجل ثم قطعه وخاطه كان رجوعا ولو اوصى بصوف او ثياب او ملحوج
 بغزل فغزله الموصى كان رجوعا وكذا لو اوصى بغزل ثم شجده كان رجوعا
 ولو اوصى بخدي ثم صنع منه سيف او درعا كان رجوعا ولو اوصى بفضة ثم صاغها
 خاتما او اوصى بقطن فحشا به ثوبا او اوصى بظانه فجعلها ظيانه او اوصى بطيانه
 فجعلها بطيانه او اوصى بقميص ففققه وخاطه قبا او اوصى بقميص فنقصه
 ولم يخطه شيئا اخر او جعلها بطيانه او اوصى بعبد لفلان ثم اعتقه او برى
 او كاتبه او باعه او اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى
 لو عاد الى ملكه لا يكون وصية ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان وقد
 اوصيت به لفلان اخر يكون بينهما نصفان وكذا لو قال اوصيت بنصفه لفلان
 كان العبد بينهما ولو اوصى بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي اوصيت به لفلان
 قد اوصيت به بنصفه لفلان اخر او قال فقد اوصيت بنصفه لفلان
 لا يكون رجوعا عن الاول ويكون الثلث بينهما نصفان ولو قال الثلث الذي
 اوصيت به لفلان وقد اوصيت بنصفه لفلان اخر كان للآخر الثلث الثلث
 ولو اوصى بشئ لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان فقد اوصيت بنصفه
 لفلان اخر يصيب بينهما فيكون رجوعا من نصفه ولو اوصى بشئ ثم حجب
 الوصية وقال لمرء لفلان بشئ يكون رجوعا وقال محمد رحمه الله لا يكون
 رجوعا وذكر في الجامع اذا اوصى بوصية ثم قال اشهدوا اني لم اوص
 بشئ لا يكون رجوعا ولو اوصى لسان بخارية ثم استولد بها يكون رجوعا
 وكذا لو اوصى بخنطة وطحنه او اوصى بدقيق فخبه يكون رجوعا ولو قيل
 لرجل اوصيت بعبدك فلان فلان فقال لا بل اوصيت له بامتي فلانه

رجوعا عن الوصية
 بغير رجوع

يكون

يكون رجوعا بالوصية بالعبد ولو اوصى بشئ بغيره او بداره بغيره او بغيره
 يكون رجوعا اذا كان ثيرا ولو اوصى بشئ ثم رهنه يكون رجوعا ولو اجرها او كانت
 جارية فوطيها لا يكون رجوعا ولو اوصى لرجل بشئ ثم قيل له انك تبرا فاحرق الوصية
 فقال قد احرقتها لا يكون رجوعا ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان رجوعا
 فان صاحب الدين لو قال لمرء بونه تركت لك دينك كان ابرا ولو قال اخرت عنك
 لا يكون ابرا ولو قال لامرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان تلاقا ولو
 قال اخرت طلاقك لم يكن طلاقا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رطبة لا يكون
 رجوعا وان غرس الكرم او الشجر كان رجوعا ولو اوصى لرجل ثم قال كل وصية
 اوصيتك لفلان وارثي كان رجوعا وبصير للوارث ان اجاز بقية الورثة
 جاز وان لم يحجز وبطل وقيل الرجوع في الوصية على اربعة اوجه منها ما
 يكون رجوعا بالقول والفعل جميعا نحو ان يوصى لرجل بشئ ثم قال رجعت
 كان رجوعا وكذا لو اوصى بعين ثم اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت
 الوصية حتى لو عاد اليه بعد ذلك في حياته لا يكون وصية ومنها ما يكون رجوعا
 بالقول ولا يكون رجوعا بالفعل نحو ان سلف ماله ثم قال رجعت صح رجوعه
 ولا يكون رجوعا بغير ذلك ومنها ما يكون رجوعا بالفعل ولا يكون رجوعا
 بالقول نحو ان يقول لعبد ان مت من مرضي هذا فانت حر فهو مدبر متيد
 لو قال رجعت عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جازا لبيع وبطلت الوصية
 ومنها ما لا يكون رجوعا لا بالقول ولا بالفعل نحو ان يدبر عبدا تدبيرا
 مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قوله ولا فعلا **باب الوصية**
 لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لما روي عن ابي يوسف
 رحمه الله انه قال الدخول في الوصية اوله غلط والثانية خيانة وعن غير

والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمن الخطاب رضي الله عنه
لا يجوز عن الضمان وعن الشافعي رحمه الله يدخل في الوصية الا احم او لص
فصل فيما يكون قبولاً للوصية رجل قال لغيره انت وكيل
بعد موت يكون وصيا ولو قال انت وصي حيوت يكون وكيلاً لان التوكيل والوصية
اقامة الغير مقام نفسه في التصرف الا ان اقامة بعد الموت ايضاً وفي الحيوة توكيل
فينعقد احدهما بجان الآخر ولا يتم الايضاً الا بالقول كما لا يتم التوكيل الا
بالقول رجل اوصى الى رجل في وجهه فقال الوصي اليه لا اقبل صح رده ولا يكون
وصياً فان قال الوصي للوصي اليه ما كان ظني بك ان لا تقبل وصيتي فقال الوصي
اليه بعد ذلك قلت كان جازاً ولو اوصى الى رجل فقال لا اقبل فسكت الوصي
ومات فقال الوصي اليه قلت لا يصح قبوله ولو ان الوصي سكت ولم يقل في
وجهه لا اقبل ثم قال في غيبته في جميع الوصي او بعد موته فحضرة الجماعة قد
قبلت كانه قبوله جازاً ويكون وصياً سواء كان ذلك فحضرة القاضي او بعد حضرته
ولو ان القاضي حين قال لا اقبل اخرجه ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قال في
غيبته الوصي لا اقبل وصيته وبعث بذلك رسوله او كتاباً الى الوصي فبلغ
الوصي ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قيل في حيوة الوصي ثم قال بعد موته
لا اقبل لزمته الوصية ولو سكت في حيوة الوصي فمات الوصي كان له ان يار ان
ساقبل وان سارده ولو قبل الوصية في وجه الوصي فطلب فلما غاب الوصي
قال الوصي شهدوا اني اخرجته من الوصية ذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يصح اخراجه ولو ان الموكل اخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبة
الوصي فرده باطل عندنا وهو نظير ما لو اوصى بثلث ماله لرجل فقال
الوصي له في غيبة الوصي حال حيوة لا اقبل وصيته ثم قال قبل بعد موته

الوصي

الوصي صح قوله عندنا وكذا لو رد الوصية بعد موت الوصي فقال لا اقبل ثم قال
قبلت صح قوله ولو ان رجلاً اوصى لرجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي شيئاً بعد
موت الوصي من تركه الوصي جاز بيعه ويلزمه الوصية رجل اوصى لرجل وقال
له اعمل برأي فلا ز فهو علي وجهين احدهما ان يقول اعمل برأي فلان والثاني ان
يقول لا تعمل برأي فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين
الوصي هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعاً كلاهما وصيتان كانه اوصى
اليهما وقال بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي المخاطب وفي قوله لا تعمل
الا برأي فلان هما وصيتان واختار ابو الليث رحمه الله هذا القول فقال
وهذا اشبه بقول اصحابنا فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع وقال
بعده بشهود فباعه بغير شهود جاز ولو قال له لا تبع الا بشهود او قال
لا تبع الا بمحض فلان فباع بغير شهود وبغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا
لو اوصى لرجل وقال له اعمل بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علمه ولو قال
لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان والنقوي في هذا القول
رجل اوصى لرجل وجعل غيره مشرفاً عليه ذكر الناطقي رحمه الله انهما وصيان كان
قال جعلتهما وصيين فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد احد الوصيين وقال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون الوصي اولى بما ساك المال ولا يكون
المشرف وصياً وان تركونه مشرفاً ان لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه رجل اوصى الى
رجلين فقبل احدهما وسكت الاخر فمات الوصي ثم قال الذي قبل الذي سكت
اشتركتنا للثب فاشتراه كان قبولاً منه للوصية وكذا لو كان الساكت خادماً
لذي قبل الا انه حر فيعمل عنده فاسم القاييل ان يشترى للثب كذا او قال نعم كان
قبولاً للوصية رجل قال اوصيت الى فلان ان يعفوا عن جرحتي قال محمد لا يصح

وصيا وقال مالك يصير وصيا وعن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية كما قال
مالك وفي رواية كما قال محمد بن مريض قال لعين اقص ديوني يصير وصيا في قول
ابي حنيفة لان قضا الدين من اعمال الوصية والوصاية لا تقبل التخصيص اذا
كان من الميت وقال محمد لا يصير وصيا بهذا القدر مالم يقل اقص ديوني
وانقد وصاياي رجل اوصى لرجل فقال الرجل اني اقبل وصيتك في تنفيذ
وصيتك بثلث المال ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الوصي يا ذاك فان
اي فوض الموصي قضا ديونه الى غيره كان الوصي مكلفا بجميع امور الميت
مريض قال لصاحب له في سفر انت وصيي في ان تشري لي كفنا وتحمل
متاعي لي ورثتي فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية اولم يقل اذا سلمت
فانت خارج عن الوصية ثمر مات المريض وعليه ديون وقد اوصى بوصايا
قال ابو حنيفة رحمه الله هو وصيي في كل شيء رجل اوصى لرجل وجعله متي
شا ان يخرج منها خرج قالوا هو جازي قوله ان يخرج منها متي شا رجل
اوصى لرجل وقال ان حدث به حدث الموت ففلان اخبر عنه وصي
او قال هو وصيي مالم يبلغ ابني فاذا بلغ فهو الوصي فان الا الوصي هو الاول
ادرك الابن اولم يدرك ولا يجعل القاضي معه وصيا اخر في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف هو كما امر واستثنوا جازي وهكذا قال الحسن اذا
اوصى الرجل الى فلان مادام ابني فلان صغيرا فاذا ادرك فهو الوصي
دون فلان جازي وقال اوصيت الى فلان في جميع تركتي فان لم يقبل
ففلان اخر وصي جازي وكذا الوفا ان قدم فلان الغائب فهو وصي
قال ابو يوسف هو كما قال وقال ابو حنيفة الوصي هو الاول قدم الغائب
اولم يقدم ولا يكون الثاني وصيا مالم يجعله القاضي وصيا قال الشيخ

الامام

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا اوصى لرجل وشوطان يكون وصيا مالم يقدم
فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الاول يخرج من الوصية بقدم
الغائب وذكر الكرخي رحمه الله في مختصره ان هذا قول ابي يوسف اما علي فقول
ابي يوسف اما علي قول ابي حنيفة هما يشتركان في الوصية والفتوى علي قول
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولو قال اذا قدم فلان فهو وصيي فلم يقدم
زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بخدموت الموصي فاذا قدم فلان يصير
فلان وصيا وتخرج الذي جعله القاضي وصيا من الوصية وعن محمد رحمه الله
رجل اوصى الى ابنه الصغير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم
يكن له ان يخرج الوصي الا بما مر القاضي ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصيي
جازي وينبغي للقاضي ان يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا ادرك يصير
الابن وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصيا رجلا مات وترك اولادا
صغارا وله مال فقال القاضي جعلت فلانا قايما في تركته لوارثه كان فلان
ذلك ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا ولو مات
القاضي او عزل لا تبطل وكالة هذا الرجل ولو قال القاضي جعلت فلانا
وكيلا لورثة فلان يبيع ما راي ويشترى لهم ما راي وينفق عليهم جاز ذلك
ولهذا الوكيل ان يبيع ويشترى لهم وهو علي وكالة ان مات القاضي او عزل
وهو بمنزلة الوصي ولو قال القاضي جعلت فلانا قايما في تركته فلان الميت كان
هو بمنزلة الوصي وهو علي حالة ان مات القاضي او عزل وان مات الابن لم تبطل
ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيل لي في تركته فلان يبيع ما راي ويشترى لورثته
ما راي ثم عزل القاضي او مات بطلت الوكالة فممن قوله وكيل لي وبين
قوله وكيل لورثة فلان يبيع لهم ويشترى وذكر في الاصل اذا وكل الابن وكلا

بيع ضياع للصغير ومات الأب وبقي الصبي بطلت الوكالة رجل أوصى لرجل فجن
الوصي جنونا مطبقا ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا للميت فإن فعل القاضي
ذلك حتى أفاق الموصي كان وصيا على حاله ولو أوصى لصبي أو معتوق أو مجنون
مطبق لم يجز أفاق بعد ذلك ولم يفق وفي وكالة الأصل إذا وكل مجنونا
بيع ماله ثم زال جنونه كان عي وكالته رجل أوصى بنصيب بعض أولاده
لرجل وبنيصيب البعض لرجل آخر فما يشتركان في الكل ولو أوصى لرجل
بدين وإلى أخيه أن يدين عبده أو ينفذ وصيته فما وصيتان في كل شيء؟ قول
أي حنفية وقال أبو يوسف ومحمد كل واحد منهما وصي على ما سمي له لا يدخل
الأخر معه وكذا لو أوصى بميراثه في بلد كذا إلى رجل وبميراثه في بلد آخر
إلى آخره وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إذا جعل الرجل
رجلا وصيا على ميراثه وجعل رجلا آخر وصيا على بنته أو جعل
أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فإن كان
شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى لآخر يكون الأمر على ما شرط
عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فمفسد يكون المسألة على الاختلاف والفتوى
على قول أبي حنيفة رحمه الله رجل أوصى لرجل وأرثه جاز وأوصى بعد
موت مورثه وأوصى لرجل آخر أن قال هذا الوارث للذي أوصى
إليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فإن
الوصي الثاني يكون وصيا في التركة جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو
وصي قال للثاني أوصيت إليك ولم يزد عي هذا كان الثاني وصيا في التركة
عندنا ولو قال هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في تركتي عن أبي حنيفة
رحمه الله أنه وصي في الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركته الميت

الثاني

الثاني خاصة مرض خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد موتي فإن
قبلوا صار كلهم أوصيان وإن سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل بعضهم فإن كان
القبيل اثنين أو أكثر كانوا أوصيا وجاز لهم تنفيذ وصية الميت على ما يرفع
فإن قبل واحد من الجماعة يصير هو وصي أيضا إلا أنه لا يجوز له تنفيذ وصية
الميت ما لم يرفع الأمر إلى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخر أو يطلق له الحاكم أن
يتصرف بنفسه لأن هذا بمنزلة ما لو أوصى لرجلين فلا ينفذ أحدهما
بالتصرف رجل أوصى إلى أعمى أو محدود في قذف جاز ذلك ولو أوصى
إلى فاسق محوف عليه في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا معناه
تخرجه القاضي من الوصية وروي الحسن عن أبي حنيفة إذا أوصى إلى فاسق
ينبغي للقاضي أن يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا إذا كان هذا الفاسق
من لا ينبغي أن يكون وصيا ولو أن القاضي نفذ الوصية فقصا هذا الوصية
دين الميت وباع كما تباع الأوصيا قبل أن يخرج القاضي كان جميع ما صنع جازا
وإن لم يخرج القاضي حتى مات وأصل تركته القاضي وصيا على حاله
ولو أوصى مسلم إلى ذمي تخرجه القاضي من الوصية ويجعل مكانه مسلما
فإن قاسم الذمي الوصى على الصغير قبل أن يخرج القاضي جازت قسمته قبل
قسمته إلى المسلم الأب إذا كان مفسدا قال محمد رحمه الله يجوز بيعه على الصغير
ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يدي عدل رجلا أوصى العبد غيره فباع
العبد شيئا من التركة أو صدق جاز بيعه وصدقته ولو أوصى إلى عبد نفسه
فكانت الورثة كله صغارا جازت الوصية في قول أبي حنيفة رحمه الله
ولا يجوز في قوله صاحبه ولو كانت الورثة بهرا أو صغارا فإن القاضي
يخرجه عن الوصية وإن كان الكل كبارا كانت الوصية باطلة ولو أوصى

سلم الي اخر حزين ثم اسلم الجري كان وصيا علي حاله وكذا اذا اوصى الي مرتد
ثم اسلم ولو اوصى الي عاقل فجن الوصي اليه جنونا حطفا قال ابو حنيفة رحمه الله
ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا لليت وان لم يفعل القاضي حتى افاق الوصي
كان وصيا علي حاله ولو اوصى الي صبي او معتوه او مجنون مطبق لم يجز افاق
بعد ذلك ولم ينفق ولو باع المرتد ماله ابنه الصغير المسلم ثم اسلم المرتد روى
ابن رستم عن محمد انه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي خيانة قال بعضهم
القاضي يجعل معه اخر ولا يعزله وعن ابى يوسف القاضي يسأل عنه في
السرقان كان ما ذكر فيه صدق فان القاضي يجعل مكانه غير رجل
او صلي لرجل واستاجر مائة درهم لأفناد وصيته قالوا هذا لا يكون
اجارة لان الوصي انما يصير وصيا بعد موت الوصي والاجارة تبطل بموت
المستاجر وان لم يكن اجارة يكون صلة فيعطى له من الثلث رجل قال
غيره لك اجرا ما يدركه عيان نكوت وصي اختلفوا فيه قال نصر رحمه الله الاجارة
باطلة ولا شيء له وقال ابن سلة رحمه الله الشرط باطل والمائة تكون له
وصية له ويكون هو وصيا به اخذ الفقيه ابو جعفر وابو الليث رحمهم الله
وفي النواميد رجل قال لا خراستاجرك علي ان تنفذ وصاياي بكذا فهدى
ليست باجارة انما هي وصية بشرط العمل وان عمل وانفذ الوصايا استحق الوصية
والافلا وليس للوصي ان يوجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم ابا يجوز
بشرط النظر والحريه ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم علي الوصي منفعة
وما يجب للوصي كالملاجارة عين والعين خير من الدين وكذا لو اجر الوصي
من مائة في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز ولو اذ الوصي استاجر اليتيم ليعمل للوصي
جاز في قول ابى حنيفة رحمه الله لان ما يجب للوصي علي اليتيم منفعة وما يجب للصي

بما

عليه عين وهو الاجر فرقوا بين الوصي وبين الاب اذا اجر نفسه من ولده
الصغير واستاجر الصغير لنفسه ذكر القدر في رحمه الله انه يجوز وبه
اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ذكر القاضي الامام ابو علي
السفدي رحمه الله اذا اجر الاب او الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق والصحيح
ما ذكره القدر في **فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم ونصرف**
الوالد في مال ولده الصغير **والله** اذا باع شيئا من تركه الاب فهو عمل وجهين
احدهما ان يكون علي المستدين ولا اوصى هو بوصية والثاني ان يكون علي البيت
دين او اوصى بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي ان يبيع كل شيء من
التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صفارا اما بيع ما سوى
العقار لان ما سوى العقار **قال الشيخ الامام محمد بن الحنفية** يحتاج الي الحفظ
وعسى ان يكون حفظ الثمن اسير ويباع العقار ايضا في جواب الكتاب قال
الشيخ الامام محمد بن الحنفية الحلواني رحمه الله ما قال في الكتاب قول السلف
واما علي قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا بشرط احدها
ان يرغب الانسان في شرائها بضعف قيمتها او يحتاج الصغير الي
ثمنها لنفقته او يكون علي البيت دين لا وافته الا بتمنئها او يكون في التركة
وصية ترسله يحتاج الي تنفيذها الي غن العقار او يكون بيع العقار خيرا
لليتيم بان كان خراجها ومونها يربوا عيالا غلها او كان العقار حائوتا
او دارا يريد ان ينقض ويتدا علي الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الي
اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض مع ما سوى العقار فان كان
الحاجة لا يترفع بها سوى العقار حينئذ يبيع العقار مثل القيمة او يغني
يسير ولا يجوز بيع الوصي بغبن فاحش لا سفاس الناس فيه في مثله وكذا

لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شران بعين فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم
صغارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بامرهم
فان كان كبارا عسلا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ما سوى العقار ويجوز ايجار
الكل لان الوصي يملك حفظ ما لا الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ اما العقار
محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار حال يهلك ولو لم يبيع في ذلك لم يصير العقار
بمثلة العروض وان كانت الورثة كلهم كبارا بعضهم غائب او احد منهم غائب
والباقي حضور فان الوصي يملك نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند
الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا في
قول ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم
يكن في التركة دين فان كان عليه دين يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة
للدن عروضا كان او عقارا فان كان الدين قليلا لا يستغرق التركة يملك
الوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك يملك بيع الباقي عند ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة
فان الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع
البعض يملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يملك ولو كان
في الورثة صغيرا واحدا والباقي كبارا وليس هناك دين ولا وصية والتركة
عروضا فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول
ابي حنيفة رحمه الله فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه
في نصيب كبارا والاصل عند ابي حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة
ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون بمثلة وصي الاب وكذلك
وصي الجد يكون بمثلة وصي الاب ووصي الجد بمثلة وصي الجد ووصي

بيع

وصي العاهر

وصي القاصي يكون بمثلة القاضي اذا كان عاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا
ماتت الام وتركته ابنا صغيرا واوصت الى رجل او مات الرجل وترك
ابنا صغيرا واوصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا
الميت ولا يصح يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ وبيع ما سوى العقار من
الحفظ ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام او الكسوة
لان ذلك من جملة حفظ الصغير واذا مات الرجل وترك اولادا صغارا
وابا ولم يوص الى احد كان الاب بمثلة الوصي في حفظ التركة والتصرف
فيها اي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جده الصغير
لا يملك بيع التركة لقضا الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير
المراهق الذي يعقل البيع والشرا فنصرف الابن نفقا وركبته الديون
ثم مات هذا الابن وترك ابا فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضا
الدين وصي الميت اذا باع التركة لقضا الدين والدين غير محيط جاز بيعه
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة دين
وكل في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة بغير بيعه في قول ابي حنيفة
رحمه الله فرق ابو حنيفة رحمه الله بين الوصي واب الميت لو وصي الميت ان
يبيع التركة لولده لاجل قضا الدين على الاولاد الصغار لولده وليس له
ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده لقضا الدين على الميت قال ثمس
الايمه الحلواني رحمه الله هذه فائدة لحفظ من الخصاص رحمه الله واما
محمد رحمه الله اقام الحد مقام الاب قال في التواب اذا مات الرجل وترك
وصيا وابا كان الوصي ولي من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم
وتم الى ان قال فوصي الجد ثم وصي القاضي قال سمش الايمه الحلواني

رحمه الله يقول المصنف يفتي صغروث ما لا وله اب مسرف مبدر يستحق
الحجر عا قول من يجوز الحجر لا يثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الائمة الحلواني
رحمه الله في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصيا لليتيم الذي لا اب له كان
وصي القاضي منزلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا عاما في الانواع كلها
فان جعله وصيا في نوع واحد كان نخل وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف
وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا وصى الى رجل في نوع كان وصيا في
الانواع كلها وصي الميت اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله
ولكن يضم وان لم يكن عدلا يعزله وينصب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف
لا يعزله ولكن يضم اليه كافيا ولو عزل له يعزل وكذا الوعزل العدل الكافي
يعزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله وعند بعض
المشايخ لا يعزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميت فيكون مقدما
على القاضي وذكر القدوري رحمه الله ليس للقاضي ان يخرج وصي الميت من
الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا
بالشر فخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره وهكذا
ذكر في الاصل والطحاوي في شرحه ولم يذكر انه لو عزل له هل يعزل قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا
للقاضي ان يعزله وللوصي ان يودع مال اليتيم ويضع ويحرم مال اليتيم
لليتم ويدفع مضاربة وله ان يفعل كل ما فيه خير لليتم وكذا اليتيم وكذا
الاب واذا بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني قال القول
قوله لانداسين وان قال انفقت ماله عليك يصدق في نفقة مثله في تلك
المرّة ولا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر واذا اختلفنا في المدة فقال الوصي

ما مات ابوك منذ عشرين وقال اليتيم مات ابى منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول
قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله المذكور في
الكتاب قول محمد رحمه الله اما على قول ابى يوسف رحمه الله القول قول الوصي وهذه
اربع مسائل احدها هذه الثانية اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا نفقت
عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذب به الابن قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله
ان القول قول الوصي والمسألة الثالثة اذا ادعى الوصي ان عملا لليتم ابق
فجابه رجل فا عطيت جعله اربعين درهما والابن ينكر الا بلى كان القول
قول الوصي في قول ابى يوسف رحمه الله وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله
القول قول الابن الا ان ياتي بالبينة على ما ادعى واجمعا على ان الوصي لو قال
استأجرت رجلا ليرده فانه يكون مصدقا والمسألة الرابعة اذا قال الوصي
اديت خراج ارضك عشرين مائة ابوك كل سنة الف درهم وقال
اليتيم انما مات ابى منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله
لان الوصي يدعى تاريخا سابقا وهو ينكر وعلى قول ابى يوسف القول قول
الوصي لان اليتيم يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله
في هذه المسائل وان قال الوصي فرض القاضي لا حينك الزمن نفقة في مالك
كل شهر كذا فاديت اليه كل شهر منذ عشرين سنين وكذب به الابن لا يقبل قول
الوصي عند الكل ويكون ضامنا الوصي اذا باع شيئا من تركه للميت بنسيئة فان
كان يضر به اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض
مال اليتيم فان اقرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف
المشايخ في الاب لا خلافا الروايتين عن ابى حنيفة رحمه الله والصحيح ان الاب
بمترلة الوصي لا بمترلة القاضي ولو اخذ الوصي مال اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز

ويكون ديناً عليه وعن محمد رحمه الله ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله واما انا ارجو انه لو فعل ذلك وهو
قاد على القضا لا بأس به ولو رهن الوصي والاب مال اليتيم بدين نفسه
في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً وعن ابي يوسف رحمه الله انه اخذ بالقياس
ولو قضى الوصي ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان
الوصي لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك والرهن
بمنزلة القضا ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ويجوز ذلك للوصي
وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولله الصغير بدين
نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين فهلك الرهن عند المهرن كان على الاب مقدار
الدين لا قيمة الرهن وذكر في مسند الامية السرخي رحمه الله ان الاب والوصي يضمنان
مالية الرهن وسواين الوالد والوصي وعن ابي يوسف رحمه الله ليس
للوالد والوصي ان يقضيا دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا وعن
بشر بن الوليد ليس للاب ان يرهن مال ولله بدين نفسه والظاهر ان للاب
ان يرهن استحساناً وكذلك الوصي في القياس ليس لهما ذلك وعند هلاك
الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن وصح احتمال بمال اليتيم ان كان الثاني
املا من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز وللوصي ان يؤدى صدقة وطر
اليتيم بمال اليتيم وان رضي عنه اذا كان اليتيم موسراً في قول ابي حنيفة وابي
يوسف وفي القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله لا يكون ذلك فان فعل
كان ضامناً والوصي لا يملك ابراً غريم الميت ولا ان تحط عنه شيء ولا يوجبه
اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط والتاجيل لا يبرأ
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ويكون ضامناً وعند ابي يوسف رحمه الله لا يصح

ذلك ولا يكون ضامناً ولو صالح الوصي احداً عن دين الميت ان كان للميت دين
على ذلك او كان الخضم مقرباً بالدين او كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صالح
الوصي وان لم يكن على الحق دين جاز صالح الوصي لانه تحصيل بعض الحق بقدر
الامكان وان كان الصالح عن دين الميت او على اليتيم فان كان للميت دين
على حقه او كان القاضى قضى له حقه جاز صالح الوصي لانه اتلاف الماله وهو
نظير ما لو طع السلطان الجائر او المتغلب في مال اليتيم فاخذ الوصي وهبته
ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله لا ينبغي للوصي ان يعطى واز اعطى
كان ضامناً وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان خاف الوصي القتل
على نفسه او اتلاف عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم فدفع
اليه شيئاً من مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القتل او الحبس او علم
انه يأخذ بعض مال الوصي وبغى ماله من المال ما يكفيه لا يسعه ان يدفع
مال اليتيم وان دفع كان ضامناً وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع
المال اليه فلو ان السلطان او المتغلب سطره واخذ المال لا يضمن الوصي
والفتوي عظاماً اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله وصح ماله اليتيم
على حارسه وهو خاف على ان له يبيع يبيع المال من يده فبهر بمال اليتيم
قال بعضهم لا ضمان على عبده وكذا المضارب اذا امر بالمال قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله ليس هذا قولاً صحابنا وانما هو قول ابن سلة وهو
استحسان وعن الفقيه ابو الليث عن ابي يوسف رحمه الله انه كان يجوز
للاوصيا المصانعة في اموال اليتامى واختار ابن ابي سلة موافق لقول
ابي يوسف وبه يفتي واليه اشار في كتاب الله تعالى اما السفينة فكانت
لمساكين يعملون في البحر فاردت ان اعيبها اجاز العيب في مال اليتيم مخافة

أخذ الثغلب ومضى نفق على باب الفاي في الحنومات من مال اليتيم فأعطى
على وجه الإجارة لا يضر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
لا يضر مقدار أجر المثل والغبن اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان
ضامنا قالوا بطل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه
وبطل المال لاستخراج حقه على آخر يكون رشوة الوصي إذا باع شيئا
من مال اليتيم فأبرأ المشتري عن الثمن اختلفوا فيه المشايخ قال بعضهم
أن كان اليتيم مصلحاً غير مفيد وقال المشتري أنت بري بما أدانك الوصي
صح ولو قال بري من مالي عليك لا يبرأ وكذا الموكل بالبيع إذا أبرأ المشتري
عن الثمن فهو على هذا التفضيل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله ليس هذا قول
أصحابنا بل يصح الإبراء في الوجهين من الصبي بعد البلوغ ومن الموكل بالبيع سواء قال
أبرأتك من مالي عليك أو قال أنت بري بما أدانك وصي ومما باع وكيل رجل
مات وأوصى إلى امرأته وترك ورثة صغاراً فنزل سلطان جابر دأه
فقبل لها أن تم تعطيه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئاً من
العقار قالوا يجوز مصادقتها وصلى نفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم
القرآن والأدب أن كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي ما جازاً
وإن كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكلف مقداره يقرأ في
صلاته ويتبع للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لأعلى وجهه لا سرف
ولاعلى التضييق وذلك سفاوت مال الصغير وكثرته واختلاف حاله
فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عمل
اليتيم واستأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال
اليتيم كذلك فيما لا بد منه استحساناً وعن نص رحمه الله للوصي

مطهر
أمر الوصي

بقوله

أن ياكل

أن ياكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في جراح اليتيم قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله هذا إذا كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم يجوز له أن ياكل بالمعروف إذا كان محتاجاً
بقدر حاجته في ماله ويركب دابة وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن ياكل بالمعروف
إذا كان محتاجاً بقدر ما يتعنى في ماله وصي اشترى لنفسه شيئاً من مال الميت أن لم
يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز وكذا إذا باع ماله من اليتيم جاز أن كان
خيراً لليتيم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله أما على قول محمد رحمه الله إذا باع ماله
من اليتيم واشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعن أبي يوسف
رحمه الله فيه روايتان كان يقول أو لا كما قال محمد رحمه الله ثم يرجع إلى قول
أبي حنيفة رحمه الله فسر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الحرمة فقال إذا اشترى
الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة خمسة عشر يكون خيراً لليتيم وإن باع
مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة كان خيراً لليتيم وقال
بعضهم أن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة ثمانية يكون خيراً لليتيم
وهذه ثلاث مسائل أحدها هذه والثالثة نية الأب إذا اشترى مال ولد الصغير
لنفسه أو باع ماله من ولد الصغير فإن كان شر المولود لا يجوز وإن لم يكن شر المولود
جاز ولا يشترط أن يكون خيراً للمولود والثالثة الوكيل بالبيع أو بالشراء إذا
لنفسه بمال الوكيل أو باع مال نفسه للموكل لا يجوز عندهم جميعاً سواء كان خيراً أو شراً
للموكل والوكيل ولو باع أحد الوصيين شيئاً من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لأن عندهما أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف إذا أقر
الوصي بدين على الميت أو وصية كان باطلاً ولا يجوز للوصي الإجارة ^{الطوبى} في مال
اليتيم لكان الغبن الفاحش في السنين الأولى والأب والوصي يمكن كل واحد منهما
تزوج أمة الصغير ولا يملك أن تزوج عبده ولا تزوج أمة الصغير من عبده

مطهر
أمر الوكيل بالبيع
لنفسه

شترى

عبد الوصي
عبد اليتيم

استحسانا لا رواية عن ابي يوسف رحمه الله والصبي الماذون لا يملك تزويج أمته
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا تزويج أمته من عبده عندهم جميعا ويجوز للوصي ان يكتب
عبد اليتيم استحسانا وكذلك الاب اذا كاتب عبدا وله الصغير جاز استحسانا ولو ان
الوصي والاب كاتب عبد اليتيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة
لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الاصله وكذلك الاب والوصي ولو باع الاب
او الوصي عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحته الهبة في قول ابي حنيفة رحمه الله
وبعض مثله وقد مررت المسئلة وان اقر الوصي والاب بقبض بدل الكتابة صح قرارها
اذا كانت الكتابة ثابتة بالبينة او كان القاضي يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارها
بان قال الوصي والاب كاتب وادى اليها البذل لا يصدق لانه اقرار بالعتق
ولو ان المكاتب ادى المال الى الوصي بعد ما ادرك الصبي لا يصح ولا يعتق اذا ادى
وكذلك الاب ولا يجوز للوصي ان يعتق عبد الصغير على مال وكذلك الاب ولا يجوز
للوصي ان يكتب اذا كانت الورثة كجارا غيبا او حضورا لان الاب لا يملك ذلك
فكذلك الوصي وكذا اذا كان بعضهم صفارا ولم يرز الكبار بذلك لان الكبار
حق الفسخ ولو كان الكل كبارا فكانت بعضا لشركا كان للباقي حق الفسخ
وقيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز كتابة الوصي في جميع العبد كما لو باع الصبي
عقارا مشتركا بين الصغار والكبار يصح البيع ويجوز للوصي ان يقام الموصي له
فيما سوي العقار وميك نصيب الصغار وان كان بعض الورثة كبيرا غيبا ولو
قاسم الوصي الورثة وفي التركة وصية لانسان والموصي له غايب لا يجوز قسمة الوصي على الوصي
له الغايب ويكون للموصي له ان يشارك الورثة ولو كانت الورثة كلهم صفارا فقاسم
الوصي للموصي له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ماله
بدي الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي له بشي ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه

والكل عند ابي حنيفة
رحمه الله والاصح هو الفرق
بين الكتابة والبيع

باليتيم

يملك اليتيم او الميت فان فعل ورع يضمن راس المال ويتصدق بالزح في قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يسلم له الرخ ولا يتصدق بشي وللوصي ان يأخذ
مال اليتيم مضاربة وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم وليس للوصي ان يهب مال
اليتيم بعوض ولا بعير عوض وكذلك الاب ولو انسان للصغير هبة فعوض الاب
عن مال اليتيم لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال
اليتيم الاب او الوصي اذا اذن للصغير ولعبده في التجارة صح الاذن وسكوتها
عند البيع والشرا يكون اذا فأن مات الاب او الوصي قبل بلوغ الصغير بطل
الاذن وان بلغ الصغير والاب او الوصي حي لا يبطل الاذن ولو وكل الاب او
الوصي ببيع مال الصغير او بالشرا للصغير مات الاب او بلغ الصغير بغير
الوكيل القاضي اذا اذن للصغير المعتوه او احدهما في التجارة صح وكذا الوجه على عبد
معتوه ولو راي القاضي عبد المعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذا نال العا
اذا راي ان ياذن للصغير ولعبده في التجارة فابى الاب او الوصي فاباها يكون
باطلا فان حجر الاب او الوصي بعد اذن القاضي لم يصح حجرهما وكذا الوصيات هذا
القاضي لا يتجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاض اخر حتى حجر عليه فيجب لان
ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول وصي باع عقارا يقضي به دين الميت وفي
يد من المال ما يفي به لقضا الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصي رجل اوصى بثلث ماله وخلف
صنفان من العقارات فباع الوصي من العقار صنفان للموصية قالوا للورثة ان لا
يرضوا الا ان يبيع من كل شي الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وصي اخر بعض التركة
لقضا دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز لما فيه
من العسر في السنين الاولى مديون مات واوصى لمارجل فغاب الوصي ففعل

وهب
صحة

ط

بعض الورثة وباع بعض التركة ففقد دينه وانفد وصاياه قالوا البيع فاسد لأن
يكون باعاً للقاضي وارث كبير باع شيئاً من التركة ومن عفاه وبقي عليه وصاياه فأراد
الوصي أن يرد بيع الوارث قالوا إن كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطيع أن يبيعه
وينفد منه وصاياه ويقضي الدين لا يرد بيعه وصي نفد الوصية من مال نفسه
قالوا إن كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركة الميت ولا يترجع وقبل
أن كانت الوصية للعيادة يرجع لأن لها مطالباً من جهة العباد فكان كفواً الدين
وإن كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له إن يرجع في التركة على كل حال وعليه
الفتوى وهو كالوكيل بالشرا إذا أدي الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع
وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو شئري ما ينفق عليهم من مال نفسه
فإنه لا يكون منقوعاً ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ولو تم
الوصي التركة بين الورثة وكلهم صفاراً لا يجوز أن كان البعض كباراً وهم
غيب وصغيراً ضرفقته الوصي لا يجوز ولو كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب
فقاسم الوصي مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز ولو كانت الورثة غيب
الميت وإن يكتفنه بخير من الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت الوصي إذا اشترى
اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن
الميت كان للوارث وللوصي أن يرجع بنقصان العيب ولو أن اجتبيا اشترى
للميت كفناً لم يكتف فعل بعيب بعد ما دفن فيه ذكرنا طي أن الاجنبي لا
يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي أيضاً والصحيح أن
الاجنبي لا يرجع لأنه مشتري لنفسه والوارث والوصي يشتريان للميت
لأنهما يقومان مقام الميت فكان لهما الرجوع بنقصان العيب عريب نزل
في بنت رجل مات ولم يوص إلى أحد وترك داهم قال أبو القاسم رحمه الله يرفع

ط
البيع فاسد
البايع الوارث

وصي نفد الوصية من مال نفسه

وعليه الفتوى
ط
الوكيل بالشرا

ط
ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله

ولو كانت الورثة غيب

ط

عريب نزل

الامر

الامر إلى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفناً وسطاً فإن لم يجد الحاكم كفناً وسطاً ولو كان
على الميت دين لا يسع هذا الرجل ماله لقضاء دينه ولذا ترك جارية لا يبيعها وعن محمد
رحمه الله إذا مات الرجل في موضع لم يكن فيه قاض نحو أن يموت في بعض القرى أو مات
في الطريق وباع رفاقه متاعه جاز البيع ويجوز للمشتري أن ينفعه بالبيع فإن جاورته
بعد ذلك أن أجاز البيع أخذ منه وإن كان المتاع قايماً فإن شأه أخذ وإن شأه أخذ الثمن
وإن باعه بوكس كان له أن يضمه قيمته ولو أن أهل السكة يعرفون مال الميت
من البيع والشرا ولم يكن له وارث ولا وصي إلا أن هذا الرجل يعلم أنه لو رفع الأمر
إلى القاضي فإن القاضي ينصبه وصياً فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفعه إلى القاضي
وأفسده حتى أتى ابنه فبذل له بوسى رحمه الله أنه كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن نصر
سألت بشر بن الوليد عن رجل مات في بعض الأطراف فجاء وارثه فقال مات
أبي وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص إلى أحد وهو لا يقدر على إقامة
البينة لأن الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي
أن يقول له إن كنت صادقاً فابع المال حتى تقضي الدين فإن فعل القاضي ذلك فهو
حسن وعن أبي نصر رحمه الله رجل مات فزعم غريماء وورثته أن فلان مات ولم يوص
إلى أحد والحاكم لا يعلم ثب من ذلك يقول لهم الحاكم إن كنتم صادقين فقد جعلت
هذا وصياً قالوا فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويكون الرجل وصياً كانوا
صادقين امرأة أوصت بثلاث ماله وأوصت إلى رجل فأنفد الرجل بعض وصيتها
وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي أن يترك ذلك في أيدي الورثة قالوا إن علم
الوصي من ديانته الورثة أنهم يخرجون الثلث جاز له أن يترك في أيديهم وإن علم
خلاف ذلك لا يسعه أن يترك في أيديهم إن كان يقدر على استخراج المال منهم وجعل
اشترى لولده الصغير وأدي الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه لم

وكرر الحكم في البيع

وقال ابو الهيثم

قضي

طه لا ينصرف احد الوصيين الا مع ما نزل

الطه المثلث

الطه المثلث

يشهد عند آثره انما ادى الثمن ليرجع به فانه لا يرجع وفرد بين الوالد والوصي
اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاثهاد لان الغالب من حال الوالدين انه يقصد
الصلة والتبرع فيحتاج الى الاثهاد وكذا الاب اذا مهر امرأة ابنه لا يثبت له ان يشهد
لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصيته لولد الصغير في منزلة الاب ان لم يشهد عند
اذا الثمن لا يرجع رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينصرف احد الوصيين
بالنصف ولا ينصرف احدهما الا باذن صاحبه الا في شيئا فان احدهما ينصرف بها منها
تخير الميت وتكليفه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيد وصية
الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة وركا الوارث والمغضوب ولا
ينصرف احدهما بقبض ودعوة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة وينصرف
احدهما الوصيين بالمغضوب من حقوق الميت على الناس وعندهم وينصرف بقبول الهبة
للصغير وبقبض ما يكال او يوزن وباجارة اليتيم ليعمل يتعلم ويتبرع ايضا ببيع
ما خشى عليه النوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها ولو اوصى الميت بان يتصدق
عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينصرف به احد الوصيين عند ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله وعند ابو يوسف رحمه الله ينصرف وان عين الفقير ينصرف بذلك احدهما عند
الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشئ للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينصرف احدهما
بالتنفيذ وعند ابو يوسف رحمه الله ينصرف وان عين المسكين ينصرف بذلك احدهما
عند الكل ولو كل رجل رجلين بان يهب هذا العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا
ينصرف احدهما بذلك وان عين الموهوب له ينصرف احدهما عند الكل فلهذه ثلاث مسائل
احداها هذه والثانية دجلان ادعيا صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه من امه
مشتركة بينهما فانه يثبت نسبهما منها فان كان لهذا الولد مال ورث من اخ له
من امه او وهب له اخوه لا ينصرف في ذلك المال احد الابوين عند ابو حنيفة ومحمد

وعند ابن

المسئلة الثالثة

ادعيا

ادعيا

وعند ابو يوسف ينصرف والمسئلة الثالثة لقط ادعاء دجلان كل واحد منهما ادعى انه ابنه
فانه يلحق بهما فان وهب لهذا للقط هبة عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينصرف احدهما
بالنصف وعند ابو يوسف رحمه الله ينصرف وهذا اذا اوصى اليهما جله في كلام واحد فان
اوصى الى احدهما او لا ثم اوصى الى الاخر قال سئل الامة الخلو اني رحمه الله اختلف المساج
فيه قال بعضهم هاهنا ينصرف كل واحد منهما بالنصف وسوا هذا القائلين هذا
وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا ببيع شئ بعينه ثم وكل اخر ببيع ذلك الشئ فان كل
واحد من الوكيلين ينصرف بالبيع ولو وكلهما جميعا لا ينصرف احدهما بالبيع وقال بعضهم
لا ينصرف احد الوصيين بالنصف في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله على كل حال وبه اخذ
سئل الامة السرخسي رحمه الله رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو النصف في الدين
وجعل اخر وصيا في نوع اخر بان قال جعلتك وصيا في قضا ما على من الدين او قال
لاخر جعلتك في القيام بما مرما لي او جعل احدهما لهذا الولد في نصيبه وجعل الاخر
وصيا في التصيب وللآخر معه او قال اوصيت الى فلان بقاضي ديني وللمرء اخر
اليه غير ذلك واوصيت بجمع ما لي فلانا اخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا
في الانواع عند ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله كما انه اوصى اليهما وعند محمد رحمه الله
كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو ان رجلا اوصى الى رجلين فأت احد الوصيين
على قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينصرف الى ماله فيرفع الامر الى القاضي
ان راي القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له النصف فخل وان راي ان يعظم
اليه رجلا اخر مكان الميت فعل وعلى قول ابو يوسف رحمه الله ينصرف الى منهما
بالنصف كما في حالة الحياة وعز ابو حنيفة رحمه الله في روايه وهو قول ابن
ابن ليلى رحمه الله ليس للقاضي ان يجعل الى وصيا وحده ولو فعل لا ينصرف
ينصرف الى بالطلاق القاضي فلهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثالثة اذا اوصى

لا رجلين فمات الرجل وقبل احدهما الوصية ولم يقبل الاخر اموال احدهما قبل موت
 الموصي وقبل الاخر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يقدر القابل بالتصرف وعند
 ابي يوسف ينفرد والثالثة اذا وصى الى رجلين ففسق احدهما كان القاضى بالخيار
 ان شاء اطلق التصرف للثاني وان شأضم اليه وصيا اخر واستبدل الفاسق ثم
 العدل لا يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله
 له ان يتصرف رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك
 اموالا وورثة فاقام رجل شاهدين ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب
 قال القاضى يقبل بينك هذا الرجل لانه اقام البينة على حقة وحقه
 متصل بحق الغائب فيقتضب الحاضر خضما عن الغائب فصار اوصيين
 ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما لم
 يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينفرد بها الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك
 ان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليهما لا يكلف اعادة البينة وكانا وصيين
 جميعا وعند ابي يوسف رحمه الله لا يكون الذي حضر وصيكا ما لم يعد البينة
 وان حضر الغائب ومحمد ان يكون وصيا كان القاضى بالخيار ان شاء جعل
 الاول وصيا وحده وان شأضم الى الاول رجلا اخر رجلا او وصى الى رجلين
 ليس لاحدهما ان يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كان وصيين
 ليتيمين لا يشتري احدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصية ما يرد
 بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف احدهما على وجه النظر يتضرر به الآخر
 ولا يقتسمان مال اليتيمين لما قلنا يتمان لكل واحد منهما وصى اقتسم
 الوصيان مالهما لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احد الوصيين مال من الوصية
 الاخر رجلا مات ووصى الى رجلين فجاء رجل وادعى ديننا على الميت فقف

الوصيان

بينهما رجل واحد
وصى

الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضى لا يقبل شهادتهما وبضمنا
 ما دفعنا الى المدعى لغرض الميت ولو شهد له او لأم امرهما القاضى بقضا الدين
 فقبض دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت بدين جازت
 شهادتهما قبل الدفع ولا يقبل بعد الدفع وصي الميت اذا قضى دين الميت بشهود
 جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير امر القاضى كان ضامنا
 لغرض الميت وان قضى بامر القاضى دين البعض لا يضمن والغريم الاخر يشارك
 الاول فيما قبض رجل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين واوصى الى صاحبه
 جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف لان احدهما لو تصرف باذن صاحبه في حيها
 جاز وكذلك بعد الموت وروي انه لا يجوز والصحيح هو الاول رجل اوصى الى
 رجلين فمات وفي يديه ودائع لاسنان فقبض احد الوصيين الواضع
 من منزل المستعير بامر صاحبه او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين
 او بدون امر بنية الورثة فذلك المال في يده ضمان عليه ولو لم يكن
 على الميت دين فقبض احد الوصيين ثروة الميت فضاعت في يده لا يضمن
 شيئا ولو قبض احد الورثة يضمن نجسة اصحابه من الميراث الا ان
 يكون في موضع تخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا ولو كان
 على الميت دين محيط وله عند انسان ودبعة فزفع المستودع الودبعة
 الى وارث الميت فضاع في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن
 المستودع وان شأضمن الوارث وليس هذا كذا حال من مزل الميت
 ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ من
 المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مامون ثقة فالقاضي
 ياخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الودبعة يترك الودبعة عند

وصى اوصى الى
بغير حجة

المودع وصيانا استأجر أحدهما جالسين يحمل الجبنة إلى المقبرة والآخر حاضر ساكت
 أو استأجر ذلك بعض الورثة محضر الوصيين وهما ساكتان جاز ذلك ويكون
 ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالصدق بالخطة
 على الفقراء قبل رفع الجبنة ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر
 لو كانت الخطة في التركة جازد فعه وليس للاختلاف مناع عنه وإن لم يكن الخطة
 في التركة فاشترى أحد الوصيين خطة وتصدق بها كانت الصدقة على المعطى
 قال الفقيه أبو بكر رحمه الله أخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 وذكر الناطق رحمه الله إذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك إلى أحد
 الوصيين ليالي يتيتم جاز وإن لم يكن ذلك فاشترى أحد الوصيين والآخر
 حاضر لا يشتري إلا بأمر الآخر ولو أن ميتا أوصى إلى رجلين وقد كان
 باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فردّه على الوصيين كان أحدهما
 أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين
 أن يودع مما صار في يد من تركه الميت ولو أن الميت أوصى بشرا عبدا
 وبالأعتاق باحدا الوصيين لا ينفرد بالشرا وبعدهما ما اشتريا كان أحدهما
 أن يعتق رجل مات وترك ورثة فبلغ الورثة أن أباهم أوصى بوما يرا
 ولا يعلموا ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به ذكر في المستقاة أنه
 لا يجوز أنما يجوز إذا أجازوا بعد العلم وفي المتن إذا دفع الوصي إلى اليتيم
 ماله بعد البلوغ فاشهد الميت على نفسه أنه قد قبض منه جميع تركته
 والله فلم يسبق من تركته والده عنه شيء قليل ولا كثيرا لا قد استوفاه
 ثم ادعى يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والذي وأقام البيينة قبلت
 بيئته وكذا لو أقر الوارث بأنه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين

على النكاح

على الناس ثم ادعى لانيه ديننا على رجل اسمع دعواه رجل وكل رجلا بان يتصدق
 عنه بالف درهم يعينها فعصب الوكيل من رجل الفاء ويتصدق بها عن الموكل
 ثم ادعى الموكل مكانها ذكر في المستقاة أنه يجوز رجل يشتري لنفسه من مال
 ولده الصغير أو استهلك مال ولده الصغير أو اغتصب حتى وجب عليه الفان
 ذكر الحضاف رحمه الله أنه لو أقر من ماله شيئا واشهد وقال قد قبضت
 هذا المال من نفسي لا يبي الصغير حياز ويصير قابضا وقال محمد رحمه الله
 أنه لا يصير قابضا بهذا القدر إلا أن يشتري لانيه شيئا يار الصغير
 عليه واجمعوا على أن الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالأقرار والأشهاد
 واجمعوا على أن الأب لو وهب لابنه الصغير شيئا وقال قبضت هذا لاني
 بأنه يصير قابضا لابنه وصي أخذ أرض اليتيم من أمة قال الشيخ الإمام
 أبو بكر من الفضل رحمه الله أن شرط البدر على اليتيم لا يجوز لأن الوصي
 يصير مواجرا نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
 إلا أن يكون خيرا لليتيم وإن كان البدر من الوصي كانت من أمة وعند
 أبي حنيفة رحمه الله المزارة فاسدة وصي استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم
 رحمه الله تخرج من الوصاية ويجعل غيره وصيا فيندفع الضمان إليه ثم
 يقبضه عن الوصي وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله إذا باع وصي القاضي ميراثا
 لليتيم وقبض الثمن وصرفه إلى حاجة نفسه ثم أن الوصي ينفق على اليتيم
 ويطعمه مع سائر عياله عيا قدر الدين بهذا الإطعام وعن محمد رحمه الله
 إذا أخذ الوصي مال اليتيم وانفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ذلك
 المال لليتيم لا يبر إلا أن يكبر اليتيم فيندفع إليه المال رجل أوصى إلى رجلين
 فقال لهما ضعنا ثلث مالى حيث يشئكما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل

الذي يتيتم عليه والهدنة
 كسرة لا حول له استهلاك
 مال اليتيم ولا يستقط عنه
 الدين صحبه

بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال لها جعلت ثلث مالي
 للمساكين وقال لها ذلك ثمرات احد الوصيين قال ابن مقاتل يجعل
 القاضى وصيا اخر وان شاقا للباقي اعلم انت وحدك وفي قول ابي
يوسف الاخر للباقي منها ان يتصدق وحده جدارين داري الصغيرين
 لها عليه حمله تخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي وطلب احد الوصيين
 مائة لجدار واني الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله محمد بن الفضل
 بيعت القاضى امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في تركته ضررا عليهما اجبر
 الابي ان يبنى مع صاحبه قال وليس هذا كآبا احد المالكين لان ثم الاكبر
 رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما هنا اراد الوصى ادخال الضرر
 على الصغير فجبر على ان يرم مع صاحبه رجل اوصى لرجلين ان يشرا
 له من ثلث ماله عبدا بكذا درهم ولا احد الوصيين عبدا قيمته اكثر مما
 سمي الميت الموصى فاراد الوصى الاخر ان يشتري هذا العبد بما سمي الوصى
 قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهما
 جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد
 عبده من اجنبى وسلمه اليه ثم يشتريه ان جميعا الميت فهذا اوصوب وصي
 باع ضيعة للميت من مفلس فعلم انه لا يقدر على ادائها التمس قال
 ابو القاسم رحمه الله ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يو جل المشتري
 ثلاثة ايام فان اوفى التمس والا تقصر البيع قال رضى الله عنه وبلغني ان لا
 يجوز بيع الوصى اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على ادائها التمس لان بيع الوصى
 ممن هذا حاله يكون استهلاكا الا انه اذا ادى التمس قبل ان يقضى القاضي
 بطلان البيع الا ان يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار

رضى باع ضيعة للميت
 من مفلس

وقام

وتمام النظر فما قلنا وصى باع شيئا من مال الميت ثم طلب منه باكثر مما باع
 فان القاضي يرجع الى البصر ان اخبره اثنان من اهل البصرة والامانة انه
 باع بقيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يريد وان كان
 في المزايمة يشتري باكثر من السوق باقل لا ينقض بيع الوصى لاجل تلك الزيادة
 بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجال من اهل بيته على ان يخذ
 بقولها معا هذا قول محمد رحمه الله اما على قولها قول الواحد يكتفى
 بالتركية ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء من
 يزيد في الاجر وصى باع تركته الميت لا نفاد وصيته الميت فحذر المشتري
 السرا: حلقه الوصى خلف الوصى يعلم انه كان كاذبا لي يمينه
 فان القاضي يقول للموصى ان كنت صادقا فقد فسخنا البيع بينكما فيجوز
 ذلك وان كان تغليقا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصى
 لو غرم على تركه كان فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصى كما لو تفايلا
 حقيقته واذا فسخ القاضي لم يكن اقالة فلا يلزم الوصى رجل مات وعليه
 دين مستغرق للتركة فجار رجل وادعى على الميت ديننا واخذ الوارث
 قال بعضهم فان الوارث لا يكون خصما للمدعي لانه لا يرث شيئا وعامة
 المسامحة قالوا يكون الوارث خصما في دعوى الدين على الميت وان لم يرث فيقبل
 بينه المدعي وان لم يكن له بينة واراد تخليف الوارث او تخليف غي الميت
 لا يستخلف الغرما والوارث ايضا وكذا الوارث المدعى وصي الميت وادعى على الميت
 دين فان اقام البينة قبلت بينته على الوصى فان اراد استخلافه لا يستخلف
 وان لم يكن للميت وصي ولا وارث حاضر فان القاضي يصب وصيا قد سمع بينه المدعي
 عليه ولا يستخلف الوصى هذا اذا كان التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث

اهل
ص

شي بعد الدين فان كان بقي بعد الدين هذا الوجه ولو ادعى ديناً على الميت
 حضر الميت لوارث يستخلف الوارث شي ويكون الفاضل معلوماً ظاهراً
 في يد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه ولو ادعى ديناً على الميت حضر
 الوارث فاقر الوارث فازاد المدعى ان ثبت الدين ولا يكتفى باقراره قبلت
 بينته وكذا الوارث جميع الورثة بالدين فيظهر في حق الورثة وفي حق غير
 اخر لو ظهر بعد ذلك امرأة بالدين فاقام المدعى بينة على الدين قبلت
 بينته حتى يصير الدين ثابتاً بالدين بالبينه فيظهر في حق الورثة وفي حق
 غريم اخر لو ظهر بعد ذلك امرأة قالت لزوجها في مرض موته اني من نسل
 اولادي فقال الزوج اليك واسلمك الى الله تعالى قال يصير رحمه الله يصير
 المرأة وصياً لاولاد وكذلك المريض قال لا خربما رداً ابن فر رداً
 مراسر مرك من كان ذلك ايضا رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب
 الدين قبضت منه في صحته الا لفا التي كانت لي عليه وغرم الميت قال لوالا
 بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قال
 اذا كانت الالف المقبوضة قايمة شراكة فيها لان الاخذ حادث في حال
 الي اقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هائلة لا شي
 لغرم الميت قبله لانه انما يصرف الي اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر
 يصلح للدفع لا لاجاب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة
 المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكاً
 للميت فلا يصلح الظاهر شاهد لهم وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء الي
 اجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهد لهم قوم اذا ادعوا على الميت ديناً
 ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير رحمه الله يبيع الوصي التركة

من الغرم

من الغرم ثم يتحد الغرم الثمن فيصير ذلك قصاصاً وان كان التركة صامتاً
 يودع المال عند الغريم ثم يتحد الغرم الوديعة فيصير قصاصاً وصي شهد عنه
 عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم حكى عن ابي سليمان الحوراني
 رحمه الله انه يسع الوصي ان يعطيه المال وان خاف الوصي الضمان على نفسه
 وسعه ان لا يعطيه قيل له فان كان مال المدعى جارية يبيعها يعلم الوصي انها
 للمدعى وان الميت غصبها منه فان الوصي يدفعها الي المعصوب منه لانه لو منع
 يصير غاصباً ضامناً وصي عليه للميت دين والميت اوصى بوصايا فريد الوصي
 ان يخرج عن عمدة ما عليه قالوا تنفذ وصايا الميت او يقضي ديون الميت من
 مال نفسه فيصير ذلك قصاصاً بما عليه لكن ينبغي ان يموت القضا حتى يقضي ويتو
 اقضي من مالي لا ارجع في مال الميت حتى يصير قصاصاً وصي باع داراً ثم ادعى بعد
 ذلك ان الدار كانت بينه وبين الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند
 موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة والمرة لا يقبل قول الوصي الا بينة
 فينصب القاضي وصياً للميت حتى يتم هذا المدعى بينة عليه شرطوا الكون اليد
 دليلاً على الملك ان تكون متصرفاً وذلك ليس بشرط في ظاهر الرواية خصوصاً
 اذا شهدوا انها كانت في يد المدعى لميت عند الموت وصي ادعى على الميت ديناً
 اختلفوا على ان القاضي هل يخرج المال من يد قال بعضهم لا يخرج الا ان
 يدعي عينا انه له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على
 الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه ابو الليث يقول له القاضي
 اما ان تبريه عن الدين الذي يدعيه او يقيم البينة عليه حتى يستوفى
 الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يتم اخرجه عن الوصاية وعن
 محمد بن سلمة رحمه الله ان الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة

فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت
 وصيا حتى يقيم المدعي البينة عليه ثم القاضي بالخيار ان شاء ترك الثاني
 وصيا وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء اعاد الاول الى الوصية
 بعد ما قضى دينه وذكر الحضاف رحمه الله ان القاضي يجعل للميت وصيا في
 مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج الوصي عن الوصاية فانه
 اخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة يخرج
 وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حيا
 وخيف منه على ولده الصغير فان القاضي يخرج المال من يد الوصي او ي
 ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين
 الميت جاز قبضه ولو كان الابن حيا بلغ بها عن القبض لا يصح قبضه وهي
 عجز عن القيام بامور الميت فاقام القاضي وصيا اخر ثم قال الوصي بعد ذلك
 صرت قادرا على القيام بامور الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله هو وصي على حاله لا يحتاج الى الاعادة لان القاضي اقام الثاني مقام الاول
 ليتضمن ذلك عزل الاول وانما ذكر ان القاضي اقام فيما اخر وهذا لا يتضمن
 عزل الاول وصي اخذ مال الميت في حجره وانفق المال على نفسه ثم وضع
 له مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر الميت فيدفع المال اليه وقد رت المسئلة
 قبل هذا وعن ابن مقاتل رحمه الله لا يجوز للوصي ان يقبض ذلك من مال الميت
 فان اراد ان يبرأ يشترى للميت ما يجوز شراؤه للميت ثم يقول للشهود كان
 للميت على كذا فانا اشترى هذا المال له فيصير قضايا ويبرأ من
 الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضي فيخبر بما فعل فيضنه
 القاضي حينئذ يشترى للميت يبرأ فان لم يجد قاضيا او خاف من القاضي عا

رحمه الله على القاضي
 معه غيره ولا حرجه وقال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى

المال حينئذ يشترى للميت ثانيا من مال نفسه وصي يده مال الميت فبلغ
 الميت قالوا انما يدفع المال اليه اذا بلغ وظهر رشده في المال فان ظهر صلاحه
 ورشده حينئذ يدفع وان بلغ سنين غير رشيد لا يدفع المال اليه في قولهم ما لم
 يبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ هذا المبلغ عند أبي حنيفة رحمه الله يدفع
 اليه المال وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يدفع اليه المال مادام سفيها
 رجل مات وعليه الف لرجل والميت على رجل الف درهم فيقبض مديون
 الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضا بغير امر الوصي
 وامر الوارث واذا اراد مديون الميت قضا دين الميت كيف يصنع قال
 محمد رحمه الله يقول عند القضا هذه الالف التي لفلان الميت على من
 الف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضا الالف
 عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين
 صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء اقام
 قضاؤه وان شاء ضمنه المستودع ويسلم المقبوض الى القابض ميت او وصي
 الى امراته وترك مالا والمرأة عليه مهرها ان ترك الميت مائتا مثل
 مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامتة لا تطهرت بحبس حقها
 وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصله ببيع وتستوفى
 صداقها من الثمن من غير علم الورثة رجل مات ودين الدين وارثه
 او وصيه كان له ان يدفع مقدار حقه للمدعيون مات ورب
 الدين وارثه او وصيه كان له ان يدفع مقدار حقه من غير علم الورثة
 رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فنصب القاضي رجلا وصيا
 في التركة فادعى رجل على الميت دين او ودبعة وادعت المرأة مهرها

قالوا اما الدين او الوديعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر
ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك
اليها وقال الفقيه ابو الميث رحمه الله ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فذلك
وان كان بعد ما سلمت نفسها يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل
تسليم النفس لان الظاهر ان لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال
رضي الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا فلا يقضى بسقوط
شي منه حكم الظاهر لان الظاهر لا يصح حجة لا بطلان ما كان ثابتا
لكن ينبغي للقاضي ان يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت
يدفع اليها جميع المهر هذا كما قال اصحابنا ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت وابنته
بالبينة فان القاضي يحلفه بالله ما استوفيت منه شيئا ولا ابرأته لنفسه رجل
اوصى ان يخدم عبده والدي سنة موته ثم يموت يحلفه على هذا الوجه نظراً
للميت والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه رجل اوصى ان يخدم
عبده والديه سنة بعد موته ثم يموت قال ابو نصر رحمه الله ان كانت الوصية
للاب والام فالوصية باطلة لانها لو جازت يستويان في الخدمة فيكون وصية
للام بالزيادة على قدر ميراثها فبطل وان اوصى بذلك لوارثين يستويان
في الميراث جاز ويكون سبيل الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الميث
رحمه الله وان تفاصلا في الميراث جاز ايضا وخدمهما على قدر ميراثهما لان اللفظ
عند الملاقاة محتمل ذلك فالوصية كتحقيقها ما امكن الا ان يقول في وصيته
يخدمهما على السوا فيسقط الا ان يجزئ الورثة فيخدمهما ثم يعقوا والقول
على هذا ذكر في الكتاب اذا اوصى بان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر
قال هو جاز رجل اوصى الى ابنه واولي الاجني واوصى بان يحج عنه بامر الابن

والوصي

والوصي رجلا للحج عن الميت ودفع اليه المال وخرج المأمور الى الحج لم بداله فخرج
عن بعض الطريق فانه يغرم ما انفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور الابن
والوصي على بعض ما دفع اليه فابراه عن بقية ذلك المال قال الشيخ الامام
محمد بن الفضل رحمه الله الصلح باطل على قول محمد رحمه الله وعليه اذا ما خطأ عنه
واما في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان لم يكن له وارث سوا الابن جاز الصلح
بعد ان يكون الباقي من المال مانح به عن الميت وان كان مع الابن وارثا اخر
جاز الصلح في حصة الابن ولا يجوز في حصة سائر الورثة وقال القاضي الامام علي
السعدي رحمه الله جواب ابي حنيفة رحمه الله مشكل وانما اجاز لان هذا المال
في الحقيقة مال الوارث لئلا زال ملك الميت والانتقال الى الورثة وانما بقي على حكم
ملك الميت لحاجة الميت فقبل ان يصرف الى حاجة الميت يكون المال مال الوارث
واذا لم يحصل غرض الميت بقي المال على ملك الوارث ولهذا الوارث الوارث او
الوصي الثلث لتنفيد وصايا الثلث فهلك المال في يد الوصي يهلك من جميع المال
واذا صالح الوارث على بعض ذلك كان صلياً من مال نفسه **كتاب**
الشفعة الشفعة حق شرع نظر الميراث كان شريكاً او جازاً عند البيع
ثبت في العقار بالبيع وتناك بالطلب ويملك بالقضاء او بالتسليم اما البيع الذي
ثبت به الشفعة فهو الخيار الذي هو يزيل ملك البائع فان كان ثمة البيع
خياراً كان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وان كان الخيار للبائع او
لها جميعاً فلا شفعة فيه مالم يستطخ الخيار وخيار الروية والحب لا يمنع ثبوت
الشفعة ولا شفعة في البيع الفاسد وان اتصل به القبض مالم يطل حق البائع
في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك يغير بطل او يبدل ليس بمالك الميراث
والهبة والنكاح والاجارة فان جعل الدار اجراً او بركة الخلع بان اختلفت

المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص في النفس
 وفيما دون النفس ولو وهب دار اشترط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتفابضا
 فاذا اتفابضا وجبت الشفعة فيما حذ الشفيع الدار بمثل العوض ان كان العوض
 مثليا وان لم يكن فقيمة وان كانت الهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة
 لا شفعة فيه ولو بيعت الدار بمن مؤجل ان اراد الشفيع ان ياخذ الدار في الحال
 بالتمن المؤجل لم يكن له ذلك فيكون له الخيار ان يأخذها بمن حال وان شأين نظر
 حلول الاجل فاذا حل الاجل ياخذها بالتمن الحال وان اراد الانتظار في حلول
 الاجل وقد كان طلب المواتية فانه يطلب طلب الاشهاد فان لم يطلب وانتظر
 الى حلول الاجل بطلت شفעתه وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار
 ولم يطلب الشفيع طلب الاشهاد ينطل شفעתه والمسلم والكافر والصغير والكبير
 والذكر في الشفعة لهم وعليهم سوا ذلك العبد المأذون والمكاتب ومعتق البعض والحقم
 عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم واباؤهم وأوصياؤهم والاباء عند عدمهم والاحداد
 من قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فوصيا الاحداد فان لم يكن فالامام او الحاكم
 يقيم لهم من ينوب عنهم في الطلب والحضومة والشفعة على عدد الروس عند اقلت
 الانصبا او كثر ومن باع دارا وهو شفيع بدار له اخرى فلا شفعة له فيها
 بآنها لنفسه او كان وكيل في البيع او قتيلا او وصيا او لو اشترى الاب دارا لولد
 الصغير وهو شفيع كان له ان يأخذها لنفسه عندنا ولو اشترى الوصي
 لبيتم دارا لا يملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى الاب لنفسه دارا
 وولد الصغير شفيعا ليس للصغير ان ياخذها بالشفعة ولو باع
 الاب دارا وولد الصغير شفيعا كان للصغير ان ياخذ بالشفعة اذا بلغ ولو باع المزار
 دارا من المضاربة ورب المال شفيعها لا شفعة له فيها ولو باع المضارب دارا لغير

المضارب

محم
 محم
 شفاء

محم
 محم

محم

محم

محم

المضاربة كان لرب المال ان ياخذها بالشفعة بدار من المضاربة وتكون له خاصة
 ولو باع رب المال دارا لخاصة والمضارب شفيع بدار من المضاربة فان كان فيها ربح
 فله ان ياخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح فلا ياخذ واذا بيعت
 الدار بحب دار مشتركة بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين في الشفعة
 وتسليم احدهما الشفعة بصرح في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا او
 المأذون شفيعا فان كان على العبد دين فله الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له ولو
 باع العبد المأذون دارا لمولا شفيعا فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للمولى
 وان كان دين للمولى الشفعة ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفيعا كان له الشفعة
 ولو باع المكاتب ومولا شفيعا كان له الشفعة ولو باع المكاتب ومولا ايضا
 ولو مات الشفيع لا يكون لوارثه الشفعة وان مات الباع والمشتري والشفيع
 حي كان له الشفعة **فصل في الطلب** طلب الشفعة
 ثلثة طلب المواتية وطلب الاشهاد وطلب التملك اما طلب المواتية تؤبى فوقته
 فور علم الشفيع بالبيع ان اخبره بالبيع رجلا ن او رجلا وامرأتان او رجلا
 عدل فسكت هنيهة ولم يطلب الشفعة بطلت شفעתه وان اخبره بالبيع
 رجلا واحدا غير عدل او عبدا وصيا وامرأة ولم يطلب الشفعة لم يطل
 شفעתه في قول اي حنفية رحمه الله وعند صاحبه يطل لان الشرط
 هو الطلب فور العلم بالبيع وعند صاحبه الاعلام يحصل بخبر الواحد عدلا
 كان او لم يكن حرا كان او عبدا كان او صديا كان او بالغاً وعند
 اي حنفية رحمه الله يشترط العلم احد شطري الشهادة وهو العدد والعدالة
 وقد مر هذا في البكر اذا زوجت فلجبرت بالنكاح فسكتت روى هسليم عن
 محمد رحمه الله انه يشترط الطلب في مجلس العلم فطلب في مجلسه صح وان قام

شفيعا كان له الشفعة

محم
 محم

عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته وبه اخذ الكرخي رحمه الله قال وهذا بمنزلة
 خيار الحيرة والامر باليد وقول المبيع وذلك ان يوجب الاغراض وفي ظاهر
 الرواية يشترط الطلب فور العلم واختلفوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم
 يقول طلبت الشفعة او انا طالبا او اطلبها وقال بعضهم يطلب بلفظ
 الماضي والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول اطلب الشفعة لان
 ذلك واخذها ولا طلبت الشفعة واخذتها فان قال ذلك بطلت شفيعته
 لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول اطلب الشفعة واخذها
 فان ذلك عدل قال فقوله طلبت الشفعة واخذتها يذكر الحال عرفا
 كقوله بعث واشتريت والصحيح انه اذا طلبه بأي لفظ طلب بالماضي
 او المستقبل يصح طلبه وهو اختيار الفقيه ابي الليث والشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ولو ان
 مرويا قال شفعة شفعة كان طلبا وكذا لو قال شفعة مراست
 حواسيم ياقم قال بعضهم ولو قال الشفيع الشفعة في اطلبها واخذها
 بطلت الشفعة لان قوله في لغو لا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ اذا قال
 الشفيع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة تبطل
 شفيعته كما لو قال للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف امسيت
 وذكرنا طفي رحمه الله اذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله قد ادعيت
 شفيعتها او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته وكذا لو قال للمشتري
 حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال
 كيف اصبحت او كيف امسيت او قال الله اكبر او عظم صاحبه فشمته
 ثم قال الشفعة صح طلبه ولو ساله شيئا من الخواج ثم طلبت تبطل

يقول

اي جعفر والفقيه

شفعة

شفيعته وقال الناطقي رحمه الله على قيا سر قوله سبحان او كيف اصبحت
 او كيف امسيت او قال للمشتري حين لقيه اطلب الله بقاءك ثم طلب الشفعة
 لا تبطل شفيعته وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله رجل اشترى
 دارا فلقبه شفيعها والمشتري واقف مع ابيه وسلم الشفيع على ابيه قبل
 ان يطلب الشفعة تبطل شفيعته وان سلم على الشفيع لا تبطل شفيعته
 قال لان الشفيع محتاج الى الشفيع لكلام مع المشتري فكان محتاجا
 الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام مكروه ولو قال الشفيع للمشتري
 شفيعت خواهي تبطل شفيعته لان اللفظ طلب الشفاعة لا طلب الشفعة
 رجلان ودنا عن ابيهما اجمة واحدا الوارئين بعينه لا يعلم بالبراء
 ولم يعلم بان له فيه نصيبا فيبعت اجمة اخرى بغير هذا اجمة
 فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له فيه نصيبا طلب الشفعة في اجمة
 المبيعة قالوا تبطل شفيعته لان شرطنا لكل الشفعة طلب المواثبة
 عند العلم بالبيع واذا لم يطلب شفيعته والكل ليس بغدر لاسي
 له الشفعة هو شفيع ظن ان يشترى الدار فلان فسكت ولم يطلب
 الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان كان الشفعة له وقال
 بعضهم اذا توهم الشفيع ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري
 فيه فطلب لا يصح طلبه ولو قيل للشفيع دار ابيعت داركذا فقال
 من اشترها او قال بكم اشترها فلما اخبر بذلك طلبت الشفعة
 صح طلبه وكذا لو قيل للشفيع ببيت داركذا بالف درهم فسكت
 ثم علم انها بيعت بخمسة درهمي كان له الشفعة دار بيعت بجنب
 دار رجل والجار يزعم ان رتبة الدار المبيعة له وخاف انه لو ادعى

مطلب

رقبته تبطل شفيعته لان ذلك الدار لا يكون شفيعا وان ادعى الشفعة لا يمكنه
 دعوى الدار انها له ما اذا يصنع حتى لا تبطل شفيعته قال يقول هذه
 الدار داي وانا ادعى رقبته فان وصلت اليها والانا على شفيعتي منها لان
 هذه الجملة كلام واحد فلم يحق السكوت عن طلب الشفعة صغيرة اذ كنت
 وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت
 نفسي او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول ويبطل الثاني
 وان قالت طلبت حقين في الشفعة والجوار يصح كلاهما اذا سمع الشفيع
 ببيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والاب
 كالبيكر اذا استمرت فسكت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فزوت
 صح ردها رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشترتها لنفسى فلم الشفيع
 او سكت ثم طهر انه اشترها لغيره قال ——— محمد رحمه الله تبطل
 شفيعته وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تبطل وعليه الفتوى رجل
 صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد الفرض فاجبر بالبيع فجعلها
 اربعا روي هشام عن محمد رحمه الله انه لا تبطل شفيعته وستا بطلت
 شفيعته ولو كان في الاربع قبل الظهر فاجبر بالبيع فانها اربعا
 لا تبطل شفيعته وذكرنا لما لم يفي انه اذا علم بالبيع وهو في الطوع
 فجعلها اربعا وستا لا تبطل شفيعته والصحيح انه اذا جعلها اربعا
 لا تبطل ولو جعلها ستا تبطل ولو افتتح الاربع بعد الجمعة لا تبطل
 شفيعته فان صلى اكثر من اربع بطلت شفيعته وكذا لو افتتح الركعتين
 بعد الظهر لا تبطل شفيعته ولو افتتح الطوع بعد طلب المواثبة فهو قبل شفيعته
 العلم بالبيع محتاج الى طلب الاشهاد وانما سمي الثاني طلب الاشهاد لان
 العلم بالبيع محتاج الى طلب الاشهاد

الاشهاد
 المواثبة
 العلم بالبيع

ولو افتتح الطوع

الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند حدود الحضم فان كان الشفيع حاضرا
 في مجلس البيع فطلب الشفعة بحض البايع او المشتري كفاه ذلك عن الطلب
 الثاني وان لم يكن كذلك فذهب الي البايع او الي المشتري او الي الدار لطلب الاشهاد
 فالمسئلة على وجوه ان كان البايع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في
 يد البايع فالي ايههم يذهب الشفيع فيطلب الشفعة صح طلبه ولا يعتبر فيه الاقرب
 والا بعد لان المصر مع تباعد الاطراف كمكان واحد الا ان يجتاز على الاقرب
 ولم يطلب الشفعة لم يثبت بطل شفيعته وان كان البايع والمشتري والدار في
 مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالي ايههم يذهب الشفيع الي البايع والدار
 في يد او الي المشتري او الي الدار وطلب الشفعة صح طلبه وان كان الشفيع في موضع الدار والبايع
 مع احدا لبايعين مصر واحد المتبايعين والدار في غير مصر فقص الشفيع
 الا بعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفيعته وان كان البايع مسلم
 الدار الي المشتري فان طلب الشفعة من المشتري واشهد صح طلبه وان طلب
 من البايع واشهد ان كانت الدار في يد البايع صح طلبه والا فلا ويهيئانه
 لم يطلب وصورة طلب الاشهاد ان يقول الشفيع للمشتري حين لقيه اطلب
 منك الشفعة في دار اشترتها من فلان التي احدها كذا والثاني
 كذا والثالث كذا والبايع كذا وانا شفيعها بالحوار بل ارا احدها كذا
 كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا فسلم الي لا بد وان تبين انه
 شفيع الشركة او باجوار او في الحقوق عين الحد وليمير الدار معلومة
 اذا اجبر الشفيع بالبيع في خوف الليل فلم يقدر على ان يخرج الي الاشهاد فان اشهد
 حين صبح طلبه لانه اخذ الاشهاد بعد زوال اليهودي اذا اجبر بالبيع يوم السبت
 فلم يطلب بطلت شفيعته لانه غير معذور في التأخير وكذا اذا كان الشفيع في غير حواجر

موضع الدار والبايع
 والمشتري في السواحل
 كان الشفيع

او اهل البغى فحاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب بطلت شفعة
 لانه غير معذور ولو كانت الشفعة بالجوار وخاف الشفع انه لو طلب الشفعة بالجوار
 عند قاض لا يبري الشفعة بالجوار تبطل شفعتة فلم يطلب كان على شفعتة وان علم
 الشفع بالبيع وهو في طريقه فطلب طلب المواسه ولم يفرد على طلب الاشهاد
 فان لم يمكن البايع والمشتري في الوقفة فانه يوكل وكيل يطلب الشفعة
 فان لم يوكل ومضى في الطريق فان وجد من يوكله على يديه بالطلب ولم يوكل
 تبطل شفعتة وان لم يجد وكيل ولا سحالا سطل شفعتة ووجد سحاكت كتابا
 على يديه ويوكل بالكتاب وكيل فان لم يفعل بطلت شفعتة وان لم يجد وكيل
 ولا يتحالا سطل شفعتة حتى لا يجد لانه معذوره داربع ولها شفيعان
 احدهما حاضر وطلب الحاضر الشفعة من الشفع الذي قضى له القاضي
 لان الذي قضى له القاضي قام مقام المشتري هكذا اذا طلب الاول جميع الدار
 بالشفعة فلوانه طلب نصف الدار طنا منه انه لا يستحق الا النصف بطلت
 شفعتة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار
 بطلت شفعتها لان السكوت عن النصف الباقي تسليم للشفعة في النصف المسكوت
 فبطلت شفعتة في النصف المسكوت واذا بطلت شفعتة في النصف بطلت في الكل
 كذا ذكر في الكتاب وذكر الناطقي رجل اشترى دارا فجاء الشفع وقال سلم
 يا نضن بالشفعة فباي المشتري لا تبطل شفعتة وهو الصحيح لان طلب تسليم
 النصف لا يكون تسليما للباقي وكذا لو قال الشفع انا شفيع هذه الدار فسلم لي
 نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فباي المشتري لا تبطل شفعتة الوكيل
 بشري الدار اذا اشترى وقبض وجا الشفع فطلب الشفعة من الوكيل
 قبل ان يسلم الوكيل الدار الى الموكل قال الشيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

وقضى له القاضي حصر
 الشفع الاخر فان الشفع
 الباقي يطلب الشفعة من

طلب

طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل الدار الى الموكل لا يصح طلبه ولو ان الشفع
 سلم الشفعة للموكل صح تسليمه سواء كانت الدار في يد او يكن الوكيل بطلب
 الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
 الله وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغير رجل له شفعه عند القاضي
فانه يقدم القاضي عن احضاره فلا شفيع على شفعتة لانه ترك الطلب ليجرد
 رجل اشترى لابنه الصغير دارا والاب سنيما كان للاب ان ياخذها بالشفعة
 لان الاب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز واذا اراد ان ياخذ ويطلب
 يقول اشتريت واخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا محتاج الى القضاء
 ولو كان مكان الاب وصي فالجواب فيه كالجواب في شري الوصي مال اليتيم لنفسه
 على قول من ملك ذلك يكون الوصي بمنزلة الاب وعلى قول من لا يملك
 ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم برفع
 الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي وصيا عن الصبي ياخذ الوصي منه بالشفعة
 ويسلم الوصي الثمن الى القيم بعد ذلك يسلم القيم الى الوصي الشفعة
 بالجوار اذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الاستقصا منه لا تبطل
 شفعتة لان ما بقي يكفي الشفعة ابتداء فيكفي لبقاها الشفع اذا
باع الشفعة بعدما وجبت له الشفعة لاسان او وجهها لا تبطل شفعتة
 لان حق الشفعة لا يعمل التمليك فلفت الهبة والبيع لانها لم يصادفها
 الشفع اذا ادعى رقبه الدار المشفوعة انها له لا يسمع دعواه لان طلب
 الشفعة او لا اقرارا منه بتقديم الملك فلا يسمع دعواه فلو تصرف
 المشتري في الارض المشفوعة قبل ان ياخذها الشفع او وجهها لاسان
 وسلم او تصدق بها او اجرها او جعلها مبيدا وصلى فيها او جعلها مقبرة

الى السلطان فان كانت
 شفعتة عند السلطان
 وامتنع القاضي صر عن

لا الشفعة بطلت شفعتة
 وان طلب الشفعة ادعى
 رقبه الدار المشفوعة
 انها له صلا

ودفع فيه او وقفه وقفا مسجلا لا تبطل شفعة الشفيع وله ان تصرف
المشتري وان باعها المشتري من غير كان الشفيع بالخيار ان شا اخذها
بالبيع الاول وان شا اخذها بالبيع الثاني ولو غرس المشتري فيها كرما او
شجرا او بنا فيها او غرس رطبة كان للشفيع ان يقلع وياخذ الارض بالشفعة
وان زرع المشتري فيها زرعاً في القياس له ان يقلع الزرع كما في الشجر
وفي الاستحسان يتوقف الى ان يستحصد الزرع ثم ياخذ بالشفعة ولو
اشترى الرجل داراً وزحفها بالقوثن شي كثير كان للشفيع الخيار
ان شا اخذها واعطاء ما زاد فيه وان شا ترك وان خط البايع شيئاً
من الثمن كان للشفيع ان ياخذ بما وراء المخطوط ولو زاد المشتري البايع
كان للشفيع ان ياخذ بدون الزيادة ولو تقابل البايع والمشتري لا تبطل
شفعة وكذا لو انفسخ البيع بينهما بخيار الشرط او رويته او رد
بالعيب بعد القبض بقضا القاضى ولو كانت الشفعة بايجوار فباع
الشفيع الدار الى يستحق بها الشفعة بطلت شفيعته ولو اجر الرجل
داراً مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفيعها قال
ابونصر رحمه الله يجوز البيع من البايع والمشتري لا يقدر البايع على تسليم
الدار الا برضا المستاجر واجازته فان طلب المستاجر الشفعة كان
طلبه اجازة البيع فبطل الاجازة فله الشفعة وهو بخلاف ما اذا
باع الدار وضمن الشفيع الدرك للمشتري او ضمن الثمن للبايع فانه لا يكون
له الشفعة لان عنده تعلق جواز البيع بضمانه وصار الشفيع بمثل
البايع فلا يكون له الشفعة اما هنا بيع المستاجر جاز قبل اجازة المستاجر
فلا تبطل شفيعته باجازته واذا طلب الشفيع طلب المواتنة والاشهاد وبأي المشترك

اربع

ان يستلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التملك وللملك
الشفيع بالشفعة ودفعه اليه لا يكون لهذا الشفيع الا يقضا او برضا
حتى لو بيعت داراً اخرى بحسب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع الشفعة
ودفعه اليه لا يكون لهذا الشفيع ان ياخذ الدار الثانية بالشفعة
لان الشفيع ان يكن حارس الدار الثانية قبل قضا القاضى وكذا لو
جعل الشفيع داره التي يستحق بها الشفعة مسجداً او وقفاً مسجلاً
او جعلها مقبرة ثم قضى له بالشفعة فانه لا يكون شفعياً للدار الثانية
لان الملك له فيها يستحق به الشفعة شرط وقت القضا والمسجد والوقف
المسجل بمثلة الراي عن ملكه ولو ان الشفيع بعد طلب المواتنة والا
لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الدفع لمرض او حبس او منع مانع
ولم يجد من يوكله بالحضومة لا بطل شفيعته وان لم يرفع مع التملكين
من المرافعة ذكر في الكتاب انه على شفيعته ابدان وان طال الزمان
قالوا هذا قول ابى حنيفة رحمه الله واختلف الروايات عن محمد
رحمه الله في رواية ان مضي شهر ولم يرفع مع التملكين بطلت شفيعته
وفي رواية اخرى اذا مضي شهر وثلاثة ايام وفي رواية اذا مضي
ثلاثة ايام ولم يرفع بطلت شفيعته واختلف الروايات فيه عن
ابى يوسف رحمه الله ايضا والفتوي على انه مفدر بشهر واذا رفع الامر
الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضرة الخصم فان كان الدار في
يد البايع يشترط في سماع الدعوي حضرة البايع والمشتري لان الشفيع
يطلب القضا بالملك والميد جميعاً والملك للمشتري واليد للبايع فيشترط
حضرتهما وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فاذا حضر

الخضم وجا او ان الدعوي يقول ان هذا المشتري دارا بكذا وانا شفعي
 يقول القاضي ان الدار التي تريد شفعتها بين لي موضع وحدودها
 لان القاضي لا يمكن من القضا الا بمعلوم والدار اذا لم تكن محضه فحسما
 لا يصير معلومة الا ببيان الحدود فاذا بين الحدود يقول له القاضي
 باي سبب تطلب الشفعة لاسباب الشفعة مختلفة بعضها مقدم
 على بعض فلا بد من بيان السبب والله اعلم **فصل في ترتيب**
الشفعة قال في الكتاب الخليل وهو الشريك في
 نفس البقعة احق من الشريك اراد بالشريك هو الشريك في حقوق
 الدار والشريك احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا
 الترتيب منزلة بين رجلين في دار مشتركة بين احدهما من الرجلين
 وبين رجل اخر سواها وهذه الدار في سكة غير نافذة على طررها
 المنزل دار لرجل اخر باب ذلك في سكة اخرى فباع احد شركي المنزل
 في نصيبه من المنزل كان الشريك في المنزل اولى بالشفعة من غيره
 لانه شريك في نفس البقعة البسطة فان سلم هو الشفعة كان الشريك
 في الدار اولى بالشفعة من الشراك في السكة لانه شريك في الطريق
 الخاص وهو الطريق في الدار فان سلموا لاهل السكة احق بالشفعة
 لانهم شركاء في الطريق فان سلم اهل السكة كان الشفعة للجار الملازم
 وهو الذي على طررها المنزل ولا شفعة في الوقت لا للقيم ولا للموقوف
 عليه ولا شفعة في بيع الكرد او موال الذي يكون في الارض التي على
 نهر الموال لان الكرد ان ينفصل ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في
 الارض التي حازها الامام لبنت المال وكذا الاراضي الميان وهي التي تردها

الاكثر

الاكثر لا يجوز بيعه ولا شفعة فيما كنس المزارع فيما التراب ويجوز بيع الكر دان
 اذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا رجل اوصى بغلة دان
 لرجل وبقية بالآخر فبعت دار جنيها هذه الدار كانت الشفعة
 للموصي له بالرقبة ه رجل اوصى خذ ارضا من اذعة وزرعها فلما
 صار الزرع بقل اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض
 من الزرع ثم جبا الشفع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع
 الا انه لا يأخذ بالشفعة حتى يدرك الزرع لان نصف الارض
 مشغول بنصيب المزارع ه دار فيها ثلث بيوت بيت في اول
 الدار ثم البيت الثاني جنب هذا البيت ثم الثالث جنب الثاني
 كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم بيته ان كان طريق
 البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق
 فان كان ابواب البيوت في سكة نافذة لا في الدار فان بيع البيت
 الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى وفي الاسفل هما سوا الايهما جاران
 متلازمان فان احدهما على اليمين والاخر على اليسار وان بيع
 البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير لانه جار
 وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لانه
 جار متلازمان سكة غير نافذة فيها سكة اخرى غير نافذة
 بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة لاهل السكة
 السفلى لان لهم شركة في الطريق الخاص وهي سكة السفلى ولو بيعت
 السكة العليا دار كانت الشفعة لاهل السكتين جميعا الاستوايهما في
 الشركة في الطريق وكذا خضر خاص شق منها نورا خضر ارض على

النهر الاصفر كانت الشفعة لاصحاب النهر الصغير ولوبيع ارض
على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهرين جميعا دايعة
ولها بابان في سكتين فان كانت هذه الدارين في القديم دارين باب
احدها في سكة غير نافذة وباب الاخرى في السكة الاخرى
منسما فاشترها وجعل ورفع الحايطين الدارين حتى صارتا
دارا واحدة فلاهل كل سكة ان ياخذ الجانب الذي كان يابه
في تلك السكة وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة
ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين في جميع الدار بالسوية
انما يقتضي هذا القديم دون الحادث وكذلك سكة غير نافذة رفع
حايطها الى الطريق الا عظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت
لاهل السكة بالسوية لان هذه المسئلة وان جعلت نافذة لم
تكن نافذة في القديم ولهم ان يسدوا الطريق وكذلك حين رفعوا
الحايط لو قالوا جعلنا طريقا للعامة لانهم ان يسدوا
ويجعلوها طريقا كما كانت سكة في اقصاها دار طريق هذه الدار
في سكة نافذة بيع هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا للعامة
وليس لاهل السكة ان يمنعوا فلا شفعة لاهل السكة انما الشفعة
يكون لجار الباب وان كان طريق هذه الدار خاصة ولاهل السكة ان
يمنعوا العامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل الشفعة لسكة
وكذا ساير السكت ان كانت في الخط النافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا
النفاذ لهم الشفعة سكة غير نافذة اقصاها مسجد وطرف من اطراف
المسجد الى الطريق الا عظم وهي سكة نافذة وكانت جوانب المسجد كلها بيوت

الشفعة
م

النهر

الناس كانت الشفعة لاهل السكة وجبت لهم الشفعة وكذلك حكم السكت
التي اقصاها الوادي بخارافهي سكة نافذة لانهم خرجوا الى الوادي والوادي
بمنزلة الطريق علو لرجل وسفل لآخر وطريق العلوي في السكة العليا في السفل
باع صاحب الدار سفله كان لصاحب العلوان ياخذ السفل بالشفعة لان السفل
متصل بالعلو فكنا جارين ولو اهدم الشفعة فاهدم العلو قبل ان ياخذ
وكان العلو منه ما حين بيع السفل كان لصاحب العلوان ياخذ السفل بالشفعة
في قوله محمد رحمه الله لان له حق القلي على السفل فياخذ بذلك وقال ابو يوسف
رحمه الله اذا اهدم العلو لا شفعة له وصاحب السفل شفعة العلوان من الجار
في قوله ابو حنيفة رحمه الله اذا لم يكن للجار شركة في الطريق والشريك بالحشبة التي
يكون له على حايط له حق وضع الحشبة لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا سكة مستطيلة
غير نافذة يتشعب منها زاوية مستطيلة غير نافذة بيعت دار من الزاوية كانت الشفعة
لاهل الزاوية لان شركتهم في الطريق الخاص فان بيعت دار من السكة العليا كانت الشفعة
لاهل السكة والزاوية جميعا لا يستويهم في المروية السكة العليا وكذلك نضر لقوم
يتشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل الساقية ارضا بشرية من الساقية كانت
الشفعة لاهل الساقية وان بيع نضر على الارض الاولى كانت الشفعة لاهل النهر
والساقية جميعا قراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الحليين من الساقية
فبيع القراح فجاء شفعان لهذا القراح احدهما على يمين الساقية والاخر على شمال
الساقية كانت الشفعة لهما جميعا لان الساقية من الا لقراح ومن اجزاء القراح وكلت
واحد منها يكون جارا للقراح رجل له دار فيها مقاصير فباع منها مقصورة معينة
او طائفة معلومة وللدار جارا على جانب واحد رواحد منها كان هذه الدار الشفعة فان
لم يكن جارا لتلك المقصورة ولا لتلك الطائفة لان البيع من جملة الدار فكان جارا لدار

ط

المبيع ولو ان الشفع سلم شفعة ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار شفعة
في المقصورة اذا لم يكن جارا لتلك المقصورة لان المقصورة بعد بيعها لم تنقسم من اجزاء الدار
وكذلك الرجل اذا اشترى بيتا من دار والدار كلها للرجل واحد كان جار الدار شفعة
في البيت وان لم يكن بجار لئلا يكون البيت فلو ان الشفع سلم الشفعة ثم باع مشتري البيت
ذلك البيت لم يكن لجار الدار شفعة في البيت ولو ان رجلا اشترى دار في سكة غير نافذة
ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى بالشفعة
لان المشتري لم يكن شفيعا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفيعا مع اهل السكة في الدار
الثانية لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل السكة وكذلك دار من ثلث
تفراشتري رجل نصيب احدهم فلجار الدار ان يأخذ ثلث الاولى اذا لم يأخذ السريكان
ذلك الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الاخرين لان المشتري شريك في الدار وقت
شراء الثلث الثاني والثالث فيكون هو مقدما على الجار ولو كانت الدارين اربعة نفر
فاشترى نصيب الثلاثة واحد بعد واحد والشريك الرابع غايب ثم حضر فله ان يأخذ
نصيب الاول وهو في نصيب الاخرين شفيع مع المشتري ولو اشترى احد الاربعة نصيب
الاخير واحد بعد واحد ثم الرابع كان شفيعا مع المشتري في النصيبين جميعا لان في
هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء النصيبين جميعا رجل له خمس منازل
في سكة غير نافذة فباع هن المنازل فطلب الشفع الشفعة في منزل واحد منهما
ان طلب الشفعة بحق الشركة في الطريق لم يكن له ان يأخذ البعض لما فيه من تفريق
الشفعة من غير ضرورة وان طلب الشفعة بالجوار وجوار في هذا المنزل لا غير كان
له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وجنس هذه المسئلة يأتي بعد هذا في فصل
عاجل له رجل له خان فيه مسجد فنور صاحب الخان واذن للناس بالتأذين
وصلاة الجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجد اثم باع الخان كل حجرة في الخان من رجل

حتى صار

502
حتى صار ديارا ثم بيع منها حجرة قال محمد رحمه الله الشفعة لجميعهم لا شراهم في
طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا دار بيعت ولها شفيعان بالجوار فطلب الشفعة
من المشتري ورفع احدها المشتري الى الحاكم لا يرى الشفعة بالجوار فجا الشفع
الاخر فقضى هذا القاضي للثاني بالشفعة لم يكن للاول ان يشاركه بالشفعة لان
القاضي الاول قد ابطال شفيعته رجلان اشترى دارا واحدهما شفيعا فلا شفعة
للمشفع فيما صار للاجنبي لانه شرا الاجنبي ولا يتم الا بقبول الشفع المبيع بنفسه
فصرفه شرب لقوم وارض النهر لغيرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في
النهر فلهم الشفعة في قوله محمد رحمه الله وفي قيا من ابي يوسف رحمه الله لا
شفعة لهم نحو الشرب اذا كان الماء منقطعاً كلياً في العلو المنهدم رجل باع دارا
وابنه الصغير شفيعا ليس للوالدان بطلب الشفعة تولد لانه باع به
والصغير على شفيعته اذا بلغ اذا ثبت ان الشفعة ثبتت باسباب وبعضها
اقوي من البعض فاذا طلب الشفع القضاء بالشفعة لا بد من بيان السبب
حتى يعلم القاضي باي سبب يقضي فان بين المدعي السبب فتدبر في بلاد
المبيع ثم ادعواه ويطلب المدعي عليه بالجواب فان قال المدعي ماله قبلي
شفعة كان جوابا ثم يقول المدعي قد انكر ما ادعيت فان قال المدعي
حلفه لي حلفه القاضي ثم قال في الكتاب حلفه بالله ماله هذا المدعي قبلك
شفعة هذه الدار اليه ادعها المدعي فان حلفه انقطعت الخصومة بينهما
الا ان يقم المدعي البيينة على ما ادعى وان نكل المدعي عليه لزمته الشفعة
وان قال المدعي عليه في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار اليه من المدعي حروها
الا ان الدار التي في يد المدعي يطلب بها الشفعة ليست له كلف المدعي اقامه البيينة
على ان تلك التي في يده له فان اقام البيينة على المدعي يسحق بها الشفعة وان لم يكن

له بينة على ملك الملك لكن قال المشتري يعلم انها لي حلف المدعي عليه بالله ما يعلم
ان الدار التي يدعي حجب الدار التي اشترى بها له وان حلف لا يقبل بينة عليه الا
ان يقبل المدعي البينة على الملك فان نكل لزمته فان قال المشتري اشترى من
الدار الذي يريد ان يأخذها بالشفعة من سنة وقد علم هذا المدعي بالسرا
ولم يطلب الشفعة فيقول القاضي للمدعي متى اشترى هو هذه الدار فان قال
المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري ما
طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذ سنة
وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كما ذكر
اذا زوجت وبلغنا الخبر فرددت واختصم الي القاضي فقال الزوج حين بلغنا
الخبر سكنت وقالت ددت حين علمت كان القول قولها ولو قال علمت
يوم كذا ورددت لا يقبل قولها ولو قال الشفيع لم اعلم بالشر الا الساعة
كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه لم يعلم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال
المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى يقيني وقال الشفيع طلبت الشفعة حتى
كان القول قول المشتري وحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حتى يقينك ولو قيل
للشفيع متى علمت فقال امس او في يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا
بينة ولو ان رجلا ادعى شفعة بالجوار قبل رجل لا يري الشفعة بالجوار
فانكر المدعي عليه وقال الشفعة بالجوار له كان القول قوله وحلف بالله
ما هذا قبلك شفعة على قول من يرا الشفعة بالجوار ولا يحلف بالله ما هذا
قبلك شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه تحلف بنا على مذهبه
فيقول حق المدعي ولو ان دارين متلاقيين لرجلين فيصدق صاحب احد
الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل بما تحته من الارض فيقر المصدق

عليه ثم باع داره من المصدق فاعلم انه ذكر الناطق رحمه الله انه لا سقي للجار شفعا
فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما فعل صاحب الدار ضرارا او قدرا من الشفعة
على وجه كان له ذلك يعني وجه التلجئة او ضررا على وجه من الشفعة كان له ذلك
لانه ادعى عليه بمعنى لو اقر به يلزمه تحلف فان حلف لا يشفعه وان نكل كان له
الشفعة لانه اقر انه جار امتلا زفاه رجل اشترى من رجل عشرة ارض او دار
بثمان كغير ثم اشترى تسعة اعشارها بثمان قليل كان الجار الشفعة في البيع
الاول دون الثاني لانه بايع الاول صار شريكا في نفس البعثة فيكون
مواولي من الجار في البيع الثاني فان اراد الشفيع ان يحلفه ما اردت بذلك
ابطال الشفيعتي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا
يحلفه على هذا الوجه لانه لو اقر به لا يلزمه شي لكن اراد ان يحلف المشتري
يحلفه بالله على هذا الوجه ان الباع الاول ما كان تلجئة كان له ذلك لانه ادعى
عليه معنى لو اقر به يلزمه فكان له ان يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكر
في الاصل ان الشفيع اذا اراد الاستحلاف انه لا لم يرد به ابطال الشفعة كان له
ذلك اي اذا ادعى ان البيع كان تلجئة رجلا بنينا فطلب الشفيع الشفعة
مخضعة البائع والمشتري فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة ومصدق
المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فيما لا يصدق
على الشفيع الا ان يكون البيع بثمان لا يباع مثل ذلك البيع بذلك الثمن لقلته
حينئذ يكون ذلك البيع بيع معاملة ولا يكون للشفيع فيه الشفعة الاثر
لانه لو جري هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعته
معاملة وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبة ان كان البيع بثمان لا يباع
بمثل ذلك الثمن لقلته كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول

قول المشتري قل ذلك اذا وقع الاختلاف بينهما وبين الشفع وقال القاضي الامام
 علي السعدي رحمه الله وان باع بالاياب بمثله لا يصدق ان على الشفع ايضا
 لان هذا قول العوام ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع بمثله لا يجوز له رجل اشترى
 دارا منه الصغير فاراد الشفع ان ياخذ بالشفعة واختلفا مع الشفع في الثمن
 كان القول قول الاب انه ينكر حق التملك من الثمن ولا يمين على الاب لان فائدة الاستحلال
 الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع لا يصح اقراره على الصغيره رجله دار عقبه
 منه غاصب والغاصب كحذرك المعضوب منه فيعت داره من هذه الدار والمعضوب
 منه شفع الدار المبيعة والمشتري كحذرك الشفعة وكحذرك المعضوبه له قال
 ابن مقاتل رحمه الله يطلب المعضوب منه شفعة الدار المبيعة ثم نخاصم المشتري
 والغاصب القاضي ويقول هذا الرجل اشترى هذه الدار وقد طلت منه
 الشفعة ولي شفع هذه الدار التي غصبها هذا الغاصب فان اقام البينة ان الدار
 المعضوبه له قضى القاضي بالرد المعضوبه والشفعة ايضا وان لم يكن بينه حلف
 الغاصب والمشتري فان نكل الغاصب عن اليمين وحلف المشتري قضى القاضي له
 بالدار المعضوبه على الغاصب ولا يقضى له بالشفعة لان نكول الغاصب يكون
 حجة على الغاصب دون المشتري وان حلف الغاصب ونكل المشتري يقضى
 القاضي له بالشفعة ولا يقضى له بالدار المعضوبه لان نكول احدهما يكون حجة
 عليه دون الاخر واذا توجه النفا بالشفعة فان القاضي لا يقضى بالشفعة
 حتى يحضر الشفع الثمن فان قال الشفع اخضر بالشفعة ودعها على حالها
 ولا تسلح حتى اتيك بالثمن قال محمد رحمه الله لا يجيبه القاضي الى ذلك فان
 قال الشفع ان لم اجب الثمن الى ثلثة ايام فانا نرى من الشفعة فلم يجب
 الثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله انه تبطل شفعة ان تسليم

الشفع

فان كان ارضه ورضي المشتري بذلك
 وان كان ارضه ورضي المشتري بذلك

الشفعة اسقاط محض فصح تعليقه بالشرط وقال بعض المشايخ رحمهم الله لا
 تبطل شفعة وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلت الموانع والاشهاد وتؤكد
 ولا تبطل ما لم يسلم بلسانه وكذا الوقال المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك
 فان امكنه احضار الدراهم في ثلثة ايام ولم يحضر بطلت شفعة عند محمد رحمه الله
 ولو ان الشفع احضر الدراهم واثنى دراهم اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل
 الوكيل بشري الدار اذا كان شفيعا قالوا ويطلب الشفعة من الموكل وليس
 كمن اشترى لنفسه وهو شفيع فانه لا يحتاج الى الطلب قالوا الوكيل ان
 الوكيل يقوم مقام الموكل في هذا لا يحتاج الى الطلب لاسيما الاول اعجب
 الوكيل بشرا اذا اشترى في الشفع يطلب الشفعة من الوكيل قال
 بعضهم اذا كان الوكيل سلم الدار الى الموكل لا يصح الطلب منه وهكذا روي عن
 محمد رحمه الله ان الوكيل لا يبقى خصما بعد التسليم الى الموكل وان كان الوكيل
 لم يسلم الى الموكل يصح الطلب منه وهو خصم وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 رحمه الله والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله صح الطلب منه سلم او لم يسلم
 لانه في حكم الحقوق ما قدر لنفسه فكان بمثله المشتري يكون خصما في طلب
 الشفع كما نت الدار في يده اولم تكن رجل اشترى دارا بالكوفة بكرخطة
 بغير عينه فخاصم الشفع الى القاضي يمر في الدار بالكوفة او يمر وقضى القاضي له
 بالشفعة ذكر في النواذر ان كانت قيمة الكربة الموضوعة سواء اعطاه الشفع
 الكربة قضى له القاضي بالشفعة وان كانت القيمة فاضلة فان كان الكربة
 الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى اعلا قيمة فذلك ان الشفع يعطيه حيث
 كان شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفع في الموضع الذي يكون فيه قيمة
 الكربة مثل قيمته في موضع الشرا رجل اشترى ارضا بمائة درهم ورفع منه

حتى

والمشتري

التراب وباع التراب بمائة درهم ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله ياخذ الشفيع الارض نصف الثمن وهو محسوس ذرها يقسم
 الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن
 الشفيع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله لا يطرح عن
 الشفيع نصف الثمن وإنما يطرح عنه حصّة النقصان فلوان المشتري
 كسر الارض بعدما رفع عنها التراب فأعادها كما كانت قبل ان يحضر الشفيع
 قال الشيخ الامام ابو بكر يقال للمشتري ارفع من الارض ما احدثت فيها ثم
 يكون الجواب منه على ما قلنا المشتري اذا سفع الى الشفيع واستعمله شهرافاهله
 ثم رجع الشفيع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفيع اذا اختلفا
 في الثمن كان القول قول المشتري مع يمنه وان اقاما البينة على ما ادعيا
 يقضي بينة الشفيع عند ابي حنيفة في قول ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف
 البينة بينة المشتري هو الشفيع اذا اخذ الدار من البائع كانت عهده على
 البائع وان اخذها من المشتري كانت العهدة على المشتري والشفيع خيار
 الرواية وله ان رد بالعيب وهو بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري
 اشترى الدار على ان البائع يبرئ من كل عيب بها او كان لها عيب علم المشتري به
 ورضي كان للشفيع الا يرضى بالعيب ويرده الشفيع اذا اخذ الدار بالشفعة
 وبني فيها ثم استحققت الدار رجع الشفيع بالثمن على من اخذ منه الدار ولا يرجع
 بقيمة البناء على احد بخلاف المشتري لان المشتري كما يرجع بالثمن على البائع
 يرجع بقيمة البناء ايضا الشفيع اذا وكل رجلا باخذ الشفعة جاز توكيله
 فان قال المشتري بعدما اثبت الوكيل الشفعة انا اريد يمين الشفيع انه
 لم يسلم الشفعة يقال له سلم الدار الى الوكيل واتبع الموكل وحلفه وهو

كالوكيل

كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون ان الوكيل ابراه عن الدين فانه يومر بدفع
 الدين الى الوكيل ويقال اتبع الموكل وحلفه على ما تدعيه رجل اشترى دارا
 بالخيارة ونقد الزبوف وكوزه البائع فان الشفيع ياخذ بالخيارة لا انه
 اشترى بالخيارة رجل اشترى ارضا بمائة درهم وقبضها وحضر الشفيع
 وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري نقد الثمن
 للبائع وهب له البائع منها خمسة بعد ما اخذ المائة درهم فعلم الشفيع
 بالهبة ليس له ان يسترد شيئا من المشتري من الثمن ولو ان البائع وهب
 من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسألة كالحال كان للشفيع
 ان يسترد من المشتري ما وهب له البائع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض
 الثمن حط والحط يلحق باصل العقد وكان للشفيع ان يسترد من المشتري
 قدر ما حط عنه البائع اما بعد قبض الثمن هبته البعض ليس حط بل هو
 تملك مبتدأ فكان له وهب له مالا اخره الوكيل بالبائع اذا باع الدار بالف
 ثم ان الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن مع حطه ويضمن قدر المخطوط لا
 ويبس المشتري عن المائة ياخذ الشفيع الدار بجميع الثمن لان حط الوكيل لا يلحق
 باصل العقد رجل اشترى نصف دارين من الدار وجزا شاعيا منها ثم ان
 المشتري قاسم البائع وحضر الشفيع بان كان القسمة بقضا القاضي فان الشفيع
 ياخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة وليس له ان يبطل القسمة رواية واحدة
 وان كانت القسمة بغير قضاير له ان يبطل القسمة فيه روايتان والصحيح انه لا يبطل
 وله ان ياخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو ان رجلا اشترى دارا وها شفعان
 ولها شفع ثالث ايضا فاقسم المشتري ان ثم حضر الشفيع الثالث كان له ان ينقص القسمة
 بقضا او بغير قضا رجل اشترى دارا ولها شفعان احدهما غائب فطلب الحاضر

الشفعة فقصي القاضي له ثم جاء الشفع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي
 قضى له القاضي لاسر الشفع المشتري لان الشفع الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفع
 الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على ظن انه لا يستحق الا النصف بطلت شفعة
 وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما ما لم يطلب الكل بطلت شفعة في النصف الذي
 الشفعة في النصف بطلت شفعتها لان كل واحد منهما ما لم يطلب الكل بطلت شفعة في النصف
 الذي لم يطلب واذا بطلت شفعة في النصف بطلت في الكل رجل باع دارا وهي في اجارة
 رجل والمستاجر شفعه جاز البيع في حق الباع والمشتري ويتوقف في حق المستاجر
 فان اجاز المستاجر البيع نفذ البيع لزوال ما يوجب التوقف ويكون للمستاجر ان ياخذ
 الدار بالشفعة ويؤخذها لو باع دارا على ان يتكفل فلان بالتمس او بالدرك وفلان
 شفع الدار فتكفل الشفع بطلت شفعة لان الكفالة اذا اشترطت في البيع كان
 تمام البيع بالكفالة فيصير الكفيل بمنزلة الباع اما هنا البيع كان تاما جاز من الباع
 والمشتري فلا يصير المستاجر جريا لاجارة بمنزلة الباع فلا تبطل شفعة ولو ان المستاجر
 لم يجز البيع ولكنه طلب الشفعة فسحا للاجارة رجل اشترى دارا فحضر الشفع فاداد
 ان ياخذ الدار فقال المشتري احدثت فيها البناء وقال الشفع لا بل اشتريتها بمبينة
 كما هي كان القول قول المشتري وان اقاما البينة كان بينة الشفع اولى وكذا لو اشترى
 ارضا فحضر الشفع وفيها اشجارا واختلفا على هذا الوجه فانما يكون القول قول المشتري
 اذا لم يكن مكذبا ظاهرا فان كان مكذبا ظاهرا بان قال احدثت فيها الاشجار اسس لا يقبل
 قول المشتري وان قال اشتريت منذ عشرين يوما واحدثت فيها الاشجار قبل قوله
 اذا بين وقلا لا يكتد به الظاهر وان قال المشتري اشتريت البناء بمائة درهم ثم اشتريت
 الارض بدون البناء ولا ثم اشتريت البناء بعقد اخر فلا شفعة لانه البناء على صار
 مقصودا وقال الشفع لا بل اشتريتها معا في صفقة واحدة في القياس يكون القول

بعد ذلك اوقال
 اشتريت الارض
 م

قول

قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع لان المشتري نكده الشفعة في البناء
 الصفقة بعد قيام سبب الشفعة فاهرا فلا يقبل قول المشتري وقول المشتري وهب
 لي البناء ولا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري وياخذ الشفع الارض بدون
 البناء وكذا لو قال النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفع اشتريت الكل بعقد
 واحد كان القول قول الشفع استحسانا وان اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري
 في قول ابي يوسف رحمه الله لانه هو المحتاج الي البينة وعلى قول محمد رحمه الله البينة
 بينة الشفع واذا ادعى المشتري انه اشترى بكل معا بعقد واحد ادعى الشفع انه
 اشتراه متفرقا كان القول قول المشتري وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار
 بطريقه الي باب الدار ثم باعني ما بقي من الدار بالف درهم وقال الشفع بل اشتريت
 كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت ياخذ الشفع كل الدار غير البيت
 وطريقه ان شأنا له فان حجب الباع هذه البيت كان القول قوله مع يمينه وان صدق
 الباع المشتري فيما قال كان البيت الموهوب له ولا يصدق ان على ابطال الشفعة
 في الدار لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا يطر من حق الشفع بقوله الا ان يتم
 البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شركا في الدار فيتقدم على الجار
 رجل اشترى دارا فادعى الشفع ان المشتري هدم طابقة من الدار وكذبه
 المشتري كان القول قول المشتري والبينة بينة الشفع وان لم يوقت شهود
 صاحب يقضي بالبيت بينهما فصفين لا ستوايهما في الحجة ويقضي ببقية الدار للمدعي
 اقام البينة على شراء كل الدار ولا شفعة لاحدهما على الاخر لانه لم يثبت
 سبق شراء احدهما ولو اختصا في دارين متلاصقتين فاقام احدهما البينة
 انه اشترى هذه الدار بالف منذ شهر واقام الاخر البينة انه اشترى هذه
 الدار الاخرى منذ شهرين يقضي للثاني بشرا الدار الاخرى منذ شهرين

كما شهد شهوده ويقضي له ايضا بالشفعة في الدار الاخرى لان جواره سبق على بيع
 الدار الثانية ولو لم يوقت شهوده يقضي لكل واحد منهما بداره ولا شفعة لواحد
 منهما ويجعل كان البيعين كانا معا ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخر يقضي لصاحب
 الوقت بالشفعة على الآخر **فصل للشفيع ان ياخذ البعض**
اولا ياخذ رجل اشترى ارضا فاجرها من الجار او دفعها مزارعة او كان
 فيها نخيل فدفع النخل معاملة او سامه الجار بعد ما علم بالشراب طلت شفعة الجار
 لان اقدامه على هذه التصرفات بعد العلم منها اذ ضامنه بقرار ملك المشتري
 فتبطل شفعته ولو اشترى نخلا لقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك فلا شفعة
 للشفيع في النخل لانه على كذا لو اشترى النخل ليجدها او البناء لهدمه ثم اشترى الارض
 بعد ذلك كان للشفيع الشفعة في الارض خاصة به ولو اشترى قرية فيها
 بيوت واشجار ونخل ثم انه باع الاشجار او البناء فقطع المشتري بعض الاشجار
 وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الارض وما لم يقطع من الاشجار وما
 لم يهدم البناء وليس له ان ياخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر
 وما هدم من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن **رجل اشترى**
 نفرا باصله ورجل ارض في اعلا النهر مجنبه او للاخر ارض في اسفل النهر
 الى جنبه فلم الشفعة جميعا اصل النهر من اعلاه الى من اسفله وكذا القناه
 صخرية في الارض والبير والعين لانهما من العقارات تسحق بالشفعة وكذا القناه
 مفتوحة في ارض لا ينفصلها ويظهر ما وها في ارض اخرى فخير ان القناه من مفتوحة
 الى مصبها شركا في الشفعة **رجل له نصيب في النهر فهو احق بالشفعة ممن**
يجري النهر في ارضه لان الذي يجري النهر في ارضه جار وصاحب النصب
 في النهر شريك في البيع وكان مقدما على الجار **رجل له ارض كثيرة المون والخراج**

لا يرى

لا يشترىها احدا عما من انسان مع دار له قيمتها الف وخمس مائة وللدار شفيع
 فاراد ان ياخذ الدار بالشفعة ولا ياخذ الارض قالوا ان كانت الارض بحال
 يشترىها احدا من اصحاب السلطان فيقسم الثمن وهو الف وخمس مائة على الدار
 وعلى قيمة الارض وهي القدر الذي يشترىها احدا من اصحاب السلطان فياخذ الشفيع
 الدار بذلك اذ ارض به المشتري وان كانت الارض بحال لا يشترىها احدا
 من اصحاب السلطان ولكنه ينتفع بها ينظر الى قيمة الارض في آخر الوقت
 الذي ذهب رغبة الناس عنها ثم يقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم يكن لها قيمة
 في الحال يعتبر قيمتها في آخر الوقت كانت متقومة وذهب رغبة الناس
 عنها **رجل اشترى دارين في موضعين مختلفين احدهما بالشام والاخرى**
بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفيع شفيعا في الدارين جميعا
 بدار واحدة له او بدارين فانه ياخذ الدارين وليس له ان ياخذ احدا
 الدارين وان اشترى الدارين في صفقتين فاراد الشفيع ان ياخذ احدا
 الدارين كان له ذلك وان كان هو شفيعا للدارين جميعا **رجل اشترى**
خمسين دارا من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة واحدة فاراد
 الشفيع ان ياخذ من الدار احدا قالوا ان طلب الشفعة بحكم الشركة
 في الطريق لا ياخذ البعض فانه يسرق الصفقة من غير ضرورة وان اراد
 الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا البيت الذي يريد احده لا غير كان
 له ذلك والحاصل انه اذا اشترى عقارا في ارضين او بستانين او دارين
 في مواضع متفرقة فان كانت الصفقة متفرقة بان اشترى كل
 دار بصفقة على حدة والشفيع شفيع لها بدارين له او بدار واحدة فاراد
 ان ياخذ بالشفعة احدهما كان له ذلك وان اشترى ارضا بصفقة واحدة فان

كان الشفيع شفيعا لها جميعا
 ليس له ان ياخذ بالشفعة احدها
 صح لکن

لكن ياخذها او يدع وان كان الشئ شفعيا لاحدهما والصفقة واحدة تختلف الروايات
 فيه عن ابي حنيفة رحمه الله في اخر الروايات عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد رهما
 الله فانه ياخذ التي هو شفعها خاصة وكما لو اشترى دارا وعبد اصفقة
 واحدة فان الشفع ياخذ الدار بالشفعة دون العبد هذا اذا كان الشفع شفعيا
 لاحدهما فان كان الشفع لهما جميعا والصفقة واحدة فانه ياخذها او يدع
 رجلا نيا عا دارا مشتركة بينهما من رجل لم يكن للشفع ان ياخذ حصة احد
 معر جانب المشتري لا جانب البايع هـ وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان
 البايع اذا كان اثنين والمشتري واحد كان للشفع ان ياخذ نصيب احد البايعين
 قبل القبض ولا ياخذ بعضه بعد القبض وهذا قول ابي حنيفة الاول واما قوله
 الاخر بعري جانب المشتري على كل حال قبل القبض او بعده سواء كان المشتري
 اشتراه لنفسه او لغيره بالوكالة هـ رجل اشترى دارين لرجلين فليس للشفع
 ان ياخذ نصيب احد الامرين وان اشترى رجلا نيا دارا لرجل كان للشفع ان
 ياخذ النصف ولو كان البايع اثنين والمشتري واحد فطلب الشفع نصيب احد
 البايعين لا يبطل شفعه بذلك وله ان ياخذها كلها مقسومة كانت او غير
 مقسومة والله اعلم **فصل في تسليم الشفعة**
والحيث ابطالها رجل اشترى دارا بباية دينار وقال للشفع اشترى
 هذه الدار بباية دينار فسلم اليه نصفه وادفع نصفه اليك فقال الشفع نعم ان قال فذلك
 يكون تسليم للشفعة وذكر هذه المسئلة في كتاب الشفعة وجعلها على ثلثة اوجه اما ان
 سلم الشفعة بالدرهم او بنت منه بحسبها او ببعضها بغير عينها ان قال سلمت نصف
 الشفعة لك بباية درهم بطلت شفعه في الكل وفي رواية لا يبطل وذكر في الجامع
 ما يدل على تسليم الشفعة في البعض لا يبطل شفعه في الكل فان صالح الشفع

مرفوع

من الشفعة على درهم بطلت شفعه ولا يجب المالد وان صالح على بعض معين من الدار
 صح الصلح ويكون للشفع نصف الدار ويبقى النصف للمشتري ولو ان الشفع قال
 للمشتري وقد اشترى الدار لغيري بالوكالة سلمت شفعتي او سلمت الشفعة
 لك او قال للبايع والدار في يد البايع كان تسليمهما للشفعة ولو قال للبايع بعد
 ما سلم الدار الي المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا وان قال للموكل بالثرا
 بعد ما دفع الدار الي الموكل سلمت لك الشفعة ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال
 اجنبي للشفع سلم شفعة هذه الدار للموكل فقال الشفع سلمتها لك او اعرضت
 عنها لك صح تسليمه قياسا واستحسانا ولو قال الشفع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة
 هذه الدار لك او قال اعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا يبطل شفعه قياسا
 واستحسانا ولو قال لاجنبي سلمت الشفعة للموكل او قال وهبتها للموكل او قال
 اعرضت عنها للموكل لا جلال وشفا عتقك صح تسليمه لا امر وتبطل شفعه ولو
 صالح الاجنبي من شفعه على درهم معلومة كان تسليمه ولا يجب المالد لانه
 لو صالح المشتري من الشفعة على مال بطلت شفعه ولا يجب المالد وهو بمنزلة
 ما اذا صالح الكليل بالنفس للطالب على مال لا يجب وهل يراعى الكفالة
 في رواية ابي حفص براء ولا يبرأ في رواية ابي سليمان رحمه الله ولو ان اجنبا
 قال للشفع اصالحك على كذا من الدرهم على ان سلم الشفعة ولم سلم اليه فقبل
 الشفع لا يجب المالد على الاجنبي ولا تبطل شفعه ولو قال الشفع للبايع سلمت
 لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك شراك بطلت شفعه ولو قال
 لاجنبي سلمت لك شراك بهذه الدار لم يكن ذلك تسليم ولا يبطل شفعه وان
 قال الشفع للمشتري سلمت هذه الدار لك او شفعة هذه الدار ان كنت اشترتها
 لنفسك وقد كان المشتري اشترى لغيره لا يبطل شفعه لانه على التسليم الشفعة

ولو قال سلمت الشفعة
 تسليمه قياسا
 واستحسانا

صح استحسانا
 مرفوع

بالشرط وتسليم

استقاط حتمل التعليق والعلق بالشرط وتسليم بالشرط لا ينزل صريح عند عدم الشرط
ولوان الشفع قال للمشتري سلم نصف الدار بالشفعة فاسلم لك الباقي فابى المشتري
لا تبطل شفيعته هو الصحيح وكذا لو قال الشفع ان اشفيع هذه الدار فسلم لي نصفها
بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري لا تبطل شفيعته ولو ان البايع
والمشتري قال لا للشفع ابن بيتنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم ثبوت
الشفعة بطلت شفيعته قضا ولا سطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال
لغيره اجعلني في حل ففعل ولم يعلم ماله قبله في القضايا براما عليه ولا يبرأ فيما
بينه وبين الله تعالى ولو ان رجلا اوصى بدار لرجل فلم يعلم به الموصى له ومات
الموصى فيبيع دار نجب دار الوصية ثم قبل الموصى له الوصية فلا شفعة للموصى له
الوصية فلا شفعة للموصى له في الدار الثانية لانه لا يملك الوصية قبل
القبول فلا يكون جارا للدار الثانية ولو ان الموصى له مات قبل ان يعلم بالوصية
ثم بيعت الدار الثانية بجنبها فادعى ورثة الموصى له الشفعة في الدار الثانية
كان لهم ذلك لان موت الموصى له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصارت الوصية
ميراثا لورثته فاذا ثبت الملك للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار
واما الخيل في ابطال الشفعة ومنها ما يكون ابطالا اماما يكون ابطالا
لها ان يهب البايع الدار للمشتري ويشهد على الهبة والمشتري يهب الثمن
للبايع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذ لم تكن الهبة بشرط العوض
الا ان هذه الحيلة لا يملك بعض الناس لانهما تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع
كالكاتب والوصى وغيرها ومنها ان يتصدق بالدار على انسان ثم المشتري يملك
المن على البايع وهي الهبة سواء الا ان الهبة للاجنبي يملك الرجوع وفي
الصدقة لا يملك ومنها ان يهب جزا شايعا من الدار ثم يترافعا الى حاكم

ذكر الخصاف رحمه الله تعالى
فيه منها ما يكون تبرعا
عن طلب الشفعة ومنها

ذكره

يرى هبة المشاع فيما حتمل القسمة ليحكم بجواز الهبة ثم يبيع بقية الدار منه
فيكون الموهوب له مقدما على الجار ومنها ان يهب الدار بشرط العوض الا ان
هذا على الرواية التي لا تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض فان اراد
الاياخذ الشفع في ظاهر الرواية ينبغي ان ياخذ الموهوب له الدار لاجزائها
او ياخذ الواهب كل العوض الا اذا نقلا تثبت الشفعة للشفع فان
في الهبة بشرط العوض قالوا انما يثبت الملك للموهوب له اذ قبض
الكل اما اذ لم يقبض لا يثبت له الملك فلا ينقطع حق الواهب ويكون
للمواهب ان يرجع من غير قضا ولا رضا مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى
فيكون هذا كالباع بشرط الخيار للبائع وثمة لا يثبت الشفعة للشفع ما يبيع
حق البايع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة وان كان لا يحتمل
القسمة كالبيت الصغير والحنوت اذا اوهب منها جزا معلوما شايعا
جار عند الكل ولا يكون للجار ان ياخذ الشفعة ومنها ان يشتري
ابنا او لا في صفقة ثم يشتري العرصة بثمن غالي فلا يثبت الشفعة
في البناء لانه نقل ولا يرغب الشفع في اخذ العرصة بثمن غالي فكان
تزهيدا وكذا الوهب البناء بصله ثم اشترى العرصة بثمن غالي
وكذا في الكروم والارض في هذه الفصول اذا اراد الشفع
ان يحلف البايع او المشتري بالله ما فعل هذا فرارا من الشفعة
ان اراد تحليف البايع ليس له ذلك لان تكوله لا يكون حجة على المنة
وان اراد تحليف المشتري وكذلك لانه يدعي عليه شيئا لواقربه
لا يلزمه ومن الجملة ان يشتري سهما معلوما بثمن غالي في صفقة
ثم يشتري الباقي بثمن يسير فلا يرغب الشفع فيما ساع ولا لكثرة الثمن

وبدونه لا يمكنه اخذ الباقي لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما
على الجار ومنها ان يثري الدار ثمن غالت ثم ياخذ البايع بذلك
التمن بده اخر فلا يرغب الشفع في ان ياخذ الدار التمن لكثرة ولا يكون
له ان ياخذها با لبدل الثاني بدل عن التمن لاعتن الدار وذكر الحضاف
رحم الله حيلة لم يروها عن محمد رحمه الله وهو ان يدعي ان الدار
لابن صغير في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يصالح الذي في يده الدار
على ان يدفع اليه مائة دينار ولا يقول انها من مال ابنته على
ان يسلم الذي في يده الدار فجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا ياخذ
الدار بطريق المعاينة الملك لابن دون الاب ان هذا كذب فان اراد
ابطال الشفعة على لا وجه لا يكون كاذبا قال يا امر الاب مملوكا
له ان يشتري الدار من صاحبه لابن صغير لمولاه بالتمن الذي اتفقا
عليه فيشتري المملوك سرا ثم ان المولى يدعي ان الدار لابنه الصغير
ولا يدعي الشراف فيكون صادقا الا ان هذا لا يحلوا عن نوع شبهة لان
الملك انما يثبت للابن بسبب فادعى الاب ملكا مطلقا كان مدعيا
غير ذلك الملك لان الملك المطلق اقوى من الملك بالسبب علما عرفنا ان
القضا بالملك المطلق قضا بالزوايد في القضا بالملك بسبب لا يدخل
الزوايد الشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فذا شهدوا بالملك
المطلق كانت شهادتهم بالاصل والزيادة واختلف المشايخ ان الشاهد
اذا تحمل الشهادة على الملك بسبب ان البايع غضب البيع من المشتري فجا المشتري
بالشهود وامرهم ان يشهدوا بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا
بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا تحمل الشهادة بسبب هل يباح لهم

وضه
م

ان شهدوا

ان يشهدوا بالدين مطلقا هو على هذا الخلاف الحضاف يقول بالجواره ومن حيلة
الحيل ان يقر البايع بحزم معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا يكون
على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر لعين بعين هل يثبت للمشتري الملك
للمقر له بالاقرار قال بعضهم لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا يبيع
من العبد المأذون ولو كان الاقرار من اسباب الملك كان الاقرار تملك كبايع غير عوض
والعبد المأذون لا يملك ذلك ومن الحيل ان يوكل المشتري رجلا بالشرا فيشتري
الموكل ويغيب ولا يكون الموكل خصما للشفيع الا ان هذا يكون على قول محمد رحمه الله
اما على قول ابي يوسف رحمه الله يكون الموكل خصما للشفيع يطلب منه الشفعة فانه ذكر
في المأذون اذا اشتري الرجل دارا وباع من اخر وغاب المشتري الاول ثم جاء الشفع
واراد ان ياخذ بالبيع الاول على قول محمد رحمه الله لا يملك ذلك وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله يملك ذلك وعلى هذا الخلاف العبد المأذون المديون اذا باعه المولى بغير
اذن الغرما وغاب وحضر الغرما لا حضومة لهم مع المشتري في قول محمد رحمه الله
وعلى قول ابي يوسف رحمه الله للغير ان يحاصموا المشتري ومن الحيلة في الشفعة
ان يواحر البايع يوما ليلسه يوما الى الليل بجزء من الدار فبقي اليوم ثم يبيع بقية
الدار من صاحب الثوب فلا يكون الشفعة للشفيع اما في الجزا الاول فلان صاحب
الثوب ملك الشفعة الجرو بالشفعة ولما في بقية الدار فلان صاحب الثوب صار
شريكا في الدار فكان مقدما على الجار ومنها ان يمتد جرم صاحب الدار الذي
ريد شراء الدار بجسر الدار على ان يسقيه فاذا سقاه في ذلك المجلس او في غيره
يملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو يكون اولى من الجار جعل
الاجرة هنا بمنزلة المهر وفي الميسر جعل الاجرة بمنزلة البيع فانه قال لو كانت
الاجرة عبدا فبا عه قبل القبض لا يجوز ولوا استحق العبد الذي هو جرد الدار بطل

العقد والحضاف رحمه الله جعل الاجرة بمثل المهر ومن الحيلة ايضا انه اراد ان يبيع
 الدار بعشرة الاف درهم معها بعشرين الفانم يقبض تسعة الاف وخمسمائة ويقبض الباقي
 عشرة دنانير او اقل او اكثر لو اراد الشفيع ان ياحدها بعشرين الفا فلا يرغب في الشفعة
 ولو استحققت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشرين الفا وانما يرجع بما
 اعطاه لانه اذا استحققت الدار ظهر انه لم يكن عليه ثمن الدار فيبطل التصرف
 كما لو باع الدينار بالدرهم اليه للمشتري على البايع ثم تصادفانه لم يكن عليه
 دين فانه يبطل الصرف ومن الحيلة لا بطل الشفعة ان يقول المشتري
 للشفيع اني اشتريت الدار من فلان بكذا فاسمع منك فاشترى ويقول زدي
 في الثمن كذا وكذا ويقول عاوضني بها دارا اخرى ويقول اني
 اوليكها فاني احببت ان اوليكها بالثمن الذي اشتريتها قال الشفيع قوليتها
 فانه تبطل شفيعته وكذا لو بعث المشتري رجلا يقول للشفيع دل كما ان احببت
 ان اوليكها بما اشتريتها به وليتكها فانه تبطل شفيعته ولو بعث المشتري
 الى الشفيع رجلا فقال للشفيع قد كنت اشتريته من فلان يعني البايع هذه
 الدار قبل شرا هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته لان الشفيع اقر
 ان شرا هذا المشتري لم يصح فلم يثبت به الشفعة وكذا لو قال ذاك الرجل
 للشفيع هذه الدار لك ولم يكن لفلان البايع فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته لانه
 لما ادعى الملك لنفسه فقد اقر بان الشفعة له ولو قال المشتري للشفيع
 اني اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت ان احطك من ثمنها عشرة دنانير
 فقال نعم بطلت شفيعته قالوا انما تبطل شفيعته في هذه الصورة اذا قال
 احط عندك من ثمنها عشرة دنانير واسمع منك بتسعين دينارا اما بدون
 هذه الدار لا تبطل شفيعته ولو اشترى دارا فطلب الشفيع بالشفعة فصالحه

فان
 قال الرجل المبعوث
 للشفيع ان فلانا اشترى
 هذه الدار بكذا ويقول لك
 فان

المشتري

المشتري من ذلك على بيت معين من الدار ليدفعه اليه بخصنه من الثمن ذكرنا
 انه لا يجوز لان خصنه من الثمن ليس بمعلوم وان اراد ان يسلم البيت للشفيع
 وبقي ما بقي من الدار للمشتري يشتري دجل اجني هذا البيت للشفيع باس
 ثم ان الشفيع يسلم الشفعة فيما بقي من الدار فيحصل الفرض لكل واحد منها
 يسلم البيت للشفيع وبقيت الدار للمشتري اذا مات الشفيع بعدما قضى القاض
 بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينقضي الثمن كانت الدار لورثة
 الشفيع لان قضى القاض بالشفعة بمثل المهر والبيع ولو مات الشفيع بعدما اشترى
 الدار كانت ميراثا لورثته ولو قضى القاض بالشفعة للشفيع وطلب المشتري
 من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة الثمن والزيادة من جنس الثمن
 او من غير جنسه نصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لان
 رد الدار على المشتري منزلة الاقالة والاقالة انما يكون بالثمن الاول ولا
 يصح فيها الزيادة وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعدما قضى القاض له
 بالشفعة ان يرد الدار على البايع بزيادة في الثمن ففعل كانت اقالة والاقالة
 كما يكون بين البايع والمشتري بحقوق بين البايع والشفيع لان الشفيع بعدما
 قضى القاض له قام مقام المشتري ويصير المشتري كما لو قيل للشفيع فصح اقالة
 الشفيع مع البايع ويكون له حق الحبس الى ان يستوفي الثمن ذكر محمد رحمه الله
 في الاصل الحيلة في اسقاط الشفعة لم يذكر الكراهة قالوا على قول ابي
 يوسف وقول محمد وهذا بمنزلة الحيلة لمنع وجوب الزكاة ومنع الاستبراء
 على قول ابي يوسف رحمه الله لا يكره وقال بعض مشايخنا تكرر الحيلة
 لاسقاط الشفعة بعد الوجوب لانه احتيال لا بطلان حق واجب وقبل الوجوب
 ان كان الحار فاسقاط يتأذى به لباي سبه قال الشيخ الامام نعمس الائمة

السرخي رحمه الله لا بأس بالاحتياط لا بطلان حق الشفعة على كل حال أمّا
قبل وجوب الشفعة لا شك كما لو ترك اكتساب المال لمنع وجوب الزكاة وبعد
وجوب الشفعة لا يكره الاحتياط أيضا لأنه احتياط لدفع الضرر عن نفسه
لا للاضرار بالغير ظاهر وما ذكر في الكتاب دليل على هذا والله أعلم

كتاب الشفيع

أبواب الكتاب ستة الأول في باحة القتل ومن يسلح قتله من الثاني في الأمان
الثالث فيما يصير به الكافر مسلما والرابع فيما يصير به المسلم كافرا والخامس
في أحكام أصل الردة ونصريات الحزبي والسادس في الخراج والحزبية
أما الأول لا بأس بالقتال في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم
ورجب وترك المداينة بالقتال في الأشهر الحرم فإن كان قوما لم يبلغهم
الدعوة يدعون إلى الإسلام ولا فإن ابواقا تلهم وإن كانوا قوما بلغتهم
الدعوة لا بأس بقتالهم قبل تجديد الدعوة والتجديد أفضل ولا يخرج الرجل
إلى الجهاد الأباذن والدية جميعا فإن أذن أحدها ولم يأذن الآخر لا ينبغي
له أن يخرج ولهما أن يمنعا من الخروج إلى الجهاد إن كان في خروجه
لخدمتها المشقة وإن لم يكن له أبوان وله جدان وحدثان فاذن
له الجدي من قبل الأب والجدي من قبل الأم ولم يأذن الآخر إن كان
له أن يخرج لأن الأب قابم مقام الأب وأم الأم قابم مقام الأم عند
عدم الأم فاعتبر أذنهما لا غيرهما وإن كان أحدا لا يؤمن مسلما والآخر
كافرا فاذن له المسلم بالجهاد ومنعه الكافر إن كان الكافر يمنعه
لشفقته له على الولد لا يخرج الأباذنه وإن كان الكافر يمنعه لأنه
يقا تل أهل دينه لا بأس بأن يخرج غير أذنه وإن أراد الولد الخروج

للجان

بيان أشهر الحرم

للجانة والحج فذكره أبوا كان له أن يخرج إلا أن يكون مخوفا كركوب البحر
وخوف العدو فإنه لا يخرج الأباذنه وإن لم يكن السفر مخوفا لا بأس بأن
يخرج أن استغينا عن خدمته وإن احتاجا إلى خدمته لا يخرج الأباذنه
والمرأة إذا منعت ابنها من الجهاد فإن كان قلبها لا يحتمل ألم الفراق ويتفر
بالاطلاق كان لها أن تمنعه من الجهاد ولا يتم عليها ولا يعتبر أذن المرأة
في خروج الزوج إلى الجهاد وعين وكذلك من يجب عليه نفقته كالبنات
والأخوات والعلمات والحالات والذكور الصغار الزمنى من الكبار
الذي لا حرفة لهم إلا أن تخاف عليهم الضيعة وإن أراد أن يخرج إلى
الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضا الدين فإن لم يكن عنده
ما يقضى به الدين فإنه لا يخرج الأباذن العريم وإن كان بالمالك كنفيل
فإن كانت الكفالة بامرئ مديون فإنه لا يخرج الأباذن الطالب والكفل
جميعا وإن كانت الكفالة بغير أذن المكفول المديون يعتبر أذن
الطالب لا غير لأنه لا حق للكفيل على المديون وإن كان عند الرجل ودائع
وأربابها غيب فإن أوصى إلى رجل أن يدفع الودائع إلى أربابها كان
له أن يخرج إلى الجهاد وإن أراد أن يخرج في طلب العلم بغير أذن والده
لم يذكر هذا في الكتاب وزعم المتأخرون أن له أن يخرج إذا لم يكن السفر
مخوفا واستغينا عن خدمته ولا يقا تل العبد بغير أذن مولاه والمرأة
بغير أذن زوجها ما لم يبلغ النفي فاذن وقع النفي وبلغهم الخبران العدو
جا إلى مدينة من مدائن الإسلام كان للرجل بغير أذن الأبوين عند الخوف
على المسلمين أو على درارهم أو على أموالهم ولا بأس بالعلم الذي لم يبلغ العلم
أن يقا تل عند الفقير إذا طاق القتال وإن كره أبوا وإذا وقع النفي

بالحج عليه نفقته

أن يخرج

غير عوض في قولهم ولا يغادي الحربي مسلم ولا يقاتل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يغادي بالمسلم اذا كان خيرا للمسلمين ولا يغادي بالمال في قولهم ولا باس بالطول ضرب في الحرب لا اجتماع الناس لا بها ليست به ولو لا باس بحمل الاجراس على الخيل مع الحافف اليه بالفارسية بر كسوان لان فيه ارباب العدو ويكنى الجرس في الخيل والابل والجر التي تحمل على الاثقال اما الذي يقاد له بالفارسية دراهمه فذاك لا يسمى حربيا فلا باس به **حربى** وجد في دار الاسلام فيقول انارسول الملك لا يصدق ويكون فيها جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله هو لمن اخذ وان اخرج الحربي كتابا يشبه كتاب الملك يصدق ولا باس بالرجل الواحد ان يحمل على الف من المشركين ان كان يطعم السلام والى كانه يهزم وان لا يطعم اخذها كن لان فيه اهلاك النفس من غير فائدة مسلم وقع في ايدي الكفرة وقرب الى القتل فيقتل له مدعتك قد عتقه للقتل ان كان تخاف انه لو لم يمد عتقه لا يقتل كره له ان يمد عتقه ولو احرق المشركون سفينة في البحر بينها المسلمون ان صبر في السفينة حتى احترق كان في سعة وان القى نفسه في البحر فخرق كان في سعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان صبر حتى احترق ان كان يعلم انه لا ينجا من البحر لا باس وان كان يحسن السباحة ويطمع بان ينجا من البحر كان الواجب عليه ان يلقي نفسه في البحر في قولهم واذا قاتل المسلم المشركين في دار الحرب واخذ منهم اموالا لا باس به وكذا لو باع مسكرا او خنزيرا او درهما بدرهم لا باس به ولا باس بعلم القوان للكفرة ولا باس بان ينش قبره لم يطلب المال

كأن

قتل باخيت من القتلة الاولى لا باس به وان كان يعلم انه لو لم يمد عتقه

واذا فرغ

واذا فرغ ملك اهل الحرب اهل ملكته **للقوم** صاروا ارقاله جاز شرا من منهم وان قهرهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم ويكنى للمسلم الواحد القوي ان يفر من الكافرين وكذا لو فر الما من المائتين في قول محمد رحمه الله ولا باس بان يفر الواحد من الثلاثة والمائة من الثمانيه ولا ينبغي للمسلمين ان يفرروا اذا كانوا اثني عشر الفا وان كانوا اكثر لقوله عليه السلام خير الجيوش اربعة الاف واثني عشر الف عن قلة اذا كلمهم واحد فالحاصل انه اذا غلب على ظنهم انه يغلبوا لا باس بان يفرروا ولا باس بالواحد ان يفر اذا لم يكن معه سلاح من اثنين لهما سلاح وذكر في السير انه رخص الفرار من الزحف اذا كانوا لا يطيقون وعن ابي حنيفة رحمه الله لو اخذوا في مصر او الى بعض جيوش المسلمين لم يكن لهم فرار من الزحف مسلم هرب من العدو واختفى في موضع فاصابه العدو وفساله عن اصحابه لا ينبغي له ان يعلم موضع اصحابه وان اكره بالقتل لان الملك بالقتل لا يباح له قتل المسلم ولا يبرح خصله **فصل في معاملة المسلم** المستامن من اهل الحرب في ديارهم قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري اساري المسلمين منهم فان هذا المأمور مثل التجار في دار الحرب فكل من اخذ منه حرا سيرا ايدهم يشتريه المأمور ولا تجاد وقيمته الحرة لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري بقدر قيمته او بفن يسر فلو اراد المأمور ان يشتري اسيرا فقال له الاسير اشتري في فاشتره المأمور بالمال المدفوع اليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع بما امر به دون غير وهو بخلاف الوكيل بالشرا باكثر مما امر به فانه يكون مشتريا لنفسه ولو ان هذا المأمور يشتري الاسير قال للاسير بعد ما قال له الاسير اشتري بكذا فقال انا اشتريك بالمال المدفوع الي حسبته واشتره كان مشتريا لا كذا

صاروا ارقاله

الاموال جري دخل دارنا بمان وبعه ابنه او ابن غيره من اهل الحرب فباع
 ابن نفسه لا يجوز باتفاق الروايات ويجوز بيع من ولد غيره ولو ان ملك اهل
 الحرب اهدى الى الخليفة ذكر في المجر دانه بطيب للمهدي اليه الا ان يكون
 من محارم المهدي او ام ولد فانهم يعتقون وروي هشام بن الحزني
 اذا اهدى بنته الى الامام فهي حرة وكان لها ان ترجع الى دار الحرب وروي
 الحسن عن ابي حنيفة وابن سماعة عن محمد بن محمد بن الله ان الحزني اذا باع اباه
 او ابنه في دار الحرب لا يجوز فان اخرجته المشتري الى دار الاسلام ملكه
 ان لم يكن بيننا اما ان فالحاصل ان الحزني اذا باع اباه او ابنه في دار الحرب
 من المومن المستامن يكون باطلا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواه
 هشام عن محمد بن سواري الباي جواز هذا البيع اولا يري في قول عامة المشايخ
 منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال ابو الحسن الكرخي
 رحمه الله ان كان الباي الحزني يري جواز هذا البيع جاز والافلا وروي ابن
 سماعة عن ابي يوسف ان الحزني اذا باع ولده في دار الحرب من حزب اخر او من
 مسلم مستامن جاز عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجبر المشتري على الرد اذا خوصم
 في الرد وعند ابي يوسف اذا خوصم في الرد يجبر على الرد عليهم وعن ابو نصر البزنجي
 ان باعه الحزني من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حزب
 اخر و سلم اليه ملكه المشتري وغيره من المشايخ قال لا يباح للمشتري
 ان يشتري وان استراه جاز ويكون رقيقا للمشتري وقال بعضهم ان
 استراه المسلم في دار الاسلام ملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحزني
 ولده في دار الحرب وانفقت الروايات انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ولا
 لم يجز البيع في دار الحرب على قول العامة فان اخرجته المشتري الى دار الاسلام

اختلاف

اختلفت المشايخ فيه قال بعضهم يملكه لان البيع وان بطل فتى اخرج جيرا
 ملكه بالقهر المستدا وقال بعضهم يكون حرا لان الباي لا يملك التعريف
 فيه لا يباع ولا يطبق فلا يملك المشتري وقال بعضهم ان كان الباي يري جوار هذا
 البيع لا يملكه المشتري بالاحراج الى دار الاسلام اخرج طابعا او مكرها وان
 كان الباي لا يري جوار هذا البيع ان اخرجته المشتري كرها ملكه وان اخرج
 طوعا لا يملكه والصحيح ان اخرجها كرها ملكه وان اخرجها طوعا وهو المبيع
 طابع لا يملكه سوا كان الباي يري جوار هذا البيع ولا يري وان تزوج المسلم
 المستامن حربية في دار الحرب ودفع المهر اليها وفي قلبه انه يبيعها اذا
 اخرجها الى دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طابعة فهي حرة
 وان خرجت مكرها فخرج الاسير فهي مرقونة وان اختلفا فقالت
 المرأة خرجت طابعة وانا حرة وقال الرجل اخرجت مكرها وهي رقيقة
 لي ينظر اليها ان جابها مربوطه كائنا بالاسير كان القول قول الرجل وان كان خلاف
 ذلك كان القول قول المرأة فتكون حرة بل من يدعي اهلها الاسلام يصومون ويصلون
 ويقرون القران ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار المسلمون وسبوا فاشترى
 منهم مسلم من تلك السبا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق لم يكن يجوز
 شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الكبار الذكور لانهم لما اقروا بالاسلام
 ثم عبدوا الاوثان كانوا امرتين فجوز استرقاق سائرهم ولا يجوز استرقاق
 كبارهم كالا يجوز من اهل الردة وان كانوا مقرين بالعبودية والرق لم يكن
 يجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملككم السباي جاز بيعهم مسلم دخل دار الحرب
 بامان فاشترى جارية مسلمة او كابية حل له وطيب في قولهم وفي بعض الروايات
 يكره وطيب عند ابي حنيفة رحمه الله وان تزوج هذا المسلم امرأة كابية حل وطيبها

فصل فيما يجوز لامير العسكر

ان يفعل في دار الحرب : اذ اهدى العدو الى امير العسكر شيئا فاد الامير ان يعوض من الغنمة
ان كان العوض مثل هديتهم او زينة عيادتهم بقليل جاز العوض من الغنمة وتكون
الهبة لجميع العسكر بعت امير العسكر في ارض العدو رسولا الى العدو فاجاز امير العدو
لرسول الامير جائزة واخرجها الرسول كانت الجزية للرسول خاصة لان العدو
ملكه اختيار الاعن وهبه ولو ان امير العسكر استاجر للعسكر اجيرا اكثر من اجر
المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه فعل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة عياد
المثل باطلة لان امير العسكر يتصرف بطريق النظر كالتفاضي ولو استاجر القاضى
للبتيم اجيرا بما لا يتغابن فيه الناس فعل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة
باطلة ولو ان القاضى او امير العسكر قال استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي ان اقل
كان جميع الاجير في ماله كالتفاضي اذا اخطا في قضايه كان خطاه عياد المقتضى له وان تعمر
الجور كان ذلك عليه ولو ان امير العسكر استاجر قوما مشاهرة لسوق الفهم والرمال
حيث ساندو ولم يسلحوا كان جازوله ان يزيدهم عما ورما كابدور ما كهم وغنمهم
قدرا ما حمله الاجير لانه اجير وحده ولو قال العسكر لمسلم او دمي ان قتلت
ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لا شيء ولو استاجر ان يقطع روس القتلى من الكفرة
بعشرة درهم فقطع كان له الاجر عشرة درهم لان قتل الكافر طاعة فلم يصح الاستجار
عليه و قطع روس القتل لغير طاعة فيصح الاستجار عليه ولو ان امير العسكر استاجر
مسلم او دمي بالقتل اسيرا كافر ايد بهم لاجب الاجر لما قلناه رجلا بينهما
فرسان ادا احدهما الما ياء واي الاخر لا يجبر الا على الما ياء في الركوب للقتال
في قول ابن حنيفة رحمه الله ولا يستحق واحد منهما سهم فارس

فصل في الامان

230
اذا غن المسلمون دار الحرب اختلفوا انهم يدعونهم الى الاسلام او يقتلونهم من غير
دعوة قال ابو حنيفة رحمه الله الدعوة افضل فان ترك الامير الدعوة وقتلهم
واغار عليهم وسبوا نسائهم واعرق عضونهم جازوا ان يظفروهم واخذوا بهم ولم
يقدروا على اخراجها كان له ان يقتلوا وبهم و يحرق الخوم ويدفن اسلحتهم تحت
الارض فان وقع في قلوبهم ان الكفرة بحدود الاسلحة محرق اسلحتهم وان طلبوا
الامان امنهم فاذا جاءوا بامان يدعونهم الى الاسلام او الى قبول الجزية فان ابوا
ردهم ليامانهم ثم يقتلهم فان امنهم غير الامان امنهم حرم مسلم او امرأ
صح امانه وكذلك امان المريض والشيخ الكبير انما في لانه من اهل القتال بمال
او راي ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان
المسلم التاجر في دار الحرب ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي
اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع المولى للخدمة وقال محمد
رحمه الله يجوز امانه ولا يصح امان الصبي في قول ابن حنيفة رحمه الله حتى يبلغ
وقال محمد رحمه الله اذا كان مراها قاصح امانه ولا يجوز اهل الذمة اذا استقاموا
المسلمون منهم ولا امان المجنون اذا سبى العدو جارية للمسلم وادخلها دار
الحرب ثم دخل سيدها بامان لا محل له ان يعقبها منه وهو يمكن له ان يطأها
لانه يكون نقضا للعهد ولو كان المولى اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها
وياخذ موالهم ولو ان صفا من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال
ونسأ او مستأمنون من المسلمين او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين
ان يرموا الى المشركين ويضرب ويطعن ويقصد بذلك المشركين دون هؤلاء
فان اصاب سهمه هؤلاء قيل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو تفرس المشركون
بالصبيان والاساري لابس بالرمي اليهم ويقصد به الكافرون المسلم وكذا

لو وقف المشركون على سور مصر حاصرة المسلمون مع من ذكرنا جاز الربى اليهم واذا
ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشا قتل الرجال
ان لم يسئلوا سبي النساء والدرية وان شا استرق الكل وان شا تركهم احرارا وضرب
الجزية عليهم وهو في ارضهم بالخيار ان شا ترك الاراضي في ايديهم عندنا ويضع
الخزاج على اراضيهم والجزية على رؤسهم وليس للامام ان يقسم الغنائم في
دار الحرب وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي لا يقسم فان قسمها في دار الحرب
نفدت قسمته في قولهم ولا يملك الغنائم قبل احرار عندنا وعند الشافعي رحمه الله
بلدة وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا الموت واحد من الغنائمين
قبل احرار الغنائم في دار الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة
الغنائمين وعند يورث نصيبه واذا احقهم المدد قبل احرار عندنا يشاركهم
المدد في تلك الغنائم وعند بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل احرار يدار
الاسلام جاز قسمته لانه لما فتحها صار تلك البقعة من دار الاسلام فان قسم
الاراضي والدور واسترق الرجال والنساء والدرية وقسم الكل بين الغنائمين
جاز في قولهم ولو تركهم احرارا وأجر الدور والعقار منهم كل سنة بأجر
معلوم جاز في قولهم ولو وضع الخزاج على ارضهم جاز ايضا والغنيمة التي
يقسم بين الغنائمين يجب فيها الخمس ما يصيب الجيش من المسلمين واما ما اصابها
اثنان او ثلاثة على وجه السرقة اذ دخلوا بغير اذن الامام يكون فينا عند ابى
حنيفة رحمه الله ولا يجب فيها الخمس عنده هو لا يوجب الخمس في يوحى من الكفرة
الا بشرط ان يكون جماعة والثاني دخول دار الحرب باذن الامام وعند صاحبه
ما اصابها اثنان او ثلاثة او اكثر يكون غنيمة يجب فيها الخمس اذن لهم الامام ولم
يأذن قوم من الكفار دخلوا دار الاسلام فحقهم المسلمون وقاتلوهم وظهروا عليهم

لا يشارك المدد كما لا يشا
دكم بعد احرار ولو فتح
الامام وبلدة من صوبه

ان يكون
صم

واخذوا ما كان لهم ثم لحقهم قوم اخرون من المسلمين لا يشا دكم المدد فيما اصابوا وكذا لو
دخل المسلمون دار الحرب وفتحوا بلدة وقصروا اهلها ثم لحقهم المدد لا يشاركهم
المدد ثلاثة لهم حظ في الغنيمة وان لم يقاتلوا احدهم المدد اذ الحق الجيش
قبل احرار الغنيمة بدار الاسلام فانه يشارك الغنائمين عندنا والثاني
اذا مرض او صار مجروحا قبل شهود الواقعة وقبل الطفر ثم طفر او
فانه يشارك الجيش في الغنيمة والثالث اذا اسر الرجل من العسكر
ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير معهم وغنوا ثم خرج
الاسير قبل احرار الغنيمة بالدار كان لهم السهم في الغنيمة وكذا
لو خرج بعد احرار قبل القسمة فانه يشارك العسكر ومن اسلم
من اهل الحرب قبل القتال وقاتل محط الكفار معنا يضرب له السهم
وبجود الانتفاع بالغنيمة قبل احرار بدار الاسلام بغير اذن الامام
منها تناول الطعام عند الحاجة بقدر حاجته ومنها السلاح
ان يستعمله اذ لم يكن سلاح نفسه ثم يرده الى الغنيمة بعد استغنا
وليس الثياب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومنها ركوب الدابة
يركبها ثم يردها بعد الاستغنا وان باع شيئا من هذه الاشياء
لا يجوز بيعه ويرد الثمن الى الغنيمة وان اخرج طعام الغنيمة الى دار
الاسلام قبل القسمة رده الى الغنيمة وان اخرج الطعام وقد قسمت
الغنائم فان كان فقيرا يتنفع به لانه بمنزلة اللقطة ولا شيء عليه ان
كان فقيرا وان كان غنيا وانتفع به بعد الاخراج يتصدق به او يقيمه
ولا بأس بان يدهن برئت او سمن من الغنيمة او يدهن دابته في دار الحرب
يباح له ذلك كما يباح اكله وان لم يكن ما كولا كدهن البنفسج ليس له ان

ينتفع به في دار الحرب وعليه رده إلى الغنمة لأنه بمنزلة التيطيب ولا يأخذ سلاح الغنمة
وفرس الغنمة مع سلاحه وفرسه لأنه لا ضرورة إلى الانتفاع بالغنمة وإذا أخذ الغارز شيئا
من المباحات لا يكون يابداً إذا كان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك
والكتر والمعدن والخشب يكون ذلك غنمة ويجب فيه الحس وإن لم يكن له قيمة فهي لمن أخذ
ولا حرج فيه أنه بمنزلة الماء والهدى والتراب إذا لم يكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله قيمة
كالخشب ونحوه وعمل من آلة ونحوها فإنه يرد إلى الغنمة إذا لم يكن الصنع متقومة
لأنه ماله متقوم في نفسه بخير عمل وإن لم يكن للمأخوذ قيمة فعل منه شيئا كان العمل له لأنه
صار ماله لا يجعله فلا يكون غنمة وإن تلف في دار الحرب من الغنمة ماله قيمة لا حرج عليه
لأنه لا يتأكد فيها حق الغائبين قبل الإحراز بدار الإسلام فيكون بمنزلة مال الحربي
ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المأول والعلف وإن تلفوا ذلك لا حرج عليهم وما يجوز
الانتفاع به للمجاهدين عند الحاجة يجوز لصبيانهم الذين كانوا معهم ولبناتهم اللاتي
يكن معهن مداواة المرضى والجرحى وبإباحة لرقبتهم أيضاً وأما الأجير للخدمة
لا بإباحة له أن يأكل شيئاً من الغنمة فإذا ادخ الغارز غنم الغنمة أو بقرها للأكل
عند الحاجة رد جملتها إلى الغنمة لأن الجمل ليس يأكل ولا من العلف فإذا
خرجت سرية بغير تنفيل الإمام أو خرجوا في طلب العلف فما أصابوا يكون غنمة يجب
فيه الحس ولا يحض السرية وكذا لو قتلوا كافر أو قتلوه يكون غنمة ولا تختص بها القاتل
عندنا وسحب التنفيل للإمام وأمير العسكر فإن نقل الإمام أو أمير العسكر وجعل له
شيئاً من الغنمة التي وقعت في أيدي الغائبين لا يجوز وإنما يجوز التنفيل بما كان قبل الإصابة
وإذا نقل الإمام قال ما أصاب شيئاً فهو له فأصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان
له خاصة لا يجب فيه الحس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فما أصاب له
يكون ميراثاً عنه ولو قال من أصاب جارية فهي له فأصاب رجل منهم جارية واستبرأها بحضرة

ط

في دار الحرب لا يحل له وطئها في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد بن حنبل له وطئها ولو قال
من قتل قتيلاً فله سلبه قتل المسلم كما فرأى له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجه
وما عليها من الألات وثياب المقتول وما معه من ماله في جيبه أو على وسطه أو دابته
وما عدا ذلك فليس سلب وكذلك ما كان مع علامه على دابة أخرى فليس سلب ويجوز
التنفل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك وإن قال المنفل من أصاب فله الربع
أو النصف كان ما قال ولا حرج فيما سمي له وإن بقي شيئاً مما لم يسم له ففيه الحس والربعة
أخماسه لسائر الغائبين يشرك فيها المنفل ولو قال من أصاب شيئاً فله المرح أو
النصف بعد الحس يجب الحس فيما سمي له **فصل في قسمه الغنائم**
ينبغي للامام أن يدفع من الغنمة حصة ويقسم هذا الحس على ثلاثة أسهم للثلاثي والمساكين
وإن السبيل وإن صرف الحس إلى صنف واحد من الأصناف الثلاثة جاز عندنا
وكان لرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خمس الحس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته
وعند الشافعي رحمه الله لم يسقط ويكون للامام عنده وسهم ذوي القربى لعله
للفقر جاز ثم يقسم الأربعة أخماس بين الجند ولا ينبغي أن يقسم قبل الإحراز
بدار الإسلام فإن قسم نفرت قسمته عند الكل فإن كانت الغنمة من الثقيل
فلم يجد الامام محمولة ينقلها فقسها بين الجند جاز يعني يقسم بينهم ليحملوها
ثم قسمها بدار الإسلام فإن لحقتهم المدد في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والأحرار وشا
في الأحرار شاركهم في الغنمة ولا يشاركهم بعد الإحراز ولا يسقط مشاركة المدد
إلا بثلاث أحدها أحرار الغنائم بدار الإسلام والثاني قسمة الغنائم بدار
الحرب والثالث أن يبيع الامام الغنمة في دار الحرب فإن المدد لا يشارك
الحس في الثمن إذا أخذ المسلمون غنمة فلم يجوزوها حتى عليهم العدو وأخذوا
الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكرا خروا أخذوها من العدو وكانت الغنمة للآخرين

ذلك

دونا الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الاخيرين دون الاولين
 الامام اذا قسم الغنمة ودفع الاربعة احماس الى الجند وهلك الحسن في يد سلم الجند
 ما كان في ايديهم وكذا الودع الحسن الى اهلها وهلك الاربعة احماس في يد سلم الحسن
 لاهله وهذا كالتقاضي اذا عزل الثلث للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك
 كان الهلاك على المساكين ولو اعطي الثلثين للورثة او الثلث للمساكين وهلك الباقي
 فهلك من صاحبه خاصة ولو ان الامام اودع بعض الغنمة الى بعض الجند
 قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئا واذا اراد الامام قسمة
 الغنائم بين الغانمين يضرب للفارس سهمين منهم سهم له وسهم لفرسه العربي
 والبراديين فيه سوا وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي رحمهم الله وقال ابو يوسف والشافعي رحمهم الله يضرب للفارس
 ثلثة اسهم وفي قول ابي حنيفة وزفر رحمهما الله لا يسهم لكثر من فرس
 واحد وقال ابو يوسف رحمه الله يسهم لفرسين ومن دخل دار الحرب فارسا
 ثم نفق فرسه وقاتل را جلا كان له سهم الفرسان عندنا وعند الشافعي وجم
 الله اذا مات فرسه قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم الفرسان وان قتل انسان
 فرسه قبل شهود الواقعة فضمنه القيمة فهو فارس وان غضب غاصب وضمنه
 القيمة فهو راجل ولو باع فرسه بعد دخوله دار الحرب قبل اصابة الغنمة
 فله سهم راجل ولو باع بعد الغنمة فله سهم فارس وكذا لو اخرج فرسه
 او وهبه او اعاره وقاتل را جلا فهو راجل وان استعار فرسا وجاوز دار
 الحرب وقاتل فله سهم الفرسان وكذا ان استاجر فرسا ودخل دار الحرب وقاتل
 فله سهم الفرسان ولو دخل الحرب را جلا ثم اشترى فرسا او استعاره او
 وهبه له وقاتل فارسا فله سهم راجل وقال الحسن رحمه الله اذا دخل دار الحرب

را جلا ثم اشترى فرسا او وهبه له او استاجر او استعار وقاتل فارسا فله
 سهم فارس ولو غزا المسلمون في السفر ومعهم فرس لمن كان له فرس فله سهم
 فارس وهذا ما لو كان في البر سواء **فصل فمن يصلح لامارة الجيش**

ينبغي للامام ان يوزع على الجيش من كان جنيرا بامور الحرب وتديرها من العرب
 او من الموالي واذا ولاهم اميرا فامرهم الامير بشي لا يدرون انهم يفتقون به ام لا
 كان عليهم طاعته مالم يامرهم بالمعصية او بما يكون فيه الهلاك ومنهم من يقول
 فيه النجاء فعليه طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفقوا الاكثر ان فيه
 الهلاك فيجوز ان يتبع راي الاكثر ولو ان الامام كتب الى امير العسكر انا ولينا
 فلانا وامير العسكر يكون اميرا على حاله يجوز امره ولا يكون الثاني امير العسكر
 قبل ان يصل الى العسكر ولو كتب اليه انا قد عزلناك فوصل اليه الكتاب
 او لم يصل فانه يصير معذولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصر انا
 ولينا فلانا كان للاول ان يصل بهم الجمعية مالم يحضر الثاني ولو كتب
 اليه انا عزلناك فوصل اليه الكتاب ليس له ان يصل بالناس

فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولى اهل الحرب على اموالنا وحرزوها بدرهم ملكوها عندنا فان ظهر
 المسلمون بعد ذلك عليهم فوجد المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شئ وان
 وجد بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من دوات القيم اخذ
 بقسمته ان ساوان كان مثليا لا يأخذ بعد القسمة فالشراء مسلم منهم
 في دار الحرب درهم واخرجوا الى دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان ساوان
 وهبه العدو لمسلم اخذ المالك القديم بالقيمة ان ساوان ولو ابنيهم لو
 المسلم الى دار الحرب ثم طار المسلمون عليهم فان المالك القديم ياخذ قبل القسمة

غالبا وان اختلفوا في ذلك
 منهم من يقول فيه الهلاك
 هم ومنهم

وبعدها بغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه يأخذ بعد القسمة
 بالقيمة ولو ابتاع الكاتب أو أم الولد أو المدبر اليهم ثم ظهرنا عليهم أو اشتري
 رجل منهم أخذ المالك القديم بغير شيء على كل حال وفي الحزب إذا اشتراه رجل
 منهم بأمر رجعت المشتري عليه الثمن بمنزلة ما لو فداه ولو اشتري للمسلم العبد
 المأمور منهم بخر أو خنزير أخذ المالك القديم بغير شيء ان يشاء كما لو ملكه
 بالهبة وإن اشتراه مسلم منهم وأخرجه إلى دار الإسلام وباعه من آخر
 كان للمالك أن يأخذ من الثاني بالثمن الثاني وليس له أن ينقض البيع ويأخذ
 من المشتري الأول بالثمن الأول ولو أن المالك علم بأخراج مملوكه من دار
 الحرب فلم يطلب شهر إلا سقط حقه وعن محمد رحمه الله أنه يسقط وإن مات
 المولى المأسور منه بعد أخراج المشتري كان للورثة أن يأخذوه على قول
 محمد وليس للورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف ليس للورثة أن يأخذوه
 ولو اشتري الجارية المأسورة من العدو فأخرجها إلى دار الإسلام ثم أضرها
 العدو وأخرجها بدارهم ثم اشتراها رجل آخر منهم وأخرجها إلى دار الإسلام
 كان للمشتري الأول أن يأخذ من المالك القديم حتى لو لم يأخذ المشتري الأول
 من المشتري الثاني لا يكون للمالك القديم أن يأخذ وان أخذها المشتري
 بالثمن الثاني كان للمالك القديم أن يأخذها من المشتري الأول بالثمن الأول وهو
 له إذا وهب الهبة من غير أن يكون للهبة الأول أن يرجع في الهبة فإن استوبا
 العدو على أموالنا فظهر المسلمون عليهم قبل الأحرار بدارهم واستردوا الأول
 فإنها تكون لما لكم بغير شيء ولو أسرا الحر في عبدا مسلما فأحرز بدار الحرب
 فاعتقه أو دبره أو كاتبه جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا
باب ما يكون أسلاما من الكافر وما لا يكون

ظ

الوثني أو الذي يقربو حداينة الله تعالى إذا قال لا اله الا الله يصير مسلما حتى لو رجع
 عن ذلك يقتل ولو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فإن قال
 أنا أردت به أنا مسلم وأنني على الحق لم يكن مسلما واليهودي والنصراني إذا قال
 لا اله الا الله لا يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله لأن اليهود والنصارى
 يقولون بوحداينة الله تعالى إلا أنهم ينكرون رسالة النبي صلى الله
 عليه وسلم فلم يقرب رسالته لا يصير مسلما قالوا واليهود والنصارى
 اليوم بين ظهراني المسلمين إذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لا يحكم بأسلامه حتى يتبرأ عن دينه
 أن كان نصرانيا يقول أنا بري من النصرانية وأن كان يهوديا
 يقول أنا بري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في الإسلام لأن من
 اليهود يقولون برسالة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم يقولون
 كان رسولا في العرب لا إلى بني إسرائيل ولا يصير مسلما بقرائه برسالة
 وبوحداينة تعالى حتى يتبرأ من دينه ويقر أنه دخل في الإسلام ولو
 قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم بأسلامه
 لأنهم يقولون المسلم من يكون منقادا إلى الحق مستسلما ونحو على
 الحق فإن قال أنا مسلم يسأل عنه أن قال تركت النصرانية
 أو اليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلما حتى لو رجع
 بعد ذلك يقتل وإن قال أردت به أنا مستسلم وأنا على
 الحق لم يكن مسلما فإن طلق لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة فلا يسأل
 بمسلم وعن الحسن بن زياد رحمه الله إذا قال الرجل الذي أسلم فقال أسلمت
 كان أسلاما لأنه خاطبه بجواب ما كلفه الله به فيكون أسلاما ولو قال

مع المسلمين كان مسلما وإن مات
 قبل أن يسأل عنه وقبل أن يصلي
 بجماعة صوابه

اليهودي والنصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت من اليهودية ولم
يقبل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه
لاحتمال ان يكون مبرأ من اليهودية داخل في النصرانية وان قال مع ذلك دخلت
في الاسلام لحسد حكم باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهود دخلت في
الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقبل تبرأت عن اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام
اقرار منه بدخوله في الاسلام اما المجوسي اذا قال اسلمت او قال
انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لا أنفسهم وصف الاسلام بل يدعون به
شيئمة فيما بينهم **كافرا** لم يقرب بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين جماعة يحكم
باسلامه وروي داود بن رشيد عن محمد رحمه الله يكون مسلما اذا
صلى الى قبلة المسلمين وقال الناطق رحمه الله صلى الكافري وقتها جماعة
او وحده متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها
لا يصير مسلما ولو صلى الجمعة معناه يكون مسلما ولو اقر بتركه بمسلم وصلى خلفه
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحكم باسلامه ولو ام الذي
المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على كافر انه صلى معنا صلاة واحدة
في جماعة صلاتنا واستقبل قبلتنا قال الناطق رحمه الله جعلته مسلما
قالوا كان اماما او غير ذلك وان شهدوا انه كان مودنا ويقيم قال
جعلته **قائما** كان اماما مسلما كان الاذان منه في الحضرة او في السردوان
قالوا سمعنا يؤذن في المسجد قالوا لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يؤذن في المسجد
وان قالوا ابناء يصلي سنة ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت صلاتي
لا تقبل شهدتهم حتى يقولوا صلاتنا واستقبل قبلتنا وعن بعض
المشايخ اذا اذن الكافر في وقت الصلاة يصير مسلما كذا الوصل في صلاة في وقت الصلاة

حتى لو انكر يصير مؤثما حتى
لو صلى وحده لا يحكم باسلامه
مدر

في جماعة

بجماعة وان اذن في غير وقت الصلاة لا يصير مسلما وان صام او حج او ادى الزكاة لا يحكم باسلامه
في ظاهرها الرواية وروي داود بن رشيد رحمه الله ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون
ان راوه فحقيقا للحرام ولي وشهد الناسك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهد الناسك
ولم يلب لم يكن مسلما وان شهدوا واحد وقال رايته يصلي في المسجد الاظم في جماعة وشهدا اخر
وقال رايته يصلي في مسجد كذا يقبل شهادتهما ويجبر على الاسلام واذا قال الوثني اشهد
ان محمد رسول الله يكون مسلما كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال انا مسلم
او قال انا على دين محمد او قال انا على الاسلام طاهرا وبنا الاسلام على الطاهره كافر
لكن اخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن
صبي وقع من الغنمة في سهم رجل في دار الحرب او بيع منه ومات يصلي عليه لانه يصير مسلما
حكما بقوله المولاة وان سبي الصبي او الصبية فأتى دار الحرب فهو على دين ابويه وان دخل
دار الاسلام فان كان معه ابواه او احدهما فهو دينهما وان مات الابوان بعد فهو على ما
كان وان لم يكن معه واحد منهما حتى دخل دار الاسلام يصير مسلما تبعا للدار والموالي
ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلما باسلامه وكذا الواسم اخذ
الابوين في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعد ذلك من دار الاسلام الحرب وصار في دار
الاسلام كان مسلما اسلام الصبي العاقل صحيح عنده حتى لا يرت من اقارب به
الكفار ويصلي عليه اذ مات وتبين منه امراته المجوسية وارتداد به ارداد احسانا
في قول ابي حنيفة ومحمد الا انه لا يجبر على الاسلام على احسن الوجوه ولا تقبل حربي اسلم
في دار الحرب ولم يعلم بالشرايع كالصلاة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات
لم يكن عليه قضا الصوم والصلاة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذ مات ولو اسلم
في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه القضا استحسانا ذكره محمد في صلاة الاصل

باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون

اذا قال العدو لمسلم تكفرون والا لاقتلتك فخاف القتل على نفسه فوسعه ان يجري كلمة
الكفر على لسانه اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولو قيل للمسلم اسجد للمسلم والاقتلتك لا بأس
بان يسجد للملك سجود التمتة والتعظيم لسجود العباد لان سجود التعظيم يكون كقراعه ذلك
بامر الله تعالى للملائكة سجود والادم عليه السلام ولا الله يا من احدا بعبادة غيره وكذلك
اخوة يوسف سجود واليوسف عليه السلام مسلم عاينهم بالقدسية حادي جازي
مكافري استاماد اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لم يكن
ذلك كفرا وذكر محمد رحمه الله في السير اذا كان داخل المسلم خشية في الكافر الاسير حتى لا
يمكنه التكلم بالاسلام قال محمد رحمه الله قد اساء ولم يقل كفرا قال الله تعالى واشدد على
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم رجل حلف وقال والله ما فعلت كذا
وهو يعلم انه فعل اختلف المشايخ فيه عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله وجد
رواية في هذا انه يكفر وكذا الوصل مع الامام الى غير قبلة عمدا وحدث فيه رواية
انه يكفر وقال بعضهم اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه فعل لا يكون
كفرا والاول اصح ولو قال الله يعلم اني فعلت كذا فاسه غير عالم وقد كان فعل ذلك
ويعلم به قالوا يكون ذلك كفرا وهذا فحش من الاول وان قال مسلم هو مجوسي ان كنت
فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اختلفوا فيه ايضا على الوجه الذي ذكرنا ولو وصل
بغير طهارة عمدا قال الصدر الشهيد حسام الائمة رحمه الله يكون كفرا في الصلاة الى
غير القبلة عمدا لا يكون كفرا وقال شمس الائمة الحلو اني رحمه الله يكون كفرا عند
اكثر المشايخ قال وهكذا روي عن علي بن يوسف وابي حنيفة في النوادر وقال في ظاهر
الرواية لا يكون كفرا قال رضي الله عنه وانما اختلفوا اذا لم يكن على وجه الاستخفاف
بالدين ان يكون كفرا عند الكل اذ القن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان
على وجه اللعب وكذا اذا امر الرجل امرأة الفيران ترتد وتبين من زوجها يصير كافرا

هكذا

هكذا روي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمهما الله ان من امر الرجل ان يكفر كان
الامر كافرا كفرا لما مور او لم يكفر وقال لفقير ابو الليث رحمه الله اذا علم الرجل
رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وامره بالارتداد وكذا فيمن علم المرأة كلمة
الكفر انما يصير هو كافرا اذا امرها بالارتداد لانه رضي بكفرها لما مور ومن
رضي بكفر الغير يصير كافرا رجل ضرب امراته فقالت لست بمسلم فقال
هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله لا يصير
كافرا بذلك فقد حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال
لا يكون ذلك كفرا لان قول الناس ليس بمسلم معناه ان افعله ليس من افعال
المسلمين قال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله اذا لم يكن ذلك كفرا عند
بعض الناس فقله هب اني لست بمسلم ابعد من ذلك قال اذا طالت المشاجرة
بين الزوجين فقال الرجل لامرته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة بحجة
لا اخافه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الزوج عاتبا
على معصية ظاهرة وتكوفها من الله تعالى فاجابته بهذا نصير مرتدة وتبين من
زوجها وان كان عاتبا لا يخاف منه من الله تعالى الا ان يرد ذلك الاستخفاف
فتبين من زوجها رجل اراد ان يضرب عبده فقال له ذلك الرجل الاخاف
الله تعالى فقال لا روي عن محمد رحمه الله انه سئل عن هذا فقال لا يكون
كافرا لان له ان يقول التقوي فيما افعل وان كان راء على معصية فقال
له الاخاف الله تعالى فقال لا يصير كافرا لا يمكنه التاويل وكذا اذا قيل
لرجل الاخشى الله تعالى فقال في حاله الغضب لا يصير كافرا رجل قال
هو يهودي ونصراني او برقي من الله تعالى ومن الاسلام ان فعلت كذا كان
مينا فان باشر الشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه وكذا لو حلف على امر باض

بان قال هو يهودي ونصراني او برقي ثم الله تعالى او من الاسلام ان كنت فعلت
ذا المس وكان فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل او لم يفعل لم يصير كافرا عند
الكل وان كان يعلم انه فعل ذلك هل يصير كافرا قال اكبر المسامحة انه يصير كافرا
وقال سمس الامة السرخي رحمه الله الاصح ان كان الرجل يعرف ان هذا يمينا لا يكون
كافرا الا في الماضي ولا في المستقبل ولا يكفر وان كان جاهلا او عنده انه كفر ففي
الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط يصير كافرا لانه اذا باشر
الشرط وعنده انه يكفر فقد رضي الكفر والمرضى بالكفر كفر **رجل** كفر بلسانه
طائعا وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عنده الله تعالى مومنا **رجل**
قال استقبلني امرأ اردت ان اكفر يصير كافرا **رجل** قال لغريم بالفارسية كركي
ارمن له مومي كى قالوا ان اراد به نصح ذلك الفعل لا يكفره **رجل** قال للمودن
حين اذن كذبت يصير كافرا **رجل** قال اني احتاج الى كثر المال الحرام والحلال
عندي سوا الاحكام بكفر **سکران** ضرب امرأته فقالت مومنان سي كه
مرا حس مى موى قال لا ثم طلقها قلت فالواقع الملائكة لانه ان لم يكن سكرانا
فالملائكة واقع وان كان سكرانا فردة السكران لا نصح استحسانا فيقع الملائكة
على دل حاله امرأه قالت لزوجه ان لم تطلقني تجسست تصير مرتدة وهذا
اذا ارادت الحال لانها لما ارادت الحال فقد باشرت الكفر وعن بني نصرين
ابى سلام امرأه قالت لزوجه طلقني والا كبرت قال جدد النكاح بنصراني
اسلم فان ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الى هذا الوقت حتى ارث منه ن
يصير مرتدا لانه تمنى الكفر وذلك كفر **رجل** قال لغريم صلى المكتوبه قال لا
اصليها اليوم اختلفوا فيه ذكر الناطقي رحمه الله عن محمد رحمه الله انه قال
قول الرجل لا اصلي احتمل وجوها اربعة احدها لا اصلي فقد صليتها والثاني لا

اصلي يقولك فقد امرني من هو خير منك والثالث لا اصلي سفاوحاه فني هن
الوجوه الثلاث لا يكفر والرابع لا اصلي وليس تجب على الصلاة ولم امر بها معني
بحود الها فيصير كافرا قال الناطقي رحمه الله فقال على هذا اذا اطلق وقال لا اصلي
لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل **رجل** مات غلامه فخرج فقال يا رب تاخذ من له
واحد ولا تاخذ من له عشرين وانا في جمع المال اجتهد فكان له ياخذ قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله رجلا ولا يصير كافرا لانه لم يصف الله تعالى
بالظلم لان الظلم باخذ ما ليس له والدنيا والاخرة لله تعالى امرأة مات ولدها
فقالت هين بكى دادي باره من سيدي قال الشيخ الامام الزاهد الهالكفر فان الله
تعالى ما اعطى و الله تعالى ما اخذ **مريض** مند مرضه واستد عليه فقال ان فتوتني
مسما وان شئت فتوتني كافرا قال غير واحد من العلماء يصير مرتدا وكذا الرجل
اذا ابتلى مصيبات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فماد انتعل ايضا وما ذابني
لم بفعله وما اشبه ذلك من الالفاظ اجاب هذا التاويل وقال بانه يكفر قيل لو ان
هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه من غير قصد
فلا يصدق **رجل** قال ياخذ اي زوري مومن فراخ كن يا مادان من روده لن
يا مومن حورمكن قال ابو نصر الدوسي رحمه الله يصير كافرا بالله تعالى لان الله
تعالى لا يشب الى الجور ومن فعل ذلك فقد كفر قيل لامرأة توحده سدا الى فقالت
لا فقال بعضهم ان ارادت انها لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتبة
لا يصير بها وان ارادت انها لا تعرف وحدانية الله تعالى لم تكن مومنه فلا يصح نكاحها
اذا تمنى الرجل لبني من الانبياء ان لا يكون نبيا فالو اراد به لو لم يبع نبيا لا يكون
خارجا عن الحكمة لا يكون كافرا وان اراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا ولو قال
بالفارسية الرجلان يهر يودي موسى يروى لو اراد به انه لو كان رسول الله لو

شئت
صم

لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لو امرني الله بامر كذا وكذا لا افعل او قال لا او من به او
قال لو امرني الله تعالى بغير صلوات لا افعل او قال لو كانت هذه القبلة في هذه الناحية
لم اصل بان كافراني جميع هذه الكلمات اذ اعاب الرجل النبي عليه السلام شعير فقد
كفر وعنه ان حفص الكرمي رحمه الله من عاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعره من شعرا
فقد كفر وذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقال حن النبي صلى الله
عليه وسلم ذكر في نواد الصلاة انه كفر وجوز ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم
وعنه ابن مقبل رحمه الله من انكر نبوة الخضر عليه السلام وذا الكفل وقال كل من جمع
الامة على انه نبي لا يضره من محمد نبوه ومن زعم ان الموعودين ليستا من القران ذكر
في النوازل انه لا يكون كفرا ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرام الجور ابوبكر
البخي رحمه الله لا يكون كفرا لان المحركات حلالا في الاصل وكذا الربا ونكاح
المحارم ولو تمنى ان الله تعالى لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه لا يكون كفرا
قال الشيخ الامام ابوبكر البخي والشيخ ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله انه لا
يكون كفرا اذا انوي انه لا يمكنه اد احقوقه ولو تمنى ان لا كل فوق الشبع لا يكون
حراما كان كفرا لان باحته لا يليق بالحكمة ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله
تعالى عذابا علينا ان نوي ان طاعتها مشقة علينا لا يكون كفرا او قال لو لم يفرض الله
هذه الطاعات هه علينا كان خيرا لا يكون كفرا ان ناول ذلك وتاويله
ما قلنا ولو تمنى انه لم يحرم الزنا او الظلم او القتل بغير حق او اللواط
قال الشيخ الامام ابوبكر البخي رحمه الله هو كفرا لان اطلاق هذه الافعال
خروج عن الحكمة والعدل **ن** رجلان اختصما في شئ فقال احدهما لصاحبه
ما ان الزانية وهرة حد اي لاس نام لست وكان اسم المشتم محمد قال
الشيخ ابوالقاسم لم يكن كفرا لان اوهام الناس لا صرف الى النبي عليه السلام فلم يكن

كفر

كفرا اما لم ينوم **ن** رجلان بينهما خصومة فقال احدهما لصاحبه سددان به وباسا
روما حد اي حك كن قال لربم لا يكون كفرا ولو قال سوا حد اي حك كن
قال بعضهم يكون كفرا واليه مال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رحمه
الله وقال الشيخ الامام محمد بن حامد رحمه الله لا يكون كفرا قال والاخطا
تجد يد النكاح ولو ان رجلا طالب رجلا حتى وقال بالفارسية الروي
حد اي چهار است اروي لسام قال الشيخ ابوالقاسم يصير مرتدا لانه ادعى انه
عبد الله تعالى وقال بعضهم لا يكون كفرا لان المراد من هذا الكلام في العرف
التهويل دون التحقيق ولو قال الرجلان سعا مراست اروي لسام لا يكون
كفرا لان النبي صلى الله عليه وسلم طالب باذا الحق وتسوي منه رجل قال
لغير اعطي حتى والا احدثك يوم القيمة قال المحاطب كحماوي دارا راسوهي
قال الشيخ الامام ابوبكر البخي لم يكن هذا كفرا رجلا نكاحا فقال
احدهما الله تعالى حكم بيني وبينك وقال الاخر بالفارسية حد اي حاكمي براسا
قال ابوالقاسم رحمه الله يصير مرتدا لان الله تعالى حكم بين عباده جميعا القوي
والضعيف والشريف والذليل في حكم واحد **ن** رجل وضع ثيابه في موضع
فقال سلمتها الى الله تعالى فقال له غير سلمتها الي من لا يمنع السارق لا يصير
كفرا **ن** رجل بينه وبين عرمة خصومة فقال رجل حكم حد اي حس است
فقال الاخر من حكم حد اي جهدا قال ابوالقاسم رحمه الله هو كفرا لانه
استخفاف بامر الله تعالى **ن** رجلان بينهما خصومة قال احدهما لصاحبه
ما يعلم روم فقال الاخر من علم حه دام قال ابوبكر القاضى بكفر المجيب
لانه يكفر استخف بالعلم **ن** رجلان بينهما خصومة فجا احدهما خطوط الفقه
والفتوي فقالا كضم ليس كما افنوا او قال لا اعلم بهدوما من عرض الناس كان

ابوبكر

عليه التعزير رجل قال قصعه تريد خير من الله تعالى قال لا يكون كفرا
لانه يراد بهذا ان هذه نعمة من الله تعالى رجل قال لعالم امر الحمار
في علمك ان اراد به علم الدين كان كافرا رجل قال الرماد وروح في كوس
حداي وروح في كوند لا يكفر لان المراد بهذا ان الله تعالى لا يكذب
رجل قال في غضب لامرأته ان روسي له براراد وان يعادروا كست وان
حداي كه سراديد قال بعضهم يكون كفرا وسيل ابوانضر الله نوسي رحمه الله عن
هذا فامل في هذا اياما ولم يحب قال رضي الله عنه الظاهر ان يكون كفرا
رجل قال لامرأته يا كافره فقالت انا كافره فطلقني قال الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذه رده وجبر على الاسلام ومجديدين
النكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته بغير سهود فقال للرجل
حداي وسع امر العاه لدم قالوا يكون كفرا قالوا لانه لعقد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب حين كان يعلم
في الاحياء كيف بعد الموت رجل قال انا علم المسرفات قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له
ان قال هذا القائل انا اخبر باخبار الجن انا في ذلك قال هو ومن صدقه
يكون كافرا يا الله لقوله عليه السلام من اتى كاهنا فصدقه فيما قال
فقد كفر بما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله تعالى لا الجن ولا الانس
يقول الله في الاخبار عن الجن فلما خربت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب
ما لبثوا في العذاب المهين رجل قال اني اتا مسلمانا فقال عرض على الاسلام
حتى اسلم عندك فقال اذهب الى فلان العالم حتى تعرض عليك الاسلام
فتسلم عنده اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يصير كافرا

لان العالم يتقدم الى ما لا يهتدي غير العالم رجل قال لغيري اي ما رحداي من قال بعضهم
يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد به ان يصر من لا يكفر
لان هذا يذكر ويراد به ذلك ولو قال اي حداي من يكون كفرا امرأه قالت لزوجهما
نوسر حداي داي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكفر
الرجل لان السر والغيب واحد ومن ادعي انه يعلم الغيب كان كافرا وعن شداد بن
حكيم ان امرأته بعثت الي زوجها السجود في رمضان على يدي الخادم فابطات
الخادم في الرجوع الي المرأة فأنهت المرأة فقال شداد لم يكن بيننا شي وطال الكلام بين
شداد وبين امرأته فقال شداد لامرأته تعلين الغيب قالت نعم فكتب شداد الى محمد
بن الحسن رحمه الله وكان هو من اصحاب زفر رحمه الله فاجاب محمد ان جدد النكاح
فانها كفرت رجل استحل الجماع في حاله الحيض قال ابو بكر البجلي رحمه الله الجماع
في الحيض كفر وفي الاستبراء به وضلال وليس بكفر وعن ابراهيم ابن رستم
انه قال ان استحل الجماع في الحيض متنا ولا ان النبي ليس للتحريم او لم يعرف النبي لا يكفر
ولان عرف النبي واعتقد ان النبي للتحريم ومع ذلك استحل كان كافرا وعن شمس الانيه
السرخي رحمه الله ان استحل الجماع في الحيض كفر من غير تفصيل رجل قال
عبد العزيز عبد الغفار عبد الخالق عبد الرحمن الحاق الكاف في اخر الاسم قالوا ان
فعل ذلك كفروا ونجري على لسانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلى من سجد ذلك
منه ان يعلم الصواب وهذه فصول عشرين احدها ان اسلام الصبي العاقل والصبي
عندنا صحيح وكذا اسلام المعتق الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام
عندنا وكذا اسلام المكروه اسلام عندنا ان كان حرييا وان كان دميلا لا يكون اسلاما
ومنها كفر المكرم ان اكرم بقيدا وحبس فكفر يكون كفرا وان اكرم بالقتل او اطلاق عضو او
بضرب من ومن قلبه مطمئن بالايمن لا يكون كفرا استحسننا واما كفر السكان ان كان

يعلم الخير من الشر والارض من السما فكفر يكون كفرا في الاحكام وان لا يعرف الارض من
السما والخير من الشر لا يكون كفرا عند علماءنا وكفر المراهق كفر عند ابي حنيفة ومحمد واما
الله تحريم امراته ولا محل دميته ولا يصلي عليه ان مات الا انه لا ينقل بالردة واما ردة
المعتوه لا يدكر في الكتب المعروفة قال مشايخنا رحمهم الله في حكم الردة معتزله الصبي
واما الجاهل اذا اكلم بكفر ولم يد رانه كفر اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ويعذر
بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعذر بالجهل واما الهازل والمستهزئ اذا تكلم
بالكفر استخفا واستهزا ومزاحا يكون كفرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف
ذلك واما الخاطي اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطابا كان يريد ان يتكلم بما ليس بكفر
فجرى على لسانه كلمة الكفر خطا لم يكن ذلك كفرا عند الكل خلافا لهازل يقول قصدا الا انه
لا يريد حكمة والخطي من جرى على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة قوم اتخذوا الجوازات
لاهل نوزة وقدوم الحاج قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ذلك هو ولعب
فلا يكون كفرا رجل دح لوجه انسان في وقت الحاجة والتهاني والخوانات وما اشبه
ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر هذا هو كفر والمدبوح منه لا يوكل وقال الشيخ الامام
اسماعيل الزاهد رحمه الله اذا نصح البقرة والابل في الخوانات لقدوم الحاج او الغزاة قال
جماعة من العلماء يكون كفرا قال رحمه الله واما انا فاقول يكفر بذلك شدا الكراهية
ولا يكون كفرا رجل اشترى يوم النير وزشيا لم يشتره في غير ذلك لاجل الشرب
والتنعم لا لتعظيم يوم النير ولا يكون كفرا وان اهدى يوم النير الى انسان شيا
ولم يرد به تعظيم اليوم واما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفرا وينبغي ان لا يفعل
في هذا اليوم ما لا يفعله قبل على عادة الناس لا يكون كفرا وعن الامام ابي جعفر الكرمي
الله اذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النير وز واهدي الي بعض المشركين بيضه
يريد به تعظيم اليوم فقد كفر بالله واحبط عمله واذا اتخذ مجوس دعوى خلوص واس وكرم

وم

ولو فعل

وجزنا صيته فاجاب مسلم وحضر دعوته لا يكون كفرا او الاولي ان لا يفعل ولا يوافقهم
على مثل ذلك مسلم وضع على راسه قلنسوة المجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفصل رحمه الله لا يكفر بذلك قال رضي الله عنه وهذا الجواب انما يصح لو فعل ذلك
ضروفا لا يعتقد انه يصير كافرا فان فعل ذلك واعتقد انه يصير كافرا او يعتقد به
الاستخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعز عبد الله ان ابي حفص رحمه الله انه قال
ان فعل ذلك يريد تقيح فاعلم لا يكون كفرا ومن الفاظ الكفر بالفارسية رجل قال
لغيره دمار نور من حمار است كه چون دمار ملك الموت اختلفوا فيه قال
اكثرهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون وقال بعضهم ان قال ذلك لعده او ملك يصير
كافرا وان قال ذلك لكرامه الموت لا يصير كافرا رجل قال فلان محسم من حمار
استكه جنون جهود محشم حدي يكون كفرا رجل قال فلان دار مصد رشيد قال
بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا وهو الصحيح رجل قال هو جهه ارجان وي كاست
نخار و رمداني نور مادت ناد فهو خطا عظيم ولا يكون كفرا لان عند اهل السنة والجماعة
لا يموت قبل اجله ولا يتاخر موته عن اجله رجل قال فلان خان محرا حدراد يكون كفرا
رجل قال سمار غي شود وس دست سي باشد وي قد اموش کرده خداست يكون
كفرا لان الله تعالى لا يوصف بالفسيان رجل قال حدي براسمان في كاد كه
من جيري مدارم يكون كفرا لان الله تعالى بري غير المكان رجل قال دست حدي
دراد است يكون كفرا عبد البعض وعند بعضهم لا يكون كفرا اذا لم يرد به
الحاجة مظلوم قال يارب ان سم اروي ميسند قال بعضهم يكون كفرا وقال
بعضهم لا يكون كفرا لانه يريد بهذا اللفظ طلب الجاه عن ظلمه والخلاص عنه ولو
قال حدي براسمان له سور من ستم كرده يكون كفرا عند الكل رجل
قال الورور برول حدي مراد او دهد من دار خومنش از يو استقام قالوا يكون

كفر لان الله تعالى

كفر لانه شك في عدله رجل توجه عليه اليمين فاراد ان يحلف بالله تعالى المستحلف فقام
سوكند محداي خواهد سوكنه سلاق وعناق حوامم اخلفوا فيه قال بعضهم يحلف
يكفر المستحلف وقال بعضهم لا يكفر فان قال سوكند مغلفه حوامم لا يكون كفرا محسوسا
من مسلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم في بدام كفس قالوا يكون كفرا وهكذا
قال يهودي او نصراني صفت برسا ي حسنت فقال النصراني لا ادري يكون مرتدا
وكذا الوكيل لمسلم صفت مسلمان بكفر فقال لا ادري يكون مسلما عند عامه العلماء رجل
مات فقال رجل اخر حداي راسته برمود يكون كفرا رجل يظلم غيره فقبل له ارد حداي
عن برمي او يقال اقامت بمى برسى فقال لا يكون كفرا رجل قال لمن عليه الزكاة فقال
لا ادري قالوا يكون كفرا قبل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والحجود للزكاة
رجل قال ما سرفلان سيارت برامى سود او قال ما سرفلان سيارت برامى من حافى اسبب
ما حرمى ساهه قالوا يكون كفرا رجل قال حوار ما وكران ساهه سدر او قال
حوار باراد رهمان حريم له لدان في حواه سدر ان اختلفوا قال بعضهم يكون
كفرا لانه ادعى علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه انما قال ذلك بناء على الدليل
لانه يدعى علم الغيب صاحب الهامه فقال احد موت رجل او قال رجل ارمك
كسى حدى سدهه قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقال
على وجه اليقال رجل خرج الى السفر فصاح العتق فرجع وهو على هذا الخلاف
ايضا رجل قال حوس دار سب في عارى قالوا يكون كفرا رجل قال لغير مرا حوق
مارى دهه قال كوهه كس بارى دهم من يظلم ويا حوق ناي دهم قال بعضهم يكون
كفرا رجل قال لغير كاهه فلان وروم معروف كن فقال فلان در حق من جهه
حدا اكرده ورا امر معروف كم قالوا يكون كفرا رجل له على رجل عشرين د راهم
فقال صاحب الدين للدين يديون دهه ونكر داهه ما هر سبب معامه بارد هم قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكفر المدبون لان هذا استخفافا منه
منه بالقيامة وقال غير من المشايخ لا يكفر الرجل رجل قال لامرأه حبان
بال كن حن والسما والطلاق قالوا ابو بكر يكون كفرا وقال الشيخ الامام ابو اسحق
رحمه الله ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر رجل قال لغير جهوديه
ارمو او قال لنصراني مع به ارتوا لا يكون كفرا لانه يراد بهذا اللفظ الستم وتقييح
الافعال رجل قال لغير اى مع او قال رسا او قال اى جهود لا يكون كفرا عند اكثر العلماء
فان قال المخاطب بوا او سكك المخاطب لا لغير المخاطب وان قال المخاطب
هم من ام بكفر المخاطب رجل قال لغير ورا حداي فزده است وان سرحوس
رايدهه قال امر المشايخ يكون كفرا او قال بعضهم لا يكون كفرا رجل قال لامرأته با كافن
فقال الرحمن سى مراد اري تكفر المرأة ولو قالت الرحمن لم مراد ان لا يكون كفرا ولو
فالت الرحمن سى بايو ساسمى فعلى قول من يجعل ردة المرأة رده وهو قول عامه العلماء
تكفر المرأة وقال بعض مساح يلح ردة المرأة لا تعتبر رده ولا تبين من زوجها ويعزها
القاضي وعند عامه العلماء ردة المرأة رده وتبين من زوجها الا ان القاضي يجزها
على الاسلام وتحد يد الكاح والعود الى الزوج امرأه قالت لولدها اى مع حده
او اى كافر حده او اى جهود حده قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا او قال بعضهم يكون
كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه ايضا والاصح انه لا يكون
كفرا ان لم يرد بها كفر نفسه رجل قال لدايته اى كافر حده او بدو قالوا لا يكون
كفرا لان الدواب مما تد اوله الايدي ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال
ولا يريدون به كفر انفسهم رجل قال حداي تعالى براسمان كواه من است
مكون كفرا لان الله تعالى بدي عن المكان رجل قال قولا كذا باضع رجل فقال حداي
رسد روع نوار است كودنا به ما لوبد حداي رسد روع مودله كند قال بعضهم هذا

فريب من الكفر رجل قال لعنه عمار بن قفال اي مرد عار لو دسحت كاركوا ان است
برمن قالوا يكون كفرا رجل قال لعنه حرام محو وقال علي حلال حوايا ما نوى اعان
اي وعروى صحده لم يكون كفرا رجل ثرب الحمر فقال سادى بران دلله بشادى
ما شاد است وكم لست مروان واسادى ما سادست يكون كفرا والله الهادي

باب الردة واحكام اهلها

المرتد لا يرث لامن مسلم ولا من كافر بوافقه في الملة ولا من مرتد اخر ويرث المسلم
من المرتد ما اكتسبه في حاله الاسلام عندنا وعندنا لشافعي بوضع ذلك في بيت مال
المسلمين وما السبب في حاله الردة عند ابي حنيفة هو بمنزلة التي هو بوضع ذلك
في بيت المال وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا لورثته المسلمين ويجوز الردة يكون عودا
الي الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان اسلم والاقتل الا ان يطلب
التأجيل فيوجل ثلاثة ايام لينظر في امره ولا يوجل اكثر من ذلك ويعرض عليه
الاسلام يوم من ايام التأجيل فان اسلم سقط عنه القتل وان ايا ان يسلم يقتل وان تصرف تصرفا
في ردته فهو علي اربعة اوجه منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا اجازت
جاريته بولد وادعت ثبت نسب الولد ميراث ذلك الولد مع ورثته ونصير الجارية
ام ولده وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده المادون ومنها ما هو باطل بالاتفاق
نحو النكاح ولا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا دمية لا حرة ولا مملوكة
وحرم دميته وصيده بالكلب والبازي والرمي ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو
المفاوضة فاذا افاض سلمنا سوقف في قولهم ان اسلم نفدت المفاوضة وان مات او قتل
على ردته او حق بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقة بلحاقة بطلت المفاوضة وتقصير
عنا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة رحمه الله تبطل
اصلا ومنها ما اختلفوا في بوقيه البيع والشرا والاعتاق والتدبير والكابة والوصية

نه ا

نه ا

وقبض الديون عند ابي حنيفة رحمه الله هذه التصرفات موقوفة فان اسلم
نفدت وان مات او قتل او قضي لمحاقة بدار الحرب تبطل وعند صاحبيه تنفذ
في الحال الا عند ابي يوسف رحمه الله تنفذ كما تنفذ من الصحيح وتعتبر تبرعاته من
جميع المال وعند محمد رحمه الله تنفذ كما تنفذ من المريض وتصرف المكاتب في ردته نافذ
في قولهم فاذا اعتق المرتد عبده ثم عتق هو ابيه المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز
عتق واحد منهما لان الابن انما يرث منه بعد الموت لا قبله واعتاق الابن سابق
على ملكه فلا يعتق وهو خلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا وركبته مستغرة بالدين
فعتق الوارث عبدا من تركته ثم سقط دين الغرما فانه ينفذ اعتاق الوارث لان
ثم سبب الملك للوارث قائم والله يوقف الملك نحو الغرما فاذا سقط حق الغرما
نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد مسلم
ارتد ابوه فمات الابن وله معتق قائم ثم مات الاب وله معتق مسلم فان ميراث الاب
لمعتقه لا لمعتق ابيه لان الابن انما يرث من ابيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات
الابن قبل موت الاب لم يرثه الابن واختلف في ميراث المرتد عن ابي حنيفة رحمه
الله فيه ثلاث روايات روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه رثته من كان
وارثا له وقت الردة ويبقى كذلك الى ان يموت المرتد حتى لو اسلم بعض فرايته بعد
ردته او ولده له ولده من علوق حادث بعد الردة لارثته وعن ابي حنيفة رحمه
الله في روايه رث منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يبق له موته بل
خلعه وارثه منه وروي محمد عن ابي حنيفة انه رث من المرتد من كان وارثا
له عند قتله او عند موته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك
وقال شمس الايمه الشرخي رحمه الله اذا تصرف الوارث في مال المرتد قبل
ان يقسم القاضي ماله ولم يقض لمحاقة حتى رجع المرتد الى دار الاسلام مسلما كان

جميع ذلك له مما كان قبل الرد لان المحاق قل ان يصل به القضاء من منزله الغيبة
وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد مرارا وجرده الاسلام في كل مرة وجرده
النكاح على قول ابي حنيفة رحمه الله تحلل له امراته من غير اصابه الزوج الثاني لان
عده الرده لا يكون طلاقا واما الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله رده واما لا يكون طلاقا وعند محمد رحمه الله كلاما طلاقا وردة
المراء واما لا يكون طلاقا ويقع الفرقة عند عامة العلماء ردها وعند البعض لا
تقع اجمع اصحابنا على ان الرده تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الرده
وعند الثاني لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي ورده الرجل تبطل عصمة نفسه حتى
لو قتله القاتل غير امر القاضي عدا او خطا او بغير امر السلطان لو الف عضوا من
اعضائه لاشى عليه ولا يقتل المراء عندنا لهما محبس ابد الى ان تتوب وعند الثاني
رحمه الله يقتل وتصرفا فنانا فاده لانها لا يصل والمرأة المردة رت من زوجها
المرتد في قولهم جميعا والرجل المسلم رت من امراته المركة اذ امانت قبل قضان
العدة استحسانا ولا رت قياسا وهو قول زفر رحمه الله ولزوج المرتد ان يتزوج
باختها او اربع سواها والمحقت كانهما ماتت فان خرجت الى دار الاسلام مسلة بعد
بعد ذلك لا نفسد نكاح اختها واذ ارتدت المعتدة وحلت بدار الحرب وقضى
القاضي لهما بما بطلت عدتها لتبائن الدارين وانقطاع العصمة كانهما ماتت
فان رجعت اليها بعد ذلك مسلة قبل انقضائه العدة او الحيض قال ابو يوسف
لا يعود معتدة وقال محمد رحمه الله يعود معتدة كما كانت واذ اجنا المرتد جنابة
خطا كان ارش الجنابة في ماله لا على العاقلة وفي بعض الروايات حب ذلك في كسب
الاسلام فان لم يف ذلك يوحى ذلك من كسب رده وان لم يكن له الاكسب الرده
كانت عليه الدية في ذلك المال عن الفقيه ابي جعفر الهندي ابي رحمه الله انه قال

يودي ذلك من مال اكسبه في الرده فان لم يف بكل من كسب الاسلام من مسلم قطع يد
مسلم ثم ارتد المعطوعة يد ثم مات واسلم قبل لحوقه بدار الحرب ثم مات من ذلك
القطع قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمهما
الله عليه دية اليد لا غير قياسا ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد القاطع وقتل على رده
ومات المعطوعة يد من ذلك القطع ان كان عدا فلا شى على احد وان كان خطا فله عاقلة
القاطع الدية في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي عليهم ولو جنى في حال رده جنابة
حب ارشها خمسمائة بحب ذلك في ماله دون عاقلته ن الرجل اذا حج حجه الاسلام
ثم ارتد والعياد بالله ثم اسلم كان عليه اعاده حجه الاسلام ولا يترك المرتد على رده
باعتها الجزية ولا يامان بوقت ولا يامان بوبه ولا يجوز استرقاقه بعد ما حوكم بدار
الحرب مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرا وجوز استرقاق المرتد بعد ما حلت بدار
الحرب واذ الحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقة عندنا يجوز قسه ماله وقا
داود بن علي رحمه الله لا قسم ماله بين ورثته وقضى القاضي لمحاقة وقال الشافعي رحمه
الله ماله بين ورثته وقضى القاضي لمحاقة او لم يلخص وانفقوا على انه لا قسم ماله بين
ورثته قبل لحوقه المرتد اذ الحق بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقة وعليه للناس دين
موجله حلت كانه مات وعق امهات اولاده ومدبرهم من الثلث وحلت
ديونه فان رجع المرتد اليها مسلا لا يمكن ان يبطل منها الاشيان احدهما
المهرات بطله وبسته ماله ثم رجع المرتد بعد ما ادى بدل العاقبة لا يملك
اطالها وان رجع قبل ان يودي جميع بدل الكابة كان له ان يبطل الكابة رجل
ارتد والعياد بالله تعالى وعليه قضا صلوات او صلوات تركها في حالة
الاسلام ثم اسلم بعد ذلك قال شمس الائمة اكلوا في بعض ما ترك في الاسلام
لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الرده وما ادى من

الصلوات والصيامات في اسلامه ثم ارتد سطر طاعته لكن لا يحب عليه قضاءها بعد
الاسلام ان **مسلم** اصاب مالا او شيئا يحب فيه القصاص او جد قربة ثم ارتد او اصاب
ذلك وهو مرتد في دار الاسلام ثم يحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاسما
فهو ما حود باجمع ولو اصاب ذلك بعد ما يحق بدار الحرب مرتد ام اسلم فذلك كله
موضوع منه لانه اصاب ذلك وهو كان حربيا في دار الحرب والحربي لا يواحد بعد
الاسلام فاما ان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين وما اصاب المسلم من حدود
الله تعالى نحو الزنا والسرقه وقطع الطريق ثم ارتد او اصاب ذلك بعد الردة
ثم يحق بدار الحرب ثم جاسما فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا ان يضر المال
في السرقه وان اصاب دما في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من
حقوق العباد كان المرتد ما حود بذلك وما اصاب في قطع الطريق من الضل خطافيه
الديه على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة وان وجب
على المسلم حد فشر بخمرا او حدا السكر ثم ارتد ثم اسلم قبل المحوق بدار الحرب
فانه لا يواحد بذلك لان الكفر منع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يحل على الرمي في
المسئ من فان اعترض الكفر بعد الوجوب منع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك
وهو مرتد بحبوس في يد الامام فانه لا يواحد في حد الكفر والسكر وهو ما حود باسوا
ذلك من حدود الله تعالى فانه بعد حرمه سبب ذلك وسبب الامام من اتمام
هذا الحد اذا كان في يد من لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل
المحوق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل
الدخول واخبر بمخبراتها فارتدت عن الاسلام والمخير حر او مملوك او حرة وفي فلف
وهو ثقة عنده وسعه ان يصدق ويتزوج اربعا سواها وكذا اذا كان غير ثقة واكر
رأه انه صادق وان كان اكبر رايه انه كاذب لا يزوج اكثر من ثلاث وان اخبرت المرأة ان

زوجها

زوجها قد ارتد فلها ان تتزوج بزوج اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان
وفي رواية السدر لسها ان يزوج قال شمس الامية السرخسي رحمه الله لا يصح رواية الاستحسان
ولو ان المرأة غاب زوجها واخبرها مسلم فعد ان زوجها طلقها ثلاثا ومات عنها اولى
يكن بعه فانها يحك بكم من زوجها بالطلاق ولا تدري به كتابه ام لا الا ان اكثر
رايها انه حق لا يراى ان تعتد وتتزوج والله اعلم

فصل فيما سطره الارتداد ٥ ٥

اذا استاجر المسلم دارا او عقارا او منقولا ثم ارتد والعياد بالله ولحق بدار الحرب وحكم
القاضي بالحاقة تنطل اجارته كانه مات وكذا اذا اجر ثم ارتد ولو اوصى بثلاث
ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب او لم يلحق بطلت وصيته وكذا لو اوصى الى رجل حله
في ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب او لم يلحق بطل ايضا وان وكل رجلا ثم ارتد
الموكل ولحق بدار الحرب ينزل وكيله في قهرهم وان عاد اليه مسلم هل يعود وكلا
ذكر في الوكالة انه لا يعود وكلا وذكر في السرا الكبيرة يعود وكلا وان وكل رجلا
بامر من الامور ثم ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب وقضى بالحاقة ثم عاد اليه مسلما
قال ابو يوسف رحمه الله لا يعود وكلا وقال محمد رحمه الله يعود وكلا كما كان
ارتد واعن الاسلام في مدين الاسلام في ارض الحرب وحاربوا المسلمين ومعهم
نساء وهم ودرارهم مرتدون معهم وليس في المدينة معهم مسلم وكا نوا يقاتلون المسلمين
فيها حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم ومن اسلم منهم فهو حر ودرارهم ونساء
واسوا لهم في المسلمين وفيه الخمس وان ارتد اهل مدينة المسلمين وعلوا عليهم
غير ان فيها قوما من المسلمين اميين فارتد نساءهم معهم هم المسلمون عليهم وهم كلام
احرار ونساء وهم ودرارهم كذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا كان
ارتدوا ولم يظهر دافعها احكام المشرك ثم غلب عليها المسلمون من ساعته فان النساء الدراري

وهم

كانوا احراراً في قولهم وهذه المسئلة بتأعلى ما يصير به الدار دار الحرب على قول ابي حنيفة
رحمه الله لا يصير الا بثلاثة اشياء احدها ان يكون مضلة بدار الحرب ليس بينهما وبين
دار الحرب موضع في اهل الاسلام والى ما ساء ان يحرق فيها اهل الحرب احكامهم والثالث
ان لا يبقى فيها مسلم او دمي بالامان الاول حتى لو كان بين هذه المدينة التي ارتد اهلها
وبين دار الحرب بلدة فيها المسلمون او كان في البلدة التي ارتد اهلها مسلم او دمي آمن
بالامان الاول لم يصير هذه البلدة دار حرب وقال صاحباه اذا اجري اهل الحرب
في بلد من بلاد اهل الاسلام احكام اهل الحرب نصير دار حرب كيف كان واما السلطان
قال علماؤنا رحمهم الله السلطان نصير سلطانا بامر من بالمبايعة معهم يعتبر في المبايعة
مبايعة اشراقيهم واعيانهم والثاني ان ينفذ حكمه في رعيته خوفاً من قهره وجبره فان
بأبيعه الناس فلم ينفذ حكمه لعجز عن قهرهم لا يصير سلطانا واذا صار سلطانا بالمبايعة
فجاز ان كان له قهر وغلبة لا ينزل عنه ان انزل نصير سلطانا لا لغيره فلا ينفذ
فان لم يكن له قهر وغلبة ينزل والقاضي اذا اقضا بقضايها وهو فاسق ومرتش لم يعلم
بذلك الا بعد حين روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال بطلت
قضاؤه وروي الحسن بن مالك عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا اجار القاضي يصير
معزولاً عن عزل او لم يعزل وقال للفقهاء ابو الليث رحمه الله ان كان الذي ولاه القضاء يعلم
انه فاسق او مرتش فاذا اظهر انه فاسق او مرتش فهو معزول لانه ولاه وقلده على شرط العدالة
ظاهراً فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن قاضياً وان كان الذي ولاه علم انه فاسق او مرتش لم
يصير معزولاً واذا استق وهو معزول له الامير والامير اذا اخان لا يعزل ما لم يعزل فكذا القاضي
اذا اولى وعلم انه فاسق مسلم اسرى في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام ومعه امراته فقالت
المرأة انك ارتديت في دار الحرب فان انكر الزوج ذلك كان القول قوله فان تكلمت
بالكفر مكرها وقالت المرأة لم يكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقه المرأة فيما قال

فالقاضي

٥٣١
فالقاضي لا يصدقه وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لامرأته انت طالق وقال عنت به عن
وتأوى وصدقته المرأة فان القاضي لا يصدقه في ذلك ويأخذ بالاحتياط في امر
الفرج امرأة ارتدت وكفرت بدار الحرب ثم سببت فانها نصير في دار الحرب
وامرأته ارتداً والعياد بالله وكحق بدار الحرب فحببت امرأته في دار الحرب
وولدت ولدهم ظهر المسلمون على ولدها فانها جبر على الاسلام ولا تقتل
ولا تكون يتيماً وان مات هذا الولد ولهذا الولد ولد لم يظهر المسلمون على ولد
ولدها فانه يكون فيارقاً لعامة المسلمين في قول ابي حنيفة يباع ويوضع ثمنه في
بيت المال المسلمين وقال صاحباه يكون رقيقاً للاخذ خاصة وعليه الخمر
ولو اسلم هذا الحربي بعد ما دخل دارنا بغير امان قبل ان يأخذه احد فهو حر
لا سبيل عليه لاحد في قولهم عبد حربي حربي دخل الينا بائناً باذن مالك ثم اسلم
عندنا فانه يباع ويبعث منه الى مولاة حربي اخذ في دارنا فقال اننا رسول
ملك اهل الحرب ان كان له علامات ارسل من الكتاب ونحوه يكون امناً حتى يودي
الرسالة وان لم يكن معه كتاب يكون في جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة وفي
قول صاحبيه هو للاخذ خاصة وان اخذ الحربي في دارنا فقال اننا مستامن
لا يصدق ويكون في جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول
صاحبيه هو للاخذ خاصة فان اقام بينه من المسلمين كان امناً وان اقام من
شهود امن اهل الدمة في القياس لا يقبل شهادتهم وتقبل سحناً ما مرتد
اكتسب ما لا في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عاذاً ذلك المال يكون فيان ولو
دخل دارنا بغير لحوقه بدار الحرب واخذ ما لا من ياله ولحق ذلك المال
بدار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردوداً على الورثة
وما اكتسب بعد الردة في دار الاسلام قبل لحوقه بدار الحرب فان قتل المرتد او مات

او حتى بدار الحرب فان ذلك المال يقع عند ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه
 يكون للورثة ولا يكون فيا حربي دخل دارا بامان وله في دار الحرب امرأة حامل
 منه واولاد صغار وكبار واموال ودعيه عند حربي ودعي مسلم فاسلم الحربي
 في دارنا ثم ظهر المسلمون على ملك الدار متى علم ثلثه اوجه ان خرج اليها واسلم
 في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فيا للمسلمين وان اسلم هذه
 الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار الحرب فاولاده
 الصغار احرار مسلمون وما كان من ماله ودعيه عند مسلم او ذمي فهو له واولاده
 احرار يكون فيا للمسلمين والديون والغضوب والواديع عند الحربي يكون فيا
 ولو اسلم هذه الحربي في دار الحرب ولم يخرج اليها فظهر المسلمون على الدار فانه
 الموقوف الذي فيه يد يكون له وداره وعقاره يكون فيا عندنا وعند الشافعي رحمه
 الله داره وعقاره لا يكون فيا وكذا ما كان في يد مودعه الحربي واولاده وارائه وما
 في بطنها ومن قاتل من عبيده فهو له واولاده الصغار احرار مسلمون لاسبيل عليهم الكفار
 اذا استولوا على اموالهم المسلمين واحوزوها بدارهم ملكوا ما كان محلا لابتدائهم
 التملك وما لا يكون محلا لابتدائهم التملك كالمدر والمدر واما الولد والمكاتب
 لا يملكونهم وكذا العبد الباقي اليهم فانهم لا يملكونه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا
 ملكوا الا باق اذا كان قنوا ولا يملكون معتق البعض لان عند ابي حنيفة رحمه الله معتق
 البعض منزلة المكاتب وعند صاحبيه هو حر مديون وما ملكه الكفار بعد احرار
 بدارهم اذا خرج اليها ان اخرجها تاجر اشترى منهم فوله الماسور منه يكون
 احق به من المشتري باخذ من المشتري بالثمن الذي اعطاهم وان اخرجها الغزاة
 ان وجد صاحبها قبل القسمة باخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة في يد الغار فليأخذ
 بالقيمة فان لم يحضر مولاة حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجد مولاة ايضا حتى باعه الغار

المسلمين وهذا كله
 قول ابي حنيفة وقال
 صاحبه رحمه الله شي من
 ماله لا يكون قنوا سواء اولاده
 الكفار وامراته ومن لا يملك من
 عبيده من قنوا

كن يجر

من رجل ثمن معلوم ثم وجد مولاة في طاهر الرواية ليس للمولى ان ينقض بيع الغار
 بل ياخذ من المشتري بالثمن الذي اشتراه وعن محمد رحمه الله ان ينقض بيع الغار
 وياخذ من الغار بالقيمة وقال وهو بمنزلة رجل اشترى دارا وشقيقها غايب
 فباعها المشتري ثم حضر الشقيق كان للشقيق ان ينقض البيع الثاني وياخذ بالبيع
 الاول بالثمن الاول ولولم يبعه الغار في ولكن قطعت يده عنده واخذ الغار
 ارشه ثم حضر مولاة القديم فانه ياخذ العبد من الغار بالقيمة التي وصل الي الغار في
 سبيل له على الارش وعن محمد رحمه الله في رواية تسقط حصه الارش من الثمن وياخذ
 الباقي ولو فقا رجل عيس هذا العبد قبل ان يحضر مولاة القديم ودفعه الغار
 الي الغار في واخذ قيمته صححنا ثم حضر مولاة في طاهر الرواية فان له ان ياخذ من الذي
 في يديه بقيته اعني في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه ياخذ بقيته صححنا ولو
 كانت جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت اجدارية وبقي الولد حضر المولى
 فانه ياخذ الولد بجميع الثمن الذي اشتراه التاجر من العبد وامن المشتري و
 من الغار في قول ابي يوسف الا خذ ولو كان في يد الغار في فان المولى القديم ياخذ
 الولد بجميع القيمة وقال ابو يوسف رحمه الله اولا وهو قول محمد رحمه الله ياخذ الولد
 بخصته من الثمن او بخصته من القيمة عبيد ابوق من تجار من بخارا الي سمرقند فاطم
 الكفار واشترى رجل منهم بدارهم وجابه الي مالكة فاخذ مالكة ورده على
 بايعه بعيب الا باق فان المشتري من الكفار لا ياخذ الثمن من واحد منهم والله اعلم
فصل في اهل الذمة وما يؤخذ منهم من الجزية وما يفعل بهم
 اختلف العلماء في كيفية الجزية انما كيف تضرب قال علماؤنا رحمهم الله بوضع على
 قدر طاقته الرجل ان كان فقيرا محترقا يعمل بيديه بوضع عليه اثني عشر درهما في كل سنة
 وان كان غنيا مكثرا يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما لان الجزية يؤخذ من المعاملة والغير

المولى

الي ان

هذا

يقال نفسه لا غير وسط الحال يقال نفسه وبشي من ماله والمكث يقال بنفسه وماله
وعلمانه واعوانه واختلفوا في معرفه الفقير والكثير ووسط الحال قال بعضهم الفقير
هو المحترف ووسط الحال الذي له ضياع يعمل بنفسه والفن الذي له ضياع واموال
يعمل باعوانه دون نفسه وقال الكرخي رحمه الله الفقير هو الذي يملك ما يتي درهم
او اقل والوسط الذي يملك فوق المائتين الى عشرين الف والمكث هو الذي يملك فوق العشرة
الف وقال عيسى بن امان الفقير هو الذي ياكل من كسبه ولا غلة له يوحده منه اثني عشر
درهما فان كان له غلة الا انها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال يوحده منه اربعة
وعشرون درهما وقال بعضهم الفقير الذي له اقل من مائة درهم فاذا زاد على مائة
درهم الى اربع مائة فهو وسط واذا زاد على اربع مائة فهو مكث وعن نصران بن ابي سلام
قال يعتبر فيه عرفا للناس ان كان بعدونه غنيا فهو غني وان كان بعدونه فقيرا فهو فقير
وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يعتبر فيه الحرف البراز والصر في والعالى وسط
والقصار والصباغ والخياط واشباه ذلك فقير وعن علي وعبد الله بن عمرو رضي الله
عنهما انهما قال اربعة الاف ومادونه في نفقته يعني لا يكون غنيا قال رضي الله عنه
الاعتماد في هذا على قول الكرخي رحمه الله ويوضع الجزية في بيت مال الخراج وبيوت
المال اربعة بيت مال الغنائم والكنوز والركاز تصرف ذلك الى ما قال
الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شئ الاية وبيت مال الصدقات ويعرف
ذلك الى ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الاية وبيت مال الخراج
والجزية والجزية والعشور ويصرف ذلك للمقاتلة فانه مال حصل بفوتهم فيعرف
اليهم وبيت الاموال الضاربة نحو التركات اليدوية وارث لها يصرف ذلك
الى اعمار القطار والرباطات التي لا وقف لها واختلف العلماء في المفتين والاية
والمعتلين والقضا هل لهم حق في بيت مال الخراج قال بعضهم لا حق لهم فيه قال الشيخ

الامام

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله واصحابه لهم حظ في بيت مال المسلمين لا هم
يعلمون في امر الدين فكانوا كالغزاة قال الشيخ الامام هذا في يومنا يجوز للمؤمنين
والاية والمعتلين لا هم متعوا حقهم من بيت المال واحصلوا في بيتهم ذوي
القرى وهم اقربا النبي عليه السلام كان نبي الله صلى الله عليه وسلم في زمن النبي عليه السلام ثم
سقط بعد وفاته عندنا مال بعضهم سقط ذلك في حق اغنيا ذوي القرى
وبقي حق فقراهم وقال الكرخي وعامة العلماء رحمهم الله سقط حق الفقرا منهم
والاغنيا وقال الشافعي رحمه الله سهم ذوي القرى باق لهم جميعا للذكر مثل حظ
الانثيين الوالي اذا ذهب لرجل خراج ارضه قال لنا طفي رحمه الله لا يسعه ان
يقبل لانه حق جماعة المسلمين لا يجوز له ان يختص به ومشايخنا رحمهم الله جوزوا ان
ذلك لمصرف الخراج والجزية ان جعل خراج ارضه له وهو النظر الذي يجعله
السلطان للاية وعن ابي يوسف رحمه الله في المواد راد اترك السلطان لرجل
خراج ارضه جاز تركه ويكون صله له من السلطان وللسلطان حق في الخراج فان
ذهب الوالي الخراج وهو الجاني لرجل خراج ارضه لا يسعه ان يقبل الا ان يكون
لوالى الخراج يجوز الهبة وتسعه ان يقبل وتؤخذ الجزية من كل كافرسوان
مشركي العرب واما الصابيون قال ابو حنيفة رحمه الله يوحده منهم الجزية
وقال صاحباه لا تؤخذ قالوا انما قال ابو حنيفة رحمه الله ذلك لانه وقع في
رايه انهم من اهل الكتاب وفي رايهما انهم ليسوا من اهل الكتاب وقال بعض
مشايخنا هم قوم احدوا بعض الدين من التوراة والبعض من الانجيل وقال
بعضهم هم احدوا بعض الدين من التوراه والبعض من الزبور واما المسنن هل
يؤخذ منهم الجزية قالوا ينظرون كانوا حديثا منهم مرتدون لا يؤخذ منهم
الجزية وهم يعلمون ان كتابنا قد يما يوحده منهم الجزية واما الزنادقة فاخذ

الطيالسه والارديه لاشطيا لس المسلمين واديتهم بل يكونوا على خلاف ذلك
ولورفعوا اصواتهم بمرارة الزبور والاعجيل ان كان فيه اظهارا للشرك لا يمنع ومنعون
عن قراه ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس
لهم كالاذان لنا فيقع بذلك اظهارا للشرك وكذا بيع الخمر والحنا في مصر وما
كان في فناء مصر ولا باس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جازا فيه المصر
وفي كل قرية او موضع ليس من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان فيه
عدد المسلمين يسكنون فيها لان هذا ليس موضع اعلام الدين لان مقام فيه اجمعه
والاعباد كذا قال محمد رحمه الله في السير وقال كثير من اهل بلخ انما قال محمد رحمه
الله ذلك في قراهم بالكوفة فان ثمة عامه سكتها اهل الدنه والروافض اما في ديارنا
يمنعون ذلك في القرى كما يمنعون في الامصار لا في موضع جماعات المسلمين وجلس الواعظين
والمدرسين بمنزلة امصار المسلمين ومنعوا ان يظهروا الامنعون من اظهار ذلك
واحداته في القرى على دل حال وان اراد اهل الذمة احدثا البيع والكنايس او
المجوس احدثا بيت النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من فناء
المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو ارادوا احدثا ذلك في السواد والقرى اختلفت
الروايات فيه ولاختلاف الروايات اختلفت المشايخ فيه قال مشايخ بلخ
رحمهم الله يمنعون عن ذلك الا في قرية غالب سكانها اهل الذمة وقال مشايخ
بخارا رحمهم الله يمنعون منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله لا يمنع وقال شمس الامير السرخسي رحمه الله الاصح عندي انهم يمنعون
عن ذلك في السواد قال في السير الا في قرية غالب اهلها سكانها اهل
الذمة فانهم لا يمنعون عن ذلك وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال امنع اهل الذمة
عن احدثا شي من ذلك الكنايس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها ولا

وعن اظهار الخمر
والخنايس في

هـ

للمسلم

أهدم شيئا وجده قديما في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا ذلك بعد ما صار ذلك
الموضع مصر من امصار المسلمين قال مشايخنا رحمهم الله لا تهدم الكنايس والبيع
القديمة في السواد والقرى ما في الامصار ذكر محمد رحمه الله في الاجارات انه لا
تهدم وذكر في كتاب العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وقال شمس الامير
السرخسي رحمه الله الاصح عندي روايه الاجارات فان اهدمت بيعة او كنيسة من
كنايسهم القديمة فلهما ان ينوها في ذلك الموضع كما كان وان قالوا نحن نحولها من
هذا الموضع الى موضع اخر لم يكن لهم ذلك بل ينوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول
ومنع عن الزيادة على البناء الاول الذي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج
انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات
انه يجوز على الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا كان ذلك لجنيده يجبر على البيع ولا يترك
الذي ان يتحد بيته في المصر صومعه صلى فيه ان اذا اراد الامام ان ينقل
اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير عذر والعذر في زماننا ان يخاف الامام
على اهل الذمة من اهل الحرب لعجزهم وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم
على المسلمين بان يخبروا اهل الحرب بعورات المسلمين ذمي سأل مسلما عن طريق
البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه اعانه على المعصية مسلم له ام ذمية او
اب ذمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزل وهذا كما
لا يحل حمل الخمر الى الخمر لا يحل التحليل ولكن لا يحل الخمر ولا يحل الجيفة الى اهل
وله ان يحمل اهل الجيفة من مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها من شرب
الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها من اتخاذ الخمر في المنزل وله ان
يجبرها على غسل راسها لان ذلك ليس بواجب عليها واذا اراق المسلم خمر
ذمي او قتل خنزير ليس له ذلك ان يكون ضامنا الا ان يكون اما ما يري ذلك

فلا يضر ولو ان سلبه حذر في رزق فشور رجل زقه وارق الحذر على سبيل الحسبه لا يضر
 لانها ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الرزق لانه مال متقوم الا ان يكون اما ما
 يري ذلك مباحا فلا يكون ضامنا **فصل في خراج الارض**
 الوالي لا يزيد في الخراج على وصيفه عمر رضي الله عنه وان كانت اراضيهم تطبق
 ذلك وقال محمد رحمه الله لا بأس بان يزيد وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمهما
 الله انه لا يزداد وينقص ان محزوا عن ذلك اجعوا انه يجوز النقصان عند العجز واختلفوا
 في الزيادة اذ اقامت اهل الخراج عن ابي يوسف ان الامام ياخذ الارض فيزارها
 او يواجرها ويضع ذلك في بيت المال وان لم يموتوا او لکنهم هربوا اجرها الامام
 وياخذ من الاجر قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد اهل رد عليهم الباقي ولا
 يواجرها حتى تمضي السنة التي هربوا فيها وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذ هرب
 اهل الخراج ان شا الامام عمرها من بيت المال ويكون الغلة للمسلمين وان شادفع الي
 قوم مقامه على شيء وما ياخذ يكون للمسلمين قال محمد رحمه الله في الربادات اذا عجز
 قوم من اهل الخراج من عمار ارضهم لم يكن للامام ان ياخذها ويدفعها الي غيرهم ولكن
 يواجرها وياخذ الخراج من الغلة وان لم يجد من يستاجرها باعها الامام ممن يقوى
 على خراجها فالوا يبيع الارض على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على قول ابي حنيفة رحمه
 الله لا يبيع لانه محروم كما لا يبيع ماله بالدين والفقهاء ومنهم من قال لا يبيع لاجل
 الخراج عند الكل لان الخراج حق متعلق بربه الارض فيكون كالعبد المديون والفقهاء
 يبيع العبد المديون لعلق الدين به وكذلك هاهنا رجل اشترى ارض خراج
 ان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها ويدرك الزرع فالخراج
 على المشتري والا على البايع رجل اغتصب ارض خراج وزرعها كان الخراج على
 رب الارض وذكر في التيسير الكبير ان اسعصر الارض يفعل الغاصب من غير زراعة

عند ابي حنيفة رحمه الله
 ولكن باقره بالبيع وعندها
 انه يبيع بالدين والنفقة
 صح ومتم

مضمون

يضمن النقصان لرب الارض **فصل في خراج الارض** رجل له ارض عشرية اجرها من غير ان كان العشر
 على صاحب الارض في قول ابي حنيفة رحمه الله قل الاجراد كثر وفي قول صاحبيه يكون
 العشر في الخارج وكذا لو كانت خراجيه وخراجها هو على الخلاف وان كان على خراجها
 وصيفه يكون الخراج على رب الارض وان اعاد ارضه ان كانت عشرية او خراجيه خراج
 مقاسمه فالعشر والخراج على المستعير وان كان خراجها وصيفه يكون الخراج على رب
 الارض وان اغتصب الارض غاصب ان لم يكن للمعصوب منه بينه ولم يتقصم الزراعة
 فلا شيء على رب الارض عشرية كانت او خراجيه خراج مقاسمه او وصيفه وجميع ذلك
 يكون على الغاصب وان كانت له بينه ذكر هشام في النوادر ان جميع ذلك يكون على رب
 الارض وان نقصم الزراعة كان جميع ذلك على صاحب الارض قل النقصان او كثر
 كما في الاجارة عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى الخلاف المذكور في الاجارة ولو مات صاحب
 الارض بعد ما مضت السنة ولزمه خراج ارضه لا يوضع خراج الارض من تركته في
 قول ابي حنيفة وابي يوسف ويؤخذ الخراج من عليه الخراج كلما حرثت ولا يوحى
 ولا يحل لمز عليه خراج الارض ان ياكل الغلة حتى يودي الخراج ولا يحل له خراج
 ان حثل بينهم وبين الغلات حتى يستوفي الخراج فان اجتمع الخراج فلم يود سنين
 عند ابي حنيفة رحمه الله يؤخذ خراج هذه السنة ولا يؤخذ خراج السنة الا اذا
 وسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع
 بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يحرم يؤخذ بالخراج عند الكل

فصل في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب

اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب فسيبوا سبايا صغارا
 بغير ابايهم قال لنا طفي رحمه الله الصبيان من اهل الكتاب معتزلة عبيد المسلمين
 اذا سبوا فانهم ينحسرون الى الشرك بالمسيحي ولوسبوا اهل الاسلام سبايا من اهل

الحرب وهم بعد من دار الحرب فدخل باوهم في دار الاسلام واسلموا فانباوهم صاروا
مسلمين باسلام ابايهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم ينقطع
الحربي اذا دخل دار الاسلام دميما سبي ابنه لا يصير ابنه مسلما لان تبعية الاب
باقية فصار كان الابن سبي مع الاب **رجل دخل دار الحرب بامان وسرق صبيا**
واخرجه الى دار الاسلام ولو اسرى هناك صبيا واخرجه الى دار الاسلام
كان هو على دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان حربيا دخل دارنا
بامان وله عبد صغير فاسلم الحربي فالعبد كافر ما لم يسلم وكذا لو لم يسلم المولى
ولكن باعه من مسلم لانه كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام
اهل الحرب اذا اسروا اهلا لخدمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار قوم
من اهل الحرب اخذوا في دار الاسلام فقالوا اسلمنا في دار الحرب كانوا في المسلمين
في قول ابو حنيفة رحمه الله **كتاب الرهن وانه يشتمل على فصول**
الفصل الاول في الفاط الرهن رجل عليه دين رجل فاعطى المديون صاحب
الدين ثوبا وقال امسك هذا حتى اعطيك مالك قال ابو حنيفة رحمه الله هو رهن
وقال ابو يوسف رحمه الله هو ودعة ولا يكون رهنا ولو قال امسك هذا بمالك
يكون رهنا في قولهم جميعا رجل اراد ان يدفع رهنا بمالك عليه فقال المرفق للرهن
اخذه على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط
باطل ان ضاع ذهب بمالك رجل اشترى ثوبا بعشرون دراهم فلم يقض المشتري
المبيع واعطاه ثوبا اخر حتى يكونان رهنا بالتمن قال محمد رحمه الله لم يكن هذا
رهنا والمشتري ان يسترد الثوب الثاني عند البائع ومهما سوا اهلك خمسة
دراهم لانه كان مضمونا خمسة **رجل دفع الى اخراج ربه وقال بعها ذلك**
اجروا لم يسلم الا حرو دفع اليه ثوبا رهنا لاجر فضاغ الموهن روي محمد رحمه الله

والصبي يصير مسلما بعد ما
اخرج الى دار الاسلام
صم وكر

ط

انه

انه لا يضمن **رجل دفع الى رجل ثوبين** وقال لهما سبت ما لانه التي علي فاخذها
فضاعا في يد عن محمد رحمه الله انه قال لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل
عليه عشرون درهما ففزع المديون الى الطالب ما به درهم وقال خذ منها
عشرين درهم فقبضها فضاعت في يد قبل ان ياخذ منها عشرين درهما ضاعت
من مال المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ احدهما
رهنا بدنيك فاخذها وقيمتها على السوا قال محمد رحمه الله يذهب قيمة نصف
كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروي بن سماعه عن محمد رحمه الله رجل
عليه دين فقضى بعضه ثم دفع اليه الدين عبد او قال هذا رهن عندك بشئ ان
كان بقي لك فاني لا ادري ابقى لك شي من المال او لم يبق فهو جائز وهو رهن بما بقي وان
كان لم يبق منه شيء هلك العبد عند المرتهن فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ العبد بشئ
مسمى ولو ان المديون قضاه الدين ثم دفع اليه مالا وقال هذا رهنا بما عندك كان
فيها كرايف او ستوق فهو رهن جائز بما كان سوقا ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان
قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء خلاف الاستوق رجل عليه
الف درهم غله لرجل فقال امسك هذه الف الوضخ حقهك واشهد لي بالقبض
قال هذا اقتضا وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطيني حتى اشهد
لك فقال امسك هذه الف الوضخ حتى اتيك بحقهك واشهد لي بالقبض فاخذ
وهو رهن ولا يكون اقتضا وعن ابي يوسف رحمه الله رجل له على رجل ما به درهم
فاعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهنا ببعض حقهك فقبضه هلك قال
زفر رحمه الله يهلك بقيته وقال ابو يوسف رحمه الله يذهب بما شأ المرتهن
ويجعل على الراهن بفصل رجل له رهن عند انسان ثوبا من غير ان يكون
عليه دين فقال ارجع اليك فانك عندك شيئا فضاغ الثوب من المرتهن ذكر

ابو يوسف رحمه الله في الامالي انه يعطيه المرتن ما شأني قول أبي حنيفة رحمه الله
وكذلك قولنا رجل قال لرجل اقرضني وحدا رهني ولم يسلم العرض فاحدا رهني ولم
يقضه شيئا فضاخ الرهن في يده فقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمة الرهن رجل
استقرض من رجل حسيين درهما فقال العرض انما لا تكفيك ولكن ابعث الي رجل احق
ابعث لك ما يكفيك فدفع اليه رهنا فضاخ في يده عن ابي يوسف ان قال على المرتن الاقل
من قيمة الرهن ومن حسيين درهما رجل اعتق ما في بطن جارية ثم رهنا عند ابي
يوسف رحمه الله ان الرهن جارية فان ولدت ولدا فقصتها الولادة لا يذهب من
الدين شيئا ضمان الولادة رجل رهني عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال
احدهما رهني لك بعشرك او قال خذ ايها شئت رهنيك بدنيك قال ابو يوسف
رحمه الله هو باطل وان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله ولو كان عليه دينان
وقال احدهما فقال خذ احدهما فضاخ في يده قبل ان ياخذ احدهما بدينه فدينه
على حاله ولا شبهة هذا الرهن وكوارته عند انسان عبد المرحطة فقات العبد
ثم ظهرا ان الكرم يكن على الراهن كان على المرتن المكره ان كان عليه في الظاهر وجود
الدين من حيث الظاهر يعني لصحة الرهن فيرجع على المرتن بالكره بقيمة الرهن
الرهن المظنون مضمون في قول محمد رحمه الله وكذلك عند ابي يوسف في ظاهر الرواية
وعنه في رواية لا يكون مضمونا لاقوال الاخلاق فيه ان تصادق انه لا دين ثم
هلك الرهن لا يكون مضمونا المشتري اذا رهن بالثمن شيئا وهلك الرهن ثم استحق
البيع او ظهرا انه لم يكن مالا يهلك مضمونا وكذلك رجل قتل عبدا ورهن بقيمة
شيئا فهلك الرهن ثم ظهرا ان المقتول كان حرا كان الرهن مضمونا وكذلك لو استهلك
شاه مدبوحة ورهن بالضمان شيئا ثم ظهرا انها كانت ميتة ولو رهن عصيرا وتجر
ثم صار خلافا رهنا على حاله ويخرج من الدين ما نقص عند محمد رحمه الله له تركه

بالدين

بالدين والشاة الرهن اذا هلكك تدبج جلد لها يكون رهنا كحصته ولو استحق الرهن
عند المرتن وضمن المستحق المرتن بطل الرهن بخلاف ما اذا ضمن الراهن فانه لا يبطل
الرهن ان العبد اذا ابق سطل الدين فان عاد العبد من الابق يعود رهنا وجعل القاض
العبد بالدين بعد الاباق باطل وسقط من الدين بقدر نقصان الابق ان كان ذلك
اول مرة ولو رهن شيئا فاستحق احداهما عند المرتن او ظهرا يهلك الاخر حصته
من الدين اذا رهن المديون بالدين متاعا وتبع اجني رهني به متاعا اخر فان هلك
رهني المديون يهلك جميع الدين فان هلك رهني الاجني يهلك بنصف المال
ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا
ايضا ونكل كل واحد من الرهين وقاما لدين فهلك احدهما قال ابو يوسف رحمه الله
ان علم الثاني برهن الاول حين رهن يهلك الثاني بنصف الدين فان لم يعلم يهلك بالجميع
وقال زفر رحمه الله ايها هلك يهلك جميع الدين وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان هلك الثاني يهلك بنصف الدين ولم يشترط العلم رجل عليه دين فكفل انسان
باذن المديون للمديون لصاحب الدين رهنا بذلك المال ثم قضى الكفيل دين الطالب
ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الطالب الاصيل ولا يرجع على الطالب
ويرجع المطلوب على صاحب الدين بدينه وكذا الوباغ شيئا واحدا بالثمن كفيل باذن
المشتري ثم ادى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري لا على
البايع ثم المشتري يرجع على البايع **فصل فيما يجوز رهنه وما**
لا يجوز به الرهن وما يجوز
الرهن باي دين كان جائزا وما الرهن بالاعيان قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
على وجوه ثلثة اما الاول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي امانه كالودائع والعهود
ومال المضاربة والبضاعة اذا رهن المودع بعين المودعة رهنا او المستعير

بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن بغير شيء وكذا لو رهن
المستاجر بالعين الذي استاجر واحد المستاجر من الاجر بالعين الذي اجره قبل
التسليم كان باطلا وكما لا يجوز الرهن بالامان لا يجوز بالاعيان التي مضمونه
بغيرها نحو اذ اباع عينا واعطى المبيع رهنا للمشتري قبل التسليم كان باطلا كذلك
الكرخي والقدرى رحمهما الله ان هلك عند المشتري المرتهن قبل المنع بغير شيء وان
هلك بعد المنع يهلك بالقيمة كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون لا على البائع قبل
التسليم حتى لو هلك في يد ينفخ البيع ولا يجب على البائع شيء وذكر الفقهاء ابوا
الليت رحمه الله اذا اشترى الرجل سيفاً واحداً من البائع رهناً بالسيف فهلك
عنده كان عليه الاقل من قيمته الرهن ومن قيمته السيف اما الرهن بالاعيان التي
تكون مضمونه نحو الغصوب جاز عند الكل وكذا الرهن بالمرور وبدل الخلع جاز
عينا كان او ديناً واذا ارتهن الرجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استاجرها
المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن ان يعود في الرهن ولو ارتهن
الرجل دابة وقبضها ثم اجرها من الراهن لا يصح الاجارة ويكون للمرتهن ان يعود في
الرهن وباحداً الدابة وان اجرها المرتهن من اجنيب الراهن خرج من الرهن
ويكون الاجر للراهن وان كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن بقصد
به والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان اجرها الراهن من اجنيب الراهن خرج
من الرهن والاجرة للراهن وان اجرها بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة
والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان اجرها اجنيب غير اذن الراهن والمرتهن ثم اجاز
الراهن الاجارة فان الاجر للراهن والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان اجاز المرتهن
دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي اجرها ويقصد به والمرتهن
ان يعيدها في الرهن وان اجاز جميعاً كانت الاجارة للراهن وخرج من الرهن رجل

زوج

٥٣٩

تزوج اسراه بالف ورهن عندها بالمره يساوي الفاهلك الرهن عندها يهلك
وان طلقها قبل الدخول كان عليها رد نصف الصداق على الزوج كما لو استوفت
صداقها ثم طلقها قبل الدخول هذا اذا طلقها بعد هلاك الرهن بعد الدخول
لها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لان بالطلاق قبل الدخول ولا سقط على الزوج
نصف المهر بغير عوض فيبقى الرهن رهناً بما بقي وهو نصف الصداق فاذا هلك
الرهن بعد ذلك يهلك بما بقي على الزوج فلا يجب على المرأة شيء ولو تزوج امرأة
ولم يسم لها مهرها ورهن عندها رهناً فيه وفامر مثل هلك الرهن يهلك
مهرها مثل وبصر مسووفه مهرها مثل فان طلقها قبل الدخول كان
عليها رد ما زاد على متعه مثلها كما لو استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول
لها فان طلقها او لا قبل الدخول والرهن قائم وحبث لها المتعة في القياس وليس لها
ان تحبس الرهن بالمتعة وهو قول ابي يوسف الاخر وفي الاستحسان وهو قول
محمد وابي يوسف الاول وفي القياس وهو قول ابي يوسف الاخر لا يصير رهناً
بالمتعة اذا اخذت بصداقها المسمى رهناً يساوي صداقها وهبت صداقها
من الزوج وامرأة كان عليها رد الرهن الي زوجها فان هلك الرهن عندها يهلك
بغير شيء ولو اختلفت المراه من زوجها بعد ما وهبت مهرها او امرأتها كان عليها
رد الرهن فان لم يرد حتى هلك يهلك بغير شيء واذا قبض المرتهن دينه كان عليه
رد الرهن وان لم يمنع الرهن حتى هلك الرهن عنده يهلك بالدين ويجب على المرتهن
رد ما قبض ولو اقترض الرجل كراً من طعام واحداً من المستقرض رهناً بالطعام
ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي بذمته بالدرهم ودفع اليه درهم
وبري من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي
كان قرضاً اذا كانت قيمة الرهن مثل الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض

لها ان تحبس الرهن بالمتعة
والا اصل ان الرهن بمهر المثل
يصير رهناً بالمتعة والاسم
وهو قول محمد وابي يوسف الاول
م

من الدراهم وكذا الرجل اذا اسلم الى رجل بطعام فاخذ بالمسلم فيه رهنا يساو
الطعام ثم تصاحك على راس المال ولم يقبض رب السلم راس المال من المسلم اليه
حتى هلك الرهن عنده فانه يهلك بطعام السلم ويبطل الصلح وكذا لو وهب
له راس المال بعد الصلح ولم يمنع الرهن حتى هلك فانه يهلك بالطعام ن
رجل له على رجل الف درهم وبها رهن عند صاحب الملك فتضى رجل دين
الراهن طوعا وقبض الطالب سقط الدين وكذلك المطلوب ياخذ رهنه
فان لم ياخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما احدث منه
ويعود ما احدث من المتطوع الى ملك المتطوع لا الى ملك المتطوع عليه وكذا
رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وقبض العبد فبرع اسان بقضا
الف ثم استحق او رد عيب بعد القبض بعضا او مل العنص بعضا او غير هذا
كان على بايع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري **و** رجل له دين على رجل
وبه رهن عنده ثم انهما تناقضا عقدا الرهن ولم ياخذ المرتهن دينه فهلك
الرهن عنده فانه يهلك بالدين ويبقى الرهن ما بقى قبض المرتهن **و** المرتهن اذا
امرا الراهن عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الابراء والمصلحة ن
فهلك الرهن عنده يهلك امانه استحسانا **رجل له على رجل الف وبها رهن**
عنده فاحال الراهن المرتهن بالمال على رجل فقبل الكوالة وبراء منه ولم يرد
الرهن ولم يمنع على هلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين وسقط الكوالة ولا
يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا
عند الورثة **رب السلم** اذا احدا بالمسلم فيه رهنا فذلك يصير مستوفيا ن
للمسلم فيه وكذا لو اخذ المسلم اليه من رب السلم براس المال وسعى السلم
وان لم يهلك حتى افترا بطل السلم ويرد المثل على الراهن وكذا الرهن سدا

٥٥٠
الصرف جائز عندنا فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا وبسم الصرف وان
لم يهلك حتى افترا بطل الصرف **و** رجل قتل غيره عدا فصالح من القصاص على مال
مع ولي العمد واخذ بيد الصلح رهنا جاز في قولهم وكذا لو كان القتل بما يجب
القصاص فاخذ رهنا فالدية من القاتل وكذا لو كان القتل خطا فاخذ الولي من
العاقلة رهنا فالدية بعد قضا القاضي جاز وكذا الرجل اذا اخرج غيره جراحه
لا يستطيع فيها القصاص وقضى القاضي بالارش للمجروح واخذ بالارش رهنا او
قطع يد رجل خطا وقضى القاضي نصف الدية على العاقلة فاخذ المقطوعة يد
رهنا من العاقلة جاز **و** وكذا لو سقط القطع عن السارق بوجه وقضى القاضي
بضمان الرقة على السارق فاخذ المسروق منه بالمال رهنا وكذا المولى اذا اخذ
من مكاتبه رهنا بيد الكتابة جاز وان كان لا يجوز اخذ الكفيل بيد الكتابة
او استاجر دارا او شيئا واعطى بالاجر رهنا جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء
المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة سطل الرهن
وحب على المرتهن رد قيمه الرهن ولو استاجر خياطا ليخيط له ثوبا واخذ
من الخياط رهنا بخياطه جاز وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط ن
بنفسه لا يجوز وكذا لو استاجر ابلا الى مكة فاخذ من اجمال بالحمولة رهنا
جاز ولو اخذ حمولة هذا الرجل بنفسه او بدابة بعينه لا يجوز ولو استعار
شيئا حله ومونة فاخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية جاز وان اخذ
منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو اخذ من المستعير بالعارية لا يجوز لا
امانه في يد **ولو استاجر نواحه او مغنية واعطاها بالاجر رهنا لا يجوز** ويكون باطلا
وكذا الرهن بدين القمار او بتمن الميمنة والدم او الرهن بمن احرم من المسلم المسلم
او دمي بمن احرم باطل **و** وعمره رحمه الله اذا اشترى المسلم خلا واعطى بالتمن

قال لا حرما بايعت فلانا فتمنه على واعطاه رهنا قبل المبايعه لا يجوز رجل رهن
عند انسان عبدا بالفسم جا الراهن بحاربه وقال خداهما كان العبد فانه
يصح ذلك اذا قبض وقبل فص الثاني فالاول رهن مادام في يد يهلك بالدين
ان هلك والاني اسائه هلك من غير شيء واذا قبض الثاني محرج الاول من ان يكون
رهنا رد الاول على الراهن اولى ويرد ويكون الثاني رهنا لو هلك هلك بقمه
نفسه لا بقمه الاول ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم لامن الشريك
وامن غير الشريك ولو ارهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه ومما شربكان
فيه اولا شرکه منهما فهو جائز اذا قبلا او قبلا احدهما ولو قبل احدهما دون الآخر
لا يصح ولو قضى الراهن دين احدهما وقد قبل الا يكون له ان يسترد نصف الرهن
ولو رهن منهما وقالت رهن نصف من هذا والنصف من هذا الاخر لا يجوز
وان قبلا ولو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهنا واحدا فهو جائز ويكون
الرهن رهنا بكل الدين والمرتهن ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين الشيوخ
الطارى بطل الرهن في ظاهر الروايه وعن ابي يوسف رحمه الله لا يبطل بصورة
الراهن اذا وكل العدل مع الرهن مجتمعا او متفرقا كيف شافباع بعض الرهن
بطل الرهن فيما بقي وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن
وان كان المستحق شايعا سطل الرهن فيما بقي وان استحق شيئا مقر ذيقى الرهن فيما بقي
ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي فتمته وفاصح الدين فانه يملك
حصته من الدين لا غير رجل رهن دار فيها متاع الراهن شي كثيرا وقليل فتع
به او رهن جوا لقايفها متاع الراهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتن لا يجوز
ذلك الا ان تفرغ الدار والجوالق ويسلم وتود رهن ما في الدار من متاع بدون
الدار وما في الجوالق من الجبويه دون الجوالق وسلم الكل اليه جاز والحيلة

رهنا فضاخ الرهن في يوم ثم ظهر انه كان خمر لا يضمن المرتهن شيئا لانه رهن باطل
 والاول فاسد ولو اشترى شيئا من رجل بدرهم بعينه واعطى بها رهنا كان باطلا
 لا يلاعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الي ما في الذمة ولا يجوز
 المدبر والمكاتب وام الولد لان الرهن لاستيفاء الدين من المالية والاستيفاء منها
 متعذر **و** رجل عليه الف درهم فصاحه على خمسينه واعطاه رهنا على خمسينه
 فهلك الرهن ثم تصادقا انه لم يكن عليه كان على المرتهن ان يرد على الراهن خمسينه **و** اذا
 رهن عند الانسان ثوبا **وقال** المرتهن ان لم اعطك مالك الي كذا وكذا فهو بيع بمالك
 علي قال محمد لا يجوز ذلك **و** المودع اذا ادعي هلاك الوديعة وصاحبها يدعي عليه الانلاف
 فقصاها على مال واعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن المرتهن في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله ويضمن في قول محمد رحمه الله ولو ادعي صاحب المال
 الوديعة ومحمد المودع الا يدع قصاها على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا الوادي
 صاحب المال لا يدع والاستهلاك من المودع والمودع يقر بالوديعة ولم يدع
 الرد والهلاك وتصلحها على شيء جاز الصلح في قولهم ولو قال المودع هلك الوديعة
 او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطلحا على شيء لا يجوز **و**
 الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويجوز في قول محمد رحمه الله وكذا لو
 قال المودع ضاعت الوديعة او رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها
 فاصطلحا على شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول ويجوز في قول
 محمد وقول ابي يوسف الاخر وفي كل موضع يجوز الصلح ذكر الامام المعروف بحواهر
 راد الفتوي في الصلح على قول ابي حنيفة رحمه الله **رجل قال** لا خضمت لك مالكا علي
 فلان اذا دخل الاجل واعطى بذلك رهنا جاز ولو قال اذا قدم فلان فانا ضامن
 لك بمالك عليه واعطاه رهنا لا يجوز الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه ولو

لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع ما في الدار او الجوالق او لا ثم يسلم اليه ما رهن
فيصح التسليم والرهن ولو قال رهنك هذه الارض وفيها زرع او شجرة او ثمر على
الشجار جاز ويدخل الحل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذكر
وفي الرهن يدخل غير الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الحل في حيا ولو رهن
دار او ما فيها وحل بينهما وبين جميع ذلك وهو خارج من الدار ثم الرهن ولو رهن شيئا
وحل بينه وبين جميع ذلك وهو خارج من دار ثم الرهن ولو رهن الرهن فقال خذ جاز
ويصير قابضا بالتحلية في الروايات الظاهرة وعلى يوسف اذا كان الرهن مالا ينقل
لا يصير قابضا ما لم ينقل وعن ابي يوسف رحمه الله اذا رهن دار او ما فيها فقال سلمت
اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهن صوفاء على ظهر
عظم لا يصير قابضا ما لم تجز وبقض ولو رهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلقى الحمل
عنها ويدفع الدابة ولو رهن سرجا على دابة او حزاما في راسها ودفع الدابة مع ذلك لم
يكن رهنا حتى ينزع الرهن من الدابة ويسلم اليه ولو رهن بيتا معينا من دار او
طائفة معية من دار وسلم جاز رجلا ن عليها الف درهم لرجل فرهناه بذلك
عبد امشركا بينهما بصفين ثم عاب احد الراهنين وحضر الآخر قال حاضر منهما
للمرتهن اعطيك ما على من الدين واحد حصتي من العبد قال ابو حنيفة رحمه الله ان
للمرتهن ان ينفع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فالذي ياخذ جميع الدين لم يكن متطوعا
في اكل الدين فكان له قبض كل العبد فان قبض ولم يمنع من الشريك حصته من
دين العبد فملك العبد في يده فانه يملك جميع الدين لا يكون الدين اكثر من قيمة
العبد فيرجع على صاحبه بنصف الفضل ايضا ويكون نصف العبد في هذا الموضع
متمزلة الرهن في يده وهذا قول محمد رحمه الله ايضا قال رجلان رهنا متاعا دين
عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما فحرفا فاقام البينة على احد مما على هذا الوجه فانه

سحل

أن

سحل الاخر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليهما على احد مما على هذا الوجه
بالبينة وعلى الاخر بالنكول وان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن لم
يثبت في نصيب كالحلف فصدر القضا بالرهن في نصيب الاخر لانه شايع ولو كان
الراهن واحدا والمرتهن اثنان فقال احد ما ارتهنت انا وصاحبي هذا ان
العين منك مما به درهم فاقام البينة والمرتهن الاخر محجود ويقول لم ارتهن
والراهن يحسد الرهن فعن ابي يوسف فيه روايتان في رواية يرد الرهن
على الراهن وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله اقصى منه المدعى هنا
واجعله في يد الذي اقام البينة وفي يد عدل فاذا قضى الراهن مال الذي اقام البينة
احد الرهن وان هلك الرهن بذهب من الدين نصيب الذي اقام البينة وجعل عليه
دين وبه رهن وكفيل كفيل يادن المديون فعلى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن
عند الطالب ذكر في النوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفله لان الرهن اذا هلك
وبه وقابا لدين يصير الطالب قابضا دينه بقبض الرهن فاذا اخذ المال من الكفيل
يصير قابضا بعد الاستيها الا ان الكفيل انما دفع المال الى الطالب بادن الاصيل
وهو سفير محض في ذلك فلا يكون له ان يحاصم الطالب ولكنه حاصم الاصيل يرجع
عليه لانه دفع المال بامر وهو كما لو بلغ مالا شيئا واحدا بالثمن كفلا بامر المشتري
فالذي الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البايع فان الكفيل لا يحاصم البايع ولا يرجع
عليه وانما يحاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البايع ما دفع الكفيل اليه رجل عليه
دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن الاصيل رهنا
واحد منهما بعد الآخر وكل واحد من الرهين وقابا لدين فملك احد الرهين
عند المرتهن قال زفر رحمه الله ايها هلك هلك لكل الدين وقال ابو يوسف رحمه
الله ان هلك كل الرهن اثنان في دار كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الرهن الثاني

يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك جميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني
يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن بان كل منهما
مطالب جميع الدين فحمل الرهن الثاني زيادة في الرهن فمضمون الدين على الرهن الاول
والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فاما هلك يهلك بنصف الدين وبعض
هذا قد مر قبل هذا ارجل اراد ان يدخل خاناً فلم يدعه صاحب خان حتى دفع اليه ثوباً
فهلك عنده روي عن عاصم ابن يوسف رحمهما الله ان رهنه ما حرم الله فالرهن بما فيه
وان اخذ منه الرهن بخوف السرقة منه فان صاحب خان يكون ضامناً وقال الفقيه
ابو الليث رحمه الله عندي لا يضمن صاحب خان اذا لم يكن الدافع مكرهاً في الدفع

فصل في الانتفاع بالرهن

المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط
شي من الدين وان ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت
بعد ما تركها سلمه هلك رهناً في المسليتين ويهلك بالدين وان ركبها الراهن باذن
المرتهن او بغير اذنه فعطبت لا يسقط الدين ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن باذن
الراهن وهلك باستعماله لا يسقط الدين لان استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال
الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين ولو استرد المرتهن من
الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك يهلك بالدين ولو كان الرهن ثوباً فحجج الراهن
بقتله وبه حرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب
من نفسه وقال المرتهن لا يحدث باللبس كان القول قول المرتهن واليمين بينه الراهن
ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن ولم يتحرق عنده وقال المرتهن لبسته فتحرق كان
القول قول الراهن ولو اعاد المرتهن الرهن من الراهن او ارجع او اودعه كان
للمرتهن ان يسترده والاجارة باطلة ولو كان الرهن مصحفاً فاذن له الراهن بالقرارة

منه

منه فهلك قبل ان يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله وان هلك
بعد فراغه من القراءة يهلك بالدين وكذا لو كان الرهن خائفاً فادخله المرتهن
في خنصره باذن الراهن فهلك يكون امانته لا يسقط شيء من الدين وان نزع عن
اصبعه فهلك بعد النزع يهلك بالدين ولو كان المرتهن اعاد الرهن من الراهن
فمات الراهن وعليه ديون فان المرتهن احوى الرهن من الغريم لان المرتهن كان
يسل من استرداده في حياته وكذا بعد وفاته فان اذن المرتهن للراهن ان يزرع
الارض المرهونة فزرع او سكن الدار المرهونة باذن المرتهن لا يبطل الرهن وله
ان يسترد الرهن فيعود رهناً وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن
ولو ادخل الرهن وصوفها ولبنها يكون داخل في الرهن لما قلنا في الزرع والتمر لا يسقط
شي من الدين بهلاكها والغاصب اذا سال صاحب الغصبة ان يعير اياه ليخدمه
او يرسله في حاجة فاذن له في ذلك بري من الضمان عاد اليه بعد ذلك ام لم يبعده وان
غصب غلاماً فابراه المالك عنه ذكر الناطقي رحمه الله انه يبرأ من الضمان ويصير
عزله الوديعه في يده وليس المرتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر بالوديعه
في قول محمد رحمه الله فان فعل فهلك كان ضامناً وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولو رهن
ثوباً يساوي عشرين درهماً بعشر فلبسه ثم اخري بغير اذن الراهن وانقص
اربعة دراهم لم يهلك الثوب وقيمه عند الهلاك عشرة قالوا يرجع المرتهن على
الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك اذا
كان الدين عشرين دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمون
بالدين ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن سنته لا يسقط
شي من الدين لان ليس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضرباً على المرتهن
وما اسعص بلبسه بغير اذن الراهن وهو اربعة دراهم مصونة على المرتهن وهو

المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء من الدين وان ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما تركها سلمه هلك رهناً في المسليتين ويهلك بالدين وان ركبها الراهن باذن المرتهن او بغير اذنه فعطبت لا يسقط الدين ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن باذن الراهن وهلك باستعماله لا يسقط الدين لان استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين ولو استرد المرتهن من الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك يهلك بالدين ولو كان الرهن ثوباً فحجج الراهن بقتله وبه حرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب من نفسه وقال المرتهن لا يحدث باللبس كان القول قول المرتهن واليمين بينه الراهن ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن ولم يتحرق عنده وقال المرتهن لبسته فتحرق كان القول قول الراهن ولو اعاد المرتهن الرهن من الراهن او ارجع او اودعه كان للمرتهن ان يسترده والاجارة باطلة ولو كان الرهن مصحفاً فاذن له الراهن بالقرارة

اربعة دراهم فما وجب على المرتين يصير قصاصا بقدرها من الدين واذا اهلك
 الثوب وقيمته بعد النقصان عشر نصفه مضمونه ونصفه امانه بقدر المحزون
 يصير المرتين مستوفيا دينه بقدر درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن درهم
 واحد رجل رهن جارية فارضعت صبيا للمرتين لم يسقط شيء من دينه لان لبن الادي
 غير مستقوم ولو كانت شاة فثرب المرتين من لبنها لان ذلك محسوب عليه من الدين
 لان لبن الشاة مستقوم الراهن اذا اعتق العبد المرهون او دبره او كانت جارية فاستولها
 نفد جميع ما صنع موسرا لان الراهن او موسرا وقال الشافعي رحمه الله ان كان موسرا
 لا ينفذ اعتاقه واذا انفق الاعتاق عند ناسي العبد في الاقل من قيمته ومن الدين وهو
 حر مادام يسعي والمستسعى يرجع بها على مولاه المعتق الا المذبر وام الولد فانها لا ترجعان
 على المولى المرتين باختيار في التدبير ان شا رجع على الراهن وان شارجع على العبد
 والسعاية في التدبير تخالف السعاية في العتق من وجوه ثلثة احدها ان المذبر
 يسعي في جميع الدين لانه يودي الدين من كسبه وكسبه مال للمولى ولهذا لا يرجع
 على المولى ما سعى ويسعى وان كان مولاه موسرا رجل اشترى من رجل عبدا ولم
 يقبضه ولم ينفذ الثمن باعتق العبد وهو موسر نفذ اعتاقه ولا يسعي العبد للبائع
 في الثمن في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله واي يوسف الاول وقال ابو يوسف
 رحمه الله اخر يسعي جميع قيمته اذا كان قيمته اقل من الثمن ويرجع بذلك على
 المشتري رجل رهن عبدا او غاب ثم ان المرتين وجد العبد حرا فان كان العبد
 اقرب الرق عند الرهن لا يرجع المرتين بدينه عليه رجل اشترى من رجل عبدا
 ونفذ الثمن وقبض العبد وغاب البائع غيبه لا يعرف مكانه ثم ظهر ان العبد
 كان حرا فان المسري يرجع بالثمن على العبد ثم يرجع بالثمن على البائع
 اذا حضر وتلقا يوسف في النواذر انه لا يرجع كما لا يرجع في الرهن ومحمد رحمه

الله توقف في هذا رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن
 وليس للمرتين ان تمنع الزوج من غشيا لها فان ماتت من غشيا لها ماتت
 يافه سماوية فيسقط دين المرتين استحسانا والقياس انه لا يسقط لان الزوج
 انما وطها بتسليط المولى فصارت كالمهرن وطها ولو رهن جارية ليس لها زوج
 ثم زوجها الراهن باذن المرتين وهذا الاول سواء ولو زوجها بغير اذن المرتين
 جازا النكاح والمرتين ان تمنع الزوج من غشيا لها لانها عند الرهن لم تكن مشغولة
 بحق الغير لعلحق حق المرتين بجميع اجزائها لان له ان يمنع الزوج من غشيا لها
 فان غشيا الزوج يصير المهر رهنها مع الجارية لان المهر يد لجزء من اجزائها
 فيتعلق به حق المرتين بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنها وهذا
 لان المهر لا يتأكد قبل الدخول فان ماتت الجارية في غشيا لها من هذا الوجه
 كان المرتين باختيار ان شا ضمن الراهن لان الهلاك حصل بتسليطه وان شا
 ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذ لم يعلم الزوج بالهين
 وكم عنه المولى لانه صار مغرورا من جهة رجل رهن شاه وابعاح للمرتين ان
 يشرب لبنها لان المرتين ان لشرب لبنها وبال ولا يكون ضامنا فان هلك
 الشاة بعد ذلك عند المرتين قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن فاما
 الشاة تسقط ذلك القد من الدين وما اصاب اللبن يرجع المرتين بذلك على
 الراهن لان شرب المرتين باذن الراهن كشراب الراهن ولو شرب الراهن
 يسقط قدر حصته من الدين كما لو انلفا لراهن عضوا من اعضائها لان المرتين ان
 يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وعلى هذا اجمع النما والزيادة رجل
 رهن خاتما فلبس المرتين بخفض البني واليسري فذلك الخاتم كان ضامنا لانه
 استعمال وفيما سوى الخاتم من اصابع لا ضمن لان ذلك حفظ وهو ما موردا

وان هو اعاد به ذلك لا يرجع
 ذلك على المولى لان الرهن
 مغرور من هذه جهة رجل

وان رهن طيلسانا فوضعه المرتهن على عاتقه لا يضمن لانه حفظ وان لبسه كما لبس
الناس ضمن ولو رهن سيفين او ثلثا فتقلد المرتهن بالثلاث لا يضمن لانه حفظ وفي
السيفين يضمن اذا كان المرتهن يتقلد بسيفين لانه استعمال وان لبس الخاتم
في خصر اليسرى فوق خاتم له لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يحمل الخاتم يضمن
لان ذلك استعمال وتزني والاولى حفظ وما يتولد من الرهن كان اللبس والوديعة
والثمن والارش يكون رهنا مع الاصل عندنا والمرتهن ان يمسك الكل الى ان يستوفي
دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شي من الدين اذا قبل فكاك الاصل حال قيام
الرهن والمرتهن ان يبيع ما يخاف فساد به باذن القاضي ويمسك ثمنه رهنا وان
باع بغير امر القاضي كان ضامنا **فصل فمن يبرهن مال الغيب**
رجل استعار من اخر عينا ليرهنه بدينه فاعان صحت الاعانة والمستعير ان يرهنه
بدينه بقليل او كثيرا اذا اطلقه المعير ولم يسلم ما يرهنه به وان سمي المعير قدرا او ن
جنسا لا يجوز للمستعير ان يخالف فان خالفه المستعير فرهنه باقل مما سمي واكثر
او بنصف اخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا لو استعار ليرهنه عند فلان ورهنه
عند غير او استعار ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة والمعير ان ياخذ من
المرتهن فان هلك في يد المستعير ان هلك في يد قبل ان يرهنه او هلك بعدما
رهنه وافتكه لا ضمان عليه فان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتهن
وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه او بعدما رهنه وافتكه كونه كان القول
قول الراهن مع ممينه واذا رهنه المستعير على الوجه الذي ادن المعير كان على
المستعير قد رما يسقط من دين الراهن وكذلك لو دخله غيب فسقط بعض الدين
يضمن الراهن المعير قد رذل ذلك ولو ان الراهن محجز عن فكاك الرهن فقطى المعير دين
الراهن كان للمعير ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع

بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفا ورهنه بالفين بادن المعير وافتكه المالك
بالفين درهم لا يرجع على الراهن بأكثر من الف وليس للمرتهن ان يمنع عن قبض
الدين من المعير بل يحجز على ذلك حتى يقبض ويسلم اليه الرهن ولو ان المستعير وكل
رجلا بقبض الرهن من المرتهن والرد الى المعير ان كان الوكيل من عيال المستعير
جاز ولا يضمن ولهن هلك المال في يد الوكيل وان لم يكن الوكيل من عيال الموكل
فهلك المال في يد الموكل وهذا والوديعة سواء وليس للمستعير ان يفتق بالرهن
ولا ان يستعمله قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن ولو استغله قبل الرهن ثم
رهنه بمثل قيمته يبرأ عن الضمان وليس هذا الرجل استعار شيئا لينتفع به فخالف
ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان رجل غصب من اخر عبدا فرهنه بدينه عند
رجل وهلك المالك عند المرتهن كان للمالك ان يختار ان يشأ ضمن الغاصب وان شا
ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن لان الغاصب عند اداء الضمان يملكه
من وقت الغصب فيصير رهنا مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن ان
يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد
الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد ولو كان الغاصب
دفع العبد المخصوص الى رجل وديعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه لا يرفع
المرتهن على الراهن جازا الرهن في الوجهين اما اذا ضمن الغاصب فلا يملك
بالغصب السابق على الرهن وسعد الرهن واما اذا ضمن المرتهن فلان سبب
الضمان في حقه هو القبض بحكم الوديعة وعقد الرهن كان بعد وسعد الرهن
على كل حال ولو ان رجلا عنده وديعة لانيسان ورهنه المودع عند رجل فهلك
عنده فجا المالك وضمن الراهن او المرتهن لا يسعد المرتهن لان الاول ضمن الدفع
الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع ولا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز كرجل

فقال المرتهن جازا ما هو
العبد وضمن الغاصب
المدفوع اليه حذر

رهن عند رجل عبد الغريم ثم ان الراهن اشترى لعبد من مولا و دفعه الى المرتهن
فانه لا يكون رهنا عند المرتهن لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون مالكا وقت
الرهن وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاسا حبه فضنه ان ضمنه العاصب قيمته
يوم الغصب جازا لبيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز سعه لان الغاصب
في الوجه الثاني انما ملكه وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذ لم يكن مالكا وقت الدفع رجل
اعار شيئا له حمل ومونه لرهنه وهنه قالوا ان رد العارية تكون على المعير فرق بينهما
غيرها من العواري في غير هذا ان يكون الرد على المستعير لان هذه اعان فيها منفعة
لصاحبها فانها تنصير مضمونه في يد المرتهن وللمعير ان يرجع على المستعير بقيمته فكانت
ممنزلة الاجارة وفي الاجارة تكون الرد على الاجرة الراهن اذا اجار للمرتهن ان يودعه
انسانا او عبدا او ابواجر فان اودع المرتهن انسانا فهو رهن على حاله ان هلك
في يد المودع فستقط الدين بهلاكه وان اعار فخرج من ضمان الرهن والمرتهن ان
يعيده رهنا ولو اخرج فالاجرة تكون للراهن وليس للمرتهن ان يعيد الرهن الا
برهن جديد ولو اذن له الراهن ان رهنه وهنه من عين وسله اليه فخرج من
الرهن الاول ولو باع الاخر او المرتهن احدهما باذن الاخر فخرج من ان
يكون رهنا ويلون الثمن رهنا مكان الاول قبضه من المشتري ولم يقبضه وان هلك
التمس على المشتري فانه يبري من مال المرتهن والمرتهن ان يحبس الثمن اذا كان
دينه موجلا الى وقت الى وقت حلول الاجل **فصل في العدل**
في باب الرهن رجل رهن عند انسان و شرط الراهن
والمرتهن في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صح الرهن وقبض العدل
يكون بمنزلة قبض المرتهن ولا يكون للمرتهن ان يباذله من يد العدل الا برضا
الراهن ولو ان رجلا باع من انسان شيئا وتواضعا ان يكون المبيع في يد

عدل حتى يقبض الثمن جاز ويلون يد العدل بمنزلة يد الباع حتى لو هلك المبيع
في يد العدل ينفسخ البيع ويبطل الثمن ولو شرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن
ان يكون العدل مسلطا على المبيع جاز ايضا للعدل ان يبيع ويوفي الدين وليس
للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمرتهن ان يمنع من البيع ايضا ولو مات الراهن
والمرتهن في عقد الرهن سقى العدل على ما كان بمسك الرهن ويبيع ولو مات
العدل تبطل الوكالة ولا تقوم وارثه ولا وصيه مقامه وكذا لو جعل الراهن
والمرتهن الرهن على يد عدل وسلطا رجلا اخر على بيعه جاز ايضا وله ان يبعه
ويسلم الثمن الى المرتهن وكذا لو سلط الراهن المرتهن على بيعه جاز ايضا ولو لم
يكن البيع شرطا في عقد الرهن في عقد الرهن لهما تسلط المرتهن والعدل
على البيع صح التوكيل وللراهن ان يفسخ هذه الوكالة ومنعه عن البيع ولو مات
الراهن سطل الوكالة وليس للمرتهن ان يطالب بالعدل بالبيع في هذا الوجه
وعن ابى يوسف رحمه الله ان الوكالة لا تبطل في العقد وهو الصحيح
ولا يكون للمرتهن ولا للعدل ان يتصرف في الرهن سوي لا مساك اذ لم يكن مسلطا
على البيع ولا يبيع ولا يواجر ولا يستخدم وللعدل ان يسلم الرهن الى من كان في
عياله من امراته وخادمه وولده واجرايه الذي يتصرفون في ماله ولو باع العدل
الرهن بحدج من ان يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الاول مقبوضا كان الثمن
اولم يكن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته او قتله عبدا اخر ودفع به
فان العبد الثاني يكون رهنا مكان الاول ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن الى
المرتهن ثم استحق العبد اورد ببيع بقضا فاصرفان المشتري يرجع بالثمن على
العدل ثم العدل باختيار ان شارح على المرتهن بالثمن ويعود من المرتهن الى
حاله وان شارح على الراهن ولو ان العدل بلغ الرهن ولم يسلم على المرتهن

هذا اذا كان السليط على البيع شرطا في عقد الرهن فان التسليط على البيع بعد عقد
الرهن قالوا العدل هاهنا ملون وكيل الراهن مما حقه من العدة ترجع به على الراهن
دفع الثمن الى المرتهن او لم يدفع ولو ان العدل اقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن
وسلم الى المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل وسطل من المرتهن القاضي
بحر العدل على مع الرهن لقضا الدين فان ابي سمعه القاضي في قول ابي حنيفة وابي
يوسف ومحمد رحمهم الله من رجل رهن شيئا وصنعه على يد عدل وسلط العدل
على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع قيل هذا اذا كان البيع مشروطا
في عقد الرهن وقيل انه يجبر على كل حال وهو الصحيح الاب اذا رهن مال الصغير
بدون نفسه صح الرهن وكذا الوصي ذكره في الاصل وذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان هذا استحسان والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا وعن ابي يوسف
رحمه الله انه احب بالقياس ولو قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ولو
فعل الاب ذلك جاز وهو كما بيع للاب ان يبيع مال ولد من نفسه بمثل القيمة
ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا ان يكون خيرا لليتيم وفي بعض الروايات لا يجوز للاب
ايضا قضى دين نفسه بمال اليتيم والصحيح انه يجوز والعبد المرهن اذا ابق من
المرتهن وقضى القاضي سقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود رهنا على حاله كما كان
والعبد الغصب اذا ابق وقضى القاضي الغاصب بالقيمة عم عاد العبد من الاباق
فانه يعود على ملك الغاصب العدل اذا كان مسلطا على البيع كان له ان يبيع
بالنقد والنسيئة فانها الرهن عن ابيع نسيئة بعد ذلك لم يصب نهيته وله
ان يمنع ما حدث من الرهن من ولد ومثله يبيع الاصل ولو طلب المرتهن
دينه فقال الراهن للعدل مع الرهن وارفع حقه وقال المرتهن لا اريد البيع وانما
اريد حتى كان له ذلك ورجل رهن شيئا بدين موجد وسلط العدل على بيعه

٥٥٥
اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة ن
بالبيع باقية ولو رهن شيئا بدين موجد وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقل
عند محل الدين للعدل ان يبعه قبل ذلك ولو رهن شيئا وصنعه على يد عدل
فما لم يطل الرهن ويوضع على يد عدل اخر عن تراض بينهما فان اختلفا
في ذلك فوضع القاضي على يد عدل فليس للعدل الثاني ان مع الرهن وان كان الاول
مسلطا على البيع لان الراهن لم يوكله بالبيع فان مات الراهن كان للقاضي ان يبيعه
بعد موت الراهن وله ان يفرض البيع الى هذا العدل الثاني او عدل اخر ولو ان
العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه الا ان الراهن يقول باعه بما به
والدين وقيمة الرهن ما به ايضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتهن باعه
بمحمسين درهما فان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينه الراهن ولو رهن
مالا وقيمة الرهن ما به والدين ما به وكل المرتهن يبيعه فاقام المرتهن البينة انه
باعه بمسعين واقام الراهن البينة على موت الرهن في يد المرتهن قال محمد رحمه
رحمه الله بعضي مسه المرتهن وقال ابو يوسف يقض مسه الراهن

فصل في اختلاف الراهن والمسرقة

رجل رهن عند رجل جارية تساوي الف بالف موجهة الى شهر وجعل رجلا مسلطا
على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بحارية وطلب من العدل بيعها
فقال الراهن ليست هذه جارياتي ان صادق الراهن والمرتهن ان المرهونة كانت
قيمة الف درهم والدين الف درهم فان كانت جارية التي جاء بها المرتهن تساوي
الف درهم الا ان الراهن انكر ان يكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول
المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه الجارية او
قال لا ادري كان القول قوله مع اليمين على العلم فان حلفه جبر على البيع وان نكل

حبر على سعيها خلاف الوكيل بالبيع اذا امتنع عن البيع فانه لا يجبر لبيع العدل تعلوه
 حق المرتهن فحبر كما لو وكيل بالخصوصه بطلب الخصم اذا امتنع على اجواب فانه يجبر
 واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ورجع العدل على الراهن وان حلف
 العدل لا يجبر العدل عن البيع ويأمر القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر
 الراهن ويسعه القاضي كما لو مات العدل واذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن
 ولو جاز المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي
 فقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها فان القول قول الراهن وحلف
 وان حلف عمل الجارية هالكه بالدين يجرعه ثم يرجع الى العدل ان اقر العدل بما قال
 المرتهن فقال له بعد بما قالك للمرتهن فان باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه نقصا
 لا يرجع المرتهن سعيه دينه على الراهن الا اذا اقام المرتهن البيه على ما قال
 فيرجع سعيه دينه على الراهن هذا اذا اتصادقا ان ثمة المرهونه كانت الفا
 وان اختلفا فقال المرتهن ما رهننتي الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن
 كانت قيمتها الفا وهذه غير تلك الاجارية كان القول قول المرتهن فان صدقه
 العدل حبر على البيع وان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن
 فان امتنع العدل عن بيعها حبر الراهن على سعيها او يسعه القاضي والعهد على
 الراهن وبقية الدين كذلك ويكون على الراهن ولو رهن عند انسان شيئا
 لم اختلفا فقال الراهن هلك الرهن عند المرتهن وقال المرتهن انت قبضته مني
 بعد الرهن وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع مبيته فان المرتهن يدعي ان
 استرداد اعراضا والبيته بينه ايضا لانه ثبت ايضا لادن بما له الرهن
 والعل بالبينتين ممكن ومن اجاز ان استرده منه ثم ارده منه فملك في يده
 والبيته ايضا بينه ولو قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل ان قبضه

كان

فان القول قوله والتمس منه الراهن ولو قال المرتهن رهنني هذا التوس وقبضها
 وقال الراهن رهننت احداهما فان القول قول الراهن والبيته بينه المرتهن ولو
 رهن عبد فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الفا وذهب بالاعور ار
 خمسمائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب
 بالاعور اربع الدين كان القول قول الراهن مع مبيته لان الطاهر انه ما رهن
 بالالف الا ما يساوي الف واكثر والبيته ايضا بينته ن رجل عليه الف
 رهن عند الطالب مالا لم اختلفا فقال الراهن كان الرهن خمسمائة وقال
 المرتهن بالف فالقول قول الراهن لانه ينكر زيادة تعليق الدين بالرهن ولو
 كان الراهن يدعي الرهن بالف والمرتهن خمسمائة والرهن قائم ساوي الفا كالف
 وتراذ فان هلك الرهن قل التحالف فالقول قول المرتهن لانه ينكر زيادة سقوط
 الدين **فصل في جنابة الرهن والجنابة ونفقة الرهن وموانع**
 العبد الرهن اذا قل عدا ليس للراهن ان يستوفي القصاص في قول الى حنيفة رحمه الله
 وفي قول محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لا يجب القصاص
 وان اجتمعا وان اختلف الراهن والمرتهن احدهما يريد القصاص والاخر يابي
 القصاص حب العمة في قول الى حنيفة رحمه الله ويكون العمة رهنا مكان العبد
 وان رفع الى القاضي فابطل القاضي القصاص من ان الراهن قضى من المرتهن فلا
 قصاص له والعبد الرهن اذا امل رجل عدا او قتل الراهن او المرتهن يقتض منه
 ويبطل الدين ان الرهن اذا اشقص عند المرتهن من حيث الشعر لا يذهب من الدين
 عندنا فان اشقص قصاص قدر او وصف بان فان قلبا فانكسر واشقص قيمته
 مذهب قدر النقضان من الدين عند الكل ان الرهن اذا استهلكه انسان كل على
 المستهلك قيمته يوم الاستهلاك ويكون رهنا ولو كانت قيمه يوم الرهن الفا

الان يكون المرتهن ماله
 فان اشقصا فله الرهن
 يستوفي القصاص من المرتهن

ويوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين خمسمائة وسعى خمسمائة رهنا سفا القيمة
ولو استهلكه المرتهن والدين موجهل غرم مئته ويكون رهنا حتى يحل الدين فان كانت
قيمه يوم الرهن مثل الدين الفاد راحعت الى خمسمائة غرم الاستهلاك خمسمائة
وسقط من الدين خمسمائة الشاه المرهونه اذا اولدت ولد عند المرتهن فاستهلكها
المرتهن او ولدها كان عليه قيمه مما استهلك ويكون الضمان رهنا فان هلك بعد
ذلك ففصلك بقسط من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا
عنده فان هلك يفتك الراهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك
الولد او الزيادة يضمن ايضا كما ضمن المرتهن ويكون الضمان بمحوسا عند المرتهن فان
هلك الضمان عند المرتهن يهلك هدر الان الضمان قائم مقام الولد لو هلك الولد
عند المرتهن يهلك هدره فذلك الضمان ولو رهن حيوانا من غير بني آدم فحني البعض على
البعض كان رهنا هدره او يصير كانه هلك بافة سماوية ولو رهن عبدا من كل واحد منها
يساوي لباقيين فقتل احدهما الاخر او جنا احدهما على الاخر فيمادون
النفس قل الارش او كثر لا يضر الجناية وسقط دين المحني عليه بقدره ولو كانا
جميعا رهنا باللف فقتل احدهما الاخر فلا دفع ولا فداء ويبقى القابل رهنا بسببهما
وخمسين ولو رهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد
على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا اخر وجناية العبد الرهن على
الراهن في نفسه جناية بوجب المال وعلى مال هدر في قولهم جميعا وجناية الرهن
على المرتهن فيما دون النفس وفي ما لهم هدر في قول من حسمه رحمه الله قلت
تمة الجني عليه او كثر وعندهما معتبرة فان اجتمع الراهن والمرتهن على الدفع
دفعاه بالجناية الى المرتهن وبطل الدين وعلف الرهن وطعام الرقيق واجرم
الراعي على الراهن واجرم الماوي والمسكر على المرتهن واصلاح دية الدابة

ف

وحراجه الرقيق والدوا على المرتهن اذا كان الدين وقمه الدين سواء كان
الدين اقل من القيمة فالمعاجلة على الراهن واجرم خيرو ولد الرهن وسقى البستان
والتلقيح والجداد والقيام بمصالحه وجعل لا يوقى على المرتهن هذا اذا كان كله
الرهن مضمونا بالدين فان كانت قيمة الرهن اكر من الدين فلجمل ومداواة الجراح
والقروح والامراض معسم على قدر الامانة والضمان والمرتهن ان يسمع الرهن اذا خيف
عليه الفساد باذن القاضي ويكون الثمن رهنا في يده وان باع بغير اذن القاضي كان ضامنا
واذا جنا العبد الرهن فالقاضي يكون على المرتهن ان كان كله مضمونا بالدين وان كان بعضه
مضمونا وبعضه امانة فالقاضي يكون على الراهن والمرتهن يقدر المضمون يكون على المرتهن
ويقدر الامانة يكون على الراهن وما يجب على الراهن اذا فعل المرتهن بغير اذن الراهن
يكون متطوعا وكذا ما يجب على المرتهن اذا فعل الراهن بغير اذن المرتهن يكون متطوعا ولو
انفق المرتهن على الرهن بامر القاضي او بامر المرتهن يرجع على الراهن وعن ابي حنيفة رحمه
الله اذا كان الراهن غايبا فانفق المرتهن بامر القاضي يرجع على الراهن وان كان حاضرا
لا يرجع وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع في الوجهين جميعا

فصل في اختلاف الراهن والمرهن

رجل رهن جارية تساوي الف الفحما المرتهن نطلب دينه فانه يامر بلحاصر
الرهن فاذا احضر الرهن لا يومر بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين او لا كما
في البيع يومر المشتري بتسليم الثمن او لا فان كان الرهن في يد عدل امره ببيعته كان
للعادل ان يسعه بالثمن والنسيئة في ظاهر الرواية فان باعه نسيئة ثم جاء
المرتهن يطلب دينه لا يكون للراهن ان يمنع عن قضا الدين قبل احضار الثمن
رجل رهن جارية ووضعها على يد عدل فاقاب العدل واودع الرهن عند زوجته او عند
من هو في عياله والمودع يقول ادعني العدل ولا ادري لمن هو او غاب العدل مع الرهن

ولا تدري ابن هو وطلب المرتهن دينه فان الراهن يوم يقضا الدين قبل احضار الرهن
وان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف جبر الراهن على
قضا الدين وان نكل لم يجبر وان كان المودع نكرا الوديعة وادعى انها له لا حكر الراهن
على قضا الدين حتى تثبت الوديعة وان كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ وجبت
القيمة في ثلث سنين فطلب المرتهن دينه هاهنا لا يجبر الراهن على قضا الدين حتى يسلمه
كل القيمة فان كانت القيمة من الدين فكلما حل باقتضاه المرتهن بدينه وان كانت القيمة
من الابل والغنم وقضى القاضى بذلك كان ذلك رهنا بالدين ولو ان رجلا رهنا عند
انسان شيئا فلقى المرتهن الراهن في مصر اخر وطالبه بقضا الدين فان الرهن شيئا له حل
ومونه يجبر الراهن على قضا الدين وان نكل لا يجبر ولا يومر المرتهن بالاحضار فان قال
الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله ما هلك الرهن فان حلف بجبر الراهن
على قضا الدين وان نكل لا يجبر وان كان الرهن شيئا له حل ومونه فلقى المرتهن الراهن
في مصر اخر وطالب بقضا الدين في القياس يجبر الراهن على قضا الدين وفي الاستحسان
لا يجبر ويومر المرتهن بالاحضار ان رجل له على رجل الف درهم مخجل كثره يودي كذا
وبهاره من محل حم فطالبه المرتهن بقضا ذلك المرتهن القدر فقال الراهن لا اعطيك
حتى يحضر الرهن فان كانا في مصرهما في القياس لا يجبر المرتهن على احضار الرهن وسب
الاستحسان يجبر لان جميع المصر مكان واحد وان شأ القاضى حلفه ولا يكلفه احضار
الرهن ولم يذكر في الحاب في هذا الفصل من ماله حمل ومونه وبين ماله حمل له
فالظاهر انه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه
ولم ينقد الثمن فلقبه البائع في غير مصرهما فطالبه بالثمن فابى المشتري ان يدفع الثمن قبل
ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حل
ومونه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن عوضان من كل

وجه فاذا تاخر قبض احداهما لا يعمل احداهما ساخر الاخر اما الرهن ليس يعوض من كل
وجه فتاخر احداهما لا يوجب تاخر الاخر الا ان في المبيع يوجد من المشتري كقيل حية
كحضر ذلك المصرا ويغت وكيل لا يدفع الثمن ويأخذ المبيع نظرا لهما

كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاك وشركة العقود اما شركة الاملاك وهي على نوعين
احدهما ان يصير مال لكل واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال
احدهما بمال الاخر من غير اختيارهما اختلاطا لا يمكن التمييز بينهما اصلا او لا يمكن
ان لا يخرج كخلط الحنطة بالشعير والثاني ان يصير المالان مشتركا بينهما باختيارهما
بان ملكا مالا بالشر أو بالهبة او بالصدقة او بالاستيلاء في النوع الاول لو باع ن
احدهما نصيبه من اجني غير اذن الشريك لا يجوز وفي النوع الثاني اذا باع احدهما
نصيبه من الثاني اجني غير اذن شريكه جاز وان باع احدهما نصيبه من صاحبه
يجوز في الوجهين جميعا ولا يجوز لاحد منهما التصرف في نصيب شريكه الا باذن ن
الشريك واما شركة العقود على نوعين شركة بالمال وشركة في العمل اما الشركة
بالمال عنان ومفاوضة وشرط جوازهما ان يكون راس المال من الامان من الدراهم
والدنانير وان يكون راس المال حاضرا في المجلس او غائبا يحضر عند الشرا
ولا يصح ان يكون راس المال دين او لو كان لاحد منهما دراهم والاخر دنانير
او لاحد منهما دراهم ببض والاخر دراهم سود جازت الشركة عندنا والبتون
الذهب والفضة بمنزلة المعروض والمكيل والموزون والحيوان في طاهر
الرواية لا يصح ان يكون راس مال الشركة ويجوز في رواية الا اذا كان في
بلد يكون تكون مبيعات الناس بالبتون فيكون البتون بمنزلة الدراهم والدنانير
والمصوغ منها بمنزلة المعروض في الروايات كلها واما القنوس النافقة فهي

في منزلة العروض في المشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجوز الشراكة بها
 ويجوز في قول محمد رحمه الله وهذا أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله والعروض
 لا يصلح أن يكون مال لشركة أي شركة كانت وإن اشتركا بمكيل أو موزون من جنس واحد
 على صفة واحدة وخطا المالكين هو بينهما وما رجا فيه وهو بينهما وعليهما وضيقته
 فتكون هذه الشركة شركة ملك لا شركة عقد وذلك شمس الأبد السرخسي رحمه الله إن هذا
 قول أبي يوسف رحمه الله أما على قول محمد رحمه الله فهي شركة عقد وتعم الخلف نظير فيما
 إذا اشترطا لأحد منهما زيادة ربح على قول أبي يوسف رحمه الله لا يستحق الزيادة وعلى
 قول محمد رحمه الله يستحق ولو اشتركا في العروض وباعا العروض من واحد قسم الثمن بينهما
 على قيمته من كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضة وإن كان لأحدهما
 حصة وللآخر شعبة أو لأحد ماسن وللآخر زيت وخطاه كانت الشركة فاسدة عندهم
 يعني شركة العقد بخلاف خطا الحصة بالحصة والشعبة بالشعبة فإتته على قول محمد رحمه الله
 تبقى بينهما شركة عقد

فصل في شركة العنان

صورة هذه الشركة أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات كحوا البر والطعام أو سر كان
 في عموم التجارات وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما
 يبيع ويشري فالتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة وإن وقت لذلك
 وقابان قال ما اشترت اليوم صح التوقيت وما اشتراه اليوم فهو بينهما وما اشتراه بعد
 اليوم يكون للمشري خاصة وكذا لو وقت للمضاربة التوقيت لأن المضاربة والشركة
 توكيل والوكالة بهما تبوت ولو قال أحدهما لصاحبه في العقد بيع بالنقد ولا يبيع بالنسيئة
 أحلف فيها المتأخرون بعضهم جوزوا ذلك ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء
 والبالغ والصبي المأدون والحر والعبد المأدون وفي التجارة والمسلم والكافر لا بها
 بعد الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة ولا لشروط المساواة في رأس المال

شخص

في هذه الشركة عندنا ولا اتفاق الجنبين في رأس المال ولا في خطا المالكين ويجوز أن
 يكون رأس مال أحدهما رأسم ومالك الآخر رأسم وكان الطرف رأسم أو رأسم واشترى
 كل واحد منهما بما له قبل الخلطة جميع المشتري يكون مشتركا بينهما عندنا وهل بشرط
 المساواة في الربح عند علمائنا الله لا يشترط ذلك فإن شرطوا المساواة في الربح
 أو شرطوا فضل ربح أن شرطوا العمل عليهما فإن الربح بينهما على ما شرطوا جميعا أو عمل أحدهما
 دون الآخر أو أن شرطوا العمل على المشرط له فضل الربح جاز أيضا وإن شرطوا العمل على
 أقلهما رجلا لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه إذا لم يذكر
 الكفالة بخلاف المفاوضة ولو تفاوتا في المال في شركة العنان وشرطا الربح والوضعية
 نصفين قال في الحاشية لشركة فاسدة قالوا لم يرد محمد رحمه الله بهذا إفساد العقد
 وإنما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا سطل بالشرط القاسدة وكذا
 لو شرطوا الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشتركا شركة مطلقة كان لكل
 واحد منهما يبيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وإن باع جميعا كان لكل واحد منهما
 أن يأخذ رهنا بثلث ما باع ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن
 ولا يخاصم فيما باع صاحبه والخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد فإن قبض الذي
 باع أو وكل وكيله بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء
 وأخرجه الآخر عن الوكالة صار رجلا عن الوكالة فإن وكل البائع رجلا يتقاضى ثمن
 ما باع فليس للآخر أن يخرج عن الوكالة وذكر في الصلح أحد شريكي العنان إذا أجر
 ذميا من الشركة وجعل المسئلة على وجوه له أن وجد الدين بعد أحد ما لا يبيع
 تأخير الآخر لا في حصته ولا في حصة صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول
 صاحبيه مع تأخير في حصته خاصة والوجه الثاني إذا وجب بعد ما فاجر
 أحد ما فذلك لا يبيع تأخير أصلا في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه مع تأخير

لو

في حصة الذي آخر ولا يصير ضامنا والوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد احدهما فاخر
الذي ولي العقد صح تاجير في الكل يقول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يصح في نصيب
الذي آخر خاصة وذكر في الكتاب الشراكة احد ولي الدين اذا اخرج عند ابي حنيفة لا يصح تاجير
اصلا الا باذن الشريك وعند صاحبه يصح تاجير في حصته وفي شراكة المفاوضة
اذا اخرج احدهما صح تاجير في الكل بجميع الوجوه وفي كل موضع صح التاجير لا يكون ضامنا
وليس لاحد الشريك ان يقرض شيئا من المال المشترك ولورهن احدهما متاعا من ليرة
بدن عليهما لا يجوز ويكون ضامنا للرهن ولوارثين احدهما بدن ولياه وقبض لا يجوز لان
صاحبه بشرط له ان يرهن ولن ولي المبيعة ان يرهن بالثمن ولكل احد من شريكي العنان
ان يبيع ويودع ويدفع الى غيره مضاربه وان يوكل غيره بالبيع والشراء ولا يملك الاعارة
والمستبضع لا يملك شيئا من ذلك لانه بمنزلة المودع ولو قال احد الشريكين لصاحبه
اخرج الى نيبابور ولا تجاوز فجاز فذلك المال ضمن حصة الشريك ولو قال احد
شريكي العنان اني استقرضت الف درهم من فلان المودع للمخارج لزمه خاصة
دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة الدرس عليه وان وكل واحد منهما صاحبه بالاستدانة
لا يصح الا بالارادة الاستدانة على صاحبه ورجع المقرض عليه لا على صاحبه لان الوكيل
بالاستدانة يوكل بالاستقراض والوكيل بالاستقراض باطل لانه موكل بالتكدي
الا ان يقول الوكيل المقرض ان فلانا استقرض منك الف درهم فحينئذ يكون المال
على الموكل لا على الوكيل وشريك العنان اذا سافر مال لشركه صح ذلك منه في الصحيح
في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا المستبضع والمضارب والمودع وعن ابي حنيفة في رواية ليس
لشريك العنان والمضارب ان يسافر وهو قول ابي يوسف وعن ابي يوسف في رواية فرق
بين السفر القريب والبعيد فقال اذا كان لا يغيب ليلتين منزله كان منزله المصروع عند
رواية يجوز المسافر بما لا يحمل له ولا مؤنه ولا يجوز بما له حمل ومونه ولو كان بينهما شراكة

في مال خلطاه ليس لواحد منهما ان يسافر بغير اذن الشريك فان سافر به فذلك ان كان
قد والى حمل ومونه فمن لم يكن له حمل ومونه لا يضمن وعلى قول من يجوز المسافر لشريك
العنان او اذن له بالمسافر فمما اذ قال له اعمل فيه برأيك فافترس له ان سافر على نفسه
من كراهيه ونفقته وطعامه وادامه من جملته راس المال في روايه الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله قال محمد رحمه الله وهذا استحسان فان ربح غلب الفقهاء من الربح وان لم
يربح كانت الفقهاء من راس المال رجل قال لعنه ما اشتريت اليوم من انواع التجاره فهو بيني
وبينك فقال الاخر نعم فهو جائز وكذا لو قال كل واحد منهما لصاحبه جاز ايضا لان
هذه شركه في الشراء وليس لاحد منهما ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه
ولو قال احدهما للاخر هما اشتريت من الرقيق فهو بيني وبينك فذلك ليس له ان يبيع
حصه صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه ولو قال احدهما لصاحبه اني اشتريت
عبدا فهو بيني وبينك كان فاسدا لان الاول شركه والثاني والتا في توكيل والوكيل
بالشراء لا يصح الا ان يسمى نوعا فيقول عبدا اخراسا نيا وما اشبه ذلك شريكان
شركه عنان اشترى امتعه ثم قال احدهما لصاحبه لا اعمل معك بالشركه وغاب
فعل الحاضر بالامتعه مما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لفقته نصيب شريكه لان قوله
لا اعمل معك بالشركه عزله قوله فاشترك بالشركه واحد الشريكين اذا فسخ الشركه ومال
الشركه امتعه قالوا يصح فسخه في المضاربة بعد ما صار المال عروضا لا يصح فسخه
احدي شريكي العنان اذا اراد ان يدين اذ اناه ذكرناه لا يجوز فان هلك الرهن
في بيع وقيمتها مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار ان يراجع حصته
على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصيب قيمه الرهن على المرتين وان شأضن شريكه حصته
من الدين والحل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالنقد والنسيئة وسري اذا كان في بيع
مال حاضر من الشركه وان كان عنده مكيل او موزون فاشترى بذلك الجند شيئا جاز

وان لم يكن في يد درهم ولا دينار فاشترى بالدرهم او الدينارين ان للمشتري له خاصة دون
شريكة وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية ان كان في يد دينار فاشترى بالدرهم جاز
وقال زفر رحمه الله احد شريكي العنان اذا ادعى شيئا على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن
للمشترك الاخر ان يحلف المدعى عليه ثانيا وكذا المصارف والمستبضع اذا حلف
لا يكون لرب المال ان يحلفه ثانيا وليس لشريك العنان ان يكاتب عبدا من تجارته او
ان يزوج امه من شركتها ولا يعتق عيالا وان اقرا احداهما بجارة في يد من الشريكة
انها لرجل لم يجز اقرا في نصيب شريكه وان كان صاحبه قال له اعمل فيه براك ولون
استأجر احداهما لشي من تجارتهما جاز ولو باع احداهما اقال لاخر مع صاحبه صحت
الاقالة ولو باع احداهما شيئا فرد عليه بغير قضا جاز عليهما وكذا لو حط من اثنين
وكذا الوهب بعض الثمن ولو اقر بغير في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال
كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه براك جاز لكل واحد منهما ان يعل ما يعل في الحارات
من الرهن والارتمان والدفع مضاربة والسفريه والخلط بما له والمشاركة مع الغير
ولا يجوز على شريكه ما كان الا قالا وتلك بغير عوض الا ان لا يفسد عليه ولو شارل احدهما
رجلا شريكه عنان فما اشتراه الشريك الثالث كالوصف للمصري ونصف من الشريكين
الاولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك هو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه
للمشريك الثالث ولو استقرض احد شريكي العنان مالا للتحاق لزمهما لانه مملوك مال
بمال فكانت منزلة النصف ولو اقر احد الشريكين ان يستقرض من فلان العنان
تجارتهما يلزمه خاصة حتى يكون المقرض ان يأخذ منه وليس له ان يرجع على شريكه
لان الوكيل بالاستقراض باطل لسوى فيه الا دن وعدم الاذن من رجلان لهما دين
مشترك على رجل فاحد احداهما حصته من الدين كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض
وان اراد احدهما ان يأخذ من المدين شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما اخذ فالحيلة في ذلك

في حصة من الدين
منه ما يملكه من الدين

ان يجب المدين منه مقدار حصته من الدين وسلم له ثم هو يبرى الغريم عن حصته من
الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة ان احد شريكي العنان اذا
اقدان بينهما موجد الى شريحي اقرا بالاجل نصيبه عند جميعا وكذا الوار احداهما
صح اقرا عن نصيبه ولا يجوز لاحد شريكي الملك ان يتصرف في المشترك بعد اذن الشريك
نصرا فيضربه الشريك من رجلان منهما بغير حمل احدهما عليه شيئا من الغريم الى
المصرف فقط البعير في الطريق فخرج قالوا ان لا يرجي حياته لا يفسد استحسانا
لانه ما مودبا كلفوا وان لا يرجي حياته ضمن وان دفع الاجنبي كان ضامنا رجلان
بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما ان لاخر ان يسكن قدر حصته في كل الدار
وكذا الخادم اذا كان مشتركا واحدهما غاب كان للحاضر ان يستخدم الخادم بخصته
وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا
بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوت الناس في السكنى والخدمة وكان الغائب
راضيا بفعل الشريك والكرم او الا رض اذا كان بين الرجلين واحد منهما غائب او كان الارض
بين مالع ولم يرفع الامر الى القاضي وان لم يرفع الحاضر وزرع حصته كان له وفي الكرم يقوم
الحاضر فان ادرك الثمر يسمعهما وما خد حصته من الثمن ووقف حصه الغائب فاذا
قدم الغائب خيرا الغائب ان شأضنه القيمة وان شا احد الثمن وان ادعى خراج الارض
قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير امره لا عن اضطرار فانه يتمكن لانه
يكون رفع الامر الى القاضي ليا من القاضي بذلك ولو كان بين الحاضر والغائب دار
مقسومة ونصيب كل واحد منهما مبرور عن نصيب الاخر ليس للحاضر ان يسكن في
نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يواجر
ومسك الاجر للغائب وفي غير المقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن محمد بن
الله للحاضر ان يسكن كل الدار اذا خيف عليه الخراب لو لم يسكن وما كان على الراهن

إذا اداه المهرين غير أن الراهن ذكرنا أنه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما
جب على المهرين وإن أدى أحدهما فإن على صاحبه بأمر صاحبه أو بأمر القاضي
يرجع عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله إذا كان الراهن غاييا ما ففق
المهرين بأمر القاضي يرجع عليه وإن كان حاضرا لا يرجع وقال أبو يوسف رحمه الله يرجع
في الوجهين والفتوي على أن الراهن لو كان حاضرا أدى أن سقوط أمر القاضي المهرين بالاساق
فابق يرجع على الراهن وسأل السركه سعي أن يكون على هذا القياس رجل امر رجلا
أن يشتري له عبدا بعينه فقال لما مورنم فاشترى ذلك العبد واشتد أنه ن
اشتراه لنفسه فشرع للامره لنفسه ولو امر أن يشتري عبدا فلان بيني وبينك
فقال لما مورنم فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتري بيني وبينك فقال
لما مورنم فاشترى لما مورنم ذلك العبد كان للامره الأول نصف العبد وللأمر الثاني نصف
العبد ولا شيء للمشتري هذا إذا قبل الوكالة بغير محضر من الأول وإن قال له الثاني ذلك
محضر الأول لم اشترى العبد فإن العبد يكون بين الموردين الأول الثاني بصفين ولا شيء للأول
ولو لقيه ثالثا فقال اشتري بيني وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الأول والثاني
فقال نعم فهو للأول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري رجل اشترى عبدا وقبضه
فطلب رجل آخر منه الشركه فيه فاشترى من العبد بينهما نصفين وكذا لو اشترك رجلين
يصير سهم الاما ولو اشترك رجلا بعد ما اشترى العبد ثم اشترك رجلا آخر لم يذكر
هذا في الكتاب ودوي بن سماعه عن محمد رحمه الله أنه قال للذي شركه أولا نصف
العبد وأما الثاني ن علم لشركه الأول كان له الربع وإن لم يعلم فله النصف ولو
كان العبد بين رجلين فاشترى به فاشترى فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد
ولكل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اثنان ولو أن رجلا اشترى
مناعا فاشترك فيه رجلا فله القبض كانت الشركه فاسدة ن رجل امر رجلا أن يشتري

عبد بعينه بعينه وبينه فقال لما مورنم واشترى واشتد أنه لشترى لنفسه خاصة
فإن العبد يكون بينهما على الشرط لأنه وكل ^{نصف} بشار عبد بعينه والوكيل بشار اشترى عبدا إذا
اشتراه لنفسه مثل الذي امر به حال غيبه الموكل يكون مشتريا للموكل ولا ملك
الشرا لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو ملك أخراج نفسه عن الوكالة عند حضر
الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشترك رجلان على أن ما أسدى كل واحد منهما اليوم
فهو بينهما لم يستطع أحدهما أن يخرج نفسه عن الوكالة إلا بمحض من صاحبه لأن كل واحد
منهما يكون وكلا عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتهما فلا ملك أخراج نفسه عن الشركه
إلا بمحض من صاحبه وإذا اشترى كاشركه عنان بأموالهما فاشترى أحدهما ماعا
فقال الشريك الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة فاشترى به بأبي
لنفسى قبل الشركه كان القول قول المشتري لأنه حرر بعيل لنفسه فيها اشترى فيكون القول
قوله مع ميمنه بالله تعالى ما هو من شركتهما رجلا اشترى شركه عنان في مكان على
أن يشتريا ويبيعان بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجار
كان له خاصة لأن كل واحد يصير وكلا حكم الشركه والوكالة نقل التخصيص
فأما في ذلك النوع من التجار فيبيع كل واحد منهما وشرع بالنقد والنسيئة ينقد سعا
صاحبه إلا إذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالكيل والموزون أو النقود فإن كان
في يده من ذلك الجنس من مال الشركه جاز شرع على الشركه وإن لم يكن مشتريا
لنفسه لأنه لو فقد على شركه يكون مستدينا على المال وليس لشريك العنان
ولا المضارب ولاية الاستدانة مطلقا عقد الشركه وإن كان مال الشركه في يده
دراهم فاشترى بالدينار نسيئة فحق القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان
يكون مشتريا على الشركه ولو افتد أحد شريكي العنان بدين في تجارتهما لم يفر
جميع ذلك أن كان الذي هو وليه وإن أمراه ولياه لؤمه نصفه وإن أتوا صاحب

وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة المفاوضة فان ثمة يكون كل واحد منهما يكون مطالبا
 بذلك والله اعلم **فصل في شركة المفاوضة**
 شركة المفاوضة ان يكون في جميع التجارات لا يحصل احد مما تجارة دون صاحبه
 وان ما لزم احدهما من حقوق ما سحران فيه لزم الاخر وما حمل كل واحد منهما
 حب للاخر ويكون كل واحد منهما فيما وجب لصاحبه منزله لموكل له وفيما يجب
 عليه منزله الكفيل عنه ويتساويان في راس المال فان تفاوتا في شيء من ذلك يكون غانا
 ولا يكون مفاوضة ولا يشترط التساوي في الربح ايضا لا يفضل احدهما الاخر ولا يختص
 احدهما بمال كحوزة الشركة فان كان في يد احدهما مال مما تجوز به الشركة ولم يدخل
 في شوكتهما ضدت المفاوضة وكذا الوضار في يد احدهما بعد المفاوضة وان كان
 في يد احدهما مساو الدرهم والدنانير فذلك لا يفسد المفاوضة وكذا اكل مال يصح
 به الشركة اذا دفع الرجل الى رجل الفاعل ان يشتري بها وبالف من عنده ومال
 الاخر غائب فاحضر قبل ان يسري مال الشركة جازت الشركة فان اراد الشركة
 المفاوضة وهو التسوية بينهما في راس المال والربح وان الشركة بينهما في كل قليل
 وكثير فاذا اختص احدهما مال يصح به الشركة لا يكون الشركة مفاوضة وان اختص
 احدهما بمالك عرض او دين على انسان كانت الشركة بينهما مفاوضة لان العرض
 لا يصح راس مال الشركة وكذا الدين فان فصل مال احدهما بعد الشرا بالمالين
 وبعد الفقد ايضا لا يفسد المفاوضة وفي الاستحسان لا يفسد المفاوضة وان حصل
 في احد المالين بعد الشرا باحد المالين ان حصل الفضل بالمال الذي اشترى به
 لا يفسد المفاوضة وان حصل في المال الاخر ضدت المفاوضة وان شرط صحة
 المفاوضة الاستواء في النصف يصح من كل واحد منهما من اهل الكفاية فلا يصح
 المفاوضة من الصبي والعبد والمكاتب سوا شارك واحدا من جنسه او حرا بالغا

مطلب
 العرض لا يصح راس مال الشركة

من النصف ما يصح الاخر
 وان يكون كل واحد منهما
 من اهل

وان فاد من المسلم الحر مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاوضة وقال ابو يوسف
 رحمه الله يصح من الذمي وان اسلم المرتد قبل الحكم لمحاكمة صحته المفاوضة ويجوز المفاوضة
 بين الذميين وان كان احدهما نصرانيا والاخر مجوسيا واذا اودت احد المتفاوضين رالم
 او دنانير كان له خاصة ولا سطل المفاوضة حتى يقصر الدين واذا لم يصح المفاوضة
 لعنى من هذه المدعي كانت غانا وان باع احد المتفاوضين شيئا او اذ ان رجلا
 او كفل له رجل دين او غصب منه مالا فله شركة الاخر ان يطالب به وان اجر
 احد ما عبد لخالصه من ميراث لم يكن للاخر ان يطالب بالاجر وكذا اقل شيء هوله
 خاصة بباعه لم يكن لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسلم
 المبيع وان اقر احدهما بدين او اشترى واستاجر او قبض بعقد فاسد او غصب مالا
 او استهلك او خالف في رده او عارية او اجارة او كفل لرجل بمال من ثمن بيع او هبة
 او نفقة فرضها احكام او تمتعه او حنائه فللدي وجب له الحق ان يطالبه ويطالب
 شريكه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما كفله احدهما لا يلزم الاخر وما يلزم احدهما
 من مهر نكاح او وطى تشبهه او حتى غلبني ادم ولزمه الارش لزمه خاصة دون صاحبه
 وما اشترى احدهما شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله
 او كسوم او نفقة او متعة او جارية للخدمة او جارية للوطى ياذن الشريك فذلك
 له خاصة استحسانا وللبيع ان يطالب بالثمن ايها شاكرا وليس ذلك كالمهر في النكاح
 وليس لاحد مما ان سرى جارية للوطى الا باذن الشريك ويكون بينهما وليس له ان
 يطاها وان اجر احد المتفاوضين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال فلا جرم يكون بينهما
 ولا احد المتفاوضين ان كاتب عبدا كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان
 يدفع المال مضاربة وان يفاوضه عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه
 الله لا يفاوضه غير مجوز لا احدهما ان يشارك شركة غانا وان يزوج الامه ولو

وكذا اذا وطى جارية لغيره
 لا يفسد المفاوضة
 باخذ بالعتق لغيره

روح احد المتفاوضين لعبد من تجارتها انه من تجارتها جاز في القياس ولا يجوز في ن
الاستحسان وهو قول علمائنا وعلى هذا المكاتب اذا زوج عبدا له امة له من كسبه
وعلى هذا الخلاف الاب والوصي اذا زوج عبدا للقيم امة للقيم لا يجوز استحسانا لسا
عندنا ولا احد المتفاوضين ان يرهين ويرهن وليس له ان يعير استحسانا عندنا ولا
ان يعق عظاما ولا يزوج العبد امرأة ولا يقرض فان اقرض ان شاء انصفه ولا حد ما ان
منع مصلحة ثم يفرق المتفاوضان ثم يشرى بالبضاعة شيان علم المستضع مفرقا
كان ما اشترى للامر خاصة وان لم يعلم مفرقا ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز
شراؤه على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان مشريا للامر خاصة ولو
امر احد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا لهما وسمى جنس العبد والثلث واشترياه
وقد افرق المتفاوضان عن الشركة فقال الامر اشترياه بعد التفرق فهو على خاصة وقال
الاخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما فان القول قول الامر مع عبده والبينة بينه الاخران
اقام البينة ولا يقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على انفسهما فان قال الشريكان لا
ندري متى اشترياه فهو للامر وان قال الامر اشترياه قبل التفرق وقال الاخر اشترياه
بعد التفرق كان القول قول الذي لم يامر والبينة بينه والاخر ولو كان في شركة الغنا
فهو كذلك ورجل ادعى على رجل انه شراكه وحده المدعى عليه ذلك والمال في يد الجاحد
فاقام المدعى بينه وشهد الشهود انه معاوضة وان هذا المال الذي في يديه من شركتهما
او قالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا انه معاوضة فانه يقضى للمدعى
بنصفه اما اذا شهدوا انه معاوضة وان المال بينهما او شهدوا ان المال من شركتهما
فظاهر لان المعاوضة تقتضي المساواة في المال واما اذا شهدوا انه معاوضة ولم يبرروا
على ذلك قال الشيخ الامام شمس الايمه السرخسي رحمه الله هذا الاول سواء يقضى للمال
بينهما لانها لو لمعاوضة وقضية المعاوضة المساواة في مال الشركة واذا قضى بما في يد

نحوها

270
بينهما فلوان المدعى عليه اقام البينة على ان المال له ميراث من مورثه او هبة او صدقة
من غير المقضى عليه ان كان شهود المدعى الاول تشهدوا انه معاوضة وان المال
الذي في يديه من شركتهما او شهدوا انه معاوضة وان المال الذي في يديه بينهما
نصفان لا يصل منه المدعى عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان شهود
المدعى تشهدوا انه معاوضة ولم يبرروا على ذلك ذكر شمس الايمه السرخسي رحمه الله
خلافا وقال على قول ابي يوسف رحمه الله لا يقبل بينه المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله
في هذا الوجه يقبل بينه المقضى عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما اذا شهدوا
ان المال الذي في يديه من شركتهما او هو بينهما لا يصل منه المدعى عليه ولو ان المدعى
عليه ادعى عينا انه له خاصة وهو شريكه منه واقام البينة على الهبة والقبض
قبلت بينته لان في هذا تقدير القضا الاول ولو كان المدعى الاول حين ادعيائه
شريكه بالمعاوضة فاقرا المدعى عليه بالمعاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه
ادعى ما كان في يديه عينا انه ميراث له او هبة من رجل اخر واقام البينة على ذلك
قبلت بينته ويقضى له بالعين ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد رجل انه شريك ذى اليد
في هذا العبد واقام البينة وقضى له بنصف العبد فادعى ذوا اليد بعد ذلك انه
ميراث له من ابيه لا يقبل بينته الا ان يدعى المتلقى من المقضى له ولو كان المال في
يد رجلين واما مقرران بالمعاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه ميراث
عن ابيه واقام البينة قبلت بينته واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد
الباقى منهما فادعى ورثته الميث بالمعاوضة وحجداحي فاقام الورثة البينة ان
اباهم كان شريكه شركة معاوضة لا يقضى لهم بشي مما في يداحي الا ان يقولوا ان
البينة انه من شركة ابيهم او يقولوا البينة ان المال كان في يد الميث في حياة
قلت بينه الوارث ولو كان المال في يد الورثة وهم محجودون الشركة فاقام احي

البينة على شريكه المفاوضة واقام ورثته الميث ان ابائهم مات وترك هذا ميراثا
من غير شريكه بينهما لا يعمل الورثة وبعض نصف المال في قول ابي حنيفة رحمه الله
وفي قول محمد رحمه الله بقبول بینه الوارث على الميراث متقا وضمان ادعى احدهما
ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما مهران بالمفاوضة
فجميع المال من العقار وغيرها يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب
الكسوة ومتاع بيت او رزق العيال او جارية يطاها فان ذلك يكون لمن كان
في يد خاصة استحسانا اذ ان ذلك بغير العرقه ولو لم يفرقا ولكن مات احدهما
مختلفا في مقدار الشراكة سواء لا يلزم المفاوض ما يجب على شريكه من مهر او جنايه
ولا يشاركه فيها ورث ولا خارج حكمها السلطان ولا الهبة والصدقة ولا
تفسد المفاوضة بذلك الا ان يكون ذراعا او دنائير وقد قبضه وكل وديعه يكون
عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان
الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جملة التجارة لانه تفسد الملك في المضمون ولعاقبة
المفاوض وكل طعامه وقبول هديته المطعوم واجابه دعوته بغير امر شريكه جائز
ولو كسى المفاوض رجلا ثوبا او ذهب دابة او الذهب والفضة والامعة والحبوب
لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز في الفاكهة واللحم والخبر واشباه ذلك ما يوكل
ولو اعاد احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلفا
في الموضع الذي ركبها اليه فابها صدق في الاعارة الى ذلك الموضع بري المستعير
من ضمانه ولو استعار احدهما دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فعطبت
فانها يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرضه صاحب الدابة وكان هذا
ضمان الاستهلاك فيلزمهما فان ركبها في حرجتهما كان الضمان في مالهما وان
كان ركب في حرجه نفسه ففهما يضمنان لما قلنا الا انهما ان ادياه من مال الشركة

رجع لشريك على الراكب بنصيبه من ذلك وان استعار احدهما دابة ليحمل عليها
عليها طعاما له خاصة لورثه الى مكان معلوم فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام
الى ذلك المكان من شركتهما او حاجته فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل لا يفيد
التقييد بخلاف الركوب ولو استعار احدهما ليحمل عليها حمل عدل رطه فحمل عليها شريكه
مثل ذلك العدل لا يضمن ولو حمل عليها طبا لسه كان ضامنا لان الجنس مختلفا وفي
الجنس المختلف يتفاوت الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا
فكذلك شريكه ولو استعار احدهما ليحمل عليها عشر حبات من حنطة فحمل عليها شريكه
عشر حبات من شعير من شركتهما لا يضمن لان هذا اخف على الدابة ولو كانا شريكين شركة
عنان فاستعار احدهما فاحبوا فيه كاحبوا في الاول ولو كان الاول استعارها
ليحمل عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليها شريكه شعير له خاصة كان ضامنا ولو باع
احد المتقاضيين جارية من تجارتهما ففسدها لم يكن لواحد منهما ان يشترها
باقلا من ذلك قبل استيفاء الثمن ولو باع احدهما شيئا من الثمن من المشتري وبراءة
جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا اقل
ذلك ولو باع احدهما ثوبا او قال صاحبه صحت الاقالة ولو اشترى احدهما طعاما
نسيه كان الثمن عليهما بخلاف احد شريكي العنان فان هناك انما يملك كل واحد
منهما الشرا بالنسيئة اذ ان في يد من مال الشركة جنس ذلك الثمن اما اذا لم
يكن شرا بالنسيئة تكون استدانته على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد
ولا به الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المفاوضة ولو قبل احد
المتقاضيين سلمي طعاما جاز ذلك على شريكه لانه من صنيع التجار ولو باع احد
المفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد
بعد فان قبل هذا العقد لا يحضر المشتري بملك الثوب ويحتص بهذا العقد وكذا

محل الاعارة للحمل لا يفيد
النسيئة

لو باعه جارية جارية من الشركة ليطاها او طعاما يجعله رزقا لاهله جاز ويكون
نصف الثمن له والنصف لسريته كما لو كان باع من اجني وان اشترى احد ما شيئا على
صاحبه شيئا من ذلك للجان كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم يكن قبل البيع
ولو ان احد المتقارضين باع شيئا م افترا ولم يعلم المشتري افترا فلهما ولكل واحد منهما ان
يقبض كل الثمن من المشتري وان علم المشتري بافترا فلهما لم يكن للمشتري ان يدفع كل الثمن
الا الى الذي باع ولو وجد المشتري به عيبا لم يكن له ان يخاصم الا الذي باع ولو اشترى
ان علم بافترا فلهما وان كان المشتري رده على شريك البائع يعيب قبل الفرة وقضى
له بالثمن ويقتضيان العيب عند رد المردم افترا كان له ان ياخذ بالثمن ايها شئا
ولو استحق المبيع بعد الفرة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان ياخذ بالثمن ايها شئا
بحل الرد بالعيب بعد الفرة لان ثمة انما يجب الثمن على البائع وقت الرد فاذا كان الرد
بالعيب بعد الفرة لا يكون للمشتري ان يطالب الاخر به

فصل في شروط الوجوه

وصورتها ان يشترك الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشتريا بوجوهما على ما اشترياه كان
بينهما او خصما لعل ما اشترياه من البر فهو بينهما نصفين واشترط لاحد منهما الثلثين
وللاخر الثلث فهو كما شرطوا والرجح يكون على قدر الملك او قالوا على ان ما اشترياه فلاحدهما
الثلثان وللآخر الثلث على ان الرجح بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على
قدر الملك فاذا اشترط لاحدهما اكثر من رجح ملكه لا يجوز وهما فيما يجب لهما وعليهما
بمنزلة شركة العنان ولو اشتركا بوجوههما شركة مفاوضة كان جائزا وثبت
التساوي بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه ما يجب في شركة المفاوضة بالمال
ولو ان رجلا سلم ثوبا الى خياط لمخيطه بنفسه والخياط شريك للخياطة مفاوضة فلهما
الثوب ان يطالب بالعمل ايها شئا لان الشركة اذا كانت في الخياطة مفاوضة فلهما بقيت

المفاوضة

المفاوضة بينهما كانا كشخص واحد ولو انهما افترا او مات الذي قبض الثوب لا يواخذ
الاخر بالعمل لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان
الشروط على الخياط لمخيطه بنفسه لا يطالب الاخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط
اذا كان حياطة بنفسه ولا يصح به الكفالة من رجلان اشتركا مفاوضة وليس لهما مال
على ان يشتريا بوجوههما ويعلن بايديهما جازت الشركة كالعنان الان في المفاوضة لا يجوز
ان تسترط المفاوضة في الرجح وفي العقار يجوز وفي فصل الاعمال يصح منها اشترط المفاوضة
في الرجح

فصل في شركة الاعمال

وصورتها ان يشترك خيطان او قصاران او خياط وقصار على ان يسد الاعمال جاز
عندنا ولا يشترط لهذه بيان المدة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيل لمن
صاحبه يتقبل الاعمال والموكيل يتقبل الاعمال جاز كان الوكيل بحسن مناشرة ذلك
العمل ولا يحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند
استجماع شرائط المفاوضة فيكون كل واحد منهما مطالب بحكم الكفالة بما وجب على
صاحبه ومتى كان عنانا فاما يطلب به من باشر السبب دون صاحبه بغضبه
الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كان عنانا واشترط المفاوضة وان شرط المفاوضة
كانت مفاوضة فاذا عمل احدهما دون الآخر والشركة عنان او مفاوضة كان
الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا لاحدهما فضلا فيما يحصل من الاجر جاز اذا كان
شرطا للتفاضل ضمان ما يتقبلان وعن ابي حنيفة رحمه الله ما جنت مداحدهما
كان الضمان عليهما باحدايهما شأ وعن ابي يوسف رحمة الله عليه اذا مرض احد الشرك
او سافر او بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ الآخر والي
ايهما دفع الاجر وان تفاصوا وهذا استحسان لا يتقبل احدهما العمل جعل كمتقبل
الاجر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على احدهما انه دفع

مطابق
تقبل
الشروط
في الرجح

مطابق
البيع
شرا على قدر الملك

اليه ثوبا للخياطه واقربه الاخر صح اقرانه بدفع الثوب وباخذ الاخر لانهما كالمشتراطين فاقدر
احدهما يصح في حق الاخر وعن محمد رحمه الله انه لا يصدق المقر في حق الشريك واحدهما بالقياس
ولو اقر احدهما بدين من ممر صابون ونحوه لا يلزم الاخر من قصار له اداة القصارين ولا اخر
بيت اشتركا على ان يعلا باداة هذا في بيت هذا على ان يكون الكسب بينهما نصفين كان حازرا
وكذا دل حرفة لان الكسب بدل العمل والعمل واجب عليهما في هذه الشراكة وهذه الشراكة جائز
وان لم يخصا صنف لان هذا لو قيل فحجور خاصا كان او عامان

فصل في الشركة الفاسدة

رجلان اشتركا في الاحتشاش والاحتطاب على ان ما اصابا يكون بينهما ان فاسدا ومان
اخذاه يكون ذلك بينهما وان اخذه منفردين وخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما
فان لم يعرف ملك كل واحد منهما تصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف
عليه بينه لان هذه الشركة تعتمد الوكالة ولو وكل انسانا احتطب له لا يصح التوكيل
ويكون المحط للمحط دون الموكل وكذا لو استاجر رجلا بعينه للاحتطاب بنصف
المجموع كانت الاجارة فاسدة ويكون للعين اجرا مثل بالغ ما بلغ وكذا لو اشتركا في الصيد
وجواهر المعادن وثمار الجبال بحرا والجوز والفتوق واستقفا الماء ونقل الحصى والحل
والملح من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة فان فعلا وخطا وباعاه قسم الثمن بينهما على
قدر ما اصابا في المكمل والموزون يقسم الكيل والوزن وفي غير المكمل والموزون يقسم الثمن
على قدر رقبته ما اصاب كل واحد منهما فان عمل كل واحد منهما واعانه الاخر في جميع ما اخذ كان
للعين اجرا مثل الاجارة بنصف ثمنه عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله له اجر
مثله بالغ ما بلغ واجمعوا على انه يستحق اجرا مثل وان لم يجمع الغير ماله قيمة وان اشتركا في
الاصطياد ولهما طلب فارسلاه فما اصاب جلب بينهما كما لو نصب شبكة وان ارسل كل ثمان
لاحد منهما فالاصطياد يكون لصاحبه لان ارسال المالك لا يعتبر مع ارسال المالك وان كان

لحل واحد منهما كلب فارسل كل واحد منهما طيه فاخذ احدهما واحداه هو منها وما اصاب
احدهما فهو لصاحبه خاصة وان اصاب احدا الكلبين صيدا فاشتره ثم ادره الاخر
فالصيد لمن اشتره كلبه لانه اخرج من ان يكون صيدا وان شتره جميعا كان بينهما
نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولو ان رجلا من لاجل ما بغل وللآخر بيعا اشتراكا على ان
يواجر اذ ذلك فله ذنق الله تعالى من الاجر يكون بينهما ذنق الشراكة فاسد يقسم الثمن
ثم للعين الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعير والبغل والحمار كما في مع العين يقسم الثمن
على قيمة العين ولو قبلا حوله معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعير وحلا على البغل
والبعير الذي اضافا عقد الشراكة اليهما لان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب
الاجر هاهنا ينفيد الحمل وقد استويا في ذلك ولو قبلا الحمل وحلا على اعانهما كان
الاجر بينهما ولا يكون مضمونا على قدر اجرا مثل ذلك هنا خلاف الاول وان اجر احدهما بعيرا
بعينه واعانه الاخر على احواله والنقل كان للذي اعان اجر مثله لا جاز به نصف
الاجر في قول ابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله له اجر مثله بالغ ما بلغ كما في
المسئلة الاولى ولو اشترك رجلان لاجل ما دابه وللآخر اداة وجوالا اشتركا على
ان يواجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة لانها سبب الشراكة بالعروض
ولو وكله على ان يواجر دابته لكون له نصف الاجر لا يجوز وكذلك الشراكة ولو دفع ن
دابه الى رجل يواجرها على ما اجرها به من ثمن فهو بينهما ذنق الشراكة فاسدة لان
تقدير هذه المسئلة انه قال اجر دابتي لكون الاجر لصاحب الدابة لانه احب
الدابة بامر صاحبها وللآخر اجر مثل عمله لانه لم يرض بعلمه الا بالاجر ولو دفع دابة
الى رجل لبيع عليها البر والطعام على ان الرجح بينهما ذنق فاسد منزلة الشركة
بالعروض لان راس مال احدهما من راس مال الاخر منفعه فاذا افسدت الشراكة
كان الرجح لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة اجر مثله لانه لم

يرض متعه الدابة بغير عوض والبيت والسفينة كالدابة لما قلنا

كتاب المأثور

المولى اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يصير ما دوننا في الامواع كلها وكذا اذا قال
اذنت لك في التجارة في مكان كذا وفي وقت كذا يصير ما دوننا في الاماكن والازمان
كلها بخلاف الوكيل فان ذلك قبل التخصيص والمؤقت بخلاف اذن القاضي بمنزلة
الوكيل فاذا اراد المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا
المرتهن اذا اراد الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن وروي الطحاوي عن
اصحابنا رحمهم الله ان المرتهن اذا سكت كان رضا بالبيع ويبطل الرهن والمولى اذا
قال لعبد اجر نفسك من فلان للخدمة لا يكون اذنا في التجارة ولو قال لعبد بيع
ثوبي هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان بيع ثوب واحد من رجل واحد عينه واجارة
نفسه من فلان لا يتكرر ولو قال احرق نفسك ولم يقل من فلان اذ قال بيع ثوبي هذا
ولم يقل لفلان يصير ما دوننا استحسانا وكذا لو قال اشتري ثوبا فاطعه فمضا او
ما شبه ذلك ولو دفع اليه حمارا ليسقى الماء لعله او لبعض جيرانه بغير اجر لا يكون
ما دوننا ولو امره ببيع الما كان اذنا وكذا لو امره ببيع متاع غيره يصير ما دوننا ولو اراد
عبد في حانوته يصير ببيع متاعه فسكت حتى يبيع متاعا كثيرا من ذلك فان اذنا لا
لا يفسد على المولى مع العبد كذلك المتاع ولو ان رجلا دفع الى عبد متاعا ليبيعه
فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا في التجارة وخوفه ذلك البيع
على وجه المتاع وتكلموا في العدة فقال بعضهم العدة ترجع على الامر وعند البعض
ترجع الى العبد ولو اراد المولى عبده يشتري شيئا من المولى او ذنا يبيع فلم ينهه
يصير ما دوننا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده واذا استرد لا يبطل
ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع فان كان

في التجارة ولو امر عبده ان
يشترى له ثوبا ولم لا يصير
ما دوننا من استحقاق

الشرا

الشرا مكيلا او موزونا بعينه وان لم يكن عنده واسترد المولى لا يبطل البيع تعليق
اذن العبد بالشرط جائز كتعليق الطلاق والعاق وتعليق الحجر بطل كتعليق الرجعة
وكذا اضافة الحجر الى وقت في المستقبل باطل كاضافة الرجعة واضافة الاذن
جائز والمطاب اذا اذن لعبد في التجارة لملك الكفاية وملك الاذن في
التجارة ولو ان موهبا كبيرا اذن له ابنه الكبير في التجارة لا يصح والابن في هذا يكون
بمنزلة الاخ يملك المصروف في البعض وهو التزوج ولا يملك التصرف في المال الاب
اذا اذن لابنه في التجارة ان كان الصبي يعقل البيع والشرا يعني عرف ان البيع
يزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير يصح وان لم يعرف لا يصح وان كان قد ر
على التلفظ بالبيع والمشا القاضى اذا اذن للصغير في التجارة وابوه يبيع اذن
القاضي والقاضى اذا اراد عبده يبيع ولشترى فسكت لا يكون اذنا ولو اراد
القاضي معتموها او صغيرا او عبدا للصغير يبيع ويشترى فسكت لم يكن اذنا المولى اذا اذن
لعبد الغائب لا يصير ما دوننا قبل العلم واذا علم يصير ما دوننا وكذا لو حجر على عبد الماد
الغائب لا يصير محجورا قبل العلم ولو اذن المولى لعبد ثم حجر عليه قبل ان يعلم العبد
بالاذن السابق لا يصير ما دوننا وانما يشترط علم العبد ليصير ما دوننا اذا كان الاذن
مقصودا فان لم يكن مقصودا او انما كان ضمنا بان قال المولى لاهل السوق يا عبادي
هذا يصير العبد ما دوننا قبل العلم فاذا حجر على عبده الماذون ان كان الاذن عاما
مشهورا عند اهل السوق فاما يبيع اذا كان مشهورا عند اهل السوق ايضا وان
لم يكن الاذن عاما وانما علم به رجل او رجلان او ثلاثة محجور عليه مخضرم هو لا صح
محجور وان كان الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر بمحض من العبد وكذا يبيع الحجر
وان لم يعلم به العبد واذا اذن عبد الغائب وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه لم
كبابا فوصل اليه الكتاب او اخبر الرسول يصير ما دوننا فان الرسول حرا او عبدا

انما يصير ما دوننا
اذا كان العبد مكيلا او موزونا

صغيرا او كبيرا عدلا او فاسقا ذكر ان اذ انتي فان اخبر فضولي واحدا من المولى
يصير مادونا كيف ما كان المخبر فرق ابو حنيفة رحمه الله عن الاذن والمخبر عنده
لا يثبت الحجر خبر الواحد الا ان يكون المخبر عدلا او اخبر اثنان ويثبت
الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر
زاده رحمه الله عن الفقيه ابي بكر البخاري رحمه الله لا فرق بين الاذن والمخبر ما طعن به
مادونا اذ ان المخبر صادق عند العبد وكذا الحجر لا يثبت خبر الفضولي الا
ان يكون صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول المولى اذا باع عبده المادون
ان لم يكن عليه دين يصير محجورا ان علم به اهل السوق ولم يعلم وان كان عليه دين لا
يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الاول يصير محجورا بنفس البيع لان الثاني فاسد
اذا لم يكن ياد الغرماء او بامر القاضى هذا اذا كان الدين حالا فان كان دين العبد
موجلا لا يمنع المولى عن البيع وليس للغير ما ان ينقضوا هذا البيع ولهم ان ينضوا
المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا ان يكون وقفا بالدين
فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالداهن اذا باع الداهن وبه وقفا بالدين
مقتضى من المرتين من الثمن نفد مع الداهن ولو حجر المولى على عبده المادون وعليه دين
حال كالايجوز للمولى ان يبيع العبد لاسم ما في دينه وانما منع القاضى المولى اذا مات
وترك ابنا وعبدا على الميت دين مستغرق فاذا وارت هذه العبد في التجارة لا
يصح اذنه لانه لم يملكه فلوان الابن استقرض ما لا يقضى من الابن اخذ هذا العبد
في التجارة لم يصح اذنه ايضا لان دين الابن على ابيه يمنع ملك العبد وانما يملكه اذا
ابرا الغريم الميت عن الدين او قضا حجب الوارث دينه من مال نفسه تبرعا بان قال
عند الاداء انا اودي تبرعا ولو انه قضى دين الميت من مال ولم يدرك عند الاداء على وجه
التبع يصير ذلك دينه على الاب كالموتى الميت من مال نفسه فانه رجع في التركة العبد

المادون اذا اذن يصير محجورا والمدبر اذا اذن مادونا فابق لا يصير محجورا والعبد
المادون اذا السرم العدو ولا يصير محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز
يصير محجورا فان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مادونا والعبد اذا اذن
يصير محجورا فان عاد من الاباق الاصح ان لا يعود مادونا المولى اذا اذن لعبد الابن
لا يصح اذنه وان علم المولى ان اذن له مع امر كان العبد في يده صح اذنه وان اذن
لعبد المعضوب في التجارة فان الغاصب مقرأ او كان لمولاه بينه صح الاذن لانه
لو باعه في هذا الوجه صح بيعه صح اذنه المولى اذا قال لعبد ادت لك بالتجارة
فلا تبع بغبن فاحش فباع بغبن فاحش جاز بيعه لان اذن المولى لا يقبل التخصيص الاب
والوصي اذا اذن للصغير او لعبد الصغير التجارة صح ادنها وسكوها لمولاه مادونا
والقاضي يملك اذن الصغير وملك اذن عبد الصغير وسكوته لا يكون اذنا فان مات العبد
او الوصي بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير الاب والوصي حتى
لا سطر الاذن الوصي اذا اراد الصغير او عبدا للصغير بيع وشترى فسكت قالوا ينبغي
ان يصير مادونا بخلاف القاضي القاضى اذا اذن للصغير او لعبد الصغير التجارة وبني
الاب او الوصي فابا وما باطل وان حجر عليه بعد اذن القاضي لا يصح حجره مادونا
هذا القاضي لا يبيع العبد الا ان رفع الامر الى قاض اخر حتى يحجر عليه لان ولاية
هذا القاضي مثل ولايه الاول رجل اشترى عبدا على انه باختيار ثلثة ايام فاذا
له في التجارة او رايه يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع سطر خیار
ويصير العبد مادونا ولو بلغ عبدا على انه باختيار ثلثة ايام البائع العبد في من الخیار
لم يكن ذلك فسحا للبيع الا ان لمحق العبد دين بذلك ان اذا طلب غرضا العبد
المادون من القاضي بعه فامر القاضي مولاه بالبيع فباعه جاز بيعه ولا يصير المولى
مختارا حتى لا يلزمه قضا الدين من ماله وهذا خلاف المولى اذا باع عبدا المجاني بعد العلم

ما يجنبه يصير مختارا للقداد وهو خلاف المريف ايضا اذ ابيع عينا من الاغنيان ماله مثل
القيمة بغير اذن العزما فانه ينفذ ببيعته كالمولى اذا اعتق عبده المادون المديون
نفذ عقده والعزما باختيار ان شاء واصنوه قيمة العبد موسرا وان شاء
استسعوا العبد بجميع دينهم وهو خلاف الداهن اذا اعتق العبد المرهون فانه يضمن قيمته
ان كان موسرا وان كان معسرا سعي العبد للمرتن المولى اذا اعتق العبد المرهون وعليه ضمان
غصب فان المولى يضمن الاقل من قيمته ومن القدر اعلم بذلك او لم يعلم وان اعتق عبدا جاني
ان كان عالما بالجناية يصير مختارا للقداد وان لم يكن عالما فان عليه الادل من قيمة العبد ومن
ارث الجناية عبيدا اشترى من رجل شيئا فقال البايع لا سلم اليك المبيع لانك محجور فقال
العبد انما مادون كان القول قول العبد فان امام البايع بينه على ان العبد اقرا له محجور
تلك تقدم الى القضاء بعد الشراء قبل بينته وهو خلاف ما ذكر في الزيادات من رجل
اشترى عبدا فجاء رجل وادعى العبد واستحلف المشتري فكل او اقرا له للمستحق فانه يفتى
بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري على البايع فلوان المشتري قام اليه على اقرار البايع
ان العبد للمستحق يصل بينته ويرجع اليه البايع ووفق ايضا بين هذا وبين مسأله ذكرها
في الجامع من رجل وهب لعبد انسان هبه ثم اراد الرجوع في الهبة فقال للعبد انا محجور
وليس لك ان ترجع في الهبة فقال الواهب بل انت مادون فاقام العبد بينته على اقرار
الواهب انه محجور وقبل بينته عبيدا باع من رجل شيئا قال هذا الذي بعثك
لمولاي وانا محجور وقال المشتري بل انت مادون كان القول قول المشتري ولا
يقبل قول العبد المادون اذا قر له لواه بدين لا يصح اقراره كان عليه دين او لم
يكن وان اقر بعين في يده انه لواه ان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه دين
لا يصح له العبد المادون اذا اقر لا جنى من غضب وقرض واستهلاك ودعيه او عاريه
خالف فيها او مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حاله المحجور ان صدقه المقر له

541
ذلك كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء في الحال الا في دين الغضب ولو قال المقر له لا بل
كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر له وهو خلاف الصبي المادون اذا قال اني
اقرت لفلان بالف درهم في حاله المحجور لا يواحد به ويكون صدقا في الاسناد
صدقه المقر له او كذبه وكذلك المعتق المادون الكبير وهو كالمستأجر اذا اختلفا
فقال المراه تزوجتني وانا محجوسه او معتقه الغير وكونها محجوسه او معتقة
الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وانت مسلمة فارعه كان القول قول الزوج
او قالت المراه تزوجتني وانا صغيره وقال الزوج تزوجتك وانت بالغة كان القول
قول المراه لا يابصر الاضافه تنكر النكاح اصل خلاف المسأله الاولى ما بالصبي المادون
والمعتق المادون اذا اقر بالاستهلاك او بالغصب واصله الى حاله المحجور يواحد
به في الحال صدقه المقر له او كذبه كما في العبد ولو اقر بقرض او ودعيه استهلكها
في حاله المحجور كذلك الجواب عند ابى يوسف رحمه الله وعند سمان ان صدقه المقر
له في الاضافه وفي كونه مودوعا لا يواحد به في الحال ولا بعد البلوغ وان كذبه في
الاضافه يواحد به في الحال العبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن مولاه فراه
موقوف ولذا اذا باع شيئا من مال المولى وما وهب له او اقرا له رهن او ارهن او اقرض
او استقرض فجميع ذلك موقوف وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل شيئا من
ذلك يتوقف على اجابة وليه وفي العبد على اجابة مولاه ان اجاره المولى بقدره وان
لم يجز حتى اذن له المولى في التجارة فاجاز العبد ما باشر قبل الاذن صحت اجازته
استحسانا ولو لم ياذن له المولى في التجارة ولكن اعطاه فاجاز العبد بعد العتق
لا يصح احاقه الفضولي اذا باع مال لغيره اشتراه من المالك فاجاز ذلك البايع
لا يجوز ولو ان الفضولي باع مال لغيره وكله المالك بذلك فاجاز الوكيل ببيعته ذلك
مجانا استحسانا والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى يوقف على اجابة

المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل فاجاز مشتري العبد ذلك الشراء مجزئاً وكذلك
لو اجاز باع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه اعنته فاجاز المعنى والمولى
لا يصح الاجازة لانه بعد تنفيذ العقد على وجه يكون الملك للمولى والعهد على
العبد والعبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق بعد ذلك النكاح من غير اجازة وكذلك
الامه المحجورة اذا زوجت نفسها لم اعتقت نفقة نكاحها يكون المهر لها العبد المحجور
اذا اشترى شيئا حتى يوقف على اجازة المولى فمادام العبد يدين كان البايع اولى
به وان هلك في دين او استهلكه ان كان البايع حرا كبيرا او صغيرا ماذونا او غير
ماذون او مكاتباً لا يضمن المشتري للمحال حتى يعتق واذا اعتق كان عليه قيمة المبيع بالغة
ما بلغت وان كان العبد البايع عبداً محجوراً او صبياً محجوراً او المشتري كذلك ضمن
المشتري للمحال لان تسليط البايع لا يصح فيكون متلفاً من غير تسليط بخلاف ما لو كان
البايع حرا كبيرا او صبياً ماذوناً او عبداً ماذوناً لان تسليطهم صحيح فكان متلفاً
للتسليط فلا يضمن في شجر العبد الماذون المدين بموت المولى بخون المولى جبنوا
مطبقة فان لم يكن مطبقاً لا يشجر ومحمد رحمه الله قد رالمطبق ولا يسته اشهر ثم جمع
فقد رابسة فضاء او ابو يوسف رحمه الله قد راباكثر السنة فاحاصل ان العبد
المادون بمحرم ما يمشي عشرة خصلة منها اذا حجب عليه في السوق واذا ابى واذا اسرع
المشركون واذا مات مولا او جن مطبقاً او كان العبد ليتم فاذن وصيه فمات
الوصي او اقيم او اذا اخرج من ملك مولا او استولدها ان كانت امه العبد
المادون اذا كان عليه دين لقوم فباعه مولا بطلب بعضهم بغير امر القاضى لا يجوز بيعه
وبقيته الغرما ان يردوا بيعه ولو كان بعض الغرما غنيا فرفع من كان حاضراً منهم الى
القاضى فطلبوا منه بيعه فباعه للمحصور جاز شفعه على جمع الغرما فاذا اطلب غرماً
العبد المادون من القاضى بعه فان كان للعبد مال غريب يرجي حضوره او دين

الناس فان القاضى لا يجزئ ببيعته يتلوم حتى يحضر ماله او يوجل دينه وحكى عن الفقيه
ابو بكر الخبيري رحمه الله انه قال ان كان ماله حصر لثلاثة ايام او اقل او يوجل دينه
فالقاضى لا يبيعه ولا يبيعه واذا باع المولى عبد الماذون المدين وهو يعلم بدينه
كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا لو يعلم بدينه العبد الماذون اذا اقر الخ
لا يقبل شهادة العبد له لو كان العبد حراً لزوجته او اقربيه لا يصح اقراره في قول
ابن حنيفة رحمه الله واذا باع المولى عبد الماذون بغير اذن العزما فوجد العزما
العبد فارادوا ان تقضى البيع ليس لهم ذلك الا يحضر البايع والمشتري لو كان
دين العبد موجد فباعه مولا قبل حلول الاجل جاز ببيعته لان الدين الموجل
لا يحجر المولى عن بيعه واذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين ان يفسد البيع
ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد الماذون او الصبي المعنى الماذون اذا باعوا بغير
فا حش محور سعيهم في قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله وليس للصبي الماذون ان يزوج
امته في قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله ولا يزوج عبداً من امته عند الكل
وللعبد الماذون ان يواجر نفسه او ارضه ويستاجر الاخر او يستاجر الارض
ويبيع الارض مزاداً وما خد مزاداً فان البدر منه او من غيره وليس له ان يتكفل
بمال او نفس ولا تعرض ولا يعتق على مال ولا يشارك في قاضية ولا يزوج عبداً ولا امته
وله ان يخذ المال مضاربة ويشارك في شركه العنان ويوكل بالبيع والشراء
وبغير الدابة والتوب وله ان يوجل دينه من غصب غيره اجله سنة او اقل او اكثر
وليس له ان يحط بعض الدين وله ان يتزوج باليسير ويملك القرف مادون
الدرهم ولا يملك الدرهم وملك احاد الضيافة والاهداء والصحيح انه لا يملك
ما يبعد النكار سرفاً ولا يملك ما لا يبعد سرفاً في المأكولات ولا يملك الاهداء في غير
المأكولات ويملك الاهداء المأكولات فقد رما محمد الدعوى من المأكولات

وإنما ملك أحاد الضيافة اليسيرة دون الكثير فذلك مقدور ما يكون به
بمن مال النجاة وحكي عن أبي سلمة أنه قال إذا كان مال النجاة بعشرة آلاف فأتخذ
بعشرة دراهم دعوى كانت يسير ولو كان مال النجاة عشرة دراهم فأتخذ دعوى
كانت كثيرة في العرف والمعتبر في هذا العرف وأما المتصدق بالفلس والرعيف
والصدقة بما دون الدرهم قالوا في عرفنا يسير والوجه والامه إذا انصدقت
يرجع إلى العرف أن ما يقدر المعارف يكون ما دون ذلك قال رضي الله عنه في عرفنا
المراه والامه لا يكون ما دون به بالتصدق والتصدق ما يكون ما دون به بالماكول
المولى إذا باع ماله من عبد المادون المديون صح بيعه وله أن يحبس المبيع لاستيفاء
الثمن ولو سلم المبيع إليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا قال في كتاب العرف وأن
أقر المولى على عبد وليس على العبد دين ظهر صح إفراغ صدقة العبد في ذلك أو كونه
وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وأن ذلك أكثر من قيمته فإن عتق العبد قبل
الاستيفاء لا يضمن إلا الأقل من قيمته ومن الدين أن العبد المادون إذا ارتد
والعياد بالله فصرفاته بعد الردة موقوفه عند أبي حنيفة رحمه الله وعند صاحب
نافذة فإن سلم سله صح بيعه وإن قل سله بطل بيعه أن الوكيل إذا ارتد
والعياد بالله تنفذ تصرفاته وكذا المكاتب والمحجور جنونا مطبقا أن رجل
ادعى على صبي ماديون شيئا فانكر اختلافه في حليفه ذكر في كتاب الأقرار أنه
حلف وعليه الفتوى العبد المادون حسم بما كان من الحاقه بقبول الشهادة عليه
ولا يعتبر حضم المولى ولو شهد الشهود على عبد محجور بخصب أو اتلاف ودبغة
أن شهدوا بمعاصنه ذلك لا بالأقرار تقبل الشهادة عليه وبقي الغضب إذا حضر
المولى وفي ضمان الالف الودبغة والمضاربة يقضي حتى يعقوب قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله أن شهد الشهود على أقرار العبد بذلك لا يقبل وأن كان مولى

حاضرا

حاضرا ولو شهد وأعلى عبد ماديون بالزنا أو قتل عدا أو شرب خمر أو دنف وهو محجور
وموله عايب لا يعمل قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله وأن
شهد وأعلى أقرار العبد بقبولها دتم في القصاص وحد القذف ولا يقبل فيما سوي ذلك
فإن شهد وأعلى العبد المادون بسرقة بعشرة دراهم فإن كان مولا حاضرا بقبولها دتم
في القطع ولو شهد بقبولها أقل من عشرة دراهم بقبولها دتم كان مولا حاضرا أو
غائبا أو يقبل شهدا دتم على الصبي المادون والمعتق المادون بعشرة دراهم وأن
كان الأذن عايبا ولا يقبل الشهادة على أقراره بالسرقه أصلا ولو شهد وأعلى العبد
المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو محجور لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي بالقطع ورد
العين إن كانت فاية ولا يقضي بال ضمان لأن المحجور لا ملك الخصومة في المال ولا
يقبل الشهادة عند غيبه المولى ولو شهد وأعلى أقراره لا يقبل أصلا وإن كان
مولا حاضرا لأنه لا يقضي بالقطع هذه البيه فكذا المال والشهادة على الأقرار بالسرقه
مع جحود السارق لا تقع رجل وكل عبد ماديون بأن يشتري له شيئا سماه بثن سمي ولم
ينقد الثمن جازا استحسانا ولو وكله بالشرا بثن موجد فما اشترى يكون للعبد
لا للامر لأنه ضمن الكفالة وكفاله المادون باطله ولو امر رجل أن يبيع ماله أن
نسبة جاز لأن التوكيل بالبيع لا يضمن الكفالة ولو وكل المادون رجلا ببيع أو شرا
بنقد أو سيرة جاز لأن المادون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالنجاة هو العبد المادون
المديون إذا خاض موله في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال المولى هو مالي
كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضي من العبد وأن العبد المادون
في منزل موله فإن المال الذي اختصافه من تجارة العبد هو للعبد وأن لم يكن من
أرته يكون للمولى وإن كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وإن كان
معهما المال في أيديهم كان بينهم إلا أن ولو كان العبد راكب دابة أو لا يس ثوبا

فاختصاصه يكون للعبد وللعباد الماذون ان يواجر امته ظيئرا والامه الماذونه
لها ان تواجر نفسها ظيئرا العبد اذا اودع عند انسان شيئا لملك المولى احد
الوديعة كان العبد ماذونا دمجورا فلو ان المودع دفع الوديعة الى موله ان لم يكن
على العبد دين جازن المولى اذا روج عبده الماذون المديون جازلان فيه تحسن
العبد اذا احرم بغير ادن موله كان للمولى ان يحلله فان باعه بعد ما احرم باذن
المولى كان المشتري ان يحلله العبد الابن ملك بالاسوة في قول ابي حنيفة رحمه الله
ويقتل بالردة كالححر

كتاب الححر
قال رضي الله عنه اسباب الححر ثلثة منها ضرر العامة والثاني الدين والثالث
السفه والتبدير قال ابو حنيفة رحمه الله لا يححر القاضى على الحكر البالغ الاعلى من
يتعدى ضرره الى العامة ومن ثلثة المتطببا كجاهل الذي سقى الانسان ما يضر
ويهلكه وعنده انه شفاؤد واو الثاني المفتى المجن وهو الذي يعلم الناس الخيل او يفتي
عن جبل والثالث المكاري للفلس ولا يححر على الديون ولا يمنع عن ماله وعدم صاحبه
بحوز الححر بما قال ابو حنيفة رحمه الله وثلثه اسباب منها الدين اذا ركب الرجل ديون
وطلب غراما من القاضى ان يحجر عليه كى لا سلف ما في دينه من المال فان القاضى يحجر
عليه وشهد على حجه فيقول شهد وانى قد حجرت على هذا او على فلان ان كان ذلك
الرجل غايبا لا حرج من فلان ومنع عنه ماله اذا سال غريمه واذا اراد ان يبيع ماله عند
بعض العلماء يبيع عليه ما فوق الارزاق قال شمس الايمه الجلواني رحمه الله يترك له دسما
من الثياب وسبع ما سوى ذلك وقال شمس الايمه السرخسي رحمه الله يترك له دسيتين
من الثياب ولا يواجره القاضى عند علمائنا والسبب الثاني عند ابي حنيفة رحمه
رحمهما الله السفه عند ابي يوسف رحمه الله يحجر القاضى على السفه المبرر
طلب اوليايه وعلى المغفل الذي لا يهتدي الى التصرفات ولا يصبر عنها ولا يبين فيها

ولا يححر على الفاسق الذي يرتكب المعاصي اذا كان لا يبدل ولا يسرف ماله وقال الشافعي رحمه
الله يحجر على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الححر حصر الذي يريد ان يحجر عليه
يصح الححر حاضرا او غايبا الا ان الغائب لا يحجر ما لم يبلغه الححر ويعلم ان القاضى
يحجر عليه فان تصرف قبل العلم بعد الححر بعد صرفاته وهو بمنزلة ما لو حجر على عبده
الماذون الغائب يصح الححر ولا يحجر قبل العلم واذا حجر على المديون بعد ما حبس
بالدين او قبله يظهر اثر الححر في ماله الوجود وقت الححر لا فيما يكسب ويحصل له بعد الححر
ومنع هذا المحجور من التمتع بقات ولو اقر لا نسان يدين لا يصح اقران في حق الغريم
الغريم الذي يحجر لاجله فاذا زال دين هذا الغريم يظهر صحته اقراره السابق
وكذا لو اكتسب ما لا ينفد اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان الاول قائما وينه
تبرعاه فيما اكتسب مع يقادين الاول ولو تزوج المحجور بامرأة يصح نكاحه فان زاد
على مهر مثلها فمقدار مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي يحجر لاجله محاص الغريم في ذلك
وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي يحجر لاجله ويظهر في المال الذي حذر
له بعده ولو اقر على نفسه بحد او قصاص صح اقراره وكذا لو اعتق او دبر مع اعتاقه
وتدبيره فاكامل ان كلما استوفيه الهزل واخذ ينفد من المحجور وما لا ينفد من
الهزل لا ينفد من المحجور الا باذن القاضى ولو باع شيئا من ماله مثل القيمة جاز
وباقل من القيمة لا يجوز ولو استهلك مال انسان بعينه الشهود لزمه ضمان
ذلك ومن له الضمان كحاص الغريم الذي يحجر لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور
جارية معاينه الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية بحاصل الغرم الذي يحجر
لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يخدم من المال الذي حدث بعد الححر ولو باع
رشيما من عقار او عروضة من الغريم الذي يحجر لاجله يصير الثمن قصاصا
بدنيه وكذا شمس الايمه السرخسي رحمه الله هذا اذا كان الغريم واحدا فان كانا

اثنين وحمل بينهما فباع العزيم من احد ما شيا مثل القيمة جازا البيع كما لو باع من اجني واذا
 جازا البيع مثل القيمة لا يصير كل الشئ قصاصا بين المشتري لان فيه ايشاء بعض العزيم على بعض
 العزيم على البعض ولكن الشئ يكون بين العزيم با محصص ولو جازا القاضي على رجل لقوم لهم
 ديون مختلفة فقضى المحجور من بعضهم شاركه الباقيون فيما قبض ليسلم له حصته ويدفع ما
 زاد على حصته الى غيره من العزيم ان رجل عليه دين بتت باقرار او بده قامت عليه عند
 القاضي فطالب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال ابو يوسف رحمه الله ينصب القاضي
 عنه وكلا وحكم عليه بالمال اذا اسال الحكم ذلك فان سال الحكم ان يحجر عليه عند ابي
 حنيفة لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر القاييم حكم عليه م يحجر عند محمد رحمه الله لانه انما يحجر
 بعد الحكم لا قبله المحجور بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام لنفسه القاضي عز الارق
 ويقدر له بالمعروف والكفاف وكذا في الثياب بقصد فيه ويامر بالوسط فلا يضييق عليه
 في ما كوله ومشروبه وملبوسه

فصل في المحجور بسبب السفه والتبذير

اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد وصيه او وليه
 قائم يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس عشرة
 سنة فاذا بلغ خمس عشرة سنة عند ابي حنيفة رحمه الله يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما
 شاؤ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما لا يدفع اليه ماله بل يمنع منه وان بلغ سبعين سنة
 او تسعين سنة مالم يوش الوشيد وان بلغ اليتم سبعة عند ابي حنيفة رحمه الله
 ينقد تصرفاته لانه لا يرى المحجور على الحق العاقل البالغ وعند صاحبيه بعد ما حجر
 عليه القاضي لا تنقد تصرفاته الا ان القاضي يمضي من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور وان
 ربح فيما باع والشئ قام في يده او حوذي فيما اشترى لان الاب والوصي قصي من تصرفات
 الصبي ما كان خيرا له فذلك القاضي فان بلغ اليتم سبعة غير رشيد فقيل ان المحجور
 القاضي عليه لا يكون محجورا في قول ابو يوسف رحمه الله سفه تصرفاته وعجزه عن تدبيره

ومحمد رحمه الله

يكون

يكون محجورا من غير حجره ابو يوسف جعل المحجور بسبب السفه كالمحجور بسبب الدين وذلك
 لا يكون الا بقضا القاضي ومحمد رحمه الله جعل المحجور بسبب السفه كالمحجور بسبب الصبا
 والجنون وذلك يكون بغير قضا فيكون محجورا الا ان يؤذن له وكذا لو بلغ الصغير
 مصلحا فاجتبر بماله واقر به بون وذهب وتصدق وغير ذلك ثم ضد وصار بحال
 يستحق المحجور ما جاع من التصرفات قبل الفساد يكون نافذ وما ضد يكون باطلا عند
 محمد رحمه الله حتى لو رفع الامر الى القاضي فان القاضي يمضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما
 فعل بعد الفساد لان عند محمد رحمه الله هذا العارض بمنزلة الجنون والصبا والصبا
 والجنون يكون محجورا من غير حجر وعلى قول ابو يوسف رحمه الله بنفس الفساد لا يكون
 محجورا مالم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويمضي ما فعل قبل
 الحجر وهو عند منزلة المحجور بسبب الدين وقال محمد رحمه الله المحجور عليه بمنزلة الصبي
 الا في اربعة احدها ان تصرف الوصي مال الصبي جاز وفي الثاني المحجور باطلا الثاني ان اعتاق
 المحجور وتدينه وطلقة ونكاحه جاز ومن الصبي باطلا الثالث المحجور اذا اوصى بوجه
 جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي يجوز الرابع جازية المحجور اذا جازت بولد
 فادعاه يثبت نسبته ومن الصبي لا يثبت نسبته ثم تصرفات المحجور بسبب السفه
 على نوعين ما لا يصح من الهزل كخو الطلاق والنكاح والعتاق يصح من المحجور ويسعى العبد
 في قيمته في طاهر الرواية وعن محمد رحمه الله لا يسعى ببيع تدبيره فادامات سفيها يعق
 المدبر ويسعى با قيمته مدبرا فان كانت قيمته مدرا عشر يسعى بعشرة وان تزوج امرأة
 صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها لا يلزمه الزيادة ولو طلق امراته يقع الطلاق ولو حث
 في عين وحبس الكفار كحرية الكفار بالصيام ولا حرية بالطعام لان التكفير بالطعام
 لا يفسد الطعام الى الفقير وهو عاجز عن ذلك لانه لا يملكه في ماله ولا حرية الكفار
 بالاعتاق لانه اذا اعتق كان على العبد ان يسعى بقيمته فيصير اعتاقه باطلا وكذا لو طاهر من

امراته صح طهانه ويكفر بالصوم فان اعتق عن طهانه عتق العبد ويسعى في قيمته ولا يجزئه
عن الظاهر وكذا في كفارة القتل وعليه ذكاه فيلزمه ان يحرج ذكرا الزكاة من ماله ويجزئه
حجه الاسلام ان استطاع لكن لا يدفع اليه ماله لانه يسرف ويدفع الى رجل ثقه ممن يح
لسق عليه في الطريق وما يلزمه في الحج مما لا يهتم فيه كوكفارة الاذي والاحصار لا يمنع عنه
وما وجب عليه بحماية احد نظر في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد فانه منع عنه ماله
واذا اراد العرس لا يمنع عنها وكذلك اذا اراد القران وله ان يسوق بدنة ولو احرم حجة
تطوعا او بعن تطوعا فان القاضى عطيه السققة مقدار ما يكفيه ولو اوصى بوصيه
ان كانت موافقة لوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج او للمساكين بشئ من ابواب
البر التي يرب بها الى الله تعالى نحو استئجاره او سفده من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا
اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها واختلفت العلل في وصية الصبي روي عن عمر
رضي الله عنه انه اجاز وصية الغلام اختلافا فوصية المحجور يكون ابعد عن الخلاف
ولوان هذا المحجور يطلب من القاضى ان يدفع اليه مالا ليصل به قرابته من ذي
الرحم المحرم فان القاضى نفذ من والمرأه المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت
المحجور نفسه من رجل كفو محجور نكاحها فان قصرت عن مهر مثله قال ابو حنيفة رحمه الله
خير الزوج ان شاكل مهر مثله وان شافارقه وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما محجور
النكاح بما وجب ولا خير الزوج ولوان المحجورة بعد ما زوجت نفسها اختلفت
من زوجها على مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك التزام المال بدلا عما
ليس بماله لم قال في الكتاب يكون الطلاق رجوعا لانه طلاق لا يقابل باليد لاصله فيكون
رجوعا وهي كالصغيرة اذا اختلفت من زوجها على مال يكون رجوعا لخلاف الامة اذا
كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بائنا لانها من اهل الالتزام وان
ذلك باذن المولى بحال المال في الحال وان كان بغير اذن المولى كان على المولى ان يعق

والطلاق

281
والطلاق بدل ما يكون ما ساحت لولدت الامة مفسد محجورة فاحلوت نفسها على مال
يكون الطلاق رجوعا لانه لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان صبيان
سيفها محجورا استقرض مالا ليعطي صدق المرأة مع استقرضه وان لم يعط المرأة وصرف
المال في حوائجها لا يواخذ في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض
مالا واستهلكه لا يواخذ به في الحال ولا يواخذ به بعد العتق لان الصبي المحجور ليس
من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد من اهل الالتزام الا انه ايصح التزامه
في حق المولى ويصح في حق نفسه والمحجور الحر البالغ بمنزلة الصبي والمجنون ولو ادعى انسان
عند محجور فاقتر المحجور انه استهلكه لا يصدق فان صار مصححا بعد ذلك يسلم عما اقر
فان قال ما اقرت به حقا فواخذ به في الحال وان قال ما اقرت به كان باطلا لا يواخذ به
كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك مال انسان فانه لا يواخذ به في الحال فان اذن له
مولاه في التجار بعد ذلك يسلم عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حقا فواخذ به في
الحال وان قال كان باطلا لا يواخذ ولوان رجلا اقترض محجورا او اودعه ثم صار
مصححا فقال لصاحب المال كنت اقترضت لي في حال فسادى فانققها او قال ودعيتني
في حال فسادى فانققها وقال صاحب المال لا يلا اقترضت في حال صلاحك كان القول
قول صاحب المال ويضمن المحجور وان قال صاحب المال اقترضت في حال فسادك
واستهلكته في صلاحك وقال المحجور اقترضت في فسادى كان القول قول المحجور فان
اقام صاحب المال البينة انه اقترضه في فساده ولكن استهلكه في صلاحه قبلت
بينته ن يتيما ادرك مفسدا غير مصحح وهو محجور وصيه وحجر عليه القاضى او لم يحجر
فسال وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعت فضاغ المال في يد من الوصي ان دفع المال
الى من علمه بانه مضيع يضيع فيضيع ولو ان صبيما مصححا غير مفسد لم يدرك فدفعت
الوصي له ماله واذن له في التجار فضاغ المال في يد لا يضمن الوصي ولو ان

قاضي محرم على مفسد يستحق المحرم رفع ذلك الى باض اخر فاطلقة ورفع عنه المحرم
واجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لان قضا الاول كان في فصل مختلف فيه وهذا
اختلاف في نفس القضا لان المحرم جرد الاول لم يكن قضا لعدم المقضي له والمقضي
عليه مفسد قضا الثاني وهو بمنزلة ما لو قضي وهو محجور عليه فاذا اطلقة الثاني صح
اطلاقه وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان سعد قضا الاول بالمحرم ودكر اخصاف
رحمه الله ان القاضي اذا محرم على مفسد يستحق المحرم رفع الى باض اخر فاطلقة الثاني
واجاز ما صنع المحرم مع اطلاق الثاني ما صنع المحرم في ماله من بيع وشرا قبل اطلاق
الثاني وبعد كان جاز لان جرد الاول مجتهد فيه فيتوقف على امضا باض اخر كما لو قضي
القاضي وهو محدود في قدر لا يتم قضاؤه ما لم يتصل به امضا باض اخر فان رفع
شي من تبرعات المحرم الى القاضي الذي جرد عليه قبل اطلاق الثاني فتقهرها وابطالها
مرفع الى قاض اخر فان الثاني سعد قضا الاول وحجج ولو ان الثاني لم ينفذ جرد الاول
واجاز ما صنع المحرم رفع الى باض ثالث فان الثالث سعد جرد الاول ويرد ما قضي
الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حرم فاضاه كان ذلك قضا
منه لوجود المقضي له والمقضي عليه سعد هذا هذا القضا فلا سعد اطلاق الثاني
جرد الاول وعن ابي بكر الخبيري رحمه الله انه سئل عن محجور عليه وقف ضيعة
قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو العباس رحمه الله لا يجوز وقفه
وان اذن له القاضي منها اقتيا يصح المحرم على الجرد البالغ كما هو مذهب
ابي يوسف ومحمد رحمه الله

من الكتاب نعم الملك التواب

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
في العشر الاول من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

